

شرح الجعابري  
على متن الشاطبية

الجزء الثاني

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ  
رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا  
إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِیْعُ الْعَلِیْمُ

## حقوق الطبع محفوظة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية  
إدارة الشؤون الفنية

الجعبري، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، ١٢٤٢ - ١٣٣٢  
شرح الجعبري على متن الشاطبية، المسمى، كنز المعاني في  
شرح حرز الأمانى ووجه التهاني

تصنيف / إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري الخليلى السلفى؛  
الشافعيين؛ تحقيق / فرغلي سيد عرياوي

٢٤٥١٧ الجيزة / مكتبة أولاد الشيخ للتراث  
٢٠١١ ط ١ - ٥٠٤ ص، ٢٤ سم

تدمك، 5 - 306 - 371 - 977 - 978

رقم الايداع: ٢٠١١/٣٠٩٧ ديوى ٢٢٨

١ - القرآن - القراءات

أ - عرياوي، فرغلي (محقق)

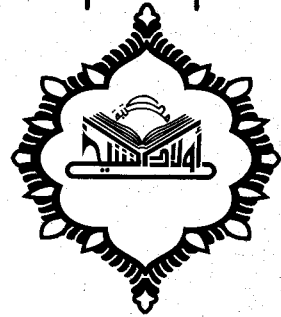
ب - العنوان

مكتبة أولاد الشيخ للتراث

٣٦ ش اليابان - الهرم / ت ٣٥٦٢٨٣١٨

٦٣ ش المنشية - فيصل / ت ٣٧٤١٠٧٠٤

٥ درب الأتراك الأزهر / ت ٢٥١٤٨١٤٩



# شرح الجعبري

## على متن الشاطبية

المسمى  
كنز المعاني في شرح حُرُز الأمانِي ووجه النُهاني

تصنيف شيخ الحرم المكي  
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الجعبري الخليلي  
الناشر السافعي (٥٧٢٢هـ)

دراسة وتحقيق

أ. فخر الدين سيد عبد الوهيبي

باحث في علم أصول الفقه والتجويد والقراءات  
والدراسات سابقاً بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الثاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب هاء الكناية

ذَكَرَهُ هُنَا لِأَنَّهُ أَوَّلُ أَصْلٍ مُخْتَلَفٍ وَقَعَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ، وَهُوَ ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢].  
بِالْبَقْرَةِ، وَفِي التَّيْسِيرِ قَبْلَ الْبَابِ سُورَةُ الْبَقْرَةِ، وَأَخَّرَهُ النَّازِمُ إِلَى فَرَشِهَا، وَهُوَ أَحْسَنُ.  
وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي خَمْسِ هَاءَاتٍ:

- ١- هاء ضمير: المذكرين المجرور، وذكرها في الفاتحة.
  - ٢- هاء ضمير: المذكر والمؤنث المنفصل المرفوع، ويأتي في البقرة.
  - ٣- هاء التانيث: ويأتي في الإمالة والمرسوم.
  - ٤- هاء السكت: وتأتي موضعها.
  - ٥- هاء الضمير: المذكر المتصل المنصوب والمجرور، ولها عقد الباب.
- والضمير أخصُّ بها من الكناية<sup>(١)</sup>، وهي اسم بُني - لشبه الحرف تركيباً وافتقاراً -  
على حركة لتوحد، وكانت ضمُّه تقوية لها، ووصلت بمدِّ لخفائها وانفرادها، وبه  
خالفت هاء ﴿نَفَقَهُ﴾ [هود: ٩١]، وكانت الصلة أوًا إبتاعاً، وكُسرت مع الكسرة والياء  
مجانسة، فصارت الصلة ياء لذلك خلافاً للحجازية، وألحق بها هذه وفتحت للمؤنث  
فرقاً فصارت ألفاً، وحذفت الصلة وفقاً تخفيفاً، وبقيت الألف للفرعية.
- وتنقسم باعتبار طرفيها أربعة أقسام:

١- لأنها إما أن تقع بين ساكنين.

٢- أو بين متحرِّكين.

(١) هاء الكناية هي الهاء التي يُكْتَبُ بها عن الاسم الظاهر الغائب، والغرض بذلك الإيجاز، وأصلها الضم.  
ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/١٦٨). وقال السمين الحلبي: «وتسمي هاء الضمير أيضاً، وأصلها  
الضمُّ إلا أن يتقدمها ياء ساكنة أو كسرة فتكسر طلباً للتشاكل». ينظر: شرح الشاطبية للسمين الحلبي  
(١/٥٦٧).

٣- أو بين ساكنٍ فمتحرِّكٍ.

٤- أو بين متحرِّكٍ فساكنٍ.

ثلاثة متفقٍ وقسمٍ مختلفٍ، فبدأ بالمتفقات ليني عليها فقال:

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَوْنِ وَصَلًا

### [الُّفَّةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَلَمْ يَصِلُوا): حذفت نون الإعراب للجزم، والواو ضمير القراء السبعة، و(ها) مفعوله قصر للوزن، (مُضْمَرٍ): جُرْ بالإضافة، و(قَبْلَ سَاكِنٍ): ظرف (يَصِلُوا)، و(وَمَا) مُبتدأ موصول، و(قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ) اسمية صلتها، والهاء ل: (مَا)، و(لِلْكَوْنِ) يتعلق ب: (وَصَلًا): [٥٥/أ] مكثر، وصل: جعل له صلة، وهو الخبر.

### [الشَّرْحُ]

أي: لم يثبت أحد من السبعة في الوصل صلة للهاء إذا كان بعدها ساكن تحرك ما قبلها أو سكن كما أطلق، فاندرج فيه قسمان:

١- ما بين ساكنين.

٢- وما بين متحرِّكٍ فساكنٍ متفقا الحذف.

وأثبت السبعة صلة الهاء إذا وقعت بين متحرِّكين، فهم الأول من قوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ)، والثاني: من فرض المسألة؛ لأن التي بعدها ساكن تقدّمت بقسميها، فتعيّن أن يكون الكلام لما بعدها متحرِّكٌ.

تنبيهات: أدمج قسمي الأول لاتحاد الحكم، وفصل هذا لاختلافه، وسيخصّص عموم قوله: (وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ)، وبقوله: (عَنْهُ تَلَهَّى<sup>(١)</sup>)، ويريد بهاء

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤٣)، رقم البيت: ٥٣٣.

## شرح الجعبري

الضمير الأعم من كونها نفس الضمير مُستقلًا أو مضافًا إليه ضده على رأي الزجاج، أو مثله على رأي الخليل، أو معمودًا على رأي ابن كيسان<sup>(١)</sup>، أو مبيّنًا له على رأي الأخفش، أو جزؤه على رأي الكوفيّين؛ ليندرج فيه نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [يوسف: ٤٠] على الخمسة خلافًا لمن أخرجها متوهمًا الأوّل فأخطأ الرواية، والإجماع منعقد على تسميتها هاء الضمير.

مثال غير الموصول بقسميه: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٤٨]، ﴿عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿بِهِ أَنْظَرُ﴾ [الأنعام: ٤٦]، ﴿يَرَاهُ﴾ [الزلزلة: ٨] (الله)<sup>(٢)</sup>، و﴿مَنْتَهُ أَسْمُهُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، و﴿فَارَاهُ آيَةً﴾ [النازعات: ٢٠]، ﴿فِيهِ أَخْتَلِفْنَا﴾ [النساء: ٨٢]. وهذا موضع: ﴿لِأَهْلِهِ أَمَكْتُرًا﴾ [طه: ١٠] و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠].

ومثال الموصولة: ﴿يُخَلِّفُهُ<sup>٣</sup> وَهُوَ﴾ [سبا: ٣٩]، ﴿رَزَقَهُ فَيَقُولُ﴾ [الفجر: ١٦]، و﴿عَلَى بَصَرِهِ عَنَسَوَةٌ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وفائدة ذكر المتفق الإعلام ليتعيّن منه المقابل للإسكان، وأحكام الباب كلها في الوصل، فهم من تعليقه بمتحرّكٍ أو ساكنٍ وهما معدومان في الوقف.

### [التوجيه]

وجه عدم الصلة في الأوّل مما قبله ساكن: أنه أصلهم، إلا ابن كثير فإنه حذفها للساكنين، أو لم يصلها لما يؤدي إلى حذفها، وكذلك الكل فيما قبله متحرّك.

ووجه الصلة في الثاني: أنه الأصل.

ثم انتقل إلى الرابع المختلف فقال:

(١) محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، كان أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم، توفي سنة (٢٩٩هـ). ينظر: تاريخ بغداد (ص ٢٤٤)، والأعلام (٣٠٨/٥)، العبر في خبر من غير (١٠٨/١).

(٢) أي: الله أكبر على مذهب من كبر أثناء وصل السور.

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنٍ كَثِيرِهِمْ

وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ): صلة وموصول مُبتدأ خبره محذوف لدلالة السابق؛ أي: وصل، و(لِابْنٍ كَثِيرِهِمْ) يتعلق به، وهو مضاف إلى ضمير القراء، وهو أولى من جعلها فعلية بتقدير: وصل الذي قبله للتناسب، (وَفِيهِ)؛ أي: وهاء (فِيهِ مُهَانًا) مُبتدأ، و(حَفْصٌ أَخُو وَلَا) (مَعَهُ) اسمية، والهاء لابن كثير خبر، والعائد مقدر؛ أي: في صلتها، و(أَخُو وَلَا): صاحب موافقة من الولاء بالكسر والمد مصدر وآلى: تابع<sup>(١)</sup>، وهو خبر إن ألغيت الظرف وعلقته به وإلا فبدل.

### [الشَّرْحُ]

أي: وأثبت ابن كثير في الوصل صلة الهاء التي قبلها ساكن وبعدها متحرك؛ لأن الكلام فيه، وافقه حفص في ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، وهشام في ﴿أَرْجِي﴾ [الأعراف: ١١١] ويأتي، والباقون بحذفها نحو: ﴿عَنْهُ ذَلِكَ﴾ [البينة: ٨]، ﴿أَصْطَفَيْتُهُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿وَسَرُّهُ بِمَنْ﴾ [يوسف: ٢٠]، ﴿فَمَلِّقِيهِ﴾ [٦] ﴿فَأَمَّا﴾ [الانشقاق: ٦-٧]، ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨].

تنبيهات: الصلة مع الياء ياء، ومع غيرها واو، وهذا موضع ﴿أَنْسَيْنِي﴾ [الكهف: ٦٣]، والحركة بعدها لفظية أو تقديرية كما يأتي في ﴿عَنْ لَهَى﴾ [عبر: ١٠].

### [التَّوْجِيهِ]

وجه الإثبات: أنه الأصل.

(١) الولا: المتابعة له في مذهبه؛ لأن الموافقة كالتابعة؛ أو متابعة للسنة في القراءة. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/١٦٩).



## شرح المعبري

ووجه الحذف: قول سيويه: إن الهاء خفيةً فضعف حجزها فحذفت الصلة لتوهم التقاء الساكنين<sup>(١)</sup>. وقيل: [تحقيقاً]<sup>(٢)</sup> اجتزاء بالحركة قبلها.

ووجه صلة البعض: الجمع بين اللغتين، وقيل: قصد بها مدُّ الصوت تسميماً بحال العاصي، في ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، وتشنيعاً على ملاً فرعون في ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١].

ثم خصَّ من هذا العموم مواضع مما قبلها كسر غالباً، أو فتح لمخالفة بعض القراء أصله فيها، فنصَّ على المخالف وبقي غيره [٥٥/ب] على الأصل المقرّر، ذكر منها عشرة جاءت في خمسة عشر موضعاً، وصاحب التيسير<sup>(٣)</sup> وبعض المصنفين ذكرها في مواضعها أولها في قوله:

وَسَكَّنْ يُوْدَةَ مَعَ نُؤْلَةَ وَنُضْلِهِ

وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا

### [اللغة والإعراب]

(يُوْدَةَ)؛ أي: هاء (يُوْدَةَ) مفعول (سَكَّنْ)، (مَعَ نُؤْلَةَ) حاله؛ أي: كائناً مع (نُؤْلَةَ) وتلواه معطوفاه، و(فَاعْتَبِرْ) عظم الإسكان و(صَافِيًا) حاله، وكذا (حَلًا): لذ، أو صفة إن قدّرت نكرة، وفهم من لفظ الفعل. ولا يترن البيت إلا بإسكان (يُوْدَةَ)، و(نُؤْلَةَ)، وصلة (نُضْلِهِ)، وكسر (نُؤْتِهِ)، وقد استوعب أوجهها.

### [الشرح]

أي: سكن ذو فاء (فَاعْتَبِرْ)، وصاد (صَافِيًا)، وحاء (حَلًا): حمزة وأبو بكر

(١) ينظر: كتاب سيويه (٣/٥٣٢).

(٢) في (ف): [تحقيقاً].

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٤).

## شرح الجعبري ٥١٤

وأبو عمرو في الوصل هاء: ﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿لَا يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] بآل عمران، و﴿تَوْلِيَهُ مَا تَوَلَّى وَنُضْلِيهِ﴾ [النساء: ١١٥] بالنساء، و﴿نُؤْتِيهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥] موضعان بآل عمران، وموضع بالشورى<sup>(١)</sup>.

والباقون: الحَرَمِيَّان، وابن عامر، والكسائي، وحفص على الأصل المقرَّر بالكسر والصلة إلا قالون وهشامًا.

تنبيه: ضد الإسكان هنا الكسر، وقيد بالمتقدم، ولم يتب له من قال: خرج الناظم عن قاعدته، نعم لو قال:

وَكَسَرُ يُؤَدِّهِ مَعَ تَوْلِيهِ وَنُضْلِيهِ وَنُؤْتِيهِ أَسْكِنَ فَاغْتَبِرَ صَافِيًا حَلَا

لرفع وهمه، ومعنى الرَّمز: (فَاغْتَبِرَ)؛ أي: بجَلُّ هذا الوجه، أو وجهًا صافيًا من شوائب الطعن لوضوح دليله، (حَلَا) لفظه بالتخفيف، وغرضه تمشيته لا ترجيحه.

وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ قَالِقَةٌ وَيَتَّقُهُ

حَمَى صَفْوَةٌ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَالًا

### [اللغة والإعراب]

(وَعَنْهُمْ): عن الثلاثة، (وَعَنْ حَفْصٍ قَالِقَةٌ) فعلية للتناسب؛ أي: سكن، (وَعَنْ) متعلق به، (قَالِقَةٌ)؛ أي: هاء (قَالِقَةٌ) مفعوله، وجاز اسميتها بتقدير: إسكان هاء (قَالِقَةٌ) عنهم (وَيَتَّقُهُ) إن قَدَرْت: وسكن هاء (يَتَّقُهُ) ف: (حَمَى) مستأنف، وإن قَدَرْت: وإسكان هاء (يَتَّقُهُ) ف: (حَمَى) خبره، و(قَوْمٌ) فاعله، و(صَفْوَةٌ) مفعوله، والهاء للإسكان، و(بِخُلْفٍ) يتعلق ب: (حَمَى)، (وَأَنْهَالًا) معطوفه أروى، وأفرد ضمير (قَوْمٌ) باعتبار اللفظ أو ضمير الصفو.

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرَّتَ الدُّنْيَا نُؤْتِيهِ، وَمَنْ﴾ [الشورى: ٢٠].

## [الشرح]

أي: سكن ذو ضمير (عَنْهُمْ) ومعطوفه: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة هاء ﴿فَأَلَقَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨] بالنمل، الباقون: الحَرَمِيَّان، وابن عامر، والكسائي على الأصل بالصلة غيرهما.

وسكن ذو حاء (حَمَى)، وصاد (صَفْوَةٌ)، وقاف (قَوْمٌ): أبو عمرو، وأبو بكر<sup>(١)</sup>، وخلاد في أحد وجهيه هاء ﴿وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ﴾ [النور: ٥٢] بالنور، والبقون: الحَرَمِيَّان، وابن عامر، والكسائي، وحفص، وخلف، وخلاد في الثاني على الأصل بالإشباع إلا من يخص<sup>(٢)</sup>.

ومعنى الرَّمز: حفظ صحة الإسكان جماعة مختلفوا طرق الاحتجاج، وأمعنوا في ذلك، وشرح استعارة الصفو بالنهل.

(١) أبو بكر؛ أي: شعبة بن عياش.

(٢) قال السخاوي: قرأ حفص ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] بسكون القاف وكسر الهاء من غير صلة. وقال أبو علي في الحجة: (وأما ما رواه حفص عن عاصم ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢]؛ فإن وجهه أن تَقَّه من يَتَّقُه مثل كَتَف... فلما أسكن ما قبل الهاء لهذا التشبيه، حَرَك الهاء بالكسر، كما حرك الدال بالفتح في: لم يلد. قال الشيخ أبو القاسم الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: (قوله: حَرَك الهاء بالكسر؛ غُلَطَّ فيه من قِيل علمه بالقراءة؛ لأن أصل حفص أن يكسر هذه الهاء ونظائرها ويصلها بياء، فإن سكن ما قبل الهاء لم يصلها بياء، فلَمَّا أسكن القاف للتخفيف هاهنا، وقع قبلها ساكن، فجرى على أصله في حذف الصلة، وبقيت الهاء على الكسر الذي كان فيها، ولا يصح قول أبي علي على أنه كسر لالتقاء الساكنين، لأن حفصاً لم يُسكن الهاء في قراءته قط، إلا في ﴿فَأَلَقَهُ﴾ [النمل: ٢٨]. قال: (والذي قاله مكِّي رَحِمَهُ اللهُ في الكشف جيد). قال: - أي الشاطبي - كان يجب على من أسكن القاف، ضمُّ الهاء؛ لأن هاء الكناية إذا سكن ما قبلها ولم يكن الساكن ياء، ضُمَّت نحو: ﴿مِنَهُ﴾ [البقرة: ٢١٧]، و﴿عَنَّهُ﴾ [النساء: ٣١]؛ لكن لَمَّا كان سكن القاف عارضاً، لم يعتد به، وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف، ولم يصلها بياء؛ لأن الياء المحذوفة قبل الهاء مقدرة منوية، فبقي الحذف في الياء التي بعد الهاء على أصله. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ١٧١).

تنبيهات: قال بخلف كالتيسير<sup>(١)</sup>، وقال الداني في غيره<sup>(٢)</sup>: «قرأت لخلاذ على أبي الفتح بإسكان الهاء، وعلى أبي الحسن بكسرها وصلتها»، وفيه: «والهاء في الوقف ساكنة بإجماع»<sup>(٣)</sup>، معناه: تخصيص هذا الخلاف بالوصل لا منع الروم للمحرك لاختلاف الإسكانين، إلا على وجه، وقرّرنا أن الضمير بمنزلة الصريح، فلهذا صرح بحفص معهم، (وَيَتَّقُهُ) مستأنف، والواو من التلاوة، وقاف (قَوْمٌ) هنا رمز لمصاحبه الرمز بخلاف (وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ)<sup>(٤)</sup>.

قاعدة: لفظ (الخُلف والخلاف) مفهوماً وجهان: فان صحب رمزاً واحداً أو صريحاً تعين له كيف كان، وإن تعدّد وتقدّم أو تأخر، [٥٦/أ] فلواحدٍ يليه خالياً من الضمير ومع ضميره، ولاثنين مع ضميرهما، ولثلاثة مع ضميرهم، وإن توسط وتجرّد عن الواو، فللسابق على التفصيل؛ سواء اقترن بالباء أو تعرّى عنها، وإن صحب الواو فللاحق كذلك، خلا من الباء أو شُفّع بها.

الأمثلة: (وَيَبْسِي اسْكِنُ بَيْنَ فَتَحَيْنِ صَادِقًا بِخُلْفٍ)<sup>(٥)</sup>، (لَا عَتَّكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا)<sup>(٦)</sup>، (وَبِالْخُلْفِ عَيِّبًا يَحْسَبَنَّ لَهُ وَلَا)<sup>(٧)</sup>، (حَمِي صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلًا)<sup>(٨)</sup>، (وَحَقَّفَ نُونًا قَبْلَ فِي اللَّهِ مَنْ لَهُ بِخُلْفٍ آتَى)<sup>(٩)</sup>، (وَفِي الرُّومِ صِيفٌ عَن خُلْفٍ فَضْلٍ)<sup>(١٠)</sup>.

(١) القائل بالخلف هو الشاطبي وقول صاحب التيسير هو قرأ: «عاصم وأبو عمرو وحمزة» **«فَأَلْفَهُ الْيَوْمَ»** [النمل: ٢٨] بإسكان الهاء، وقالون يختلس كسرتها في الوصل، والباقون يشبعونها فيه. ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٦٤).

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١/٣٢).

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٦٤).

(٤) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٤)، رقم البيت: ١٧٢.

(٥) ينظر: متن الشاطبية (ص ٥٦)، رقم البيت: ٧٠٥.

(٦) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤١)، رقم البيت: ٥٠٩.

(٧) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤٦)، رقم البيت: ٥٧٨.

(٨) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٣)، رقم البيت: ١٦١.

(٩) ينظر: متن الشاطبية (ص ٥٢)، رقم البيت: ٦٥٠.

(١٠) ينظر: متن الشاطبية (ص ٥٧)، رقم البيت: ٧٢٣.

وَكَسَّرُ أَنْشَرُوا فَاضْمُ مَعَا صَفَوْ حَلْفِهِ عَلَا عَمَّ<sup>(١)</sup>، (فَالْقَصْرَ بَادِرُهُ ظَالِبًا بِحَلْفِهِمَا)<sup>(٢)</sup>  
 (وَفِي أَرْكَبٍ هُدًى بَرٌّ قَرِيبٌ بِحَلْفِهِمْ)<sup>(٣)</sup>، (وَبِالْقَصْرِ قَفٌّ مِّنْ عَنِّ هُدًى خَلْفَهُمْ)<sup>(٤)</sup>  
 (وَسَأَلَ عَلِيٌّ مَا حَجَّ وَالْخَلْفُ رَتَلًا)<sup>(٥)</sup>، (وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخَلْفِ بَلَلًا)<sup>(٦)</sup> وكذا حكم  
 الوجهين.

ثم تم الكلام فيها فقال:

وَقُلِّ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ

وَيَأْتِيهِ لَدَيْ طَهَ بِالإِسْكَانِ يُجْتَلَى

### [اللغة والإعراب]

(سُكُونِ الْقَافِ) خبر (حَفْصُهُمْ)، أو يتعلق بفعل مقدر فاعله حفص، والجملة  
 محكيّة (قُلِّ)، (وَيَأْتِيهِ)؛ أي: وهاء (يَأْتِيهِ) مُبتدأ خبره (يُجْتَلَى)، و(لَدَيْ طَهَ) ظرفه،  
 و(بِالإِسْكَانِ) حال فاعله.

### [الشرح]

أي: أسكن حفص قاف (يَقْفَهُ) وكسر الهاء بلا صلة. وأسكن هاء ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ﴾  
 ﴿مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥] بظه ذو ياء (يُجْتَلَى): السوسي، هذا نقل التيسير<sup>(٧)</sup>، وابن غلبون<sup>(٨)</sup>،

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٨٥)، رقم البيت: ١٠٦٦.

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٤)، رقم البيت: ١٦٩.

(٣) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٣)، رقم البيت: ٢٨٤.

(٤) ينظر: متن الشاطبية (ص ٨٨)، رقم البيت: ١٠٩٣.

(٥) ينظر: متن الشاطبية (ص ٣١)، رقم البيت: ٣٨١.

(٦) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤٤)، رقم البيت: ٥٤٦.

(٧) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٥٢).

(٨) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لظاهر بن غلبون (٢/٤٣٢).

## شرح المعبري ٥١٨

ومكي، ونقل أبو العلاء والمهدوي الصلة له، وفي الروضة: الوجهان، وخصَّ ابن شيبه<sup>(١)</sup> الإسكان بأبي بكر فقط، وقول اليزيدي: يلزم أبا عمرو بإسكان ﴿يَأْتِيهِ﴾ [طه:٧٥] بظه احتملهما. وإليه أشار ب: (يُجْتَلَى)؛ أي: يكشف أمره من النقلة، والباقون: على الأصل إلا من خص بقوله:

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ

بِخُلْفٍ وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجَّلاً

### [اللغة والإعراب]

(قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ) كبرى، والهاء للقصر، واللسان هنا اللُّغة، وأنت كقول

الشاعر:

إِنِّي أَتَنِي لِسَانًا لَا أَسْرُبَهَا ..... (٢)

وذكر باعتبار العضو أو النقل، (وَفِي الْكُلِّ) ظرف (بَانَ)، و(بِخُلْفٍ) حال (لِسَانُهُ)؛ أي: متلبساً، (وَفِي طَهَ) متعلق بمحذوف؛ أي: قرأ قالون في طه، و(بِوَجْهَيْنِ) حال الفاعل، و(بُجَّلاً) عَظْمًا صفتها.

### [الشرح]

أي: كسر ذوباء (بَانَ) ولام (لِسَانُهُ): قالون وهشام في أحد وجهيه الهاء بلا صلة في كل ما ذكر، من ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران:٧٥] إلى ﴿يَأْتِيهِ﴾ [طه:٧٥]، ولقالون في ﴿يَأْتِيهِ﴾ [طه:٧٥] وجهان، وفاقاً لهشام، وهو معنى قول التيسير: «بخلاف عنه»<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ف): «ابن شيبه»، وفي (ح): «ابن أشتة».

(٢) قائل البيت: أعشى باهله. ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (٩/٤٣١)، الكامل في اللغة والأدب (١/٣١٩).

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٥٢).

## شرح الجعبري

وقال في غيره<sup>(١)</sup>: وأقرأني أبو الفتح بالقصر له، وأبو الحسن بالصلة. وقطع أبو العلاء بالقصر له، وقال الأهوازي في الوجيز: وأجمع الجماعة على إشباع ﴿يَأْتِيَهُ﴾ [طه: ٧٥] بطة.

تنبيهات: وجه الصلة لهشام من زيادات القصيد، وبه قطع ابن شريح ومكي<sup>(٢)</sup>، وصار لقالون وهشام في ﴿يَأْتِيَهُ﴾ [طه: ٧٥] وجهان: الصلة والحذف، وفي التسعة لقالون القصر، ولهشام وجهان، وبعبارة أخرى: قالون بالقصر في التسعة، وفي ﴿يَأْتِيَهُ﴾ [طه: ٧٥] وجهان، وهشام بوجهين في الكل.

ومعنى القصر: حذف حرف المد، وتسمية القصر اختلافاً مجازاً. ومعنى الرمز: ظهر دليل القصر أو نقله، وأشار به: (بُجَلًا) إلى تساوي الوجهين عنده أو إلى سلامتهما عند السؤال.

### [التوجيه]

وجه إسكان الهاء في الكل: ما نقل القراء أن من العرب من يسكن هاء الضمير إذا تحرك ما قبلها، فيقول: ضربته ضربتاً، حملاً على ميم الجمع، وقال الفارسي: حملت على ياء الضمير، وعليه أنشد الأخفش:

فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَيْتِ أَخِيْلُهُ وَمَطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرْقَانِ<sup>(٣)</sup>

[٥٦/ب] وأنشد ابن مجاهد<sup>(٤)</sup>:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لَأَنَّ عُيُونَهُ سَائِلٌ وَادِيَهَا<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (٢/٦٥٢).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ١٣٣).

(٣) ينظر: خزنة الأدب (٢/٢٠٠)، سر صناعة الإعراب (٢/٧٢٧).

(٤) نسب البيت صاحب لسان العرب وابن جني إلى قطرب. ينظر: لسان العرب (١٥/٣٦٤)، مادة:

(ها)، سر صناعة الإعراب (٢/٧٢٧).

(٥) ينظر: شرح ديوان المتنبي (١/٣٠٣)، خزنة الأدب (٢/٤١٢).

## شرح المعبري ٥٢٠

فإن قلت: فما ينكر أن يكون الإسكان في البيت ضرورة كما ذهب إليه صاحب المقرَّب؟<sup>(١)</sup>

قلت: الأصل عدمها، ولو كانت لبينها الأخص، ولم يستشهد به، وهو دليل الاستعمال لا الجواز فلا يضر، وتحمل الضرورة على الأخرى، وقيل: حملت على الوقف، وقيل: نَبَّه به على المحذوف، ونقل الفراء يرد من منع الإسكان، وما أسخف رأي من قال: توهم المسكّنون أنها حرف الإعراب، وفيهم قدوة النحاة أبو عمرو، والتبس عليه<sup>(٢)</sup> قولهم: حلت محل الياء فأعطيت حكمها، ويوافق الرسم صريحًا.

ووجه الكسر بلا صلة: أنه حذف المدّ تخفيفًا، ولم يسكن للخفاء والتوحد بخلاف الميم، وهي لغة قيس، يقولون: كلمه ربه، وأنشد عامري<sup>(٣)</sup>:

أنا ابنُ كِلابٍ وابنُ أوسٍ فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَغْطِيًا فَأَيُّ لِمُجْتَلِي<sup>(٤)</sup>  
وأنشد من جمع:

الصَّبَا مَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا<sup>(٥)</sup>

وقيل: استصحب حكم الياء قبل الحذف، ويوافق صريح الرسم.

ووجه الصلة: أنه الأصل؛ لأنها وقعت بين محرّكين لفظًا، وتوافق الرسم تقديرًا

(١) (المقرب في النحو) لأبي العباس: محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي المتوفى: سنة ٢٨٥، خمس وثمانين ومائتين وشرحا: له أيضًا ولابن عصفور: علي بن مؤمن الحضرمي المتوفى: سنة ٦٦٣، ثلاث وستين وستمائة. ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٨٠٥).

(٢) الضمير للقائل وليس لأبي عمرو.

(٣) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، من بني عامر بن صعصعة: فارس قومه، وأحد فتاك العرب وشعرائهم وساداتهم في الجاهلية. كنيته أبو علي. ولد ونشأ بنجد. وكان يأمر مناديا في (عكاظ) ينادي: هل من راجل فتحمله؟ أو جائع فنطعمه؟ أو خائف فنؤمنه؟. توفي سنة (١١١هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/٢٥٢)، معجم المؤلفين لرضا كحّالة (٥/٥٤).

(٤) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (٣/١١٥)، الصحاح في اللغة (٢/٢١).

(٥) قائل البيت: الأعشى. ينظر: كتاب سيبويه (١/٣٠)، المقتضب في اللغة للمبرّد (١/٦٠).



## شرح الجعبري

٥٢١

كالمجمع عليه. ووجه إسكان القاف والكسر بلا صلة: أنه على لغة من قال:

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَآدِي<sup>(١)</sup>

كأنه جعل الياء نسيًا، فسلط الجازم على القاف، كلم أيلة أو أسكن القاف تخفيفًا

ككتف، وعليه:

فَبَاتَ مُتَّصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا.....<sup>(٢)</sup>

وكسر الهاء بلا صلة لسكون ما قبلها في اللفظ على أصله ولم يضمها، وإن كان

الساكن غير ياء كعنه لطريان السكون، وهذا اختيار الشاطبي.

وقال أبو علي الفارسي: سكن الهاء، ثم القاف فالتقى ساكنان، حرك الثاني

بالكسر لتطرفه كقول الشاعر:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ<sup>(٣)</sup>

ويرد عليه الحمل على الفرع وعلى الأقل وكثرة التغيير، لا كما قال الشاطبي:

عدم النظير، وقال مكي: لم يصلها اعتبارًا للياء المحذوفة<sup>(٤)</sup>، ويرد عليه صلة

﴿يُودِي﴾ [آل عمران: ٧٥] ونحوه.

واختياري: في الكل الكسر والصلة؛ لأنها اللغة القياسية الشائعة.

ولما تم الكلام فيما قبله كسر، انتقل إلى ما قبله فتح فقال:

وَإِسْكَانٌ يَرْضَاهُ يُمْنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ

بِخُلْفِهِمَ وَالْقَضْرَ فَاذْكُرْهُ نَوْفَلًا

(١) لم أقف على قائل البيت. ينظر: مختار الصحاح (١/١٩)، لسان العرب (١٥/٤٠١)، مادة: (وقى).

(٢) قائل البيت: العجاج. ينظر: الخصائص (١/٢٠٢)، تاج العروس للزبيدي (١/٩٧١).

(٣) ينسب البيت لرجل من أزد السراة كما نص على ذلك سيويه وابن جني. ينظر: المخصص

(٣/٤٣٤)، كتاب سيويه (٤/١١٥).

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/٢٨٤).

## [اللغة والإعراب]

(وَأَسْكَانُ) هاء (يَرْضَهُ) مُبتدأ، و(يُؤْمِنُهُ) آخر، (لُبْسٌ طَيِّبٌ) خبره، والجمله خبر الأول، والهاء ل: (يَرْضَهُ)، (بِخُلْفِهِمَا) صفة (لُبْسٌ)، والضمير للأقربين، (وَالْقَصْرَ) أشهر الروايتين بالنصب بفعل مقدر مفسر ب: (أذْكَرُهُ)، وهو أرجح للطلب، ويروى بالرفع مُبتدأ، و(أذْكَرُهُ) خبره فالفاء زائدة، أو محذوف؛ أي: مقول فيه فلا زيادة، و(تَوْفَلَا): فوعل من النفل: الزيادة ويوصف به كثير العطاء، وهو حال مفعول (أذْكَرُهُ)؛ أي: حال كثرة فوائده، وكذا قال:

لَهُ الرَّحْبُ وَالزَّلْزَالُ خَيْرًا يَرَهُ بِهَا

وَشَرًّا يَرَهُ حَرْفِيهِ سَكَّنَ لَيْسَهُلًا

## [اللغة والإعراب]

(لَهُ الرَّحْبُ) اسمية مقدّمة الخبر والهاء للقصر، و(الرَّحْبُ): السعة، وهي حاله؛ أي: اذكر القصر رحب الدليل، وهذا تضمين، و(وَالزَّلْزَالُ)؛ أي: سورة الزلزال مُبتدأ، و(خَيْرًا يَرَهُ)؛ أي: لفظ ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] آخر الزلزال، مُبتدأ آخر، و(وَشَرًّا يَرَهُ) [٥٧/أ] معطوفه، و(سَكَّنَ) خبر الثاني، و(حَرْفِيهِ)؛ أي: هاءه مفعوله، والهاء للزلزال، و(لَيْسَهُلًا) نصب بإضمار أن، واللام لتعليل الإسكان، أو (سَكَّنَ) خبر الأول والعاثد بها، و(وَخَيْرًا يَرَهُ)، و(وَشَرًّا يَرَهُ) مفعوله، و(حَرْفِيهِ) بدل بعض منها.

## [الشرح]

أي: أسكن هاء ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] بالزمر ذو ياء (يُؤْمِنُهُ)، ولام (لُبْسٌ)، وطاء (طَيِّبٌ): السوسي بلا خلاف، وهشام والدُّوري في أحد وجهيهما، وقصر؛ أي: ضم بلا صلة ذو فاء (فَأذْكَرُهُ)، ونون (تَوْفَلَا)، ولام (لَهُ)، وهمزة وصل (الرَّحْبُ): حمزة، وعاصم، ونافع، وهشام في وجهه الثاني، والباقون: ابن كثير، والكسائي، وابن ذكوان،

والدُّوري في وجهه الثاني بالضمِّ، والواو على ما تقدّم.

وأسكن هاء ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] و﴿سَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨] في إذا زلزلت ذو

لام (لَيْسُهُلَا): هشام، والباقون: بالضمِّ والصلة.

ومعنى الرَّمز: (يُمْنُهُ): بركته، تناول شيء حسن متنوع الدليل، واعتبر القصر حال

تنوعك في الدليل في حال انتشار لغته، وأسكن (يَرَهُ) ليخف ثقل اجتماع الواوين.

تنبيهات: فصل الدُّوري عن السوسي لأجل الخلاف، وأعاد هشامًا مع

القاصرين ليعيّن وجهه الثاني، وسكت عن الدُّوري ليندرج وجهه الثاني مع الواصلين،

والحركة هنا ضمّة والصلة واو، والمحدوف ألف بخلاف السابق، ورمز بهمة

الوصل لوجودها في الابتداء.

ذيل: هذا نقل التيسير، وقطع في الوجيز بالإسكان لليزيدي، والقصر لهشام،

وقطع ابن شريح بالصلة للدُّوري والقصر لهشام، وفي التجريد: عن الفارسي عن

يحيى عن أبي بكر: إسكان الهاء، وقيد ﴿يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] بإذا زلزلت، ليخرج عنه

﴿يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧] بالبلد؛ لأن مسكنه الدّاجوني عن هشام وليس طريقه، وفي

المصباح: لقالون في ﴿حَيْثَى رَبُّهُ﴾ [البيّة: ٨] ختم البريّة وجهان، فقطع الناظم بالصلة

المفهومة من الضابط تبعًا للتيسير، وقطع أبو العلاء بالقصر، والتوجيه والاختيار

ما تقدّم.

وَعَى نَفَرٌ أَرْجَتْهُ بِالْهَمْزِ سَاكِئًا

وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَعَى نَفَرٌ أَرْجَتْهُ): فعل وفاعل ومفعول، و(بِالْهَمْزِ) يتعلق به، و(سَاكِئًا) حال

الهمز، و(فِي الْهَاءِ ضَمٌّ) اسميّة مقدّمة الخبر، و(لَفَّ) جمع، (دَعْوَاهُ) القول به، فاعله،

والهاء للضمِّ، و(حَرْمَلًا) مفعوله: دواء مفرج مقو، والجملة صفة (ضَمٌّ).

شرح الجعبري ٥٢٤

ثم تمم البيت فقال:

وَأَسْكِنُ نَصِيرًا فَآزَ وَأَكْسِرُ لَغَيْرِهِمْ

وَصِلَهَا جَوَادًا دُونَ رَبِّ لِتُوصَلَ

### [ اللُّغَةُ وَالْإِعْرَاب ]

مفعول (أَسْكِنُ) محذوف؛ أي: الهاء، و(نَصِيرًا) حال فاعله، وكذا (فَآزَ)؛ أي: فائزًا، (وَأَكْسِرُ)؛ أي: الهاء، فِعْلِيَّةٌ، و(لِغَيْرِهِمْ) يتعلق بـ: (أَكْسِرُ)، والضمير لمن ضم وسكَّن، و(وَصِلَهَا)؛ أي: الهاء أخرى، و(جَوَادًا) حال الفاعل: كريمًا أو مسرعًا من الفرس الجواد، فيقدر مشبهًا، و(دُونَ رَبِّ)؛ شكٌ أخرى؛ أي: خاليًا من شك، أو ظرف مكان؛ أي: قبل شك، (لِتُوصَلَ): النقل منصوبٌ بأن مضمرة واللام لتعليل الصلة.

### [ الشَّرْح ]

أي: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿أَرْجَمَ﴾ [الأعراف: ١١١] في الأعراف والشعراء بزيادة همزة ساكنة، والباقون: الكوفيون ونافع بحذفها، وضم الهاء في الموضوعين الهامزون إلا ابن ذكوان، وأسكن الهاء فيهما ذو نون (نَصِيرًا)، وفاء (فَآزَ): عاصم وحمزة، وكسرها فيهما غير الضام والمسكن: نافع، والكسائي، وابن ذكوان، وأثبت الصلة فيهما ذو جيم (جَوَادًا)، ودال (دُونَ)، وراء (رَبِّ)، ولام (لِتُوصَلَ): ورش، وابن كثير، والكسائي، وهشام.

والباقون [٥٧/ب] بحذفها: أبو عمرو، وقالون، وابن ذكوان، والمسكتان<sup>(١)</sup>.

(١) قرأ ابن كثير وهشام (أرجته) هنا وفي الشعراء بالهمز وضم الهاء ووصلها يواو، وأبو عمرو بالهمز والضم من غير صلة، وابن ذكوان بالهمز وبكسر الهاء ولا يصلها يباء، وقالون بغير همز ويختلس الكسرة، وورش والكسائي بغير همز ويصلان الهاء يباء، وعاصم وحمزة بغير همز ويسكتان الهاء.

## شرح الجعبري

٥٢٥

تنبيهات: قوله: (سَاكِئًا) لا ضد له لتفريعه، ومسكن همزة معنى آخر، وذكر الكسر للباقيين لخروج البعض عن الأصل، وصلة من ضم واو ومن كسر ياء. تفريعهما: أبو عمرو: (أَرْجِيئُهُ) بالهمز والضم، وابن كثير وهشام: كذا مع الصلة، وابن ذكوان: بالهمز والكسر، وعاصم وحمزة: بإسكان الهاء بلا همز، وقالون: بكسر الهاء بلا همز، وكذا ورش والكسائي: مع الياء، وتأتي أحكام الوقف في الوقف، وقد جمعت الأوجه الستة في بيت، وهو:

وَأَرْجِيئُهُ فِيهِ نَلُّ أَرْجِيئُهُ حُزْمٌ دُمُّ لَوِيٍّ وَكَسْرًا مَدًّا لَا لَهْمَزٍ بَيْنَ صَلْتِهِ رُجْمٌ جَلًّا  
ولا يلفظ بهاء (فه) إلا وقفًا.

هذا نقل التيسير، وقد اختلف عن يحيى بن آدم<sup>(١)</sup>، عن أبي بكر فروى عنه الرفاعي<sup>(٢)</sup> والوكيعي كحفص، وعليه الناظم والداني وابن شريح وعبد الباقي، وليس هذا وجه العليمي<sup>(٣)</sup>؛ لأنه ليس طريقه، وروى عنه أبو حمدون كأبي عمرو، وعليه جل العراقيين، والفارسي، وروى الداجوني عن هشام كأبي عمرو، ولم يذكره الناظم لأنه غير طريقه.

والهاء في الوقف ساكنة بلا خلاف إلا في مذهب من ضمها سواء وصلها أو لم يصلها، فإن الروم والإشمام جائزان فيها. ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١١٩).

(١) يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحي، إمام كبير حافظ، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش سماعًا. توفي سنة (٢-٣هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٣٦)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٧٩).

(٢) محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة بن سماعة أبو هشام الرفاعي الكوفي القاضي إمام مشهور مات سنة (٢٤٨هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٩٩)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٠٩).

(٣) يحيى بن محمد بن قيس وقيل ابن محمد بن عليم أبو محمد العليمي الأنصاري الكوفي، شيخ القراءة بالكوفة مقلد حاذق ثقة، توفي سنة (٢٤٣هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٤٣)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٩٩).

ومعنى الرّمز: حفظ جماعة لغة الهمز، وجمع الضم حجة شافية، وفاز ناصر الإسكان وصلها سخياً بها، أو جارياً فيها لوضوحها لكل أحد.

### [التوجيه]

وجه الهمز وتركه: أن (أرجأ) مهموز لتميم، معتل مقصور لأسد وقيس، وقال الفراء: ترك الهمز أجود، وعليه صاحب المحكم. وكذا وجه ضم الهاء مع الهمز: أنه على الأصل. وكذا صلة ابن كثير وهشام موافق لغرض المدّ.

ووجه الكسر بلا همز: أنه على الأصل لصاحبه، وكذا وجه الصلة معه. ووجه الكسر مع الهمز: أنه أجرى الهمزة في عدم الحجز مجرى حروف العلة؛ لأنها منها فكان الهاء وَلِيَتْ كسرة الجيم، أو ضعفت بقبولها البدل، أو قُدِّرَ كتقدير تخفيف حروف.

وأبو علي الفارسي منع هذا الوجه وغلط ناقله، وقال: لا يجوز مع الهمز إلا الضم، وسلم ابن مجاهد له مع نقله إياها.

قلت: ومذهب الفارسي يقتضي صحة ما عللت به، ألا تراه علّل أحد مذهبي سبويه في قلب همزة خطايا آخر الإعلال باجتماع ثلاثة أمثال، الهمزة والألفان، فلا يسمع منه حينئذ منع الشبه، ولا منع تعدية الحكم؛ لأنه قائل بهما، وتغليب المصيب غلط، ولا يلزم من عدم اعتبار حجزها عدم اعتبار سكونها؛ لاختلافهما فلا تلزمه الصلة للسكون، وعلى تقدير البدل لا يتحتم الضم، ولا يرد عليه ﴿أُنِيَتْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] لمجيئه على الأصل.

واختياري: ترك الهمز والكسر والصلة؛ لأنها الفصحى القياسية.

التفريع: [قوله تعالى<sup>(١)</sup>]: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الاعراف: ١١١] أصولها خمسة مراتب: مد (قَالُوا)، وستة (أَرْجِهْ)، وسبعة (وَأَخَاهُ)، المقررة في الوقف.

(١) زيادة من: (ح).

قالون: وجه (أَرْجُهُ) مع مَدِّين وجهان.

ورش: وجهٌ بَمَدٍّ.

ابن كثير: وجهٌ بَمَدٍّ.

أبو عمرو: وجه بَمَدِّين وجهان.

هشام: وجهٌ بَمَدٍّ.

ابن ذكوان: وجهٌ بَمَدٍّ.

عاصم: وجهٌ بَمَدٍّ.

حمزة: وجهٌ بَمَدٍّ وتحقيق همزة (وَأَخَاهُ) وتخفيفها وجهان.

الكسائي: وجهٌ بَمَدٍّ.

هذه اثنا عشر وجهًا، اضرب منها عشرة في سبعة (وَأَخَاهُ) تكن سبعين، واثنين في

سبعة أربعة عشر، فالحاصل: أربعة وثمانون من طرق القصيد.

الأصبهاني: عن ورش بَمَدٍّ قصيرٍ وجهٌ. [٥٨ / أ]

السوسي: بتخفيف همزة (أَرْجُهُ) والهاء على ضمها وجهٌ.

هشام: بَمَدٍّ قصيرٍ وجهٌ.

الداجوني عنه: (أَرْجُهُ) كأبي عمرو ومدّه أطول وجه.

الأخفش عن ابن ذكوان: بَمَدٍّ أطول وجهٌ.

أبو حمدون عن شعبة: كأبي عمرو ومدّه أطول وجه.

الأعشى عنه: بالإسكان ومد أطول وجه.

أبو زيد: عن المفضل عن عاصم عن الكسائي ومد أطول وجهٌ.

الولي<sup>(١)</sup> عن حفص: بَمَدٍّ قصيرٍ وجه.

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل بن الحسن بن البخترى أبو بكر العجلي المروزي ثم البغدادي

همزة: بالسكت على (قَالُوا) مع الاثنين وجهان.

وقتيبة عن الكسائي: بمدّ أطول وجه.

ويعقوب: مندرج في طويل أبي عمرو، وخلف في الكسائي عن الحلواني عن أبي جعفر كقالون.

والعمرى عنه: (أَزِجُهُ) بلا همز وكسر في الأعراف ووصل بالشعراء وخفف الهمزة المفتوحة بمدّ وسهّل همزة (وَأَخَاهُ) وأبدلها وجهان.

فهذه أربعة عشر وجهًا، اضرب منها عشرة في سبعة (وَأَخَاهُ) سبعون، وأربعًا في سبعة ثمانية وعشرون، فمجموعها ثمانية وتسعون، ضم إليها الأربعة والثمانين، فالحاصل: مائة واثنان وثمانون وجهًا.

خاتمة: جميع ما ذكر من الصلة اتفاقًا واختلافًا مختصّ بالوصل، علم من قيدها بتحريك ما بعدها، وكذا الحركة تعلم من الوقف، وأما الإسكان فعام في الوصل والوقف؛ إذ إسكانهم فيه إسكان لغة، بخلاف المحرك فإنه عنده سكون الوقف يظهر أثره في الروم والإشمام.



الدقاق المعروف بالولي مقري ثقة ضابط مسند، قرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد بن حميد الفيل وأبي عمرو الضرير. توفي سنة (٣٥٥هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٩)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٥٢).



## باب المدِّ والقصر

أي: باب زيادة المدِّ على الأصل وحذفها، وقَدِّم المدَّ على القصر وإن كان فرعاً لعقد الباب له، وذكر باب المدِّ بعد الهاء لاشتراكهما في الخفاء، لا على ترتيب التلاوة لسبق الهمزة، وما قيل من أنه أحرَّ الهمز المفرد إلى المجتمع عكسه أولى ولا عبرة بمدِّ المتعین لفرعيته، وإلا لَقُدِّم على الإدغام.

والمدُّ: طول زمان صوت الحرف<sup>(١)</sup>، واللِّين أقله، والقصر<sup>(٢)</sup> عدمهما، من قصرت: منعت، ومنه ﴿قَصَّرْتُ الظَّرْفَ﴾ [الصفات: ٤٨].

وحروف المدِّ بحقِّ الأصالة ثلاثة:

الألف: ولا تكون إلا ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا من جنسها، وهذا أسدُّ من قولهم: لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً للإيهام.

والياء: الساكنة المكسور ما قبلها.

والواو: الساكنة المضموم ما قبلها.

أو حروف (واي) الساكنة المجانسة، وتُسَمَّى الذوائب<sup>(٣)</sup> لجريانها.

وحرفا اللِّين<sup>(٤)</sup>: الياء والواو الساكنان المفتوح ما قبلهما، ويصدق اللِّين على حروف المدِّ بخلاف العكس لِمَا يلزم من وجود الخاصِّ وجود العامِّ ولا ينعكس؛ وإن اعتبر<sup>(٥)</sup> قبول اللِّين المدِّ تساويًا.

(١) مدَّ الحرف يمدُّه مدًّا طَوَّله. ينظر: لسان العرب (٣/٣٩٦)، مادَّة: (مدد).

(٢) القَصْرُ والقِصْرُ: في كل شيء خلاف الطُّول، والقَصْرُ خلاف المدِّ. ينظر: لسان العرب (٥/٩٥)، مادَّة: (قصر).

(٣) في (ح): «الذوائب».

(٤) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/١٧٦).

(٥) في (ح): «اعتبرت».

## شرح الجعبري

فإن قلت: فما سبب اختصاص هذه الحروف بالمدّ وعدم تناهيه؟

قلت: سببه أن كل حرفٍ غيرهما مساوٍ لمخرجه فانحصر فيه، ومخارج حروف المدّ أوسع منها، فجزت بحسبها كالأجسام، وقصدت العرب بذلك تحسين إنشادها بالزمانات بين نَقَرَاتِ الأنعام كما عُرف في الموسيقى تجويدً في حروف المدّ مدًّا أصلي، وفي حرفي اللين مدًّا ما، يضبط كل منهما بالمشافهة، والإخلال بشيءٍ منه لحن.

وهذا معنى قول مكّي: «في حرفي اللين من المدّ مدًّا ما، بعض ما في حروف المدّ، وقد نص عليه سيويه»<sup>(١)</sup>.

والألف أصل حروفه للزومها الشرطين<sup>(٢)</sup>، ومن ثمّ كانت أندى<sup>(٣)</sup> صوتًا منهما، وغير الممالة أندى من الممالة، والياء أندى من الواو.

ويآك وترعيد المدّات، وتفخيم الألف خصوصًا [٥٨/ب] عند مجاورة المفخم<sup>(٤)</sup>. ومعنى قول بعضٍ تفخيم الألف في اسمِ الله تعالى الفتح الذي هو ضدُّ

(١) قال مكّي: «وقد سمى القراء الياء والواو الساكتين إذا افتتح ما قبلهما بحرفي اللين، ففيهما من المدّ بعض ما في تلك، وقد جعل سيويه في الياء المفتوح ما قبلها مدًّا ولينا». ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٢٠).

(٢) الشرط الأوّل: السكون، والثاني: كونها بعد المجانس لهما.

(٣) الندى: حُسن الصوت. ينظر: لسان العرب (٣١٣/١٥)، مادة: (ندى).

(٤) القول بترقيق الألف مطلقًا وعدم تفخيمها فيه نظر، وأوّل ظهور لهذه المقالة كان في القرن الثامن الهجري حيث ظهر اتجاه نحو إخراج الألف من بين حروف التفخيم على كل حال، حتى ولو وقعت بعد حرف مستعل. ويبدو أن الجعبري (ت ٧٣٢هـ) هو رائد هذا الاتجاه، فهو كما يؤكد على ذلك في (كنز المعاني)، فقد تمسك به أيضًا في قصيدته (تحقيق التعليم في الترياق والتفخيم) حين تحدّث عن (متفق التفخيم من الحروف) (ص ٤٩) فقال:

فَالْإِطْبَاقُ فَخْمٌ بِإِتِّفَاقٍ كَصَادِقٍ وَطَابَ وَضَاقَ الظَّالِمُونَ فَفَسَّرَا  
وَأِنْ فِجَحَتْ عَيْنٌ وَخَاءٌ وَقَافُهَا أَوْ أَنْضَمَّ هَذَا قَوْلٌ تَفْخِيمُهَا أَنْضَرَا  
وَإِيَّاكَ وَاسْتِضْحَابُ تَفْخِيمِ لَفْظِهَا إِلَى الْأَلْفَاتِ التَّالِيَاتِ فَتَعْنُرَا

وقد أخذ هذا القول عن الجعبري تلميذه أبو بكر عبد الله بن أيّدُعدي بن عبد الله الشهير بابن الجُندي (ت ٧٦٩هـ) قال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «وقال شيخنا ابن الجُندي رَحِمَهُ اللهُ: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ، وذلك نحو: خائفين، وغالبيين، وقال، وطال، وخاف، وغاب، ونحو ذلك». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص ٧٦)، وأخذ به أيضًا ابن الجزري في أوّل حياته العلمية، حيث قال في كتابه التمهيد في علم التجويد، وهو يتحدث عن الخاء: «واحذر إذا فخمته قبل الألف أن تفخم الألف معها، فإنه خطأ لا يجوز». ينظر: التمهيد (ص ٦٧). ويبدو أن الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) كان يأخذ بهذا الاتجاه أيضًا، فقد قال في (شرح الواضحة): «الألف لاحظ لها في التفخيم». ينظر: الواضحة (ورقة ٩ مخطوط)، وقال في المفيد شرح عمدة المعجد: «ومما يجب الاحتراز منه تفخيم الألف، خصوصًا عند مجاورة المفخم». ينظر: المفيد (ص ٨٢). وقال الحافظ ابن الجزري عن هذه القضية في النشر: «... وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه تريقًا وتفخيمًا، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق تريقها فإنما يريدون التحذير ما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على تريقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه، ورأيت من ذلك تأليفًا للإمام أبي عبد الله محمد بن بضحان سماه: (التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره) قال فيه: «اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عن جهله، أو غلط طباعه، أو عدم اطلاعه، أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها التصريح بذكر تفخيم الألف». ثم قال: «والدليل على جهله أنه يدعي أن الألف في قراءة ورش طالًا وفصلاً وما أشبههما مرققة وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين، والدليل على غلط طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف (قال) وألف (حال) حالة التجويد، والدليل على عدم اطلاعه أن أكثر النحاة نصوا في كتبهم على تفخيم الألف». ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيان؟ فكتب عليه: «طالعته فأرأته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية...». ينظر: النشر (١/ ١٧٥). ويبدو أن القاعدة القائلة بأن الألف تتبع ما قبلها في التريق والتفخيم قد استقرت بعد عصر ابن الجزري وبفضل ما كتبه عن الموضوع في كتابه النشر؛ ولكن ظهر اتجاه في القرن الثاني عشر الهجري على يدي المرعشي ساجقلي زاده (ت ١١٤٥هـ) حيث يرى أن الواو المدية تتبع ما قبلها من حيث التفخيم والترقيق، وعن رأيه الشخصي يقول المرعشي في مصنفه (جهد المقل): «ولعل الحق أن الواو تفخم بعد الحرف المفخم». ينظر: جهد المقل (ص ٨٧). لكنه عاد إلى الموضوع مرّة أخرى يتأمّله ويتعمّق فيه حتى انتهى إلى أن قال في كتابه (بيان جهد المقل): «ولعل الحق أن الواو تفخم بعد

## شرح الجعبري

٥٢٢

الإمالة، واحذر إشباع فتحة ما قبل اللين، ومدّه في غير منصوص، وتوقّ فيه إشباعها فهو من فطيع اللحن.

وللمدّ الفرعي سببان: همزٌ مقدّمٌ أو متأخّرٌ، متصلٌ أو منفصلٌ، أو سكونٌ لاحقٌ لازمٌ أو عارضٌ، وكلُّ مظهرٍ أو مدغمٍ، ويكون ملفوظًا أو مقدّرًا، وبدأ بالهمز لأنه أقوى السببين<sup>(١)</sup>، وبدأ بمتصله لذلك فقال:

المفخم وذلك لأن تريقها بعد المفخم في نحو: والطور، والصور، وقوا، لا يمكن إلا بإشباعها صوت الياء المدّية بأن يحرك وسط اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك كما يشهد به الوجدان الصادق، مع أن الواو ليس فيه عمل اللسان أصلًا، وقد رجوت أن يوجد التصريح بذلك، أو الإشارة إليه في كتب هذا الفن لكن أعيان الطلب فمن وجده فليكتبه هنا، وأما الياء المدّية فلا شك أنها مرققة في كل. ينظر: بيان جهد المقل (ص ٨٧)، وينظر: الدراسات الصوتية (ص ٥٠٢-٥٠٥). قلت: وقد وجدت بعض علماء التجويد اللاحقين بعد المرعشي من قال بتفخيم الواو بعد الحرف المفخم، وعلى رأسهم الإمام المسعدي، قال عند شرحه لقول الحافظ ابن الجزري: (فرقن مستقلًا من أحرف...): «... أمر الناظم ﷺ بتريق الحروف المستقلة، ومعلوم أنه مستثنى من ذلك حروف منها اللام والراء في بعض أحوالهما... ومنها الألف والواو المدية لما تقرر في الصفات أنهما تابعان لما قبلهما في صفته...». ينظر: الفوائد المسعدية (ص ٦٨)، قلت: ومعلوم أن الألف تابعة لما قبلها من حيث التفخيم والترقيق، أما الواو فهي مرققة في جميع أحوالها تقدم عليها مفخم أو لا، وجنح الشيخ محمّد مكي نصر الجريسي نحو هذا الرأي، ونص عليه مرّتين في كتابه نهاية القول المفيد، ينظر: نهاية القول المفيد (ص ٧٦-٧٧). وكلامهم في اتباع الواو لما قبلها من حيث التفخيم والترقيق اجتهاد محض، لا يعول عليه، وليس بشيء، والله تعالى أعلم.

(١) قال الداني في التحديد: «وأما التمدودُ فعلى صرتين: طبيعي. ومُتكلّف. فالطبيعي: حَقُّه أَنْ يُؤْتَى بالألف والياء والواو التي هي حروف المدّ واللين مُمكّناتٍ على مقدّارٍ ما فيهنّ من المدّ الذي هو صيغتهنّ، مِنْ غيرِ زيادَةٍ ولا إشباع، وذلك إذا لم تَلقَ واحدةً مِنْهُنَّ همزةً ولا حرفًا ساكنًا، ويسمى هذا الضربُ القراءُ مقصورًا؛ لأنّه قُصِرَ عن الهمزة الموجبة لزيادتها في الإشباع لحفانها وشدتها، أي: حُبِسَ عنها ومُنِعَ منها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ مَقْصُورَاتٌ فِي الْبَيِّنَاتِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، أي: محبوسات. وَيُقَدَّرُونَهُ مِقْدَارَ أَلْفٍ إِنْ كَانَ أَلْفًا، وَمِقْدَارَ يَاءٍ إِنْ كَانَ يَاءً، وَمِقْدَارَ وَاوٍ إِنْ كَانَ وَاوًا. وَالْمُتَكَلَّفُ: حَقُّه أَنْ يُزَادَ فِي تَمَكِينِ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ عَلَى مَا فِيهِنَّ مِنَ الْمَدِّ الَّذِي لَا يُوَصَّلُ إِلَى النُّطْقِ بِنِّ إِلَّا بِهِ، مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ فِي التَّمَكِينِ وَلَا إِسْرَافٍ فِي التَّمْطِيطِ. وذلك إذا لقيت الهمزات

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوهُمَا بَعْدَ كَسْرَةٍ

أَوْ الْوَاوِ عَنِ ضَمٍّ لِقِي الْهَمْزِ طُولًا

### [الفتحة والإعراب]

(إِذَا) شرطٌ، والذ: (أَلِفٌ) فاعل فعل مقدر فسرهُ (لِقِي)، (أَوْ يَأُوهُمَا) عطفٌ عليها، و(أَوْ) للتفصيل والضمير للألف، و(بَعْدَ كَسْرَةٍ) ظرف الرفع أو حالها، (أَوْ الْوَاوِ) عطف آخر، و(عَنِ ضَمٍّ) متعلق المقدر وأداة التعريف عاقبت الإضافة، وأسكن ياء (لِقِي) حملاً على الثقيلين كما شد ما بقي، ولو فتح القاف لأحسن، ثم حذف الياء للساكنين، و(الْهَمْزِ) مفعوله، و(طُولًا) مدٌّ جواب الشرط.

### [الشرح]

ذكر الحروف على الترتيب، وأطلق الألف للزومها المد، وأضاف الياء إليها ليفهم مناسبتها في أحص أحوالها وهو السكون، وقيدتها بكسر ما قبلها ليخرجها عن اللين، وتقدير الواو أو واوها لذلك، و(عَنِ ضَمٍّ)؛ أي: بعد ضم؛ لأن (عَنِ) للمجازة وهو قول الحصري:

إِذَا الْأَلِفُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا أَتَتْ أَوْ الْوَاوُ عَنِ ضَمٍّ أَوْ الْيَاءُ عَنِ كَسْرٍ<sup>(١)</sup>

أي: إذا لقي الألف أو الياء الساكنة المكسور ما قبلها أو الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة محققة من كلمة حرف المد زيد مد حرف المد للسبعة.

علم الاتصال من قوله بعد (فَإِنْ يَنْفَصِلُ)، ولم يخص أحدًا من القراء فحمل على العموم.

والحروف السواكن لا غير. ينظر: التحديد في صنعة الإتيان والتجويد للداني (ص ١٦٤-١٦٦).

(١) ينظر: القصيدة الحصرية (ص ٩٩).

## شرح الجعبري ٥٢٤

**أبحاث:** اعلم أن هذا النوع من المدِّ يسمَّى المتصل؛ لاتصال الهمزة بكلمة حرف المدِّ، وله محلُّ اتفاق ومحلُّ اختلاف:

**محلُّ الاتفاق:** هو أن السبعة اتفقوا على اعتبار أثر الهمزة، وهو معنى قول التيسير: «لا خلاف بينهم في تمكين حرف المدِّ زيادة وهو زيادة المدِّ المسمَّى في الاصطلاح المدِّ الفرعي»<sup>(١)</sup>.

**ومحلُّ الاختلاف:** هو تفاوت الزيادة في المراتب، ونصوص النقلة فيها مختلفة، وعبارة بعضهم توهم التسوية فلنحققها.

**أما عبارة الناظم:** فمطلقة تحتل التفاوت والتسوية، قال السخاوي عنه: «أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقيين، ويعلّل عدوله عن المراتب الأربع بأنها لا تتحقق ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة»<sup>(٢)</sup>.

**قلت:** فإن حمل هذا على أنه كان يقرئ به فهو خلاف ما عليه التيسير<sup>(٣)</sup> وسائر النقلة، ولعله استأثر بنقله<sup>(٤)</sup>، وقوله: إن المراتب لا تتحقق. فمدّاته أيضًا كذلك ومثل

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٣٩).

(٢) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/١٧٨).

(٣) قال الداني: «وأطولهم مدًا في الضربين جميعًا ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من طريق أبي شبيب بخلاف عنه، وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحد، وبالله التوفيق». ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٣٩).

(٤) قال السخاوي عن مقدار ومراتب المدِّ: «وكان شيخنا - أي الشاطبي رحمه الله يرى في هذا الضرب بمدّتين، طولى لورش وحمزة، ووسطى لمن بقي، ويقول: هذه الرُتب - أي التي ذكرها الداني في التيسير - في المدِّ لا تتحقق؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا يجوز من الطول أو القصر؛ لأن المدِّ لكل فريق ممن ذكر، لا يعلم عينه وحده، فيأتي به القارئ لمن نسب إليه في كل مرة من غير زيادة ولا نقصان». ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/١٧٨)، قال الإمام الضباع: «والذي كان الناظم رحمه الله يأخذ به هو: القول بالمرتين فقط، كما نص عليه الإمام السخاوي في شرحه على النظم، وهو الذي استقر عليه

## شرح الجعبري ٥٣٥

هذا القول طرق به ابن الحاجب ونحوه إلى أن قال: «ما يتوقف على الأداء كالمُدِّ والإمالة وتخفيف الهمز غير متواتر»<sup>(١)</sup>.

وليس كذلك بل تحقق كل شيء بحسابه، ولو قدح لقدح في قوله عليه الصلاة والسلام فيما روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما: «من إتباع نخلاً بعد أن تَوَبَّرَ فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترطها المبتاع»<sup>(٢)</sup>.

رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً. ينظر: شرح الشاطبية للضبياع (ص ٥٦)، ويرى الإمام الضبياع جواز الخروج على طريق التيسير في مراتبه الأربعة، فقال في مختصر بلوغ الأمانة: «وبعضهم لم يذكر في المدِّ سوى مرتبتين طولى لورش وحمزة وقدرها ثلاث ألفات، ووسطى للباقيين وقدرها ألفان؛ سواء ذلك في المتصل والمنفصل. وذهب جماعة إلى الإشباع قولاً واحداً في المتصل من إجراء أحد القولين المذكورين في غيره، والذي كان إمامنا الشاطبي رحمته الله يأخذ به هو القول بالمرتبتين فقط. إن قلت: من أين جاء لك أن الشاطبي كان يأخذ بذلك مع أنه أهمل في حرزه ذكر تفاوت المدِّ ولم ينبِّه عليه، والمرتبتان خلاف التيسير؟

قلت: من السماع الصحيح المتلقَّى بالسند الصريح، وقد نقل الجعبري عن السخاوي أن الشاطبي كان يقرئ بمرتبتين طولى لورش وحمزة ووسطى للباقيين؛ وأنه عدل عن المراتب الأربع؛ لأنها لا تتحقق ولا يمكن الإثبات بها في كل مرة على قدر السابقة بخلاف المرتبتين؛ فإنهما تتحققان ويمكن ضبطهما وتيسران على النبيه والغبي، ولا تكاد تخفى معرفتهما على أحد.

وكونهما خلاف التيسير لا يضر؛ لأنه خلاف إلى ما هو أقوى على أن الإمام ابن الجزري انتصر لهما وعزاهما إلى كثير من المحققين قال في نشره: (وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً... وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالباً وأعول عليه). ينظر: مختصر بلوغ الأمانة للضبياع (ص ٥٠)، النشر في القراءات العشر (١/ ٣٨١).

(١) ردُّ الحافظ ابن الجزري على ابن الحاجب قوله (إن مراتب المد غير متواترة)، وأزجني الردُّ عليه في كتابه (منجد المقرئين) حيث قال: «فهذه أقسام المدِّ العرضي أيضاً متواترة، لا يشك في ذلك إلا جاهل! وكيف يكون المدُّ غير متواتر، وأجمع الناس عليه خلفاً عن سلف!». ينظر: منجد المقرئين لابن الجزري (ص ١١٤)، وقال عن تواتر الإمالة: «وأما الإمالة على نوعيها؛ فهي وضدُّها لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، مكتوبتان في المصاحف متواترتان، وهل يقول أحدٌ في لغةٍ أجمع الصحابةُ والمسلمون على كتابتها في المصاحف: إنها من قبيل الأداء! لا إله إلا الله!!». ينظر: منجد المقرئين لابن الجزري (ص ١١٥).

(٢) أخرجه البخاري في باب (مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ بِإِجَارَةٍ). ينظر: صحيح البخاري

## شرح المعبري ٥٢٦

واللازم منتفٍ، والأولى حمل قوله<sup>(١)</sup> على رأيه في البحث لا أن روايته توفيقاً؛ أي: يؤخذ للمرتل المدُّ مناسبة والتوسيط للموسِّط كذلك.

وللحادر تمييزاً أو يكون إطلاقه المدُّ محمولاً على أن المتعلق بمسائل الخلاف هو أن الاتفاق على التأثير في المتصل؛ [٥٩/٥] إنما ذكر ليبي عليه المنفصل، وأن مراتب المدِّ من قواعد التجويد كما نشير إليه<sup>(٢)</sup>.

وإذا اعتبرت مذاهبهم في الترتيل والحدِّر تُلخِّص منها أربع مراتب كما في التيسير<sup>(٣)</sup> وغيره.

(١٧٤/٨)، ح ٢٢٠٤، صحيح مسلم (١٠١/١٨٦)، ح ٣٩٨٢.

(١) أي: قول ابن الحاجب مجرد رأي شخصي لا يرتقي إلى درجة الرواية.

(٢) ما ذكره الداني في التحديد من تقدير أزمنة المدود بالألفات هو الذي سلف الأمة قاطبة، ولم يستعمل الرعيل الأوَّل من هؤلاء العلماء ضبط أزمنة المدود بقبض الإصبع أو بسطه كما هو منتشر بين القراء اليوم، والعدُّ، والعقد بالأصابع، والعدُّ بها، بمعنى واحد، وهو أن يستخدم المرء أصابعه لحساب ما يقرأ من الآيات، وكانت للعرب طرائق معروفة في عدِّ الأرقام الكبيرة بعقد الأصابع، وهذا العقد بالأصابع لا يصلح لضبط مقادير المدود، كما هو منتشر في عصرنا؛ بل لعلماء القراءة تقديرات بالألفات معروفة في كتبهم. بل ورد عنه ﷺ أنه كان يستعمل قبض الإصبع وبسطه في عدِّ الآيات، ولو استعمل قبض الإصبع أو بسطه مع المدود لانتشر ذلك وأصبح له ذبوعاً عنه، ومما ورد في ذلك ما أخرجه أبو عمرو الداني عن عطاء بن أبي السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، قال: رأيت رسول الله ﷺ يعقدُ التسيخَ بيده بعدَ الصلاة. ينظر: سنن أبي داود (٤/٢٩٩)، ح ١٢٨٤، سنن الترمذي (١١/٢٨٣)، ح ٣٣٣٣، السنن الكبرى للبيهقي (٢/١٨٧)، ح ٤، السنن الكبرى للنسائي (١/٤٠٣)، ح ١٢٧٨، المستدرک على الصحيحين للحاكم (٥١/٦١)، ح ١٩٦٣، المعجم الأوسط للطبراني (١٥/٣١٠)، ح ٧٢٣٤، صحيح ابن حبان (٤/١٧٨)، ح ٨٤٤، المعجم الكبير للطبراني (٢٠/١١٨)، ح ١٤٨٢، تحفة الأحوزي (٨/٣٨٦)، ح ٣٤٠٨. البيان في عدِّ آي القرآن للداني (ص ٧٥). وعن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة: أن النبي ﷺ كان يعدُّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] آية فاصلة، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، ﴿مَلِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وكذلك كان يقرأها ﴿يَاكَ نَبُّدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] إلى آخرها سنُّ وعقدُ بيده اليسرى، وجمع بكفِّه. ينظر: البيان في عدِّ آي القرآن للداني (ص ٧٨). ينظر: التحديد في صنعة الإتقان والتجويد للداني (ص ١٦٥).

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٣٩).



## شرح المعبري

٥٢٧

قال أبو علي الأهوازي رَحِمَهُ اللهُ: فإن كان حرف المدّ والهمزة من كلمة واحدة أجمعوا على المدّ، ويفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق، فيكون أطولهم مدًا في هذا النوع حمزة وورش، ثم عاصم، ثم ابن عامر والكسائي، ثم ابن كثير وأبو عمرو وقالون.

تنبية: [زيادة كل رتبة ما يميّزها عن غيرها كما قيل ألف للخروج عن الحدّ<sup>(١)</sup>، والذي عليه العراقيون أداء مدّة واحدة طولّي للكُلِّ، وبها قرأت من طرق (دُرّ الأفكار) وفيها:

إِذَا مَا التَّقَى حَرْفًا افْتَدَادٍ بِكَلِمَةٍ فَكُلُّهُمْ مَدُّوا سَوَاءً عَلَى الْوَلَا

أي: همزة وحرف مدّ، وتجوّز عنهما بالمدّ بجامع العلة والقبول وتحقيقه مدّ وهمز بكلمة، وبهذا أشعرت عبارة أبي العلاء حيث قال: «أجمع الكل على إتمام المدّ وإشباعه فيما كان حرف المدّ والهمزة من كلمة»<sup>(٢)</sup>، والتحقيق ما قدّمته.

### [التوجيه]

وجه المدّ: أن حرف المدّ ضعيفٌ خفيٌّ، والهمزة حرف قوي صعب فزيد في المدّ تقوية للضعيف عند مجاورة القوي، وقيل: ليتمكن من اللفظ بالهمزة على حقّها.

وسئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وآله؛ فقال: «كَانَ يَمُدُّ صَوْتَهُ مَدًّا»<sup>(٣)</sup>.

ووجه التفاوت: مراعاة سنن القراءة.

ووجه المساواة: اتحاد السبب، والرسم يحتمل الكل لأنه حرف واحد تفاوت لفظه.

(١) زيادة من (ح).

(٢) ينظر: غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار (٢٥٩/١).

(٣) أخرجه النسائي في سننه في باب مد الصوت. ينظر: سنن النسائي (١٤٨/٤)، ح ١٠٢٢، مسند أحمد

(٦٠/٢٦)، ح ١٢٥٢٧.

ثم انتقل إلى القسم الثاني فقال:

فَإِنْ يَنْفِصِلْ فَالْقَصْرَ بَادِرُهُ طَالِبًا

بِخُلْفِهِمَ أَيُّوِيكَ دَرًّا وَمُخَضًّا

### [اللغة والإعراب]

(فَإِنْ يَنْفِصِلْ): الفاء عاطفة، و(يَنْفِصِلْ) جازم بأن الشرطيَّة وفاعله ضمير الهمز؛ أي: فإن انفصل الهمز عن كلمة المدِّ، والفاء الثانية جواب الشرط، والقصر بالنصب أشهر الروايتين بفعل مقدَّر وبالرفع مُبتدأ، و(بَادِرُ): سارع مفسَّر، أو خبر، والنصب أرجح للطلب والهاء للقصر، و(طَالِبًا) حال فاعله، و(بِخُلْفِهِمَا) أخرى؛ أي: مُتلبسًا بخلف النوعين لفظًا، والضمير للمتقدِّمين معنى، و(أَيُّوِيكَ) يعطيك كثيرًا جواب الأمر وثبوت يائه على حدِّ: (ألم يأتيك)، أو مستأنف أو حال المفعول، و(دَرًّا) مصدر موضع حال فاعل (أَيُّوِيكَ) ضمير القصر، وهو تتابع خروج اللبن ونزول المطر، و(مُخَضًّا) حال أخرى مُبتل.

### [الشرح]

أي: فإن وقع أحد حروف المدِّ آخر الكلمة والهمز المحققة أوَّل الكلمة بعدها قصر في الوصل ذو باء (بَادِرُهُ) وطاء (طَالِبًا): قالون والدُّوري بخلاف عنهما، وذو باء (أَيُّوِيكَ) ودال (دَرًّا): السوسي وابن كثير باتفاق، والباقون: بالمدِّ على مراتبهم. تنبيهات: معنى القصر هنا الإتيان بالمدِّ الأصليِّ الموجود قبل ملاقة الهمز عاريًا من المدِّ الفرعي.

قال مكِّي: «غلط من عبَّر بالقصر؛ لأن حرف المدِّ لا بدَّ له من المدِّ عند الهمز»<sup>(١)</sup>.

(١) قال: «وقد ترجم قوم في هذا بترك المدِّ وهو غلط؛ لأن حروف المدِّ واللَّين لا بدَّ لهن من المدِّ عند لقائهن الهمزات؛ ولكنَّ المدِّ يتفاضل».

## شرح الجعبري

قلتُ: مراده المدُّ الزائد، وإن أراد بقوله: «لا بدَّ من المدِّ الأصلي»، فلا معنى لتخصيصه بملاقة الهمز أو الفرعي فليس كذلك عند ابن كثير وموافقيه.

وهنا للخلاف موضوعان:

أحدهما: اعتبار أثر الهمزة والغاؤه وهو معلوم من القصر وضده.

والثاني: مفرع على الأول؛ أي: مَنْ مدَّ فمده متفاوت على مراتبهم في الترتيل والحدرد كما قررنا في المتصل.

والموضع [ب/٥٩] الأول من مسائل الخلاف، والثاني من قواعد التجويد؛ فلهذا لم يعينه، ولو عيَّنه كما في التيسير<sup>(١)</sup> لكان أحسن.

وأطولهم مدًّا في هذا النوع حمزة وورش، ثم عاصم، ثم ابن عامر والكسائي، ثم قالون والدُّوري في أحد وجهيهما، ثم ابن كثير والسوسي وقالون والدُّوري في ثاني وجهيهما، وهذه الرتبة الأخيرة عارية عن الفرعي، وهي الخامسة الزائدة على المتصل وأصحابها فيه في الرابعة، والخلاف عن قالون مصرَّح به في التيسير<sup>(٢)</sup>، قال فيه: «وأبو عمرو من طريق أهل العراق دونهما»، يريد به رواية الدُّوري ولم يصرَّح بخلافه؛ لكن عُلِمَ المدُّ من هذا، وعُلِمَ القصر من قوله قبل هذا: «وأبو شعيب وغيره عن اليزيدي يقصرون»، وهو مندرج في الغير، وكذا نقل الكافي، مع الإشارة إلى ترجيح المدِّ وبه قطع مكِّي<sup>(٣)</sup> والأشهر عنهما القصر للنصِّ عليه، وبه قطع أبو العلاء لهما، وحاصله أن الصقلي قال: «غاية زيادة النوعين على الأصليَّة ألف أخرى»<sup>(٤)</sup>، والذي عليه العراقيون ألفان، وكلام المطلقين كالناظم والتيسير ومكِّي - رحمهم الله - يحتملها:

ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكِّي (ص ٢٣).

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٣٩).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٣٩).

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكِّي (ص ٢٣).

(٤) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحاح الصقلي (ص ٨٤-٨٦).

## شرح المعبري ٥٤٠

فعلی الأوّل: أوّل رتب المتصل ألف وربع، والمنفصل ألف، وغايتها ألفان، فزيادة كل رتبة ربع ألف.

وعلى الثاني: أوّل رتب الأوّل ألف ونصف، والثاني ألف، وغايتها ثلاث ألفات، فزيادة كل رتبة نصف ألف، وهذا أعدل وبه قرأت.

ولا تحصيل لمن قال: غايتها خمسة للخروج عن المدّ، وهذا كله على التقريب لا التحديد ولا يضبطه إلا المشافهة والإدمان.

وهذا الخلاف في الوصل، فإن وقف عاد الحرف إلى أصله، وسقط المدّ الزائد، علم هذا من شرط الهمز.

ومعنى الرّمز: سارع إلى القصر قاصداً نقله يغنيك خفته وحسنه عن الاستدلال لأصالته.

ذيل: قدّم في التجريد ابن عامر على عاصم<sup>(١)</sup>، وفي الإيضاح معه كأبي عمرو، وعبد الرازق عن ابن عامر كابن كثير والأصبهاني عن ورش، والولي عن حفص كمد قالون، وكذا الحلواني<sup>(٢)</sup> عن هشام في وجهه، وابن مقسم<sup>(٣)</sup> عنه، والأخفش عن ابن ذكوان كورش، وقتيبة عن الكسائي كعاصم، والأعشى عن شعبة عنه دوين حمزة.

قال أبو علي الحلواني عن القوّاس عن ابن كثير بحذف الألف، نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤] و﴿فِي أُمَّهَاتِ﴾ [القصص: ٥٩].

(١) ينظر: التجريد للصقلي (ص ٨٥).

(٢) أحمد بن يزيد بن ازداذ ويقال: يزداذ الصفار الأستاذ أبو الحسن الحلواني قال الداني يعرف بازداذ إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في قالون وهشام، قيل: إنه توفي سنة نيف (٢٥٠هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٥٦)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٠٧).

(٣) محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن، ابن مقسم العطار، أبو بكر: عالم بالقراءات والعربية. من أهل بغداد. وقيل: استمر يقرئ بما كان عليه إلى أن توفي سنة (٣٥٤هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٦/٨٠-٨١)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٣٢).

## [التوجيه]

وجه القصر: إلغاء أثر الهمزة لعدم لزومه لاعتبار الوقف، وهو اختيار المبرّد فرقاً بين اللازم والعارض، وإليه أشار بالمبادرة.  
 ووجه المدّ: باعتبار اتصالهما لفظاً في الوصل، والخبر عام.  
 ووجه التفاوت: مراعاة المراتب.  
 واختياري: في الضربين مذهب عاصم؛ لأنه الموافق لاختياري في الرتبة وتغليبا لجهة اللفظ.

ثم ذكر أمثلة النوعين فقال:

كَجِئَ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَلَهُ  
 وَمَفْصُولُهُ فِي أُمَّهَا أَمْرُهُ إِلَى

## [اللفة والإعراب]

(اتَّصَلَهُ) مُبْتَدَأٌ، والهاء للمدّ خبره، (كَجِئَ) ومعطوفاه و(وَمَفْصُولُهُ)؛ أي: مثال مفعول المدّ آخر، خبره (في أُمَّهَا)، ومعطوفة تقديراً.

## [الشرح]

بدأ بالمتصل على الترتيب، ولم يتفق له ترتيب الحروف فلنرتبها.

أي: مثال المدّ المتصل بالهمز:

الألف: ﴿وَأَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١]، ﴿مِنْ مَاءٍ﴾

[البقرة: ١٦٤].

والياء: ﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الفجر: ٢٣]، ﴿سَيَبَتَّ وُجُوهُ﴾ [الملك: ٢٧]، ﴿يُضَىءُ وَلَوْلَا﴾

[النور: ٣٥].

## شرح الجعبري

والواو: ﴿تَعَفُّوا عَنْ سَؤِءٍ﴾ [النساء: ١٤٩]، ﴿أَنْ تَبْشُرُوا بِإِثْمِي﴾ [المائدة: ٢٩]، ﴿لِيَسْتَفْهُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

ومثال المنفصل عنه:

الألف: ﴿مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ﴾ [الفصل: ٧٦] وقد ركب في النظم من ألف أمها، ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٧٥].

والياء: ﴿بِهَيْدَى أَوْفٍ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿وَإِنْ أَدْرَيْتَ أَقْرَبُ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، ﴿فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [إني بُنْتُ] [الأحقاف: ١٥].

والواو: [٦٠/أ] ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿فَوَأَنْفُسَكُمْ﴾ [التحریم: ٦]، ﴿قَالُوا أَوْذِينَا﴾ [الأعراف: ١٢٩].

تنبيهات: مثل: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ليعلم أن حروف الصلة معتبرة في هذا الباب، نحو: ﴿إِنَّمَا إِنْ تَكُ﴾ [لقمان: ١٦]، و﴿إِنَّهُ أَنَا﴾ [النمل: ٩]، ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، كذا صلة الميم، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿وَمِنْهُمْ أَمِيمُونَ﴾ [البقرة: ٧٨] فيمدُّ لكل على مذهبه استصحاباً لأصل الإثبات، ولا تأثير للهمز في ألف الفصل لعروضها وإقحامها.

وقال ابن شريح: إذا أدخل هشام بين الهمزتين ألفاً مدها للهمزة الثانية، ويلزمه إجراء الخلاف لقالون وأبي عمرو، ولصاحب المصباح نزاع في مدِّ نحو: ﴿وَجِئَاءٌ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿شَيْءٌ﴾ [البقرة: ٢٠] للمشمِّ كأنه يثير إلى عدم تمحض الكسرة، والتحقيق خلافه؛ لأن الحركة متنوعة إفراراً لا شيوعاً، وقسط الكسرة هو الذي يلي الياء.

و﴿يَنْبِئِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] و﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] المدُّ الأوَّل منفصل، والثاني متصل، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ [الحاقة: ١٩] متصل، و﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] محتمل، و﴿زَكَرِيَّا﴾ متصل لمن همز، منفصل لمن لم يهمز، ونحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠] و﴿أَوْلِيَاءٌ أُولِيَّكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] متصل لمن أثبت الهمزتين،

## شرح الجعبري

وإن خفف. ومن قرأ بهمزة واحدة إن حذفت الثانية فمتصل، أو الأولى فمتصل عند الداني.

وعندي أنه منفصل؛ لأن القوي ينسخ الحكم الضعيف<sup>(١)</sup>، والخلاف لفظي؛ لأن حاصلهما وجهان وفارق (زَكْرِيَاءُ) لعدم التقدير.

ولمَّا تم الكلام في قسَمي الهمزة المتأخرة عن المدِّ، انتقل إلى المتقدِّمة عليه فقال:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ

فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَّى لِوَرَشٍ مُطَوَّلًا

### [الْفَتْحُ وَالْإِعْرَابُ]

(مَا) موصولة مُبتدأ، وصلتها (بَعْدَ هَمْزٍ)، وتعيَّن هنا تعلقه بجملة، و(ثَابِتٍ) محقَّق صفة (هَمْزٍ)، (أَوْ مُغَيَّرٍ) مخفَّف عطف، والتقدير: بعد أحد الشئيين (فَقَصْرٌ) فحكمه قصر، أو فذو قصر للكل خبر المبتدأ، والفاء لمعنى العموم، وفاعل (يُرَوَّى) ضميرها، و(لِوَرَشٍ) يتعلق به، و(مُطَوَّلًا) ممدودًا حال المرفوع.

### [الشرح]

أي: حرف المد الذي وقع بعد همزة متصلة محقَّقة أو مخفَّفة بالبدل أو التسهيل أو النقل الجائز مقصور لكل القراء وجهًا واحدًا لورش وغيره.

وهذا نقل ابن مجاهد وعليه العراقيون، ثم خصَّ ورشًا بوجه آخر وهو المدُّ نص عليه المكي والصقلي<sup>(٢)</sup> والمهدوي والحصري في قوله:

(١) هذه القضية متعلقة باجتماع سببين في حرف المدِّ الواحد، وعن حكم ذلك قال الحافظ ابن الجزري:

«ومتى اجتمع سببان عمل بأقواهما، وألغى أضعفهما إجماعًا، وهذا معنى قول الجعبري: إن القوي

ينسخ حكم الضعيف...». ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٤٠٠).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ٨٤).

## شرح الجعبري

وَإِنْ تَقَدَّمْ هَمْزَةٌ نَحْوَ آمَنُوا وَأَوْجِي فَأَمْدُذْ لَيْسَ مَدًّا بِالنُّكْرِ<sup>(١)</sup>

نقل عنه الشذائي المدُّ بعد الهمزة المضمومة والمكسورة والمفتوحة.

تنبيه: لا بدُّ للنقل من قيد الانفصال، أو الجواز ليخرج عنه، نحو: ﴿قَدْ زَرَى﴾ [البقرة: ١٤٤] لأنه ألف بعد همزة منقولة، ولا خلاف في قصره لوجوبه، فقد استدركه في تمثيله بالمنفصل؛ ولهذا جعلنا ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] مثلاً للنقل أيضاً لتحقق انفصاله، ومن شرط هذا الأصل أن تكون الهمزة من كلمة حرف المدِّ، وإليه أشرنا بالاتصال ليخرج عنه: ﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَّكَ﴾ [الأحاف: ٣٢]، ونحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠] و﴿هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] في بدله؛ لأنه حرف مدُّ بعد همزة لكنه منفصل، فلو قال:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ لَازِمٍ أَوْ مُغَيَّرٍ جَوَازًا فَقَدْ يُرَوَى لِيُوزَنَ مُطَوَّلًا

لأحسن. ثم نقل وجهًا آخر في قوله:

وَوَسَطَةٌ قَوْمٌ كَأَمَّنَ هُوًّا

ءِ آلِهَةٍ آتَى لِلَّيْمَةِ إِنْ مُثَلًّا

### [اللفظة والإعراب]

(وَوَسَطَةٌ قَوْمٌ) فِعْلِيَّةٌ، والهاء للمدِّ، (كَأَمَّنَ) وما عطف عليه بالمقدَّر خبر مُبتدأ؛ أي: هو (كَأَمَّنَ)، و(مُثَلًّا) مستأنف؛ أي: المذكور.

### [الشرح]

أي: ومدّه مدًّا وسطًا جماعة عن ورش كالأهوازي ومكي<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر في

(١) القصيدة الحصرية (ص ١٠١).

(٢) قال مكي: «فقرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه». ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٢١).



التيسير [٦٠/ب] إلا هذا حيث قال: «زيادة متوسطة»<sup>(١)</sup>.

ثم مثل الأنواع:

فمثال المحقق: ﴿وَمَا أَيْ الْمَالِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿رَبَّكَ كَوَّكِبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿وَأَيَّ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠].

والمبدل: ﴿هَتُوْلَاءَ إِلَهَةً﴾ [الأنبياء: ٩٩].

والمسهل: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ [الحجر: ٦١].

والمنقول: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿لِلْإِيْمَانِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]، ﴿إِلَيْهَا ءَاخِرَ﴾ [الحجر: ٩٦]، ﴿قُلْ أَوْحَىٰ﴾ [الجن: ١].

تنبيهات: واختار الشذائي عن البلخي<sup>(٢)</sup> عن يونس عنه<sup>(٣)</sup> قصر المفتوح فقط.

وقاف (قَوْمٌ) يوهم الرَّمز؛ لأنه مفرد بعد القراءة؛ لكن التقدير: (قَوْمٌ) عن ورش فامتنع، ولو قال: (بعض) لارتفع، والقصر والمدُّ من زيادات القصيد.

وظاهر عبارة الناظم ترجيح القصر حيث ذكره أولاً، ثم نصَّ عليه آخراً، وبليه التوسيط لتكثيره، والمدُّ أقلها؛ لأن (قد) مع المضارع تفيد التقليل، وهو أشهر عند البصريين، وبه قطع ابن شريح.

والمدُّ هنا دون المدُّ المتقدم لتوحد العلة هنا وتعددتها ثم، ولم يجز في متقدِّم السبب وجهاً مسهل متأخره لقوَّة السبب بالتقدُّم وليس له منفصل أصلاً.

وهذه الأوجه عند عدم الاندراج في أعم، وإلا فيسقط اللاحق إثر السابق، نحو: ﴿ءَامِينَ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿وَجَاءَ وَأَبَاهُمْ عِشَاءً﴾ [يوسف: ١٦] وصلأ.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٠).

(٢) عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الهيثم بن مخلد، وقال فيه الأهوازي: عبد الله بن محمد بن الهيثم بن خالد البخاري فوهم أبو العباس البلخي، توفي البلخي سنة (٣١٨هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٧٩)، الإكمال لابن مأكولا (١/٣٨٣).

(٣) أي: عن ورش.

## [التوجيه]

وجه المدّ: الأخذ بالعلّة الأولى وهي تقوية حرف المدّ خوف ضعفه عند القوي.  
 ووجه التوسط: الاكتفاء بأدنى مدّ.

ووجه القصر: الاعتماد على العلة الثانية، وهي أنه إنما مدّ في العكس ليتمكن من لفظ الهمزة، وهنا قد لفظ بها قبل المدّ فاستغنى عنه لثلا يلبس الخبر بالاستفهام.  
 واختياري: القصر؛ لأنه الأصل فلا لبس فيه وميلاً إلا هذه العلة.  
 ثم استثنى مواضع تفرّعا على المدّ والتوسط فقال:

سَوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ

صَحِيحٍ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولًا اسْمًا لَا

## [اللغة والإعراب]

(سَوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ) مستثنى من جملة المدّ والتوسط، و(أَوْ) بمعنى الواو، و(بَعْدَ سَاكِنٍ) صلة دلّت على حذف موصولها؛ أي: ما بعد ساكن، و(صَحِيحٍ) صفة، وهو ما ليس بمعتل (كَقُرْآنٍ) ومعطوفه خبر المبتدأ؛ أي: هو كقرآن، و(اسْمًا لَا) مستأنف مؤكّد بالنون، وهو مع (مَسْئُولًا) تجنيس.

## [الشرح]

أي: مَنْ مدّ أَوْ وَسَطَ لورش باب ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] استثنى مواضع فقصرها وهو معنى قول التيسير: «وأجمعوا على ترك الزيادة»<sup>(١)</sup>، واستثنوا من ذلك فمنها ياء ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] حيث وقع، واحترز بالياء من الألف وهو تأكيد؛ وإلا فهو معلوم من الأصل.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٠).

## [التوجيه]

وجه استثنائه: تخفيف الثقل باجتماع مدِّ الألف المتصلة والياء المنفصلة غالبًا، والتركيب والعجمة مع كثرة دوره.

## [الشرح]

ومنها كل حرف مدُّ وقع قبل همزته ساكن صحيح متصل، نحو: ﴿وَقَرَّأَنِ مِّينِ﴾ [الحجر: ١]، و﴿الظَّمَانُ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿عَنَّهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿مَدَّهُ وَمَا مَدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨] وخرج بقيد السكون المتحرِّك نحو: ﴿لَأَيُّهُمُ آزَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤] وبقيد صحيح المعتل سواء كان مدًّا نحو: ﴿إِذَا جَاءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٨] و﴿فَأَوُّ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، أو لينًا نحو: ﴿الْمَوءُ دَةٌ﴾ [التكوير: ٨] نص عليه مكِّي<sup>(١)</sup>، وعبارة الحصري تؤذن بعدم استثنائه حيث قال:

..... وَلَيْسَ بِحَرْفِ الْمَدِّ .....<sup>(٢)</sup>

وبقيد الاتصال نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] وقد استدركه بمثاله، أو ليس ساكنًا.

## [التوجيه]

ووجهه: أن الضعيف إنما يخفى عند كمال اللفظ بالهمزة، ولم يتم بعد الساكن الصحيح فأمن الخفاء، فلم يمد إلا ترى أن حمزة استعان عليه بالسكت، وقيل: لقبولها النقل، ولو وقع للزم.

قلت: فيكون سببًا لا مانعًا، واللزوم لا يمنع التقدير ك: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ (١٣٢) رَبَّنَا ﴿

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/٥٩).

(٢) البيت بكماله هو:

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْهَمْزِ الْحَرْفُ سَاكِنًا وَلَيْسَ بِحَرْفِ الْمَدِّ فَاقْرَأْهُ بِالْقَصْرِ

ينظر: الفصيحة الحصرية (ص ١٠٢).

## شرح الجعبري

[آل عمران ١٩٣: ١٩٤]، ويتنقض بـ: ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، [٦١/ أ] وقد تحير بعضهم في توجيهه؛ ولهذا أمر الناظم بالبحث عنه حائثاً عليه بالمؤكدة.

ثم تم فقال:

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ اِيْتٍ وَبَعْضُهُمْ

يُؤَاخِذُكُمْ اَلَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا

## [اللغة والإعراب]

(وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ) جر عطف على (يَاءِ إِسْرَائِيلَ)، و(اِيْتٍ) خبر مُبتدأ؛ أي: مثاله ايت، (وَبَعْضُهُمْ) مُبتدأ خبره (تَلَا) قرأ بقصر، أو تبع في استثنائه، و(يُؤَاخِذُكُمْ) مفعول (تَلَا) على الأوّل، والمصدر على الثاني، و(اَلَانَ) عطف، و(مُسْتَفْهِمًا) حال فاعل (تَلَا)، ولو فتح الهاء لكان حال (اَلَانَ).

## [الشرح]

أي: وسوى الذي بعد همزة الوصل، ويأتي الكلام عليه في الهمزتين، وهو كل حرف مدّ وقع بعد همزة الوصل في الابتداء، نحو: ﴿أَنْتَ بِقُرْآنٍ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿أَشَدَّنِي﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿أَوْثَمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وهذا آخر استثناء التيسير<sup>(١)</sup>، ولهذا قال: وبعض النقلة<sup>(٢)</sup>، كمكي<sup>(٣)</sup> والمهدوي

(١) قال الداني: «وأجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة، وكان الساكن غير حرف مدّ ولين نحو: ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، و﴿مَنْذُومًا﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿الظَّمَانُ﴾ [النور: ٣٩] وشبهه. وكذلك إن كانت الهمزة مجلبة للابتداء نحو: ﴿أَوْثَمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿أَنْتَ بِقُرْآنٍ﴾ [يونس: ١٥]، و﴿أَشَدَّنِي﴾ [التوبة: ٤٩] وشبهه، والباقون لا يزيدون في إشباع حرف المدّ فيما تقدّم، وبالله التوفيق». ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٠).

(٢) أي: الشاطبي حين قال: (وبعضهم).

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/ ٣٠).

## شرح الجعبري

٥٤٩

والداني في (الإيجاز) استثنى مواضع أخرى منها: ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] كيف وقع، نحو: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ومنها: ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١] المستفهم بهما بيونس، وخرج بقيد الاستفهام، نحو: ﴿أَلْتَنَ حَيْثُ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿أَلْتَنَ حَصْحَصَ﴾ [يوسف: ٥١].

تنبيهات: يفهم من قوله: (وَبَعْضُهُمْ) أن المتقدم مستثنى للكل وليس كذلك؛ لأن الصقلي<sup>(١)</sup> لم يستثن شيئاً، ولم يستثن الحصري ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وكذا مكي، وفي الكافي فيه وجهان، (وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ) فالأولى حملة على شيوخته.

والمستثنى إلى (آيت) مما قبله همز محقق، و﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] من البدل<sup>(٢)</sup>، و﴿ءَأَلْتَنَ﴾ [يونس: ٥١]، و﴿عَادًا أَلْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] من المنقول.

والمراد من ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ [يونس: ٥١] الألف الأخيرة؛ لأن الأولى ليست من هذا الأصل؛ لأن مدها للساكن المقدر أو للهمزة، فيعلم من قرينة أولوية المغيرة بالإلغاء، وهذا أظهر لرجحان المحقق على المقدر على تقدير إرادته.

## [التوجيه]

وجه استثناء ما بعد همز الوصل: عروضه أو عروض سببه، لا لإبداله لانتقاضه بنحو: ﴿ءَأَيِّنَ﴾ [المائدة: ٢].

وجه ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]<sup>(٣)</sup>: احتمال أصالة الواو فلم يتحقق السبب، أو لضعفه بلزوم البدل بخلاف ﴿هَتُوْلَاءَ ءَالِهَةَ﴾ [الأنبياء: ٩٩].

وجه ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ [يونس: ٥١]: لثلاث يجمع بين مدتين والأولى أولى بالثبوت لسبقها،

(١) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ٨٤-٨٦).

(٢) في (ح): «المبدل».

(٣) قال السخاوي: «فأما من استثنى ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] كيف ما وقع فهو عنده من (واخذ) غير مهموز على لغة من قال: واخذته، وإذا احتمل، فلا سبيل إلى تيقن وجود الهمز فيه». ينظر: فتح الرصيد للسخاوي (١/ ١٨١).

شرح الجعبري ٥٥٠

والثقل حصل بالثانية.

وقال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ: «أبقيت الأولى لتحقق سببها»<sup>(١)</sup>، وهذا يؤذن بأن الأولى مُدَّت للهمزة السابقة، لا للسكان المقدر، فيجري لورش فيها الأوجه الثلاثة، وعلى اعتبار السكون لا يجري إلا المد، وسنحقيقه في الهمزتين، والمد فيهما على الأصل المقدر.

ثم تم المستثنى فقال:

وَعَادَا الْأُولَىٰ وَابْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ

بِقَضْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالٌ وَقَوْلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَعَادَا الْأُولَىٰ) نصبٌ عطف على (يُؤَاخِذُكُمْ) ولا يترن البيت إلا بكسر التنوين والنقل على حد: (مِنْ لَحْمَرٍ) (وَابْنُ غَلْبُونٍ) مُبتدأ مضاف، و(غَلْبُونٌ) فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد، ومنعه من الصرف هنا على رأي أبي علي الفارسي في اعتبار مطلق الزائدين وصرفه في قوله، وقال ابن غلبون<sup>(٢)</sup> على المختار أخذًا بالمذهبين، و(طَاهِرٌ) عطف بيان، و(قَالٌ) خبر المبتدأ، و(بِقَضْرِ) يتعلق به، و(جَمِيعِ الْبَابِ) مضاف؛ أي: باب المد المتأخر عن الهمز (وَقَوْلًا) عطف على (قَالٌ).

### [الشرح]

أي: نسبة إلى ورش ورد على من عزى إليه غيره؛ أي: واستثنى من ذلك البعض ﴿عَادَا الْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠٠] بالنجم وسيأتي خلافها، وهو معنى قول الحصري:

(١) ينظر: فتح الوصيد (١/ ١٨١).

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (٢/ ٥٧١-٥٧٢).

وَقَوْلِكَ الْأُولَى [ب/٦١] وَصَفُ عَادِ ذَوِي الْخُسْرِ<sup>(١)</sup>

وخرج بقيد (وَعَادًا) نحو: ﴿الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ [النجم: ٢٥].

### [التوجيه]

وجه قصرها: امتناع تقدير وجود الهمزة لامتناع تقدير سكون اللام المدغم فيه، فأشبهت اللازمة ك: ﴿أَنْدَادًا لِيُضَلُّوا﴾ [إبراهيم: ٣٠].

تفصيل: إطلاقهم استثناءها يعمُّ الوصل والابتداء، وتعليقهم يقتضي أن يكون الحكم في الوصل والابتداء بحذف الهمزة، أما في الابتداء بها فلا لإمكان تقديرها، وهذا آخر المستثنيات اتفاقاً واختلافاً.

استدراك: يستثنى أيضاً الألف المبدل من التنوين، نحو: ﴿لَوْ يَحْدُوثٌ مَلَجًا﴾ [التوبة: ٥٧]، و﴿بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١] لعروضه وفقاً ذكره ابن شريح، قال مكي: «ولا يجري مجرى: ﴿رَبِّهِ الْقَمَرِ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿تَرْتَأَى الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]، و﴿بَبْوَةٌ وَالْدَارِ﴾ [الحشر: ٩]؛ لأن أصلها الثبوت وحذفها عارض»<sup>(٢)</sup>.

ثم نصّ على القصر لثلا يوهم خروج ورش من قوله: (فَقَصْرٌ) بظاهر التخصيص<sup>(٣)</sup>؛ فقال: وطاهر بن غلبون<sup>(٤)</sup> أخذ بقصر حرف المدّ الآتي بعد الهمزة مضافاً إلى من قدمت لما عللت وجعل ورشاً قائلاً به لا بغيره وغلط من نسب غيره إلى ورش على حدّ قراءة يعقوب (أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ)<sup>(٥)</sup>، وحمل المدّ فيه على

(١) ينظر: القصيدة الحصرية (ص ١٠١).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٢٢).

(٣) ظاهر التخصيص هو قول الشاطبي: (وَقَدْ يُرَوَّى لِيُورْشٍ مُطَوَّلًا)، بعد أن ذكر القصر للكل، وقبل ذكره التوسط لقوم.

(٤) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١٠٩).

(٥) ينظر: تفسير القرطبي (٢١/١٩).

## شرح الجعبري ٥٥٢

طريقة الترتيل والتجويد، وهذا التأويل بعيد لضبط رواية المدِّ، ولو قدّم قوله: (وَأَبْنُ غَلْبُونٍ) إلى قوله: (وَوَسَطَهُ قَوْمٌ) لكان أحسن على نحو:

وَوَسَطَهُ قَوْمٌ وَبِالْقَضْرِ طَاهِرٌ يُؤَاخِذُكُمْ أَتَى لِلإِيمَانِ مُثَلًّا

لكن قصد التنبيه على أن الاستثناء [مفْرَعٌ] <sup>(١)</sup> على الأولين دون الثالث.

ولما تم الكلام في المدِّ للهمز انتقل إلى الكلام على المدِّ للساكن فقال:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

### [اللفّة والإعراب]

(وَعَنْ كُلِّهِمْ) الضمير للسبعة، و(بِالْمَدِّ) بزيادة المدِّ، و(مَا) موصولة بـ: (قَبْلَ سَاكِنٍ)؛ أي: حرف المدِّ الذي وقع قبل ساكن مُبتدأ، وأحد الجارّين خبره والآخر مُتعلق بالخبر، (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ) مضافان خبر (وَجْهَانِ)، و(أَصْلًا) صفتها، والألف ضميرُهما والساكن هو ثاني سببي المدِّ الفرعي، وينقسم إلى لازم وعارض وكل مظهر ومدغم.

### [الشرح]

أي: اتفق السبعة على زيادة حرف المدِّ قبل الساكن اللازم مطلقًا، زيادة متساوية حاجزة بين الساكنين، وَمِنْ نَمَّ سُمِّيَ مَدَّ الْعَدْلَ وَمَدَّ الْحِجْزَ.

ثم اختلفوا في المدِّ للساكن العارض المعبر عنه بسكون الوقف، واندرج فيه إشماعه لصدق الإسكان عليه، واحترز بسكون الوقف عن رومه؛ إذ لا اجتماع فيه، ومن هذا علم أن المراد بالمتقدّم اللازم.

(١) زيادة من: (ح).



## شرح الجعبري

مثال اللازم المظهر: ﴿عَاقِبْنَ﴾ [يونس: ٥١] للمبدل المحقق، والمدغم الواجب، نحو: ﴿الصَّالِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿وَالصَّافَاتِ﴾ [الصفات: ١]، و﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، ﴿وَحَاجَّةُ﴾ [الأنعام: ٨٠].

والجائز: نحو: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، و﴿الْأَبْرَارِ﴾ [١٣] ﴿رَبَّنَا﴾ [آل عمران ١٩٣: ١٩٤]، ﴿وَلَا نَعَاوُونَ﴾ [المائدة: ٢] للمدغم، ومثال العارض: ﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] <sup>(١)</sup>.

أبحاث: من هنا إلى قوله: (فِيْمَطْلًا) من زيادات القصيد، أكثرها قواعد تجويدية تبرع بها الناظم أثابه الله تعالى.

ولما كان المراد بالمد هنا زيادة على الأصل تعين أن يتوجه الكلام إلى الثابت، وذلك في المظهر المنفصل غير المركب، والمركب المبدل عن همزة الوصل وصلًا، والمدغم المتصل والمنفصل السابق الاجتماع؛ إذ غيره محذوف نحو: خَفَ وَقُلْ، و﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ﴾ [المرسلات: ١٠]، ﴿وَالْيَوْمِ الْأَمْرِ﴾ [النساء: ٨٣]، ﴿وَالِي اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، و﴿قَالُوا أَطْرَبْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١].

وحيث اقتصر على تخصيص سكون الوقف اندرج في الأول، نحو: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [١٣] ﴿رَبَّنَا﴾ [آل عمران ١٩٣: ١٩٤]، ﴿وَلَا نَعَاوُونَ﴾ [المائدة: ٢] مدغمين، ﴿وَحَيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، [٦٢/أ] ﴿وَالْتَنَّى﴾ [الطلاق: ٤] مسكنين، وتعين مدها وجهًا واحدًا عنده،

(١) نلاحظ أن الجعبري لم يذكر أي شيء متعلق بالوقف على المد العارض للسكون البديل بالشروط المخترعة التي وضعها المتأخرون، حيث إنهم يشترطون في الوقف على مثل: ﴿الْمُسْتَهْرَبِينَ﴾ [الحجر: ٩٥] أن يقف القارئ بالتدلي (٦-٤-٢)، هذا فيما لو كان الموقوف عليه بدلًا، أما لو كان غير بديل ففيه الترقى أي: (٢-٤-٦)، ولسائل أن يسأل هؤلاء: هلأ ذكرتم من كلام الأئمة ما يصدق ما زعتم؟ من من الأئمة روي عنه هذا التقسيم، فلم أجد إجابة عن ذلك إلا ما انفرد به صاحب العميد في علم التجويد، فهو الوحيد الذي سلك هذا المسلك. وكلامه ليس بشيء لأنه لم يسبقه إمام قال بمدّ التدلي، وما هو إلا اجتهاد منه؟. ينظر: العميد في علم التجويد لبسة (ص ١٠٦).

## شرح الجعبري

وقد نقل صاحبُ غاية الاختصار في الأوَّل الأوجه الثلاثة، وإن فُسِّر الإسكان اللازم بالذي لا يحول السكون، كان عارضه الذي يتحرَّك حالة ما، وإن فُسِّر بالذي يسكن حالي الوصل والوقف كان عارضه ما يسكن في أحدهما، وهو المفهوم من كلام الناظم<sup>(١)</sup>، وصرَّح به في الكافي ومكي<sup>(٢)</sup> فنحو: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] على الأوَّل عارض، وعلى الثاني لازم.

وإن أراد بقوله: (سَاكِنٍ) الساكن اللفظي خرج ﴿ءَأَقْنُ﴾ [يونس: ٥١] لنافع فتجري وجوه الهمزة المتقدِّمة، وإن أراد الأعم من اللفظي والتقديرية تعيَّن المدُّ إن لم يُعارض، والأوَّل أظهر؛ لأنه المتبادر إليه عند الإطلاق، وكذا وصل ميم ﴿آلَمَ﴾ [الله: ١-٢] آل عمران: ١-٢، بغير الساكت، و﴿آلَمَ﴾ [الله: ١] أَحَسِبَ النَّاسُ ﴿[العنكبوت: ١-٢]، للنائل إن اعتبر الأصل مُدًّا، أو اللفظ جرت فيه وجوه سكون العارض بجامعه.

وقوله: (وَجِهَانٍ أَصْلًا) دائر بين المدُّ والتوسط والقصر، إما الأوَّلان أو الأخيران أو الطرفين، ومراده الأوَّلان: المدُّ والتوسط ويكون الخلاف مُفْرَعًا على المدُّ المتقدِّم، والتقدير: وجهان في مقدار الزيادة ممكَّنة ومشعبة.

وقوله: (أَصْلًا)؛ أي: اشتهدا في النقل فجعلنا أصلين يعتمد عليهما لا باعتبار المآخذ؛ لأنهما مُفْرَعان على القصر.

وفهم من قوله: (أَصْلًا) ثالث لم يؤصل؛ أي: لم يشتهر عنده وهو القصر.

فإن قلت: تخصيص الشيء بالصفة ينفيها عن غيره عند القائل به، شرط وجود الغير فمن أين علمنا القصر حتى ينفي عنه الشهرة؟

قلت: من قاعدة أن الأصل ألا يعتد بالعارض، وإن اعتد به، فمع حكم الأصل أو من حصر القسمة، وهذا رأي السخاوي<sup>(٣)</sup>؛ لكنه لم يخلصها من العبارة، وقيل: لم

(١) أي: قوله: (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٢٤).

(٣) ينظر: فتح الوصيد (١/١٨٣).

## شرح المعبري

٥٥٥

يعين الوجهين لشهرتهما.

قلت: لو اشتها ما تحير فيهما بعض الشراح<sup>(١)</sup> وادعى أن الظاهر أنهما المد والقصر، والحق أن عبارته مبهما، وينبغي أن يقدر (أصلاً) عن الكل ليمنع رمزه، وهذه الأوجه الثلاثة عنده اثنان منها المد والتوسط متساويان، والقصر دونهما.

وقد نقل الداني الثلاثة في تجريده؛ قال: إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه بالإسكان أو الإشمام حرف مد، فمن أهل الأداء من يزيد في تمكينه وإشباعه، ومنهم من لا يبالي في إشباعه وعليه ابن مجاهد، ومنهم من يمكن مده ولا يشبعه زيادة على صيغته؛ لكنه نزلها على أحوال الترتيل والتوسط والحد، وأطلق ابن شريح رَحَلَهُ المد والقصر، ولم ينقل الحصري سوى القصر قال:

وَإِنْ يَتَطَرَّفَ عِنْدَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ فَقِفْ دُونَ مَدِّ ذَاكَ رَأْيِي بِإِلْفَاحِي

فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنِينَ يَجُوزُ إِنْ وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْخُرَّ<sup>(٢)</sup>

أي: يجمع في الوقف بين ساكنين ليس أحدهما حرف مد فمع المد أولى، ولو قال الناظم رَحَلَهُ: (وقبل عروضه أقصر أو وسط أمطلا)، لكان أعم وأنص، وقول المالكي رَحَلَهُ: (لدى الوقف مع يا عين خلف). يقتضي وجهين مبهمين، وقوله: (ومدّهم أحق) عين أحدهما.

واتفق الكل على مقدار المد اللازم بخلاف الهمز؛ لأن الغرض الفصل بين الساكنين، ويحصل بمقدار حركة، وقول السخاوي رَحَلَهُ:

وَالْمَدُّ مِنْ قَبْلِ الْمَسْكُونِ دُونَ مَا قَدُمَدَّ لِلْهَمْزَاتِ بِاسْتِيقَانٍ<sup>(٣)</sup>

محمول عليه، وقال الأهوازي رَحَلَهُ في إيضاحه: قدر ألف، وقال ابن أبي

(١) يقصد البعض أبو شامة حيث قال: «ولا يظهر لي أنه أراد بالوجهين إلا القصر والمد؛ لأنه ذكر المد لما قبل ساكن ولم يبين طوله ولا توسطه». ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/١٧٢).

(٢) ينظر: القصيدة الحصرية (ص ١٠٠).

(٣) ينظر: متن نونية السخاوي في التجويد (ص ١).

## شرح المعبري

برزة (١) قدر ألفين، وأجرى الداني رحمه الله في جامع البيان (٢) فيه مراتب المد المتصل، فإن كان رواية صير إليه أو نظراً فموقوف عليه، وقول ابن دلة (٣) كمثل: [٦٢/ب] ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] جاء عكسه، والمد للوقف مثله والتوسط كالحركة المختلصة، والقصر عروة عن الفرعي.

## [التوجيه]

وجه المد اللازم: أنه تقرّر في التصريف أنه لا يجمع في الوصل بين ساكنين، فإذا أدّى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد في المد ليقدر متحرّكاً، وهذا من مواضع الزيادة، وهو معنى قول الخاقاني:

مَدَدَتْ لِأَنَّ السَّاكِنِينَ تَلَايَا فَصَارَا كَتْحْرِيكَ كَذَا قَالَ ذُو الْخَبْرِ (٤)

وتحقيقه أنها عرّض زيد على الذات كالحركة، لا أن الزيادة فصلت بينهما لأنها مثل.

ووجه مدّ العارض: حمله على اللازم بجامع اللفظ، ووجه التوسط: تعدية تحت الحكم مع حطه على الأصل، ووجه القصر: أن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً فاستغنى عنه.

واختياري: القصر لجريانه على القاعدة ولا فرعية.

(١) لعله: عمر بن محمد بن برزة أبو جعفر الأصبهاني، روى القراءة عرضاً عن أبي عمر الدوري. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٦٥).

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١/٢٥٤).

(٣) ابن دلة: أحمد بن محمد بن أبي المكارم، أبو العباس الخياط المعروف بابن دلة: من العلماء بالقراءات. من أهل واسط. له (المبهر في قراءات العشرة) أرجوزة، و(المغنية) في القراءات العشر، أرجوزة أيضاً. توفي سنة (٦٥٣هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١/٢١٩)، غاية النهاية في طبقات القراء (٥٦/١).

(٤) ينظر: القصيدة الخاقانية موثقة (ص ٣).

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا

وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلِ فَضًّا

### [اللغة والإعراب]

(وَمُدَّ) أمرٌ، وفي داله الحركات الثلاث، والرواية الفتح، و(لَهُ) لأجله يتعلق بالفعل، والهاء للساكن، و(عِنْدَ الْفَوَاتِحِ) ظرفه، وهي جمع فاتحة، ما يبتدأ به السورة؛ أي: حروف الفواتح المفردة، و(مُشْبِعًا) مبالغة حال فاعل (مُدَّ)، ولو روي فتح الباء لكان صفة مصدر مقدر، (وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ) اسمية مقدّمة الخبر، وحرّك نون (عَيْنِ) ونونها ضرورة على حدّ قوله:

وقائلةٍ أَسَيْتَ فَعُلْتُ جَبْرِ ..... (١)

أولم يحكها، ولام (الْوَجْهَانِ) (٢) للمعهود السابق، فهذا شأن المعرفة بعد النكرة كقوله تعالى: ﴿فَرَعَوْنَ رَسُولًا﴾ [١٦:١٥] بخلاف النكرتين، وتحتمل المعرفتان الأمرين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [٥] [الشرح ٦:٥] على اتحاد المعرفتين، قيل: لن يغلب عُسْرٌ يُسْرَيْنِ (٣)، وعلى اختلافهما قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و(وَالطُّوْلُ فَضًّا)؛ أي: على التوسيط، كبرى معترضة للبيان.

(١) قائل البيت: ذو الرمة. ينظر: معجم الأدياء (٣١٦/١)، خزنة الأدب (٤٨١/٣).

(٢) في (ف): «الوجهين».

(٣) قال الطبري: حدثني المثنى قال، حدثنا مطرف بن عبد الله المدني قال، حدثنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم قال: كتب أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر بن الخطاب، فذكر له جموعاً من الروم وما يتخوف منهم، فكتب إليه عمر: «أما بعد، فإنه مهما نزل بعد مؤمن من منزلة شدة، يجعل الله بعدها فرجاً، وإنه لن يغلب عُسْرٌ يسرين، وإن الله يقول في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَاصْبِرُوا وَرَآبِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]. ينظر: تفسير الطبري (٥٠٣/٧).

ثم عطف على الصغرى فقال:

وَفِي نَحْوِ طَهَ الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ

وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٌّ فَيُمَطَّلًا

### [اللفة والإعراب]

(وَفِي نَحْوِ طَهَ) اسمية مقدّمة الخبر، والتقدير: في طه ونحوه، و(إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ) فعلية معللة، والمرفوع اسم (لَيْسَ) وخبرها محذوف، (وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٌّ) اسمية، و(مَا) نافية و(أَلْفٍ) محكي، و(مِنْ) في الابتداء لاستغراق النفي لا زائدة على حدّ: ما في الدار ما رجل، بخلاف من أحد، و(فَيُمَطَّلًا) فيمد<sup>(١)</sup>، ومنه المماطلة منصوب بإضمار أن بعد فاء جواب النفي<sup>(٢)</sup>.

### [الشرح]

الحروف التي وقعت في أوائل السور غير مركبة مندرجة في الأحكام المتقدّمة؛ ولكنه أفردها لتنوعها جرياً على عادة بعض المصنفين وسكونها أقوى، وستنقسم إلى ثنائي وثلاثي، وينقسم الثلاثي إلى ساكن الوسط: إما مَدِّي أو لِينِي، وإلى متحرّكة، فالأول خمسة: (را، ها، يا، طا، حا). وفيه مدٌّ أصلي عارٍ من الفرعي لعدم الساكن بعده، وإليه أشار بقوله: (وَفِي نَحْوِ طَهَ الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ)

قال ابن شريح: إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه يمدُّ ذلك إلا الرء

﴿طه﴾ [١].

الثاني سبعة: (لام، كاف، صاد، سين، ميم، نون)، وهذا فيه مدٌّ فرعي لأجل الساكن بعده، وهو معنى قوله: (وَمُدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبَعًا).

(١) المَطَّلُ: المَدُّ. ينظر: لسان العرب (١١/٦٢٤)، مادة: (مطل).

(٢) قال تلميذ الشاطبي: ومعنى فيمطل: فيمدُّ، يقال: مطلت الحديد، إذا مددتها؛ ومنه مَطَّلَ الغريمُ؛ لأنه

مدَّ في المدَّة. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/١٨٤).

ونقل أبو العز الواسطي في المدغم وجهين:

أحدهما: أنه أقصر من المظهر [٦٣/أ] لضعف سببه بالإدغام.

والثاني: وهو مرجح الكافي أنه أطول منه لتحصنه بالمدغم فيه، والحقُّ أنهما

سبيان؛ لأن سكونهما واحدٌ وعليه الجمهور.

تنبهات: قوله: (للساكن)، إن أراد اللفظي تعيّن قصر ميم الله<sup>(١)</sup> في الوصل لغير

الأعشى، وميم ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ﴾ [العنكبوت: ٢] لورش، وإن أراد الأعم تعيّن مدّهما،

والأوّل أظهر؛ لأنه المتبادرُ إليه عند الإطلاق، وقد نقل مكّي<sup>(٢)</sup> والمهدوي وابن

شريح فيهما المدّ والقصر للفظ.

قال: وهو القياس، وقوله: (مُشَبَّعًا) تنصيص على المدّ التام، ونفي لاحتمال

التوسيط لصدقه عليه.

الثالث: حرف (عين) فاتحة مريم والشورى المشار إليهما بقوله: (وَفِي عَيْنِ

الْوَجْهَانِ)، نقلهما مكّي<sup>(٣)</sup>: المدّ والتوسيط المتقدّمان في قوله: (وَجْهَانِ أَصْلًا).

### [التوجيه]

وجه المدّ: لزوم السكون، والمدّ متمكّنٌ كما يأتي تقريره.

وجه التوسيط: قصور حرف اللين - لعدم المجانسة - عن حرف المدّ، ورجح

المدّ ابن مجاهد، وهو رأي الناظم لقوله: (وَالطُّوْلُ فَضْلًا) فراّيًا من التقاء الساكنين،

ورجح التوسيط ابن غلبون<sup>(٤)</sup>، وهو اختياري؛ لأنه كافٍ في تقدير الحركة وموفرٌّ على

حرف اللين مقتضاه.

(١) أي قوله تعالى: ﴿آلَةَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١-٢].

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٢٦).

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكّي (٤١/١).

(٤) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١١٠).

## شرح المعبري ٥٦٠

فإن قلت: لو قال (والمدُّ) مكان (الطول) لكان أغنى.

قلت: لا؛ إذ لو قال: (والمدُّ) لأوهم ترجيح أصل المدِّ على عدمه، والغرض ترجيح إشباع المدِّ على تقليبه.

تنبيهات: خرج بقيد الفواتح، نحو: ﴿وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥] والوجهان هنا، وإن كانا مدًّا وتوسيطاً يخالفان المتقدمين، وإن كانا كذلك إذ المدُّ هنا للزوم وثمَّ للفظ والتوسيط هنا لعدم المجانسة، وثمَّ للعروض، وهما هنا دون ذنك للفرعية والخلاف فيهما للكل كما أطلق الناظم، وبه قال مكي<sup>(١)</sup> وخصه المهدي وابن شريح بورش تفريعاً على أصله، ويؤذن هذا بقصرها لغيره.

الرابع: حرف (الألف) لا مدَّ فيه لا أصلي ولا فرعي لعدم حرف المدِّ قبل الساكن؛ ولهذا قال: (وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٌّ فِيمُطَلَا)، ولا فائدة لذكره إلا وفاء باستيعاب الأقسام.

س: الألف أم حروف المدِّ فكيف نفي عنه المدُّ؟

ج: المدُّ في المسمَّى، والنفي في الاسم، فمورد الإثبات والنفي مختلف. ولَمَّا تم الكلام في حروف المدِّ باعتبار السبين، انتقل إلى الكلام في حرفي اللين فقال:

وإن تَسْكُنِ الْيَاءَ بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ  
بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجَّهَهُ إِنْ جُمَّ لًا

### [اللغة والإعراب]

(وإن تَسْكُنِ الْيَاءَ) شرطية، وقصر الياء للوزن، و(بَيْنَ فَتْحٍ) ظرف (تَسْكُنِ)،

(١) قال مكي: «فأما عين من ﴿عَسَقَ﴾ [الشورى: ٢]، و﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] فمن القراء من يمدّها أقل من غيرها؛ لأن الأوسط حرف لين، ومنهم من يمدّه كغيره، ومنهم من يمدّه لورش وحده، ومدّه عندي لجميعهم أشبه وأقيس لأن المدَّ واجب لالتقاء الساكنين». ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٢٦).



## شرح الجعبري

(وَهَمْزَةٌ) عطف على (فَتَحَ)، (بِكَلِمَةٍ) صفتها؛ أي: كائنين، (أَوْ وَآؤُ) عطف على الياء، (فَوَجَّهَانِ) الفاء جواب الشرط، وهما مُبتدأ محذوف الخبر أو فيهما، و(جُمْلًا) حُسْنًا، صفتها.

### [الشرح]

هذا نوع من المد المتصل؛ لكنه تم الكلام في المد باعتبار سببه بحسب الأصالة، تكلم فيما ألحق به؛ ولأن سبب بعضه مُركب من سببهِ لا لسقوطه من التيسير ولانتقاضه بقوله: (وَعَنْ كُلِّهِمْ)، وقوله: (وَإِنْ تَسْكُنِ الْبَايِنَ فَتَحْ أَوْ وَآؤُ) تعريف لحرفي اللين، وقوله: (وَهَمْزَةٌ) متصلة تعرّض للسبب، وقوله: (بِكَلِمَةٍ) قيد لمحلّ الخلاف خرج به، نحو: ﴿نَبَأَ آبَائِ أَدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، و﴿خَلَوْا إِلَيَّ﴾ [البقرة: ١٤] وتوجّه كلامه إلى نحو: ﴿يَكُلُّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿كَهَيْشَةَ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿ظَنَّ السَّوَاءَ﴾ [الفتح: ٦]، و﴿سَوَاءَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١].

أي: إن لقي حرفي اللين همزة متصلة بكلمة فيه وجهان حسان. تفتية: ليست جيم (جُمْلًا) رمزًا لتصريحه بعد بصاحبها، والتصريح أقوى من الرمز، وهذا من أحسن الحشو.

ولما لم يحل الوجهين باللام العهدية ظهر عمومها فعينها فقال:

بَطْوُولٍ وَقَصْرِ وَضُلِّ وَرَشٍ وَوَقْفُهُ

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَوْنِ أَعْمَلًا

### [اللغة والإعراب]

[٦٣/ب] [بَطْوُولٍ وَقَصْرِ] خبرٌ، (وَضُلُّ وَرَشٍ)، (وَوَقْفُهُ) عطف عليه، (وَعِنْدَ) و(لِلْكَوْنِ) يتعلقان بـ: (أَعْمَلًا) والضمير للوجهين؛ أي: استعمالًا، قال النابغة<sup>(١)</sup>:

(١) النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة: شاعر جاهلي، من الطبقة

إمْدَحِ الْكَأْسَ وَمَنْ أَعْمَلَهَا وَاهْجُ قَوْمًا قَتَلُونَا بِالْعَطَشِ<sup>(١)</sup>

### [الشرح]

أي: الوجهان: مدٌ وتوسيط، عبّر عنه بالقصر لورش حالي وصله ووقف مطلقاً، واستعمل الباقون الوجهين عند سكون الهمزة للوقف مُطلقاً.

تنبيهات: علم أن مراده بالقصر التوسيط من قوله بعد: (سُقُوطُ الْمَدِّ)، ويصدق عليه القصر بالنسبة إلى الإشباع، ولا يجيء وجهاً الباقين إلا في الهمزة المتطرّفة، ولا فرق في السكون بين العاري من الإشمام والموجود معه، وعبّر عن الباقين بالكلّ، ولو قال: (للباقي) لكان أسد إذ التقدير للكل إلا ورشاً لتقدمه؛ لثلا يخلت بقوله:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرَشُهُمْ

يُؤَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزٌ مُدْخَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ) اسميةٌ مقدّمة الخبر، والضمير للباقيين (فيه) يتعلق بالمصدر، والهاء للوقف، (وَوَرَشُهُمْ يُؤَافِقُهُمْ) كبرى والضميران للباقيين، (فِي حَيْثُ) يتعلق بالفعل، وهي مضافة للجملة، و(لَا) جنسية، (هَمْزٌ) مبنية، و(مُدْخَلًا) اسم مفعول من أدخل؛ أي: موجود صفة المبني، فالألّف للإطلاق على البناء، وبدل التنوين على الإعراب والنصب والرفع ممتنع كجعله خبراً؛ لثلا يلزم الإقواء وتقدير الخبر فيه.

### [الشرح]

أي: وعن الباقيين وجهٌ ثالث وهو القصر الحقيقي في الوقف بالإسكان المعبّر

الأولى. من أهل الحجاز. توفي نحو (١٨ ق هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٥٤)، أبجد العلوم (٣/ ٨٨).

(١) ينظر: الأغاني (٧/ ١٢٤)، المستطرف في كل فن مستظرف (١/ ٣٨٩).

## شرح الجعبري

٥٦٢

عنه ب: (سُقُوطُ الْمَدِّ) الفرعي، وورش يوافق الباقيين في كل موضع يوجد حرف اللين، وساكن الوقف بعده غير همزة.

إشارات: حصل لورش في نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿سُوءٍ﴾ [البقرة: ٤٩] وجهان: المدُّ والتوسيط في الوصل والوقف بالإسكان المجرّد، ومع الإشمام وبالروم، وللباقيين فيهما ثلاثة أوجه: المدُّ والتوسط والقصر في الوقف على الهمزة المتطرّفة بالإسكان المجرّد عن الإشمام ومعه والقصر فقط في الوصل، والوقف على غير المتطرّفة وعليها بالروم.

وذكر هذا الأصل في التيسير في البقرة<sup>(١)</sup>، ولم يذكر لورش سوى وجه واحد عبّر عنه بالتمكين، وهو ظاهر في التوسيط.

### [التوجيه]

فوجه المدُّ له من الزيادات، ولم يذكر للباقيين سوى القصر.

فوجه المدُّ والتوسط لهم منها، وقوله: «وحمزة يقف على الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] في الوصل خاصة»<sup>(٢)</sup>، فيه تكرار وتجوّز وإجمال، وذكر أبو الطيب عن حمزة من رواية خلف مد ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، وممن نصّ على وجهي ورش المهدوي وابن شريح، واختارهما له ابن غلبون<sup>(٣)</sup> في الياء دون الواو، ورجّح الحصري المدُّ له فيهما وفي عين، بقوله:

وَفِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَسُوءٍ خِلَافَ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ فِي مَضِرِّ

(١) قال الداني: «ورش يمكن الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿كَيْتَةً﴾ [آل عمران: ٤٩] وشبهه. وكذلك الواو من ﴿السُّوءِ﴾ [التوبة: ٩٨]، و﴿سُوءَةً﴾ [المائدة: ٣١] وشبهه، إذا انفتح ما قبلها، وكانا مع الهمزة في كلمة حاشا ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، و﴿السُّوءَةَ﴾ [التكوير: ٨]. ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٨٥).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٨٥).

(٣) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لظاهر بن غلبون (١/١٠٨).

## شرح الجعري ٥٦٤

فَقَالَ أَنَسٌ: مَدَّهُ مُتَوَسِّطٌ وَقَالَ أَنَسٌ: مُفْرِطٌ وَبِهِ أَقْرِي<sup>(١)</sup>

وممن نصرَّ على المدِّ للباقيين الداني في تجريده، قال: فإن كان الموقوف عليه همزة فلا خلاف في زيادة التمكين والإشباع.

قلت: وعلى القصر أكثر النقلة، وبه قرأت، والعراقيون لا يرون غيره، وقوله: (ورش) يوافق الباقيين في حرف اللين إذا سكن ما بعده للوقف وليس بهمزة، نحو: ﴿إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، و﴿ثَافٍ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿حَدَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿مَنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤] ينبغي أن يُعلم مذهبهم فيه ليعلم الموافقة فيه، والذي تقرر لهم فيه القصر؛ لأنه خارج عن ضابط المدِّ أو يقدر (وَوَرَّشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ) على إسقاط المدِّ [٦٤/أ] في (حَيْثُ)؛ لأنه أقرب مذكور، والشارح الأول<sup>(٢)</sup> لم يبيِّن على أي شيء وافقهم، وقال بعضهم<sup>(٣)</sup> عند سكون الوقف على المهموز وغيره ليندرج نحو: ﴿بَيْتٍ﴾ [آل عمران: ٩٦]، و﴿خَوْفٍ﴾ [البقرة: ٣٨] وورش يوافقهم عليها.

قلت: سبق وقفه بلا لام تعين اللام في سكون الوقف للعهدية فتبطل جنسيتها. فإن قلت: الأول في الآية نكرة، وفي البيت معرفة بالإضافة.

قلت: هو مذهب القائل في قوله: (وَدَخَّ يَاءٌ مِيكَائِيلَ) مع (وَالْيَاءُ يُحَدَفُ)<sup>(٤)</sup>؛ لكن يصح تقدير: (يُوَافِقُهُمْ) على الثلاثة المتقدمة؛ لأنهم قائلون بها، يعلم من هذا مذهب الموافق والموافق، وهذا وإن كان منقولاً ويحتمله كلام الناظم؛ لكن يلزم منه التسوية بين المشهور وغيره؛ لأن الداني قال فيه: «فعامة أهل الأداء والنحويين لا يرون الإشباع لهما لزوال معظم المدِّ منهما وخروجهما من حال الخفاء إلى حال البيان»<sup>(٥)</sup>، ثم نقل المدِّ والتوسيط.

(١) ينظر: القصيدة الحصرية (ص ١٠٢-١٠٣).

(٢) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/١٨٥-١٨٦).

(٣) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/١٧٨).

(٤) ينظر: متن الشاطبية (ص ٣٨)، رقم البيت: ٤٧٣.

(٥) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١/٢٨٤).

## شرح الجعبري

واعلم: أن حرفي اللين دخيلان في المد؛ لعروهما عن المجانسة الناقلة لهما من الحيز المحقق إلى المقدر والمسوغ لجريانها باتساعه، كقول طلحة الباني<sup>(١)</sup>:

أُمَّهَاتٌ هُنَّ وَلَئِنَّ مَدَّهَا وَهَنَّ لَهَا أَضْلَ وَهَنَّ لَهَا وَلُدَّ<sup>(٢)</sup>

ومدها تبع لشابهة حروف المد بالمادة وأحد الشرطين: قال سيوييه: فيهما مدٌ ولذلك ساغ إدغام نحو: خويصة، وثوب بكر، ووقعت ردفاً مع المدية مع منع الألف كقول عمرو<sup>(٣)</sup>:

..... وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا<sup>(٤)</sup>

ثم قال:

..... نَصَفَقَهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا<sup>(٥)</sup>

قيل: ومن نقل: هذا بكر، لم ينقل: هذا زيد وعوف. قلت: لا دليل فيه لاحتمال اللين والثقل.

وجه مد ورش: حمل ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] على ﴿سَيِّءٍ﴾ [هود: ٧٧] و﴿سَوْءٍ﴾ [البقرة: ٤٩]، ووجه التوسيط: التنبيه على الفرعية، ووجه قصر الباقيين: الأصالة، ووجه المد لهم في سكون الوقف: الحمل عند اجتماع السبيين، ووجه توسطهم: الفرعية.

وجه قصرهم في: ﴿يَيْنَ﴾ [البقرة: ٦٦] و﴿خَوْفٍ﴾ [البقرة: ٣٨] توحد السبب.

وجه إجراء الثلاثة: الحمل على ﴿نَسِيئَةٍ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿قَلْبٍ﴾ [البقرة: ٢٠].

واختياري: القصر في الكل؛ لضعف مأخذ المد وقتله في الرواية.

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) لم أقف على مصدر للبيت.

(٣) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، أبو الأسود: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. توفي

نحو (٤٠ ق هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٨٤/٥)، معجم المؤلفين لرضا كحالة (٨/١١).

(٤) ينظر: جمهرة أشعار العرب (٤١/١)، طبقات فحول الشعراء (٢٠/١).

(٥) ينظر: الشعر والشعراء (١٠/١)، جمهرة أشعار العرب (٤٣/١).

شرح الجعبري

ثم خصَّ ورشًا فقال:

وَفِي وَاوِ سَوَاتٍ خِلَافٍ لِيُوزِيَهُمْ  
وَعَنْ كُلِّ الْمَوُودَةِ أَقْصُرُ وَمَوْئِلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَفِي وَاوِ سَوَاتٍ) جار ومضاف خبر (خِلَافٌ)، و(لِيُوزِيَهُمْ) متعلق بمقدَّر؛ أي كائن لورشهم وعن كل القراء، والتنوين فيه بدل الإضافة يتعلق بـ: (أَقْصُرُ)، ومفعولاه مكتنفاه خص من الأصل ثلاثة، مختلف ومتفقان.

### [الشرح]

أي: لورش في واو ﴿مَا وُورِيَ عَنْهَا مِنْ سَوَاءٍ لِيَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، و﴿بَدَّتْ لَهَا سَوَاءٌ لِيَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٢]، ﴿لِيُرِيَهُمَا سَوَاءً لِيَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٧]، و﴿يُوزِي سَوَاءً لِيَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٦] بالأعراف مذهبان نقلهما الصقلي<sup>(١)</sup>:  
أحدهما: طرد الأصل فيه فيمد ويوسط.  
والثاني: استثناءه فيقصر.

فيحصل من الاثنين ثلاثة، وإن ضربت في الثلاثة صارت تسعة، وقد وَهَمَ<sup>(٢)</sup> من فسَّر الخلاف بالمد والقصر.

وقصر كل رواة ورش أو كل القراء ﴿مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] بالكهف، ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ﴾ [التكوير: ٨] بالتكوير، فورش مخالف لأصله، والباقون على أصولهم هذا نقلهم، وقد قطع في التيسير بتمكين (سوات)<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحاح الصقلي (ص ٨٦).

(٢) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/١٨٦).

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٨٥).

## [التوجيه]

فوجه القصر من الزيادات، والحصري يقصرها في قوله:

وَحَاخَفَ فِي الْمَوْوُودَةِ الْأَصْلَ عِنْدَهُمْ وَفِي حَرْفِ سَوَاءٍ وَفِي مَوْئَلًا فَادِرٍ<sup>(١)</sup>

وفاقاً للكافي، ولم يستثن الصقلي ﴿مَوْيَلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، وأشار إلى الخلاف في ﴿الْمَوْوِدَّةُ﴾ [التكوير: ٨]<sup>(٢)</sup>.

تنبيهات: نصه على واو (سواءت) زيادة إيضاح؛ وإلا فهو معلوم من فرض المسألة، وألفه جارية على وجوها، ولفظ بها بلا ضمير ليشمل المضاف إلى المثني والمجموع، وعلم من الفرض أن المراد هنا واو ﴿الْمَوْوِدَّةُ﴾ [التكوير: ٨] الأولى والثانية [٦٤/ب] على وجوها.

وجه قصر ﴿مَوْيَلًا﴾ [الكهف: ٥٨] و﴿الْمَوْوِدَّةُ﴾ [التكوير: ٨]: عروض سكونهما؛ لأنهما من آل<sup>(٣)</sup> ووَاد<sup>(٤)</sup>، ولعادل ﴿مَوْيَلًا﴾ [الكهف: ٥٨] ﴿مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]؛ ولثلا يجمع بين مدتي ﴿الْمَوْوِدَّةُ﴾ [التكوير: ٨] وبهما فارقاً، نحو: ﴿يَأْتِيسُ﴾ [الرعد: ٣١]، وأما (سواءت) فجمع سوءة، وفعله الاسم إذا جمعت بالألف والتاء فتحت عينها كثرمة وثمرات فرقاً بينه وبين الصفة كصعبة وصعبات، ثم خصّوا من الاسم المضاعف، فسكّونه كسلة وسلاتٍ محافظة على الإدغام، وسكّنوا الأجوف أيضاً كجوزاتٍ وبيضاتٍ محافظة على ذات عينه، وفتحت هذيلٌ عين المعتل على الأصل، وصحّحوها محافظة على صيغة الجمع، قال شاعرهم:

(١) ينظر: القصيدة الحصرية (ص ١٠٣).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ٨٥-٨٦).

(٣) وَالْإِلَهِ، وَالْأَلَا وَوُؤُولَا وَوَوَيَلَا وَوَأَعَلَ مُوَاءَلَةً وَوَنَالًا: لَجَأً، وَالْوَأَلُ وَالْمَوْئَلُ: المَلْجَأُ. ينظر: لسان العرب (٧١٥/١١)، مَادَّة: (وَأَل).

(٤) وَأَدَّ ابْتَدَأَ يَبْدُؤُهَا وَأَدَّ: دَفَّنَهَا فِي الْقَبْرِ.

ينظر: لسان العرب (٤٤٢/٣)، مَادَّة: (وَأَد).

## شرح المعبري ٥٦٨

أَخْوِيصَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمِنْكَبَيْنِ سَبُوحٌ<sup>(١)</sup>

فوجه مدّ الواو: جريه على القاعدة باعتبار اللفظ، ووجه قصرها: تقدير الحركة الأصلية التي ظهرت في لغة هذيل، وعلى التقديرين تمدّ الألف؛ لأنها بمتزلة ﴿فَأَوُّو﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و﴿رَاءَا﴾ [الأنعام: ٧٧]، وهذه المسألة ذكرناها في (الأربعين في مسائل التنوين) فقلنا: «مسألة اجتمع فيها أصلان فالتزم بعضهم في كلّ مذهبه، وخالف بعضهم مذهبه لفظاً ووافقه تقديراً».

وقد ألغز بها أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري - رحمه الله ورضي عنه -

فقال:

بَسَّأَلْتَكُمْ يَا مُقْرِي الْغَرْبِ كُلِّهِ وَمَا مِنْ سُؤَالِ الْحَبْرِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ  
بِحَرْفَيْنِ مَدُّوَاذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ وَذَا لَمْ يَمْدُوهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ  
وَقَدْ جُمِعَا فِي كَلِمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُو

هذا السؤال مبني على أصل ورش واستثناء الواو من الأوّل، فالحرف الذي مدّوا وما أصل ورش مده: ألف (سوءات)؛ لأن أصله في حرف المدّ الآتي بعد الهمزة التي قبلها ساكن غير ممدود القصر.

والذي لم يمدوه وأصل ورش مده: واوها؛ لأن أصل ورش في حرف اللين المتصل بهمزة المدّ.

وأجابه الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ فَقَالَ:

عَجِبْتُ لِأَهْلِ الْقَيْرَوَانَ وَمَا جَدُّوَا لَدَى قَصْرِ سَوَاتٍ وَفِي هَمْزِهَا مَدُّوَا  
لِوَرَشٍ وَمَدُّ اللَّيْنِ لِلْهَمْزِ أَصْلُهُ سَوَى مَشْرَعِ الثُّبَا إِذَا عَذَّبَ الْوَرْدُ

(١) لم أقف على قائل البيت. ينظر: خزانة الأدب (٣/١٤١)، المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (٣٢/١).



## شرح الجعبري

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفٌ مَدٌّ يَمُدُّهُ سِوَى مَا سَكُنَ قَبْلَهُ مَا لَهُ مَدٌّ  
 وَفِي هَمْزٍ سَوَاءٍ يَمُدُّ وَقَبْلَهُ سُكُونٌ بِلامٍ فَمِنْ أَيْبِنَ ذَا المَدِّ  
 هذا تقرير السؤال وجوابه:

يَقُولُونَ عَيْنَ الجَمْعِ فَرَعٌ سُكُونُهَا فَذُو القَصْرِ بِالتَّخْرِيبِ الْأَصْلِيِّ يُعْتَدُّ  
 وَيُوجِبُ مَدَّ الهَمْزِ هَذَا بِعَيْنِهِ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَ المَحْرَكِ مَمْتَدٌّ  
 وَلَوْلَا لُزُومُ الوَاوِ قَلْبٌ لَحَرَكْتُ بِجَمْعِ بِفَعْلَاتٍ فِي الْأَسْمَاءِ عِقْدٌ  
 وَتَخْرِيبُهَا وَالْيَا هُذَيْلٌ وَإِنْ فَشَا فَلَيْسَ لَهُ فِيمَا رَوَى قَارِيٌّ عَدُّ  
 وَلِلْحَضْرِيِّ نَظْمُ السُّؤَالِ بِهَا وَكَمْ عَلَيْهِ اغْتِرَاضٌ حِينَ رَأَيْتَهُ الْجَدُّ  
 وَمَنْ يَعْنِ وَجْهَ اللَّهِ بِالْعِلْمِ فَلْيَعْنِ عَلَيْهِ وَإِنْ عَنَى بِهِ خَانَهُ الجَدُّ  
 ومعنى الأبيات مفهوم مما تقدم، وقوله: (وَفِي هَمْزِهَا مَدُّوا)؛ أي: وللهمز.  
 وقوله: (سِوَى مَشْرَعِ الثُّنْيَا)؛ أي: موضع الاستثناء.

وقوله: (وَكَمَّ عَلَيْهِ اغْتِرَاضٌ)؛ أي: يقول لا نسلم بأن الذي مدوه أصله القصر  
 مطلقاً، ولا [٦٥/أ] نسلم بأن الذي قصره أصله المدُّ مطلقاً، ولا نسلم بأنهم  
 قصره جزماً.

وقوله: (وَمَنْ يَعْنِ وَجْهَ اللَّهِ)؛ أي: يقصد بكلامه (وَجْهَ اللَّهِ) فليساعد الطلبة عليه  
 بتسهيله، وإن أتعبهم في تحصيله بأن أغلقه فإنه نصيبه من الثواب.

وأجاب الشيخ إبراهيم بن طلحة بن الحداد<sup>(١)</sup> وغلظ عليه في الإنشاد فما أجاد في  
 قوله وهو كما قيل:

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلْ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ<sup>(٢)</sup>

(١) لم أقف له على ترجمة، كسابقه طلحة البناي.

(٢) قائل البيت: عمرو بن كلثوم. ينظر: جمهرة أشعار العرب (١/٢٣)، شرح المشكل من شعر

## شرح الجعبري ٥٧٠

وقد أجبتة بقولي:

لَنِعْمَ سُؤَالُ الْقَيَّرِ وَإِنِّي مُلَغَزًا بِكَلِمَةِ سَوَاءٍ بِهَا الْوَاوُ مَا مَدُّوا  
 لِسُوزٍ وَبَعْدَ الْهَمْزَةِ الْأَلِفُ أَنْجَلًا بِمَدٍّ وَلَا قَصْرٍ فَكَيْفَ آتَى الْمَدُّ؟  
 نَعَمْ فَتَحُ عَيْنِ جَمْعِ<sup>(١)</sup> الْأَسْمَاءِ أَصْلُوا لِيَمْتَّازَ عَنِ وَصْفِ لِإِسْكَانِهِ جَدُّوا<sup>(٢)</sup>  
 وَقَدْ سَكَّنُوا الْمُعْتَلَّ خَشِيَةَ قَلْبِهِ وَخَوْفَ ظُهُورِ النَّدِّ مَا عَيْنُهُ شَدُّوا<sup>(٣)</sup>  
 وَالْأَجُوفُ وَافَى عَنِ هُدَيْلٍ مُحَرَّكًَا وَإِذْ قَصَدُوا التَّحْرِيكَ إِغْلَاكَ رَدُّوا  
 فَصَارَ سُكُونُ الْعَيْنِ فِي الْجَمْعِ عَارِضًا لِذَا قَدَّرُوا فِيهِ التَّحْرُكَ وَاعْتَدُوا  
 فَمَنْ مَدَّ رَاعَى اللَّفْظَ طَرْدًا لِأَضْلِهِ وَذُو الْقَصْرِ مُسْتَثْنَى وَبِالْأَصْلِ يَعْتَدُ  
 وَقَدْ سَوَّغًا مَدَّ الدَّوَابِّ بَعْدَهَا لِأَنَّ الَّذِي مِنْ بَعْدِ ذِيكَ مُمَدَّدٌ  
 وَهَذَا جَوَابُ الْجَعْبَرِيِّ أَعْمٌ مِنْ سُؤَالِ عَنِ الْحُضْرِيِّ فِي ضَمْنِهِ رُشْدٌ

وجه عمومته: أنه فرض الكلام على وجه قصر الواو، وأجبت على وجهي القصر والمد، ويجوز هذا في معرض التعليم.

التفريع: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ [يونس: ١٠٧] إلى ﴿الرَّجِيئُ﴾ [يونس: ١٠٧].

أصولها: حذف غنة ﴿وَإِنْ﴾ [يونس: ١٠٧] معاً وإثباتها، ومراتب مد ﴿لَهُ إِلا﴾ [يونس: ١٠٧]، وإدغام ﴿هُوَ وَإِنْ﴾ [يونس: ١٠٧]، و﴿يُصِيبُ بِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] وإظهارها، وضم ﴿وَهُوَ﴾ [يونس: ١٠٧] وإسكانه، ووجوه وقف ﴿الرَّجِيئُ﴾ [يونس: ١٠٧].

المتنبى (١٨/١).

(١) في (ح): «الجمع».

(٢) في (ف): «جد».

(٣) في (ف): «شد».

## شرح الجعبري

قالون: بمدّين وجهان.

ورش: بمدّ وجه واحد.

وابن كثير: بمدّ وجه.

وأبو عمرو: بإدغام ﴿هُوَ وَإِن﴾ [يونس: ١٠٧]، و﴿يُصِيبُ بِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] مع مدّ وإشارة وجه وبإدغامه وإظهار هو آخر وجهان وإظهارهما بمدّين يندرجان في وجهي قالون.

وابن عامر: بمدّ وجه.

وعاصم: بمدّ وجه.

وخلف عن حمزة: بحذف الغنة.

وخلاّد عنه: بإثباتها وجهان.

والكسائي: بمدّ وجه.

المجموع: أحد عشر، اضرب سبعة أوجه ﴿الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧] في عشرة منها سبعون واحد في سبعة سبعة، مجموعها: سبعة وسبعون، هذه من طرق القصيد.

ورش: بقصر وتفخيم وجه. ويخالف قالون بضم ﴿وَهُوَ﴾ [يونس: ١٠٧].

أبو عمرو: بإدغام ﴿يُصِيبُ بِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، ومدّه بلا إشارة بتوسيط وقصر معها، ودونها خمسة مع قصر منفصل للسوسي، وخمسة مع الدُّوري عشرة، وقصره مندرج في السوسي، وهذه العشرة مع إدغام ﴿هُوَ وَإِن﴾ [يونس: ١٠٧] وعشرة مع إظهاره عشرون.

هشام: بقصر وجه.

الأخفش: بمدّ أطول وجه.

الأعشى: بمدّ وجه.

حمزة: بسكت على المدّ وجه.

قتيبة: بمدّ وإمالة ﴿عِبَادِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] وجه.

## شرح الجعبري ٥٧٢

العمري عن يزيد: بتخفيف ﴿وَإِن﴾ [يونس: ١٠٧]، و﴿لَهُ إِلا﴾ [يونس: ١٠٧] بمدّ وجه.

المجموع: سبعة وعشرون، خذ لكل عشرة واحداً اثنان في سبعة: أربعة عشر، خذ لكل واحد عشرة مائة وأربعون، وسبعة في سبعة: تسعة وأربعون، فمجموعها: مائة وتسعة وثمانون، ضمها إلى السبعة والسبعين، فالمجموع: مائتان وستة وستون.

خاتمة: مدار حكم المدّ على وجود حرف المدّ في اللفظ رسم أو لم يرسم أصلياً كان أو [ب/٦٥] بدلاً أو زائداً لا عارضاً ومقحماً، حكم الهمزة المتقدّمة عام مع تحقيقها وتخفيفها، والمتأخرة منوطة بتحقيقها، سيأتي حكم تخفيفها في قوله: (وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُعَيَّرٍ)<sup>(١)</sup>، وحكم الساكن عام في تحقيقه وتقديره لا السكون، وحكم المتصل مطلقاً عام في الوصل والوقف، وإلا ما خص في اللين، وحكم المنفصل في الوصل فقط، وحكم المدّ للساكن اللازم عام فيهما، والعارض خصّ بالوقف.



(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٧)، رقم البيت: ٢٠٨.

## باب الهمزتين من كلمة

يريد المتلاصقين كما صُرح به في التيسير<sup>(١)</sup>؛ أي: باب حُكم الهمزتين المعدودتين من كلمة، ومَنْ قال: (في) وهو أظهر<sup>(٢)</sup>، قَدَّر الحاصِلتين، وذكر باب الهمز بعد المدِّ لوقوعه في ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] بعد مدِّ ﴿فِيهِ هُدًى لِّلشَّاقِينَ﴾ [البقرة: ٢]؛ ولأن الهمزة إذا خُفِّفت جعلت مدًّا أو كالمدِّ غالبًا، وقيل: لوقوع المجتمع بعد ﴿بِمَا أَنْزَلْنَا﴾ [البقرة: ٤]، ويلزم منه تقديم المفرد على المدِّ لسبقه.

والأولى عقد باب للكُلِّ، ثم يقسم الأنواع بفصول، ويبدأ بالمفرد لسبقه وأصلته؛ لكنه تبع الأصل<sup>(٣)</sup>، والمجتمع أوغل في التخفيف، وبدأ بالمتصل لذلك، وقد ذكره في خمسة أبواب.

ووجهه أن الهمز: إما منفردٌ، أو مجتمع، والمجتمع متصلٌ ومنفصلٌ بابان، والمنفرد: إما عام في الحالين، وإما أن تُعَيَّن<sup>(٤)</sup> فيه الهمزة وحدها، أو مع ما قبلها بابان، وإما خاص بالوقف باب.

والهمز مصدر هَمَزت: ضَغَطت، واسم جنسٍ واحدُه همزةٌ، وجمعها همزات، وسُمِّي أول الحروف به لما يحتاج في إخراجه من أقصى الحلق إلى ضغط الصوت، ومن ثمَّ سُمِّيَتْ نبرةً لدفعها منه، وسُمِّيَ التصريفِيُّونَ مهموز الفاء نبراً، والعين قطعاً، واللام همزاً، ولثقلها اجترأت العرب على تخفيفها واستغنوا به عن إدغامها؛ إلا ما شدَّ من نحو: (لأل، وبأر، ورأس، وذأث، وقرأ آية)، ولم يرسموا لها صورة، بل

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٠).

(٢) أي: قال باب الهمزتين في كلمة. قال ابن مهران في المبسوط: ذكر مذهبهم في الهمزتين تجتمعان في أول الكلمة. ينظر: المبسوط القراءات العشر (ص ٦٣).

(٣) الأصل؛ أي: التيسير.

(٤) في (ح): «يعين».

## شرح المعبري ٥٧٤

استعاروا لها شكل ما تؤول في تخفيفها إليه تنبيهاً على هذه الحادثة، والتحقيق هو الأصل يقابله التخفيف وهو لغة الحجازيين، وأنواعه ثلاثة:

بدل: ويرادفه القلب لغةً، والبدل أعم اصطلاحاً، وهو جعله حرف مدّ.

وتأصل للساكنة وتسهيل: ويرادفه بين بين؛ أي: يجعل حرفاً مخرجه بين مخرج المحققة ومخرج حرف المدّ المجانس لحركتها أو لحركة سابقها.

وتأصل للمتحرّكة وحذف: وهو إسقاطها مرادة مدلولاً عليها وغير مدلول، ولم يأت إلا في المتحرّكة.

وأما النقل: فسنقرّ أنه من أحدها، والمخففة بين بين: محرّكة للبصريين لمقابلتها المتحرّكة في قول الأعشى:

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَضْرَبَهُ رَبُّ الْمَثُونِ وَدَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلٌ<sup>(١)</sup>

لأنها بإزاء فاءٍ مفاعِلن مخبون مستفعلن وسُمع غير محقّق.

وقال الكوفيون: ساكنة لعدم الابتداء بها، والصحيح الأوّل لوضوحه، والعدم ليس دليلاً، ويجاب بقربها من الساكن لذهاب بعض الحركة، ومن ثمّ لم يخرموا متفاعِلن؛ لثلا يقع قابل الإسكان أوّلاً، وسنذكر أقسام كل من المنفرد والمجتمع في بابه.

وَتَسْهِيْلُ أَخْرَى هَمْ زَتَيْنِ بِكَلْمَةٍ

سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِيَتَجَمَّلَا

### [اللغة والإعراب]

(وَتَسْهِيْلُ) مصدرٌ مُبتدأ مضاف إلى مضاف، و(أَخْرَى) هنا المتأخرة أو الأخيرة على حدّ قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَخْرِيَهُمْ لِأَوْلِيَهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨] وليست للفضيل كمرّة

(١) ينظر: الحماسة البصرية (١/٣٧)، عيار الشعر (١/٢٨).

## شرح الجعبري

أخرى، (بِكَلِمَةٍ) صفة (تَسْهِيلٌ) أو (هَمْزَتَيْنِ)، و(سَمًا) علا خبر المبتدأ، (وَبِدَاتٍ [٦٦/أ] الفَتْحُ خُلْفٌ) اسميةٌ مقدّمة الخبر، و(لِتَجْمُلًا) تعليل التسهيل أو لام العاقبة لتحسن الهمزة، أو الكلمة منصوب بأن مقدّرة.

### [الشرح]

هذا الباب همزته الأولى قطع للاستفهام أصلاً إلا (أئمة) مفتوحة محققة إلا موضعين، والثانية همزة قطع مفتوحة ومكسورة ومضمومة ووصل مفتوحة.

أي: سهل مدلول (سَمًا): الجَرْمِيَّانَ وأبو عمرو الهمزة الثانية من همزتي القطع المتحرّكتين المتلاصقتين مُطلقاً، حيث حلّت في الحالين. ولذي لام (لِتَجْمُلًا): هشام في الثانية المفتوحة وجهان نقلهما الأهوازي والصقلي<sup>(١)</sup> التسهيل، ولم يذكر في التيسير غيره<sup>(٢)</sup>، وبه قطع ابنا غلبون<sup>(٣)</sup> ومكي والمهدوي وابن شريح.

والتحقيق زائدٌ قطع به ابن مجاهد وأبو معشر<sup>(٤)</sup> وصاحب الروضة وأبو محمّد البغدادي<sup>(٥)</sup>، وسيأتي له خلاف في المكسورتين والمضمومتين، وكان المعدّل البصري<sup>(٦)</sup> يأخذ لأبي عمرو وقالون في المكسورة بياء مكسورة.

(١) ينظر: التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لابن الفحاح الصقلي (ص ٦٦-٦٧).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٠).

(٣) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١١١).

(٤) أبو معشر الطبري عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان الطبري الشافعي: عالم بالقراءات، مؤرخ لرجالها. له (التلخيص في القراءات الثمان)، و(سوق العروس في القراءات)، توفي بمكة سنة (٤٧٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/٥٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٧٧).

(٥) سبط الخياط: عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، أبو محمد، المعروف بسبط الخياط: شيخ الإقراء ببغداد في عصره. كان عالماً بالقراءات واللغة والنحو. مولده ووفاته ببغداد. من كتبه: (المبهج)، و(الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار)، و(الروضة)، و(الإيجاز)، و(التبصرة) كلها في القراءات. توفي سنة (٥٤١هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/١٠٥)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٩٣).

(٦) أحمد بن حرب بن غيلان أبو جعفر المعدل البصري مقرئ معروف، روى القراءة عرضاً عن الدوري توفي سنة (٢٧٤هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٩).

وحققها الباقون: ابن ذكوان والكوفيون إلا حمزة ووقفاً.

وفي الضابط قيود:

فقوله: «الثانية» قيد أخرج الأولى.

وقوله: «همزتي القطع» أخرج نحو: ﴿مَاءَ الدَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿مَاءِ الْكُنْ﴾ [يونس: ٩١].

وقوله: «المتحرّكان» أخرج نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ [البقرة: ٦٢].

وقوله: «المتلاصقين» أخرج نحو: ﴿بُرءُؤًا﴾ [المتحنة: ٤]، وفُهم كل هذا من

قوله: ﴿مَاءَ أَنْدَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿أَيْنَا﴾ [الرعد: ٥]، ﴿أَمْ نُزِلَ﴾ [ص: ٨].

ومعنى الرّمز: (علاً) وجه التسهيل لفصاحته لغةً ولتحسن الكلمة بخفة الثقل.

وَقُلْ أَلْفَاعٌ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ

لِـلـوَرُشِ وَفِي بَغْدَادٍ يُرَوَى مُسَهَّلًا

### [اللغة والإعراب]

ضمير (ذاتِ الفتح) فاعل (تَبَدَّلَتْ)، و(أَلْفَا) مفعوله، و(لِـلـوَرُشِ) يتعلق به، و(عَنْ أَهْلِ مِصْرَ) جارٍ ومضافٍ يتعلق به: (قُلْ) أو (تَبَدَّلَتْ) محكيّة، والمصر البلد العظيم، ثم غلب على المعروفة فمنع الصرف للعلميّة والتأنيث، ويجوز صرفه لمقاومة سكون أحد الشيين، أو بتأويل البلد، والرواية المنع على القبض، (وَفِي بَغْدَادٍ) بدالٍ مهملة بعدها معجمة وبالإهمال والنون، وهو متعلق به: (يُرَوَى)، ونائب الفاعل ضمير الهمزة، وذكره بتأويل ذي الفتح أو المفتوح ليواتي حالها القافية وهي (مُسَهَّلًا).

### [الشرح]

أي: لورش في كيفة تخفيف ثاني المفتوحين وجهان، نقلهما المهدي ومكي<sup>(١)</sup>:

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٢٧).



أحدهما: بين بين المندرج في العموم، وبه قطع ابن مجاهد والعراقيون إلا ابن شيطا<sup>(١)</sup>.

والثاني: قلبها ألفاً، وبه قطع ابن شيطا والمصريون.

تنبيهات: تخصيصه البدل بقوم أبقى على التسهيل المندرج آخرين، ثم نصّ عليه لينسبه إلى البغداديين، ويستثنى منهم أبو الفتح ابن شيطا قال في تذكاره: «ما لفظت بتخفيف المفتوحة إلا بالألف، ولا سمعته ممن قرأت عليه إلا كذلك»، وهذا عام، وقول التيسير: «وورش يبدلها ألفاً»<sup>(٢)</sup>.

والقياس: أن تكون بين بين ظاهرٌ في التخصيص، فيكون البدل من الزيادات، ويحتمل تقدير أيضاً فيكون آخرًا مساويًا، وينبغي للقارئ أن يفرق في لفظه بين المسهّل والمبدل، ويحترز في التسهيل عن الهاء<sup>(٣)</sup> والهاوي<sup>(٤)</sup> وفيه لين لقسط المدّ،

(١) عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا بكسر المعجمة وسكون الياء آخر الحروف أبو الفتح البغدادي الأستاذ الكبير الكامل ثقة، ألف كتاب التذكار في القراءات العشر، توفي في صفر سنة (٤٥٠هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢١٠)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٢٠٩).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٠).

(٣) أي: إبدالها بهاء خالصة أو مشوبة بالهاء كما هو منتشر في عصرنا على ألسنة كثير من القراء والمدرسين، وينتشر بين فئات كثيرة من القراء في عصرنا القول بإبدال التسهيل بهاء خالصة محضة، فهل هذا الأداء في التسهيل يصح؟ وهل فيه رواية عن الأئمة لكي نتعبّد به في تلاوة القرآن؟ ومن خلال الاستقراء في بطون الكتب، وجدت الأئمة ينصّون على خلاف ما اشتهر في عصرنا، وعلى رأس هؤلاء الأئمة الإمام محمد بن علي الضباع (ت ١٣٨٠هـ) قال: «وليحترز فيه عن قلب الهمزة هاء؛ فقد غلط قوم فأخرجوها من مخرجه...». ينظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص ٢٥)، وسبق الضباع بذلك أبو شامة الدمشقي (ت ٦٦٥هـ) قال عن قلب التسهيل هاء: «وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء، وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك؛ وليس بشيء...». ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٢٠٦)، وسبقه بذلك الإمام الجعبري صاحب هذا التصنيف. والبعض يحتجّ بفعل مشاهير الإذاعات العربية، قلتُ: لسنا متعبّدين إلى الله بفعل مشاهير الإذاعات؛ بل متعبّدون بما صحت به الرواية وتواترت عن النبي ﷺ.

(٤) الهاوي: هو الألف.

## شرح الجعبري ٥٧٨

وهذا معنى قول مكّي: «في همزة بين بين مدّ يسير لما فيها من الألف»<sup>(١)</sup>. وتمدّ في البدل ومدّ الحجز في الكل إلا في: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢] و﴿ءَأْمِنُكُمْ﴾ [الملك: ١٦] وسيأتي الكلام على ﴿ءَأْمِنُكُمْ﴾ [الملك: ١٦].

ويحتمل أن يكون خلف الإقليمين<sup>(٢)</sup> خلف طريق لأن مشهور ورش عند المصريين طريق يعقوب الأزرق، وعند البغداديين طريق أبي بكر الأصبهاني. وقول مكّي: «يمدّ لأنه ألف بعد همزة»<sup>(٣)</sup> ليس بجيد لأنه يقتضي إجراء وجوهه فيه، وهو متعين المدّ للعلّة المجمع عليها لا المختلف فيها؛ لرجحان القوي على القوي عند المعارض.

### [التوجيه]

وجه التسهيل: قصد الخفة، وأولى [٦٦/ب] من المنفردة، وهي لغة قريش وسعد بن بكر، وكنانة وعامة قيس.

وجه البدل: المبالغة في التخفيف؛ إذ في التسهيل قسط همز.

قال قطرب: هي قريشية وليست قياسية؛ لكنها كثرت حتى اطردت، والمدّ حاجز، وهو جائز في كل مفتوحة قبلها فتحة اجتمعت أو انفردت، وعليه جاء قوله: سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُوْلَ اللهِ فَاحِشَةً .....<sup>(٤)</sup>

ووجه التحقيق: أنه الأصل، وهو لغة هذيل وعامة تميم عكل<sup>(٥)</sup>، وليس في دليل

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٣٠).

(٢) أي: مصر والعراق.

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٣٠).

(٤) قائل البيت: حسان بن ثابت. ينظر: ديوان حسان بن ثابت (ص ٢٥)، الكامل في اللغة والأدب (١٣٥/١).

(٥) عُكْلٌ وَتَيْمٌ وَعَدِيٌّ: قبائل من الرّباب، وعُكْلٌ: بلد، وعُكْلٌ: قبيلة فيهم غبابةٌ وقِلَّةٌ فهِمٌ؛ ولذلك يقال لكل من فيه غفلةٌ ويُسْتَحَمَقُ: عُكْلِيٌّ. ينظر: لسان العرب (١١/٤٦٦)، مادة: (عكل).

## شرح المعبري

### الخفة والفصل.

ووجه تخفيف المفتوح وتحقيق غيره: أن المفتوح أثقل لتمائل الشكلين كالحرفين، وقول سيبويه: «ليس من كلام العرب الجمع بين همزتين»؛ يعني: محققين، محمول على الخصوص لثبوت الهدلية.

واختياري: التسهيل مُطلقاً؛ لأنها الفصحى القياسية.

وهذا الأصل يشمل على متفق: مفتوحان، ومختلف، مفتوحة فمكسورة، ومفتوحة مضمومة.

فالأول: ثمانية وعشرون موضعاً، منها أحد وعشرون اتفق على إثبات الهمزتين، واطردت فيها أصولهم إلا: ﴿ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨]، و﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، وهي ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]، ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا﴾ [هود: ٧٢]، ﴿ءَأَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: ٣٩]، ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ﴾ [الإسراء: ٦١]، ﴿ءَأَنْتَ فَفَلْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢]، ﴿ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ﴾ [الفرقان: ١٧]، ﴿ءَأَشْكُرْ أَمْ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ﴾ [يس: ١٠]، ﴿ءَأَتَّخِذُ مِنْ﴾ [يس: ٢٣]، ﴿ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨]، ﴿ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [الواقعة: ٥٩]، ﴿ءَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤]، ﴿ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ﴾ [الواقعة: ٦٩]، ﴿ءَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ﴾ [الواقعة: ٧٢]، ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ﴾ [المجادلة: ١٣]، ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ﴾ [النازعات: ٢٧].

وسبعة اختلف فيها، لم تطرد أصولهم في بعضها وهي: ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ أَحَدٌ﴾ [آل عمران: ٧٣]، ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ٧٦] بالأعراف وطه والشعراء، ﴿ءَأَنْجَحِيَّ وَعَرِيَّ﴾ [فصلت: ٤٤]، ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤].

والمتفق المطرد مندرج في العموم وغيره خصه موضعه، والمختلف خصه هنا وخصه في التيسير مواضعه تبيهاً على أن حذف الهمزة ليس على حد تخفيف الهمز؛ بل تخفيفاً للكلمة لكون الكلام خبراً.

والثاني: ستة وأربعون، منها اثنان وعشرون اتفق على إثبات الهمزتين، وهي:

﴿أَيْنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] بالأنعام، ﴿أَيِّمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]، ﴿أَيِّمَّةَ يَهْدُونَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿أَيِّمَّةً وَجَعَلَهُمْ﴾ [القصص: ٥]، ﴿أَيِّمَّةً يَدْعُونَ﴾ [القصص: ٤١]، ﴿أَيِّمَّةً يَهْدُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [الشعراء: ٤١] بالشعراء، ﴿أَيِّنْكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [النمل: ٥٥] بالنمل، وفيها ﴿أَوْلَهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَوْلَهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ﴾ [النمل: ٦١]، ﴿أَوْلَهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿أَوْلَهُ مَعَ اللَّهِ تَعَلَّى﴾ [النمل: ٦٣]، ﴿أَوْلَهُ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا﴾ [النمل: ٦٤]، ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]، ﴿أَيْنَا لَتَارِكُوا﴾ [الصفات: ٣٦]، ﴿أَأَنْتَ لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ﴾ [الصفات: ٥٢]، ﴿أَيُّفَاءَ آلِهَةٍ﴾ [الصفات: ٨٦]، ﴿أَيِّنْكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [فصلت: ٩]، ﴿عَيْبٌ﴾ [٢] ﴿أَيْ ذَا﴾ [ن: ٣].

وأما ﴿أَيِّنْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٩] ثاني العنكبوت، و﴿أَيِّذَا مِتْنَا﴾ [الواقعة: ٤٧] بالواقعة، و﴿أَيْنَا لَمَرْدُودُونَ﴾ [النازعات: ١٠] بالنازعات فيذكر في المكرر.

ومنها أربعة وعشرون اختلف فيها، فخمسة منها لم تتكرر، وهي: ﴿إِنَّا كُنَّا﴾ [الأعراف: ٨١]، ﴿إِنَّا لَنَا﴾ [الأعراف: ١١٣] بالأعراف، ﴿أَأَنْتَ لَأَنْتَ﴾ [يوسف: ٩٠]، ﴿أَأَيْ ذَا مَا مِثٌّ﴾ [مريم: ٦٦]، ﴿إِنَّا لَمُعْرَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٦].

وأحد عشر تكررت باثنين وعشرين كلها: (أَيِّذَا) (إِنَّا) فخرج منها الثلاثة المتفقة، فالمتفق مندرج في العموم، والمختلف خص غير المكرر منه مواضعه، والمكرر عند أوله تبعاً للتيسير.

والثالث: ثلاثة متفق: ﴿أَوْتَيْتُكَ بِخَيْرٍ﴾ [آل عمران: ١٥]، ﴿أَأَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾ [ص: ٨]، ﴿أَأَلْفَى الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ [القمر: ٢٥]، وهي مندرجة في العموم.

ومختلف: ﴿أَشْهَدُوا﴾ [الزخرف: ١٩] ذكره في موضعه تبعاً له، ثم نبه على أن الأحسن أن يكون التخصيص عقب العموم فقال:

وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ صُجْبَةً أَعْغَ

جَمِيٍّ وَالْأَوْلَى أَسْقَطَنَّ لَتَسْهُلَا

## [اللغة والإعراب]

(وَحَقَّقَهَا) فعل ومفعول، والضمير ل: (ذَاتِ الْفَتْحِ)، و(صُحْبَةً) فاعلها و(فِي) فَصَّلَتْ؛ أي: كلمة المصاييح يتعلق به، و(أَعْجَمِيٌّ)؛ [٦٧/أ] أي: وهي أعجمي اسمية للبيان، (وَالأُولَى)؛ أي: والهمزة الأولى من ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، وهي همزة الاستفهام، مفعول (أَسْقِطَنَّ): احذفن، ويجوز رفعها مُبتدأ والفعل خبره، وَيُسَلِّطُ عَلَى هَاءٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى حَدِّ قِرَاءَتِي: ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥] وعليهما قول القائل:

قَدْ أَضَبَحْتَ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْنَعِ<sup>(١)</sup>

و(لِتَسْهَلًا) منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل الحذف لتخف الكلمة من أسهل؛ أي: ارتكب السهل.

## [الشرح]

هذه المواضع ذكر فيها من خالف أصله المقرّر، وبقي المسكوت عنه على ما تقدّم لا من الضدّ.

أي: حَقَّقَ (صُحْبَةً): حمزة والكسائي وشعبة، الهمزة الثانية من ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] المرفوع بسورة حم السجدة<sup>(٢)</sup> على أصولهم، وحذف ذو لام (لِتَسْهَلًا): هشام الهمزة الأولى كالنقاش عن ابن مجاهد فأخرجها من الباب، والباقون غيره: يثبتها وسهّلها الجِرْمِيَّانَ وأبو عمرو كما تقرّر، وابن ذكوان وحفص موافقان، فصار (صُحْبَةً): بهمزتين محققتين، وهشام: بهمزة محققة، وقالون وأبو عمرو: بمحققة وبمسهّلة بينهما ألف، وابن كثير، وابن ذكوان، وحفص وأحد وجهي ورش بمحققة

(١) قائل البيت: أبو النجم. ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب (٢/٢٨٦)، خزانة الأدب (١/١٢٦).

(٢) أي: السجدة وهي سورة فصلت، وسميت بالسجدة لورود السجدة فيها وهي قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ، وَحَرِّرْ كَمَا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤].

## شرح الجعبري ٥٨٢

فمسهلة، وثاني وجهيه بمحققة فمبدلة.

تنبية: خرج بقوله: فصلت أعجمي النحل، وبالمرفوع منصوب تيك<sup>(١)</sup>.  
ومعنى الرمز: حققها جماعة، واحذف ليخف اللفظ.

### [التوجيه]

وجه حذف الهمزة: أنه خبر؛ أي: هلا نُوعت آياته بكلام أعجمي وعربي فيتصل،  
أو حُذفت تخفيفاً فترادف الهمزتين وينفصل، وهي للإنكار، والعرب تنكر وتوبخ  
بهمزة الاستفهام وبدونها، تقول: أنت تفعل هذا؟ أزيد يقول كذا؟  
وينبغي رفع الصوت فيه؛ أي: أقرآن أعجمي ورسول عربي؟ لا يفهم معجزاته،  
أو مرسل إليه عربي لا يفهم خطابه؟  
واختياري: الهمزتين؛ لعدم التقدير وزيادة الفائدة.  
ثم ذكر ما بعدها في التلاوة فقال:

وَهَمْزَةٌ أَذْهَبْتُمْ فِي الْأَحْقَافِ شَفَعَتْ

بِأُخْرَى كَمَا دَامَتْ وَصَالًا مُوَصَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَهَمْزَةٌ أَذْهَبْتُمْ) مُبْتَدَأُ مِضَافٍ خَبْرُهُ (شَفَعَتْ)، جُعِلَ وَثَرُهَا شَفَعًا بِزِيَادَةِ أُخْرَى،  
وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مُكْتَفَاهُ، وَ(كَمَا) مَصْدَرِيَّةٌ، وَالْكَافُ تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ؛ أَي: شَفَعَتْ تَشْفِيعًا  
دَائِمًا كَدَوَامِهَا وَحَدَّهَا، أَوْ بِأُخْرَى دَائِمَةً كَدَوَامِهَا، (وَصَالًا) نَعْتٌ تَشْفِيعٌ أَوْ (أُخْرَى)  
أَي: ذَا وَصَالٍ أَوْ ذَاتٍ وَصَالٍ أَوْ مَصْدَرٌ تَوَاصَلًا وَصَالًا وَ(مُوَصَّلًا) نَعْتُهُ؛ أَي: مَنْقُولٌ  
أَوْ مَحْبُوبٌ.

(١) أي: فصلت.

## [الشرح]

أي: زاد ذو كاف (كَمَا)، ودال (دَامَتْ): الابنان قبل همزة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحاف: ٢٠] همزة أخرى فدخلت لهما في باب الهمزتين، واستمرَّ ابن كثير على أصله الأول، فحقق الأولى وسهّل الثانية، وهشام على تحقيقها أو تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، والفصل على التقديرين، وابن ذكوان على تحقيقها، وتعيّن للباقيين: نافع، وأبي عمرو، والكوفيون همزة واحدة محققة؛ إذ الوتر ضدّ الشفع.

ومعنى الرّمز: أن همزة الاستفهام تثبت مع الخبريّة كسبوتها مفردة أو مع النظائر مقروءة منقولة، يشير إلى صحّة الأمرين ردّاً على من يقول: الإثبات يوهّم التقدير.

## [التوجيه]

وجه الهمزتين: قصد التوبيخ.

وجه الواحدة: إما على الحذف فيترادفان، أو على الخبر؛ أي: يقال لهم: استوفيتم نصيبكم في الدنيا فلم يبقَ لكم نعيم في الأخرى.  
واختياري: الهمزتين تصريحاً بالتوبيخ، وهذا أبلغ من الخبر.  
ثم أتبعها ما تلاها تلاوة فقال:

وَفِي نُونٍ فِي أَنْ كَانَ شَفَعَ حَمَزَةً

وَشُعْبَةٌ أَيْضًا وَالِدَّمَشْقِي مُسَهَّلًا

## [اللغة والإعراب]

[٦٧/ب] [في أَنْ كَانَ] بدل بعض من (في نُونٍ) بإعادة الجارّ على حدّ قوله تعالى: ﴿اللَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] وحرّك (نُونٍ) للساكنين، ويتعلّق بـ: (شَفَعَ)، و(حَمَزَةً) فاعله، و(شُعْبَةٌ) عطف عليه، و(أَيْضًا) مصدر موضع الحال؛ أي: عطف راجعاً، و(الِدَّمَشْقِي) عطف آخر، و(مُسَهَّلًا) حاله.

## [الشرح]

أي: زاد حمزة، وشعبة، وابن عامر قبل همزة ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤] همزة، فدخلت لهم في هذا الباب، ومضى حمزة وأبو بكر على أصلهما في التحقيق، وقيد ابن عامر بتسهيل الثانية لخروج ابن ذكوان عن أصله في التحقيق، وهشام عن أصله في التخيير فاشتركا في التسهيل، وزاد هشام الفصل.

والباقون: الجرميان، وأبو عمرو، والكسائي، وحفص بهمزة واحدة مفتوحة.  
ذيل: الزهري عن نافع كسرهما.

## [التوجيه]

وجه الهمزتين: إدخال همزة الإنكار على ﴿أَنْ﴾ [القلم: ١٤]؛ أي: أتطيعه؛ لأن كان ذا مال؟ فالجملة معترضة بين الصفتين، أو تعليل لفعل مقدر من معنى الأخيرة؛ أي: أيكفر لأن كان ذا مال، فلا اعتراض، ولا يجوز أن يعلل ﴿إِذَا تُتْلَى﴾ [القلم: ١٥]، ولا ﴿قَالَكَ اسْتَطِيرَ الْأَوَّلِينَ﴾ [القلم: ١٥]؛ لأن المعلل عامل في العلة، وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها، ولا الجزاء فيما قبل الشرط.

ووجه الواحدة: أنه تعليل مقدر؛ أي: أيكفر لأن كان ذا مال، أو يتعلق بـ: ﴿مَسَاءً﴾ [القلم: ١١]، وأجاز أبو علي تعلقه بـ: ﴿عَتَلٌ﴾ [القلم: ١٣] وضعف لوصفه. ووجه مخالفة الأصل: جمع اللغتين.

واختياري: الواحدة توفيراً للأخرى على الفعل.

ثم رجع إلى أول المخصصات فقال:

وَفِي آلِ عَمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ رِهِم

يُشَفِّعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسَبَّهَلَا



## [ اللُّفَّة وَالْإِعْرَاب ]

صرف (عِمْرَانِ) للوزن، والجَارَانِ يتعلقان بـ: (يُشْفَعُ)، و(أَنْ يُؤْتَى) همزة (أَنْ يُؤْتَى) رفع نائب الفاعل، و(إِلَى مَا تَسَهَّلَا) صلة وموصول جر بـ: (إِلَى)، ويتعلق بحال مقدر؛ أي: يشفع مضمومًا إلى مواضعه المسهلة.

## [ الشَّرْح ]

أي: زاد ابن كثير همزة ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ [آل عمران: ٧٣] بآل عمران همزة إنكار، فدخلت في هذا الباب له، وسهّل الثانية على أصله في النظائر، وتعيّن الوتر للباقيين، فخرجت منه لغيره.

ذيل: ابن جبير<sup>(١)</sup> والحسن بكسر الهمزة وكسر التاء.

## [ التَّوْجِيه ]

وجه الهمزتين: قصد التويخ، ويحتمل أن يكون خطاب أحبار اليهود لعامتهم؛ أي: لا تؤمنوا الإيمان الظاهر وجه النهار إلا لمن تبع دينكم قبل إسلامه، أو لا تقروا أو لا تصدقوا، و﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَيْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] معترض، و﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ [آل عمران: ٧٣] مبتدأ محذوف الخبر، أو نصب به؛ أي: إتيان أحد أو محاجتهم تصدقون به، ويحتمل أن يكون أمر الله لنبية بأن يقول لأحبار اليهود؛ أي: أن يؤتى أحد أو يحاجوكم تنكرون. ووجه الواحدة: أنه خبر؛ أي: لا تصدقوا بأن يؤتى أحد، فهو نصب.

واختياري: الواحدة لأن المعنى على الخبر.

ثم رجع إلى ما بعدها فقال:

(١) سعيد بن جبير ابن هشام، الإمام الحافظ المقرئ المفسر الشهيد، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الأسدي الوالبي، مولاهم الكوفي، أحد الأعلام. روى عن ابن عباس فأكثر وجود، وطائفة توفي سنة (٩٥هـ). ينظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٢١)، وفيات الأعيان (٢/ ٣٧١).

شرح الجعبري ٥٨٦

وَطَهَ وَفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَاءِ بِهَا  
ءَأَمَنْتُمْ لِلْكَوْثِ نَالِثًا أَبْدِلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَطَهَ) مُبتدأ، و(بِهَا ءَأَمَنْتُمْ)؛ أي: فيها كلمة آتمت اسمية خبره، (وَفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَاءِ) عطف على خبر الصغرى أو معترض متعلق بمقدّر، و(لِلْكَوْثِ) يتعلق بـ: (أَبْدِلًا) مبني للمفعول أو نائب فاعله ضمير (ءَأَمَنْتُمْ)، و(نَالِثًا) تمييزه تقدّم على الفعل على رأي المازني<sup>(١)</sup> أو حال الفاعل ولو قال: (نَالِثًا أَبْدِلًا) كان بدل بعض؛ لكن فيه وصل همزة القطع، والجملة مبنية للأوّل، والتقدير: وطه فيها وفي الأعراف والشعراء، أو طه فيها همزة (آتمت) أبدل للكل حال [٦٨/أ] كونه نالثًا، أو (آتمت) أبدل نالته، وأبدل في الأعراف والشعراء أيضًا، ولو قال: (وَطَهَ مَعَ)، لأجاد.

### [الشرح]

أي: أبدل السبعة الهمزة الثالثة الساكنة ألفًا في ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] بالأعراف وطه والشعراء.

تنبيه: يأتي لها رابع في ﴿ءَأَلْهَمْنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨]، وهذا مندرج في قوله: (وَأَبْدَالٌ أُخْرَى الهمزتين لكلهم)<sup>(٢)</sup>؛ لكن ذكره توطئة للكلام على الثانية في قوله:

وَحَقَّقَ ثَانِ صُجْبَةً وَلَقَّبُ بِـ

بِإِسْقَاطِهِ الْأَوَّلَى بِطَهَ تَبْلًا

(١) المازني: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. توفي سنة (٢٤٩هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢/٦٩)، معجم المؤلفين لرضا كحالة (٣/٧١).

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٨)، رقم البيت: ٢٢٥.

## [اللغة والإعراب]

فيه فعليتان و(ثانٍ) مفعول (حَقَّقَ)، وحمل منصوب المنقوص على مجروره للوزن كقول من قال:

..... لعلِّي أرى باقيَ العِجْدَانِ<sup>(١)</sup>

(وَلَقُنْبِلٍ) و(بِاسْقَاطِهِ) يتعلقان بـ: (تُقْبَلُ) المبني للمفعول؛ أي: قبل (ءَأَمَنْتُمْ) بالحذف، والهاء (لِقُنْبِلٍ) فاعل المصدر، و(الأولَى) الهمزة الأولى مفعوله، و(بِطَّة) يتعلق به.

## [الشرح]

أي: حذف قبل الهمزة الأولى الاستفهامية من ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ [طه: ٧١] في طه، ويأتي حذف حفص في الثلاثة، فيتعين لغيره إثباتها في الثلاثة إلا قبلاً بطه، فيدخل لهم في الباب، وحقق الثانية في الثلاثة (صُحْبَةٌ): حمزة والكسائي وشعبة. والباقون: الجرميَّان إلا قبلاً بطه، وأبو عمرو وابن عامر بتسهيلها، فخرج ابن ذكوان من التحقيق إلى التخفيف، وهشام من التخيير إلى التحتم.

## [التوجيه]

وجه الهمزتين: قصد التوبيخ.

وجه الحذف: ما نذكر في قوله:

وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلٌ قُنْبِلٌ

فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْمُلْكُ مُوَصَّلًا

(١) قائل البيت: أبو العباس التُّطَيْلي. ينظر: الحماسة المغربية (١/ ٩٠)، خريدة القصر وجريدة العصر

## [اللغة والإعراب]

(حَفْصٌ) فاعل فعل مقَدَّرٌ دلَّ عليه الإسقاط؛ أي: أسقط حَفْصٌ، (وَفِي كُتُبِهَا) يتعلق به، والهاء للمواضع الثلاثة، ومفعوله محذوف؛ أي: الهمزة الأولى، و(فِي الْأَعْرَافِ) و(مِنْهَا) الهمزة الأولى متعلقا (أَبْدَلُ)، و(الْوَاوُ) مفعوله، (وَالْمُلْكِ) عطف على (الْأَعْرَافِ) و(مُوصِلًا) حال (قُتِبَلُ) اسم فاعل من أوصله، والأصل واصل من وصل؛ لكن عدل عنه للسناد.

## [الشرح]

أي: حذف حفص الهمزة الأولى من ﴿ءَأَمْنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] في المواضع الثلاثة، وأبدل قبل الهمزة الأولى من الأعراف واوًا مفتوحة حال وصله وحققها في الابتداء، وكذا فعل في ﴿أَمْنْتُمْ﴾ [الملك: ١٧] في تبارك، وليس فيها ثالثة؛ بل ذكرها ضمناً للبدل؛ ولهذا نصَّ عليها ثم قصداً وكان يغني عنه، ولو قال: (كَالْمُلْكِ)، لأوضح هذا المعنى.

تفريع: حفص: ﴿ءَأَمْنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] بهمزة محققة بعدها ألف في الثلاثة، قبل كذلك بطة مع صلة الميم وصلًا، وفي الأعراف بواوٍ مفتوحة وهمزة مسهّلة وألف والصلة وصلًا، وإذا ابتداءً حقق الأولى وكذا في الملك إلا أنه ليس بعد الهمزتين ألف وميمه الأولى مكسورة، وفي الشعراء بهمزة محققة وأخرى مسهّلة وألف والصلة وصلًا، حمزة والكسائي وشعبة بهمزتين محققتين وألف في الثلاثة، أبو عمرو وابن عامر والبيزي وقالون وورش في تسهيله بهمزة محققة وأخرى مسهّلة وألف؛ وهذه العبارة أسدُّ من قول التيسير: «بهمزة ومدة مطولة»<sup>(١)</sup>.

وفيها لورش أوجه الثلاثة، والبيزي على صلته، وقالون على تخييره، وورش على بدله بهمزة محققة وألف بدل عن الثانية وألف أخرى عن الثالثة، ثم يحذف أحدهما للساكنين، قال الداني في الإيجاز: «فيصير في اللفظ كحفص».

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٢٠).

قلتُ: ليس على إطلاقه؛ بل على القصر، ويخالفه في التوسيط والمدّ، وخص اللفظ لأن التقدير مختلف؛ لأن المحقّقة عند حفص همزة الخبر، وعند ورش [ب/٦٨] همزة الاستفهام، والألف عند حفص فاء الكلمة لا غير، وعند ورش يحتمل.

فإن قلتُ: فما تنكر أن يكون مد ورش الألف لأجل الهمزة المحذوفة المبدلة؟ قلتُ: ضعف أثرها بوجوب التغييرين، ثم قاومها أقوى فمحي أثرها.

### [التوجيه]

وجه الإثبات: التصريح بالتوبيخ.

ووجه الحذف: الاعتماد على قرينة التوبيخ، ومن فرّق جمع بين اللغتين.

ووجه قلب الأولى وأوًا: انفتاحها بعد الضمّ ولم يكتف به عن تسهيل الثانية لعروضه.

واختياري: الإثبات للنصّ على المراد، وتحقيق الأولى استغناء بتسهيل الثانية. تذييل: في التجريد: ابن كثير: ﴿أَنْ يُؤَوِّجَ﴾ [آل عمران: ٧٣] بهمزتين الأولى محقّقة والثانية مسهّلة.

وقال عبد الباقي: «همزة ومدّة»، يوهم وجهين وهما عبارتا وجه واحد ﴿ءَأَمْنَمُ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، أخبر الأصهباني عن ورش بثلاثتها، وحقّق ابن شنبوذ عن قنبل الهمزة الثانية مع قلب الأولى وأوًا في السورتين ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤].

نقل في المصباح عن ابن مجاهد عن قنبل بالخبر، ونقل الأهوازي والصقلي<sup>(١)</sup> الاستفهام لهشام، ونقل أبو العلاء الفصل فيها وفي ﴿أَنْ كَانَ﴾ [القلم: ١٤] لابن ذكوان من طريق الصوري<sup>(٢)</sup>، فلا وجه لاستدلال الداني على منعه، ونقل عنه في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾

(١) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ٦٦).

(٢) محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي عمار أبو العباس الصوري الدمشقي مقرئ مشهور ضابط

[الأحاف: ٢٠] التخيير بين همزتين محققتين وبين محققة ومسهلة مع الفصل.  
 الزهري<sup>(١)</sup> عن نافع ﴿أَنَّ كَانَ﴾ [القلم: ١٤] همزة وإحدا مكسورة، السلمي<sup>(٢)</sup> عن الأخصش ﴿أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨] همزة ومدّة.

والترتيب يقتضي تقديم ﴿أَنَّ يُؤْتَى﴾ [آل عمران: ٧٣] و﴿ءَأَمَّنتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] على الباقي؛ لكن لما كان ﴿أَنَّ يُؤْتَى﴾ [آل عمران: ٧٣] لا يدخل في الباب إلا على قراءة واحدة، وسقط أكثر أحكامه، وغيرت الأولى من: ﴿ءَأَمَّنتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] وانضم إليها أخرى تراخياً عن الأصل المقرّر آخرها لذلك، ولولا هذا لجعل قوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانَ) إلى آخر الأربعة عقب قوله: (وَقُلْ أَلْفَا)، ثم ذكر الثلاثة بعدها وكان يغنيه عن السبعة مثل هذه الأربعة الآيات، وإليها أشرت بقولي:

وَتَشْفَعُ أَنْ يُؤْتَى دَوَاءً وَكُلُّهُمْ آمَنَتُمُ الثَّلَاثُ نَالِكًا ابْدِلَا  
 وَحَقَّقَ ثَانِيهَا لِصُحْبَةٍ وَاحْدٍ مِنَ الْأُولَى عِلَاطَةً زَكَا وَضَلُّهُ أَبْدِلَا  
 بِالْأَعْرَافِ وَأَوَامَعِ تَبَارَكَءَ عَجَبِي حِي أَحْدَفَ لِيَاوِ حَقَّقَ الثَّانِي شَعِ صِلَا  
 وَشَفَعُ أَذْهَبْتُمُ كَمَا دَامَ وَضَلُّهُ وَأَنَّ كَانَ فِي صَفْوٍ كِلَا وَهُوَ سَهْلًا

ولما تم الكلام في همزة القطع مع همزة الاستفهام، انتقل إلى بيان حكمها مع همزة الوصل فقال:

ثقة، مات سنة (٣٠٧هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٩٤)، تاريخ الإسلام للذهبي (٥/٣٣٨).

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري المدني أحد الأئمة الكبار وعالم الحجاز والأصهار تابعي، مات سنة (١٢٤هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٩٢)، الأعلام للزركلي (٧/٩٧).

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال بن عبد العزيز بن عبد الكريم بن عبد الله بن حبيب أبو بكر السلمي الجبني الأطروش شيخ القراء بدمشق، مات سنة (٤٨٠هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣١٦)، إكمال الكمال (٢/٢١٥).

## شرح الجعبري

وَأَنَّ هَمْزُ وَضَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكِّنَةٍ  
وَهَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ فَأَمْ دُذَّةٌ مُبْدَلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

فيه فعليتان شرط وجزاء، و(هَمْزُ وَضَلٍ) فاعل فعل مقدر واجب الحذف، ولا بد من مفسر كبيت الحماسة وهو:

عِنْدَ الْحَفِیْظَةِ أَنْ ذُو لُؤْلُؤَةٍ لَأَنَا<sup>(١)</sup> .....

لكن حذف هنا لتقدم مثله؛ أي: إن وقع، و(بَيْنَ) ظرفه، و(لَامٍ مُسَكِّنَةٍ) صفة وموصوف جر بالإضافة، و(هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ) عطف عليه، ولا يتزن البيت إلا بالنقل، وفاء (فَأَمْ دُذَّةٌ) جواب الشرط، والهاء ل: (هَمْزُ وَضَلٍ)، و(مُبْدَلًا) حال الفاعل، وفائدتها أنها قيدت تمد الهمز بحال البدل؛ لأنه حيثذ حرف مد؛ لأن المحقق لا يقبله، ولولا إحدى ضرورتين في مثل (أَبْدَلًا) و(طَوَّلًا) لكان أوضح.

### [الشَّرْحُ]

أي: إذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بين همزة الاستفهام ولام تعريف فأبدل همزة الوصل ألفًا وزد مد [٦٩/أ] العدل للسبعة، وهذا معنى قول التيسير: «لأن البدل يلزمها في قول أكثر القراء والنحويين»<sup>(٢)</sup>؛ أي: في أقوى قولهم، وهي: ﴿مَّا لَذَكَرْتَنِي﴾ [الأنعام: ١٤٣] كلاهما في الأنعام، و﴿مَّا لَكُنَّ﴾ [يونس: ٥١] معًا بيونس، و﴿اللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩] بها وبالنمل، و(السَّحَرِ)<sup>(٣)</sup> لأبي عمرو كالسبعة.

(١) ينسب البيت لرجل من بني العنبر يقال له قريط بن أنيف. ينظر: الزهرة (١/٢٢٨)، التذكرة السعدية (ص ٢).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٢٨).

(٣) قرأ أبو عمرو (به السحر) بالمد على الاستفهام، والباقون بغير مد على الخبر. ينظر: التيسير في

## شرح الجعبري ٥٩٢

تنبيهات: هذا تخصيصٌ لعموم قوله: (وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَيْنٍ)؛ لأنه لم يفرض الكلام في همزة القطع فعم، وذكرها في الأصل<sup>(١)</sup> بيونس؛ لأنه أوّل أفرادها.

وهذه المواضع متفقة التخفيف مختلفة الكيفية، وقال: (بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ) ليفيد الحكم بالفتوحة؛ لأنها مفتوحة مع لام التعريف وأيمن، ولا تثبت همزة الوصل في الوصل إلا بعد الاستفهامية معها، وخرج عنه الواقعة بين همزة الاستفهام وساكن غير اللام، نحو: ﴿أَتَّخَذْتَهُمْ﴾ [ص: ٦٣]، و﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ [سبأ: ٨]، و﴿أَصْطَفَى﴾ [الصفات: ١٥٣] على قراءتهم، وحكمها الحذف لقيام الاستفهامية مقامها، وحصول الفرق لتغاير حركتيهما، وقال: (مُسَكَّنٍ) لا ساكن ميلاً إلى مذهب سيويه.

ثم أشار إلى ترجيح البدل بقوله:

فَلِلْكَوَلِّ ذَا أَوْلَىٰ وَيَقْضُرُهُ الْوَلِيُّ

يُسْهَلُ عَنْ كُلِّ كَأَلَانَ مُثَلًّا

### [اللغة والإعراب]

(ذَا أَوْلَىٰ) البدل أرجح من التسهيل اسمية، و(لِلْكَوَلِّ) يتعلق بالخبر، (وَيَقْضُرُهُ) الهاء مفعول ضمير الهمز المخفف، (الَّذِي يُسْهَلُ) صلة وموصول محذوف العائد؛ أي: يسهله فاعل، و(عَنْ كُلِّ) السبعة يتعلق بـ: (يُسْهَلُ)، أو بـ: (يَقْضُرُهُ)، (كَأَلَانَ) خبر هو المقدر، و(مُثَلًّا) مستأنف؛ أي: مثل المذكور.

### [الشرح]

أي: إبدال همزة الوصل الواقعة بين همزة الاستفهام ولام التعريف للسبعة أرجح من جعلها بين بين، وهذا هو الوجه المشهور في الأداء القوي عند التصريفيين،

القراءات السبع (ص ١٢٨).

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٢٨).



## شرح المعبري

٥٩٢

ثم ذكر وجه التسهيل؛ فقال: ويقصر الهمز المخفف القارئ الذي يسهله عن السبعة، وهو معنى قول التيسير: «وكلهم سهل همز الوصل التي بعد همزة الاستفهام»<sup>(١)</sup>.

تنبيهات: المفضل عليه هنا هو التسهيل لا التحقيق؛ ولهذا نصَّ عليه، وصرَّح في الأصل<sup>(٢)</sup> بقوله: «ولم يحققها أحد»، والقصر هنا لغير الأصلي والفرعي؛ لأنه حذف جزء من الأصلي؛ وإنما قصر التسهيل لعدم حرف المدِّ والتقاء الساكنين، والموجود في كتب النقلة البدل، وبه قرأت وشيوخنا العراقيون لا يعرفون غيره.

## [التوجيه]

وجه التسهيل: لا يكاد يوجد لغيرهما، ولا يتأتى المثال بغير ﴿ءَأَلْتَن﴾ [ونس: ٥١] لأجل النقل المخلص من التقاء الساكنين الممتنع وقوعه في الطويل، وفيه الاحتمال المتقدم.

ووجه البدل: أن حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر لتمائل الحركتين. ولم يستغنوا بالقطع وأم لعدم عموم الحالين، والمواضع والتحقيق يؤدي إلى إثبات همزة الوصل في الوصل وهو لحنٌ، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة فتعيَّن البدل، وكان ألفاً؛ لأنها مفتوحة ورفقاً بينها وبين همزة القطع.

ووجه تسهيلها: أنه قياس المتحركة، وعليه قول الشاعر:

وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمَّمْتُ قَصْدًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهَا يَلِينِي

الْخَيْرُ<sup>(٣)</sup> الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَوِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي<sup>(٤)</sup>

لا جائز أن تكون محققة؛ لأنه لحنٌ وهو عربي ولا محذوفة ولا مبدلة؛ لأنها بإزاء فاء مفاعلتن فتعيَّن التسهيل.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٢٨).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٢٨).

(٣) في (ف): «الخير».

(٤) قيل الشاعر: أبو عمرو بن العلاء. ينظر: الشعر والشعراء (١/ ٨٠)، خزانة الأدب (٤/ ١١٧).

٥٩٤ شرح الجعري

واختياري: البدل لأنه الفصح الثابت في النقل، ثم نفى عنها حكماً من أحكام همزة القطع فقال:

وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا

بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقَنَّ تَنَزُّلاً

### [اللغة والإعراب]

[٦٩/ب] (وَلَا مَدَّ): (لا) الجنسية ومبنيها، و(بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ) خبرها، و(هُنَا) إشارة إلى المكان القريب وهو ظرف الاستقرار أو خبر، و(بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ) صفة، وباء (بِحَيْثُ) زائدة، و(ثَلَاثٌ) رفع إذ (حَيْثُ) وضعها أن تضاف إلى الجمل وشذَّ جرُّ: أَلَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا ..... (١)

وهو فاعل (يَتَّفِقَنَّ) مفسَّرٌ بالثاني، أو يجتمع في كلمة ف: (يَتَّفِقَنَّ) صفة؛ أي: متلاصقة، أو مُبتدأ خبره يجتمعن مقدراً ليتوفر على صفة المبتدأ، و(تَنَزُّلاً) حصولاً تمييز الفاعل. هذا تخصيص سبق العموم.

### [الشرح]

أي: لا يفصل بين همزة الاستفهام وهمزة الوصل بألف وهو المراد ب: (هُنَا)، ولا بين همزة الاستفهام وهمزة القطع إن انضم إليهما ثالثة، وهو ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] الثلاث، و﴿ءَالِهَتِنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] عند القائل بالفصل.

### [التوجيه]

وجه امتناع الفصل مع همزة الوصل: أنه لا أصل لها في الثبوت وصلًا، فلم

(١) لم أقف على قائل البيت. ينظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٣٨١/٥)، تاج العروس للزبيدي (١/١٢٤٥).

يتحقق الثقل بخلاف همزة القطع، وهذا تفرّيع على الضعيف.

ووجه امتناعه مع همزة القطع المتلوة بثالثة: استثقال اجتماع همزتين وألفين، وقيل: لثلاثا يجتمع أربع ألفات، وليس بشيء لعدمه لفظاً وكتابةً، وعِللٌ في التيسير باجتماع ثلاث ألفات بعد المحقّقة، سمى المسهّلة ألفاً لقسطه. ولو قال الناظم: (تثقلًا) أو (تسهلاً) لوفى.

تنبيه: يجب على القارئ أن يفرّق في لفظه بين ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] للمسّهّل الفاصل، وبين ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] للمشفع المسهل، فيلفظ في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] بألف بين المحقّقة والمسهّلة، وفي ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] يأتي بالألف بعد المسهّلة، وأن يفرّق بين ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] و﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ [الملك: ١٧] لمحقق الهمزتين، فيأتي في الأولى بهمزتين محقّقتين بعدهما ألف، بعده ميم مفتوحة، وفي الثانية بمحقّقتين بعدهما ميم مكسورة.

ثم قال:

وَأَضْرِبُ جَمْعَ الْهَمْزَيْنِ ثَلَاثَةً

ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أُتِنَّا أءَأَنْزِلَا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَأَضْرِبُ جَمْعَ الْهَمْزَيْنِ) وأضرب جمع: ضرب نوع، مُبتدأ مضاف؛ أي: اجتماع الهمزتين، و(ثَلَاثَةً) خبره، (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) خبر مُبتدأ، وما بعده عطف عليه بمقدّر.

### [الشَّرْحُ]

أي: أمثلة الأضرب لما اتحد حكم التخفيف أجمل الأقسام، ولما اختلف حكمها في الفصل فصلها، والتحقيق همزتا القطع المتحرّكتان المتلاصقتان نوعان: متفق: مفتوحتان، نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦].

## شرح الجعبري

ومختلف نوعان: مفتوحة فمكسورة، نحو: ﴿أَيْنَا لَيْفِي﴾ [الرعد: ٥]، ومفتوحة فمضمومة، نحو: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾ [ص: ٨]، وهذا توطئة لقوله:

وَمَدَّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ

بِهَذَا لَذُوقُ قَبْلِ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

## [اللغة والإعراب]

(وَمَدَّكَ) مصدر مُبتدأ، (قَبْلَ الْفَتْحِ) ظرفه، (وَالْكَسْرِ) عطف، والتقدير: ذات الفتح وذات الكسر، (حُجَّةٌ) ذو حُجَّةٍ خبره، (بِهَا لَذُ): الزم الحجة، فعليّة صفة أو مستأنف، وقيل: (الْكَسْرِ خُلْفٌ) اسميّة قدم خبرها، وكذا (لَهُ)، (وَلَا) صفة، والهاء للذ: (خُلْفٌ)، والذ: (وَلَا) بالفتح، والمدُّ غَيْرٌ للوقف مصدر ولي يلي: نصر.

## [الشرح]

أي: أثبت ذو حاء (حُجَّةٌ) وباء (بِهَا) ولام (لَذُ): أبو عمرو، وقالون، وهشام ألفاً بين الهمزتين المفتوحتين على قراءتهم حيث خلا<sup>(١)</sup> إلا في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، ﴿ءَالَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] كما تقدّم.

وفصل أبو عمرو وقالون به بين المفتوحة والمكسورة على قراءتهما مطلقاً؛ إلا ﴿أَيُّمَةً﴾ [التوبة: ١٢] كما يأتي، ولهشام في الفصل بينهما وعدمه وجهان إلا في سبعة، وهو معنى قول التيسير: «وهشام من قراءتي على أبي الفتح يدخل بينهما ألفاً، ومن قراءتي على أبي الحسن يدخلها في سبعة مواضع»<sup>(٢)</sup>، وفقاً لابن شريح. وبالفصل قطع الصقلي<sup>(٣)</sup> والهمداني، وبعدهم قطع مكّي والأهوازي، والباقون:

(١) في (ح): «حلا».

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤١).

(٣) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحاح الصقلي (ص ٦٦).

## شرح الجعبري

٥٩٧

ابن كثير وورش وابن ذكوان والكوفيون بتركه. [٧٠/أ]

ومعنى الرَّمز: الفصل له حجة قوِّية فتمسَّك به، وللخلاف نصرة لعمومه.

تنبيهات: هذا المدُّ المذكور في هذا البيت يسمَّى فصلاً في الاصطلاح، وهو ألف إذ لا يتأتَّى بعد الفتح غيره، وأراد (بِدَاتِ الْفَتْحِ) الثانية من المفتوحتين؛ إذ الأولى لا يصح قبلها مدُّ، وقال مكِّي: «ذكر أبو الطيب في بعض كتبه الفصل لورش بين المفتوحتين»<sup>(١)</sup>؛ أي: إذا سهَّل، وهو غريب.

ثم خصَّ عموم قوله: (خُلْفٌ لَهُ وَلَا) بقوله:

وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرْيَمَ

وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا الْعُلَا

### [اللفّة والإعراب]

(وَفِي سَبْعَةٍ) يتعلق بمبتدأ مقدر؛ أي: ومدك، و(لَا خُلْفَ) خبره، والعائد محذوف؛ أي: فيه، والهاء للمدِّ، و(عَنْهُ) يتعلق بال: (خُلْفَ)، و(بِمَرْيَمَ) بسورة مريم رفع خبر هي أو نصب بأعني أو جر بدل، (سَبْعَةٍ) وما بعده عطف عليه؛ أي: بكلمتي (الأعرافِ)، و(الْعُلَا) جمع صفة السور؛ أي: المتقدِّمة في الترتيب والنظم على ما في قوله:

أَنَّكَ آتِفُكَ مَعَا فَوْقَ صَادِهَا

وَفِي فُضِّلَتْ حَرْفٌ وَبِالْخُلْفِ سُهْلًا

(١) قال: «وقد ذكر الشيخ أبو الطيب في بعض كتبه عن ورش أنه يدخل بين الهمزتين ألفاً في المفتوحتين خاصة مثل قالون، وما علمت أن أحداً ذكر هذا عن ورش غيره، فعلى هذا تمد لورش كقالون». ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٢٨).

## [اللغة والإعراب]

(أَنْتَكَ آتِفُكَا) عطف؛ أي: وفي كلمة (أَنْتَكَ)، و(آتِفُكَا)، ولا يترن البيت إلا بفصل (آتِفُكَا)، ولا يمكن ذكر الصفات لساكنين، و(مَعَا) حالها ومصطحبين في سورة، و(فَوْقَ صَادِيهَا) السور المخصصة أو القرآن ظرف معنى (مَعَا)، أو ظرف الاستقرار أو حال فاعله، (وَفِي فُضِّلَتْ حَرْفٌ) من السبعة، اسمية مقدّمة الخبر، (وَبِالْخُلْفِ سُهْلًا)؛ أي: عن هشام فعلية مقدّمة المتعلق، وفاعل (سُهْلًا) ضمير الحرف.

## [الشرح]

أي: فصل هشام بلا خلاف في سبعة مواضع مع المكسورة، وهي: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]، ﴿إِنَّ لَنَا﴾ [الأعراف: ١١٣] بالأعراف، و﴿أَيُّهَا مَائِثٌ﴾ [مريم: ٦٦] بمريم، و﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [الشعراء: ٤١] بالشعراء، و﴿أَيُّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾ [الصفات: ٥٢]، و﴿أَيُّكَ آءِلهَةٌ﴾ [الصفات: ٨٦] بالصفات التي فوق صاد، و﴿أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [فصلت: ٩] بحم السجدة.

وحصل الاتفاق في السبعة من روايتي التيسير؛ لأن أبا الحسن خصّها بالمدّ، وأبا الفتح عمّم فاندرجت، ولا فصل فيها على رواية الأهوازي للتعميم إلا للعجلي عن الدّاجواني عنه فإنه عمّم تخيير الفصل.

ثم ذكر لهشام في مكسورة فصلت وجهين:

أحدهما: التسهيل، ولم يذكر في التيسير غيره، قال: «ويسهل الثانية هنا خاصة»<sup>(١)</sup> وفاقاً لابن شريح.

والثاني: التحقيق، وهو من الزيادات، به قطع في الروضة، وكان الأحسن ذكر هذا عند خلافه في المفتوحة.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤١).

## شرح الجعبري

٥٩٩

قيل: (مَعًا) يوهم تعد (أَنْفَكَا)، ولو قال: (هما) لرفعه، قيل: لا يوهم؛ لأن المصاحبة أعم من المماثل والمخالف، وهما لا يفهم الاصطحاب.

فإن قلت: فهم من قوله: (لَا خُلْفَ) اتفاق هشام في السبعة، فمن أين علم أن الاتفاق على الفصل لا عدمه؟

قلت: ذكر له الفصل مع أبي عمرو وقالون في النوعين، ثم ذكر له خلافاً مع المكسورة، ثم نفاه عن سبعة منها، فبقيت على أصله المقرّر معهما وهو الفصل، ثم أفرد به بقوله:

وَإِئْمَةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَخَدَّهُ

وَسَهَّلَ سَمًا وَضَفًا وَفِي النَّخْوِ أُبْدِلًا

### [اللفظة والإعراب]

(وَإِئْمَةٌ) لا يتزن البيت إلا على قراءة هشام، وهو مفعول (مَدَّ)، و(بِالْخُلْفِ) صفة مصدره، وفاعله ضمير هشام، و(وَخَدَّهُ) حاله، والهاء لهشام، ووقعت الحال معرفة؛ لأنها بمعنى منفرد، (وَسَهَّلَ)؛ أي: الهمزة الثانية، وفاعل [ب / ٧٠] (سَمًا) ضمير التسهيل المفهوم من (سَهَّلَ)، و(وَضَفًا) تمييزه، (وَفِي النَّخْوِ أُبْدِلًا) فعلية مقدّمة المتعلق؛ أي: في قياس النحو، وفاعل (أُبْدِلًا) ضمير الهمز، هذا أيضًا تخصيص لعموم قوله: (حُجَّةٌ بِهَا لُدُّ).

### [الشرح]

أي: انفرد هشام في أحد وجهيه بالفصل في (أِئْمَةٌ) الخمسة، كذا نقل التيسير، وقطع الهمداني بالفصل، والأهوازي وابن شريح بعدمه، والغرض بيان انفراجه لا خلفه لتقدمه.

ذيل: فصل معه إسماعيل عن نافع، وأبو زيد عن أبي عمرو.

## شرح المعبري

٦٠٠

ثم أعاد ذكر تسهيل الحَرْمِيِّين وأبي عمرو بعد اندراجهم في تسهيل أخرى همزتين لينص على مذهبه في محل الخلاف.

ومعنى الرَّمَز: (عَلَا) مدح التسهيل على البدل عند حذاق القراء كابن مجاهد، وابن أبي هاشم<sup>(١)</sup>، والواسطي<sup>(٢)</sup>، والداني، وعبر عنه بياء مختلصة الكسرة في التوبة، ولم ينبّه على ما نبّه عليه الناظم من أن قياس التخفيف عند النحاة إبدال الهمزة ياء مكسورة، وبه أخذ مكّي وابن شريح.

وليس معنى كلامه أن كل القراء سهّلوا وكل النحاة أبدلوا؛ بل الأكثر من كل على ما ذكر، والأقل على العكس، ووافق في قوله: (وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا) قول مكّي: «والنحويون يقولون: إن الثانية ياء مكسورة»<sup>(٣)</sup>، وهو تفسير لقوله: وتسهيل الثانية، وينبغي أن يقولوا<sup>(٤)</sup>: عند التصريفيين؛ لأن تخفيف الهمز من أبواب التصريف لا النحو، ووزن الكلمة أفعلة، وأصلها (أُمَّمَّة)<sup>(٥)</sup> جمع إمام، فنقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ليسكن أول المثلين فيدغم؛ إذ القاعدة كذلك في غير، نحو: طَلَّل، وقرّد فالهمزة في اللفظ مكسورة وهي في الأصل ساكنة.

(١) عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي البزاز الأستاذ الكبير الإمام النحوي العلم الثقة مؤلف كتاب (البيان والفصل)، مات في شوال سنة (٨٤٩هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢١٢)، الوافي بالوفيات (٦/٢٧٨).

(٢) محمد بن الحسين بن بندار أبو العز الواسطي القلانسي شيخ العراق ومقرئ القراء بواسط صاحب التصانيف. وقال ابن الجوزي مات في شوال سنة (٥٢١هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٣٤)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٢٤٣).

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ١١٢).

(٤) ضمير التثنية للناظم ومكّي - رحمهما الله تعالى -.

(٥) الإمام: الذي يُتَدَبَّه، وجمعه أُمَّمَّة وأصله أُمَّمَّة على أفعلة مثل إناء، وآنية وإله وآلهة، فأدغمت الميم فنقلت حركتها إلى ما قبلها فلما حركوها بالكسر جعلوها ياء. ينظر: لسان العرب (١٢/٢٢)، مادة: (أمم).



## [التوجيه]

وجه التسهيل: اعتبار اللفظ، قال في الكشاف: «هي بين بين»<sup>(١)</sup>.  
 ووجه البديل: أنها في الأصل ساكنة، فكان القياس إبدالها ألفاً؛ لكن لو قال: أُمَّة  
 لا لتبس بجمع (أُمَّ)؛ بمعنى: قاصد، فأبدلوا باعتبار أصلها، وكان ياء مكسورة  
 باعتبار حركتها، نصَّ عليه أبو علي الفارسي وصاحب المفصل، فقوله في كشافه:  
 «التصريح بالياء ليس بقراءة»<sup>(٢)</sup>؛ أي: ليس بقراءة قويّة ترجيحاً للفظ، وحصل من  
 الكتابين جواز الأمرين.

ووجه التحقيق: الأصل وضعفه النحاة لزيادة ثقله باللزوم بخلاف (أِنَّا)  
 ولوجوب تحقيقها أصلاً، وزيادة الثقل لا تقتضي ضعف الأصل؛ بل قوة الفرع،  
 وليصرح بكمال الحركة المدلول بها على حرف قوي.

واختياري: التسهيل تغليياً لجانب اللفظ كالنظائر.

ولما تم الكلام في فصل النوعين انتقل إلى الثالث فقال:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّيُّ حَبِيْبُهُ

بِخُلْفِهِمْ أَبَرًّا وَجَاءَ لِيُقْصِلَا

## [اللغة والإعراب]

(وَمَدُّكَ) مصدر مضاف إلى الفاعل، و(قَبْلَ الضَّمِّ) ذا الضم ظرفه، و(لَبَّيُّ) أجباب  
 خبره، و(حَبِيْبُهُ) فاعل (لَبَّيُّ)، والهاء للمدِّ، والمفعول محذوف؛ أي: لبَّاه وهو للمدِّ،  
 (بِخُلْفِهِمَا) يتعلق بـ: (لَبَّيُّ)، والضمير لمدلول اللام والحاء، و(بَرًّا) حال الفاعل؛ أي:  
 بار موافق ضد العاق أو مفعول (لَبَّيُّ) وفاعل (وَجَاءَ) ضمير المدِّ، و(لِيُقْصِلَا) ليحجز

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري (٤٠١/٢).

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري (٤٠١/٢).

منصوب بأن مقدرة بعد لام كي.

### [الشرح]

هذا النوع الثالث: مفتوحة فمضمومة؛ أي: فصل بين الهمزة المفتوحة والمضمومة بألف، ذو لام (لبي) وحاء (حبيبه) وباء (برأ): قالون باتفاق وأبو عمرو وهشام باختلاف.

ومعنى الرمز: أجاب الفاصل المد طائعا كأن حسن المد دعاه إليه فلبى. ثم بين حكمة المد فقال: ليحجز بين الهمزتين هذا نقله، أما قالون فقطع له بالفصل كالتيسير، ونقل له الصقلي<sup>(١)</sup> فيه وجهين، وأما أبو عمرو فله [٧١/أ] وجهان: الفصل وعدمه كما نقل وفاقا للمصباح، ورتب أبو العلاء وابن شريح الخلاف، ففصل السوسي وقصر الدوري، وبه قرأ مكي على أبي الطيب، والمشهور عنه عدم الفصل، وبه قطع التيسير وإرشاد الواسطي، وأبو الطيب.

### [التوجيه]

ووجه الفصل: من زوائد القصيد، ولهشام في الثلاثة ثلاثة أوجه، أشهرها: تحقيق الهمزتين بالفصل، وبه قطع الأهوازي، وهو المذكور في التيسير ثانيًا عن أبي الفتح فارس، والثاني: تحقيق الهمزتين بلا فصل، نقله صاحب الروضة وابن شريح، وهو زائد على التيسير، وهذان مفهومان من هذا البيت.

ثم ذكر الوجه الثالث فقال:

وَفِي آلِ عَمْرِانٍ رَوَوْا لِهَشَامِهِمْ

كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَى

(١) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ٦٧-٦٨).

## [الُّفَّة وَالْإِعْرَاب]

فيه ثلاث فِعْلِيَّات، (وَفِي) الأولى واللام والكاف الأولى تتعلق بـ: (رَوَّأَا)، والضمير فيه للناقلين عنه، وفي والكاف واللام المقدَّرة تتعلق بمثله أو به، (وَاعْتَلَى) مستأنف؛ أي: علا هذا الثالث وجه التفصيل.

## [الشرح]

أي: قرأ هشامٌ ﴿أَوْزَيْتَكَ﴾ [آل عمران: ١٥] بآل عمران بتحقيق الهمزتين بلا فصل، وهو معنى قوله: (كَحَفْصٍ) وفي باقي الثلاثة، وهو ﴿أَمْزَلٌ﴾ [ص: ٨] بصاد، و﴿أَمْزَلِي﴾ [القمر: ٢٥] بالقمر بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية مع الفصل، وهو معنى قوله: (كَقَالُونَ)، وهذا معنى قول التيسير: «وهشام من قراءتي على أبي الحسن»<sup>(١)</sup> - أي: طاهر بن غلبون<sup>(٢)</sup> - يحقق الهمزتين من غير ألفٍ بينهما في آل عمران، ويسهل الثانية ويدخل ألفاً قبلها في الباقيين كقَالُونَ وفاقاً لابن شريح ومكي.

ولما تقدّم هذا الوجه في التيسير واتفق تأخيره في النظم قال: (وَاعْتَلَى)؛ أي: تقدّم هذا المتأخر في الأصل.

تنبيهات: قوله: (كَحَفْصٍ) لمجرّد الوزن، ولم يقل (ككوف) استثقلاً للفظ الكوفيّين، وقوله: (كَقَالُونَ) متعيّن لأن أبا عمرو ذو خلف؛ لكن تشبيهه بحفص يحتمل أن يكون في عدم الفصل فقط، ويقالون في الفصل فقط، مع قطع النظر عن التحقيق والتسهيل؛ لأن كلامه في المدّ، فلو قال بدل البيت:

وَقِيلَ بِعِمْرَانَ هِشَامٌ مُّحَقَّقٌ بِقَضْرِ وَفِي الْبَاقِي مَعَ الْمَدِّ سَهْلًا

لأزال الاحتمال، وإذا تأملت وجهي التيسير رأيت اتفاق شيخه على تحقيق آل عمران ومدّ صاد والقمر، واختلافهما في مدّ آل عمران وتحقيق الأخيرين.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤١).

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١١٣).

## شرح الجعبري ٦٠٤

وحاصله: أن قالون فصل في الأضرب الثلاثة إلا (أئمة)، وأبا عمرو فصل مع المفتوحة والمكسورة إلا (أئمة)، وله مع المضمومة وجهان، وهشامًا فصل مع المفتوحة، ومع المكسورة في السبعة، وفي بقيتها وجهان كالمضمومة على التفصيل، فيصير لأبي عمرو وقالون في نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] محققة ومسهلة بينهما ألف، ولورش محققة ومبدلة أو مسهلة، ولابن كثير محققة إلا موضعي قبل مسهلة، ولهشام محققتان، ومحققة ومسهلة بين كل منهما ألف.

وفي نحو: (أَنَا) لأبي عمرو وقالون محققة ومسهلة بينهما ألف إلا (أئمة) محققة ومسهلة، ولابن كثير وورش محققة ومسهلة، ولهشام محققتان بينهما ألف في ستة من السبعة، ومحققتان، ومحققة ومسهلة بين كل ألف في السابعة ومحققتان بينهما ألف في وجه في [٧١/ب] الباقي.

وفي نحو: ﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] لقالون محققة ومسهلة بينهما ألف، ولأبي عمرو هذا، ومحققة ومسهلة كورش وابن كثير ولهشام محققتان بألف وبغير ألف في الثلاثة، ومحققتان بلا فصل في ﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، ومحققة ومسهلة بينهما ألف في ﴿أَنْزَلَ﴾ [ص: ٨]، ﴿أَهْلِي﴾ [القمر: ٢٥].

وزاد الأهوازي همزة ومدّة في الثلاثة، وللكوفيّين وابن ذكوان محققتان في الأنواع الثلاثة.

### [التوجيه]

وجه الفصل مع التحقيق: تفريق اجتماع الهمزتين مع بقاء لفظهما، وإذا فعلوا ذلك مع الخفيفتين في نحو: اضربنان فمع الثقيلتين أولى، وهي لغة هذيل وعامة تميم عكل، قال ذو الرمة وهو من بني عدي تميمي:

أَيَا ظِيْبَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتَ أَمْ أَمْ سَالِمٍ؟<sup>(١)</sup>

(١) ينظر: الأغاني (٥/٤)، الكامل في اللغة والأدب (١/٢٠٥).

## شرح الجعبري

ووجه الفصل مع التسهيل: بقاء قسط الهمزة، وهذا جواب من اعتراض بحصول الخفة بالتسهيل، وإليه أشار بالرّمز، وهذا من تداخل اللّغتين؛ لأن التسهيل لقريش والفصل لهذيل، وهو مع التحقيق أقوى؛ أي: ألزم حجّة الفصل في القسمين لثبوتها، ولبّي الفصل قارئه البار لا طرده ونصر الخلاف لعمومه.

ووجه من فرق: جمع وسأل الخليل اليزيدي عن الفرق بين ﴿أُوذِنِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] وبين أختيه؛ فقال أبو عمرو: قل له هو من نبأ لا أنبأ فهو أخفّ منهما. ووجه تركه في ﴿أَيَّمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢]: خفة الثانية باعتبار أصلها، ووجه تركه مع المضمومة: قلة دورها.

واختياري: ترك الفصل؛ لأنه الفصحى، والتحقيق كاف.

التفريع: قوله تعالى: ﴿يَتَوَلَّيْءُ أُمَّ الْدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا الشَّقِيُّ عَجِيبٌ﴾ [هود: ٧٢].

قالون: بفتح (يَا وَيَلْتِي) وفصل وتسهيل بمدّيه وجهان.

وورش: بتقليل (يَا وَيَلْتِي)، ومدّ ونقل (شَيْخًا إِنَّ) مع تسهيل همزة (أَلْدُّ) وإبدالها وجهان كل منهما مع مدّ (لَشَيْءٍ) وتوسيطه أربعة وأربعة مع فتحها ثمانية. ابن كثير: بفتح وقصر وتسهيل وجه.

الدوري: بتقليل (يَا وَيَلْتِي)، وتسهيل (أَلْدُّ)، وفصل بمدّين وجهان، وأما وجهها المدّ مع الفتح فيندرجان في وجهي قالون، والسوسي يندرج في قصرهما.

هشام: بتحقيق الهمزتين بالفصل، وتسهيل الثانية معه وجهان.

وابن ذكوان: بتحقيقهما بلا فصل وجه.

عاصم: مثله إلا أنه أطول مدًا وجه.

خلف: بإمالة (يَا وَيَلْتِي) ومدّه والتحقيق، وحذف غنة (عَجُوزٌ)، والسكت على

(شَيْخًا) وجه، وعلى (لَشَيْءٍ) وجهان.

## شرح المعبري ٦٠٦

وخلاذ: بالإمالة والغنة وترك سكت (شَيْخًا إِنَّ)، والسكت على (لَشَيْءٍ)، وتركه وجهان.

الكسائي: بالإمالة والتحقيق ومدّه وجهٌ.

فهذه اثنان وعشرون وجهًا خذ للعشرين اثنين اضربها في سبعة وقف (عَجِيبٌ) تكن أربعة عشر خذ لكل واحد عشرة تبلغ مائة وأربعين، والاثنين في السبعة أربعة عشر، ومجموعها: مائة وأربعة وخمسون وجهًا من طريق القصيد.

الأصبهاني عن ورش: بالفتح والقصر وجهٌ.

ابن عامر: كمشهور مد عاصم ثلاثة.

هشام: كمدّ قالون وجه.

ابن ذكوان: كمدّ الأزرق وجهٌ. وعنه السكت فالمدّ ثلاثة.

عاصم: كمشهور مد ابن عامر وجهٌ.

الأعشى: عنه دُونِ مد حمزة بالسكت وجهٌ.

الأشثاني عن حفص: بالسكت في المدّين وجهان.

الولي عنه: كمدّ قالون وجه.

حمزة: بسكت على المدّ مع الأوجه الأربعة.

قتيبة: بالإمالة كمشهور مد عاصم وجه.

العمرى: بتقليل (بَا وَيَلْتِي) والفصل والتسهيل كأننا والنقل وجه.

رويس: بالتسهيل بلا فصل، ومدّ [٧٢/أ] كالدوري وجه.

هذه إحدى وعشرون مضرورية في سبعة (عَجِيبٌ)، خذ للعشرين اثنين اضربها في سبعة أربعة عشر، خذ لكل واحد عشرة ترتفع إلى مائة وأربعين واحد في سبعة سبعة تصير مائة وسبعة وأربعين ضمّها إلى المائة والأربعة والخمسين، تبلغ ثلاثمائة وجهٍ ووجهٌ واحدٌ.

## شرح الجعبري ————— آة ٦٠٧

خاتمة: خلاف هذا الباب عام في حالي الوصل والوقف إلا موضعي قبل وألف  
الفصل مقحمة في نيّة النزع، فلا حكم لها باعتبار الهمز.  
ولما تم الكلام على المجتمع المتصل أتبعه المنفصل فقال رَحَّمَ اللهُ:

## باب الهمزتين من كلمتين

أي: حكم الهمزتين الواقعتين من كلمتين بالشروط الآتية، وهذا قسيم المتقدم، وينقسم إلى متفق وهو ثلاثة، وإلى مختلف وهو خمسة فبدأ بالمتفق لأنه أوغل فقال:

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا

إِذَا كَانَتَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا

### [اللغة والإعراب]

(وَأَسْقَطَ) حذف، و(فَتَى الْعَلَا) فاعله قصر للوزن، و(الأولى) الأولة؛ أي: من الهمزتين، ولا يترن البيت إلا بالنقل مفعوله، و(فِي اتِّفَاقِهِمَا)؛ أي: في الحركة حالهما، والضمير للهمزتين، وكذا ألف (كَانَتَا)، و(مَعًا) كذلك، قيل: مؤكدة، قلت: بل مقيدة كما نبين، و(إِذَا) ظرف (أَسْقَطَ)، و(كَانَتَا) كان واسمها، و(مِنْ كَلِمَتَيْنِ) خبرها، والتقدير: أسقط أبو عمرو الهمزة الأولة حال الاتفاق والاصطحاب إذا حصلتا من كلمتين.

### [الشرح]

أي: حذف أبو عمرو الهمزة الأولى من همزتي القطع المتفتحتين في الحركة مطلقاً المنفصلتين تحقيقاً المتلاصقتين وصلأ، وفي الضابط قيود.

فقوله: (الأولى) قيد عين مذهبه، واحترز عن مذهب من يقول بحذف الثانية، وعلى الأول حذاق النقلة كابن مجاهد والداني ومكي والأهوازي، وهو اختياري لموافقة الرسم.

والعاني: ذكره في التجريد عن أبي الطيب.



## شرح الجعبري

وقوله: (همزي القطع) خرج به نحو: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨] و﴿الْمَاءَ أَهْرَتَ﴾ [الحج: ٥] فإن الثانية همزة وصل، عُلِمَ هذا من مثاله.

وقوله: (المتفتحين في الحركة) خرج قسم المختلف، عُلِمَ هذا من قوله: (في اتَّفَاقِهِمَا).

وقوله: (مطلقاً) لتندرج الأنواع الثلاثة، عُلِمَ هذا من الإطلاق.

وقوله: (المنفصلتين) خرج به نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]؛ لأنهما همزتان متفتحتان، عُلِمَ هذا من قوله: (إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلْمَتَيْنِ).

وقوله: (تحقيقاً) بيان أن نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وإن كان حرفاً وفعلاً فهي عند القراء كلمة لعدم الاستقلال.

وقوله: (المتلاصقين) بأن تكون الأولى آخر الأولى، والأخرى أول الأخرى، خرج به نحو: ﴿السُّوَاءِ أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠] فإنهما همزتان متفتحتان من كلمتين؛ لكن ما تلاصقا، عُلِمَ هذا من قوله: (مَعًا).

فقول من قال: «لا فائدة فيه»، لا فائدة فيه.

وقوله: (وصلاً) خصه عن الوقف، عُلِمَ من قوله: (وَكُلُّ بِهَمْزِ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفَصَّلًا)، ويمكن أن يستغني عن هذا بالتلاصق، ولم يعترض لتحريكهما وإن توقف الحكم عليه؛ لأن نحو: (اقرأ) آية لم يقع في القرآن، ولفهمه من المثال.

أبحاث: هذا تخصيص لقوله:

وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كِلْمَتَيْهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْغَامٍ مَا كَانَ أَوْلَا<sup>(١)</sup>

لما ذكرنا أول الباب. وفائدة الخلاف في أيهما المحذوف تظهر في المد كما قرناه ثم، ونقل النحاة مذهب أبي عمرو في التخفيف أنه سهل الأولى كما روى شجاع عنه فقال بعضهم: قرأ أبو عمرو بخلاف مذهبه في النحو.

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٠)، رقم البيت: ١١٨.

## شرح المعبري

قلتُ: ما خالف مذهبه لأن أبا علي الفارسي قال: «فأهل التخفيف يخفّفون إحداهما، فمنهم من يخفّف الأولى [٧٢/ب] ويحقق الثانية، ومنهم من يحقق الأولى ويخفّف الثانية، والتخفيف صادق على بين بين، وعلى الحذف لأنهما نوعاه، وأحدهما صادق على الأولى وعلى الثانية»، غايته أن الحذف أشهر في القراءة مناسبة لمذهبه في إظهار التخفيف.

ثم ذكر الأمثلة تمييزاً للشروط وتبييناً على كمية الأنواع فقال:

كَجَا أَمْرًا مِّنَ السَّمَاءِ إِنَّ أَوْلِيَاءَ

أَوْلِيَّكَ أَنْوَاعٌ اتَّفَاقٌ تَجَمُّلاً

## [اللفة والإعراب]

الوزن على قراءة أبي عمرو، والتنصيف على رأي الناظم تام، وعلى رأي غيره مدمج، والكاف خبر مُبتدأ؛ أي: المتفق، ويقدر مع الثاني لا الثالث، و(أَنْوَاعٌ اتَّفَاقٌ) خبر آخر؛ أي: هذه جمع نوع، وهو الكلبي المقول على واحد أو كثيرين متفقي الحقيقة في جواب ما هو؟ ويتجاوز فيه وخصّه بالاتفاق تمييزاً عن قسيمه، و(تَجَمُّلاً) تحسّن أو تجمع صفتُه.

## [الشرح]

أي: المفتوحتان كـ: ﴿جَاءَ أَمْرًا﴾ [هود: ٤٠]، والمكسورتان كـ: ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ﴾ [الشعراء: ١٨٧]، والمضمومتان: ﴿أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَّكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، هذه الثلاث أنواع جنس همز اتفاق في الحركة وتزوين بالاتلاف أو اجتماع.

واعلم: أن الآتي في القرآن من المفتوحتين تسعة وعشرون موضعاً، وهي:

١- ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٥].

٢- و﴿أَوْجَاءَ أَحَدٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٤٣].

- ٣- ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ٦].
- ٤- و ﴿جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ﴾ [الأنعام: ٦١].
- ٥- ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا﴾ [الأعراف: ٣٤].
- ٦- و ﴿يُلْقَاهُ آصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٧].
- ٧- ﴿وَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا﴾ [يونس: ٤٩].
- ٨- ﴿جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ﴾ [هود: ٤٠].
- ٩- ﴿جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨].
- ١٠- ﴿جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ [هود: ٦٦].
- ١١- ﴿قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٧٦].
- ١٢- ﴿جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا﴾ [هود: ٨٢].
- ١٣- ﴿جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود: ٩٤].
- ١٤- ﴿لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٠١].
- ١٥- ﴿جَاءَ عَالُ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١].
- ١٦- ﴿وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ﴾ [الحجر: ٦٧].
- ١٧- ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا﴾ [النحل: ٦١].
- ١٨- ﴿السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ﴾ [الحج: ٦٥].
- ١٩- ﴿جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].
- ٢٠- ﴿جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٩].
- ٢١- ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾ [الفرقان: ٥٧].
- ٢٢- ﴿إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ﴾ [الأحزاب: ٢٤].
- ٢٣- ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَإِنَّ﴾ [فاطر: ٤٥].
- ٢٤- ﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فُضِيَ﴾ [غافر: ٧٨].

٢٥- ﴿فَقَدْ جَاءَ أَمْرًا طَهَا﴾ [محمد: ١٨].

٢٦- ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾ [المنافقون: ١١].

٢٧- ﴿جَاءَ مَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: ٤١].

٢٨- ﴿جَاءَ أَمْرًا لِلَّهِ وَعَزَّكُمْ﴾ [الحديد: ١٤].

٢٩- ﴿شَاءَ أَنْفَرُهُ﴾ [عبس: ٢٢].

ومن المكسورتين خمسة عشر عند الجماعة، وسبعة عشر عند ورش لزيادة: (وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ)، و(لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ)، وستة عشر عند حمزة لزيادة: (مِنَ الشَّهَدَاءِ إِنْ تَضَلُّ)، وهي:

١- ﴿بِأَسْمَاءٍ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١].

٢- ﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢].

٣- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾ [النساء: ٢٤].

٤- ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾ [هود: ٧١].

٥- ﴿لَأَمَّارَةٌ بِالشُّعْرِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣].

٦- ﴿مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

٧- ﴿عَلَى الْيَمَلَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣].

٨- ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ﴾ [الشعراء: ١٨٧].

٩- ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥].

١٠- ﴿وَلَا أَبْنَاءُ لِأَخْوَانِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥٥].

١١- ﴿لَسُنَنٌ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْتِنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

١٢- ﴿كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِنْ فِي ذَلِكَ﴾ [سبا: ٩].

١٣- ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا﴾ [سبا: ٤٠].

١٤- ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [ص: ١٥].

## شرح الجعبري

١٥ - ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤].

والمضمومتان: ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءٌ أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] فقط.

ثم ذكر المفصل فقال:

وَقَالُونَ وَالْبَرْزِيُّ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا

وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَقَالُونَ) مُبتدأ، (وَالْبَرْزِيُّ) عطف، و(فِي الْفَتْحِ) ذوات الفتح متعلق (وَافَقَا) خبره، والضمير لهما، والمفعول محذوف، و(سَهْلًا) عطف على (وَافَقَا)، والضمير أيضًا لهما، والمفعول محذوف، (وَفِي غَيْرِهِ) يتعلق به، والهاء للفتح، و(كَالْيَا) وعطفه حال المفعول.

### [الشرح]

أي: وافق البرزي وقالون أبا عمرو في حذف الأُولَى من المفتوحتين، وسَهْلًا الأُولَى من المكسورتين على قياسها، فجعلها بين الهمزة والياء، وسَهْلًا الأُولَى من المضمومتين كذلك فجعلها بين الهمزة والواو، ثم ذكر لهما خلافاً في موضع المكسورتين فقال: [٧٣/أ]

وَبِالسُّوءِ إِلَّا أَبْدَلًا نَمَّ أَدْغَمًا

وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ أَلَيْسَ مُقْفَلًا

### [اللغة والإعراب]

أي: وهمزة (وَبِالسُّوءِ إِلَّا أَبْدَلًا) إن رَفَعْتَ فالجملة اسمية أو نصبت ففعلية، (وَفِيهِ خِلَافٌ) في الإبدال اختلاف اسمية مقدّمة الخبر، و(عَنْهُمْ) يتعلق بـ: (خِلَافٌ)،

٦١٤ ﴿٥٣﴾ شرح الجعبري

والضمير فيه وفي (أَدْعَمًا) و(أَبْدَلًا) نقالون والبيزي، واسم (لَيْسَ) ضمير (خِلاف)، و(مُقَفَّلًا) اسمها<sup>(١)</sup> ليس الخلاق مشكلًا ولا ممنوعًا.

### [الشرح]

أي: لقالون والبيزي في كيفية تخفيف أولى همزتي قوله تعالى: ﴿لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] بيوسف وجهان:

أحدهما: إبدالها واوًا مكسورة وإدغام الأولى فيها، وهذا المذكور في التيسير بيوسف فقط<sup>(٢)</sup>، وبه قطع أبو العلاء.

والثاني: تسهيلها وهو زائد عليه، وقد نقله مكي<sup>(٣)</sup>.

ذيل: ابن شنبوذ عن قنبل (بالسُّوي إلا) بالياء، وقال مكي: «روي عنهما قلب المكسورة ياء مكسورة، والمضمومة واوًا مضمومة مطلقًا»<sup>(٤)</sup>.

تنبيهات: علم وجه التسهيل من قوله: (وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا)؛ لكن نصَّ عليه بقوله: (وَفِيهِ خِلافٌ)؛ لثلاثتهم إخرجه عن الأصل باتفاق تأسيًا بنقل التيسير، ثم أشار إلى صحة الخلاف ووضوحه فقال: ليس هو صعبًا أو ليس هو مقفلاً عليه فيمتنع، بل هو سهل متصل السند، وإن لم يذكر في التيسير<sup>(٥)</sup>، وإبدال قالون أكثر، وتسهيل البيزي أشهر.

فإن قلت: من أين يتعين وجه التسهيل مع مزاحمة النقل؟

(١) في (ح): «خبرها».

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٣٣).

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٤٥).

(٤) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٤٥).

(٥) قال السخاوي: «وأما الخلاف عنهما فلم يذكره صاحب التيسير». ينظر: فتح الوصيد للسخاوي

(٢٠٣/١)، فالتسهيل لم يذكره الداني في التيسير، فهو من زيادات الشاطبية على التيسير، وإنما ذكر

الإبدال واوًا، مع إدغام الواو الأولى في الثانية.

## شرح المعبري

قلت: إطلاقه يدل على أنه أراد به الوجه المندرج في العموم وهو التسهيل، وسيأتي لقالون في لفظ (النَّبِيُّ) كذلك.

ولما تم الكلام في أولى المتفتحتين، انتقل إلى الأخرى منهما فقال:

وَالْأُخْرَى كَمَدٌّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ

وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً

### [اللغة والإعراب]

أي: الهمزة (الأخرى كَمَدٌّ) اسمية، و(عِنْدَ وَرْشٍ) يتعلق بالخبر، و(قِيلَ) مسندٌ إلى مصدره، أو إلى مضمون الجملة؛ أي: قيل قول، أو أبدلت ثم فسر، و(مَحْضُ الْمَدِّ) مُبتدأ مضاف، و(تَبَدُّلٌ) خبره، والضمير فيه للمدِّ، و(عَنْهَا) يتعلق به، والهاء للهمزة؛ أي: تبدل المدُّ عن الهمزة، ومن نصب (مَحْضُ الْمَدِّ) خالف الرواية، وعرى (عَنْهَا) عن الفائدة؛ إذ يصير المعنى تبدلت الهمزة حرف مدِّ. والكلام الآن في تخفيف الثانية.

### [الشرح]

أي: لورش وقنبل في كيفية تخفيف الهمزة الثانية من المتفتحتين في الأنواع الثلاثة وجهان، نقلهما مكي بعد الاتفاق على التخفيف:

أحدهما: يتعين بين بين المعبر عنه بقوله: (كَمَدٌّ) فتكون المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء المدية، والمضمومة بين الهمزة والواو المدية، وهذا هو المذكور في التيسير فقط، وبه قطع أكثر النقلة كأبي العلاء ولهذا قدمه.

والثاني البديل: المعبر عنه ب: (مَحْضُ الْمَدِّ)، فتصير المفتوحة ألفاً، والمكسورة ياءً ساكنة قبلها كسرة، والمضمومة واواً ساكنة قبلها ضمة.

## شرح الجعبري

وهذا زائد عليه<sup>(١)</sup>، وقد نقله مع الأوّل عنهما ابن شريح في كافيه، وعمامة المصريين على البدل لورش على قاعدتهم في المتصلة، وعمّموه هنا للإمكان، ونقل الأهوازي بدل الأخيرين<sup>(٢)</sup> بياء مكسورة وواو مضمومة.

تنبيهات: إن كان بعد الثانية متحرّك فلا إشكال، وإن كان ساكنًا غير مدّ فعلى البدل، يزادُ مدُّ الحجز نحو: ﴿جَاءَ أَمْرًا﴾ [هود: ٤٠]، ﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾ [النساء: ٢٢]، وإن كان حرف مدّ نحو: ﴿جَاءَ مَالٌ﴾ [الحجر: ٦١] فعلى التسهيل تجري وجوه ورش [٧٣/ب] في الألف الثانية.

## [التوجيه]

ووجه البدل هنا: قال مكي: «ممتنع للألف المستلزم للحذف»<sup>(٣)</sup>، وعين التسهيل، وقيل: ضعيف، وعموم عبارة الناظم بجوازه فيعامله معاملة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣] في حذف إحدى الألفين؛ لأنه أنسب به من وقف (جاء)، فيصير لورش على التسهيل ﴿جَاءَ مَالٌ﴾ [الحجر: ٦١] بألف طويلة بعدها همزة محقّقة، بعدها مسهلة، بعدها ألف مقصورة، ومتوسطة ومطوّلة.

وقول مكي: «وإن شئت قلت: أميدٌ للساكن لقرب المسهلة منه»<sup>(٤)</sup>، ليس سديدًا، لقوله: موضعًا آخر «لأن همزة بين بين لا مدّ فيها»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «مدها لسابقتها»، أبعده. ولقنبل ألفٌ ممكنة بعدها محققة بعدها مسهلة، بعدها ألف مقصورة، وعلى البدل لورش ألف مطوّلة بعدها محققة، بعدها ألف مقصورة<sup>(٦)</sup>، ولقنبل ممكنة بعدها

(١) قال السخاوي: «ولم يذكر في التيسير في الباب كله - أعني باب المتفتحين - غير التسهيل». ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢٠٦/١).

(٢) في (ف): «الأخيرين».

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٣٠).

(٤) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٣٠).

(٥) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٣١).

(٦) في (ف): «وعلى البدل لورش ألف مطوّلة بعدها محققة بعدها ألف مقصورة ومتوسطة ومطوّلة» مكررة.



## شرح المعبري

محقة، بعدها ألف مقصورة.

ثم أفرد ورشاً بوجه فقال:

وَفِي هَـؤُلَاءِ إِنْ وَالْبِغَاءِ إِنْ لِيُورِشِ هِمَّ  
بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكُسْرِ بَعْضُ هِمَّ تَلَا

### [اللفة والإعراب]

(بَعْضُهُمْ تَلَا) كبرى، والضمير للآخذين عنه، و(تَلَا) قرأ، و(وَفِي هَؤُلَاءِ) ظرفه، و(لِيُورِشِ هِمَّ) يتعلق به، و(بِيَاءٍ) مفعوله والبناء زائدة، و(خَفِيفِ الْكُسْرِ) صفة لفظاً. هذا وجه ثالث في القصيد ثانٍ في التيسير.

### [الشرح]

أي: بعض الآخذين لورش كابن هلال وابن سيف وأبي غانم رَوَوْا عن ورش في ثاني ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] بالبقرة، و﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدَنْ﴾ [النور: ٣٣] بالنور ياء مختلصة الكسرة، وهو معنى: (خَفِيفِ الْكُسْرِ)، وهذا معنى قول التيسير: «وأخذ عليّ ابن خاقان لورش بجعل الثانية ياء مكسورة»<sup>(١)</sup>؛ أي: في الموضعين، وقال في غيره: «كسرة خفيفة»<sup>(٢)</sup>، وعليه اعتمد الناظم.

وحاصله: أن أبا عمرو حذف الأولى في الأنواع الثلاثة، وقالون والبري حذفوا أولى المفتوحتين، وسهلاً أولى المضمومتين والمكسورتين، وزادا وجه البدل في ﴿بِالسَّوَاءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣].

وورش وقبل بتسهيل الأخرى وإبدالها مدّاً في الأنواع الثلاثة، زاد ورش وجه إبدالها ياء مختلصة في: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿الْبِغَاءِ إِنْ﴾ [النور: ٣٣]، والباقون: ابن

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٢).

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لللداني (١/٣٠٩).

## شرح الجعبري ٦١٨

عامر والكوفيون بتحقيق الهمزتين في الأنواع الثلاثة.

ذيل: أبو عون<sup>(١)</sup> عن قالون كورش وابن مجاهد عن قبل كأبي عمرو، وقال الداني: «أخذ علي خلف بن إبراهيم في ثاني **﴿أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَّكَ﴾** [الأحاف: ٣٢] بواو مضمومة».

### [التوجيه]

وجه تخفيف أولى المتفتحتين: أنه طرف فهو أنسب كالإدغام في الساكنين والمبتدأ أولى بالتخفيف، وهو مذهب أبي عمرو في النحو. ووجه تسهيلها: أنه قياس المتحركة.

ووجه حذفها: مبالغة في التخفيف، واكتفاء بدلالة الثانية ذاتاً وشكلاً كالمتصلة، وهي من حروف الحذف، وأولى من **﴿تَذَكَّرُونَ﴾** [الأنعام: ١٥٢] و**﴿تَأْمُرُونَ﴾** [الزمر: ٦٤] وهو مندرج في التخفيف، وهذا مذهب الخليل، وقال سيبويه: المحذوفة الثانية.

ووجه من فرق: جمع ولولا النقل لكان العكس أقيس.

ووجه إدغام **﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾** [يوسف: ٥٣]: قربها من باب طي ولم يتقلا، وإن كان قياسهما مفردة؛ لأنه ليس مذهبهما ولنسخه بالجمع، ولما يؤدي إليه من ثقل واو خفيفة بعد ضمة، وقد رفض الأخف والأقيس قلبها ياء ثم واوًا ثم يُدغم.

ووجه تخفيف الثانية: أنها سبب زيادة الثقل فخصت بالتخفيف طردًا للبايين وجمعًا، وهو مذهب الخليل، وحكاه عن أبي عمرو [٧٤/أ] مذهبًا آخر.

ووجه قلبها: مبالغة في التحقيق، وهو سماعي.

(١) محمد بن عمرو بن عون بن أوس بن الجعد أبو عون وأبو عمرو وأبو عثمان السلمى الواسطي مقرر محدث مشهور ضابط متقن، عرض على أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون. قال ابن حاتم ثقة صدوق وقال الداني هو من المشهورين بالضبط والإتقان، مات أبو عون قبل (٢٩٠هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٧٣).

## شرح الجعبري

٦١٩

ووجه الاختلاس: مراعاة لأصلها.

ووجه التخفيف: الأصل.

واختياري: تسهيل الثانية تخصيصًا لما تحقق به الثقل، ولاتفاق الإمامين<sup>(١)</sup> عليه.

ثم ذكر حكمًا تعلق بالتخفيف فقال:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُعَيَّرٍ

يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَإِنْ) شرطية، و(حَرَفٌ مَدٌّ) فاعل مقدر لم يفسره مثله؛ أي: وقع، (قَبْلَ هَمْزٍ) ظرف المقدر، و(مُعَيَّرٍ) صفة مخفف، (يَجُزُّ قَصْرُهُ) فعلية، جزم فعلها جواب الشرط، (وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا) كبرى، واسم (مَا زَالَ) ضمير المد، وخبرها (أَعْدَلًا) أرجح من عدل: ساوي، و(مَنْ) مقدرة.

### [الشرح]

هذه من مسائل المد، والأولى بها باب المد، ولرفع توهم الاختصاص بهذا الباب كما قلنا في (النزهة) فيه:

وَمَا مَدَّ قَبْلَ الْهَمْزِ إِنْ خُفِّفَ أَقْصَرَا لِسَبْعَتِهِمُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَشْهَرَا

لكن ذكره هنا باعتبار السبب على ما تقدم من ذكر المسبب في باب السبب.

أي: إذا زيد في حرف المد لأجل همزة تالية محققة ثم خففت تلك الهمزة بالتسهيل أو البدل أو الحذف فوجهان كما في التيسير:

(١) أي: الداني ومكي.

## شرح المعبري ٦٢٠

أحدهما: حذف المدّ الفرعيّ، وهو معنى قوله: (يَجْزُ قَصْرُهُ).  
 الثاني: إبقاء المدّ الفرعيّ، وهو معنى قوله: (وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا).  
 وأشار فيه إلى ترجيح المدّ؛ أي: أرجح من القصر، وهو معنى قول التيسير:  
 «أوجه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن شريح: «المدّ أقيس، والثاني حسن».

تنبيه: قولنا: (حذفٌ للتخفيف) أخرج نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [التحریم: ٦] في الوقف من هذا الحكم، فالقصر لا غير؛ إذ ليس بعد شيء يوصف بثبوت أو تغيير فالتسهيل نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَّتِكَ﴾ [الأحاف: ٣٢] في قراءة قالون والبري، و﴿جَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] في وقف حمزة، و﴿هَتَأْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] في قراءة أبي عمرو وقالون، والبدل نحو: ﴿ءَابَاؤَكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و﴿نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] في وقف حمزة بالرسم، والحذف نحو: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤] في قراءة أبي عمرو وموافقيه على رأي الناظم.

### [التوجيه]

وجه القصر: اعتبار بالعارض، وهو زوال قوّة الهمزة بالتغيير، وسهولة لفظها.  
 ووجه المدّ: استصحاباً لحال التحقيق والغناء العارض.  
 واختياري: المدّ؛ لأن إلغاء العارض أكثر من اعتباره.  
 تفريع: إذا سهّلت الأولى من نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] فلقالون والبري وجهان: القصر، وأوّل رُتب المتصل، وإذا حذف نحو: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقلنا: الأولى هي المحذوفة، فالوجهان للثلاثة، وقول الداني: «ومتى أسقطت الأولى من المتفقتين فالألف التي قبلها ممكنة على حالها، مع تحقيقها اعتداداً بها»<sup>(٢)</sup>، يؤذن

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٢).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٢).

المسألة: قوله: **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي** (المسألة) و (المسألة)  
**سَمِعَ مِنْكُمْ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**وَأَعَادَ إِلَيْكُمْ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**أَمْوَالَكُمْ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ

المسألة: قوله: **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**وَالْحَمْدُ لِلَّهِ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**الَّذِي سَمِعَ مِنْكُمْ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**وَأَعَادَ إِلَيْكُمْ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**أَمْوَالَكُمْ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ

المسألة: قوله: **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**وَالْحَمْدُ لِلَّهِ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**الَّذِي سَمِعَ مِنْكُمْ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**وَأَعَادَ إِلَيْكُمْ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)  
**أَمْوَالَكُمْ** (المسألة) و (المسألة) و (المسألة) و (المسألة)



## [الشرح]

هذا قسم المختلف اتفق الجماعة على إثبات الهمزة الأولى وتحقيقتها، وأجاز التصريفيون تسهيلها لا حذفها لاختلاف حركتيهما.

وأقسام هذا الفصل الممكنة اثنا عشر؛ لأن بعد كل من الحركات الثلاث مغايرتين بعكسين، والواقع منها في القرآن خمسة: مفتوحة فمكسورة أو مضمومة وعكسهما، ومضمومة فمكسورة ولا عكس.

أي: خَفَّفَ (سَمًا) الحِرْمِيَّانَ وأبو عمرو ثاني الهمزتين الموصوفتين المختلفتي الحركة، ثم ذكر كيفية تخفيفها فقال: (نَوَعَانِ) من الخمسة، وهما الأوَّلَانِ جعلوهما بين بين:

الأوَّل: وهو نوع قوله: ﴿تَفَجَّ إِلَى﴾ [الحجرات: ٩] كالياء.

والثاني: وهو نوع ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤] كالواو.

(وَنَوَعَانِ مِنْهَا) وهما الأخيران أبدلوا الواو والياء من همزتيهما:

فالأوَّل: وهو نوع قوله: ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَتْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠] وأوًا مفتوحة.

والثاني: وهو نوع قوله: ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ اتَّيْنَا﴾ [الأنفال: ٣٢] ياء مفتوحة، والباقون:

ابن عامر والكوفيون بتحقيقها.

ذيل: سهَّل أبو زيد عن أبي عمرو نحو: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا﴾ [البقرة: ١٣]، ونحو: ﴿مِنَ

خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] كالألف فيهما، ونعيم عن حمزة نحو: ﴿شَاءَ إِنْ﴾

[التوبة: ٢٨]، و﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤] الأوَّلَى كالألف، وأوَّلَى ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤٢]،

و﴿وَالْبَيْضَاءُ أَبَدًا﴾ [المتحة: ٤] كالواو، وأوَّلَى ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَائَةً﴾ [الشعراء: ٤] كالياء.

تنبيهات: النوعان الأوَّلَانِ من التقسيم المستوي؛ لأن كالياء السابق للسابق،

وكالواو اللاحق لللاحق، والأخيران من المعكوس؛ لأن الياء السابق لللاحق، والواو

اللاحق للسابق، على حدِّ قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

## شرح المعبري

٦٢٤

ثم ذكر في كيفية تخفيف الخامس وهو نوع قوله: ﴿يَشَاءُ إِلًا﴾ [البقرة: ١٤٢] ثلاثة أوجه:

**الأول:** جعلها كالياء، وهو مذهب البغداديين، علم من [٧٥/أ] قوله: (كألياءِ أقيسُ معدلاً)؛ أي: أقيس، عدولاً بها عن لفظها.

**الثاني:** كالواو، وهو مذهب البصريين، فهم من قوله: (أقيسُ) وهو المفضل عليه، ولا جائز أن يكون محض الواو؛ لأن المفضل عليه ينبغي أن يشارك المفضل في الأصل الذي وقع فيه الترجيح، وقلب المتحركة ليس بقياس، فتعين أن يكون كالواو لكونه مقيساً.

**الثالث:** إبدالها واواً مكسورة، علم من قوله: (تُبدلُ واؤها)، فهذه ثلاثة أوجه أقيس، ومقيس، وغير مقيس.

وهذا موافق لنقل ابن شريح، والطرفان في التيسير فقط، والوسط من زيادات القصيد، وقول المالكي: (فأبدله واواً)، فهو أشهر في الأداء، مفهومه آخر مبهم، وجعل الناظم البديل لأكثر القراء تبعاً لقول التيسير: «وهو مذهب القراء»<sup>(١)</sup>، وهما منازعان في الأكثرية لقطع مكّي والصقلي<sup>(٢)</sup> وصاحب الروضة بالأقيس، واقتصار الهمداني وصاحب المصباح على الأولين.

ثم ذكر حكماً فهم من تخصيص الخلاف بالوصل فقال: أي: وكل القراء أو المخففين - إذ لا شبهة في المحققين - يبدأ بهمزة محققة في الأقسام الثمانية حال فصله أحديهما عن الأخرى بالوقف.

فإن قلت: هلا بين الوقف على الأولى كما بين الابتداء بالثانية؟

قلت: بين ما فيه من تخفيف في وقف حمزة، ففهم منه أن الباقيين على تحقيقها ثابتة، وما فيه من روم وإشمام وإسكان بيناه في باب الوقف على أواخر الكلم، وليس

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٢).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ٦٩).



## شرح الجعبري

﴿ ٦٢٥ ﴾

للابتداء باب مفرد، نعم يفهم رَدُّ الأُولَى للحاذق من عدم شرط الحذف هو الأخرى.

وهذا ثبت ما في القرآن من الأنواع الخمسة على ترتيبه:

الأول: مفتوحة بعدها مكسورة، وجملتها تسعة عشر موضعاً، وسبعة عشر عند

من قصر (زَكَرِيَّا) لإخراجه (زَكَرِيَّا \* إِذْ نَادَى) معاً، وهي:

- ١- ﴿شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾ [البقرة: ١٣٣].
  - ٢- ﴿وَالْبَعْضَاءَ إِلَى يَوْمِ﴾ [المائدة: ١٤].
  - ٣- ﴿وَالْبَعْضَاءَ إِلَى يَوْمِ﴾ [المائدة: ٦٤].
  - ٤- ﴿عَنْ أَشْيَاءَ إِن تَبَدَّلْ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].
  - ٥- ﴿شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْتُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٤].
  - ٦- ﴿أَوْلِيَاءَ إِن أَسْتَجَبُوا﴾ [التوبة: ٢٣].
  - ٧- ﴿مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٢٨].
  - ٨- ﴿شُرَكَاءَ إِن يَتَّبِعُونَ﴾ [يونس: ٦٦].
  - ٩- ﴿وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ﴾ [يوسف: ٢٤].
  - ١٠- ﴿وَجَاءَ إِخْوَةَ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٥٨].
  - ١١- ﴿مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا﴾ [الكهف: ١٠٢].
  - ١٢- ﴿الدُّعَاءَ إِذَا مَا﴾ [الأنبياء: ٤٥].
  - ١٣- ﴿الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا﴾ [النمل: ٨٠].
  - ١٤- ﴿تَبَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الشعراء: ٦٩].
  - ١٥- ﴿الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا﴾ [الروم: ٥٢].
  - ١٦- ﴿نَسُوقِ الْمَاءِ إِلَى﴾ [السجدة: ٢٧].
  - ١٧- ﴿حَقِّ نَفْحَةٍ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].
- والثاني: مفتوحة بعدها مضمومة ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] فقط.

## شرح الجعبري

والثالث: مضمومة بعدها مفتوحة، أحد عشر موضعًا، وعند نافع ثلاثة عشر، زيادته فيها: (النَّبِيِّ أَوْلَى)، و(إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ)، وهي:

- ١- ﴿الشَّفَهَاءُ أَلَا﴾ [البقرة: ١٣].
- ٢- ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠].
- ٣- ﴿مَنْ نَشَاءُ أَنْتَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].
- ٤- ﴿زَيْنٌ لَهُمْ سَوْءٌ أَعْمَلِيهِنَّ﴾ [التوبة: ٣٧].
- ٥- ﴿وَنَسَمَاءُ أَقْلِي﴾ [هود: ٤٤].
- ٦- ﴿يَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَتَوْنِي فِي رُءُوبِي﴾ [يوسف: ٤٣].
- ٧- ﴿مَا يَشَاءُ ﴿٧﴾ أَلَمْ تَرَ﴾ [إبراهيم: ٢٧].
- ٨- ﴿الْمَلُؤُا أَتَوْنِي فِي أَمْرِي﴾ [النمل: ٣٢].
- ٩- ﴿الْمَلُؤُا إِلَيْكُمْ يَأْتِينِي﴾ [النمل: ٣٨].
- ١٠- ﴿جَرَءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ﴾ [فصلت: ٢٨].
- ١١- ﴿وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا﴾ [المتحنة: ٤].

والرابع: مكسورة بعدها مفتوحة، ستة عشر، وعند حمزة خمسة عشر لإخراجه: (مِنَ الشُّهَدَاءِ إِنْ تَضِلَّ)، وهي:

- ١- ﴿مِنَ خِطْبَةِ النَّسَاءِ أَوْ﴾ [البقرة: ٢٣٥].
- ٢- و﴿هَتُولَاءُ أَهْدَى﴾ [النساء: ٥١].
- ٣- ﴿وَالْفَحْشَاءُ أَتَقُولُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].
- ٤- ﴿هَتُولَاءُ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨].
- ٥- ﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ﴾ [الأعراف: ٥٠].
- ٦- ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أَفِينَا﴾ [الأنفال: ٣٢].
- ٧- ﴿قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦].

- ٨- ﴿مِنْ وَعَاءِ آخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦: (١)].  
 ٩- ﴿هَتُّوْلَاءِ ءَالِهَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٩].  
 ١٠- ﴿عِبَادِي هَتُّوْلَاءِ أُمَّ﴾ [الفرقان: ١٧].  
 ١١- ﴿مَطَرِ السَّوِّءِ أَفَلَمْ﴾ [الفرقان: ٤٠].  
 ١٢- ﴿مَنْ السَّمَاءِ ءَايَةً﴾ [الشعراء: ٤].  
 ١٣- ﴿وَلَا أَبْنَاءَ أَخْوَاتِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٥].  
 ١٤- ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُخِيفَ﴾ [الملك: ١٦].  
 ١٥- ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ﴾ [الملك: ١٧].

والخامس: ثلاثة وعشرون، مضمومة بعدها مكسورة، وعند من قصر (زكرياء) اثنان وعشرون لإخراجه (يا زكرياء إنا)، وثمانية وعشرون عند نافع لزيادته: (النبيُّ إنا أَرْسَلْنَاكَ)، [٧٥/ب] (النبيُّ إنا أَحَلَّلْنَا لَكَ)، (النبيُّ إِذَا جَاءَكَ)، (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمْ)، (النبيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ)، وهي:

- ١- ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [١٤٣] وَكَذَلِكَ ﴿[البقرة: ١٤٢: ١٤٣].  
 ٢- ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [١٤٣] أَمْ حَسِبْتُمْ ﴿[البقرة: ٢١٣: ٢١٤].  
 ٣- ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا﴾ [البقرة: ٢٨٢].  
 ٤- ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ لِبِذَلِكَ﴾ [آل عمران: ١٣].  
 ٥- ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤٧].  
 ٦- ﴿دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءُ إِنْ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ٨٣].  
 ٧- ﴿وَمَا مَسْنِي السُّوِّءِ إِنْ أَنَا﴾ [الأعراف: ١٨٨].  
 ٨- ﴿دَارِ السَّلْوِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].  
 ٩- ﴿مَا نَشْتَوُا إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾ [هود: ٨٧].

(١) ساقط من: (ف).

## شرح الجعبري ٦٢٨

- ١٠- ﴿رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ﴾ [يوسف: ١٠٠].
- ١١- ﴿وَنُقَرِّئُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ﴾ [الحج: ٥].
- ١٢- ﴿شَهَادَةً إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦].
- ١٣- ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النور: ٤٥].
- ١٤- ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ﴾ [النور: ٤٦].
- ١٥- ﴿الْمَلَأُوا رِجْحَ الْقَفَىٰ إِلَيْكَ﴾ [النمل: ٢٩].
- ١٦- ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾ [فاطر: ١].
- ١٧- ﴿أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾ [فاطر: ١٥].
- ١٨- ﴿مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾ [فاطر: ٢٨].
- ١٩- ﴿الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَمْرِهِ﴾ [فاطر: ٤٣].
- ٢٠- ﴿مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٧].
- ٢١- ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنشَاءً﴾ [الشورى: ٤٩].
- ٢٢- ﴿مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١].
- وعكس هذا في الكلام: رغبت في دعاء أويس.

### [التوجيه]

وجه تخفيف الثانية من المختلف عند من يخففها من المتفق: طرد مذهبه. وعند من حققها: أنه شبه تماثل الحركتين بتماثل الحرفين، فأعل الأول، فلما اختلفا صار إلى تخفيف الثانية.

ووجه قلب المفتوحة واواً بعد الضمّ وياء بعد الكسر: أن تسهيلها جعلها كالألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا من جنسه، فجرى ما أشبهه مجراه، فتعین قلبها، ولما لم يمكن تدبيرها بحركتها لتعذر الألف بعد الضمّ، تعین تدبيرها بحركة سابقها، فجعلت واواً بعد الضمّ، وياء بعد الكسر، وفتحت محافظةً على حركتها.



(١/٥٦٨) (١/١٣٣) في المصاحف: (١)

بنتي حبيبة و ابنتي سارة و ابنة ابني بكره

وهي بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

### [٢١٣]

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

(١) المصاحف

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره  
بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره  
بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره  
بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

### [بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره]

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره و بنتي حبيبة و بنتي سارة و بنتي بكره

## شرح الجعبري

٦٢١

السوسي: بالإبدال والقصر، وثلاثة ﴿نَشْتَوُا إِنَّكَ﴾ [هود: ٨٧] مضروبة في السبعة أحد وعشرون<sup>(١)</sup>.

ابن عامر: بالتحقيق، وسبعة ﴿الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، سبعة.

شعبة: كذلك، وأطول مدًّا سبعة.

حفص: بالإفراد سبعة.

خَلَف: بالإفراد والسكت سبعة.

خلاد: كذلك مع ترك السكت سبعة.

الكسائي: أقصر مدًّا سبعة.

صَمَّ الاثنيين والأربعين التي لقالون إلى وجوه ورش مائة وخمسة، إلى وجوه السوسي مائة وستة وعشرون، إلى وجوه ابن عامر مائة وثلاثة وثلاثون، إلى وجوه أبي بكر مائة وأربعون، إلى وجوه حفص مائة وسبعة وأربعون، إلى وجوه خلف مائة وأربعة وخمسون، إلى وجوه خلاد مائة وأحد وستون، إلى وجوه الكسائي مائة وثمانية وستون وجهًا. فهذه جملة وجوه القصيد.

ورش: بنقل وقصر، وثلاثة ﴿نَشْتَوُا إِنَّكَ﴾ [هود: ٨٧] مضروبة في سبعة ﴿الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧] أحد وعشرون.

الحلواني عن هشام: بقصر وتحقيق سبعة.

الأخفش<sup>(٢)</sup> عن ابن ذكوان: بمدُّ أطول سبعة.

(١) في (ح): «تسعة مضروبة في سبعة (الرَّشِيدُ) ثلاثة وستون. ابن كثير والدوري: مندرجان في وجوه

قالون. السوسي: بالإبدال والقصر، وثلاثة (نَشَاءُ إِنَّكَ) مضروبة في السبعة أحد وعشرون» ساقط.

(٢) هارون بن موسى بن شريك أبو عبد الله التغلبي الأخفش الدمشقي مقرئ مصدر ثقة نحوي شيخ

القراء بدمشق يعرف بأخفش باب الجابية، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن ابن ذكوان وأخذ الحروف

عن هشام. توفي سنة (٢٩٢هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٢٩)، التيسير في القراءات

السبع (ص ٢٢).

والعلوي<sup>(١)</sup> عنه: بالسكت سبعة.

الأعشى عن شعبة: بالسكت ومدّ أطول سبعة.

الأشناني<sup>(٢)</sup> عن حفص: بالسكت سبعة.

الولي عنه: بالقصر سبعة.

العمرى: كقصر ورش، وتخفيف ﴿لَأَنْتَ﴾ [هود: ٨٧] أحد وعشرون.

ضُمَّ الأحد والعشرين التي لورش إلى سبعة الحلواني ثمانية وعشرون، إلى سبعة الأخص خمسة وثلاثون، إلى سبعة العلوي اثنان وأربعون، إلى سبعة الأعشى تسعة وأربعون، إلى سبعة الأشناني ستة وخمسون، إلى سبعة الولي ثلاثة وستون، إلى الأحد والعشرين التي للعمرى أربعة وثمانون، أجمعها مع المائة والثمانية وستين تصير الجملة: مائتين واثنين وخمسين وجهًا.

خاتمة: القراء في المتفق والمختلف ثلاثة أقسام:

- ١- الكوفيون وابن عامر حَقَّقُوا الهمزتين في الضربين.
- ٢- وورش وقنبل حَقَّقَا الأوَّلَى وخَفَّفَا الثانية فيهما.
- ٣- أبو عمرو وقالون والبزي خَفَّفُوا الأوَّلَى، وحَقَّقُوا الثانية في الأوَّل، وعكسوا في الثاني.

ولما تمَّ الكلام في المجتمع انتقل إلى المفرد فقال:

(١) عبد الله بن الحسين بن محمد بن الحسين الشريف أبو محمد بن أبي عبد الله العلوي الحنبلي إمام الجامع الغربي بواسط مقرئ مصدر ضابط معروف، أخذ القراءة عن أبي بكر محمد بن محمد الاسكافي عن إسماعيل بن إسحاق صاحب قالون، وقد انفرد عن النقاش عن ابن ذكوان بالسكت على الساكن مطلقًا. (ت ٩٩٤هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٨٥).

(٢) أحمد بن سهل بن الفيروزان الشيخ أبو العباس الأشناني ثقة ضابط خير مقرئ مجود، قرأ على بن الصباح صاحب حفص ثم قرأ على جماعة من أصحاب عمرو بن الصباح، قال الداني توفي سنة ثلاثمائة وقال الأهوازي سنة خمس والصحيح أنه لأربع عشرة خلت من المحرم سنة (٣٠٧ هـ) ببغداد. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٦)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ١١٩).



## باب الهمز المفرد

أي الذي لم يلاصق مثله، وحذف الهاء أحسن، والانتقال من المجتمع إلى المفرد تحليل، وذكر مذهب أبي عمرو فيه أحسن من إفراده بباب كما في التيسير<sup>(١)</sup>؛ لأنه منه وقدمه على النقل، ووقف حمزة لعمومه: الساكن والمتحرك وصلًا ووقفًا. وينقسم إلى (فاء، وعين، ولام)، وإلى ما في معناه.

وقياس الساكنة: أن تبدل حرف مد يجانس حركة ما قبلها وقد لزمته.

وقياس المتحركة: أن تجعل بينها وبين الحرف الذي يجانس حركتها عند سيويه، والحرف الذي يجانس حركة ما قبلها عند الأخفش، وقد خرجت إلى البدل والحذف.

وقد وقع في هذا الباب [ب/٧٦] الساكنة والمتحركة المبدلة، وقدم مذهب ورش على السوسي وإن كان عام المحل باعتبار النظم وعموم النوعين فقال:

إِذَا سَكَنْتَ فَاءَ مِنْ الْفِعْلِ هَمْزَةٌ

فَوَرَشٌ يُرِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ مُبَدَّلًا

## [اللغة والإعراب]

(إِذَا سَكَنْتَ) شرطية، و(هَمْزَةٌ) فاعله، و(فاء) حال (هَمْزَةٌ) واجبة التقديم؛ أي: متقدمة، أو ظرف؛ أي: أوّل الأصول، وتسميتها فاء لمقابلة الفاء في الوزن، و(مِنْ الْفِعْلِ) يتعلق بها؛ أي: من موزون الفعل الموضوع مع للوزن، (فَوَرَشٌ يُرِيهَا) اسمية، والفاء جواب الشرط، و(يُرِي) معنى: يعلم، ويتعدى إلى ثلاثة، أصله يُرِيكَهَا، فلما

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٣).

## شرح الجعبري

حذف الأول اتصل الثاني، والهاء للـ: (هَمْزَةٌ)، و(حَرْفَ مَدٍّ) الثالث، و(مُبَدَّلًا) حال الفاعل من بَدَلْ؛ بمعنى: أبدل كالقراءتين، ويجوز أن يكون من رؤية العين فيكون (حَرْفَ مَدٍّ) حالًا؛ أي: يعلم ورش، أو ناقله السامع الهمزة (حَرْفَ مَدٍّ)، أو يبصره تجوُّزًا عن يسمعه.

### [الشرح]

أي: أبدل ورش الهمزة الساكنة الكائنة أوَّل أصول الأسماء والأفعال حرف مَدٍّ يجانس حركة ما قبلها، فتكون ألفًا بعد الفتح، وياءً مدّية بعد الكسر، وواوًا مدّية بعد الضم<sup>(١)</sup>، عُلِمَ هذا من عدم إمكان غيره، وسيصرح به في وقف حمزة.

تنبيهات: قوله: (فَاءٌ مِنَ الْفِعْلِ) عبارة التجريد وعبارة التيسير: في موضع الفاء أبين، تجوُّزًا بالتسهيل عن البدل، وتقع هذه الهمزة بعد أحد ثلاثة أحرف لتعذر سكون الأول بعد همزة الوصل وحرف المضارعة، وميم اسم الفاعل والمفعول، نحو: ﴿لِقَاءَ نَا آتَتْ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿الَّذِي أَوْثِقْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿بِصَلْحِ آتَيْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ﴿وَأُمْرٌ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، ﴿فَأَسْتَدْنُوكَ﴾ [التوبة: ٨٣]، و﴿يَأْتِي﴾ [الأنعام: ١٥٨]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿يَأْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، و﴿مَأْمُونٍ﴾ [المعارج: ٢٨]، و﴿مَأْيَا﴾ [مريم: ٦١].

(١) قال السخاوي عن الطرق التي يعرف بها فاء الكلمة من غيرها: الذي يعرف به المتعلم الهمزة التي هي فاء الفعل، ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يقال: كلُّ ما كان وقوعه بعد همزة وصل فهو فاء الفعل، نحو: ﴿آتَتْ﴾ [طه: ٦٤]، ﴿فَأَتُوا﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿الَّذِي أَوْثِقْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

والثاني: أن يقال: كلُّ ما كان ساكنًا بعد ميم فهو فاء الفعل، نحو: ﴿مَأْمُونٍ﴾ [المعارج: ٢٨]، ﴿مَأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، ﴿مَأْيَا﴾ [مريم: ٦١].

والثالث: أن ما كان منه بعد حروف المضارعة فهو فاء الفعل، وحروف المضارعة يجمعها قولك: (نأيت)؛ نحو: ﴿نَأْتِي الْأَرْضَ﴾ [الرعد: ٤١]، ﴿يَأْتِيكَ﴾ [النساء: ١٥]، ﴿تَأْتُونَنَا﴾ [الصفات: ٢٨]. واعلم أن تخفيف الهمز لغة أهل الحجاز، والموجب له طلبُ الخفة. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢٠٩/١).

## شرح الجعبري

ثم استثنى من الفاء ما في قوله:

سَوَى جُمْلَةِ الْإِيوَاءِ وَالْوَاوِ عَنْهُ إِنَّ

تَفْتَحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُؤَجَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(سَوَى جُمْلَةِ الْإِيوَاءِ)؛ أي: مجموع كلم الإيواء، وهو اللَّفِيفُ المقرون، (وَالْوَاوِ عَنْهُ) اسمية، والهاء لورش أو لفاء المهموز، وكل يحتاج إلى تقدير؛ أي: مروية عن ورش في الفاء، أو مبدلة عن الهمز ألفاً لورش، (وإِنَّ تَفْتَحَ): انفتح، شرط تقدّم مغنٍ عن جوابه، والضمير للهمز، (وإِثْرَ الضَّمِّ) بعد الضمّ ظرفه، (وَنَحْوُ) مصدر، (مُؤَجَّلًا) موضعه [جر] <sup>(١)</sup>، وتعيّنت حكايته للرويّ.

### [الشرح]

أي: استثنى ورش كل فاء ساكنة في كلمة تركبت من الهمزة والواو والياء فحققها، نحو: ﴿وَتَقْوَى﴾ [الأحزاب: ٥١]، ﴿تَتَوَلَّى﴾ [المعارج: ١٣]، و﴿فَأَوَّأ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَمَا أَوْلَهُ﴾ [آل عمران: ١٦٢]، و﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩]، ﴿وَمَا أَوْلَكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥]، ﴿وَمَا أَوْلَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥١].

ثم انتقل إلى الفاء المتحركة فقال: وأبدل ورش أيضاً كل همزة فاء مفتوحة قبلها ضمة، نحو: ﴿وَكُنْبًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، ﴿وَالْمُؤَلَّفَةَ﴾ [التوبة: ٦٠]، و﴿يُؤَلَّفُ﴾ [النور: ٤٣]، و﴿مُؤَدَّنُ﴾ [يوسف: ٧٠]، و﴿يُؤَدِّعُ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فإن اختلف شرط حقق، وسيأتي له مشبه: فاء، وثلاث عينات، ولام.

(١) زيادة من: (ح).

## شرح الجعبري

ذيل: أبدل الأصبهاني عنه كل همزة ساكنة فاءً كانت أو عيناً أو لاماً؛ إلا خمسة أسماء وخمسة أفعال:

﴿الرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤]، والذ: ﴿يَكَايِسُ﴾ [الصفات: ٤٥]، والذ: ﴿بَأْسٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، والذ: ﴿وَلَوْلَا﴾ [الحج: ٢٣]، ﴿وَرِيَا﴾ [مريم: ٧٤]، و﴿نَيْقٌ﴾ [الحجر: ٤٩]، ﴿وَهَيْتِي﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿وَتَوَيَّى﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿جِئْتِ﴾ [البقرة: ٧١] و﴿قَرَأْتِ﴾ [النحل: ٩٨] وما تصرف منهما. وخفف نحو: ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وزاد تخفيف: ﴿الْفُرَادُ﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَيَأْبُ﴾ [التوبة: ٣٢] كيف حلاً<sup>(١)</sup>، و﴿مِلْتَتِ حَرَسًا﴾ [الجن: ٨]، و﴿خَاسِتًا﴾ [الملك: ٤]، و﴿نَاشِئَةَ آيَلٍ﴾ [المزمل: ٦]، و﴿كَانَ﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿أَفَامِنَ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَفَأَنْتِ﴾ [يونس: ٤٢]، وثاني ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨] كيف وقعت، و﴿تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] بالأعراف، ﴿وَاطْمَأَنَّنَا﴾ [يونس: ٧] بيونس والحج، و﴿أَفَأَصْفَاكَرًا﴾ [الإسراء: ٤٠] بسبحان، و﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، و﴿رَأَيْتَهُمْ لِي﴾ [يوسف: ٤]، و﴿رَأَتْهُ حَبِيبَتُهُ﴾ [النمل: ٤٤]، و﴿رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا﴾ [النمل: ٤٠]، و﴿رَأَاهَا تَهْتَرًا﴾ [القصص: ٣١] بالقصص، و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ [المنافقون: ٤].

ثم رجع إلى تمام حكم الساكنة فقال:

وَيُنْدَلُ لِلشُّوسِيِّ كُـلُّ مُسْكِنٍ

مِنَ الهمزة مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمِلًا

## [اللغة والإعراب]

[٧٧/أ] (وَيُنْدَلُ) متعلق (لِلشُّوسِيِّ)، و(كُلُّ مُسْكِنٍ) مرفوعه، ولو قال: (ساكن همزه) كان أعم، و(مِنَ الهمزة) مبيّنة يتعلق بـ: (مُسْكِنٍ)، و(مَدًّا) ثاني مفعولي (وَيُنْدَلُ)، (غَيْرَ مَجْزُومٍ) نصب استثناء موجب في المرفوع، و(أَهْمِلًا): أخرج، صفة

(١) أي: كيف جاء.

## شرح المعبري

ال: (مَجْزُوم)؛ أي: الساكن للجزم.

### [الشرح]

أي: أبدل السوسي عن أبي عمرو كل همزة لغير الوقف في الحالين حرف مدّ يجانس حركة سابقها في الأسماء والأفعال، فاء كانت أو عيناً أو لاماً، نحو: ﴿الَّذِي آوْتَمَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿إِلَى الْهَدَىٰ آتَيْنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿كَقَوْلِ أَدْنَ لِي﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿يَأْكُلُوا﴾ [الحجر: ٣]، ﴿مُؤْمِنٌ﴾ [غافر: ٢٨]، ﴿كَذَّابٍ﴾ [آل عمران: ١١]، ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]، ﴿فَادَارَ تَمُّ﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿جِحْتَمُ﴾ [يونس: ٨١]، ﴿قَرَأْتَهُ﴾ [القيامة: ١٨] إلا الساكنة للجزم أو البناء، وما إبدالها أثقل، أو يلبس بمعنى آخر، أو لغة أخرى، وما سكن لمجرّد التخفيف في وجه.

أبحاث: ما ذكره مخالف لما ذكره في التيسير من وجهين:

أحدهما: أنه جعل الخلاف مرتباً؛ أي: التخفيف للسوسي والتحقيق للدوري، وفي التيسير مُطلق<sup>(١)</sup>؛ أي: منسوب إلى أبي عمرو فلكل منهما الوجهان. والثاني: أنه عمم التخفيف، وخصّه في التيسير بالدرج والصلاة<sup>(٢)</sup> والإدغام الكبير، وهذا معنى قول مكّي: «أتت الرواية عن أبي عمرو من جميع طرق اليزيدي أنه كان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة سهّل<sup>(٣)</sup>؛ أي: أبدل كل همزة ساكنة في القرآن؛ إلا في ثلاثة أصول.

قيل: إنما أفرد بالسوسي؛ لأن القراءة به وقعت من طريقه وعنه انتشرت أكثر.

قلت: روايته التيسير، وقد أجراه لهما، واشتهاره عن الراويين لا يخفى استواؤه كما تشهد به كتب المحققين؛ لكن للنقلة في الخلاف طريقان:

### ١- الإطلاق.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٤).

(٢) أي: قرأ في الصلاة.

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٣٤).

## شرح الجعبري ٦٢٨

٢- والترتيب.

فاختار الناظم طريقة الترتيب وفقاً للصقلي وابن شريح على قاعدة أرباب الاختيارات، فنقص وجه تخفيف الدوري، ووجه تحقيق السوسي كما قررنا في الإدغام.

وأما التعميم فقد نقل السوسي وأبو حمدون وابن اليزيدي عن أبيه، عن أبي عمرو أنه كان إذا قرأ لم يهزم ما كانت الهمزة فيه مجزومة؛ أي: ساكنة، فهذا مطلق في الأحوال، ونقل إسماعيل وإبراهيم عن اليزيدي، عن أبي عمرو أنه كان إذا أدرج القراءة - وعن السوسي إذا قرأ في الصلاة - لم يهزم ما كانت الهمزة فيه مجزومة، فهذا مقيد ببعض الأحوال.

فحصل منهما طريقتان: فاختار التيسير الخصوص؛ لأنه أكثر النصوص، واختيار الناظم العموم لشهرته في الأداء.

ثم نصّ على المستثنيات فقال:

تَسُوُّ وَنَسَأُ سِتُّ وَعَشْرُ يَشَأُ وَمَع

يُهَيُّ يَهَيُّ؛ وَنَسَأُهَا يُبَيُّ أُنَكَّمُ لَأ

### [الُّفَّة وَالْإِعْرَاب]

(تَسُوُّ وَنَسَأُ) خبر مُبتدأ، وعراه من الضمير لِيُعَمِّ، و(سِتُّ) صفة، أو خبر، كلتاهما، (وَعَشْرُ يَشَأُ) عطف على (تَسُوُّ)، ورفع منع بدليته، وأضاف (عَشْرُ) لثلاث يوهم تنوينه عطفه على (سِتُّ)، (وَمَع يَهَيُّ) (يُبَيُّ)؛ أي: وَيُبَيُّ عطف على (تَسُوُّ)، (وَمَع يَهَيُّ) صفته، (وَنَسَأُهَا) عطف على أحدهما، و(تَكَّمُ): تم مُستأنف.

### [الشرح]

أي: المجزوم المستثنى (تَسُوُّ) ثلاثة: ﴿تَسُوُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠] بآل عمران

## شرح الجعبري

والتوبة<sup>(١)</sup>، و﴿تَسْوَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] بالمائدة.

(وَنَشَأُ) بالنون ثلاثة:

١- ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ﴾ [الشعراء: ٤] بالشعراء.

٢- ﴿إِنْ نَشَأْ نُخِيفْ بِهِمْ﴾ [سبا: ٩] بسبا.

٣- ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُفْرِقْهُمْ﴾ [يس: ٤٣] بيس.

(وَيَشَأُ) بالياء عشر: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣] بالنساء، والأنعام<sup>(٢)</sup>،

وإبراهيم<sup>(٣)</sup>، وفاطر<sup>(٤)</sup>، و﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] ﴿وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ﴾

[الأنعام: ٣٩] بالأنعام، و﴿إِنْ يَشَأْ يُرْحَمَكُمُ﴾ [الإسراء: ٥٤] و﴿إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]

بالإسراء، ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخَيِّرْ﴾ [الشورى: ٢٤] و﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ﴾ [الشورى: ٢٣] بالشورى،

﴿وَيُهَيِّئْ لَكَ﴾ [الكهف: ١٦] بالكهف.

(وَنَسَأَهَا) بالبقرة، ﴿أَمْ لَمْ يُبْنَأْ﴾ [النجم: ٣٦] بالنجم. ولما تتم المجزوم بالتاسعة

عشر قال: (تَكْمَلًا)؛ أي: المجزوم.

تنبيه: استثنى (يَشَأِ اللَّهُ) معاً في الوقف؛ لأنهما في الوصل محرّكان للساكنين،

وهو المفهوم من حصر التيسير خلافاً للصقلي وأبي العزّ، ويرد الوقف عليهما،

وأجيب بالقياس، ورُدَّ بالقصور. [٧٧/ب]

ثم تم المستثنيات فقال:

وَهَيِّئْ وَأَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعِ

وَأَرْبَعِ مَعًا وَأَقْرَأْ ثَلَاثًا فَحَصًّا

(١) أي قوله تعالى: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠].

(٢) أي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

(٣) أي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٩].

(٤) أي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [فاطر: ١٦].

## [اللغة والإعراب]

(وَهَيَّيْ) جر عطف على (مَجْزُوم)؛ أي: وغير هيئ، أو نصب؛ أي: واستثنى (هَيَّيْ)، أو رفع؛ أي: ومن المستثنى، (وَأَنْبِئْتَهُمْ وَنَبِيَّيْنِ) (وَأَرْجِيئِ) (وَأَقْرَأْ) معطوفات، وجرَّد (وَنَبِيَّيْنِ) من الضمير ليعمَّ، و(بِأَرْبَعِ)، و(مَعَا)، و(ثَلَاثًا) أحوال سوابقها: كائناً، ومصاحباً، وبالغاً.

## [الشرح]

أي: واستثنى أيضاً ما سكونه علم لوقف البناء، وهو أحد عشر:

- ١- ﴿وَهَيَّيْ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠] بالكهف.
  - ٢- ﴿وَأَنْبِئْتَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] بالبقرة.
  - ٣- ﴿وَنَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٣٦] بيوسف.
  - ٤- ﴿وَنَبِّئْ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩].
  - ٥- ﴿وَنَبِّئْتَهُمْ عَنْ﴾ [الحجر: ٥١] بالحجر.
  - ٦- ﴿وَنَبِّئْتَهُمْ أَنْ﴾ [القمر: ٢٨] بالقمر.
  - ٧- ﴿وَأَرْجِيهِ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] بالأعراف والشعراء<sup>(١)</sup>.
  - ٨- ﴿وَكُنْتَبِكَ﴾ [الإسراء: ١٤] بسبحان.
  - ٩- ﴿وَأَقْرَأْ بِأَسْمِيرِيكَ﴾ [العلق: ١].
  - ١٠- ﴿وَأَقْرَأْ وَرَبِّكَ﴾ [العلق: ٣] بالعلق.
- ثم أمر بتحصيلها تنبيهاً على تمام المبني، وليست الفاء رمزاً لما قررنا.  
ثم تمم المستثنى فقال:

(١) أي قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَتَيْتْ﴾ [الشعراء: ٣٦].



# شرح الجعبري

﴿ ٦٤١ ﴾

وَتُوْوِي وَتُوْوِيهِ أَخْفُ بِهِمْ زِه

وَرِيَّيَا بَرَكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْإِمْتِلَا

## [الُّفَّة وَالْإِعْرَاب]

(وَتُوْوِي) موضعه ك: (هَيَّيْ)، (وَتُوْوِيهِ) عطف عليه، و(أَخْفُ) خبر مقدر أفعال التفضيل، و(بِهِمْ زِه) حال فاعل (أَخْفُ)؛ أي: لفظ (تُوْوِيهِ) أخف من بدله حال تحقيقه، وأفرد الضمير باعتبار ماهية الفعل، مع قطع النظر عن التعدد، وموضع (وَرِيَّيَا) كذلك، وخبره (يُشْبِهُ) أو مُبِين، و(الْإِمْتِلَا) - بالنقل والقصر للوزن مفعوله -: الري.

## [الشرح]

أي: استثنى أيضاً: ﴿وَتُوْوِي إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] بالأحزاب، و﴿الَّتِي تُوْوِي﴾ [المعارج: ١٣] بسأل؛ لأن تحقيقه أخف من بدله، و﴿أَنْتَا وَرِيَّيَا﴾ [مريم: ٧٤] بمريم لثلاث يلبس.

تنبية<sup>(١)</sup>: (نَسَّأَهَا) أختها؛ لكنه أدرجها في المجزوم تبعاً للتيسير، وفاقاً لأبي العلاء في قوله: (وَرِيَّيَا) ولا ثاني له، وضمها صاحب المصباح إليها، وقول صاحب التذكير: «الألف فارق»، ليس نصّاً؛ بل ظاهر لثبوت ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ﴾ [يوسف: ٩٠].

..... وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِي<sup>(٢)</sup>

وَمُوْصَدَّةٌ أَوْصَدْتُ يُشْبِهُ كُلُّهُ

تَخَيَّرَهُ أَنْهَلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلاً

(١) في (ح): «تنبية» ساقطة.

(٢) قائله: العجاج عبد الله بن روية. ينظر: معجم الأدباء (١/ ٤٧٢)، خزنة الأدب (٣/ ٢١٥).

## [اللغة والإعراب]

موضع (مُؤَصَّدَةٌ) كالسابق، و(يُشْبِهُ) بترك الهمز، و(أَوْصَدْتُ) <sup>(١)</sup> فِعْلِيَّةٌ، وحذف للسابق، و(كُلُّهُ تَخَيَّرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ) اسميَّةٌ، والهاءان للمستثنى، و(مُعَلَّلًا) حال مفعول (تَخَيَّرُهُ).

## [الشرح]

أي: واستثنى: ﴿نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠] بالبلد، و﴿عَلَيْهِمْ مُؤَصَّدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨] بالهمزة؛ لأنه يلبس بغيره.

ولما تم المستثنى المتفق عنده قال: اختار هذا المستثنى كله نقلة الأئمة وعلَّوه كما قال في التيسير: «فإن ابن مجاهد كان يختار تحقيق الهمز في ذلك كله من أجل تلك المعاني» <sup>(٢)</sup>.

تنبيهات: المراد أكثر أهل الأداء، ومعنى: «اختيار ابن مجاهد» أنه قد روى عن أبي عمرو الإطلاق والتقييد، فاختار ابن مجاهد وحذَّاق الناقلين رواية التقييد على الإطلاق؛ لا أنهم قرأوه (رِئًا) دون رواية كما توهم للاشتراك. ثم استثنى مشتركًا مختلفًا فقال:

وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ خَالَ سُكُونِهِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَدَلًا

(١) آصَدْتُ وَأَوْصَدْتُ، إِذَا أَطْبَقْتَ، وَمَعْنَى مُؤَصَّدَةٌ؛ أَي: مُطَبَّعَةٌ عَلَيْهِمْ. وَقَالَ اللَّيْثُ: الْإِصَادُ وَالْأَصِيدُ هُمَا بِمَنْزِلَةِ الْمُطَبَّقِ. يُقَالُ: أَطَبَّقَ عَلَيْهِمُ الْإِصَادَ وَالْوِصَادَ وَالْأَصِيدَةَ وَالْوَصِيدَةَ. يَنْظُرُ: لِسَانَ الْعَرَبِ (٣/٤٦٠)، مَادَّةُ: (وَصَد).

(٢) يَنْظُرُ: التَّيْسِيرُ فِي الْقُرْآنِ السَّبْعِ (ص ٤٦).

## [اللغة والإعراب]

(وَبَارِئِكُمْ) جر؛ أي: وغير بارئكم المقروء (بِالْهَمْزِ)، أو رفع مُبتدأ، خبره مستثنى، أو نصب؛ أي: واستثنى أيضًا ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ورواية (بَارِئِكُمْ) بإسكان الهمزة، وضم الميم مركبًا على الإتمام، ويتزن بكسر الهمزة وإسكان الميم على قبض فعولن، و(بِالْهَمْزِ)؛ أي: بتحقيق الهمز حال المفعول، وكذا (حَالٌ سُكُونُهُ)، والهاء للهمز وهي مؤكدة، أو ظرف، (وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ) فِعْلِيَّةٌ، و(تَبَدَّلًا) ماضٍ، وفاعله ضمير الهمز، و(بَيَاءٌ) متعلقه، والباء زائدة على تأويل صارت ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] معًا.

## [الشرح]

بالبقرة سيأتي فيها أن السوسي يسكن همزهما، وللدوري الإسكان والاختلاس، فدخلت للسوسي حتمًا في السواكن، وله في [٧٨/أ] استثنائها وجهان، ونصّ عليهما مكّي في التبصرة<sup>(١)</sup>، وكذا ابن شريح، ورجحا التحقيق ذكرهما الناظم في شطري البيت.

وقطع صاحب التيسير بإبدالها، وكذا شيخه أبو الحسن طاهر بن غلبون، والاستثناء من الزيادات، وإنما نسبه الناظم لابن غلبون؛ لأنه نصّ عليه في تذكرته<sup>(٢)</sup>. وكذا أيضًا السوسي يترك همز ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] في الموضعين، فاندرجت ضمناً في التيسير<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧٩).

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١٣٩).

(٣) قال الحافظ ابن الجزري: «وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقًا ذلك بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفًا فلا يعتد به. وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به فهذا أولى، وأيضًا فلو اعتدّ بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها =

## شرح الجعبري ٦٤٤

تفصيل: جملة المستثنى عند الناظم اتفاقاً واختلافاً سبعة وثلاثون موضعاً، وعند التيسير خمسة وثلاثون لإخراجه موضعي ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وإحدى وثلاثون عند أبي العلاء لإخراجه موضعي ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿وَتَوَيَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] كليهما، و﴿يَشَاءُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] معاً، وثلاثة وثلاثون عند الصقلي<sup>(١)</sup> لإخراجه موضعي ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿يَشَاءُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] معاً.

ولم يستثن من رواية عبد الباقي شيئاً، ومعنى إخراج ﴿يَشَاءُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] أنها لم تدرج في السواكن باعتبار الوصل، لا أنه يبدلها وقفاً، والتحقيق ذكرها.

وهذا مذهب الدوري في التخفيف، وزاد شجاع استثناء الـ: ﴿يَكَايِسُ﴾ [الصفات: ٤٥]، ﴿الرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤]، والـ: ﴿بَأْسٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، و﴿الضَّكَّانِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و﴿الذُّنْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، و﴿وَيْتْرٌ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿يَأْتِكُمْ﴾.

ولما تم مذهب السوسي ذكر من وافقه في شيء منه فقال:

وَوَالِآءٌ فِي يَثِيرٍ وَفِي بَشْسٍ وَزَشْهُمُ

وَفِي الذُّنْبِ وَزَشُّ وَالْكِسَائِي فَأَبْدَلَا

### [اللغة والإعراب]

(وَوَالِآءٌ): تبعه، والهاء للسوسي مفعول أول، (وَفِي بَشْسٍ) الثاني، (وَزَشْهُمُ) فاعله، (وَفِي الذُّنْبِ وَزَشُّ وَالْكِسَائِي) معمول فعل مقدر كالأول، (وَأَبْدَلَا) عطف عليه، والألف ضميرهما.

مخالفاً أصل أبي عمرو، وذلك أنه كان يشبهه بأن يكون من البرئ: وهو التراب وهو فقد همز ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠] ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فإن الهمز في هذا أولى وهو الصواب، والله أعلم. ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٤٤٩).

(١) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحاح الصقلي (ص ٧٢-٧٣).

## [الشرح]

لما لم يتأصل لورش تخفيف في العين جعل تخفيفه فيها تبعاً لغيره؛ أي: وافق ورش السوسي على إبدال: ﴿وَيَبِئْرٍ مُّعْطَلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥] بالحج.

و(بِئْسَ) كيف حصل، نحو: ﴿بِئْسَمَا أَشْرَوْا﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿بِئْسَ مَا كَانُوا﴾ [المائدة: ٦٢]، ﴿وَلَيْئَسَ الْمَصِيرُ﴾ [النور: ٥٧] ويأتي خلاف الأعراف.

ووافقه ورش والكسائي في ﴿الذَّئِبُ وَأَنْتُمْ﴾ [يوسف: ١٣]، و﴿الذَّئِبُ وَنَحْنُ﴾ [يوسف: ١٤]، و﴿الذَّئِبُ وَمَا أَنْتَ﴾ [يوسف: ١٧] بيوسف.

وَفِي لَوْلُو فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ

وَيَأْتِيكُمْ الدُّورِي وَالْإِنْدَالُ يَجْتَلِي

## [اللفظة والإعراب]

(شُعْبَةٌ) فاعل فعل مقدّر كالسابق، (وَفِي لَوْلُو) متعلقه، وفي الثاني يتعلق بأبدل مقدّر، و(الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ) موضع التعريف والتكثير، مصدر ي عرف ونكر، (وَيَأْتِيكُمْ الدُّورِي) فعلية؛ أي: زاد همزها، (وَالْإِنْدَالُ يَجْتَلِي) اسمية.

## [الشرح]

أي: ووافقه شعبة عن عاصم على البدل في أولي همزتي (اللَوْلُو) المعروف والمنكر، رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: ﴿اللَوْلُو وَالْمَرَجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، ﴿كَأَمْثَلِ اللَوْلُو الْمَكُونِ﴾ [الواقعة: ٢٣]، ﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُو﴾ [الحج: ٢٣].

وزاد الدوري عن أبي عمرو همزة ساكنة محققة بعد ياء (يَأْتِيكُمْ) بالحجرات، وزادها السوسي مبدلة على أصله، وحذفها الباقون.

ومعنى الرّمز: يكشف الإبدال بأنه مفرّع على زيادة الهمز.

## شرح الجعبري ٦٤٦

تنبيهات: علم أن المراد الهمزة الأولى في (اللؤلؤ)؛ لأنها الساكنة، والكلام في السواكن، وغلط ابن مجاهد المعلى<sup>(١)</sup> في روايته عن أبي بكر تحقيق الأولى وتخفيف الثانية.

وقوله: (وَيَأْتِكُمُ الدُّورِي) من قبيل (وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي)<sup>(٢)</sup>، وعلم أن المراد زيادة همزة أنه من باب الهمزة، ومزاحمة التحقيق نفاها أفراد السوسي بالتخفيف؛ لكنه فرغ للسوسي على غير أصل، إذ لم يذكر له إثباتاً إلا على تقدير، والهمز والإبدال يجتلي، ولو قال: (ويأتكم البصري) لكان أولى كما قال في التيسير: «بالحجرات قرأ أبو عمرو (لَا يَأْتِكُمْ) بالهمز»<sup>(٣)</sup>.

ثم يمضي الدوري على تحقيقه، والسوسي على تخفيفه، وذكرها في سورتها أولى؛ إذ ليس الحذف من باب التخفيف؛ ولكن ذكرها هنا ضمناً للإبدال.

وَوَزُّشٌ لِيَسْئَلًا وَالنِّسْيَاءُ بِيَأْتِيهِ

وَأَذْغَمَ فِي يَأْتِيهِ النَّسْيَاءُ فَيَسْئَلًا

### [اللفظة والإعراب]

[٧٨/ب] (وَزُّشٌ) فاعل مقدر؛ أي: قرأ ورش، (لِيَسْئَلًا) مفعوله، (وَالنِّسْيَاءُ) عطف وقد حكاها، و(بِيَأْتِيهِ) حال (وَزُّشٌ)، والهاء له؛ لأنه أحدثها أو للنسيء؛ لأنه فيها، أو لهمزة لأنه عنها، (وَأَذْغَمَ فِي يَأْتِيهِ النَّسْيَاءُ) فعلية، وفاعل (وَأَذْغَمَ) ضمير ورش، ومفعوله

(١) معلى بن منصور أبو يعلى الرازي الحافظ الفقيه الحنفي ثقة مشهور، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، وكان من أصحاب أبي يوسف الكبار، وحدث عن مالك بن أنس والليث، روى القراءة عنه محمد ابن سعدان. توفي سنة (٢١١هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤١٠)، الأعلام للزركلي (٧/٢٧١).

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤)، رقم البيت: ٤٧.

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٩٢).

## شرح الجعبري

محذوف؛ أي: فعيل، (فَقَلَّ) شَدَّدَ عطف، والرواية في (النَّسِيءِ) الأَوَّل بالهمزة والخكاية، والثاني بالإدغام والإعراب.

حَقُّ هذا البيت أن يكون عقيب نحو: (مُؤَجَّلًا)<sup>(١)</sup>؛ لأنه تمام مذهب ورش؛ لكن آخره لينبه على أن (لَقَلًّا) لا يوزن، (وَالنَّسِيءُ) بعيد من أصله، و(لَقَلًّا) في التيسير في هذا الباب (وَالنَّسِيءِ) في سورتها.

### [الشرح]

أي: أبدل ورش همزة (لَقَلًّا) حيث وقع ياء مفتوحة، نحو: ﴿لَقَلًّا يَكُونُ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَقَلًّا يَعْلَمُ﴾ [الحديد: ٢٩].

وأبدل أيضًا همزة ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾ [التوبة: ٣٧] بالتوبة ياء، ثم أدغم الياء السابقة فيها وشددها له.

ذيل: شبل عن ابن كثير ﴿النَّسِيءُ﴾ [التوبة: ٣٧] كالقراء، والزهري كالضبي.  
تنبيهان: الأحسن أن يحمل على قوله: (وَأَدْعَمَ) على اللغوي ليجدد قوله: (فَقَلَّ) فائدة، وليست الفاء رمزًا للتصريح والترجمة. هذا آخر المختلف.

وَإِنِ بَدَأَ أَحْسَنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَأَدْعَمَ) عَلَى اللَّغْوِيِّ لِيَجِدَّ قَوْلَهُ:

وَإِنِ بَدَأَ أَحْسَنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَأَدْعَمَ) عَلَى اللَّغْوِيِّ لِيَجِدَّ قَوْلَهُ:

### [اللغة والإعراب]

(وَإِنِ بَدَأَ) مُبْتَدَأُ مضاف مصدرًا، و(لِكُلِّهِمْ) يتعلق به، والضمير للسبعة، و(إِذَا سَكَنْتَ) ظرفه، وتقدّم مغنٍ عن الجواب، و(عَزَمَ) حتم خبر المبتدأ، (كَأَدَمَ) خبر هو مقدّرًا، و(أُوهِلًا) عطف عليه، و(عطف الفعل على الاسم؛ لأن المراد اللفظ لا

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٨)، رقم البيت: ٢١٥.

## شرح الجعبري ٦٤٨

المعنى، ولا ضمير فيه، هذه إجماعية؛ وإنما ذكرها لينفي شدوذاً ورد في بعضها؛ وليعلم أن الخلاف في ثاني همزتي المتصل إنما هو في المتحركة فذكرها ثم أولى؛ لكن آخرها لكونها دخيلة في الخلاف، وأثبتها هنا وفقاً لابن شريح لموافقة البدل، وهي زائدة على التيسير.

### [الشرح]

أي: أبدال السبعة من طرقة الهمزة الساكنة الأخيرة من الهمزتين المجتمعتين في كلمة وجوباً حرف مدّ يجانس سابقها، إن لم تحذف الأولى وصلّاً وابتداءً مع القطع، وابتداءً مع همزة الوصل، نحو: ﴿وَأَخْرَجَ﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿أَوْقَى﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿لَا يَلْفِ﴾ [قريش: ١]، ﴿أَوْثَمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿أَنْتِ﴾ [يونس: ١٥].

وروى خلف عن الكسائي أنه حققها مع همزة الوصل، وهذا ضعيف عند من يقول: إن الساكنة أثقل.

واحترزنا بقولنا: (إن لم تحذف الأولى) عن نحو ﴿يُؤْمِنُ﴾ [آل عمران: ١٩٩]؛ لأن أصلها (يُؤْمِنُ)؛ لأن أوّل الماضي ثاني المضارع، وعليه جاء:

فَأَنَّهُ أَهْلٌ لَّأَن يُوَكِّرَمَا ..... (١)

أبحاث: مثل الناظم بمثالين: أحدهما: (آدم)، وهو أعجمي لا يتحقق تركيبه؛ لكن شبهة اشتقاقه من أديم الأرض: وجهها، أو الأدمة: الغبرة، ألحقه بأفعل فيكون مثلاً للمبدلة ألفاً، وهو الأكثر، ولهذا ذكره جار الله<sup>(٢)</sup> في تخفيف الهمز من مفصله<sup>(٣)</sup>، ويحتمل أن يلحق بفاعل؛ لأنه الغالب على الأسماء الأعجمية ك: ﴿أَزَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]، و(فالغ)؛ ولهذا قال في كشافه: أقرب حاله أن يلحق بفاعل لذلك، فليخرج

(١) لم أقف على قائله. ينظر: خزنة الأدب (١/٢٦٤)، المقتضب في اللغة للمبرّد (١/٨٠).

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري (١/٦٩).



## شرح الجعبري

على هذا عن كونه مثلاً، و﴿أَزَّرَ﴾ [الأنعام: ٧٤] مثله في الاحتمال.  
 قلت: الأول أولى لرجحان شبهة الاشتقاق على الغلبة تبعاً لأصلها المقدم عليه اتفاقاً.

والمثال الثاني: (أوهلاً) وليس من القرآن؛ بل نظره المبدلة وأواً لضرورة الروي، ولينبه على العموم، وهو ماضٍ رباعي مبني للمفعول، قال صاحب المحكم: أهله الله وأهله للخير، جعله أهلاً له<sup>(١)</sup>، وقد قال الجوهري: أهلك الله في الجنة إيهالاً: زوجك فيها<sup>(٢)</sup>، قول الناظم وافق موهلاً، اسم مفعول من رباعيه، وفاء همز (أهلاً) اسم فاعل من لازم ثلاثيه، وقد لزم هذا البديل تصاريف الكلمة كآخر، وأوئخر، وأوآخر.

### [التوجيه]

وجه تخصيص ورش تخفيف الفاء: أنها [٧٩/أ] تجري مجرى المبتدأة، فالحقها بأصله في النقل، أو استصحب حالها مع الهمزة، نحو: أودن، وقد أمن ذلك في غيرها<sup>(٣)</sup>.

ووجه استثناء الإيواء: أن التخفيف إذا أدى إلى التثقيب لزم الأصل، وهو محقق في ﴿وَتَقْوَى﴾ [الأحزاب: ٥١]، ﴿تَتَوَيْد﴾ [المعارج: ١٣] للواوين والضممة والكسرة، وفي الإدغام حمل على المرجوحة، ثم طرد في بقية الباب ليتسق كما فعل في مضارع أفعال، أو كراهة اجتماع ثلاثة أحرف علّة، وأجيب عن ﴿سَتَاوَى﴾ [مود: ٤٣] بالأخف.  
 ووجه تخصيص المفتوحة بعد الضم: موافقة الساكنة في البديل، وهو أقرب إلى الأصل المحمول عليه.

ووجه تخصيص الساكنة بالتخفيف: هو أن العلماء اتفقوا على أن كل حرف مدّ

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٢٦/٢).

(٢) قال أبو زيد: أهلك الله في الجنة إيهالاً؛ أي: أدخلكها وزوجك فيها. وأهلك الله للخير تاهيلاً. ينظر: الصحاح في اللغة (٢٦/١).

(٣) في (ح): «وقد أمن ذلك في غيرها» ساقط.

## شرح الجعبري ٦٥٠

ساكنه أخف من متحرّكه، واختلفوا في الهمزة فأكثرهم كالفراء وأبي طاهر على أن ساكنها أثقل من متحرّكها لاحتباس النفس، وفقد ما يعين على إخراجها، ومن ثمّ صَعِبَ الوقف عليها، وأورد عليه إسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

وأجيب: بأن الغرض تخفيف الحركة لا الحرف، بدليل ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، وقيل: متحرّكها أثقل لكثرة العمل كالبواقي، فعلى الأول؛ لكونها أثقل، وعلى الثاني؛ للزومها طريقة في التخفيف، والمتحرّكة تشعب أنحاءها.

ووجه إبدالها: تعذّر تسهيلها، وإخلال حذفها، ودُبرت بما قبلها؛ لأن ما بعدها يكون إعرابًا فتختلف بالأبنية ولا مزيّة لأحد فيغلب، ولتقدير حركة ما قبلها عليها ك: ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، وللنقلة في العموم والخصوص طريقان:

أحدهما: تعميم الأفراد، وعليه الأقل كعبد الباقي<sup>(١)</sup> تمسكًا برواية إبراهيم وإسماعيل.

والثاني: تخصيصها، وعليه الحدّاق كابن مجاهد تمسكًا بما روي عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يترك كل همزة ساكنة في جميع القرآن؛ إلا في خمسة وثلاثين موضعًا فإنه خالف أصله فيها فهمزها، وهي التي نصّ عليها الناظم لأجل الأسباب التي أشار إليها، وهذا بسطها.

ووجه استثناء الساكنة للمجزوم والبناء: محافظة على ذات حرف الإعراب والبناء؛ ليكون بالسكون نصًّا، فلا يرد عليه إسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] ونحوه لبقاء ذات الحرف وحركته مدلول عليها، وتحيرّ بعض الموجهين في هذا النقض فالتزمه ومنع السكون، وهو غالط في التوهم، وقيل: لعروض السكون؛ أو لثلا يوالي بين إعلالين، ويرد عليهما نحو: ﴿فَأَدْرَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢].

(١) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد ابن السقاء أبو الحسن الخراساني ثم الدمشقي المقرئ أحد الحدّاق قرأ على محمد بن سليمان بن ذكوان البعلبي. توفي عبد الباقي بعد سنة (٣٨٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٧٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/١٥٧).

## شرح المعبري ٦٥١

وجه استثناء ﴿وَتَوَيَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿تَوَيَّ﴾ [المعارج: ١٣]: لثلاثا يعدل من الثقيل إلى الأثقل كما تقدّم، ولم يعدّ العلة لقصورها عنده.

وجه استثناء ﴿وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]: أن الرئي المهموز ما يُرى من حسن المنظر، والمشدّد مصدر رُوي من الماء: امتلاء، والمعنى أحسن أثاثًا ومنظرًا، ويحتمل أن يكون من الامتلاء، يقال: رويت ألوانهم وجلودهم: امتلأت وحسنت؛ لكنه بعيد فخيف لبس المعنى بما لا يصح أو يبعد.

فإن قلت: هذا مبني على الإدغام اعتبارًا بالعرض، وقد ألغيته أنفًا.

قلت: ألغى ثمّ لحصول مثل ما قرّ منه بخلاف هنا، وكذا (أو نَسَأَهَا) بالهمز من التأخير كقولهم: نَسَأَ اللهُ في أجلك؛ لثلاثا يلبس بـ: ﴿نُسَيْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] من النسيان، وقال أبو محمّد: «ثبوت الألف فاروق»<sup>(١)</sup>.

قلت: تزاممه لغة حمل المعتل على الصحيح الثابتة متسعة<sup>(٢)</sup>.

وجه استثناء ﴿مُؤَصَّهٌ﴾ [البلد: ٢٠] أن أوصدت؛ بمعنى: أطبقت يرجع إلى أصلين: أصدت كأمّنت مهموز الفاء، وأوصدت: كأوفيت معتلها، وهو من المهموز عند أبي عمرو، كما [٧٩/ب] ذكر ثمّ موضعه، فحقوق لينص على مذهبه.

وجه استثناء ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]: محافظة على ذات حرف الإعراب.

وجه إبدالها: توفيرًا لغرض المسكن وهو أوجه لذلك، ولا يرد عليه (بِسْ) لجموده.

وتعليل مكّي التخفيف بتنزيلها منزلة الأصليّة، ينتقض بالمجزومة وأولى، والتحقيق بالعروض والتعدّد ينتقض بـ: ﴿قَادَرَةٌ تَمُّ﴾ [البقرة: ٧٢].

وجه الموافقة في إبدال (بِسْ): مناسبة لجمعه على القلب، وفي (بِسْ) لثقل

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/١٩٧).

(٢) في (ح): «وقال أبو محمّد: ثبوت الألف فاروق. قلت: تزاممه لغة حمل المعتل على الصحيح الثابتة متسعة، ساقط.

## شرح الجعبري

٦٥٢

الجمود، وفي (الدُّب) لغلبة التخفيف، ويحتمل أن يكون من ذاب عند الموافق؛ ولبعده لم يستثن، وفي ﴿تَوَلَّوْا﴾ [الطور: ٢٤] لاجتماع الهمزتين، وخصَّ الأولى؛ لأنها أثقل وأخف بدلاً.

ووجه زيادة همزة (يَأْتِكُمْ): لأنه من أَلَتْ يَأَلْتُ كَصَدَقَ يَصْدُقُ<sup>(١)</sup>، وجاءت كعلم يعلم، وهما في غطفان، قال الحطيئة<sup>(٢)</sup>:

أَبْلَغُ بِنْسِي تُعَلِّ عَنِّي مُعْلَفَلَةٌ جَهْدَ الرِّسَالَةِ لَا أَلْتَا وَلَا كَذِبًا<sup>(٣)</sup>

ووجه تركه: أنه بدل من لَاتَ يَلِيْتُ<sup>(٤)</sup>، قال رؤبة:

وَلَيْلِيَّةٌ ذَاتُ دُجَى سَرَبْتُ وَلَمْ يَلْتِنِي عَنْ سُوَاهَا لَيْتٌ<sup>(٥)</sup>

وهي حجازية، وجاءت ألت كأمن، وآلات كآيات<sup>(٦)</sup>، [وولت كوعدا]<sup>(٧)</sup>.

واختياري: الحجازية لأنها الفصحى، وعليه صريح الرسم، والكل بمعنى: ناقصه جداً.

(١) قال أبو عمرو: الألتة اليمينُ الغموسُ، والألتة العظيمةُ الشقنةُ، وألته أيضاً حبسهُ عن وجهه وصرفه، مثل: لانه يَلِيتهُ، وهما لغتان حكاهما الزبيدي عن أبي عمرو ابن العلاء، وألته ماله وحقه يَأَلتهُ أَلْتَا، والآلةُ وألته إياه نَقَصه وفي التنزيل العزيز: (وما أَلْتناهُم من عَمَلِهِم من شيءٍ) قال الفراء: الألتُ: النقص. ينظر: لسان العرب (٤/٢)، مادة: (ألت).

(٢) الحطيئة: جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو ملكية: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. كان هجاءً عنيفاً، لم يكذب يسلم من لسان أحد. وهجا أمه وأباه ونفسه. توفي سنة (٤٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١١٨/٢)، معجم المؤلفين لرضا كحالة (١٢٩/٣).

(٣) ينظر: لسان العرب (٤/٢)، مادة: (ألت)، تاج العروس للزبيدي (١٠٤٣/١).

(٤) لانه حَقَه، يَلِيتهُ لَيْتًا وآلته: نَقَصه، والأولى أعلى وفي التنزيل العزيز: (وإن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلْتَنِكُمْ من أعمالكم شيئاً)، قال الفراء: معناه: لا يَنْقُصُكم ولا يَنْظِلُكم من أعمالكم شيئاً. وهو من لَاتَ يَلِيْتُ. قال: والقراء مجتمعون عليها. قال الزجاج: لانه يَلِيتهُ وآلته يَلِيتهُ وآلته يَأَلتهُ: إذا نَقَصه. ينظر: لسان العرب (٨٦/٢)، مادة: (ليت).

(٥) ينظر: الصحاح في اللغة (١٥٥/٢)، تاج العروس للزبيدي (٨٠١٧/١).

(٦) في (ج): «وآليات كآيات».

(٧) زيادة من: (ح).

## شرح الجعبري

ووجه تخفيف (لِقَلًّا): مشابهة الفاء في الأولوية والبدل بخلاف نحو: ﴿مِائَةً﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ولم يطرد في ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [البقرة: ٦١] لمخالفة الرسم.

ووجه تخفيف ﴿النَّسِيءُ﴾ [التوبة: ٣٧] - وهو مصدر نَسَأَ: أجز - تكميلاً للمحال. ووجه الاتفاق على بدل نحو: آخر - عند من يقول: الساكن أثقل - لزيادة الثقل، وعند غيره لزوم الاجتماع بخلاف المتحرّكين تحقيقاً.

واختياري: تحقيق المختلف كله عملاً بالأصل، واكتفاء بتخفيف المجتمع معادلة وجمعاً، ولترك القرشيّة، وفي الباقي إجماعاً.

التفريع: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾ إلى ﴿حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣].

أصولها: مدود ﴿ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٢٣]، وإدغام ﴿الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ﴾ [الحج: ٢٣]، ونقل: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الحج: ٢٣]، و﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الحج: ٢٣] والسكت عليهما، وترقيق ﴿أَسَاوِرَ﴾ [الحج: ٢٣]، وحذف غنة ﴿ذَهَبٍ وَّلُؤْلُؤًا وَّلِبَاسُهُمْ﴾ [الحج: ٢٣]، وإبدال همزة ﴿وَّلُؤْلُؤًا﴾ [الحج: ٢٣] ونصبه، وضم ميم ﴿وَّلِبَاسُهُمْ﴾ [الحج: ٢٣]، ووجود وقف ﴿حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣].

قالون: بالإظهار، وترك النقل، والسكت، وتفخيم الراء، وتحقيق الهمزة، ونصبه، وضم الميم وإسكانها وجهان.

ورش: بالنقل، والترقيق، والإسكان، وثلاثة ﴿ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٢٣]، ثلاثة.

ابن كثير كقالون: مع الجرّ والضمّ فقط وجه.

الدوري: مثله بلا ضمّ.

وجه السوسي: مثله بالإدغام وجه.

ابن عامر والكسائي واحد.

وجهي خلاد: يندرجون في وجه الدوري.

أبو بكر: كقالون مع إبدال ساكنة ﴿وَّلُؤْلُؤًا﴾ [الحج: ٢٣] بلا صلة وجه.

وحفص: مندرج فيه.

خلف: كالدوري مع السكت على ﴿الْأَنْهَرُ﴾ [الحج: ٢٣]، ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الحج: ٢٣] وحذف غنة ﴿ذَهَبٍ وَلَوْلَا﴾ [الحج: ٢٣] وجه.

وخلاذ: مثله مع ترك السكت على: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الحج: ٢٣] فقط، وإثبات الغنة وجه، وبترك السكتين وجه.

أضرب سبعة في عشرة: سبعون، واحد في سبعة: سبعة وسبعون، هذه طرق القصيد.  
ورش: بالتفخيم وجه.

السوسي: بتوسيط ما قبل الإدغام وقصره وجهان.  
الأعشى: بالسكت والبدل وجه.

العمرى: كورش هنا مع تخفيف ﴿ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٢٣] وهمزي ﴿وَلَوْلَا﴾ [الحج: ٢٣] وجه.

خمسة في سبعة: خمسة وثلاثون، فمجموعها مائة واثنان عشر وجهًا.

خاتمة: مما ينبه عليه المبتدئ التحفظ عن همز المعتل مخافة [٨٠/أ] التباسه بالمهموز إلا بشت نحو: ﴿يُوقُونَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿تُورُونَ﴾ [الواقعة: ٧١]، و﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿الْمَلَكِيَّتِ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿مُوهِنُ﴾ [الأنفال: ١٨]، ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ﴾ [الأنفال: ١٦]، و﴿لَا شَيْءَ﴾ [البقرة: ٧١]، و﴿الْفَلَشِيَّةِ﴾ [الناشئة: ١]، ﴿مَعَايِشَ﴾ [الأعراف: ١٠]، و﴿تَرِينَ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿فَتَمَنُّوا أَلْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وإليه أشار الحصري بقوله:

وَلَا تَهْمَزَنَّ مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَصْلَهُ كَقَوْلِهِ فِي الْإِنْسَانِ يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ<sup>(١)</sup>

وقلت أخص منه:

وَلَا تَهْمَزِ الْمُعْتَلَّ دُونَ رَوَايَةِ كَغَاشِيَةِ سَاقٍ وَيُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ

(١) ينظر: القصيدة الحصرية (ص ١١٣).

## باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

هذا نوع من المفرد، وربما انضم إليه مجتمع؛ فلهذا أفرده بعدهما، وهو في التيسير بين مذهب ورش وأبي عمرو، وأدرج السكت فيه لقلته، واشتراكهما في الشروط، وفي التيسير بعد باب الوقف لاشتراكهما في القطع<sup>(١)</sup>.

وَخَرَّكَ لِوَرَشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ

صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَآخِذْفُهُ مُسَهَلًا

### [اللغة والإعراب]

فيه فعليتان، و(لِوَرَشٍ)، و(بِشَكْلِ الْهَمْزِ) بحركته، يتعلقان بـ: (خَرَّكَ)، و(كُلَّ سَاكِنٍ) مفعوله مضاف إلى مقدر؛ أي: حرف ساكن، و(آخِرٍ صَحِيحٍ) صفاته، والهاء في (وَآخِذْفُهُ) للهمز، و(مُسَهَلًا) حال فاعله.

### [الشرح]

أي: نقل ورش حركة همزة القطع المبتدأة إلى الحرف الذي يليها من آخر الكلمة السابقة، ولو مقدرة إن كان ساكنًا غير مدٍّ ولا منوي الوقف، أصليًا كان أو زائدًا، رسم أو لم يرسم، إن وصله به ثم حذف الهمزة محققة حال تخفيفه اللفظ به.

وفي الضابط قيود:

فقوله: (حركة همزة القطع)، قيدٌ أخرج به نحو: ميم ﴿اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١: ٢٠] خلافاً لمدعيه.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٤).

## شرح المعبري ٦٥٦

وقوله: (المبتدأة)، أخرج نحو: ﴿يَسْئَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] فليس مذهبه.

وقوله: (إلى الذي يليها من السابقة)، بيان أنه ينقل إلى ما قبل، لا إلى ما بعد حفظاً للوزن؛ ولأن السابق طرف.

وقوله: (ولو كانت السابقة مقدّرة)، أدخل لام التعريف؛ لأنها كلمة إذهي حرف.

وقوله: (إن كان ساكناً)، أخرج نحو: ﴿الْكِتَابُ أَفْلَا﴾ [البقرة: ٤٤] لاشتغال المحل.

وقوله: (غير مدّ)، أخرج نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿قَالُوا أَمَّا﴾ [البقرة: ١٤]،

﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] تعذراً في الألف ولعدم النقل في الأخيرين وإلا فنحو: قاضو أهلك وابتغى أمره<sup>(١)</sup>، فجائز.

وفي عبارة الناظم قصور لخروج حرفي اللين وهما منه؛ لأن الصحيح يقابله

المعتل، كما قال: (أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ)<sup>(٢)</sup>، و(صَحَّ سَاكِنٍ)<sup>(٣)</sup>، ولو قال مثل:

وحرّك لورش غير ذي المد ساكناً أخيراً.....  
لوفى.

وأحسن المالكي بقوله:

..... لساكين آخر سوي مدّ انقلأ

وأحسن منه قول (النزهة):

..... وَلَا سَاكِنٍ حُرِّكَ سَوَى الْمَدِّ وَاهْدَرَا

وقول التيسير: «غير حرف مدّ ولين»<sup>(٤)</sup>، غير خالٍ من الاحتمال، ويعتذر للناظم

بأنه أراد الصحيح والجاري مجراه.

(١) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٢١٩)، حاشية الصبان (٥/٤٥٥).

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٤)، رقم البيت: ١٧٣.

(٣) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٣)، رقم البيت: ١٥٦.

(٤) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٤).



## شرح المعبري

﴿ ٦٥٧ ﴾

وقوله: (ولا منوي الوقف)، أخرج ﴿كُنَيْبَةَ﴾ [الحاقة: ١٩] من الاتفاق.

وقوله: (أو زائداً)، ليندرج نحو: ﴿وَقَالَتِ آخْرَجْ﴾ [يوسف: ٣١] نصّاً لأنه تنزل منزلة

الجزء.

وقوله: (أو لم يرسم)، ليندرج التنوين كذلك لأنه حرف.

قوله: (إن وصله به)؛ أي: وصل الهمز بالساكن تخصيصاً للخلاف بالوصل؛ إذ

لا يتأتى في الوقف، فيتعيّن النقل نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿قُلْ أُوْحَى﴾ [الجن: ١]،

﴿قَالَتْ إِحَدُهُمَا﴾ [القصص: ٢٦]، ﴿الرَّحْمَٰنُ أَحْسَبَ﴾ [العنكبوت: ١]، ﴿خَلَوْا إِلَى﴾

[البقرة: ١٤]، ﴿تَمَعَاوَا أَتَلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ﴿أَبْنَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿وَالْإِبْرَٰكِي﴾ [آل

عمران: ٤١]، ﴿قُوَّةٌ أَوْ ءَاوِيٌّ﴾ [هود: ٨٠]، ﴿عَادِ إِذْ أَرْسَلْنَا﴾ [الذاريات: ٤١]، ﴿مُئِينٌ﴾ [٢] إِنَّ

رَبِّكَ﴾ [يونس: ٢: ٣].

والباقون بترك النقل إلا من يخص.

تنبيه: الشكل عبارة عن الصورة والهيئة، فإطلاقه على الأشكال الدالة على هيئة

الحرف المكتوب من حركة وسكون [٨٠/ب] حقيقة، وأطلقه على لفظ الحركات

إطلاق الدال على المدلول.

## [التوجيه]

وجه النقل: أنه أراد تخفيفها، وامتنع تسهيلها لسكون ما قبلها غير مدّ وقبلها له،

قال سيويه: ولثلا يلبس بالمعتل، وحذفها رأساً لعدم الدلالة واجتماع الساكنين

غالباً، فتوصل إلى حذفها فنقل حركتها إلى ما قبلها فسكنت وتحرك ما قبلها، ثم

حذفها محققة لدلالة حركتها عليها، وأمن التقاء الساكنين.

وقيل: نقلت فسكنت وتحرك ما قبلها، فقبلها ثم حذفها لسكونها وسكون ما

قبلها أصلاً أو بعدها غالباً، واستدلّ بنحو: ﴿سَطَّكُهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، والكمأة.

قلت: ليس كذلك لورود ﴿حُذِ الْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]؛ ولأنه إن قدرّ سكون الأوّل

لزم تقدير حركة الثاني فلا التقاء، وتغيير الساكنين لا يعدّ.

## شرح الجعبري

ولا دليل في نحو: ﴿سَطَطَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] لاحتمال أن يكون المثبت غير الحاذف،  
والى هذا أشرنا في (العقود) بقولنا:

أَوْ قَابِدَلْنَ ثُمَّ اخْذِفْنَهُ لِسَاكِنٍ وَشَبَطَاهُ دَلٌّ وَلَيْسَ عَنِ إِيقَانٍ<sup>(١)</sup>

وإذا احتمل سقطت دلالتها، ولو أراد الناظم هذا المعنى لقال: (واحذفه مبدلاً).

وجه تخصيص المنفصل: ملاحظة أصله في الفاء، ولثلاثا تلتبس الأبنية لا لأنه أثقل  
خلافًا للمهدوي، والساكن لعدم قبول المحرك الحركة، والصحيح ومحموله لتعذر  
تحريك الألف وزوال مدّ أختيه، لا لكونهما في حكم المتحرّك خلافًا له.

ثم ذكر الموافق فقال:

وَعَنِ حَمَزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ

رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَضَلِ سَكَّتًا مُقْلًا

## [اللفة والإعراب]

(وَعَنِ حَمَزَةٍ) خبر (خَلْفٌ)، وصرف للوزن، و(فِي الْوَقْفِ) ظرف الخبر، وهاء  
(وَعِنْدَهُ) للساكن الموصوف لا لـ: (حَمَزَةٍ) لعدم بيان محل السكت، وهو ظرف  
(رَوَى)، و(خَلْفٌ) فاعله، و(فِي الْوَضَلِ) متعلق به، و(سَكَّتًا) مفعوله، و(مُقْلًا) قليلاً،  
صفة مؤكدة.

## [الشرح]

هذا البيت دخيل هنا؛ لأن شطره الأوّل من وقف حمزة؛ وإنما ذكره هنا  
اختصاراً، وشرطه الثاني من مسائل السكت، وذكر في النقل لاتفاقهما في الشروط  
وقلته، وكان الأولى إفراده بيباب كما فعل في التيسير<sup>(٢)</sup>؛ لكن لم يستوعبه فيه.

(١) ينظر: عقود الجمان في تجويد القرآن (ص ٨٥).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٥).

## شرح الجعبري

٦٥٩

أي: لحمزة في وقفه على الكلمة التي أولها الهمزة المذكورة وجهان:

أحدهما: النقل.

والثاني: تركه.

وخص الداني في التيسير الخلاف بلام التعريف، وفهم منه تحقيق غيره فوجه تخفيفه من الزيادات<sup>(١)</sup>.

وقال في غيره<sup>(٢)</sup>: التحقيق مذهب أبي الحسن بن غلبون، والنقل مذهب ابن فارس، وكل ما نقله ورش في الحاليين نقله حمزة في الوقف في أحد وجهيه إلا ميم الجمع، فإن ورشاً ضمها على أصله، نحو: ﴿عَلَيْهِنَّ أَسْتَعْفَرْتُ﴾ [المنافقون: ٦]، ﴿وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، ﴿ذَلِكَ لَكُمْ إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١] فخرجت عن ضابط النقل، وأسكنها حمزة على أصله، فدخلت في ضابط النقل؛ لأنها ساكن صحيح أخير لفظاً.

وقد نصّ ابن مهران على نقله، ونقل ثانياً: وهو نقل المضموم والمكسور دون المفتوح؛ لثلاثي يلبس بالمشئي، وثالثاً: وهو تحريكها بالضم مع الحركات الثلاث، وهو بعيد.

فلا وجه حيثئذ لمنع بعض الشراح النقل، قيل: لثلاثي تحرك بغير حركتها، وهو الضم. قلت: قد كسرهما أبو عمرو وإلا ﴿لَيْكَةِ﴾ [الشعراء: ١٧٦] في الشعراء وص، فإن ورشاً قرأها (كليكة) وصللاً ووقفاً، فخرجت عن أصل النقل، وقرأها حمزة (الأيكة)، فدخلت في ضابط النقل، وإلا ﴿أَوْأَمِنَ﴾ [الأعراف: ٩٨] فإن حركة الواو عند ورش حركة نقل، وعند حمزة حركة بناء.

ولما كان السكت دخيلاً هنا، ولم يعقد له باباً تكلمنا عليه هنا.

أي: وسكت خلف عن حمزة [٨١/أ] على الساكن الموصوف قبل الهمزة المذكورة في وصل كلمة الساكن بكلمة الهمزة؛ سواء وصل أول الأولى أو وقف

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٥).

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١/٣٧٦).

## شرح الجعبري

قبلها، وَصَلَ آخر الثانية أو وقف عليه، وهذا الخلاف مرتَّبٌ كما ذكر في التيسير. وكما دخل ميم الجمع في النقل دخل في السكت، والأمثلة تقدَّمت.

فإن قلت: فهل محل الوقف والوصل المذكورين واحد؟

قلت: لا؛ لأن محل الوقف آخر كلمة الهمزة، ومحل الوصل أولها بكلمة الساكن، نعم محل النقل والسكت واحد.

فالسكت على نون ﴿إِنْ أَنَا﴾ [الأعراف: ١٨٨] باعتبار وصلها بالهمزة، والنقل باعتبار الوقف على كلمتها.

تعريف السكت: قطع الصوت آخر الكلمة آناً، ومن ثَمَّ كان (مُقَلَّلاً) صفة مؤكدة، ولو قال: (قطعاً مقللاً) كانت مقيدة.

ثم تمم الكلام في السكت فقال:

وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضُهُمْ

لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنِ حَمْزَةِ تَلَا

## [اللغة والإعراب]

فاعل (وَيَسْكُتُ) ضمير (خَلَفَ)، و(فِي شَيْءٍ) يتعلق به، (وَشَيْئًا) عطف على (شَيْءٍ) محكي، (وَبَعْضُهُمْ) مُبتدأ والضمير للنقلة، وخبره (تَلَا): قرأ بالسكت، و(لَدَى اللَّامِ)، و(عَنِ حَمْزَةِ) متعلقاه، و(لِلتَّعْرِيفِ) حال (اللَّامِ).

## [الشرح]

أي: ويسكت خلف أيضاً على كلمة ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠] من المتصل مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً كيف وقع، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥]، ﴿مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: ٥]، ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الحجر: ٢١].

تنبيه: كرر الكلمة لينص على تنوع إعرابها، واستغنى بالمجرور عن المرفوع

## شرح الجعبري

لاتحاد صيغتهما كتابةً، كقوله: و﴿جُرْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿جُرْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، وأغناه عموم التعريف والتنكير في نحو: (وَكَسْرُ بِيُوتٍ وَالْبِيُوتِ) <sup>(١)</sup>.

هذا آخر الطريق الأولى في التيسير <sup>(٢)</sup>، وهي طريق أبي الفتح فارس، وعليها صاحب المصباح.

ثم ذكر الطريق الثاني فقال: وبعض الناقلين سكت لحمزة نفسه، وهو معنى قول التيسير: «في الروايتين على لام التعريف حيث وقعت من المنفصل» <sup>(٣)</sup>، على ما جاء في قوله:

وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلَنْ يَفِيعِ

لَبَدَى يُؤْنِسُ الْآنَ بِالنَّقْلِ نَقْلًا

### [اللفظة والإعراب]

(وَشَيْءٍ وَشَيْئًا) معطوفان؛ أي: ولدئ (شَيْءٍ وَشَيْئًا)، ولو حكى مرفوع (شَيْءٍ) لكمل، و(لَمْ يَزِدْ) حال فاعل (تَلَا)؛ أي: مقتصرًا أو غير متجاوز، (وَلَنْ يَفِيعِ) ولدئ يُؤْنِسُ) يتعلقان بـ: (نَقْلًا)، وشدّد للتكثير، خبر (الآنَ)، و(بِالنَّقْلِ) حال المرفوع؛ أي: روى الآن، حال نقل همزه.

### [الشرح]

أي: وسكت ذلك البعض على كلمة ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٦٠] كيف أعربت من المتصل، ولم يتجاوز لام التعريف من المنفصل، وهو معنى قول التيسير: «لا غير» <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤٠)، رقم البيت: ٥٠٣.

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٥).

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٥).

(٤) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٥).

## شرح المعبري ٦٦٢

هذا تمام الطريق الثاني في التيسير عن أبي الحسن ابن غلبون<sup>(١)</sup>، وحاصل الطريقين أن الأولى: سكت خلف على المنفصل مطلقاً، وعلى كلمة ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، ولم يسكت خلاد عليهما.

والثاني: سكتنا على لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] فقط، وتركاه في غيرهما. وإذا اعتبرت الطريقين رأيت أنه لا خلاف عن خلف في السكت على اللام و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، وفي باقي المنفصل وجهان، ولا خلاف عن خلاد في ترك السكت في الأخير، وفي الأولين وجهان.

تفريع على الطريقين: إذا وقفت على ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] المرفوع أو المنصوب أو المجرور سقط السكت.

وإذا وقفت على ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] فلخلف ثلاثة:

١- النقل.

٢- والسكت.

٣- وتركهما.

ولخلاد وجهان:

١- النقل.

٢- وتركه بلا سكت.

وإن وقفت على ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فلخلف وجهان:

١- النقل.

٢- والسكت.

ولخلاد ثلاثة:

١- النقل.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٥).

## شرح الجعبري

٦٦٢

٢- والسكت.

٣- وعدمهما.

فإذا اجتمعا وصلًا، نحو: ﴿إِذَا أَنْذَرَكُمْ قَوْمَهُ بِيَأْتِيكُمْ بِاللَّحِقَاتِ﴾ [الأحقاف: ٢١] فلخلف وجهان:

١- السكت عليهما.

٢- وعلى الثاني فقط.

ولخلاف وجهان:

١- السكت عليهما.

٢- وتركه على الأول فقط.

وترجع الأربعة إلى ثلاثة لاتحاد الأخيرين. [٨١/ب] وميم الجمع<sup>(١)</sup> إن جاز النقل فهي ك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، وإلا فلخلف السكت وتركه في الحالين، ولخلاف تركه كذلك، وسيأتي لحفص أربع سكتات، والباقون بتركه، فهذا جملة مذهبه في السكت.

فرع: إذا ابتداء حمزة بنحو: ﴿الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥] ووقف عليها فله السكت وتركه والنقل مع همزة الوصل وحذفها، ويختص خلاف بالثاني وإذا ضربت الأربعة في سبعة ارتفعت إلى ثمانية وعشرين وجهًا<sup>(٢)</sup>.

تذييل: نقل أبو العلاء طريقًا ثالثًا، وهو سكت حمزة على المتفصل مطلقًا، وعلى ﴿شَقِوْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وابن سوار البغدادي<sup>(٣)</sup> والأهوازي.

(١) في (ف): «النقل».

(٢) في (ح): «فرع: إذا ابتداء حمزة بنحو: (الأنهار) ووقف عليها فله السكت وتركه والنقل مع همزة الوصل وحذفها، ويختص خلاف بالثاني وإذا ضربت الأربعة في سبعة ارتفعت إلى ثمانية وعشرين وجهًا» ساقط

(٣) ابن سوار: أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، الحنفي (أبو طاهر). مقرئ، من تصانيفه: كتاب المستنير في القراءات. توفي في ٤ شعبان سنة ٤٩٦هـ). ينظر: معجم المؤلفين لرضا كحلّال (١٤/٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (٣٧/١).

## شرح المعبري ٦٦٤

رابعاً: السكت لحمزة على المتصل والمنفصل مطلقاً.

وروى سليم عنه أنه كان يسكت على حرف المد بعد تطويله، نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿قَالُوا ءَأَمْتَنَا﴾ [البقرة: ١٤]، وهو معنى قول الأهوازي: «سواء كان الساكن حرفاً صحيحاً أو حرف مدّ ولين».

وقال خلف عنه: «المدّ يجزئ عنه»، وزاد رجاء<sup>(١)</sup> عن حمزة المتصل، نحو: ﴿إِسْرَهُ يَلْ﴾ [البقرة: ٤٠]، وافق خلف من طريق إدريس<sup>(٢)</sup> في اختياره روايته إلا في حرفي اللين.

وسكت أبو حازم<sup>(٣)</sup> عن هشام والعلوي عن ابن ذكوان، والأعشى عن شعبة، والأشثاني عن عبيد عن حفص، وقتيبة عن الكسائي، دوين عن حمزة؛ لكن قال القاسم عن حمزة والشموني<sup>(٤)</sup> عن الأعشى: «وكان يسكت حتى يظنّ الظأنّ أنه قد نسي، وابن وردان عن الكسائي على لام التعريف».

وقال ابن عواد: «سكت عاصم على المنفصل من جميع طرقه، وسكت يزيد

(١) رجاء بن عيسى بن رجاء بن حاتم أبو المستنير الجوهري الكوفي مصدر مقرر، قرأ على إبراهيم بن زريق وعبد الرحمن ابن قلوفا ويحيى بن علي الخزاز وترك الحذاء، قرأ عليه القاسم بن نصر وسليمان ابن يحيى بن الوليد الضبي، وقال: مات سنة (٢٣١هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١٢٤/١).

(٢) إدريس بن عبد الكريم الحداد أبو الحسن البغدادي إمام ضابط متقن ثقة، قرأ على خلف بن هشام روايته واختياره وعلى محمد بن حبيب الشموني، توفي يوم الأضحى سنة (٢٩٢هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٦٧/١)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١٢٢/١).

(٣) أحمد بن محمد بن يزيد بن صالح أبو حازم الأسدي الحمصي الضرير المؤدب، روى القراءة عرضاً عن هشام وابن ذكوان، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن محمد بن عبد الأعلى الحارثي. توفي سنة (؟؟هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٥٧/١).

(٤) أبو جعفر الشموني المقرئ محمد بن حبيب الكوفي قرأ على أبي يوسف الأعشى، وكان أقرأ أصحاب الأعشى قرأ عليه القاسم بن أحمد الخياط، وإدريس بن عبد الكريم الحداد، ومحمد بن عبد الله الحربي وكان يلحن القرآن بالكوفة. توفي سنة (٢٤٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١٠٠/١)، غاية النهاية في طبقات القراء (٨٦/١).



## شرح الجعبري

على كل حرفٍ من حروف الهجاء، واستثنى العمري عنه: ﴿الْمَ﴾ ﴿اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١: ٢].

### [التوجيه]

وجه السكت: المحافظة على تحقيق الهمزة لامتناع نقلها له، أو الاستراحة ليأتي بكمال لفظها لصعوبتها بعد الساكن، وهذا معنى يعم الجميع، فالمفروق جامع، ولولا الرواية لكان المتصل أولى على الأولى.

ووجه تركه: أنه الأصل، وتحصيل ذينك باللفظ والوقف، ومعنى قول التيسير: «بياناً للهمزة لخفائها»<sup>(١)</sup>؛ أي: هي صعبة، فإن تسامحت فيها ضعف لفظها فتخفى، لا أنها من الحروف الخفية.

ولما تمَّ ما عرض من السكت، رجع إلى الكلام في النقل فقال: نقل نافع همزة: ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾ [يونس: ٥١] و﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١] بيونس، وهما في التيسير فيها<sup>(٢)</sup>، فورش على أصله، وقالون موافق، وحقَّقها الحلواني عنه، وأعاد ورشاً معه بياناً، لا لغيره كما بيَّنا.

ووجه الموافقة: ثقل الكلمتين بالهمزتين والمدَّتين مع المسهلة؛ لثلا يلتقي ساكنان مع المبدلة.

ثم تمم الموافق والمدَّتين فقال:

وَقَوْلٌ عَادَا الْأَوْلَى بِإِسْكَانٍ لَامِهِ

وَتَنْوِينُهُ بِالْكَسْرِ كَأَسِيهِ ظَلًّا

### [اللغة والإعراب]

عَادَا الْأَوْلَى بِإِسْكَانٍ لَامِهِ) اسمية محكية القول، والهاء ل: (الأولى)، (وَتَنْوِينُهُ

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٥).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٢٨).

٦٦٦ **شرح الجعبري**

بِالْكَسْرِ) أخرى، والهاء ل: (عَادًا)، و(كَاسِيهِ ظَلَّلًا) أخرى، ملبس (عَادًا) التنوين: جلله مستأنفة.

وَأَدَغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَضَلُّهُمْ

وَبَدَأُوهُمْ وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(بَاقِيَهُمْ) فاعل (أَدَغَمَ) مفرد مقدر الإعراب؛ أي: من بقي، ولم يقل بَاقُوهُمْ؛ لأن الباقي اثنان<sup>(١)</sup>، والهاء للسبعة، (وَبِالنَّقْلِ وَضَلُّهُمْ) اسمية مقدّمة الخبر، (وَبَدَأُوهُمْ) عطف على المفرد أو الجملة، والضميران للباقيين على حدّ قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، (وَالْبَدْءُ) (فُضَّلًا) اسمية، و(بِالْأَصْلِ) حال المرفوع.

تنبيه: في الكلام تقديم؛ أي: نقل وأدغم، وفائدته: توجيه الوصل والبدء إلى النقل دون الإدغام لخصوصه.

ثم بين المخصص بالفصل فقال:

لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتُهُمَزُ وَآوُهُ

لِقَالُونَ حَالِ النَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا

### [اللغة والإعراب]

(لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي) يتعلقان ب: (فُضَّلًا)، (وَتُهُمَزُ وَآوُهُ) فعلية، والهاء للأولى، و(قَالُونَ) يتعلق به، و(حَالِ النَّقْلِ) ظرفه، [٨٢/أ] و(بَدْءًا وَمَوْصِلًا) مصدرًا بدأ ووصل، موضع حال الفاعل؛ أي: بادئًا وواصلًا.

(١) هما نافع وأبو عمرو البصري.

ثم بيّن كيفية الابتداء فقال:

وَتَبْدَأُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ

وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

### [اللغة والإعراب]

(وَتَبْدَأُ) سكن على حدّ ﴿سَيِّئًا﴾ [النمل: ٢٢]، خبر بمعنى الأمر، و(بِهِمْزِ الْوَصْلِ) متعلق به، و(فِي النَّقْلِ) ظرفه، و(كُلِّهِ) تأكيد، (وَإِنْ كُنْتَ ...) الخ شرط وجزاء، و(مُعْتَدًّا) خبر (كُنْتَ)، و(بِعَارِضِهِ) متعلق به، والهاء للنقل، وفعل النهي محذوف؛ أي: فلا تبدأ بهمز الوصل، هذه المسألة في التيسير في سورتها، وذكرها هنا أولى.

### [الشرح]

أي: قرأ ذو كاف (كاسيه)، وطاء (ظللًا): الابنان والكوفيون ﴿عَادًا الْأَوَّلَى﴾ [النجم: ٥٠] بالنجم بكسر تنوين ﴿عَادًا﴾ [النجم: ٥٠]، وسكون لا ﴿الْأَوَّلَى﴾ [النجم: ٥٠]، وهمزة مضمومة بعدها في الوصل.

ومضى كل على أصله في السكت وتركه، والإمالة والفتح، فإذا وقفوا فكذلك إلا أنهم يدلون من التنوين ألفًا، ويبدؤون بهمزة الوصل قبل اللام على ما عرف في النظائر، ولم يتعرّض لبيانه لمجيئه على الأصل.

ومعنى الرّمز: قارنه المكسيّة حلة الأصالة، ستره عن وصول الأسئلة إليه بخلاف الآخر، ولما لم تعلم الأخرى من الضدّ صرّح بها فقال: نقل نافع وأبو عمرو حركة همزة الأولى إلى اللام، وأدغما التنوين فيها وصلًا، فإذا وقفا أبدلا التنوين ألفًا، ويبتدئ ورش بالنقل فقط، وأبو عمرو وقالون بالنقل وتركه، علّم النقل لهما من قوله: (وبدؤهم بالنقل)، وعلّم تركه لهما من قوله: (وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فُضْلًا لِقَالُونَ وَالْبَصْرِيُّ)؛ أي: فضل على النقل، وهو معنى قول التيسير: «وهو أحسن الوجوه

## شرح المعبري ٦٦٨

وأقيسها بمذهبيهما»<sup>(١)</sup>، وهمز قالون واو (أولئ) وصلًا ووقفًا إن نقل.

ثم فرّع على الابتداء بالنقل فقال: إذا ابتدأت لناقل فأثبت همزة الوصل له إن اعتدت بالأصل وهو السكون، وهو معنى: ﴿وَتَبَدَّأَ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ﴾، وإن اعتدت بالعارض وهو الحركة حذفت همزة الوصل، وهو معنى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا﴾، ومعنى قوله: ﴿كُلِّهِ﴾؛ أي: لا يختص هذا التفرع بنقل ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ [النجم: ٥٠]، بل لنافع وأبي عمرو فيها، ولورش وحمزة في كل ما نقل فيه الحركة إلى لام التعريف، نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، و﴿الْأَوْلَى﴾ [طه: ٢١]، و﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿الْأَلْوَجِ﴾ [الأعراف: ١٤٥] فصار لورش وجهان، وهذا معنى قول التيسير: «والوجهان جائزان في ذلك وشبهه»<sup>(٢)</sup>.

فورش: ﴿الْأَوْلَى﴾ [النجم: ٥٦] بهمزة وصل بعدها لام مضمومة (لؤلئ) بلام مضمومة، وبعد اللام فيهما واو، وسيأتي تفرع المدود والإمالة.  
ولقالون: ثلاثة (لؤلئ) بهمزة بعدها لام مضمومة بعدها همزة ساكنة، (لؤلئ) كذلك بلا همزة وصل الأولى بهمزتين بينهما لام ساكنة.

والأشهر في النقل إبقاء الهمزة للثلاثة وواو، وستعرف ما بين الأوجه من التشارك والتمايز في التفرع.

فرع: إذا ابتداء حمزة بنحو: ﴿الْأَنْهَرُ﴾ [البقرة: ٢٥] ووقف عليها فله السكت وتركه، والنقل مع همزة الوصل وحذفها، ويختص خلاد بالثاني، وإذا ضربت الأربعة في سبعة الوقف ارتفعت إلى ثمانية وعشرين وجهًا، وبهذا نقل التيسير، ولم يذكر في التجريد حذف همزة الوصل في الابتداء لهما، ولا التحقيق لقالون، ولم يذكر له أبو العلاء همز الواو إلا من طريق الحلواني.

أبحاث: أصل (أولئ) عند البصريين: (وولئ) بواوين تأنيث الأوّل، قلبت الواو

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٩٤).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٩٤).

## شرح الجعبري

الأولى همزة وجوبًا حملًا على جمعه، وعند الكوفيين: (وؤلى) بواو وهمزة من وأل، فأبدلت الواو همزة على حدّ ﴿وُجُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، فاجتمع همزتان فأبدلت الثانية واوًا على حدّ ﴿أَوْقَى﴾ [البقرة: ١٣٦]، وحركة النقل عارضة، وللعرب فيها مذهبان:

أحدهما: وهو الأكثر عدم الاعتداد بها، فيجرون على الحرف المنقولة إليه حكم الساكن. [٨٢/ب]

والثاني: الاعتداد بها فيعاملونها معاملة المتحرّك، ومن ثمّ قيل على الأوّل (مِنْ لَحْمَرٍ) بتحريك النون، وفي (لَحْمَرٍ) بحذف الياء، (الْحَمَر) بالهمز، وعلى الثاني سكنوا النون، وأثبتوا الياء وحذفوا الهمزة.

### [التوجيه]

وجه قراءة المحققين: أنهم أتوا بها على الأصل وصلًا وابتداءً، وكسروا التنوين وصلًا للساكنين، ويوافق الرسم تقديرًا.

ووجه النقل وصلًا: أن ورشًا جرى على أصله فيه، ووافقه أبو عمرو وقالون، واعتدوا بالعارضه على القليلة توصلًا إلى الإدغام، فلمّا نقلت الحركة إلى اللام تحرّكت لفظًا فعاد التنوين - الذي كسر لسكونها - إلى سكونه، فأدغم في اللام على ما يأتي في باب النون الساكنة والتنوين.

وحكى أبو عمرو عن العرب إدغام رأيت زيدا لعجم، وهو كإدغام (مَنْ يَرْتَدِدُ) إجماعًا، فلا يسمع المنع، ودعواه أنه إدغام في الساكن مطلقًا مكابرة المحسوس، وهذا يوافق صريح الرسم.

ووجه الابتداء بالأصل لأبي عمرو وقالون الإدغام: الحامل على النقل فعادًا إلى أصلهما.

ووجه النقل لهما فيه: الحمل على الوصل.

ووجه حذف الهمزة: استغناء اللام عنها بحركتها، وفيه تمام الحمل، ومن ثمّ

ترجع.

## شرح الجعبري ٦٧٠

ووجه إثباتها فيه: مراعاة للجانبين أو موافقة للخليل.

ووجه همز قالون: أما على مذهب الكوفيين فواضح لأنها عادت إلى أصلها لزوال السابقة، وعلى مذهب البصريين همزات الواو إجراء للضمّة السابقة مجرى المقارنة، وعليه قول الشاعر:

أَحَبُّ الْمُؤَقِّدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَّى ..... (١)

هذا ينعطف على مذهب من يقول: إن حركة الحذف بعده، وهو معنى قولنا في (العقود):

وَالْحَرْفُ سَابِقُ شَكْلِهِ أَوْ قَبْلَهُ وَهِيََا وَقَوْلُ الْحَقِّ مُقْتَرِنَانِ  
والأول اختيار مكّي، والثاني اختيار أبي علي الفارسي، وقول الناظم: (وَتُهُمَزُ  
وَإِوَاءُ) ينزع إليه.

ووجه الواو عند الهامز: أنه الأصل، أو قلب عن الهمزة السابقة، وعند الناقل تتعين أصالة الواو، وأما ورش فإنه جرى في وصل نقله على الأصل لأنه الأكثر، ومن ثم حذف ألف: ﴿سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١] وواو ﴿قَالُوا الْقَنْ﴾ [البقرة: ٧١]، وياء ﴿فِي الْأَلْوِاجِ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وكسرت تاء ﴿أَزِفَتِ الْأَزِيفَةُ﴾ [النجم: ٥٧]، نص على ذلك أبو محمّد في مبهجه قال: ﴿قَالُوا الْقَنْ﴾ [البقرة: ٧١] تصل اللام المضمومة بالمفتوحة ولا يقدح تخلفه في ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] لقصد التخفيف، وحمل المحتمل على المحقق نحو: ﴿وَقَالَ الْإِنْسَانُ﴾ [الزلزلة: ٣].

فوجه الابتداء بالهمزة: جار على هذا الأصل.

ووجه حذفها: نص على مذهبه في حرف التعريف.

وتحير بعضهم<sup>(٢)</sup> في توجيه هذا الوجه، وقال: ما ظهرت فيه أمانة اعتبار الأصل

(١) قائله: أبو علي. ينظر: سر صناعة الإعراب (١/٧٩)، المحكم والمحيط الأعظم (٣/٨٩).

(٢) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٢٢٩).

## شرح الجعبري

تعيّن الإثبات، وما ظهر فيه اعتبار العرض تعين الحذف، وما احتمل وأخذ بالوجهين، وهذا عدول من النقل إلى النظر وفيه حظر هداية، هذا تفريع على مذهبي سيبويه في أن مجرد اللام للتعريف، والهمزة همزة وصل، وأما على مذهب الخليل فإن أل كأم، فيتعيّن الابتداء بالهمزة اعتبرت الأصل أو العارض.

تذييل: في ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ [النجم: ٥٠] ثلاثة أوجه أخر في العربية:

١- كسر التنوين مع النقل، ويأتي مثله في وقف حمزة.

٢- وحذف التنوين مع الهمزة لالتقاء الساكنين.

٣- ومع النقل له اعتبار للأصل.

وعلّل بعضهم حذف التنوين بمنع الصرف على إرادة القبيلة، واستدلّ بقوله:

لَمْ تَلْفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقِ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ<sup>(١)</sup>

قلت: ﴿عَادَا﴾ [النجم: ٥٠] منصرف أردت القبيلة أو الحي؛ إذ العجمة في الثلاثي

شرط تأثيرها تحرك الوسط، واستدلا له في البيت في غير محلّ النزاع؛ إذ الكلام فيما

انضمَّ [٨٣/أ] إلى علميته عجمة لا تأنيث، قول المفصل<sup>(٢)</sup>: وأما نحو فمنصرف في

اللغة الفصيحة مشيراً إلى المنع، فتبع للجرجاني، ولا حجة له في ما؛ إذ هي مرجحة

لا جزء علة، وقرئ في الشاذّ ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَيْمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦] ك: ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾

[النجم: ٥٠].

ثم تتم الموافقة فقال:

وَنَقْلُ رِدَا عَزْنَ نَافِعٍ وَكِتَابِيَّة

بِالْإِسْكَانِ عَزْنَ وَرَشٍ أَصْحُ تَقَبُّلاً

(١) قائل البيت: جرير.

ينظر: الأغاني (١/٢٥٦)، شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي (٣/٣٩).

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (١/٣).

## [اللغة والإعراب]

(وَنَقُلْ رِدًّا عَنْ نَافِعٍ) اسْمِيَّةٌ، (وَكِتَابِيَّةٌ)؛ أي: هاء ﴿كِنْيَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩]. بالإسكان  
أخرى، و(عَنْ وَرْشٍ) متعلق الخبر، و(أَصَحُّ) خبر هو مقدَّرًا، أو خبر (وَكِتَابِيَّةٌ)،  
و(بِالإِسْكَانِ) حال الفاعل، و(تَقْبُلًا) تمييز نقل.

## [الشرح]

أي: ﴿كِنْيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٥] ساكنًا أصح نقلًا أو قبولًا منه متحرِّك بالنقل على حدِّ:  
هذا بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا<sup>(١)</sup>.

حق هذا البيت أن يكون بعد (بِالنَّقْلِ نُقْلًا)<sup>(٢)</sup>، لكن آخره لخروجه عن الأصل  
المقرَّر وضعف النقل؛ أي: نقل نافع من المتصل: ﴿رِدًّا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]  
بالقصص، وخصه التجيبي<sup>(٣)</sup> عن الأزرق بالوصل، الباقون بالهمز.

ولورش في ﴿أَفْرَأُ وَكِنْيَةٍ﴾ ﴿١٨﴾ إِنْ ﴿[الحاقة: ١٩: ٢٠] بالحاقة وجهان نقلهما  
الصقلي<sup>(٤)</sup>:

أحدهما: ترك النقل المعبر عنه بإسكان الهاء، وهو المشهور عنه، ولم يذكر في  
التيسير غيره، وفاقًا للمصباح، ولهذا أشار إلى ترجيحه بـ: (أَصَحُّ تَقْبُلًا)، وفاقًا لمكي  
وابن شريح، وقال: يلزمه؛ أي: الناقل إدغام ﴿مَالِيَةً﴾ ﴿١٨﴾ هَلَاكَ ﴿[الحاقة: ٢٨: ٢٩].  
قلت: وأولى.

(١) ينظر: المقضب في اللغة للمبرد (١/١٨٨).

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٩)، رقم البيت: ٢٢٩.

(٣) إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله التجيبي أبو الحسن النحاس شيخ مصر محقق ثقة  
كبير جليل، قرأ على الأزرق صاحب ورش العباس وأبو بكر محمد بن حميد بن أبي بشر القباب  
وأحمد بن محمد بن هشيم الشعرائي، قال الذهبي توفي سنة بضع و(٢٨٠هـ). ينظر: غاية النهاية في  
طبقات القراء (١/٧٢)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١١٢).

(٤) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ٣٢٥).



## شرح الجعبري

٦٧٢

الثاني: النقل، وهو الصحيح المفهوم من الأصح كما قرّرنا، وهو المفهوم من إطلاق أبي العلاء. وقال الأهوازي: الوجهان سيان عند أهل مصر.

تحرير: لا جائز أن يكون وجه النقل هنا هو الذي ذكره الداني في غير التيسير كما زعم بعض الشراح؛ لأنه نقله عن عبد الصمد ويونس، وليس من رجال طريق الناظم، فيلزم تخليط الطرق، بل الوجهان انشعبا عن طريق الأزرق، فالنقل عن ابن هلال عنه، وتركه عن ابن سيف عنه.

إشارتان: ليس قوله: (رِدَا عَنْ نَافِعٍ) عَلَى حَدِّ (وَلِنَافِعٍ لَدَيْ يُونُسٍ الْآنَ) لتحتّم ذكر ورش هنا لا نَمَّ، وعبارة الناظم نصّ في أنه مهموز، وعبارة التيسير تحتّم أنه من المعتل حيث قال: «بفتح الدال من غير همز»<sup>(١)</sup>، ولو قصد الناظم الإيهام لقال: نحو: (وَرِدَاءُ رِدَا عَنْ نَافِعٍ).

## [التوجيه]

وجه الهمز: أنه من الرّدء المعين.

وجه تركه: أنه من الأوّل تنبيهاً على العموم، قال مكّي: ولشبهه كلمتين، ويحتّم أن يكون من الزيادة كبيت الحماسة:

وَأَسْمَرَ خَطْبًا كَانَ كُؤُوبَهُ نَوَى الْقَسْبِ قَدْ أَزْبَى ذِرَاعًا عَلَى الْعُشْرِ<sup>(٢)</sup>

ويروى أربى، والأول أوجه لوضوح معناه.

وجه النقل: وجود شروطه لفظاً، وقول المبرد: إثباتها وصلّاً لحن، لا وجه له مع ثبوت حمل الوصل على الوقف عند العرب، وقطع بعض النحويين صلاته خلف مثبت هاء السكت وصلّاً، جهلّ بكلام العرب وبالفقه؛ إذ لو فرضنا لحنه لم تبطل. وجه تركه: نيّة الوقف على هاء السكت لاختصاصها بالوقف أصلاً، فانفصلاً،

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٦٦).

(٢) قائله: حاتم طي. ينظر: شرح ديوان الحماسة (٢/٤٨)، خزانه الأدب (١/٧٦).

## شرح الجعبري

ولما يلزم من تحريكها خروجها عن وضعها ساكنة؛ ولثلا تتعدّد مخالفة الأصل، ولا تفرّيع على اختيارنا مخلص في النقل مخالفة أصل الهاء، وفي تركه مخالفة أصل ورش.

قلت: يقف على رأس الآية فيندفعان.

التفريع: قوله تعالى: ﴿وَأَنتَهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠].

أصولها: مراتب مد ﴿وَأَنتَهُ أَهْلَكَ﴾ [النجم: ٥٠]، و﴿الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، والنقل والإدغام، وهمز الواو، وإمالة الألف.

ورش: بمدّه ﴿وَأَنتَهُ أَهْلَكَ﴾ [النجم: ٥٠]، ونقل ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، والإدغام، وإمالة الألف صغرى، والواو ممدود، وموسّط، ومقصور ثلاثة.

قالون: بمدّي المنفصل، والنقل، وهمز الواو، والفتح وجهان.

أبو عمرو: مثله بالواو والإمالة وجهان.

ابن كثير: بالقصر، وترك النقل، والفتح وجه.

ابن عامر: مثله بمدّ أطول وجه.

عاصم: مثله بمدّ أطول وجه.

خلف: بالمدّ، والسكت، والنقل مع الإمالة وجهان.

خلاد: بترك السكت والنقل وجه.

الكسائي: مثله بمدّ أقصر وجه.

هذه أربعة عشر وجهًا من طريق القصيد.

ورش: بالقصر وثلاثة ﴿الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] يندرج قصرها في مدّ [٨٣/ب] أبي

عمرو، وتبقى وجهان.

أبو عمرو: بمدّين وإمالة ﴿الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] كبرى وفتحها أربعة.

الحلواني عن هشام: بأدنى مدّ وجه.

## شرح الجعبري

٦٧٥

الأخفش عن ابن ذكوان: كمدّ حمزة وجه.

العلوي: بالسكت عنه وجه.

الأعشى: بمدّ أطول والسكت وجه.

الوالي عن حفص: بالقصر والسكت وجه.

حمزة: بالسكت على المدّ بالثلاثة ثلاثة، وبالنقل وكسر التنوين مع الستة ستة.

قتيبة: كالأعشى مع الإمالة وجه.

العمرى: كقصر ورش وتخفيف همز ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ﴾ [النجم: ٥٠] وجه.

هذه اثنان وعشرون ضمها إلى الأربعة عشر، تصير ستة وثلاثين، هذا في الوصل.

وفي الابتداء بـ: ﴿الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] إلى قوله تعالى: ﴿فَمَا أَتَى﴾ [النجم: ٥١]،

أصولها: السكت، والنقل، والابتداء بالهمز وحذفه، وهمز الواو، ومدودها، والإمالة،

وتنوين (وَتُمُودًا)، ومراتب ﴿فَمَا أَتَى﴾ [النجم: ٥١].

ورش: (الْأُولَى، لُولَى) كل بثلاثة مع مدّ ﴿فَمَا أَتَى﴾ [النجم: ٥١] وتقليله ستة.

قالون: (الْأُولَى)، (لُولَى)، ﴿الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، بمدّي ﴿فَمَا أَتَى﴾ [النجم: ٥١] ستة.

أبو عمرو: (الْأُولَى)، (لُولَى) ﴿الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، بمدّيه ستة.

ابن كثير: مندرج في قالون.

ابن عامر: بالتحقيق ومدّه وجه.

عاصم: بالتحقيق ومدّه وحذف تنوين (تُمُودًا) وجه.

خلف: بالسكت ولا تنوين والإمالة وجه.

خلاد: معه بالسكت وجه.

الكسائي: بمدّه والإمالة وجه.

هذه ثلاثة وعشرون وجهًا من طريق القصيد.

ورش: بالقصر مع الستة ستة.

## شرح الجعبري

٦٧٦

أبو عمرو: بفتح (الأولى) يندرج وجهًا التحقيق في قالون تبقى أربعة.  
هشام: كمدّ عاصم وجه.

ابن ذكوان: بالمدّ الأطول وجه، وبالسكت مع المدّين وجهان.

حفص: بمدّ قصير، ولا تنوين، وبالسكت وتركه وجهان.

شعبة: بالسكت وتركه، ومدّ طويل كحمزة وجهان.

حمزة: بالسكت على المدّ بالوجهين وجهان.

الكسائي: أقصر من مدّه بالسكت وجه.

العمرى: ﴿الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، (أولى) مع التقليل، وتخفيف ﴿فَمَا أَتَى﴾

[النجم: ٥١] وجهان.

هذه ثلاثة وعشرون مع الثلاثة والعشرين ستة وأربعون، فجملة أوجه الوصل  
والابتداء اثنان وثمانون وجهًا.

خاتمة: ﴿يَسَّ الْأَيْتَمُ الْقُسُوقُ﴾ [الحجرات: ١١] ليس حركة اللام للكل على حدّ  
حركة ﴿وَقَالَ الْإِنْسَانُ﴾ [الزلزلة: ٣] للنقل ولا الهمزة الثانية كالهزمة؛ إذ الحركة في  
﴿يَسَّ الْأَيْتَمُ﴾ [الحجرات: ١١] مجتلبة للساكن، والهمزة بعدها همزة وصل خلافًا  
لزامه، لعدم الفائدة وقصد التنبيه عليها وتعدّد التغيير، وإذا ابتدأت ﴿الْأَيْتَمُ﴾  
[الحجرات: ١١] فالتى بعد اللام على حذفها للكل، وأما التى قبلها فقياسها جواز الإثبات  
والحذف، وهو أوجه لرجحان العارض المفارق؛ لكنى سألت بعض شيوخى فقال:  
الابتداء بالهمز وعليه الرسم<sup>(١)</sup>.

(١) قال الحافظ ابن الجزري مؤيدًا لكلام الجعبري: «وأما الابتداء من قوله تعالى: ﴿يَسَّ الْأَيْتَمُ﴾  
[الحجرات: ١١] فقال الجعبري: «وإذا ابتدأت الاسم فالتى بعد اللام على حذفها للكل. والتى قبلها  
فقياسها جواز الإثبات والحذف وهو الأوجه لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق، ولكنى  
سألت بعض شيوخى فقال: الابتداء بالهمز وعليه الرسم» انتهى قلت: الوجهان جائزان مبيّان على ما  
تقدّم في الكلام على التعريف، والأولى الهمز في الوصل والنقل. ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق؛

## باب وقف حمزة وهشام على الهمز

أخر هذا الباب عن أبواب الهمز لتأخر الوقف عن الوصل وفرعيته عليه، وهذا الباب يعمُّ أنواع التخفيف<sup>(١)</sup>، ومن ثمَّ عسُر ضبطه متشعباً، وأكد إشكاله أن الطالب قد لا يقف عند قراءته على شيخه فيفوته أشياء، فإذا عرض له وقف بعد ذلك وسئل عنه لم يجد له أداء، وقد لا يتمكن من إلحاقه بنظائره فيتحير.

فينبغي للشيخ أن يُبالغ في توقيف من يقرأ عليه عند المرور بالهمزة صوتاً للرواية، ولغموضه أفرد له جماعة من المصنفين تصنيفاً كابن مهران، وأبي الحسن ابن غلبون<sup>(٢)</sup>، والداني، وقد نظمت فيه قصيدة سمّيتها (أحكام الهمزة لهشام وحمزة)<sup>(٣)</sup>، ومن عجيب ما اتفق لي في [٨٤/أ] (النزهة) أني نظمت باب وقفهما في

بل الرواية وهي بالأصل الأصل وكذلك رسمت». ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٤٧٥).

(١) قال تلميذ الشاطبي: لما كان الوقف محللاً استراحة؛ والواقف في حال كلال وإعياء ونفاد نفس، وكان الوقف أيضاً موضع حذف تحذف فيه الحركات والتنوين، خُفّف فيه حمزة الهمزة ومن تبعه، والهمزة مبتدأ ومتوسطة ومتطرفة. وقد سبق الكلام في المبتدأة، والكلام ها هنا في المتوسطة والمتطرفة. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٢٢٨).

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١٤٧).

(٣) أوّل هذه المنظومة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا طَيِّبًا عَظِيمًا      ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُهَيْدِي وَوَمَنْ نَصَرَا  
وَهَاكَ يَا مَنْ رَوَى عَنْ حَمْرَةَ وَهَشَا      مِ حُكْمِ هَمْزِهِمَا فِي الْوَقْفِ مُدَكِّرَا  
فِي سَمَطٍ عَقْدٍ نِظَامٍ صَبِغٍ فِيهِ حُلَا      دَقَّتْ مَعَانِيهِ تَحْكِي الْبَدْرَ وَالْبَدْرَا  
جَمَعَتْ فِيهِ اخْتِيارَاتِ الْعِرَاقِ مَعَ      الشَّامِينَ مَعَ بَصْرَ وَالغَرْبِ الَّذِي اسْتَهْرَا  
رَوَيْتُهُ عَنْ سُيُوحِي ثُمَّ زِدْتُ بِهِ      مَبَاحِثَ الْفِكْرِ يُغْنِي مَنْ بِهِ ظَفْرَا

ينظر: أحكام الهمزة لهشام وحمزة للجعبري (ص ٣٧).

## شرح الجعبري

٦٧٨

بيت واحد، وسببه أن العمري استوعب تخفيف الهمز في حاله فأحلتها عليه فقلت:

وَالْعَمْرِي قِفْ طَيِّبًا وَمَطْرَفٌ يَمِينٌ وَبَعْضُ صُورَةِ الرَّسْمِ صَوْرًا

قاعدة: لحمزة في تخفيف الهمز مذهبان:

أحدهما: التخفيف التصريفي، وهو الأشهر.

والثاني: التخفيف الرسمي.

قال سليم عنه: «كان حمزة يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف»، وهو معنى قول مكّي: «موافقة السواد»<sup>(١)</sup>، وكثر في عبارته كراهة مخالفته، ثم قال في ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨]: «الأحسن النقل»<sup>(٢)</sup>، ومفهومه أن البدل حسن فكيف يكره الأحسن؟ وكيف يكره ما يحب؟

وسنقف على الترجيح عند التعارض في أثناء الباب، وروي عن حمزة أنه قال: «إذا كان الوقف على المهموز بغير همز يزيل المعنى فالوقف بالهمز»، فمن القراء من أثبتة كطاهر بن غلبون<sup>(٣)</sup>، ومنهم من لم يثبتته كالداي والناظم، وعنه تحقيق الساكنة للجزم.

تقسيم: الهمز إما مجتمع وقد تقدّم بأحد عشر قسمًا، أو منفرد ومحاله خمسة: الأول: تحقيقًا أو تقديرًا أو وسطًا أو طرفًا كذلك، وهو إما ساكن فما قبله أحد الحركات الثلاث، مضروبة في خمسة خمسة عشر، أو متحرّك بالثلاث فما قبله إما ساكن صحيح - ثلاثة في خمسة خمسة عشر - أو معتل ألف كذلك خمسة عشر، أو واو أصلية أو زائدة فثلاثون، أو ياء كذلك فثلاثون، أو متحرّك بالثلاث في الثلاث تسعة في الخمسة خمسة وأربعون، فهذه مائة وأحد وستون قسمًا بالإمكان العقلي، وسأوفك بالأمثلة على الواقع منها في القرآن، وبدأ بحمزة لأنه الأصل فقال:

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٤٤).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٤٦).

(٣) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١٦٦).

## شرح المعبري

وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ  
إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ تَطَّرَفَ مَنْزِلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَحَمْزَةٌ ... سَهْلٌ) كبرى، و(هَمْزَةٌ) مفعول (سَهْلٌ)، والهاء للوقف لأنه محله، أول: (حَمْزَةٌ) لأنه مخففه، ويضاف الشيء إلى الشيء لأدنى ملاسة، و(عِنْدَ الْوَقْفِ) ظرف الخبر، (إِذَا كَانَ وَسْطًا) شرط تقدم مغن عن الجواب، و(كَانَ) تامة، واسمها ضمير الهمز، و(وَسْطًا) ظرفها؛ أي: بين حروف الكلمة، أو خبر (كَانَ) الناقصة مصدر من وسطت القوم وسطًا؛ أي: ذا وسط، (أَوْ تَطَّرَفَ) عطف على معنى الجملة؛ أي: توسط أو تطرف، و(مَنْزِلًا) تمييز؛ أي: تطرف موضعه.

### [الشرح]

أي: خفف حمزة الهمزة المتوسطة والمتطرفة في الوقف على اختلاف الأنواع الآتية بالكيفية المذكورة.

إشارات: قوله: (عِنْدَ الْوَقْفِ)؛ أي: عليها، قيد أخرج آخرها لا أولها، وسهل مجاز خفف.

وقوله: (إذا توسط)؛ أي: وقع بين أصول الكلمة أو بين أصل وزائد، أو بين زائد وأصل على ما يأتي تفصيله.

وقوله: (أَوْ تَطَّرَفَ)؛ أي: ليس بعده حرف مطلقًا، وحقق ابن مجاهد عند الساكنة للجزم في بعض كتبه، فنحو: ﴿لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١]، أو ﴿جَاءَهُ﴾ [البقرة: ٢٧٥] متوسط، وقد خرج بالقيدين المبتدأة؛ إلا ما تقدم في النقل، ويأتي في أثناء الباب.

ولحمزة في مطلق الهمز الحاصل في أول الكلمة خمسة مذاهب:

الأول: تحقيقها مطلقًا، وهو رواية الضبي عن سليم.

## شرح الجعبري ٦٨٠

الثاني: تحقيقها مطلقاً إذا تقدّمها حرف متصل بهاء أو منفصل عنها، قال الحافظ أبو العلاء: «كان حمزة - إلا الضبي - يقف على كل كلمة فيها همزة بتخفيفها؛ سواء كانت أوّلاً متصلة بما قبلها أو وسطاً أو طرفاً»، قال أبو الفتح ابن شيطا عن الأوّلة: «لأنها باتصالها بما قبلها تصير كالمتوسطة»، وكان أبو طاهر لا يأخذ [٨٤/ب] فيها إلا بالتخفيف، وهذا معنى قول ابن مجاهد: «تقف لحمزة على نحو: ﴿يَعْلَمُ أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٠] بواو».

الثالث: تخفيف ما اتصل بها حرف دخل على كلمتها، وتنزل منزلة الجزء فقط، وهو نقل أبي الطيب ابن غلبون.

الرابع: تخفيف ما دخل على كلمتها زائد مطلقاً، استقلت الكلمة بدونه أو لا، جاز الوقف عليه أو لا بخلاف، وهو نقل الداني، ومال إليه شيخه طاهر.

الخامس: تخفيف ما دخل عليه زائد كالجزء أو لا كالجزء في وجه ومستحقه النقل فيه مطلقاً، وهو نقل الناظم.

أمثلة الموصولة بمنفصل: ﴿هَذَا أَقِي﴾ [الإنسان: ١]، ﴿تَوَأْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿وَأَرْجَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿مَّا أَوْتَيْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، ﴿بَيْتِ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ﴿فِي إِمَامٍ﴾ [يس: ١٢]، ﴿ءَأْتُوْنِي أَفْرِغْ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿قُوْرًا أَنْفُسَكُمْ﴾ [التحريم: ٦]، ﴿قَالُوا أُوذِيْنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ﴿فَأَوْرَأِ إِلَى﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَتَسْوْنُ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، ﴿الصِّدِّيقِ أَفْتِنَا﴾ [يوسف: ٤٦]، ﴿عَلَى النَّارِ الَّتِي﴾ [الأحقاف: ٣٤]، ﴿يَلْبِغِيهِ إِلَّا﴾ [النحل: ٧]، ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ﴾ [الحج: ٥]، ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [٣]، ﴿إِنْ﴾ [القصص: ٣]، ﴿وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ﴾ [الطلاق: ٦]، ﴿فِي الْكِتَابِ أَوْلِيَّتِكَ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وتأتي أمثلة الزائد المتصل بقسميه، وهذا معنى قولنا في (الأحكام)<sup>(١)</sup>:

أَمَّا الْأَوَائِلُ إِنْ تُوصَلُ بِسَابِقِهَا حَقُّوقٌ وَقِيْلَ بِتَخْفِيْفٍ وَمَا شُهِرَا

(١) أي: أحكام وقف حمزة وهشام. ينظر: أحكام الهمزة لهشام وحمزة (ص ٣٨).



وَقِيلَ مَعَ زَائِدٍ كَالْجُزْءِ حَسْبُكَ أَوْ أَطْلَقَهُ وَأَضْمُمُ ذَاتَ<sup>(١)</sup> النَّقْلِ مُتَّصِرًا

الباقون على أصولهم من تحقيق وتخفيف في الحالين.

### [التوجيه]

وجه تخصيص الوقف بالتخفيف: أنه محل للاستراحة عند كلال الأدوات غالبًا، ومن ثمَّ حذفت فيه الحركات والحروف، قال ابن مهران عن بعضهم: «هو لغة معروفة»، وقال: «قيل: لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج، والمتحركة عند السكت»؛ أي: الوقف.

وجه تخصيص المتطرِّفة: أنها محلُّ التغيير وتزداد صعوبة.

وجه المتوسطة: أنها في الكلمة الموقوف عليها في مظنة الكلال، وتعديه للمجاورة.

وجه التفصيل في المبتدأة: تعارض اللفظ والأصل.

واختياري: التحقيق عملاً بالأصل المؤيد بعدم تحقق الثقل، واحتمال أن لا يقف، وأن يقف مختارًا أو لصعوبة ضبط أحكام التخفيف وكيفية لفظه، وربما خالف صريح الرسم.

ثم شرع في بيان كيفية تخفيف كل نوع مبتدئًا بالإسكان لسبقه فقال:

فَأَبْدَلْنَاهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا

وَمِنْ قَبْلِهِ تَخْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

### [اللغة والإعراب]

هاء (أبدله) للهمز الواقع في أحد المحليين، وهو أول المنقولين، و(حرف مد) (حرف مد)

(١) في (ج): «واضممه ذوات».

## شرح الجعبري

الثاني، و(عَنَهُ) يتعلق به والهاء لحمزة، و(مُسَكَّنًا) حال الفاعل مجاز ساكن، و(تَحْرِيكُهُ) مُبتدأ، والهاء للحرف المدلول عليه بما قبله، و(قَدْ تَنَزَّلَا) حصل خبره، والفاعل ضمير التحريك، (وَمِنْ قَبْلِهِ) يتعلق بـ: (تَنَزَّلَا)، والهاء للهمز، والجملة حال المفعول؛ أي: أبدل الهمز محرِّكًا ما قبله، أو حال المفعول الثاني؛ أي: تحريك السابق، قد حصل منه حرف المدِّ المجانس ما قبله.

## [الشرح]

أي: أبدل حمزة في وقفه كل همزة ساكنة أو مسكَّنة للوقف وغيره، وسطًا كانت أو طرفًا في الأسماء والأفعال حرف مدِّ تجانس حركة ما قبلها ولو توسطت، فتكون ألفًا بعد الفتح، وياء بعد الكسر، وواوًا بعد الضمِّ، نحو: ﴿فَأَنزَلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿وَأَنزَلْنَا﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿وَيَسِّرْ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿لِيُؤَدِّنَا﴾ [التوبة: ٩٠]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿أَقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤]، ﴿وَيَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَبَدَأْ﴾ [السجدة: ٧]، و﴿الَّذِينَ﴾ [الرحمن: ٢٢]، ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ [النور: ١١].

تنبيهات: ﴿لِقَاءَنَا أَنْتِ﴾ [يونس: ١٥]، و﴿يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾ [التوبة: ٤٩]، و﴿الَّذِي أَوْثَقْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٣] من قبيل ما دخل عليه زائد كالجاء باعتبار الابتداء، والتقدير: وقد تنزل الحال مكانه منزلته، فأعطي حكمه، وليس على حدِّ: ﴿يُؤَسِّفُ أَيُّهَا﴾ [يوسف: ٤٦]، ومن ثمَّ خفف على الأربعة الآخر وصلًا، [٨٥/أ] وعلى الخمسة ابتداء لوقوعه في محلِّ الإجماع، نصَّ عليه ابن غلبون<sup>(١)</sup> ومكي، واشترط تحرك ما قبل الساكنة للوقف؛ لأن الساكن ما قبلها يأتي لها أحكام آخر، وكذا المتحرك ما قبلها باعتبار اللزوم.

وقد اتفق القياس والرسم هنا؛ إلا في مصاحبة همزة الوصل، فإن الرسم سقط وصلًا للتعذر، ولم يرسم في ﴿فَأَدْرَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، وهو ما يأتي في التفریع.

(١) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١٣٧).

## شرح المعبري

واختلف في: ﴿هَلِ امْتَلَأَتْ﴾ [ق: ٣٠]، و﴿اطْمَأْنَنْتُمْ﴾ [النساء: ١٠٣]، وتقدّم توجيه

تخفيفها.

وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَّكْنَا

وَأَسْقَطُهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسهَلًا

### [اللغة والإعراب]

(به) يتعلق بـ: (وَحَرَّكَ)، والهاء للهمز على حذف مضاف؛ أي: تحرّك الهمز، و(مَا قَبْلَهُ) صلة وموصول مفعول (حَرَّكَ)، والهاء للهمز، و(مَتَسَّكْنَا) حال الموصول<sup>(١)</sup>، و(وَأَسْقَطُهُ)؛ أي: احذف الهمز، عطف على (حَرَّكَ)، و(يَرْجِعُ) نصب بتقدير كي، و(اللَّفْظُ) أي: لفظ كلمة الهمزة فاعله، و(أَسَهَّلُ) أفعال التفضيل؛ أي: يصير لفظ المنقول أخف من المحقق أو سهلاً مفعوله.

### [الشرح]

انتقل إلى المتحرّكة، وبدأ بما قبلها ساكن.

أي: نقل حمزة في وقفه حركة الهمزة المتوسطة والمنطرّفة إلى الحرف الساكن قبلها إن كان صحيحًا، أو ياء أو واوًا أصليين لينيين أو مديين، ثم حذفه لينخف اللفظ، نحو: ﴿الظَّمَعَانُ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿الْمَشْمَعَةُ﴾ [البلد: ١٩]، ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، ﴿جَزَاءً﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿دِفءٌ﴾ [النحل: ٥]، ﴿الْحَبَبَةُ﴾ [النمل: ٢٥]، ﴿الْمَرْءُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿كَهَيْسَةَ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿شَيْءٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿سَوْءَةٌ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿السَّوَاءُ﴾ [الفتح: ٦]، و﴿السُّوَأَى﴾ [الروم: ١٠]، و﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿سَيِّئًا﴾ [الملك: ٢٧].

ذيل: ابن سعدان عن سليم بالنقل والبدل، أبو عمارة بالتشديد، وقال الشذائي: يقف على ﴿هُزُوا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٤] بالواو وضم الزاي والفاء،

(١) في (ح): وقع تقديم وتأخير عن نسخة (ف) في الإعراب.

## شرح الجعبري ٦٨٤

وابن عطية بفتحها، وأجرى أبو العز الواو والياء المدَّيتين واللَّيْنَتَيْنِ الزائدتين مجرى الأصليتين في النقل.

تنبيهات: عُلِمَ أن مراده المتصل؛ لأن المنفصل تقدّم بخلافه، وعُلِمَ أن المراد بعض السواكن مما بعده.

وقد وافق القياس الرسم على الحذف إلا مواضع منها: ﴿شَطَكُهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿النَّشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠] الثلاث، و ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ [المائدة: ٢٩]، و ﴿السَّوَأَى﴾ [الروم: ١٠] رسمت بألف و ﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨] بياء، و ﴿هَزُؤًا﴾ [البقرة: ٦٧]، و ﴿كُفُؤًا﴾ [الإخلاص: ٤] بواو.

ففي نحو: ﴿الْخَبَاءُ﴾ [النمل: ٢٥] الإسكان فقط.

و ﴿دِفْءٌ﴾ [النمل: ٥٠] ثلاثة: الإسكان والروم والإشمام.

و ﴿الْمَرْءُ﴾ [البقرة: ١٠٢] اثنان: الإسكان والروم.

و ﴿سُوَيْءٌ﴾ [آل عمران: ٣٠] بالإسكان والروم والإشمام والإدغام بالثلاثة.

و ﴿سَوَاءٌ﴾ [النساء: ١١٠] الستة ومع النقل والإسكان والإشمام تصير ثمانية.

وأما ﴿النَّشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠] فيحتمل أن تكون الألف صورة الزائد، فيتحد القياس والرسم.

و ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ [المائدة: ٢٩] على القياس بواو ساكنة مدًا وقصرًا، وعلى الرسم بواو مفتوحة وألف.

و ﴿السَّوَأَى﴾ [الروم: ١٠] من منع اجتماع ألفين أسقط الرسم، ومن أجاز جاء فيه الجمع والحذف كما يأتي.

و ﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨] بالحذف والياء.

و ﴿هَزُؤًا﴾ و ﴿كُفُؤًا﴾ إن كان قوله في البقرة: (وَحَمَزَةٌ وَقَفُّهُ بِوَاوٍ)<sup>(١)</sup> على حدّ قوله:

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٣٧)، رقم البيت: ٤٦١.

## شرح الجعبري ٦٨٥

(إِدْغَامٌ بَيَّتَ فِي حُلَا) <sup>(١)</sup> تعين الواو، نص عليه أبو العز، وهو المفهوم من عبارة التيسير <sup>(٢)</sup>، أو على حد: (وَأَمْدُذُ لَوْأ حَافِظِ بِلَا) <sup>(٣)</sup>، جاز الحذف أيضًا نص عليه أبو العلاء، وقال أبو طاهر البغدادي: «روي عن حمزة ضم الزاي والفاء وفقًا».

و﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ [التكوير: ٨] على القياس والرسم بواو مضمومة، وأخرى ساكنة كمعونة، وعلى الإدغام كبلوطة، ونص أبو العز الواسطي على (مُودَة) كموزة، فقليل: على الرسم؛ إذ هي فيه بواو واحدة.

قلت: ليس كذلك؛ لأن حمزة يتبع في الحذف والإثبات ما هو صورة للهمز فقط، والواو المحذوفة ليست صورة للهمزة؛ لأن الأولى فاء الكلمة، والثانية واو اسم المفعول، وحذفها لاجتماع الواوين، ويلزم من قوله: أن يقف على ﴿دَاوُدُ﴾ [البقرة: ٢٥١] بواو واحدة، بل وجهها أنه حذف بلا نقل، ولم يحرك للساكين فحذف أحديهما، وأجاز أبو طاهر إشمائها، ووجهه تقدّم في المنفصل.

ثم خصّص فقال: [٨٥/ب]

سَوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَى

يُسْهَلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا

### [اللغة والإعراب]

(سَوَى أَنَّهُ) مستثنى من قوله: (وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ)، وفتحت (أَنَّ) لوقوعها موقع المفرد، والهاء للنوع أو لحمزة، و(يُسْهَلُهُ) خبر أن، والهاء للهمز، وفاعله ضمير حمزة، و(مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ) يتعلق به، أو ي: (تَوَسَّطَ)، و(مَا) زائدة، و(جَرَى) صفة (أَلِفٍ) مد، وقليل: حال الهمز ويتعلق به الجار، وليس المعنى عليه، و(مَهْمَا تَوَسَّطَ)؛

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤٨)، رقم البيت: ٦٠٢.

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٨٦).

(٣) ينظر: متن الشاطبية (ص ٦٣)، رقم البيت: ٧٩٣.

## شرح المعبري ٦٨٦

أي: الهمز شرط تقدّم مغنٍ عن جوابه، و(مَدْخَلًا) مصدر أو تمييز؛ أي: توسط محله.

### [الشرح]

هذا تخصيص لعموم قوله: (مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّنًا).

أي: وسهّل حمزة الهمزة المتحرّكة مطلقًا المتوسّطة الكائنة بعد ألف زائد أو مبدل، نحو: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿فَلَمَّا تَرَآتِ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿مَاءَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿هَآؤُمْ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿فَمَا جَرَّوْهُٓ إِن كُنْتُمْ﴾ [يوسف: ٧٤]، ﴿ءَابَاؤَكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]، ﴿وَالْقَلْتِيدَ﴾ [المائدة: ٩٧]، ﴿وَمِن نِّسَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

### [التوجيه]

وجه التسهيل: تعذّر النقل لعدم قبول الألف للحركة، فعادت إلى قياس بين بين. تنبيه: فائدة قوله: (جَرَى)؛ أي: الألف امتدّت، فسوّغ المدّ فيه لتقديره بالحركة وقوع المسهّل بعده بخلاف ما لم يمدّ، يشير إلى الفرق بين نحو: ﴿يُسْئَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] و﴿جَاءَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقد خفي هذا على من قال: هي حشوا فائدة فيها<sup>(١)</sup>.

الرسم: صوّرت الهمز المضمومة في هذا النوع واوًا، والمكسورة ياءً، ولم يرسم للمفتوحة صورة؛ فإن جاء بعد المضمومة واوٌ، نحو: ﴿جَاءَكُمْ﴾ [النساء: ٩٠] و﴿يُرَاءُونَ﴾ [الماعون: ٦] أو بعد المكسورة ياءً، نحو: ﴿إِسْرِيْلَ﴾ [البقرة: ٤٠] و[النحل: ٢٧] رُسم بعد الألف في المضموم واوٌ واحدةً، وفي المكسور ياءً واحدةً، واحتمل أن تكون المحذوفة صورة الهمز، وأن تكون الأخرى.

ثم انتقل إلى المتطرّفة فقال:

وَيُبْدِلُهُ مَهْمَةً تَطَّرَفَ مِثْلَهُ

وَيَقْضُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

(١) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/ ٢٣٥).

## [اللغة والإعراب]

(وَيُبْدِلُهُ) يجوز أن يكون في سياق الاستثناء؛ أي: سوى توُسُّطه بعد الألف وتطرُّفه، ويجوز أن يكون مخصَّصًا بغير الاستثناء، نحو: قام الناس إلا بكرًا وعمر لم يقم، (وَيُبْدِلُهُ) الهاء للهمز وهو المفعول الأوَّل، والثاني محذوف؛ أي: حرف مدٌّ وجواب (مَهْمَا تَطَرَّفَ) حذف للدلالة عليه، و(مِثْلُهُ) حال فاعل (تَطَرَّفَ) والهاء لل: (تَوَسَّطَ)؛ أي: يبدل المتطرَّف حال مماثلته المتوسط في تحريكه بعد الألف، وقيل: مفعول ثانٍ، والهاء للألف؛ أي: يبدله حرفًا مثل السابق، والأوَّل أولى لثلاثي يعمُّ، (وَيَقْصُرُ)؛ أي حمزة مُستأنف، (أَوْ يَمْضِي) عطف، وهو متعلق (عَلَى الْمَدِّ)، و(أَطْوَلًا): طويلًا، حال (الْمَدِّ)؛ أي: أو يمدُّ طويلًا.

## [الشرح]

أي: ويبدل حمزة الهمزة المتحرِّكة المتطرِّفة الواقعة بعد الألف حرف مدٍّ من جنس حركة ما قبل سابقها، أو من جنس ما قبله وهو [أ/٨٦] الألف، وله وجهان: المدُّ والقصر، هذا كله إذا وقف عليها بالسكون مطلقًا، فإن وقف بالروم على التفصيل الآتي سهل نحو: ﴿جَاءَ﴾ [النساء:٤٣]، و﴿صَفْرَاءُ﴾ [البقرة:٦٩]، و﴿مِنَ الْمَاءِ﴾ [الأعراف:٥٠].

وفائدة قوله: (أطول) أنه مدٌّ زائد على الأصل متفاوت، ولم يرسم لهذا النوع من الهمز صورة، والألف قبله مرسومة إلا مواضع من المضمومة قد صوّرت واوًا وزيد بعدها ألف، ولم ترسم الألف المتقدِّمة، وهي:

١- ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة:٢٩].

٢- ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ﴾ [المائدة:٣٣] بالمائدة.

٣- ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ [الشورى:٤٠] بالشورى.

٤- ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [الحشر:١٧] بالحشر.

- ٥- و ﴿أَنْبِئُوا مَا﴾ [الأنعام: ٥] في الأنعام.  
 ٦- ﴿فِيكُمْ شُرَكَوًا﴾ [الأنعام: ٩٤].  
 ٧- و ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَوًا﴾ [الشورى: ٢١] بالشورى.  
 ٨- و ﴿مَا دَسْتُوا﴾ [مرد: ٨٧] بهود.  
 ٩- ﴿فَقَالَ الضُّعَفَوًا﴾ [إبراهيم: ٢١] بإبراهيم.  
 ١٠- ﴿مَنْ شُرَكَاءِ هَمْ شَفَعُوا﴾ [الروم: ١٣] بالروم.  
 ١١- ﴿الْبَلَوًا الْمِينُ﴾ [الصفات: ١٠٦] بالصفات.  
 ١٢- و ﴿بَلَوًا مُبِينٌ﴾ [الدخان: ٣٣] بالدخان.  
 ١٣- ﴿وَمَا دَعْتُوا﴾ [غافر: ٥٠] بغافر.  
 ١٤- و ﴿إِنَّا بَرَاءَةٌ﴾ [المتحنة: ٤] بالامتحان.

واختلف في:

- ١- ﴿جَزَاءَ الْحَسَنَى﴾ [الكهف: ٨٨] بالكهف.  
 ٢- و ﴿جَزَاءٌ مَنْ﴾ [طه: ٧٦] بطه.  
 ٣- و ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٣٤] بالزمر.  
 ٤- ﴿فَسَيَاتِبِهِمْ أَنْبِئُوا﴾ [الشعراء: ٦] بالشعراء.  
 ٥- وفيها ﴿عَلَّمُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧].  
 ٦- و ﴿مَنْ عِبَادِهِ أَلْعَلَّمُوا﴾ [فاطر: ٢٨] بفاطر.  
 وإلا مواضع من المكسورة فإنها رسمت بالياء بعد الألف:  
 ١- ﴿مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥] بيونس.  
 ٢- ﴿وَإِنِّي ذِي الْقُرْوفِ﴾ [النحل: ٩٠] بالنحل.  
 ٣- ﴿وَمِنْ أَنَايَ الْبَلِ﴾ [طه: ١٣٠] بطه.  
 ٤- ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] بالشورى.



## شرح الجعبري

واختلف في ﴿بَلِقَائِي رَبِّيهِمْ﴾ [الروم: ٨]، و﴿وَلِقَائِي الْأَخِرَةَ﴾ [الروم: ١٦] بالروم، ففي نحو: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٧]، و﴿سَوَاءٌ مِّنْكُمْ﴾ [الرعد: ١٠]، و﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] على القياس البدل بالجمع، فيمدُّ قدر ثلاث ألفات الألف الأصليَّة، والتي زِيدت للهمزة والمبدلة عنه، وقدر ألفين إسقاطاً لأثر المبدلة.

وقيل: يمدُّ للسَّاكنين ويوسط.

قلتُ: لا؛ لأنَّ مدَّ الحجز لا يكون إلا بين الحرفين المحققين، لا المقدرين، والمدُّ شيء واحد وإن طال، وإنما يقدرُّ بالزمان، وبحذف أحد الألفين، فإن قدرت حذف الثانية وهو الأنسب مددت قدر ثلاث ألفات إن اعتبرت الأصل، أو قدر ألف إن لم تعتبره، وإن قدرت حذف الأولى مددت قدر ألف؛ لأنها المبدلة فيندرج في الثلاث.

والتسهيل كالألف والواو والياء، ففي الألف السابقة المد والقصر، وعلى الرسم الحذف فيجاء في الألف الوجهان، ويتحدان بالألف والألفين، والمواضع المرسومة بالواو على القياس كما تقدَّم، وعلى الرسم تقف بواو ساكنة قبلها ألف ممدودة ومقصورة، وعلى القصر احتمل وجوه عارض سكون الوقف، فيندرج قصرها في القصر، ويتوسط التوسيط، والمد بين القصر والمد، ويقف على المرسومة بالياء على الرسم بياء ساكنة قبلها ألف فيها ما فيها قبل المضمومة.

### [التوجيه]

وجه البدل: أنه لما تعذر النقل وسكنت للوقف وقبلها حاجز غير حصين، فقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وجه إثبات الألفين: اتحاد اللفظ واعتباره في الوقف.

وجه حذف الأولى: قياس التغير للسَّاكنين.

وجه حذف الثانية: أن الطرف أنسب للتغيير.

وجه التسهيل: أنه وقف بالروم فجرت مجرى المتحرِّكة.

وجه الحذف: اتباع الرسم.

## شرح المعبري ٦٩٠

وتقدّم توجيه المدّ والقصر قبل المسهل والمبدل والمحذوف.

ووجه الواو في المرسومة به: اتباع الرسم وإثبات الألف قبلها، وإن لم ترسم على حدّ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) [الفاتحة: ١] وحذف الألف التي بعدها لفظاً، وإن رسمت لأنها على حدّ ﴿يَدْعُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ١١]؛ وربما امتنع رومها لأن الحرف الموقوف عليه غير الموصول ك: ﴿رَحْمَةً﴾ [آل عمران: ٨]، ولا يقبل الأصل.

ووجه احتمال أوجه الوقف عند إلغاء [٨٦/ب] أثر الهمزة: أنه حرف سكن للوقف قبله حرف مدّ، قيل: نصهم على وجهين، فالزائد في غير محلّ النص. قلت: في محلّ نصّ آخر، ولا يمتنع التفريع، ألا ترى أنهم قالوا: لحمزة في هذه وجهان: التسهيل، والبذل، ولا يخفى ما يفرّع عليها.

ولقالون في ميم الجمع الإسكان والضم، ولا يخفى تفريع المدّ عند همزة القطع، وإلى هذا أشرنا في (الأحكام) بقولنا<sup>(١)</sup>:

فَقِفْ عَلَيْهِ بِوَاوٍ قَبْلَهَا أَلْفٌ مُدَّتْ لَهَا لِإِسْكَانٍ فَخُذْ نَظْرًا  
وَجَازَ قَصْرٌ لِتَغْيِيرِ وَعَايَتُهَا حَرْفٌ فَتَخْتَلُ فِيهِ أَوْجُهُ النَّظْرَا

وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا

إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلِ حَتَّى يُفَصَّلَا

### [اللغة والإعراب]

أي: يقدر في (وَيُدْغَمُ) ما يقدر في (وَيُبْدِلُ)، و(فيه) متعلق به، والهاء للهمز، و(الواو) معطوفة، مفعول (وَيُدْغَمُ)، و(مبدلاً) حال فاعله ضمير حمزة، (إِذَا زِيدَتَا)

(١) ينظر: أحكام الهمز لهشام وحمزة (ص ٤١).

## شرح الجعبري

شرط مدلول على جوابه، والألف لـ: (الْوَاوُ وَالْيَاءُ)، و(مِنْ قَبْلُ) يتعلق به؛ أي: من قبل الهمز، و(حَتَّى) بمعنى: كي، و(يُفْصَلًا) يفرق منصوب بأن مقدرة، وهذا تخصيص لعموم قوله: (مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّنًا).

### [الشرح]

أي: ويبدل حمزة الهمزة الواقعة بعد الواو الزائدة [واوًا]<sup>(١)</sup>، وبعد الياء الزائدة ياءً، ثم يدغم أول المثليين في الثاني فيتميز باختلاف الحكم الفرق بين الواو والياء الأصليين من المزيدين<sup>(٢)</sup> نحو: ﴿قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿رِيثُونَ﴾ [يونس: ٤١]، و﴿خَطِيئَتُهُمْ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿هَنِيئًا﴾ [النساء: ٤].

تحصيل: الزائد هنا ما ليس أحد الأصول المقابلة بفعل، وليس معنى قوله: (حَتَّى يُفْصَلًا) أنه أدغم فرقًا؛ بل القياس اقتضى ذلك، فحصل منه فرق بين الأصلي والزائد. وحكم الزائد للإلحاق حكم الأصلي كجيثل، وياء التصغير كالزائد كأفئس. ولم ترسم لهذا النوع صورة، ففي نحو: ﴿قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿النَّيْءُ﴾ [التوبة: ٣٧] على القياس الإدغام بالإسكان، وبالروم فيهما، والإشمام في الثاني، وعلى الرسم الحذف بالمد والقصر، ونحو: ﴿رِيثُونَ﴾ [يونس: ٤١]، و﴿خَطِيئَتُهُمْ﴾ [البقرة: ٨١] على القياس الإدغام فقط، وامتنع الرسم للساكنين في الأوّل، وللهاء في الثاني.

### [التوجيه]

وجه البدل: أنه تعذر النقل؛ لثلا يخل بمقصود المدّ، ولا أصل للحركة في الزائد بخلاف الأصلي، وضعف التسهيل لقصور الحرفين في المدّ عن الألف، فتعيّن البدل،

(١) في (ف): «واوًا» ساقطة.

(٢) قال تلميذ الشاطبي: وتعرف الزائد من الأصلي بأن الزائد واقع بين العين واللام، والأصلي ما كان عينًا ولما نحو: ﴿قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فُعُول، ﴿خَطِيئَةٌ﴾ [النساء: ١١٢] فَعِيلَةٌ، و﴿كَهَيْسَةً﴾ [آل عمران: ٤٩] فَعَلَةٌ، و﴿سَيِّئٌ﴾ [البقرة: ٢٠] فَعَلٌ. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٢٣٤).

## شرح الجعبري ٦٩٢

وُدُبِرَتْ بِاعْتِبَارِ سَابِقِهَا لِقَصْدِ الْإِدْغَامِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا بَالُ حَرْفِ الْمَدِّ هُنَا خَرَجَ عَنْ حُكْمِ: ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦]، ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] فَسَاغَ إِدْغَامَهُ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا أُبَدِلُ لِلْإِدْغَامِ فَلَا يَكُونُ السَّبَبُ مَانِعًا، وَلَسَبِقَ الْمَدُّ فِي الْمَجْمَعِ فَهُوَ أَشْبَهَ بِ: ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ [النحل: ٧٦] أَوْ لِيَجْرِيَانِ مَدَّ فَعُولٍ وَقَعِيلٍ مَجْرِيَّ حَرَكَاتِ الْأَبْنِيَّةِ كَفَعَلَ فَاعِلًا، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ امْتِنَاعُ إِدْغَامِهَا؛ لِأَنَّ إِعْلَالَ كُلِّ بِحَسَبِهِ، وَهُوَ إِتِمَامُ الْمَتَحَرِّكَةِ بَعْدَ السَّاكِنِ؛ فَلهَذَا انْتَقَلَ إِلَى الْمَتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهَا فَقَالَ:

وَيُسْمِعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ

لَدَيْ فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوًا مَحْوَلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَيُسْمِعُ) فَاعِلُهُ ضَمِيرُ حَمْزَةِ حِكَايَةِ حَالٍ، وَضَمْنُهُ مَعْنَى يَعْلَمُ فَعْدَاهُ إِلَى ثَلَاثَةِ الْأَوَّلِ مَحذُوفٌ؛ أَي: يَسْمَعُ السَّمَاعُ، وَالثَّانِي هَمْزَةُ وَالْهَاءُ لِحَمْزَةِ، وَالثَّلَاثُ (يَاءٌ وَوَاوًا)، وَ(بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ) ظَرْفُ (يُسْمِعُ)، وَكَذَا (لَدَيْ) أَوْ حَالُ (هَمْزُهُ)، وَ(مُحْوَلًا) مَبْدَلٌ إِلَيْهِ صِفَةُ الْوَاوِ، وَيَقْدَرُ مَعَ يَاءٍ مِثْلِهِ، وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ ... يَاءٌ وَوَاوًا) مِنْ صِنَاعَةِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ؛ أَي: بَعْدَ الْكَسْرِ يَاءٌ وَبَعْدَ الضَّمِّ وَوَاوًا الْمَتَحَرِّكَةَ الْمَتَحَرِّكَةَ مَا قَبْلَهَا تِسْعَةَ أَقْسَامٍ: مَفْتُوحَةٌ قَبْلَهَا أَحَدٌ [٨٧/أ] الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، وَمُضْمُومَةٌ كَذَلِكَ، وَمَكْسُورَةٌ كَذَلِكَ، وَثَلَاثَةٌ فِي ثَلَاثَةِ تِسْعَةٍ.

### [الشرح]

أَي: أُبَدِلُ حَمْزَةَ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةَ بَعْدَ الْكَسْرِ يَاءً مَفْتُوحَةً، وَبَعْدَ الضَّمِّ وَوَاوًا مَفْتُوحَةً، نَحْوُ: ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: ١٣]، وَ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وَ﴿الْفُؤَادُ﴾ [النجم: ١١]، وَ﴿لَوْلَوْ﴾ [الإنسان: ١٩]، وَ﴿بِأَيْبِكُمْ﴾ [القلم: ٦]، وَ﴿فَتَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]، وَ﴿نَاشِئَةً﴾ [المزمل: ٦]،

## شرح الجعبري

٦٩٢

و﴿مُلِثَتْ﴾ [الجن: ٨]؛ إلا نحو: ﴿قُرِئَتْ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و﴿أَسْتَهْرَيْتُ﴾ [الأنعام: ١٠] بياء ساكنة لسبقه ورسماً كذلك؛ إلا ﴿بِأَيِّدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] و﴿بِأَيْتِكُمْ﴾ [القلم: ٦] فإنهما بألف بعده ياء وفيه احتمال. والتوجيه تقدم.

ثم تكلم في الباقي فقال:

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ وَمِثْلُهُ

يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَّرَفَ مُسْهِلًا

## [اللغة والإعراب]

(وَفِي غَيْرِ هَذَا) يتعلق بمحذوف؛ أي: خَفَّفَ حمزة الهمزة، والإشارة بالإفراد إلى الهمز المفتوح بعد الحركتين، و(بَيْنَ بَيْنٍ) تقديره: بين الهمز وبين حرف المدِّ المجانس لحركتها، فحذف المضاف والعاطف، وركب الكلمتين فبني الأوَّل لتوسطه، والثاني لتضمنه الحرف كقوله: وبعض الناس يسقط بين بين، وهو حال؛ أي: خفف (مُسْهِلًا)، (وَمِثْلُهُ) مُبتدأ تخصص بالإضافة، والهاء لحمزة أو التخفيف، و(يَقُولُ هِشَامٌ) خبره؛ أي: في الهمز، ويروى بالنصب صفة مصدر؛ أي: قولاً مثل قوله، و(مَا تَطَّرَفَ) زمانية؛ أي: مهما تطَّرَفَ كقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقْتَمُوا لَكُمْ﴾ [التوبة: ٧]، و(مُسْهِلًا) حال (هِشَامٌ)؛ أي: راكب السهل، وقيل: حال هاء (مِثْلُهُ) على رأي.

## [الشرح]

أي: وخفف حمزة الهمز المحرك بعد الحركة غير المفتوح بعد الكسر والضم بين الهمز المحقق وبين حرف المدِّ المجانس لحركتها، فالمفتوحة كالألف، قال مكي: «ويحسن أن يبدل ألفاً، والمكسورة كالياء، والمضمومة كالواو»<sup>(١)</sup>، وأجاز أبو سهل (رؤف) ك: (خَوْفٌ)، وابن الجهم (يؤسا).

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٤٢).

## شرح الجعبري ٦٩٤

إشارات: ظاهر قوله: (فِي غَيْرِ هَذَا) غير المفتوح بعد الحركتين، وجاز أن يعود إلى الجملة المذكورة، ومثله في الاحتمال قول التيسير ثم بعد هذا يجعلها بين بين.

وقوله: (بَيْنَ بَيْنٍ) له مفهومان:

- ١ - بينها وبين حركتها، وهو الأشهر.
- ٢ - وبين حركة ما قبلها، وبأبي تفصيله.

واطردت المتوسطة على هذا الحكم نحو: ﴿مَآرِبُ﴾ [طه: ١٨]، ﴿تَأَذَّتْ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿رَأَيْتَ﴾ [النساء: ٦١]، ﴿بُرءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿تَوَزُّهُمُ﴾ [مريم: ٨٣]، ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، و﴿عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]، ﴿يَيْسَ﴾ [المائدة: ٣].

وصوّرت المفتوحة ألفاً، واختلف في: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٨]، ﴿وَاطْمَأَنُّوا بِهَا﴾ [يونس: ٧]، ﴿وَحَدَّهُ أَشْمَارَتٌ﴾ [الزمر: ٤٥]، و﴿بَابِ﴾ [آرءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، واحتمل نحو: ﴿وَتَنَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿رَعَا﴾ [الأنعام: ٧٦]؛ إلا ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، ﴿لَقَدْ رَأَى﴾ [النجم: ١٨]، و﴿تَبَوَّءَا﴾ [يونس: ٨٧]، ﴿مَلَجَجَا﴾ [التوبة: ٥٧]، ﴿مَنَابٍ﴾ [الرعد: ٢٩]، و﴿تَوَزُّهُمُ﴾ [مريم: ٨٣] و﴿وَإِذَا﴾ و﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]، و﴿يَيْسَ﴾ [المائدة: ٣] ياءً.

ولم تصوّر في نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، و﴿رَعَوْفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، واحتمل ﴿بُرءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿وَالصَّٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، واحتمل الألف والواو في: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] و﴿ءَايَتِي﴾ [الأعراف: ١٤٦]، و﴿وَلَأَصْلَبِنَكُمْ﴾ [طه: ٧١] بظه والشعراء، والألف والياء في: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] و﴿وَمَتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

وأما المتطرّفة: فإن وقف بالروم سهّلت، وإن وقف بالسكون أبدلت حرف مدّ يجانس ما قبلها لدخولها في قوله: (فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدِّ مُسَكَّنًا)، ونحو: ﴿بَدَأُ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، ﴿لَا مَلَجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، ﴿أَسْتَهْزِئُ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]، ﴿يَبْدِئُ﴾ [العنكبوت: ١٩]، ﴿أَلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]، ﴿شَطِطِي﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿لَوْلَوْ﴾ [الطور: ٢٤]، ﴿لِكَلِّبِي﴾ [الأنعام: ٦٧].

## شرح الجعبري

وأما الرسم فقد صوّرت المفتوحة ألفاً مع الفتح، وياء مع الكسر، وصوّرت المكسورة على ثلاثة أنحاء بالياء فقط، نحو: ﴿مِنْ سَلْطِي﴾ [القصص: ٣٠]، و﴿لِكُلِّ أَمْرِي﴾ [النور: ١١] باعتبار الوصل والوقف، وبالألف فقط: ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ﴾ [الأنعام: ٦٧]، ﴿مِنْ سَيِّئَاتِهِ﴾ [النمل: ٢٢] باعتبار الوقف، وبألف بعدها ياء بالأنعام ﴿مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] فيجوز أن تكون الياء صورة الهمزة باعتبار الوصل والألف زائدة، ويجوز أن تكون الألف صورة الهمزة باعتبار الوقف والياء زائدة.

### وصوّرت المضمومة على أربعة أنحاء:

- ١- بواو فقط: ﴿الْوَلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢].
  - ٢- وبياء فقط، نحو: ﴿بَيْدِي﴾ [العنكبوت: ١٩]، ﴿الْبَارِيءُ﴾ [الحشر: ٢٤].
  - ٣- وبألف فقط، نحو: ﴿يَتَّبِعُوا﴾ [يوسف: ٥٦].
  - ٤- بواو بعدها ألف: ﴿إِنْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٧٦].
- و(نبؤا) حيث وقع، نحو: ﴿نَبَأَ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٧٠]، [٨٧/ب] ﴿نَبؤًا عَظِيمًا﴾ [ص: ٦٧].

### واختلف في:

- ١- ﴿نَبَأَ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٧٠] ببراءة.
- ٢- وكذلك ﴿نَفَسُوا﴾ [يوسف: ٨٥] بيوسف.
- ٣- ﴿مِنْ شَيْءٍ وَيَنْفَيْتُوا﴾ [النحل: ٤٨] بالنحل.
- ٤- ﴿أَتَوَكَّؤًا﴾ [طه: ١٨].
- ٥- ﴿لَا تَنْظَمُوا﴾ [طه: ١١٩] بطه.
- ٦- ﴿وَيَدْرؤُا عَنْهَا﴾ [النور: ٨] بالنور.
- ٧- و﴿مَابِعَبؤًا﴾ [الفرقان: ٧٧].
- ٨- ﴿فَقَالَ الْمَلؤُا الَّذِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٤] الأول من المؤمنين.

٩- ﴿يَتَأْتِيَ الْمَلَأُ إِنِّي أَلْفِي﴾ [النمل: ٢٩].

١٠- ﴿الْمَلَأُ أَفْتُونِي﴾ [يوسف: ٤٣].

١١- ﴿الْمَلَأُوا أَيْكُم﴾ [النمل: ٣٨]، وما سوى ذلك بالألف فقط.

وكذلك (يَبْدَأُ الْخَلْقَ) حيث وقع، واختلف في ﴿أَوْمَن يُنَشَأُ﴾ [الزخرف: ١٨] بالزخرف، ﴿يُبْنَأُ الْإِنْسَانُ﴾ [القيامة: ١٣] بالقيامة، وفي كل لفظ ﴿لَوْلَوْ﴾ [الطور: ٢٤] إلا في الحج فإنه بألف بعد الواو، وبواو قبلها ألف.

وقد قدّمت ما يرشدك إلى الوقف على الرسمي، وكان أبو طاهر البغدادي يلزم من الروم والإشمام ما يوافق الرسم.

### [التوجيه]

وجه التسهيل: أنه قياس المتحرّكة بعد الحركة، ومذهب سيبويه تدبيرها بحركتها، وسيأتي مذهب الأخفش.

### [الشرح]

ولما تمّت أصول مذهب حمزة في كيفية تخفيف أنواع الهمز على القانون التصريفي، ذكر من وافقه على شيء منه؛ لأنه صاحب الأصل.  
أي: خفف هشام الهمزة المتطرّفة، وقد فسّرناها وفاقاً لحمزة على أنواعها بالكيفية المذكورة قياساً ورسمًا للإطلاق:

فأبدل نحو: ﴿وَهَيْتِي﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿أَقْرَأُ﴾ [الإسراء: ١٤].

ونقل نحو: ﴿رِذْفٌ﴾ [النحل: ٥].

وأبدل نحو: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣].

وأدغم نحو: ﴿بِرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩].

وسهّل نحو: ﴿بُدِيئٌ﴾ [العنكبوت: ١٩].



## شرح الجعبري

٦٩٧

وحذف الأربعة، وهذا نقل التيسير؛ أي: القطع بالتخفيف ولا استثناء.

وقطع أبو العلاء وأكثر العراقيين بتحقيقها، ونقل الأهوازي الوجهين، وقال مكّي: «حققت الساكنة للجزم على أبي الطيب كأبي عمرو»<sup>(١)</sup>، قال: «وكان قديماً لا يستثنى له شيئاً، فسألته فكتب الاستثناء»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا من الإجماع المركب، والتوجيه تقدّم.

ثم عاد إلى حمزة فقال:

وَرِثِيَا عَلَيَّ إِظْهَارَهُ وَادِّغَامِيهِ

وَبَعْضُ بَكْسَرِ الْهَاءِ لِيَاءٍ تَحْوَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَرِثِيَا) مُبْتَدَأٌ، و(عَلَيَّ إِظْهَارَهُ وَادِّغَامِيهِ) خبره؛ أي: مقروء أو مستقرأ وجماعة، والهاءان لـ: (رِثِيَا)، (وَبَعْضُ)؛ أي بعض القراء، (بِكْسَرٍ) قرأ بكسر الهاء اسميةً، (لِيَاءٍ) لأجل ياء تعليله، و(تَحْوَلًا) صفة للياء، ويجوز تذكير الحروف؛ أي: لياء محولة عن الهمز، فالضمير للياء أو تحول الهمز إليها فهو له.

### [الشرح]

لما انقضت الأصول انفراداً واتفاقاً فرّع عليها، ﴿وَرِثِيَا﴾ [مریم: ٧٤] من تفریع البدل.

أي: إذا أبدل حمزة ﴿أَثْنًا وَرِثِيَا﴾ [مریم: ٧٤] بمریم اجتمع مثلان الأوّل منهما ساكن فله وجهان كما في التيسير، وبهما قال طاهر بن غلبون<sup>(٣)</sup>، وأبوّه الإدغام، وبه

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٥٢).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٥٢).

(٣) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١٤٠).

## شرح الجعبري ٦٩٨

قطع أبو العز لاجتماع المثلين لفظًا، وللرسم والإظهار، وبه قطع أبو علي اعتبارًا بأصل الهمز وخوف لبس المعنى كما تقدم.

وقال ابن شريح: الإظهار أحسن وعليه العمل للعروض والمدد. وقبح مكى الإدغام له<sup>(١)</sup>.

قلت: فيلزمه ﴿خَطِيئَةٌ﴾ [النساء: ١١٢]، وقال يلزمه ﴿وَتَوَيَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] وهو ثقيل. قلت: أخف، وعنه التخفيف لأجله.

وقد أهمل الناظم ذكر ﴿وَتَوَيَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿تَوَيَّ﴾ [المعارج: ١٣]، وقد ضمَّهما في التيسير إليه، وكان الناظم استغنى بفرد من النوع ونبه به عليه، لأن المأخذ واحد؛ إذ اجتماع المثلين شامل، والتوجه واحد عدا اللبس.

قلت: ومن هذا النوع لفظ ﴿الرَّءْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]؛ لأنها بعد البدل يجتمع فيها واو وياء ساكن أولهما، فيجوز الوجهان.

قال أبو العلاء: «أنت فيها مخير»، وضعف ابن شريح الإدغام لكثرة التغيير، وقال مكى: «ما علمت أن أحد من القراء أدغمه لما يلزم من كسر الراء»<sup>(٢)</sup>.

قلت: أدغمه يزيد مطلقًا وحمزة في وقفه في وجه بلا كسر، وبه قرأ يزيد، ولم يجب ﴿كَطِيَّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] للعروض، ولم يذكرها فمذهبها الإظهار، ولو قال نحو:

وَرُوْيَا وَرَيْئَا تُؤْوِي أَظْهَرَ وَأَدْغَمَنَ وَضَمَّ كَأَنْبِئْتُهُمْ عَلَى الْكَنْسْرِ فُضَّلَا

لأجاد، وإلى هذا أشرنا بقولنا في (الأحكام)<sup>(٣)</sup>:

تُوِي وَرُوْيَا أَفْضَرًا وَإِدْغَامًا لِرُسْمِهَا بَعَكْسِ رَيْئَا لِلْبَسِ عَارِضِ الصُّوْرَا

وعلى البدل أيضًا قوله: (وَيَعْضُ)؛ أي: إذا أبدل ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣] صارت ياء

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٣٦).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٥٢).

(٣) ينظر: أحكام الهمزة لهشام وحمزة (ص ٣٩) باختلاف في اللفظ بين المطبوع والمخطوط.

## شرح الجعبري

ساكنة بعدها هاء فله وجهان، قال في التيسير: «وهما صحيحان»:

١- كسر الهاء: وهو اختيار ابن مجاهد وأبي الطيب، وهو معنى قوله: [٨٨/أ] (وَبَعْضٌ بِكَسْرِ أَلْهَا) وفاقاً للأخفش عن هشام مطلقاً.

٢- وإبقاء الضم: وهو اختيار مكّي وابني مهران وشريح، وفاقاً لابن سعدان عن سليم، وابن برزة<sup>(١)</sup> عن الدوري.

وفهم وجه الضم من قوله: (وَبَعْضٌ بِكَسْرِ)؛ أي: وبعض لا يكسر، وعلم الضم من لفظ الوصل لا من الضدّ.

### [التوجيه]

وجه الكسر: مناسبة الياء اعتباراً باللفظ ك: ﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩].

ووجه الضم: اعتباراً لأصل وهو الهمز، وهذا أقيس بمذهب حمزة في اعتبار الأصل في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧]، وفي قوّة كلامه لإيماء إليه.

واختياري: الكسر كإليهم.

ثم نصّ على المختلف فقال:

كَقَوْلِكَ أَنْبِئْتَهُمْ وَنَبِّئْتَهُمْ وَقَدْ

رَوَوْا أَنََّّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسْهَلًا

### [اللغة والإعراب]

(كَقَوْلِكَ أَنْبِئْتَهُمْ) خبر مُبتدأ، والكاف زائدة إذ ليس غيرها؛ أي: هو (أَنْبِئْتَهُمْ وَنَبِّئْتَهُمْ)، ولا يتزن البيت إلا بإسكان ميم الأوّل، وصلة ميم الثاني، (وَقَدْ رَوَوْا)

(١) عمر بن محمد بن برزة أبو جعفر الأصهباني، روى القراءة عرضاً عن أبي عمر الدوري، روى القراءة عنه عرضاً محمد بن يعقوب المعدل، ومحمد بن أحمد الكسائي، وعبد الله بن باذام، وذكره ابن أشته فقال فيه عمرو. (ت ٢٢٢ هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٦٥).

## شرح الجعبري

ستأنف، والضمير لرواة حمزة، وفتحت (أَنَّه) لوقوعها موقع المفرد، والهاء لحمزة نصب، واسم (كَانَ) ضمير حمزة، و(مُسَهَّلًا) خبرها، و(بِالْخَطِّ) متعلقه على حدّ كتبت بالقلم، والجمله خبر (أَنَّ).

## [الشرح]

أي: الكلمة المختلف فيها هي: ﴿أُنْبِتَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٣] بالبقرة، ﴿وَنَبَتْهُمْ عَنِ ضَيْفٍ﴾ [الحجر: ٥١] بالحجر، ﴿وَنَبَتْهُمْ أَنْ الْمَاءُ﴾ [القمر: ٢٨] بالقمر.

ولما تمّ طريق التخفيف التصريفي أصولاً وفروعاً، شرع في الثاني، وهو التخفيف الرسمي، وأشار بقوله: (رَوَوْا) تسهيله بالخطّ إلى ما رويناه عن سليم عن حمزة في تقرير الباب؛ أي: ثاني طريقي حمزة وهو تخفيف الهمز في الوقف على مقتضى مرسوم المصحف.

أبحاث: تعريف الخطّ وأقسامه يأتي في باب الوقف على مرسوم الخطّ؛ لأنه أليق به، وهنا اشتدّت ضرورة القارئ إلى العقلية وأترابها، وانفق خطّ الرسم والكتاب على أن الأصل في رسم الهمز أن تكتب أولاً ألفاً، وفي غيره على حكم تخفيفها، فإن كان تخفيفها ألفاً أو كالألف كتبت ألفاً، أو ياء أو كالياء كتبت ياء، أو واوًا أو كالواو كتبت واوًا، وإن لم ترسم لها صورة حذف وتكتب على كل من الحروف، وعلى ما بين مكتنفي المحذوفة عين مقطوعة علامة التحقيق ولا تنقط ياؤها إلا في البدل.

واعلم: أن حمزة لا يتبع الرسم إلا فيما يتعلق بالهمزة دون غيرها في هذا الباب، فلا يحذف الألف الذي بعد شين ﴿نَشْتَوُا﴾ [هود: ٨٧]، ولا يلفظ بالألف الذي بعدها، وظاهر التركيب عود هاء (أَنَّه) إلى هشام لقربه؛ لكن أصالة حمزة في الباب صرفتها إليه؛ ولو أحرّ موافقة هشام إلى ما بعد هذا البيت لكان نصّاً على موافقته في الرسم أيضاً، وهو مبهم في التيسير أيضاً حيث قال: «واعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات؛ فإنما يراعي فيه خط المصحف دون القياس»<sup>(١)</sup>، وقد نصّ على هشام أبو

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٢).

## شرح الجعبري

الحسن ابن غلبون<sup>(١)</sup>، فلو قال كالبيت الذي نظمناه، ثم قال مثل:  
 وَقَالَ سُلَيْمٌ كَانَ يَتَّبِعُ رَسْمَهُ وَوَالِي هِشَامٍ فِي الْمَطْرِفِ مُسْهَلًا  
 لنصّ عليه، وعبارة التيسير تقتضي تعيين طريق الرسم فقط لحصره (بيانما)، وتأكيده  
 بدون القياس، فطريق التخفيف القياسي زائد، وعليه الأكثر كأبي العلاء وكأبي الحسن.  
 ثم بيّن كيفية اتباع الرسم فقال:

فَفِي الْيَايِلِي وَالْوَاوِ وَالْحَاذِفِ رَسْمَهُ  
 وَالْأَخْفَشِ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلًا

### [اللغة والإعراب]

(فَفِي الْيَا) متعلق بـ: (يَلِي): يتبع، وفاعله حمزة، (وَالْوَاوِ) عطف على (الْيَا)،  
 و(رَسْمَهُ) مفعول (يَلِي)، والهاء للهمز، (وَالْأَخْفَشِ) مُبتدأ، [٨٨/ب] و(أَبْدَلًا) خبره،  
 و(ذَا الضَّمِّ): الهمز المضموم، مفعوله، و(بَعْدَ الْكَسْرِ) ظرفه، وزيدت الباء في مفعوله  
 الثاني من قوله:

بِإِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ  
 حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَعَنْهُ الْوَاوُ) اسمية مقدّمة الخبر، والهاء لـ (وَالْأَخْفَشِ)، و(فِي عَكْسِهِ) ظرف  
 الكون، والهاء للمضموم بعد الكسر، (وَمَنْ حَكَى) صلةٌ وموصول مُبتدأ، ومفعول  
 (حَكَى) محذوف؛ أي: روى الهمز، و(فِيهِمَا) متعلق به، والضمير للنوعين، وكذا عنه

(١) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/١٧٨).

## شرح الجعبري ٧٠٢

المقدّرة، و(كَالْيَا وَكَالْوَاوِ) حال المفعول، و(أَعْضَلًا): أتى بمشكل، خبر المبتدأ.

### [الشرح]

أي: حمزة في أحد مذهبيه يتبع في تخفيف الهمزة صورتها في خطّ المصحف العثماني، فإن كتبت ألفاً وقف به، أو ياء وقف به، أو واو وقف به، وإن لم تصور حرفاً حذف، واستغنى عن ذكر الألف بذكر أختيه لاتحاد الرسم والقياس كما توهم اختلافهما في ﴿أَشْمَازَتْ﴾ [المر:٤٥]، ولا تخلو الهمزة عن الأقسام الأربعة، وقد ذكرنا كل قسم منها عند أحكام الأنواع المتقدّمة فاطلبها ثمّ.

والضابط أن كل موضع يوافق القياس الرسم يتحد المذهبان، وموضع يختلفان ويتعدّر اتباع الرسم كفرض الألف بعد غير فتحة، أو التقاء ساكنين على غير الحدّ، أو لبس معنى عند القائل به، يتعيّن القياسي، ويسقط مذهب الرسم، وموضع لا يتعدّر يؤخذ له بالأمرين.

### [التوجيه]

وجه اتباع الرسم: أن من شرط الحرف الذي هو أحد السبعة موافقة الرسم، وقد جاء على صريحه، هذا تمام الكلام في الرسم، ثم رجع إلى الكلام في تمام القياسي، ولو قدّمه على الرسم لكان أحسن؛ لكن لما اتفق موافقة الرسم حسن تعقيبه، لا لأنه من تفاريع الرسم كما توهم لانتقاضه ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام:٥].

### [الشرح]

ولما كان أحد مذهبي حمزة اتباع قانون التصريف اقتضى ذلك أن موضعاً يختلف فيه التصريفون يتعرّض فيه لبيان مذهب من أخذه بالقولين أو أحدهما. فقله: (وَالْأَخْفَشُ) تخصيص لعموم قوله: (وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ) إن قصد العموم، وتفصيل إن قصد الخصوص؛ أي: خالف الأخفش سيبويه في نوعين: أحدهما: الهمزة المضمومة بعد الكسر، نحو: ﴿سَقَرْتُكَ﴾ [الاعلى:٦] و﴿يَدِي﴾

## شرح الجعبري

[العنكبوت: ١٩] فسيويه يدبرها بحركتها، فيجعلها كالواو المفهوم من العموم، والأخفش يدبرها بحركة ما قبلها وله وجهان:

أحدهما: قلبها ياء مضمومة، وإليه أشار بقوله: (وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبَدَلًا).

والثاني: تسهيلها كالياء، وإليه أشار بقوله: ومن حكى في المضمومة بعد الكسر كالياء.

والنوع الثاني: الهمزة المكسورة بعد الضمّ، نحو: ﴿سَيْلٌ﴾ [البقرة: ١٠٨] و﴿لَوْثٌ﴾ [الطور: ٢٤]، فسيويه يدبرها بحركتها فيجعلها كالياء، والأخفش يدبرها بحركة ما قبلها وله وجهان:

أحدهما: قلبها واوًا مكسورة، وهو معنى قوله: (وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ).

والثاني: تسهيلها كالواو، وهو معنى قوله: ومن حكى في المكسورة بعد الضمّ كالواو.

تنبيه: العكس هنا تقديم إحدى الحركتين على الأخرى، فعكس المضموم بعد الكسر مكسور بعد الضمّ، وقوله: (كَالْيَاءِ)؛ أي: في المضموم بعد الكسر، وكالواو في المكسور بعد الضمّ، يؤخذ الأسبق للأسبق، لا الأنسب للاتحاد.

### [التوجيه]

وجه تدبيرها بحركتها: أنها أولى بها من غيرها.

ووجه تدبيرها بحركة ما قبلها قلبًا وتسهيلًا: أنهما لو دبرا بحركتهما أدّى إلى شبه أصل مرفوض، وهو واو ساكنة قبلها كسرة، وياء ساكنة قبلها ضمة، فقلبهما [٨٩/أ] إلى مجانس سابقهما ك: (مُؤَجَّل).

ووجه تسهيلها: إن كان في القلب أيضًا ما أدّى إلى مرفوض، وهو ياء مضمومة بعد كسرة، وواو مكسورة بعد ضمة، وأورد على إبداله وقوعه في أصعب مما فرّ منه، وعلى تسهيله تدبيرها بحركة سابقها تسهيلًا، ولا قائل به، ويفارق (يَشَأُ) إلى

## شرح المعبري ٧٠٤

بالانفصال، وإلى هذا أشار بالإعضال، وفرَّقوا قياسه بالإمكان والتعذُّر.

قلت: ولكل وجه، أما مذهب سيبويه فلا محذور فيه على أصله؛ إذ المسهلة متحرّكة، وما قرب إلى الشيء لا يجب تعدية حكمه إليه؛ بل ربما جاز، وما أورد على إبدال الأخفش؛ إنما يلزم فيما هو أصل لا محول على الهمز، ألا ترى جواز ﴿الرَّيًّا﴾ [الإسراء: ٦٠] وامتناع ﴿طَوَّى﴾ [طه: ١٢] غاية ما في تسهيله تدبيرها بحركة سابقها، ولا بُد في جعل السابقة كالمقارنة سيّما على مذهب من يقول الحركة بعد الحرف، وفرقهم بتعذر السفهاء ألا يمنعه؟

ثم بيّن شيئاً من مواضع الحرف فقال:

وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ

وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلَ قَيْلٍ وَأُخْمِلًا

### [اللغة والإعراب]

أي: وهمز (مُسْتَهْزِئُونَ) مُبتدأ، و(الْحَذْفُ فِيهِ) اسمية، خبره، والهاء للهمز، (وَنَحْوُهُ) جر عطف عليها، ولم يعد الخافض على رأي الكوفيين، أو قدره، (وَضَمٌّ) مُبتدأ، وفيه؛ أي: في اللفظ مقدّر صفته، و(قَبْلُ الهمز) خبره، استغنى عنه بالثاني وكسر آخر، و(قَبْلُ) بني لقطعه عن الإضافة؛ أي: قبل الهمز، و(قَيْلٌ) خبره ومرفوعه ضمير الكسر، (وَأُخْمِلًا) - والخامل ضدّ النّبيّه، وأصله حمل خمولاً - فعليّة، وفاعله ضمير الكسر على (قَيْلٍ).

### [الشرح]

هذا من تفاريع الرسم، وليس الغرض بيان موضع الحذف؛ وإلا لعمّ بل ما يفعل بعده.

أي: لم يرسم للهمزة المضمومة بعد الكسر صورة إذا كان بعدها واو، نحو:



## شرح المعبري

﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الصفات: ٦٦]، ﴿مَسْكُونٌ﴾ [يس: ٥٦]، ﴿لِيُؤَاطِعُوا﴾ [التوبة: ٣٧].

فإذا وقف على الرسم حذفها وله فيما قبلها وجهان:  
أحدهما: قلب الكسرة ضمة لتسلم الواو وهو المشهور.  
والثاني: إبقاء الكسرة.

تنبيهات: إبقاء الكسرة يخرجها عن كونه حرف مدٍّ، ولم يتعرّض في التيسير لهذه المسألة، والظاهر أن مذهبه الضم كما في ﴿يُضَكِّهُنَّ﴾ [التوبة: ٣٠] فالكسر زائد، وقال بعض الشراح: وفاقاً للشارح الأوّل<sup>(١)</sup> ألف (أخملاً) ضمير الضم والكسر<sup>(٢)</sup>؛ أي: أخمل الوجهان، وليس كذلك؛ إذ الأوّل موافق للرسم وميزان العربية مشهور في النقل، وشبهة القائل به أنه توهم أنها حركة النقل وليست بها؛ بل هي مجتلبة، والألف للإطلاق، والضمير المستكن للكسر فقط، وتم الوجه عند قوله: (وَضَمٌّ)، ثم قال: (وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلٍ)، ولو أراد عوده إلى الاثنين لقال: (قيلًا وأخملاً)، لينص<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٢٣٨).

(٢) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٢٤٧-٢٤٨).

(٣) قال أبو الحسن السخاوي: «(وأخملاً): يريد المذهبين المذكورين؛ وإنما أخملاً؛ لأن حركة الهمزة ألقيت على متحرك، وفي الوجه الآخر واو ساكنة قبلها كسرة وليس ذلك في العربية». ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٢٣٨)، ولكن الحافظ ابن الجزري ردّ عليه بقوله: «والعجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه وإخماله وجعله من الوجوه المخمّلة المشار إليها بقول الشاطبي:

وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلٍ وَأَخْمَلًا

فحمل ألف أخملاً على التثنية؛ أي: أن ضم ما قبل الواو وكسره حالة الحذف أخملاً؛ يعني الوجهين جميعاً. وواقفه على هذا أبو عبيد الله الفاسي. وهو وَهْمٌ بَيْنٌ وَخَطَأٌ ظَاهِرٌ، ولو كان كذلك لقال: (قيلًا وأخملاً)، والصواب أن الألف من أخملاً للإطلاق، وإن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف. وممن نصر على صحته صاحب التيسير في كتابه جامع البيان، وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره؛ وإنما الخامل الوجه الآخر، وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على حاله

## [التوجيه]

وجه الحذف: اتباع الرسم، ويحتمل أن يكون استعمل في وقفه لغة: استهزيت توصلًا إلى موافقة الرسم.

ووجه الضم: أنه لما حذف الهمزة اتصلت كسرة الزاي بالواو، فقلبت ضمة لتسلم الواو كقاضون، وقال الكسائي: من حذف الهمزة رفع الزاي ولم تُعَلِّ الواو ك: ﴿مِيقَاتُ﴾ [الأعراف: ١٤٢] محافظة على الضمير، وإلى هذا أشرنا في (الأحكام) بقولنا:

أَوْ إِنِ حَذَفَتْ بِمُسْتَهْزُونَ ضُمَّ تَصْنُ وَأَو الضَّمِيرِ وَمُبْقِي كَسْرَهَا نَدْرًا

ووجه إبقاء الكسر: عروض الاتصال، ولا نظير له في الأصول ولهذا أحمل.

واختياري: الضم لجريانه على القانون التصريفي.

ثم رجع إلى القياسي فقال: [٨٩/ب]

وَمَا فِيهِ يُلْفَىٰ وَأَسْطًا بِزَوَائِدِ

دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهًا إِنْ أَعْمَلَا

## [اللغة والإعراب]

(وَمَا فِيهِ يُلْفَىٰ) صلة وموصولة مُبتدأ؛ أي: اللفظ الذي يوجد الهمز فيه، والهاء لها، و(وَأَسْطًا) اسم فاعل من وسط، حال الهمز؛ أي: متوسط، (بِزَوَائِدِ) بسبب حروف زوائد على الأصول يتعلق بالحال، وصرف ضرورة أو على التخبير، و(دَخَلْنَ) صفة (بِزَوَائِدِ)، و(عَلَيْهِ) يتعلق به، والهاء للهمز أو للفظ، (فِيهِ وَجْهًا)

على مراد الهمز، كما أجازهم وحكاه خلف عن الكسائي. قال الداني: وهذا لا عمل عليه. (قلت): فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال لا يصح رواية ولا قياسًا. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/٥-٦).

## شرح الجعبري

اسمىة مقدّمة الخبر، والهاء للهمز، و(أُعْمَلًا) استعمالاً صفة الوجهين، والجملة خبر المبتدأ. هذا تفرّيع على المبتدأ.

### [الشرح]

أي: إذا توسّطت الهمزة المبتدأ بدخول حرف زائد عليها لمعنى ولو تقديرًا اتصل كتابة أو لم يتصل، وليس كالجاء منها فلحمزة فيه وجهان، وهو معنى قوله في التيسير: «اختلف أصحابنا فيه»<sup>(١)</sup>، وزاد على الناظم تعليل الوجهين: أحدهما: أن حكمها حكم المتوسطة، وبه قطع أبو العلاء فتخفف قياسًا ورسمًا على ما تقدّم في أنواع المتوسطة المخففة.

### [التوجيه]

وجه التحقيق: اعتبار الأصل.

وجه التخفيف: اعتبار العارض اللفظي.

تنبيهات: قولنا: (ولم يتنزل منزلة الجزاء) احترازًا عن حروف المضارعة، وميم اسم الفاعل والمفعول، نحو: ﴿يُؤْتِ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦]، و﴿أَنْ نَأْخُذَ﴾ [يوسف: ٧٩]، ﴿مُؤْمِنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿مَأْتِيًا﴾ [مريم: ٦١] فليس فيها إلا التخفيف لقوة الامتزاج بالبناء، وقد نصّ عليه أيضًا، والظاهر أن نحو: ﴿جِيئَ بِذِكْرِ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و﴿يَبْنَؤُمْ﴾ [طه: ٩٤]، و﴿إِسْرَؤِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] متعيّن التخفيف للامتزاج بمقاوم، وهذا قصد الناظم بقوله: (عليه) لا معه، فقول المالكي: (وما توسط بعد زائد)، بمعناه: والزائد الذي ليس كالجاء منه ما يجوز الوقف عليه، وهو لام التعريف، و﴿هَكَأُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، وقال مكي: (الوقف بالتحقيق لأنهما كلمتان).

قلت: لا من كلّ وجه، فالوجهان ومنه ما لا يجوز الوقف عليه، ثم منه ما لا يلبس معنى الكلمة بحذفه هو الأكثر، ومنه ما يلبس وهو همز الاستفهام وفيه نزاع،

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٢).

## ٧٠٨ شرح المعبري

ومذهب الناظم طرد الخلاف فيه، وعند القاطع يزداد قيد آخر، ولا يلبس معنى الكلمة، قال مكّي: «قياس قول أبي الطيب تخفيف الثانية من: ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]، و﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، و﴿أَفَأَمِنَ﴾ [الأعراف: ٩٧]»<sup>(١)</sup>.

هذا خلاف مفرّع على مذهب من يحقق همزة النقل من المفصولة، أما من ينقل فيقطع بتخفيف هذا وأولى، ولا يبعد ترتيب الخلاف.

ثم ذكر الأمثلة فقال:

كَمَاهَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَاءِ وَنَحْوَهَا

وَلَامَاتٍ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

### [اللغة والإعراب]

(ما) زائدة، والكاف خبر مُبتدأ؛ أي: الحروف الزوائد كلها، وهو ومعطوفاته حُرِّبَها، ولام (لِمَنْ) متعلق بمحذوف؛ أي: كررت ذكر لام التعريف لمن قد (تَأَمَّلَا): اعتبر ذلك صلة وموصولة.

### [الشرح]

أي: الحروف الزائدة الداخلة على كلمة الهمزة.

(ها): وهي حرف تنبيه ليصغي المخاطب إلى أوّل المقصود نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، وحذف ألفه ورسم همزه وأوًا دليل امتزاجه باسم الإشارة فعلى القياس كالواو وعلى الرسم واو، و﴿هَكَأُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] دخل على المضمّر، والألف صورة الهمزة فعلى القياس كالألف وعلى الرسم ألف، فيجتمع الألفان ك: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]؛ وربما منع إذ ليس ظرفًا ويضعف وعلى أصله جعلها بدلًا من همزة الاستفهام.

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٥٣).

## شرح الجعبري

وأما ﴿هَآؤُمْ﴾ [الحاقة: ١٩] اسم (خذ) فليس من هذا؛ إذ (ها) جزء الكلمة يقال للواحد هاء، وللثنتين (هاؤما)، وللجمع (هاؤم)، ويقال: هاء، وهاءوا فليس إلا التسهيل، قال مكّي: «لا يوقف عليها؛ لأن في إثبات الواو مخالفة الرسم وفي الحذف مخالفة الأصل»<sup>(١)</sup>.

قلت: لا وجه [٩٠/أ] للإثبات؛ إذ لا جائز أن يكون واو ضمير، وليست على حد: هَلُمَّ، فتعيّن أن تكون صلة الميم فلا تثبت في الوقف.

(ويا): يريد حرف النداء لا الياء، نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١]، والألف صورة الهمزة، وألفها محذوف للامتزاج، وهي كـ: (لام التعريف) في التخصيص فكالألف. (واللام)؛ أي: غير المعرفة لثلاث يتكرّر، فلام الجر نحو: ﴿لِأَيِّهِ﴾ [الأنعام: ٧٤]؛ ﴿لِتَأْتِيَ﴾ [البقرة: ١٥٠]، فعلى القياس فيهما ياء، وعلى الرسم في الثاني ياء، ويمتنع الرسم في الأوّل، وأما ﴿لِأَهَبَ﴾ [مريم: ١٩] فعلى رسم الياء يتحد، وعلى الألف يمتنع.

(لام الابتداء) نحو: ﴿وَلَيْنِ مُتَّمِّمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿لِإِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، فعلى القياس كالياء، وعلى الرسم الأوّل ياء، وامتنع في الثاني لفساد المعنى.

(باء الجر)، نحو: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥]، ويتعيّن القياس ياء، ونحو هذه الحروف الواو والفاء، نحو: ﴿وَإِنْ كُنْتَ﴾ [يوسف: ٣]، ﴿وَلَوْأَ رَأَيْتَ﴾ [الأنعام: ٦٨]، ﴿فَقَاتِ ذَا﴾ [الروم: ٣٨]، ﴿فَأَيُّدُنَا﴾ [الصف: ١٤]، لا ﴿فَأَوْأُ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَأَمْرٌ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، ونسخت الهمزة حكمها في نحو: ﴿أَفَأَمِينٌ﴾ [الأعراف: ٩٧] فعلى القياس كالألف وعلى رسم الأخيرين ألف، وضعف في الأوّلين.

(والسين) نحو: ﴿سَأَصْرِفُ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

(والكاف) نحو: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١] كالألف وألف.

(وهمزة الاستفهام) نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿أَيُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿أَوْنَبِيُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، فعلى القياس كالألف والياء والواو على الرسم الأوّل

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٥٤).

## شرح الجعبري

بالحذف؛ أي: إن قَدَّرت المحذوفة الثانية حذفت أو الأولى حَقَّقت لأن المبتدأة تحقِيقًا تحقِّقها، وأبدلت الثانية ألفًا لرسمها.

وأما الثاني فتحذف أحديهما فيه ويمتنع؛ لأنك إن قَدَّرت المحذوفة الأولى حَقَّقت لذلك، أو الثانية امتنع لعدم النظر في نحو: ﴿أَيُّ ذَا﴾ [الرعد:٥]، ﴿أَيُّ لَه﴾ [النمل:٦٠]، وليس ﴿أَيُّ نَا﴾ [الرعد:٥] ويحتمل، وبالياء في ﴿أَيُّكُمْ﴾ [الأنعام:١٩] بالأنعام والنمل وثاني العنكبوت وفصلت، و﴿أَيُّنَا تَارِكُوا﴾ [الصافات:٣٦] بالصافات، و﴿أَيُّنَا﴾ [النمل:٦٧] بالنمل محتمل، و﴿أَيُّنَ لَنَا﴾ [الشعراء:٤١] بالشعراء، و﴿أَيُّنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس:١٩] بيس مختلف، وكذا ﴿أَيُّفَكَا﴾ [الصافات:٨٦]، وكذلك ﴿أَيُّدَا مِنَّا﴾ [الواقعة:٤٧] بالواقعة، وأما ﴿أَيُّمَّة﴾ [التوبة:١٢] فليس منه، فالتخفيف فقط كالياء أو ياء.

وأما الثالث ﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران:١٥] بالواو، و﴿أَهْلَقِي﴾ [القمر:٢٥]، و﴿أَهْزَلِ﴾ [ص:٨] بحذف أحديهما، ويمتنع على التقديرين لذلك.

وحتم طاهر بن غلبون التخفيف مع همزة الاستفهام لشدة اتصالها من حيث أن تقدير حذفها يوقع لبسًا لنص خلف عن حمزة بتخفيف ذلك.

ولام التعريف نحو: ﴿الْأَنْهَرُ﴾ [البقرة:٢٥]، ﴿الْأَيَاتِ﴾ [البقرة:١١٨]، و﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة:١١] فالنقل على القياس، وتعذر للسكون، وحتم طاهر التحقيق لجواز الوقف عليها، ويتقضى بـ: ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة:٢١]، وفي التجريد وجهان.

فإن قلت: هذا الخلاف هنا هو الخلاف المتقدم في النقل؟

قلت: لا، بل هو مفرِّع على أحد وجهي ذلك، وبيانه أن لام التعريف لها اعتباران:

١- حقيقي: وهو جعلها كلمة مفردة، وبهذا الاعتبار ذكرت ثم.

٢- مجازي: وهو جعلها مع معرفها كلمة لشدة الامتزاج، وإلا لعلمت فيه.

وبهذا الاعتبار ذكرت هنا، والمأخذ ثم أصل التحقيق، وكون النقل لا يؤدي إلى تقدير الابتداء بالساكن أو ما قرب منه، والمأخذ هنا باعتبار ما كانت عليه، وما آلت إليه، والخلاف هنا مفرِّع على التحقيق ثم؛ أي: إن نقل ثم فهنا أولى، وإن حقق ثم

## شرح الجعبري ٧١١

فهنا وجهان، وخفي هذا الفرق على من توهم التكرار.  
وإلى غموضه أشار الناظم بقوله: (لَمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا)؛ أي: أعدنا ذكرها للقارئ  
الذي تفكر فيه، فعلم أنه مفرّع.

ثم أشار إلى كلي فقال:

وَأَشْمِمْ وَرُؤْمَ فِيهِ سَوَى مُتَبَدِّلٍ

بِهَآخَرَفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفَلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

[٩٠/ب] (وَأَشْمِمْ وَرُؤْمَ) عطف على معنى خفف: وأشر، و(فِيهِمَا) يتعلق بأحدهما، ويقدر مثله للآخر، و(مَا) موصولة أو موصوفة؛ أي: في همز غير، أو الهمز المتطرف الذي هو غير (مُتَبَدِّلٍ)، وهو اسم فاعل من تبدلًا مطاوع أبدل، ومن ثم نقص مفعولًا، وفاعله مستكن، و(حَرَفَ مَدًّا) مفعوله، و(بِهَا) يتعلق به؛ أي: تبدل حرف مدٍّ، والهاء للأطراف؛ أي: فيها، (وَاعْرِفِ الْبَابَ): أفهم أصول هذا الباب، و(مَحْفَلًا): محتفلاً، حال الفاعل؛ أي: مهتمًا به، أو المفعول من محفل القوم: مجتمعهم؛ أي: حال اجتماعه.

### [الشرح]

أي: أجرى حمزة وهشام على ما تقرّر لهما في باب الوقف على أواخر الكلم من جواز روم الحركة إذا كانت ضمة أو كسرة إعرابًا أو بناءً، وإشمامها إذا كانت ضمة كذلك في الحرف النائب عن الهمزة المتطرفة المخففة بالتسهيل والنقل والبدل ياء، أو أوًا محركين لا المبدلة محض حرف مدٍّ، نحو: ﴿بَدِيءٌ﴾ [المنكبت: ١٩]، و﴿مَاءٌ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿وَفٍ﴾ [النحل: ٥]، و﴿شَقِيءٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿بِرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، ثم نحو: ﴿جَاءٌ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿إِنْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٧٦]، و﴿مِنْ شَطِيءٍ﴾ [القصص: ٣٠].

## شرح المعبري ٧١٢

فوائد: اعتمد في حقيقة الروم والإشمام، ومحلها على ما يذكر في باهما، والإشمام ساقط من المسهّلة؛ لأنه في حكم الساكن المتعيّن معه البدل الممنوع منهما.

وفي نحو: ﴿سُوءَ﴾ [البقرة: ٤٩] نظر لعدم قبوله غير الفتحة، لا لأن الحركة لم تكن عليه خلافاً لمكي لنقضه بـ: ﴿وَفَاءٌ﴾ [النحل: ٥]، ونصّ هنا عليهما ولم يستغنِ بذكرهما في باهما ليرفع، وهم عدم جوازهما في المخفّفة لشبهة أن الموقوف عليه غير الموصول كـ: ﴿نِعْمَةً﴾ [البقرة: ٢١١]، وليبني عليه خلاف المذهبين الاثنيين، وهذا الحكم محلّ اتفاق ومحلّ اختلاف.

ولما تمّت الأصول قال: (وَاعْرِفِ)؛ أي: اضبط جزئيات هذا الباب من الكليات المذكورات فيه مهتمّاً باستنتاجها.

ثم فرّع على بعض الأصول فقال:

وَمَا وَاوْ أَصْلِيٌّ تَسَكَّنَ قَبْلَهُ

أَوْ الْيَاءُ فَعَنْ بَعْضِ الْإِدْغَامِ حُمَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَمَا) مُبتدأ موصول، و(وَاوْ أَصْلِيٌّ) مُبتدأ، وصفته (تَسَكَّنَ) خبره، وفاعله ضمير الواو، (قَبْلَهُ) ظرفه، والهاء للهمز، والجملة صلة (أَوْ الْيَاءُ) رفع عطف على الـ: (واو)، وقصر للوزن، (فَعَنْ بَعْضِ) القراء متعلق (حُمَلًا): نقل خبر الموصول، و(بِالْإِدْغَامِ) حال فاعله، ودخلت الفاء الخبر للعموم والتقدير: والهمز الذي سكن قبله واو أو ياء، فحمل عن بعض النقلة ملتبساً بالإبدال والإدغام.

### [الشرح]

تقدّم أن حكم الهمز بعد الواو والياء الساكنين الأصليين النقل، وبعد المزيدين الإبدال والإدغام، ثم ذكر هنا وجه إجراء الأصلي مجرئ الزائد، وهو زائد على



## شرح المعبري

٧١٢

التيسير؛ أي: بعض القراء كأبي العلاء ومكي وقف لحمزة على نحو: ﴿سَوَاءَ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿كَهَيْتَةَ﴾ [آل عمران: ٤٩]، ولحمزة وهشام على نحو: ﴿سُوءَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿شِيءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] بإبدال الهمز واوًا بعد الواو الأصلية، وياء بعد الياء الأصلية مديتين أو لينيتين، ثم أدغم أول المثلين في الآخر.

تنبيه: قال مكي: ولو وقع على قراءته للإلحاق لجرى مجراه كقراءة شعبة (بَيْسٍ) ومثله (جَيْل).

### [التوجيه]

وجه الإبدال: حملة على الزائد بجامع اللفظ مع قطع النظر عن الأصالة والزيادة، قال يونس وسيبويه: من العرب من يجري الأصلي مجرى الزائد، ولو ذكر هذا بعد قوله: (وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ) لأحقه بأصله واتصل. وقوله: (وَأَشْمِمُ) بمخصصه في قوله:

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مَّحْرُزٌ

رَكَاطَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَمَا) مُبتدأ موصول، و(قَبْلَهُ التَّخْرِيكَ) اسمية صلته، والعائد الهاء، (أَوْ أَلِفٌ) عطفاً على (التَّخْرِيكَ)، و(مُحْرَكًا) و(طَرَفًا) [٩١/أ] حالا الهاء، (فَالْبَعْضُ ... سَهْلًا) اسمية خبر الموصول، و(بِالرَّوْمِ) حال فاعل (سَهْلًا). هذا تخصيص لعموم قوله: (وَأَشْمِمُ وَرْمُ).

### [الشرح]

أي: الهمز المتحرك المتطرف الذي قبله متحرك أو قبله ألف، بعض النقلة وهم الأكثر كاللذاني والأهوازي وابن مجاهد وقف على المضموم والمكسور إعراباً وبناءً

## شرح الجعبري ٧١٤

لحمزة وهشام بالروم، وسهّلها لجريان الروم مجرى الوصل، نحو: ﴿بَبْدِي﴾ [العنكبوت: ١٩]، و﴿مِن مَّاءٍ﴾ [البقرة: ١٦٤].

تنبيهات: اندرج في عموم قوله: (وَأَشْمِمٌ وَرُمٌ)، نحو: ﴿تَفْتَوًا﴾ [يوسف: ٨٥]، و﴿السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿دِفءٍ﴾ [النحل: ٥]، و﴿سُوءٍ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿فُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿بَرِيءٍ﴾ [الأنعام: ١٩]، ضمًّا وكسرًا، وفهم منه أن المفتوح منها يوقف عليه بالسكون، ثم خص منها الأولين، ونحو: ﴿قُرَيْبٍ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] من المفهوم المذكور في هذا البيت، وبقي الباقي منها على ذلك العموم، ونقل في المخصصين ثلاثة مذاهب:

الأول: المذكور في هذا البيت إجراؤه ذلك المجري؛ أي: روم الضم والكسر وإسكان الفتح.

ثم ذكر المذهبين في قوله:

وَمَنْ لَمْ يَرْمُ وَاعْتَدَّ مَحْضًا سُكُونَهُ

وَالْحَقُّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَمَنْ) شرطية مُبتدأ، و(يَرْمُ) جزم بـ: (لَمْ)، وهما بـ: (مَنْ) على حدّ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ومفعوله محذوف؛ أي: الهمز في الأحوال الثلاث، (وَاعْتَدَّ) عدًّا، وفاعله ضمير (مَنْ)، و(مَحْضًا سُكُونَهُ) مفعولاه، كل مكان الآخر، والهاء للهمز، والجملة حال الفاعل، (وَالْحَقُّ) عطف على أداة الشرط؛ أي: ومن الحق، و(مَفْتُوحًا) مفعوله، والآخر محذوف؛ أي: بالمضموم والمكسور، (فَقَدْ شَدَّ) جواب الشرط، و(مُوْغَلًا): مبعداً، حال الفاعل، والتقدير: من لم يرم الثلاث، ومن رامها أبعد في الشذوذ.

## [الشرح]

أي: المذهب الثاني: الوقف لهما بالسكون فقط في الضمّ والكسر والفتح، وهو معنى قوله: (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضًا سُكُونَهُ) في كل حال.

والثالث: الروم في الأحوال الثلاث، وهو معنى قوله: (وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا) بالمضموم والمكسور، نصّ عليه سليم عن حمزة، وحكاه أبو الحسن ابن غلبون، وهذان زائدان على التيسير.

تنبيهات: جعل بعضهم البيت من توابع قوله: (وَأَشْمِمَ وَرُمٌ) لا من توابع قوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكُ) قال: لأن الذي قبله حركة، أو ألف يبدل في الوقف مدًا، وقد منع الروم فيه فكيف يجيزه؟!

قلت: ليس كذلك، بل هو من توابع (مَا قَبْلَهُ) كما بيّنت، وتوهم القائل أن البديل عام، وأنه مع الروم يمنع، وليس هو إلا في الفتح، وجعل أيضًا في هذا البيت مذهبًا واحدًا، والتقدير عنده: ومن الإسكان في الضمّ والكسر وألحقهما بالفتح فأسقط الثالث والصحيح ما ذكرناه، وقد نصّ عليه بعض الشراح، نعم لو قدر ذلك التقدير وحمل قول الناظم: (فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا) على الأعمّ حصلت الثلاثة، وهو رأي الشارح الأول.

وتوهم بعض الناس أن الروم عبارة عن بين بين.

قلت: هما حقيقتان مختلفتان؛ بل التسهيل ينشأ عن الروم كما ينشأ عن الحركة التامة.

ولم يتعرّض للإشمام في هذا التفصيل؛ لأن البديل ينشأ عنه، فيسقط وجه الروم في الضمّ والكسر، والإشمام في الضمّ، والإسكان في الفتح ما يأتي في باهما.

## [التوجيه]

وجه الإسكان مطلقًا: تحصيل البديل لأنه أخف ويقوي هذا حيث يوافق صريح

## شرح المعبري ٧١٦

الرسم نحو: ﴿قَالَ أَلْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠] المرسوم بالألف.

وجه الروم مطلقاً: التنصيص على الأصل، ويقوي هذا حيث يوافق صريح الرسم نحو: ﴿تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (فَقَدْ شَدَّ)؛ أي: كل من لم يلتزم الإسكان [ب/٩١] مطلقاً أو الروم مطلقاً، أبعُد في الشذوذ لندور ذلك في الرواية، والثاني أشدُّ لضعف روم الفتح.

واختياري: الأوَّل لأنه الجاري على الأصول الشائع في النقل.

وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ وَعِنْدَ نُحَاتِهِ

يُضِيءُ سَنَاهُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ) اسميةٌ مقدّمة الخبر، والـ: (أَنْحَاءٌ) جمع نحو: مقصِد، وَعِنْدَ نُحَاتِهِ): جمع على فِعْلَةٍ كقاضٍ، والظرف متعلق بـ: (يُضِيءُ)، و(سَنَاهُ): نوره فاعله، والهاء ان للهمز، وأضاء في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَتْ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠] لازم، وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧] متعدُّ، فإن كان (يُضِيءُ) من الأوَّل؛ أي: يشرق فـ: (كُلَّمَا) ظرف، وإن كان من الثاني فكل مفعوله، و(مَا) نكرة موصوفة أو موصولة؛ أي: كل شيء مسود، و(أَلْيَلِ) حال فاعل (اسْوَدَّ)، يقال: ليلٌ أليلاً، ولائيل: شديد السواد، ويوم أيوم: شديد كقولهم: شعرٌ شاعرٌ، و(نُحَاتِهِ) مع (أَنْحَاءٌ) تجنيس، و(اسْوَدَّ) مع (يُضِيءُ) مُطَابَقَةٌ، واستعار الإضاءة للوضوح، والأسود للغموض.

### [الشَّرْحُ]

أي: كيفية تخفيف الهمز مذاهب كثيرة ذكر أشهرها نقلاً وأقواها قياساً، وشيئاً ما من غيرهما تلويحاً، وأعرض عما أجاز في القياس، ولم ترد به رواية كـنقل: ﴿قَالُوا إِنَّمَا﴾ [البقرة: ١١]، أو وردت به رواية لكن شاذة كـ: (هُزًّا) و(كُفًّا)، أو رواية مشهورة

## شرح المعبري

ليست من طرقة ك: ﴿الصِّدِّيقُ أَتَيْنَا﴾ [يوسف: ٤٦]، أو كتحقيق العجلي الأولى من نحو: ﴿اللَّوْزُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿أَبَاسَاءَ﴾ [البقرة: ١٧٧] كذلك فلا تظن فيه السهو عنه، فإن أردت استيعاب شعبه وضبط قوانينه، والاطلاع على أسراره فعليك بمبسوطات الخلاف، وكتب أئمة التصريف المعبر عنهم بالنحاة؛ إذ تخفيف الهمز باب من أبوابه، فإذا حصلت قوانينه معها استتجت العقيم، وانفجر فجر يومك عن ليلك البهيم.

### الرياضات:

﴿لِقَاءَنَا آتٍ﴾ [يونس: ١٥] ألف في وصل أولها، وياء في ابتداءه.

﴿الَّذِي أَوْتَيْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ياء في الوصل وواو في الابتداء.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَوْمِ﴾ [التوبة: ٤٩] واو في الوصل وياء في الابتداء.

﴿الرَّيِّبَا﴾ [الإسراء: ٦٠]، ﴿وَرِيَّيَا﴾ [مريم: ٧٤] بالإظهار والإدغام والحذف، وتحقيق

﴿وَرِيَّيَا﴾ [مريم: ٧٤] خارج.

﴿وَهَيَّيَّ﴾ [الكهف: ١٠] حَقَّق ابن مجاهد لحمزة، وأبو الطيب لهشام للإيهام.

﴿وَمَنْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٤٠] يمتنع الرسم للسكون، و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]

أبعد، وكذلك نحو: ﴿الْقُرْءَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، و﴿يَسْأَلُونَ﴾

[الأنبياء: ٢٣]، ونحو: ﴿النَّشْأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] وافق الرسم اتفاقاً، ونحو: ﴿دِفءٌ﴾

[النحل: ٥]، و﴿جُرْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤] متحد الرسم والقياس في الحذف، ويمتنع الروم

والإشمام على الرسم، و﴿هُرْؤًا﴾ و﴿كُفْؤًا﴾ يتحد القياس والرسم باعتبار الأصل، وهو

متمسك المحتم.

﴿كَهَيْشَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿سَوَاءَةً﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿سَيِّئَةٍ﴾ [الملك: ٢٧] يمتنع

الرسم للسكون قبل هاء التأنيث وتائه.

و﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] على الرسم يجوز إدغامه ك: ﴿الرَّيِّبَا﴾ [الإسراء: ٦٠] على

القياس، وأجاز أبو العلاء تسهيل المحركة بعد الواو والياء الأصليين حملاً على

الألف.

## شرح الجعبري ٧١٨

﴿تَرَءَا﴾ [الشعراء: ٦١] رسمت تراء فعلى القياس تقف لحمزة بهمزة مسهلة كالياء بين ألفين ممالين، وفي الأولى المدُّ والقصر وعليه فاتباع الرسم لا من حيث الهمز؛ بل من حيث قوله: (وَكُوفِيَهُمْ وَالْمَازِنِيَّ وَنَافِعٌ عُنُوًّا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ) <sup>(١)</sup> تقف بألف مماله بعدها همزة كالياء مدًا وقصرًا مع روم كالكسر، ويابدها مع الإسكان، قيل: ياء ساكنة؛ لأنها بعد كسرة.

قلت: ليست بعد كسرة؛ بل بعد فتحة مماله فعلى قياس ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] ألف مماله، فيأتي الثلاثة، وعلى رسم الهمزة فقط تقف بألف مماله فيها الثلاثة، فيتحد بالثلاثة لفظًا، وعلى الرسم باعتبار الهمزة والألف، فبالألف قصرًا وتوسيطًا فيتحدان بالأولين، ولهشام على مرتضى إمامه بمحققه بين ألفين، وعلى الآخر باعتبار الألف [٩٢/أ] بألف بعده مسهلة كالألف مع الروم مدًا وقصرًا، ومبدلة مع الإسكان فالثلاثة، وباعتبار الهمزة بألف مدًا وقصرًا، فيتحدان باثنين من الثلاثة.

وأما ﴿تَرَءَاتِ﴾ [الأنفال: ٤٨] فعلى القياس بمسهلة كالألف مدًا وقصرًا، وعلى الرسم يحذف الهمزة ومدّ الألف.

ورسم ﴿وَأَلْتَبِي﴾ [الطلاق: ٤] إلى كالجارة، فعلى القياس والأصل لحمزة كالياء بين ألف وياء، وعلى إتباع الخط، والقول بأن الياء صورة الطرف حذفت لحمزة، ويتعين إسكان الياء أو صورة الهمز، فعلى الأصل كالقياس لحمزة، وعلى الخط لحمزة وهشام يياء بعد الألف، وجاز رومها.

و﴿بُرءَؤُوا﴾ [المتحة: ٤] رسمت بواو ثم ألف بعد الواو، فعلى القياس لحمزة الأولى كالألف والثانية كالواو وبالروم، ففي الألف قبلها الوجهان، وبالألف مع الإسكان، فيأتي من الجمع والحذف ثلاثة، وعلى الرسم إن قلنا الواو صورة المضمومة وهو الأشهر بألف بعد الراء بعده واو ساكنة مدًا وقصرًا وبينهما موسطان، وقصر مع الروم، وإن قلنا الواو صورة المفتوحة، والألف صورة المضمومة تقف

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٣١)، رقم البيت: ٣٧٦.

## شرح الجعبري

عليه (بُرَوَا) بواو مفتوحة بعدها ألف، فتجتمع مع الألف السابقة فتأتي الثلاثة، وكذا هشام؛ لكن بتحقيق الأولى.

﴿هُؤَلَاءُ﴾ [البقرة: ٣١] على القياس لحمزة الأولى بالتحقيق، والتسهيل مدًا وقصرًا ثلاثة، والأخيرة كالياء مع الروم مدًا وقصرًا اثنان، وألف مع الإسكان بالجمع ويحذف الأولى والثانية وإبقاء أثرها أو حذفه، فيندرج خمسة مضروبة في الثلاثة خمسة عشر، وعلى الرسم الأولى مضمومة بمدً وقصر وحذف الأخيرة معهما أربعة مجموعها تسعة عشر، وهشام مندرج في التحقيق.

﴿خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١] يمتنع الرسم للهاء. ﴿فُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿بُرَى﴾ [الأنعام: ١٩] الرسم بمدً وقصر.

﴿وَتَا﴾ [الإسراء: ٨٣] رسمت بألف بعد النون فقط، فعلى القياس خلف بهمزة كالياء بين فتح وألف ممالين، وخلاد بين فتح وألف ممال، وعلى الرسم إن أخذت بمرسوم الخط.

وقلت: الثانية هي المحذوفة تطرّفت الهمزة، فتقف لخلف (تَا) بألف ممال، ولخلاد بألف ممال، فإن وقفت على الأصل اتحد بالقياس، وإن قلت المحذوفة هي الأولى اتحد بالأخيرين، وهشام مندرج في خلاد.

﴿لُؤْلُؤٌ﴾ [الطور: ٢٤] المرفوع الأولى واوًا، والثانية كالواو، وبالواو الساكنة، ويزيد المجرور كالياء، والمنصوب بواو مفتوحة.

﴿لِسْتُوًا﴾ [الإسراء: ٧] بواو قصيرة وطويلة. ﴿يُصْبِئُ﴾ [النور: ٣٥] يزيد بالروم والإشمام.

﴿قُلْ أُوْنَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] فيه ثلاث همزات:

ففي الأولى: النقل والسكت قبلها، وتركهما ثلاثة.

وفي الثانية: التحقيق، والواو، والواو على الرسم ثلاثة في ثلاثة تسعة.

وفي الثالثة: كالواو وكالياء والياء ثلاثة في تسعة سبعة وعشرون.

وهذا القدر يوصلك إلى مقصودك فلنقتصر عليه.

خاتمة: ليس الغرض من تعريفك أحكام تخفيف الهمز في الوقف أن تقصد الوقف على كلمة الهمزة؛ بل إذا اتفق لك وقف اختياري أو اضطراري عرفت كيف تقف، اللهم إلا أن تقصد الإعلام والإفهام.





## باب الإظهار والإدغام

وجه ذكره بعد تخفيف الهمز: اشتراكهما في قصد التخفيف، وقدم الإظهار على الإدغام؛ لأنه الأصل كالتيسير<sup>(١)</sup>، ومن قدم الإدغام كأبي العلاء فلقد الباب له، وهذا قسيم الإدغام الكبير؛ لأنه الإدغام الصغير، ولهذا قال في التيسير: «للحروف والسواكن»<sup>(٢)</sup>، وجري الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي الاسْتِغْنَاءِ بِأَحَدِ الضَّدِّينِ عَنِ الْآخِرِ فحَيْثُ قَالَ: ثم الكبير تعين أن يكون هذا الصغير، واللائق بالتحقيق ذكرهما في [٩٢/ب] باب بفصلين، وذكره في أربعة أبواب؛ لأنه إما أن لا ينحصر في الإدغام أو ينحصر، الثاني باب اتفاهم:

والأول: إما أن ينحصر في الإدغام والإظهار أو لا.

الثاني: باب النون والتونين، والأول: إما كلي أو جزئي، الثاني: باب حروف قربت مخارجها، والأول: باب الفصول، وبدأ به لعمومه وجعلها في التيسير ثلاثة فصول، وأسقط المتفق.

وأما قواعد الإدغام وأسبابه وموانعه فقد استوفيناها في الكبير، ثم ذكر له مقدمة فقال:

سَأَذْكُرُ أَلْفَاظًا تَلِيهَا حُرُوفُهَا

بِالإِظْهَارِ وَالإِدْغَامِ تُرَوِّى وَتُجْتَلِّى

### [اللفظة والإعراب]

سين (سَأَذْكُرُ) خلصته للاستقبال، و(أَلْفَاظًا) مفعوله، جمع لفظ: ما يليه اللسان

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٢).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٢).

## شرح الجعري ٧٢٢

من الحروف وإن لم يفد، وأطلقه على الكلمات مجازًا، (تَلِيهَا): تتبعها، والمفعول ضمير الألفاظ، و(حُرُوفَهَا) فاعله؛ أي: كلمات حروفها، والهاء لها للملابسة، والجملة صفتها، و(بِالإِظْهَارِ) ومعطوفه حال فاعل (تُرَوَّى) ضمير الألفاظ وهو صفتها، و(وَتُجْتَلَى) عطف عليه.

### [ الشَّرْح ]

وَعَدَّ بأنه يذكر كلمات وهي: (إِذْ، وَقَدْ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ، وَهَلْ وَبَلْ)، ويتبعها كلمات آخر، أظهرت أواخر الأوّل عند أوائل الآخر، وأدغمت فيها واشتهرت. ثم بيّن اصطلاحه فيها فقال:

فَدُونَكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفَهَا  
وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدُّهُ مُذَلَّلًا

### [ اللُّغَةُ وَالْإِعْرَاب ]

الفاء زائدة، و(دُونَكَ) إغراء: إلزم، و(إِذْ) مفعوله، و(فِي بَيْتِهَا) يتعلق به، والهاء ل: (إِذْ)، وأضافها إلى البيت لذكره فيه، و(حُرُوفَهَا) نصب عطف على (إِذْ)، و(وَمَا بَعْدُ) صلة وموصول، عطف آخر؛ أي: وخذ رموز البيت الذي بعد بيتها، أو مُبتدأ خبره (قُدُّهُ)؛ أي: جره إليك، و(بِالتَّقْيِيدِ): بالضبط، اللام للمعهود في الخطبة، و(مُذَلَّلًا) - حال المفعول - مسهلاً، من البعير المخزوم.

### [ الشَّرْح ]

ولما كان بعض الكلمات أوائلها الحروف المدغم فيها، وبعضها حروف الرّمز احتاج إلى تقرير قاعدة؛ أي: يذكر (إِذْ) في بيت، ويذكر بعدها فيه الحروف التي تدغم فيها، ولا لبس في اتصالها، فإذا تمّت فصل بواو، ثم ترجم، ثم أتى بكلمات أوائلها رموز لمن أظهرها عند الكل، أو أدغمها فيه، فإذا تمّت فصل، ولما كان هذا على

## شرح الجعبري

القاعدة المقررة أوّلاً أشار إليه بقوله: (قُدُّهُ مُدَّلَّلاً)؛ لأنها حروف (أبجد) جاءت بعد القراءة وترجمتها، ثم عقبها فاصل.

ثم ذكر كَيْفِيَّة اصطلاحه في المفصل فقال:

سَأَسْمِي وَيَبْعَدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفٌ مِّنْ

تَسْمَى عَلَى سِيَمَا تَرُوقُ مُقَبَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(سَأَسْمِي): سأذكر، ومفعوله محذوف؛ أي: قرأها فيه، (وَيَبْعَدَ الْوَاوِ) ظرف (تَسْمُو): تعلق، وفاعله (حُرُوفٌ) رموزها مضاف إلى (مَنْ تَسْمَى) صلة وموصول؛ أي: الذي قبل التسمية عند الرمز، (عَلَى سِيَمَا): علامة يتعلق بـ: (تَسْمَى)، (تَرُوقُ): تصفو، وتعجب صفة (سِيَمَا)<sup>(١)</sup>، و(مُقَبَّلًا) تمييز؛ أي: موضع تقبيلها كناية عن الكلام.

### [الشرح]

بيّن بهذا اصطلاحاً آخر خصّ قوله: (وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الْحَرْفِ أَسْمِي رِجَالَهُ)<sup>(٢)</sup>؛ أي: سأذكر في البيت التالي رموز من أظهر الكل، ثم أفصل بواو، أقدم بعدها أسماء مظهري البعض أو مدغميها رمزاً أو صريحاً على الحروف التي أدغموها، أو أظهرها فاصلاً بينهما بواو.

إن رُمز القارئ على علامة صافية من كدر الأشكال تعجبك عبارتها لضبطها. تنبيه: انعكس الترتيب هنا فيمن فصل بتقديم الرمز المفرد عارياً من الجمع على القراءة؛ [٩٣/أ] ولهذا قرّره فحصل هنا أربع واوات بعد حروف الإدغام كلها، وبعد القراء المستوعبين، وبعد المخصصين المفصلين، وبعد الحروف المخصصة.

(١) قال السخاوي: والسِيَمَا: العلامة. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٢٤٥).

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤)، رقم البيت: ٤٦.

شرح المعبري ٧٢٤

ثم أردف أخواتها فقال:

وَفِي دَالٍ قَدْ أَيْضًا وَتَاءٍ مُؤَنَّثٍ

وَفِي هَلٍّ وَبَلٍّ فَاحْتَلَّ بِذِهْنِكَ أَحْيَلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَفِي دَالٍ قَدْ) متعلق بمحذوف؛ أي: افعل مثل ذلك في دالٍ قد، (أَيْضًا) حال راجعاً إلى ذلك الصنع، وإلى (بَلٍّ)، معطوف حذف العاطف من بعضها، (فَاحْتَلَّ) من الحيلة أو الحوالة، (بِذِهْنِكَ) يتعلق به، وهو القوَّة المصوَّرة، و(أَحْيَلًا) حال الفاعل، أفعال من الحيلة، رجل أحيل: صادق الحيلة، أو أفعال التفصيل؛ أي: وأفعال في دالٍ (قَدْ)، (وَتَاءٍ) التأنيث، ولا مي (هَلٍّ) و(بَلٍّ) من الترتيب ما ذكرته في ذالٍ (إِذْ).

### [الشَّرْحُ]

ولما كان في عبارته غموض قال: (فَاحْتَلَّ)؛ أي: تحيل بفطنتك، أو احتل عليها باذلاً جهدك في تحقيق هذا التقرير.

وقد نظمت ثلاثة أبيات أوضح من الأربعة وهي:

سأذكر إذ هل وبلى تاء مؤنث تليها التي فيها الأواخر أدخلها  
ومستوعبي الإظهار والضم بعدها ومن خص بعضاً قبل ما خص يجتلي  
وأربع واوات فواصل بينها إذا خيف لبس فاحفظن متأملاً

### ذكر ذالٍ إذ

نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ رَنَنْبٌ صَالٌ دَلُّهَا

سَمِيٌّ جَمَالٌ وَاصِلٌ مِّنْ تَوْصَلًا

## [اللغة والإعراب]

(نَعَمْ) لتقرير الخبر وجواب الاستخبار هنا، وهو جواب سؤال مقدر فكأنه قيل: أين ما وعدت من ذكر الألفاظ؟ فقال: نعم هو ذا، و(إِذْ) مضاف إلى (تَمَشَّتْ)، و(زَيْنَبُ) فاعله صرف للوزن، و(صَالَ دَلَّهَا): استطال دلالتها، فعليّة مطروف (إِذْ)، والأصل استطالت فأسند إلى الدال تعظيماً لها، (سَمِيَّ جَمَالٍ): رفيع حسن، و(وَاصِلًا): مواصلاً حال الفاعل (مَنْ تَوَصَّلَا) صلة وموصول، أو صفة وموصوف، مفعول واصل، وموضع (إِذْ) رفع أو نصب، وما بعدها جر بتقدير عند.

## [الشرح]

هذه الصناعة تسمى في الاصطلاح التورية والإيهام، وهو أن يحتمل الكلام معنيين: أحدهما: أظهر، ومقصود الشاعر الأخفى، ومنه قول أبي بكر رضي الله عنه لما سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو معه وقد خاف عليه: «رجل يهديني السبيل»<sup>(١)</sup>. فلتتكلم عن الظاهر ثم على المقصود، وعنى بـ: (زَيْنَبُ) هنا ما عناه في (شِفَا)<sup>(٢)</sup>، يقول: وقت مشي هذه المحبوبة استطالت تدللاً<sup>(٣)</sup> بحسنها البديع على محبتها واختباراً لدعواهم، ووصلت المحب الصادق للولاء الذي توصل إليها بانقياده لأوامرها، وانكساره لسلطانها، وانصبابه إلى جملتها. ويفهم منه هجرها لمن عصى أمرها، وقاوم سلطانها، وفضح الاختبار دعواه. وفي هذا من التسليك ترغيبك للطاعة، وتفكيرك من المعصية.

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة، في باب (هذا رجل يهديني السبيل)، من رواية أنس بن مالك. ينظر: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (٢/٩٠)، ح ٥٨١.  
(٢) أي قول الناظم:

شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَارُمٍ دَوَّاصٍ نَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

ينظر: متن الشاطبية (ص ١٢)، رقم البيت: ١٣٧.

(٣) في (ف): «تدلاً».

## شرح الجعري ٧٢٦

أي: الحروف التي تظهر ذال (إِذْ) عندها وتدغم ستة مضمّنة أوائل كلمات: (تَمَشَّتْ) إلى (جَمَالٍ)، يجمعها: (تجد والصفير)، وهذه أمثلتها على الترتيب:

والتاء: ﴿إِذْ تَبَرَأَ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ﴿وَإِذْ نَخَلْنَا﴾ [المائدة: ١١٠] ونحوه.

الزاي: ﴿وَإِذْ زَيْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿وَإِذْ زَاعَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠] لا غير.

الصاد: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩] ولا ثاني له.

الدال: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [الحجر: ٥٢] بالحجر وصاد<sup>(١)</sup> والذاريات<sup>(٢)</sup>، و﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩] ليس غيرها.

السين: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ﴾ [النور: ١٢]، ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ [النور: ١٦] ليس غيرهما.

الجيم: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿إِذْ جَاءَ رَبُّهُ﴾ [الصفات: ٨٤] ونحوه.

ثم ذكر مظهرها فقال: [٩٣/ب] ٢

فَإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا

وَأَظْهَرَ رَرَيَّا قَوْلَهُ وَاصِفٌ جَلًّا

### [اللغة والإعراب]

(فَإِظْهَارُهَا) مُبْتَدَأٌ، والهَاءُ لِدَالِ (إِذْ)، و(أَجْرَى) ماضٍ خبرها، والعائد ضمير الإظهار، ومفعوله (دَوَامَ نَسِيمِهَا): وهو الريح اللينة، والهَاءُ كالهَاءِ ل: (زَيْنَبٌ) في الظاهر، وفي المراد الحروف، و(رَرَيَّا قَوْلِهِ): طيب كلامه مفعول (أَظْهَرَ)، وفاعله (وَاصِفٌ): ذاك الصفات، وغلبت على المدح، و(جَلًّا): صفته.

(١) أي قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾ [ص: ٢٢].

(٢) أي قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْكَ فَقَالُوا كُلَّمَا﴾ [الذاريات: ٢٥].

## [الشرح]

يقول: إظهار هذه المليحة التمشي المقارن للدالّ أثار [رائحة] طيبة دائمة كالنسيم، وأفاح مادحها شذا السر المكتوم.

أي: أظهر ذو همزة (أجرئ) ونون (نسيمها): الجرميان وعاصم ذال (إذ) عند الأحرف الستة، وأظهرها ذو راء (زيًا) وقاف (قوله) الكسائي وخلاد عند الجيم، وأدغماها عند الخمسة.

ثم تمّم فقال:

وَأَدَغَمَ ضَنْكًا وَاصِلٌ تُومٌ دُرَّةٌ

وَأَدَغَمَ مَوْلَىٰ وَجُدَهُ دَائِمٌ وَلَا

## [اللغة والإعراب]

(ضَنْكًا): ضيق، مفعول (وَأَدَغَمَ): ستر، وفاعله: (وَاصِلٌ)، و(تُومٌ دُرَّةٌ) مفعول اسم الفاعل، والذ: (تُومٌ) جمع تُومة: خرزه فضة كالذرة، وأضافه إلى الدرّ مصاحبة، و(مَوْلَىٰ): عبد فاعل (أَدَغَمَ)، والوُجد: الغنى، والرّواية الضم، وقد يكسر، وعليه قرأ روح: (مِنْ وَجِدِكُمْ) (١)، وهو مُبتدأ مضاف، والهاء ل: (مَوْلَىٰ)، و(دَائِمٌ) خبره، و(وِلا) بالكسر وقصر للوزن، متابعة تمييز أو صفة، ذو ولاء، والجملة صفة (مَوْلَىٰ).

## [الشرح]

يقول: أخفى ضر جسده وألم قلبه محبّ ملازم ثناء، كعقد الدرّ المفصل ترجيًّا، وستر محب آخر معبد بالحب دام تتابع غناه بوصلها صوتًا له.

أي: أدغم ذو ضاد (ضَنْكًا) خلف ذال (إذ) في التاء والدال المذكورين أوّل (تُوم)

(١) ينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر (ص ٥٨٤).

## شرح الجعبري

و(دُرّه)، وأظهر عند الجيم والصفيرية.

وأدغمها ذو ميم (مَوْلَى)، ابن ذكوان في الدال المذكور في (دَائِمٌ)، وأظهرها عند الخمسة، هذا نقل التيسير<sup>(١)</sup>.

ولم يتفق رجال الأخفش عنه إلا في: ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ [الكهف: ٣٩]، وأدغم النقاش في باقي الدال، وأظهرها هبة عنده، وأدغم من بقي: أبو عمرو وهشام في الستة فصارا على إدغامها في الكل.

ونافع وابن كثير وعاصم على إظهارها عند الكل، والكسائي وخلاد على إظهارها عند الجيم، وإدغامها عند الخمسة، وخلف على إدغامها في التاء والدال، وإظهارها عند الأربعة، وابن ذكوان على إدغامها في الدال، وإظهارها عند الخمسة.

فاتفق راويا حمزة على إظهارها عند الجيم، وعلى إدغامها في التاء والدال، واختلفا في الصفيرية فأدغمها فيها خلاد، وأظهرها عندها خلف.

واتفق راويا ابن عامر على إدغامها في الدال، واختلفا في الخمسة، فأدغمها هشام، وأظهرها ابن ذكوان، فحصل على إدغامها في الصفيرية أبو عمرو وهشام وخلاد والكسائي، وعلى إدغام الدال أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر، وعلى إدغام التاء أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام، وعلى إدغام الجيم أبو عمرو وهشام.

## [التوجيه]

وجه الإظهار: الأصل.

ووجه الإدغام: التشارك في بعض المخارج إلا الجيم، وتجانس الذال التاء في الانفتاح والتسفل، وتقابل الرخاوة والجهر الهمس والشدة، وتجانس الزاي في الانفتاح والانسفال والجهر، ويزيد الزاي بالصفير، وتجانس الصاد في الرخاوة، وتقوى الصاد بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، والدال بالجهر فيبقى اثنان.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٢).



## شرح الجعبري

ويجانس الدال في الانفتاح والانسفال والجهر، وتقوى الدال [أ/٩٤] بالشدّة، وتجانس السين في الانفتاح والانسفال والرخاوة، ويكافئ الجهر الصغير، وتجانس الجيم في الانفتاح والاستفال والجهر، ويزيد الجيم بالشدّة، ومن فرق جمع. ووجه إظهارها عند الجميع: بُعد المخرج.

ووجه تخصيص إدغام الدال والتاء: زيادة القرب.

ووجه تخصيص الدال: زيادة المناسبة بدليل العدول من (إذ تكرر) إلى (إذ ذكر) فإدغامها فيها أقوى، ومن ثمّ اجتمع عليها كل المدغمين، وأضعفها الجيم للبعد حتى قال ابن مجاهد: «لم يدغمها إلا أبو عمرو».

توقيف: قوله: (نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ رَزْنَبٌ) إلى آخره هو المشار إليه في قوله: (فَدُونُكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفِهَا)، وقوله: (فَإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامِ نَسِيمِهَا)، المشار إليه في قوله: (وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدَّهُ مُذَلَّلًا سَأَسْمِي)، وقوله: (وَإِظْهَرَ رِيًّا قَوْلِهِ)، المشار إليه في قوله: (وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفٌ مِّنْ تَسْمَى)، وفُهم من قوله: يتقدّم شيء يتقدّم عليه ويتأخّر عنها، وهو واصفٌ جلاً، وقس عليه البواقي.

### ذكر دال (قد)

ذكرها بعد (إذ)؛ لأنها أنسب البواقي بها.

وَقَدْ سَحَبَتْ ذِيلاً ضَافِظاً لِّرَزْنَبٍ

جَلَّتْهُ صَبَاهُ شَائِقًا وَمُعَلَّلًا

### [اللغة والإعراب]

واو (وَقَدْ) استئناف أو حال (تَمَشَّتْ)، و(سَحَبَتْ) جرّت وفاعله ضمير (رَزْنَبٌ)، و(ضَافًا) طال صفة (ذِيلاً) مفعول (سَحَبَتْ)، وظل لدوام النهار، وهنا مطلقاً مستأنف، وعمله ككان، و(رَزْنَبٌ): نبتٌ طيّبُ الرائحة، اسم (ظَلٌّ)، و(جَلَّتْهُ):

## شرح المعبري ٧٣٠

كشفته، والهاء لـ: (رَزَنْبٌ)، و(صَبَاهُ) ريحه، والهاء لـ: (ذَيْلٌ)، وأَنْتُ الفعل لتأنيث الفاعل، والجملة صفة (رَزَنْبٌ)، و(شَائِقًا): خبر (ظَلٌّ)، و(مُوعَلَلًا): مُرَوِّيًا من العلل، أو مُلهيًا عن غيره عطف عليه.

ثم ذكر المظهرين فقال:

فَأَظْهَرَ هَا نَجْمٌ بَدَا دَلٌّ وَاضِحًا

وَأَدْغَمَ وَرْشٌ ضَرَّ ظَمَّانَ وَأَمْتَلَا

### [اللغة والإعراب]

فاء (فَأَظْهَرَهَا) عطف، والهاء لدال (قَدْ) لفظًا، ولـ: (رَزَنْبٌ) معنى، و(نَجْمٌ): عالم وكوكب، فاعله منقول من نجم: طلع، والنجم من النبت ما لا يقوم على ساق، والشجر ما يقوم عليه، ومن ثمَّ جمعا في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، و(بَدَا): ظهر، معتل صفته، و(دَلٌّ): عُرِفَ، وفاعله ضمير الـ: (نَجْمٌ) مُستأنف، (وَاضِحًا) حاله، و(وَرْشٌ) فاعل (وَأَدْغَمَ)، والورش: تناول، و(ضَرَّ) مفعوله، و(ظَمَّانَ) جُرَّ بالإضافة لا ينصرف للصفة، والزائدين إذ مؤنَّته ظمًا، (وَأَمْتَلَا) - مهموز مغير - ارتوى عطف على مقدر.

ثم فصل فقال:

وَأَدْغَمَ مُرْوٍ وَآكِفٌ ضَمِيرٌ ذَابِلٌ

زَوَى ظَلُّهُ وَغَرَّ تَسَدَّاهُ كَلَّكَ لَأ

### [اللغة والإعراب]

(مُرْوٍ) أصله مُرَوِي من أَرَوَى، فاعل (أَدْغَمَ)، و(وَآكِفٌ) من وَكَفَ: سأل صفته، والـ: (ضَمِيرٌ): الضَّرَّ مفعوله، و(ذَابِلٌ): نحيفٌ، جُرَّ بالإضافة، و(زَوَى): جمع، ومنه

## شرح الجعبري

الحديث النبوي: «زُوِيْتُ لِي الْأَرْضُ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا»<sup>(١)</sup>، و(ظِلَّةٌ): خياله، وهو ما يحدث من ستر الشاخص، والعائد الفيء مفعوله، وفاعله (وَعُزْرٌ): جمع (وَعُزْرٌ): شِدَّةٌ توقد الحرَّ، والجملة صفة (ذَابِلٍ)، و(تَسَدَّاءُ): علاه وهو صفة (وَعُزْرٌ)، وفاعله ضميره، والهاء ل: (ذَابِلٍ)، و(كَلْكَلًا): صدر بدل بعض من الهاء أو تمييزها.  
ثم ذكر فقال:

وَفِي حَرْفِ زَيْنًا خِلَافٌ وَمُظْهِرٌ

هِشَامٌ بِصَادٍ حَرْفُهُ مُتَحَمَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَفِي حَرْفِ زَيْنًا خِلَافٌ) اسمية مقدّمة الخبر، وكذا (وَمُظْهِرٌ هِشَامٌ)، و(بِصَادٍ) ظرف الخبر، وتوّن لتنام [٩٤/ب] الوزن، والصاد: قدر النحاس، و(حَرْفُهُ) مفعوله، والهاء ل: (هِشَامٌ) لا للصاد للتذكير، والحرف الناقية، و(مُتَحَمَّلًا): ناقلاً حال الفاعل.

### [الشرح]

يقول: جرت زينب ذيلًا طويلًا دام شدًا، عرفه الذي حملته ريح الصبا يشوق مُتِيَمًا كُلَّمَا نَشَقَهُ، ويروي أوامه أو يلهيه عن غيرها، أو دام ريح زرنب أثارته الصبا مذكرًا طيبها ومغريًا به.

أشار بالذيل الطويل إلى حُرِّيَّتِهَا؛ إذ هو للحرّة ذراع، وللأمة شبرٌ، وبطيب رائحته، قيل: إلى حشمتها وتنعمها باستعمالها الطيب.  
وعندي أنه أشار به إلى عَفَّتِهَا؛ لأن غاية الكمال اجتماع الحرّية والحسن والعفة، يقال: فلان طيب الذيل والإزار عفيف، ومنه قولهم:

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه في باب (ما يكون من الفتن)، من رواية ثوبان. ينظر: سنن ابن ماجه (٩٤/١٢)، ح ٤٠٨٧، المعجم الأوسط (٨/٢٠٠)، ح ٨٣٩٧.

## شرح الجعبري ٧٣٢

..... وَالطَّيِّبُ وَنَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ (١)

وأظهر حُسْنها ضوء كوكب طلع وقت خطرتها، دلَّ عليها محبها دلالة واضحة، أو نور وجهها الساطع كقوله:

..... وَمَسِيرُهَا فِي اللَّيْلِ وَهِيَ ذُكَاءٌ (٢)

وستر تناول وصلها، سوء حال محب ظمآن إلى مشاهدتها، فحسن منظره وارتوى، وأذهب وصل كثير متتابع ضُر محبٌ أنحفه توقد حرٌّ وجِد تمكن بصدريه حتى تلاشى ظله على حد:

كَفَيْتُ بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي (٣)

وفي طريقة وصل المحبين خلاف، منهم من زاده الوصل رغبةً وطلبًا فتزَّين به وبلغ الكمال، ومنهم من نظر نفسه فحجبه فوقف أو رجع، وقابل سمح هذا الإنعام ببذل ماله ككريم هشم ناقته في قدور الضيافة لأحبابه، متحملًا حالة الفقراء، وحبس نفسه في حالة شديدة امتثالًا يشبه الملقى في النار صابرًا على المجاهدة.

أي: أظهر دال (قَدَّ) في الوصل عند ثمانية أحرف ضمنها أوائل (سَحَبَتْ) إلى (سَائِقًا)، وهي حروف الصفير، والظاء، والذال، والضاد، والشين، والجيم، ذو نون (نَجْمٌ) وباء (بَدَا) ودال (دَلَّ): عاصم وقالون وابن كثير، وأدغمها ورش في الضاد والظاء المذكورين أول (ضَرَّ ظَمَّانَ)، وأظهرها عند الستة، فاتفق نافعٌ على إظهارها عند الستة، واختلف عنه في الظاء والضاد فأظهرهما قالون، وأدغمهما ورش، زاد مكِّي له إدغامها في الذال والزاي (٤).

وأدغمها ذو ميم (مُرُو): ابن ذكوان في الضاد والذال والزاي والظاء المذكورات

(١) قائلته: الخرنق بنت بدر بن هفان. ينظر: أشعار النساء (١٧/١)، خزنة الأدب (١٢٩/٢).

(٢) قائلته: المتنبي. ينظر: شرح ديوان المتنبي (٩٧/١)، الصبح المتنبي عن حيشة المتنبي (٨٩/١).

(٣) قائلته: المتنبي. ينظر: شرح ديوان المتنبي (٣١٠/١)، خزنة الأدب (١٣/٢).

(٤) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكِّي (ص ٥٥).

## شرح الجعبري

أوائل (صَيَّرَ ذَابِلٌ زَوْئِي ظِلَّةً)؛ لكن له في الزاي، وهو ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ﴾ [الملك: ٥] بتبارك وجهان كالتيسير: الإدغام من طريق ابن النضر عن الأخفش عنه، وبه قطع الكافي، والإظهار من طريق النقاش عنه فعنه.

وأظهرها هشام عند الظاء من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالٍ﴾ [ص: ٢٤] بصاد فقط، وهذا نقل التيسير<sup>(١)</sup> وفاقاً لابن مجاهد، وقطع له أبو العلاء بالإدغام، وذكر الصقلي<sup>(٢)</sup> له فيها الوجهين، وأدغمها في بقيّة الظاء والسبعة.

فاتفق ابن عامر على إدغامها في أربعة إلا في موضعي الراويين: الظاء، والذال، والزاي، والضاد، واختلف عنه في أربعة: الصاد، والسين، والشين، والجيم فأدغمها فيها هشام، وأظهرها عندها ابن ذكوان، وأدغمها الباقون: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي في الثمانية.

فصار أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وورش على إدغامها الضاد والظاء إلا حرف هشام، وهم إلا ورثاً على إدغامها في الذال والزاي بخلاف [أ/٩٥] ابن ذكوان فيها، وأبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام على إدغامها في الصاد والسين والشين والجيم، وهذا تبينها على ترتيبه:

السين، نحو: ﴿قَدَسَا لَهَا قَوْمٌ﴾ [المائدة: ١٠٢]، ﴿قَدَسَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١].

الذال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] ليس غيره.

الضاد، نحو: ﴿فَقَدَّضَلَّ ضَلَالًا﴾ [النساء: ١١٦]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا﴾ [الروم: ٥٨].

الظاء، نحو: ﴿فَقَدَّ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١].

الزاي: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ﴾ [الملك: ٥] ليس غيره<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٣).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١١٠).

(٣) لم يرد في التيسير سوى الإظهار لابن ذكوان، وهو طريق التيسير، قال الداني: «وأدغم ابن ذكوان في الزاي والذال والضاد والظاء في الأربعة لا غير، وروى النقاش عن الأخفش الإظهار عند الزاي».

## شرح الجعبري ٧٢٤

الجيم، نحو: ﴿قَدْ جَعَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

الصاد، نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، و﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١].

الشين: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]، ولا نظير له.

### [التوجيه]

وجه الإظهار: أنه الأصل؛ ولهذا جعله في الشُّهرة كالنجم الساطع.

ووجه الإدغام: اشتراك الصفيريَّة والظاء معها في طرف اللسان، والصاد لقرب آخر مخرجها، والشين لوصولها إليها بانتشار تفشيها، والجيم لتجانسهما انفتاحاً واستفلاً وشدةً وجهرًا وقلقلةً، ومَنْ وَجَّهَ بالحمل على الشين يلزمه ﴿قَدْ يَعْلَمُ﴾ [الأحزاب: ١٨].

وتجانس السين<sup>(١)</sup> في الانفتاح والاستفال، وتقوى الدال بالشدَّة والجهر فيقاوم الصفير أحدهما، وتجانس الذال فيهما وفي الجهر، وتقوى الدال بالشدَّة ويقاوم النفخ القلقلته، والحمل على الظاء ممنوع.

وتجانس الضاد والظاء في الجهر والرخاوة وتقوى الضاد والظاء بالإطباق والاستغلاء والتفخيم، وتجانس الزاي في الانفتاح والاستفال والجهر، ويكافئ الصفير الشدَّة.

وتجانس الصاد في عدم القلقلته والنفخ، ويقابل الصفير والإطباق الجهر والشدَّة،

ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٣)، وقال صاحب النشر: اختلف عن ابن ذكوان في إدغام:

﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥] وبالإظهار قرأ الداني على الفارسي وهو طريق التيسير، وبالإدغام قرأ به على

ابن غلبون وأبي الفتح. ينظر: النشر في القراءات العشر (٥٨/٢)،

(١) في (ف): «الشين».

## شرح الجعبري

وتزيد بالاستعلاء والتفخيم، وتجانس الشين في الانفتاح والاستفال، وقاوم التنشي الجهر والشدة.

وجه تخصيص الظاء والضاد: تعدد صفات القوة.

ووجه ضم الذال: تناسبهما في صفة وقف، والزاي للجهر ولا يلزمه الجيم لبعد المخرج.

ووجه وجهي الزاي: حملها على الصفيرية مرة، وعلى المجهورة أخرى.

ووجه تخصيص ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤]: التنبيه على الجواز حيث قوي التناسب.

### ذكر تاء التانيث

قَدَّمَهَا عَلَى (هَلْ وَبَلْ)؛ لأنها أنسب بقَدِّ باعتبار المظهرين، وبعض يقيد بالساكنة، وبعض بالمتصلة بالفعل كالتيشير؛ لأنها ساكنة معه بخلاف الاسم، واعتمد الناظم على عقد الباب للصغير كما قررنا، ولما افتقرت إلى ما تتصل به وصلها بقوله:

وَأَبَدَتْ سَنَا نَغْرٍ صَفَّتْ زُرُقُ ظَلْمِهِ

جَمَعْنَ وَرُودًا بَارِدًا عَطِرًا طَالًا

### [اللغة والإعراب]

(وَأَبَدَتْ): أظهرت، والفاعل ضمير (رَيْنَبْ)، والواو استئناف أو حال؛ أي: تمشت مبتسمة، و(سَنَا) مقصور واوي: الضوء، مفعول مضاف إلى (نَغْرٍ): مقدم الأسنان، و(صَفَّتْ) صفته لفظًا، وفاعله (زُرُقُ) جمع أزرق: الماء الصافي، قال زهير<sup>(١)</sup>:

(١) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية. وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة. قال ابن الأعرابي: كان لزهير في الشعر ما لم يكن لغيره، كان أبوه شاعرًا، وخاله شاعرًا، وأخته سلمى شاعرة، توفي سنة (١٣ ق هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٥٢)،

## شرح الجعبري ٧٣٦

وَلَمَّا وَرَدَنَّ الْمَاءَ زُرْقًا جَمَّامُهُ وَصَعْنَ عِصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَحَيِّمِ<sup>(١)</sup>

وهو مضاف إلى الظلم ماء الأسنان وبريقها، وقال آخر:

إِلَى شَنْبَاءٍ مُشْرِبَةِ الشَّنَائِبَا بِمَاءِ الظَّلْمِ طَيِّبَةِ الرُّضَابِ<sup>(٢)</sup>

وال: (زُرْقٌ) صفة الظلم في الأصل، ونون (جَمَعْنَ) ضمير ال: (زُرْقُ)، ومفعوله (وُرُودًا) مصدر ورد الماء أتاه، (بَارِدًا عَطِرَ الطَّلَا) صفتاه، والثانية من باب الحسن الوجه، وال: (عَطِرَ): طيب الرائحة، و(الطَّلَا) بالكسر والمد: عصير العنب الذي ذهب ثلثاه، ويسمى به الخمر، استعاره لماء الأسنان، أو ما يظلي به لأنه شفاء.

ثم ذكر المظهرين فقال: [٩٥/ب]

فَإِظْهَارُهَا دُرٌّ نَمَتْهُ بُدُورُهُ

وَأَدْعَمَ وَرْشٌ ظَفِيرًا وَمُخَوَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(فَإِظْهَارُهَا دُرٌّ): كدر اسمية، الهاء ل: (رَيْنَبٌ)، (نَمَتْهُ بُدُورُهُ) رفعته كوامله فعليه صفة (دُرٌّ)، والهاء ان له، والإضافة للملابسة، (وَأَدْعَمَ وَرْشٌ) فعليه، عطف على الأولى، و(ظَفِيرًا): فاترًا، (وَمُخَوَّلًا): مملكا حالا فاعل.

ثم عطف على الأخيرة فقال:

وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَإِفْرُسَيْبُ جُودِهِ

زَكِيٌّ وَفِيَّ عِضِّي غُضْرَةٌ وَمُحَلَّلًا

معجم المؤلفين لرضا كحالة (١٨٦/٤).

(١) ينظر: جمهرة أشعار العرب (١/٣٢)، الكامل في اللغة والأدب (١/٢١٦).

(٢) لم أقف على قائله. ينظر: الصحاح في اللغة (١/٤٣٨)، تهذيب اللغة (٥/٤٥).



## [اللغة والإعراب]

(وَأَظْهَرَ كَهْفٌ) قَوِيٌّ، (وَإِفْرٌ) اسم فاعل من وَفَرَ: كَثُرَ، و(سَيَّبُ جُودِهِ) عطاء كرمه، فاعل (وَإِفْرٌ)، أو مُبتدأ له صفة (كَهْفٌ)، والهاء له، وكذا (زَكِيٌّ وَفِيٌّ) ظهور صادق الوعد، (عُصْرَةٌ): ملجأ، وكذا العُصْرُ والمعصُرُ والمعْتَصِرُ، قال:

صَادِيًّا يَسْتَنْغِيثُ غَيْرَ مُعَاثٍ وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ الْمَنْجُودِ<sup>(١)</sup>

(وَمُحَلَّلًا): كثير الحلول بمنزله، حالا الفاعل، وإن كان نكرة للقافية، ولم تكف

الأخيرة للواو.

ثم عطف فقال:

وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُ هِشَامٌ لَهُ دَمَتْ

وَفِي وَجَبَتْ حُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَا

## [اللغة والإعراب]

(وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُ) فِعْلِيَّةٌ، والهاء ل: (كَهْفٌ)، و(هِشَامٌ) بدل (رَاوِيَهُ)، و(لَهُدَمَتْ)؛ أي: تاء ﴿لَهُدَمَتْ﴾ [الحج: ٤٠٠] مفعول (أَظْهَرَ)، (وَفِي وَجَبَتْ حُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ) اسميَّةٌ مقدَّمة الخبر، و(يُفْتَلَا): يتدبر، من فليت الشَّعْر والشَّعَرَ تدبرته مُستأنف، أو خبر متعلق الجار.

## [الشرح]

يقول: حيث تمشت زينب تبسمت، فأظهرت ثغراً مضيئاً صافي الظلم، ضم لذة الرشف وطيب الرائحة.

وصفها بحسن الخلق، ونقاء الثغر، وحلاوة اللمي، وطيب النكهة، ولزم عنه

(١) قائله: أبو زبيد الطائي. ينظر: جمهرة أشعار العرب (١/٧٣)، الصحاح في اللغة (١/٤٧٣).

## شرح المعبري ٧٣٨

حدائفة السن، وتبسمها عن ثغرٍ كدُرٍّ في جوهره وصفائه، نقلت صفاته محبوبه الكاملون في الإدارة، وكنتم المواصل ما حصل له من اللطائف حال فوزه بستره عن الأغيار مملكاً محبوبة نفسه، وأعلن أسرار المحبة متمكناً في حاله لا عن غلبة كضعيف باح فأبيح دمه سخياً بمهجته في الحب ظهور السريرة في المحبة منجزٌ وعده الذي عاهد عليه رحيب الصدر للوارد.

وأصحاب هذا الكهف طائفتان: فريق جهر بقوله: لولا أن هذا القطب عرفنا غيوب أنفسنا لحبطت أعمالنا، وفريق صادقٌ وفق بين الخوف والرجاء فقال: ما نعلم هل قبلنا أم رُدِّدنا، فتدبر الحالين واسلك.

أي: أظهر تاء التأنيث الساكنة في الوصل عند الستة الأحرف المذكورة أوائل (سَنَا) إلى (جَمَعْنَ): حروف الصفير، والطاء، والثاء، والجيم ذو دال (دُرٌّ) ونون (نَمْتُهُ) وباء (بُدُورُهُ): ابن كثير وعاصم وقالون، وأدغمها ورش في الطاء فقط، المذكور أول (ظَافِرًا)، وأظهرها عند الخمسة.

وأظهرها ذو كاف (كَهْفٌ): ابن عامر عند السين والجيم والزاي المذكورات أول (سَيَّبُ جُودِهِ زَكِيًّا)، وأدغمها في الثلاثة الأخر الطاء والثاء والصاد.

ثم اختلف راوياه في حرفين من القسمين، فأظهرها هشام عند الصاد من قوله تعالى: ﴿هَلِدِمَت صَوِيْعٌ﴾ [الحج: ٤٠] بالحج فقط، وهذا تخصيص من المفهوم، ونقل أبو العلاء عنه إدغامها في الستة؛ إلا ﴿نَضَجَت جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦] بالنساء، و﴿هَلِدِمَت صَوِيْعٌ﴾ [الحج: ٤٠]، ولا بن ذكوان في ﴿فَإِذَا وَجَعَتْ جُنُوبَهَا﴾ [الحج: ٣٦] بها وجهان ذكرهما الداني في غير التيسير<sup>(١)</sup>: الإظهار من طريق أبي الحسن وبه قطع فيه وفاقاً لابن مجاهد ومكي وهو الأشهر، والإدغام من طريق فارس.

ونقل الداني الخلاف عنهم أيضاً فهو عنده مطلق؛ وعند الناظم مفرع، وإلى هذا [٩٦/أ] أشار ب: (يُفْتَلَا)، وليس رمزاً للصريح، وهذا تخصيص من المنطوق،

(١) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١/٤٠٣).

## شرح المعبري ٧٣٩

وأدغمها الباقون: أبو عمرو وحمزة والكسائي في الستة، فصار أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر وورش على إدغام الظاء، وهم إلا ورشاً على الثاء والصاد إلا هشاماً في ﴿هَلِّمْتُمْ﴾ [الحج: ٤٠]، وأبو عمرو وحمزة والكسائي على السين والزاي والجيم، وأحد وجهي ابن ذكوان في ﴿وَجِبْتُمْ﴾ [الحج: ٣٦].

فالسین: اثنا عشر موضعاً: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿أَقْلَتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧]، ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿أَنْزَلْتَ سُورَةً﴾ [التوبة: ٨٦] ثلاثة بالتوبة، واثان بمحمد، ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩]، ﴿بِهِمْ وَقَدْ خَلَّتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: ١٣]، ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ﴾ [ق: ١٩]، ﴿فَكَانَتْ سَرَّابًا﴾ [النبا: ٢٠].

والثاء ستة: ﴿بِمَا رَحِبْتُمْ ثُمَّ لِيْتُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿كَمَا بَعِدْتَ ثَمُودٌ﴾ [هود: ٩٥]، ﴿كَذَبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١]، ﴿كَذَبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ﴾ [القمر: ٢٣]، و﴿كَذَبَتْ ثَمُودٌ وَعَادٌ﴾ [الحاقة: ٤]، و﴿كَذَبَتْ ثَمُودٌ بِطُغُونِهَا﴾ [الشمس: ١١].

والصاد: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿هَلِّمْتُمْ صَوَائِعُ﴾ [الحج: ٤٠] ليس غيرهما.

والزاي: ﴿كُلَّمَا خَبِتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧] ولا نظير له.  
والظاء: ﴿وَأَنْعَمُ حَرِمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ [الأنعام: ١٤٦]، و﴿مَنْ قَرِيْبٌ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١] ولا رابع لها.  
والجيم: ﴿كُلَّمَا نَفِخَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿فَإِذَا وَجِجَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] ليس غيرهما.

وإذ وقد يتدكر بهما ما بعدهما، بخلاف الثاء، فلو قال مثل:

خلت بعدت مثالها حصرت خبت ومع حرمت ظهورها وجبت ولا

أي: خلت زينب من رُبوع المقصّرين، واضمحلّت صورتها عن خيالهم فضاقت صدورهم لفراقها، وانظفت نار أنوارهم لغيبتها، ومع قولهم: حرّمتنا شهواتنا وأذبتنا أجسادنا لرضاها ظهور بدرها في سماء حزنهم.

## [التوجيه]

وجه الإظهار: أنه الأصل وإلى حسنه أشار بالبدر الذي نقلته البدور.

ووجه الإدغام: الاشتراك في بعض المخرج إلا الجيم فإنها تشاركها في اللسان وتجانسها في الشدة والانفتاح والاستفال والترقيق، وتزيد الجيم بالجهر، وتجانس السين في الانفتاح والاستفال والهمس كافئ الصفير الشدة، وتجانس الثاء فيهما، ويقابل التنفسي الشدة، وتجانس الصاد في الهمس، وتنفرد بالشدة والصاد بالصفير والإطباق والاستعلاء والتفخيم، وتجانس الزاي في الانفتاح والاستفال ويقاوم الصفير الشدة، ويبقى الجهر ويكافئ شدتها جهر الظاء، وتزيد بالإطباق والاستعلاء والتفخيم.

ووجه تخصيص الظاء بالإدغام: كونها أقرب وأنسب.

ووجه الظاء والفاء والصاد: كون الأولين أقرب والأخيرة أنسب.

ووجه إظهار ﴿هَلُمَّتْ﴾ [الحج: ٤٠]، وإدغام ﴿حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠]: حمل الصاد على المطبق مرة وعلى الصفير أخرى.

ووجه خلف ﴿وَجَّتْ﴾ [الحج: ٣٦]: مراعاة التجانس والبعد، ولم يطرد في ﴿نَضِبَتْ﴾ [النساء: ٥٦] اكتفاء بتنبيه ﴿وَجَّتْ﴾ [الحج: ٣٦].

## ذكر لام هل وبلى

أَبَلٌ وَهَلٌ تَرُوي تَنَاطَفَنِ زَيْتَبِ

سَمِيرَ نَوَاهِ طَلْحَ ضُرٌّ وَمُبْتَلَى

## [اللغة والإعراب]

(ألا) حرف افتتاح، و(بَل) للإضراب والانتقال، و(هَل) للاستفهام، ومفعول (تَرُوي) محذوف؛ أي: قولي ومحكيه، (تَنَاطَفَنِ) فعل ماضٍ صرف، و(ظَفَنِ زَيْتَبِ):

## شرح المعبري

رحيلها، فاعله، و(سَمِيرَ) مفعوله المسامر ليلاً، ويطلق على المعاشر، و(نَوَاهَا) بعدها، والهاء ل: (رَزِنَبٌ) وأضافه إليه للملاسة؛ أي: محدثاً في نواها، و(طَلَحَ) مُعَي قال اللؤلؤ لقيس [٩٦/ب] وقد عُشي عليه من عمله في صنعه: «ما لي أراك طليحاً؟»<sup>(١)</sup>، وهو حال المفعول، وإن ضمن ثني معنى صيرَ فمفعول ثانٍ، وأضافه إلى ال: (صُرٌّ) لأنه سببه، و(مُبْتَلَى): مختبر، وهنا مكلف المشاق.

ثم ذكر المدغمين فقال:

فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ وَأَدْغَمَ فَاضِلٌّ

وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرَّ تَيْمًا وَقَدْ حَلَا

### [اللغة والإعراب]

(فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ) فِعْلِيَّةٌ، والهاء اللام الحرفين ظاهرًا، و(أَدْغَمَ فَاضِلٌّ): عالم أخرى محذوفة المفعول، (وَقُورٌ): رزين العقل، صفته، و(ثَنَاهُ): مدحه، قصر للوزن، والهاء لمدلول الفاء حمزة، مصدر مُبتدأ مضاف إلى المفعول، وخبره (سَرَّ): أفرح، وفاعله ضمير (ثَنَاهُ)، و(تَيْمًا) مفعوله، قبيلة نسب إليها حمزة بالولاء أو النسب، (وَقَدْ حَلَا) المدح فِعْلِيَّةٌ مستأنفة أو حال فاعل (سَرَّ).

ثم فصل فقال:

وَبَلَّ فِي النَّسَا خَلَادُهُمْ بِخِلَافِهِ

وَفِي هَلْ نَرَى الإِدْغَامَ حُبَّ وَحُمْلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَبَلَّ) عطف، و(فِي النَّسَا) ظرف فادغم المقدّر، و(خَلَادُهُمْ) فاعله، والهاء

(١) أخرجه البيهقي باب (من تسعّر وأكل قبل أن يشرب ومس شيئاً من الطيب)، من رواية أنس بن مالك.

ينظر: شعب الإيمان للبيهقي (٨/٤٣٧)، ح ٣٧٥٤.

## شرح الجعبري ٧٤٢

للقراء، و(بِخِلَافِهِ) متعلقه، والهاء لخلاص، و(الإِدْغَامُ حُبٌّ) اسمية، (وَفِي هَلٍ تَرَى) ظرف أحدهما، (وَحُمْلًا): نقل كثيرًا، عطف على (حُبٌّ).

ثم تمم فقال:

وَأَظْهَرَ لَدَيْ وَاعٍ نَيْبِلٍ ضَمَانُهُ

وَفِي الرَّغْدِ هَلٍ وَاسْتَوْفٍ لَأَزَاجِرًا هَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَأَظْهَرَ) عطف على معنى الاسمية، و(لَدَيْ) ظرفه، وهي لما حضرك، وعند لما ملكت (وَاعٍ) جُرَّ بالإضافة أصله واعِي: حافظ، (نَيْبِلٍ) صفة عظيم، و(ضَمَانُهُ) التزامه فاعل الصفة والهاء له، (وَفِي الرَّغْدِ) متعلق (وَأَظْهَرَ) مقدَّرًا، و(هَلٍ) مفعوله، (وَاسْتَوْفٍ): حصل، عطف على (وَأَظْهَرَ)، (لَأَزَاجِرًا) حال فاعل؛ أي: غير زاجر: حاثٌ، و(هَلًا) صوت يزجر به الخيل جَرَّ؛ أي: بهلًا، أو نصب بـ (رَاجِرًا)؛ لأنه قول، بتقديره: انتقل من الخبر إلى الاستخبار بيل.

### [الشرح]

يقول: هل تنتقل يا صاح قولي صير رحيل الحساء محبها الهائم قتيل بؤس فراقها المبتلى بالاحتراف، ليلذ سمعي بأحاديث الهوى، ويبلغها حال متيمها لترثي له، فكتم الكلمات محب راوي صفاتها غيرة مني، وأخر عاقل مجرب خشية تيقظ الغافلين لها، وأفرح كتمانها ذوي تميم، أو قبيلة تيم، فالفاضل الوقور الصديق أو حمزة لانتسابهما إليها، وهذا من محاسن الاتفاق وعذب عندهم.

ثم انتقل بيل إلى الخبر فقال: ثبت في الحور العين مقيم المحبين على عهده بسبب مخالفة هواه في قول المحب لمن سأله عن المحبة: هل ترى دليلها كتمان سرّ مدح، وأكتم سرّك عن الأغيار، وأظهره عند حافظ له صدق في التزامه ما يلتزم، ومن خفي عليك حاله، وأرعد عليك بالتمويه فتجاهل له، واستفهم منه سائرًا حاله.

## شرح المعبري ٧٤٢

ثم نبّه على التمام فقال: وحصل هذه المعاني والوصايا متأنياً لتصير لك ملكة غير عجل، ولا متكلف فقد أوضححتها، وقدم (بل) معادلة.

أي: أدغم ذو راء (رأو): الكسائي لام (بَلْ وَهَلْ) في ثمانية أحرف، وهي أوّل (تروِي) إلى (ضُرِّ).

تنبيه: ظاهر عبارته توهم أن كل واحدة تدغم في الثمانية وليس كذلك؛ لكن لام (بَلْ) تدغم في سبعة: النون، والضاد، والطاء، والظاء، والتاء، والسين، والزاي، ولام (هَلْ) في ثلاثة: النون، والثاء، والتاء.

فإن قلت: فالمجموع عشرة.

قلت: تختص (بَلْ) بخمسة: الضاد والظاء، والطاء، والسين، والزاي، [أ/٩٧] وتختص (هَلْ) بحرف الثاء، ويشتركان في حرفين: النون والثاء، فالمجموع ثمانية، والناظم اعتمد على الواقع ولو قال:

الأبل وهل تروي نعم هل ثوي وبِل طوي ضُرُّ ظعن زينب ساء واهطلا

لأوضح.

وأدغم ذو فاء (فَاضِلٌ): حمزة لام (بَلْ) في حرفين: التاء والسين، ولام (هَلْ) في التاء والثاء المذكورات أوّل (ثَنَاءٌ سَرَّ تَيْمًا)، وبعبارة أخرى وأدغم لام (بَلْ) و(هَلْ) في التاء، ولام (بَلْ) في السين، ولام (هَلْ) في التاء، وأظهرهما عند البواقي.

ثم خصّ من المفهوم ﴿بَلْ طَبِعَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النساء: ١٥٥] في النساء، فلحمزة فيه وجهان، وللنقلة فيهما أربع طرق:

أحدها: أنه مفرّع لخلاد فله وجهان: الإظهار والإدغام، ولخلف الإظهار فقط، وهذا نقل الناظم وفاقاً للصقلي.

الثاني: تفريعهما لخلف؛ أي: له وجهان ولخلاد الإظهار فقط، وهذا طريق

ابن مجاهد.

## شرح الجعبري

٧٤٤

الثالث: الإطلاق لكل من الراويين؛ أي: الوجهان، وهذا نقل التيسير مع اختياره الإدغام.

الرابع: القطع لحمزة بالإظهار، وهذا نقل أبي العلاء.

وأدغم ذو حاء (حُبَّ): أبو عمرو لام (هَلْ) في التاء في موضعين: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] بالملك، ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨] بالحاقة، وأظهرها مع بقية التاء، وعند البواقى، وعند لام (بَلْ) مطلقًا.

وأظهر ذو لام (لَدَيْ): هشام لام (بَلْ) و(هَلْ) عند النون، ولام (بَلْ) عند الضاد، ولام (هَلْ) عند التاء من: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرعد: ١٦] بالرعد فقط، وأدغمها عند البواقى.

فاتفق ابن عامر على إظهار لام (بَلْ) عند النون والضاد، واختلف راوياه في الظاء والطاء والتاء والسين والزاي فأدغمها فيها هشام، وأظهرها عندها ابن ذكوان، واتفق أيضًا على إظهار لام (هَلْ) عند التاء من ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾ [الرعد: ١٦]، واختلف راوياه في بقية التاء، وفي النون والتاء فأدغمها فيها هشام، وأظهرها عندها ابن ذكوان، وظهرها الباقون: الحَرَمِيَّانَ وعاصم عند الثمانية.

فصار على إدغام (هَلْ) و(بَلْ) في التاء، و(هَلْ) في التاء، و(بَلْ) في السين على حمزة وهشام؛ إلا ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾ [الرعد: ١٦]، وهم وأبو عمرو في ﴿هَلْ تَرَى﴾ [الملك: ٣]، وعلى إدغام (بَلْ) في الظاء والطاء والزاي على هشام، وأحد وجهي خلاد في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥] وعلى إدغامها في النون و(بَلْ) في الضاد على.

تنبيه: لم يدغم أحد ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ [الرعد: ١٦]؛ لأن حمزة والكسائي قرآها بالياء المثناة تحت، وهشام استثناءه:

فالتاء، نحو: ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً﴾ [الأنبياء: ٤٠]، ﴿بَلْ تَحْسُدُونَنَا﴾ [الفتح: ١٥].

والطاء: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ [الفتح: ١٢] ولا نظير له.

والزاي: ﴿بَلْ زَيْنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: ٤٨] ليس غيرهما.



## شرح الجعبري

والسين: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ [يوسف: ١٨] موضعا يوسف ليس غيرهما.  
 والنون: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠]، ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ [الواقعة: ٦٧] ونحوه.  
 والطاء: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٥].  
 والضاد: ﴿بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٨] ولا ثاني له.  
 ثم الشاء: ﴿هَلْ تُؤَبِّدُ الْكَفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦] ليس غير.  
 والتاء: ﴿هَلْ تَنْقِمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩]، ﴿هَلْ نَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥].  
 والنون: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣]، ﴿هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٣].

### [التوجيه]

وجه الإظهار: الأصل.

ووجه الإدغام: اشترك مخرجها ومخرج النون، أو تلاصقهما كالضاد، وزيادة صوت النون حسنه فلا قبح خلافاً لمدعيه، وتقارب البواقي، وتجانس التاء والشاء في الانفتاح والاستفال، والطاء والضاد والطاء في الجهر، وتزيد بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، والزاي في الانفتاح والاستفال والجهر، والصفير يزيد على ما فيها من الشدة، والسين في الأولين، ويقاوم [٩٧/ب] الصفير الجهر، والنون فيهما وفي بعض الشدة، ومن فرق جمع.

ووجه ﴿هَلْ تَرَى﴾ [الملك: ٣]: تقوية الفعل باتصال الإدغام لذهاب عينه.  
 ووجه إدغام التاء والشاء والسين: أنه أدغم ﴿هَلْ تَرَى﴾ [الملك: ٣] لما تقدم، ثم حمل عليها باقي التاء والشاء والسين للاشتراك في الهمس.  
 ووجه إظهار النون والضاد فقط: النص على تعدد المخرج، واغتفر في لام التعريف للكثرة.

ووجه ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾ [الرعد: ١٦]: مناسبة السابق.

واعلم: أن توجيه كل فصل من الفصول باعتباره لا إشكال فيه، وأما بنسبة كل

## شرح المعبري ٧٤٦

إلى آخر فيزداد نظرًا، وذلك أن منهم من أظهر الكل، وهم ابن كثير وعاصم وقالون وليس له مقابل، ومنهم من خصَّ البعض من البعض، وربما أدغم قارئٌ حرفًا في فصل، وأظهره في آخره فيفتقر إلى فرق، فيقول: أدغم ورش دال (قَدْ) في الظاء والضاد، ولم يدغم تاء التأنيث - وهي من مخرج الدال - إلا في الظاء لعدم وقوع الضاد بعدها، ولم يدغم اللام فيهما للتراخي.

واستوعب أبو عمرو إدغام (إِذْ) و(قَدْ) والتاء دون اللام؛ لأن حروف تلك أنسب بها مخرجًا أو صفة؛ إلا اللام فإنها تساوي؛ لكن قصد النص، و﴿هَلْ تَرَى﴾ [الملك: ٣] لما ذكر.

واستوعب هشام إدغام (إِذْ) و(قَدْ) إلا في ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤] لما تقدّم بخلاف التاء؛ لكونها أمانة ما لا يسوغ حذفه، فنبّه على هذا بإظهار البعض، وأدغم الظاء لقوتها، والتاء لانتشار تفسّيتها، والصاد في ﴿حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠] كالظاء، وفي ﴿مَلَدِمَتْ﴾ [الحج: ٤٠] كالزاي، و(هَلْ) و(بَلْ) لما تقدّم.

وأدغم ابن ذكوان ذال (إِذْ) في حرف فقط للجمع، وخصَّ الذال؛ لأنها أنسب، وأدغم دال (قَدْ) في أربعة من ثمانية معادلة، وخصَّ الأنسب، وأدغم التاء في ثلاثة من ستة كذلك، ونبّه بإدغامها في الجيم على جواز الإدغام لمجرد التجانس، وأظهر ﴿وَجَبَتْ﴾ [الحج: ٣٦] تنبيهًا على بُعد المخرج ك: (هَلْ) و(بَلْ) ونصّ بالنون.

واستوعب خلف إدغام (قَدْ) والتاء، ونبه بإظهار (إِذْ) على الاسميّة، وأدغم الأنسب، وقصد الجمع في (هَلْ) و(بَلْ).

واستوعب خلاد (قَدْ) والتاء، وميز (إِذْ) بإظهار حرف أبعد، وجمع في الباقي.

واستوعب الكسائي الخمسة إلا (إِذْ) في الجيم للقوة والبعد.

وكل مل ذكرنا من التجانس يسوغ الإدغام؛ إذ تناسب المخرج كاف؛ بل لقوة الإدغام وضعفه على مذهب البصريين، فيقوّي إدغام الضعيف في القوي، ويضعف العكس، ويستوي التساوي، وصفات القوة، نحو: الجهر والشدة والاستعلاء

والإطباق والتفخيم والغنة والتفشي، وصفات الضعف مقابلاتها.  
واختياري: إدغام الحروف الخمسة في كل حروفها؛ لأنه اللُّغة الفصحى،  
وقضينا حق الأصالة بإظهار الإدغام الكبير، وحصل التعادل.



## باب اتقاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التانيث وهل ويل

هذا الكتاب موضوعٌ لمسائل الخلاف، فذكر المتفق دخيل فيه لأمرٍ ما؛ ولما ذكر الخلاف في هذه الألفاظ نصَّ على مواضع الاتفاق فيها نفيًا لما ورد في بعضها عند غيره من الإدغام، وحرصًا على الضبط، ولم يفعله في متفق الإظهار؛ لأن المدغم أحوج لمجيئه على خلاف الأصل ولقلته ولتعيينه؛ لأن الأقسام ثلاثة، ذكر منها اثنين فتعيّن الثالث، وقال مرتبًا ومعادلاً:

وَلَا خُلْفَ فِي الإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ

وَقَدْ تَيَّمَّتْ دَعْدٌ وَسَيِّمًا تَبْتَلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

[٨٩/أ] (وَلَا خُلْفَ) لا الجنسية ومبنيها، و(في الإِدْغَامِ) خبرٌ أو صفة، وعند القراء خبر، و(إِذْ) ظرف الخبر، و(ذَلَّ ظَالِمٌ) فعلية جُرْ بالإضافة، (وَقَدْ تَيَّمَّتْ) أمرضت من الحبِّ، و(دَعْدٌ) فاعله كناية عن محبوبته، وصرف لسكون الوسط، (وَسَيِّمًا) مفعوله الحسن، أو حسن الوجه، و(تَبْتَلٌ) انقطع صفته، والجملة عطف على عطف فقال:

وَقَامَتْ تُرْبُهُ دُمِيَّةٌ طِيْبٌ وَضَفِيهَا

وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَاهَا لِيْبٌ وَيَعْقِلَا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَقَامَتْ ... دُمِيَّةٌ) فعلية والدُمِيَّة: صورة تشبه المرأة، وجمعها دُمِي لقلوله:

واخْتَلَّ مِنْ غُمْدَانِ مِحْرَابِ الدُّمَى<sup>(١)</sup> .....

(تُريه) أصله ترعيه فنقل، والفاعل ضمير (دُمِيَّةٌ)، والهاء للوسيم مفعول أول،  
و(طِيبَ وَصِفَهَا) الثاني، والجملة حال الفاعل والهاء له، (وَقُلْ بَلْ وَهَلْ)؛ أي: اضرب  
واستفهم، و(رَاهَا) رآها بألف بعد الهمزة، ثم قُدِّمَتْ كقوله:

ويلمه لوراءه مروان .....<sup>(٢)</sup>

ثم قصر للوزن، والهاء للذمية مفعوله، و(لَيْبٌ) عاقل فاعله، و(وَيَعْقِل) منصوبٌ  
بأن مقدرٌ بعد الواو في جواب الاستفهام.

ثم عطف فقال:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسْكَنٌ

فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْغَامِهِ مُتَمًّا ثَلَا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَمَا) موصولة، و(أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ ... مُسْكَنٌ) اسمية، و(فِيهِ) متعلق الخبر صلته،  
والعائد الهاء، (فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْغَامِهِ) لا واسمها وخبرها، والهاء ل: (أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ)،  
و(مُتَمًّا) حال الهاء؛ أي: متشخص.

### [الشرح]

يقول: لا خلاف في شرع المحبة إن سترها عنه، وقد دلَّ محبٌ ظلم نفسه  
بإفائها، فأريق دمه، وقد أمرضت مليحةً قلب محبٌ حسن المنظر منقطع إلى

(١) القائل: حاتم بن عبد الله الطائي. ينظر: أمالي المرزوقي (٥٦/١)، نفحة الريحانة وورشحة طلاء  
الحانة (١٢/٢).

(٢) لم أقف على قائله. ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (٢٧١/١).

جناها، قاطع النظر عن غيرها كما قيل:

وَكَيْفَ تَرَى لَيْلَى بَعَيْنٍ تَرَى بِهَا سِوَاهَا وَمَا طَهَّرْتَهَا بِالْمَدَامِ<sup>(١)</sup>

وقامت أخرى كالدُّمِيَّة مَوْرِيَّة المحب حُسن شمائها.

ثم انتقل ببل فقال: هل رأى هذه الحسناء عاقل، وثبت عقله، وأحد المتماثلين في المحبة الذي منحه الله السكينة، وجب عليه كتمان السرِّ حال امتثاله.

أي: اتفق السبعة المذكورون في النظم من طرق الرواة المعينة على إدغام ذال (إذ) في مثلها وفي الطاء المذكورين أوّل (ذَلَّ ظَالِمٌ).

وعلى إدغام دال (قد) في مثلها، وفي التاء المذكورين أوّل (تَيَمَّتْ دَعْدٌ).

وعلى إدغام (تاء) التأنيث في مثلها، وفي الدال والطاء المذكوران أوّل (تُرِيه دُمِيَّةٌ طَيْبٌ).

وعلى إدغام لام (بل وهل) في مثلها، وفي الراء المذكورين أوّل (رَاهَا لَيْبٌ).

تنبيهان: لفظه (قُل) (يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ<sup>(٢)</sup>) مقصودة لشمول الحكم، وأن تكون<sup>(٣)</sup>

غير مقصودة لخروجها عن الترجمة، وإذا ذكر متفقا فتارة يصرِّح بالقراءة كقوله: (وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ<sup>(٤)</sup>)، وتارة لا يذكر كما هنا.

تذييل: أظهر دال (قد) عند التاء أبو حمدون عن المسيبي نحو: ﴿قَدَّ بَيِّنٌ﴾

[البقرة: ٢٥٦]، وتاء التأنيث عند الدال من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَقَلَّتْ دَعْوَا اللَّهِ﴾

[الأعراف: ١٨٩]، ومحمَّد عنه في نحو: ﴿فَنَامَنْتَ طَائِفَةً﴾ [الصف: ١٤]، ومعه ابن السراج عن

حماد في ﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾ [يونس: ٨٩]، وأظهر ابن شاهي عن حفص ﴿غَرَبَتْ

نَقْرَضُهُمْ﴾ [الكهف: ١٧]، والضحاك ﴿طَلَعَتْ نَزَاوِرٌ﴾ [الكهف: ١٧]، وأبو سليمان عن قالون

(١) ينسب البيت لمجنون ليلي. ينظر: الحماسة البصرية (١/١٥٥)، الكشكول (١/٦٦).

(٢) في (ح): «يكون».

(٣) في (ح): «يكون».

(٤) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٥)، رقم البيت: ١٧٦.

## شرح الجعبري

﴿ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، وأبو نسيط ﴿ وَدَّتْ طَائِفَةٌ ﴾ [آل عمران: ٦٩]، و  
البرجمي<sup>(١)</sup> عن أبي بكر لام (بل وقل) عند الراء، وافقه المسيبي وحفص في ﴿ بَلَّ  
رَانَ ﴾ [المطففين: ١٤]، ويأتي سكته.

ولما ذكر متفق هذه الألفاظ خاف أن يتوهم انحصار المتفق فيها فذكر قاعدة لزوم  
منها تكرار بعض المتقدم فقال: إذا اجتمع حرفان متماثلان وسكن الأول منهما لزوماً  
أو عروفاً من كلمة أو من كلمتين [ب/٩٨] وجب إدغامه للسبعة.

تنبيه: ينبغي أن يضمَّ إليه قيدين فنقول: غير مدَّ طرف، ولا منوي الوقف،  
ليخرج بالأول حرف المدِّ نحو: ﴿ قَالُوا وَهُمْ ﴾ [الشعراء: ٩٦]، ﴿ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٧]؛ إذ  
هو واجب الإظهار كما نصَّ عليه الأهوازي في إيضاحه، ومكي لزيادة المدِّ<sup>(٢)</sup>.

قلت: وُجد في حاشية عن الناظم معنى (مُتَمَثَّلًا) (مُتَشَخِّصًا لَا هَوَاهَا)؛ أي:  
حرف محقق المخرج، فيندرج فيه الحرف الصحيح والليني نحو: ﴿ عَفَوْا وَقَالُوا ﴾  
[الأعراف: ٩٥]، وهذا واجب الإدغام؛ إلا ما رواه ابن شنبوذ عن قالون من إظهار حرف  
اللين؛ وإنما تحققت مخارجها لمساواتها حيزها، وخرج عن الضابط حرف المدِّ  
المشار إليه (بالهوائي)، فلم يتحقق تشخصه لزيادة حيزه عليه؛ ولهذا قبلت الزيادة،  
وهذا واضح لمن علم نسبة حرف المدِّ إلى مخرجه، وقد تقدّم في قوله: (وَمَنْ يُظْهِرُ  
فِي الْمَدِّ عَلَلًا)<sup>(٣)</sup> ما يؤيده وقيل: ليسا مثلين لاختلاف مخرجهما، وقد أجبتنا عنه في  
الإدغام الكبير.

وقولنا: (غير منوي الوقف) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ﴾ (٢٨) هَلَكَ ﴿  
[الحاقة: ٢٨-٢٩]؛ لأنهما مثلان أولهما ساكن؛ لكن هاء السكت حقهما أن لا تثبت وصلاً،

(١) عبد الحميد بن صالح بن عجلان البرجمي التيمي أبو صالح الكوفي مقرئ ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن  
أبي بكر بن عياش، قال ابن جرير وغيره: مات عبد الحميد سنة (٢٣٠هـ). ينظر: غاية النهاية في  
طبقات القراء (١/١٥٩).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٥٤).

(٣) ينظر: متن الشاطبية (ص ١١)، رقم البيت: ١٢٩.

## شرح الجعبري ٧٥٢

وإن ثبتت فإجراء للوصل مجرى الوقف وفيها وجهان، المفهوم من عبارة الناظم: الإدغام لاندرجها في الضابط وبه قرأت، ولم يذكر في التيسير أصلاً [ما] يفهم منه إدغام أو إظهار.

وقال مكي: «بالإظهار قرأت وعليه العمل»<sup>(١)</sup>، والزم ناقل ﴿كِنْيَةَ ﴿ن﴾ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩-٢٠] الإدغام لاتفاقهما في شرط الاتصال وبه قطع المالكي في قوله: (وادغم سوى ما السكت والمد ساكنًا).

قلت: ولا يتأتى إلا بريضة، وليتحفظ فيه من السكت أو التحريك مخلص يقف على الفاصلة فيكفي المؤونة، ولم يستوعب الناظم الواجب، فلو قال مثل: (وسبق سيكون المثل لا المدّ واتصال متحدّ وماليه خلفه<sup>(٢)</sup> انجلا) لكمل. وقد يفهم من ذكره المختلف، ومتفق الإدغام قسم آخر متفق الإظهار، وهو ما عدا المذكور.

أمثلة الإدغام الواجب: ذال (إذ) نحو: ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ [النساء: ٦٤]، و(قد) نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾ [المائدة: ٦١]، ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و(التاء) نحو: ﴿طَلَعَتْ تَرُورٌ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿أَنْقَلَتْ دَعْوَا﴾ [الاعراف: ١٨٩]، ﴿وَقَالَتْ طَافِقَةٌ مِّنْ آلِ عِمْرَانَ: ٧٢﴾، و(اللام) نحو: ﴿بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿بَلِ رَبِّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، ﴿هَلْ لَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، ﴿فَقُلْ لِي عَمَلِي﴾ [يونس: ٤١]، ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ﴾ و(أول المثليين) نحو: ﴿جَنَّتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، و﴿حَبَّتْ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿وَصِيَّتْ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، ﴿كُذِّبَتْ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿يُدْرِكُكُمْ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿إِنْ نَحْنُ﴾ [إبراهيم: ١١]، ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ﴾ [النحل: ٥٣]، ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿فَارْغَبْ بِسْمِ اللَّهِ﴾ للمبسم، ﴿بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا﴾ [آل عمران: ١١٢] خلافاً للطبري في إظهاره للكل، ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿أَحَطْتُ بِمَا﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]، ﴿وَمَا تَدْخِرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩] خلافاً

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٣٨).

(٢) في (ح): «خلفه» ساقط.



لرواية عبد الباقي عن السوسي إظهار الدال.

أمثلة الإظهار الواجب نحو: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾ [الحج: ٢٦]، ﴿قَدْ نَعَلِمُ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿قَالَتْ رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٦]، ﴿بَلْ كَانُوا﴾ [الفرقان: ٤٠]، ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿فَقُلْ سَلِّمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿فِي يَتَمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿عُدْنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧]، ﴿لَيْتَنَّا﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿أَوْعَظْتَ أُمَّ لَر﴾ [الشعراء: ١٣٦] خلافاً للرسامي و محبوب<sup>(١)</sup> في الإدغام بصوت ولأبي ذهل<sup>(٢)</sup> عن الكسائي فيه دونه.

### [التوجيه]

وجه إظهار حرف المدّ: زيادة صوته أو محافظة عليه.

وجه إدغام ﴿مَالِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٨]: اجتماع المثلين لفظاً.

وجه إظهاره: انفصالهما حكماً بالوقف المنوي لا لفظاً كما توهم.

واختياري: الإدغام ترجيحاً للفظ، وهو من تمام الحمل وعارضاً عسير لفظ.

الإظهار تعدد التغيير في الإدغام، وبه قرأت.



(١) محمد بن الحسن بن هلال بن محبوب أبو بكر محبوب، وهو لقبه البصري مولى قریش مشهور كبير، روى القراءة عن شبل بن عباد، ومسلم بن خالد، وأبي عمرو بن العلاء، وأخرج له البخاري، وقال ابن معين ليس به بأس. توفي سنة (٢٢٢هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٣١).

(٢) أحمد بن أبي ذهل أبو ذهل الكوفي، روى القراءة عن الكسائي قال الداني: وهو أحد الكثيرين عنه في النقل، روى عنه محمد بن الجهم، وأحمد بن زكريا السوسي. توفي سنة (٢٢٢هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٢)، الفهرست (١/٣٢).

## باب حروف قربت مخارجها

[٩٩/أ]: باب إدغام حروف آخر أخص من السابق تناسبت مخارجها، فقولنا: (آخر أخص) فصل للسابق وقولنا: (تناسبت) أشمل، وفي التيسير فصل وهو أحسن، والمذكور في هذا الباب ثمانية أحرف: (الباء، واللام، والفاء، والذال، والتاء، والراء، والنون، والذال)، ولم يمكنه النظم من ترتيبها على ما في التيسير، فأوردها كما تيسر فقال:

وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا

حَمِيدًا وَخَيْرٌ فِي يُسْبِ قَاصِدًا وَلَا

### [اللغة والإعراب]

(وَإِدْغَامُ) مُبتدأ مصدر مُضَاف، وأضاف الباء إلى (الجزم) للملابسة، و(في) (الفاء) ظرفه، و(قَدْ رَسَا)<sup>(١)</sup> ثبت خبره، (حَمِيدًا) محمودًا<sup>(٢)</sup> حال فاعل (رَسَا)، و(في) يُسْبِ (متعلق (خَيْرٌ)، و(قَاصِدًا) حال فاعله، و(وَلَا) بالفتح والمد نُصْرَة، وقف على لغة رأيت زيد، ثم قصر للوزن مفعول (قَاصِدًا).

### [الشرح]

أي: أدغم ذو قاف (قَدْ) وراء (رَسَا) وحاء (حَمِيدًا) خلاد والكسائي وأبو عمرو

(١) قال تلميذ الشاطبي: «قد رسا حميدًا؛ وأشار بذلك إلى طعن من طعن في إدغامه؛ واحتج في طعنه بأن الباء أقوى من الفاء؛ إذ الباء شديد مجهور، والفاء مهموس رخو، فكيف يُدغم الأقوى في الأضعف؟ والجواب عن ذلك، أن هذا قد ثبت نقلًا، ومع ذلك فإن النسخ - أي الهمس - الذي في الفاء يقابل ما في الباء من الجهر والشدة، وأيضًا فإنهما قد اشتركا في المخرج، وفي أن لام التعريف لا تُدغم فيهما». ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٢٦٠).

(٢) في (ف): «محمود».

الباء الساكنة في الفاء، وهي خمسة مواضع:

- ١- ﴿أَوْيَلِّبَ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤] بالنساء.
- ٢- ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجِّبْ﴾ [الرعد: ٥] بالرعد.
- ٣- ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ﴾ [الإسراء: ٦٣] بسحان.
- ٤- ﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ﴾ [طه: ٩٧] بطه.
- ٥- ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبَبْ فَأُولَئِكَ﴾ [الحجرات: ١١] بالحجرات.

ولخلاد في ﴿يَنْبَبْ﴾ [الحجرات: ١١] وجهان: الإدغام والإظهار، وهو معنى التيسير: «وخير خلاد في ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبَبْ﴾ [الحجرات: ١١]»<sup>(١)</sup>. وأظهرها الباقون الحزميان وابن عامر وعاصم وخلف.

ذيل<sup>(٢)</sup>: نقل أبو العلاء إدغامها لهشام وإظهارها لخلاد، وكذا الصقلي<sup>(٣)</sup> إلا أنه جزم لخلاد بإدغام ﴿يَنْبَبْ﴾ [الحجرات: ١١]، وعممه ابن شريح.

تنبيه: هي مجزومة إلا موضعي (أَذْهَبَ) فإنها موقوفة عند البصريين مجزومة عند الكوفيين، وخرج بقيد السكون نحو: ﴿لَارَبِّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿وَالْمَرْبُ فَأَيْنَمَا﴾ [البقرة: ١١٥]، ولم يتعرّض في التيسير لسكونها استغناء بترجمة الباب. ومعنى الرمز: ثبت الإدغام ممدوحاً رداً على من ضعفه بقوة الباء، واقصد نُصرة التخيير لوضوح وجهه.

### [التوجيه]

وجه الإظهار: الأصل.

ووجه الإدغام: اشتراكهما في بعض المخرج وتجانسهما في الانفتاح والاستفال،

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٤).

(٢) في (ح): «تذيل».

(٣) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحّام الصقلي (ص ١٠٩).

وكافاً تفشي الفاء ونفخها<sup>(١)</sup> جهر الباء وشدتها فحسن.

ووجه إدغام: ﴿يَتَّبَعُ﴾ [الحجرات: ١١] لخلاص طرد أصله.

ووجه إظهاره: ضعف فعله بحذف عينه وهذا عكس ﴿هَلْ تَرَى﴾ [الملك: ٣].

واختياري: الإظهار للانفصال وعروض السكون.

وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ سَلَّمُوا

وَيَخْسِفُ بِهِمْ رَاعُوا وَشَدَّاتُ تَثْقَلًا

### [اللغة والإعراب]

التقدير (وَادْعَاْمٌ) لام (يَفْعَلُ) مُبتدأ، والعاطف يلي المتعلق كالأصل نحو: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [البقرة: ٨٥]، و(وَمَعَ جَزْمِهِ) حال اللام؛ أي: مصاحب الجزم، والهاء لـ: (يَفْعَلُ) لأنه متقدّم تقديرًا، و(بِذَلِكَ) ظرف المصدر؛ أي: في ذلك ذلك، و(سَلَّمُوا) خبر المبتدأ، والواو ضمير المعلنين، والعائد محذوف؛ أي: سلموه وإلا تسلط<sup>(٢)</sup> عليه، و(وَيَخْسِفُ)<sup>(٣)</sup>؛ أي: وإدغام فاء (يَخْسِفُ) في باء (بِهِمْ)، (رَاعُوا) حفظوه اسمية، و(وَشَدَّاتُ)<sup>(٤)</sup> الألف ضمير اللام والفاء خرجا عن القياس، و(تَثْقَلًا) تمييز؛ أي: شدَّ إدغامها عبَّر<sup>(٥)</sup> عن الإدغام بمسببه.

### [الشرح]

أي: أدغم ذو سين (سَلَّمُوا) اللَّيْثُ عن الكسائي لام (يفعل) ساكنة في ذال

(١) أي: همسها.

(٢) في (ح): «ولا سلط».

(٣) في (ح): «نخسف».

(٤) في (ح): «وشد».

(٥) في (ح): «غبر».

(ذلك) وهو ستة مواضع:

- ١- بالبقرة: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١].
  - ٢- وآل عمران: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ﴾ [آل عمران: ٢٨].
  - ٣- والنساء موضعان: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا﴾ [النساء: ٣٠]. [٩٩/ب]
  - ٤- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءً﴾ [النساء: ١١٤].
  - ٥- والفرقان: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ﴾ [الفرقان: ٦٨].
  - ٦- والمنافقين: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ﴾ [المنافقون: ٩].
- وأدغم ذو راء (رَاعُوا) الكسائي فاء ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ﴾ [سبا: ٩] في باء ﴿بِهِمْ﴾ [سبا: ٩] بسبأ، وأظهرها الباقون، وخرج عن الساكنة ﴿فَمَا جَرَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿يَقْدِفُ بِالْحَقِّ﴾ [سبا: ٤٨].
- تنبيه: الرواية في (يُخَسِفُ) الياء وفي بعض النسخ الموثوق بها بالنون، فإن صحت فيلتزم الإظهار.

### [التوجيه]

وجه إظهارها: الأصل وتوهم القوّة.

وجه إدغام<sup>(١)</sup> اللام في الذال: التقارب والتجانس في الانفتاح والاستفال والجهر، وكافاً فنخ الذال قسط<sup>(٢)</sup> الشدّة، ولم يدغمها في النون من نحو: ﴿وَمَنْ يَبْدُلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١١]، وإن كان أقرب فرقاً بين السكون اللازم والعارض. وقيل: حملت على ما أدغمت فيه ولم يدغم فيها، فاندفع قول المضعّف وسلم الطعن كما أشار في الرمز.

وجه إدغام الفاء في الباء: الاشتراك<sup>(٣)</sup> في بعض المخرج والتجانس في الانفتاح

(١) في (ح): «الإدغام».

(٢) في (ح): «سقط».

(٣) في (ح): «لاشتراك».

## شرح الجعبري ٧٥٨

والاستفحال، وكافاً تفشي الفاء عند القائل به جهر<sup>(١)</sup> الباء وشدتها فُرُوعِي من قول المضعّف كما أشير.

واختياري: الإظهار للعروض والانفصال.

إرشاد: قوله: (وشد) إدغام الحرفين لا جائزان، يحمل على اصطلاح القراء؛ لأن الشاذّ عندهم ما لم يتواتر وهذان متواتران، ولا على اصطلاح النحاة مطلقاً؛ لأن الشاذّ عندهم ما خرج عن قياسه أو ندر، وليس في هذين أحد هذين عند الكوفيّين، وزعم البصريون خروجهما عن القياس لقوّة الأوّل، وقد أجبنا عنه، فحيث لم يحسن من الناظم مثل هذا الإطلاق الموهوم، وكان حقّه أن يحكي مذهب الأخذ، ويجيب عنه كعادته.

وَعُدْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَتَبَدُّتُهَا

شَوَاهِدُ حَمَادٍ وَأَوْرِثْتُهُ وَحَلَا

### [اللغة والإعراب]

أي: وذال (عُدْتُ) مُبتدأ، و(عَلَى إِدْغَامِهِ) خبر (شَوَاهِدُ حَمَادٍ) دلالات شاكر، والجملة خبر المبتدأ، وهاء (إِدْغَامِهِ) العائد، (وَتَبَدُّتُهَا) منوي التاء خير اسمية محذوفة الخبر؛ أي: كذلك (وَأَوْرِثْتُمْ)؛ أي: وإدغام تاء (وَأَوْرِثْتُمْ حَلَا) اسمية، وفاعل (حَلَا) في قوله:

لَهُ شَرْعُهُ وَالرَّاءُ جَزْمٌ بِإِلَائِهِا

كَوَأَضْبِرُ لِحُكْمِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَبْذُبِلَا

### [اللغة والإعراب]

(لَهُ) يتعلق بـ: (حَلَا)، و(شَرْعُهُ) طريقه فاعله والهاء الأولى كحماد، والأخرى

(١) في (ح): اجهرا.

## شرح المعبري

للإدغام، (وَالرَّاءُ)؛ أي: وإدغام الراء مُبتدأ، و(جَزْمًا) حال اللام<sup>(١)</sup>؛ أي: مجزومة وعاملها المصدر، (بِلَامِهَا) ظرفه، و(طَالَ) خبر المبتدأ، و(بِالْخُلْفِ) حال فاعله و(يَذْبُلُ) جبل معمولاً<sup>(٢)</sup> حال مقدر؛ أي: مشبهاً يذبل أو مفعول به، والألف للإطلاق؛ لأنه ممتنع للوزن والعلمية، وهو نص في قول شيخنا:

وَمَا بَثَّتْ أَرْكَانُ رَضْوَى وَيَذْبُلَا .....

### [الشرح]

أي: أدغم ذو شين (شَوَاهِدُ) وحاء (حَمَادٍ) حمزة وعلي<sup>(٣)</sup> وأبو عمرو الذال في التاء من قوله تعالى: ﴿وَلِإِي عَدَّتْ بَرِّي وَرِيكَرُ﴾ [الدخان: ٢٠] بغافر والدخان، و﴿مَنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦] بظه.

وأدغم ذو حاء (حَلَا) ولا (لَهُ) وشين (شَرْعُهُ) أبو عمرو وهشام وحمزة وعلي التاء في التاء من ﴿وَتُودُوا أَنْ تَتَكَّمُ الْجَنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] بالأعراف، ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أَوْرِثْتُمُوهَا﴾ [الزخرف: ٧٢] بالزخرف.

وأدغم ذو ياء (يَذْبُلُ) وطاء (طَالَ) السوسي مطلقاً والدُّوري في أحد وجهيه كذلك الراء الساكنة في اللام نحو: ﴿تَمْفِرُ لَكُمْ حَطَبَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿وَأَصْطِرِّ لِعَيْنَيْهِ﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿فَأَصْطِرِّ لِحُكْرِيكَ﴾ [القلم: ٤٨].

الباقون بالإظهار وهم علي الأولى والثانية الحزيميّان وابن عامر وعاصم، وعلي الثالثة هم إلا هشامًا، وعلي [١٠٠/أ] الرابعة الكل إلا أبا عمرو.

تنبيهات: (لِحُكْمٍ) بالتنوين علي التمام، ولو حكي لقبض، والخلاف عنده مفرّع علي رواية الدُّوري لخلوه من الواو، وهذا نقل صاحب التيسير لأنه قال بخلاف بين

(١) في (ح): «الراء».

(٢) في (ح): «مفعول».

(٣) أي: علي الكسائي.

## شرح الجعبري

أهل العراق<sup>(١)</sup>، يريد عن الدُّوري كما يقول الرَّقِين للسوسي، وهذا اصطلاحه وتوهم بعضهم<sup>(٢)</sup> أنه يريد مذهب العراقيين عن أبي عمرو فجعل الخلاف مطلقاً، وليس كذلك، وهو مرتَّب عند مكِّي الإدغام للسوسي والإظهار للدُّوري، ونقل أبو العلاء الإدغام لليزيدي بلا خلاف<sup>(٣)</sup> وفقاً لابن مجاهد، وهذا يؤيد وجه الإدغام، وعلق شجاع الصغير بالكبير.

### [التوجيه]

وجه الإظهار: أنه الأصل، ووجه إدغام الذال في التاء ما ذكرنا في (إذ) وقاوم الاتصال اللزوم وإلى جربه على قاعدة مدغميه، أشار بالرمز إلى دلائل رجل مادح له. ووجه إدغام الشاء في التاء: ما مرَّ في الكبير ولقوة التاء بالشدَّة، أشار في الرمز إلى حسنه؛ أي: عذبت طريقة الإدغام ولثقله بزيادة الحروف وافقهم هشام.

وجه إدغام الراء في اللام: ما قرَّرنّا في المتحرّكة وأولي، وحيث عزى الكبير إلى السوسي ختم<sup>(٤)</sup> له إدغام الساكنة، وعزى الإظهار إلى الدوري فأظهر الساكنة إلحاقاً بالمتحرّكة وأدغمها؛ لأن إدغام الساكن أقوى.

وقد اعتذر عن إهمال خلاف السوسي بقوله: (طال)؛ أي: اشتهر خلاف الدُّوري وقوي كاشتهار هذا الجبل وقوته فذكرته بخلاف الآخر.

واختياري: إدغام الذال في التاء للاتصال وإظهار الراء للانفصال والعروض. وإلى هنا جعل اللفظ للمدغمين.

(١) قال الداني: «وأدغم أبو عمرو الراء الساكنة في اللام نحو قوله ﷻ: ﴿تَنْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، «وَأَصْبِرْ لِمَا كَرِهْتَ» [الطور: ٤٨] وشبهه بخلاف بين أهل العراق في ذلك». ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٥)، وقرأ الدوري بالإظهار والإدغام، والسوسي بالإدغام. ينظر: تحبير التيسير (ص ٦٥).

(٢) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٢٧٦).

(٣) في (ح): «خلافاً».

(٤) في (ف): «حتم».



ثم عكس فقال:

وَيَاسِينَ أَظْهَرَ عَنِ فَتَى حَقَّهُ بَدَا

وَنُونَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنِ وَرَشِهِمْ خَلَا

### [اللغة والإعراب]

(وَيَاسِينَ)؛ أي: نون ياسين مفعول (أَظْهَرَ)، وحكاها لكن حرَّك النون للوزن؛ لأنها بإزاء ميم مفاعيلن<sup>(١)</sup> وُئيت لعدم التركيب أو أعربها ومنع الصرف للعجمة والعلمية، و(عَنِ فَتَى) متعلق (أَظْهَرَ)، و(حَقَّهُ بَدَا) ظهر اسمية صفة (فَتَى) والهاء له؛ أي: ﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] لقريئة الفاتحة عطف على ياسين، ولا يحتمل الإعراب، و(الْخُلْفُ) و(خَلَا) مضى اسمية، و(وَفِيهِ) و(عَنِ وَرَشِهِمْ) متعلقا بالفعل، والهاء ل: (نُونَ)، و(وَفِيهِ الْخُلْفُ) اسمية، و(عَنِ) متعلق الكون، و(خَلَا) حال الفاعل، ذكر هذه المسألة في الثاني<sup>(٢)</sup> أولى؛ لكن أوردتها هنا ليضم إليها الفواتح، وعدل إلى ترجمة الإظهار لتأكد لأن حرف الهجاء حقه الوقف.

### [الشرح]

أي: أظهر ذو عين (عَنِ) وفاء (فَتَى) [وحاء]<sup>(٣)</sup> (حَقَّهُ) وباء (بَدَا) حفص وحمزة وابن كثير وأبو عمرو وقالون النون عند الواو من ﴿يَسَّ ۝ وَالْقُرْآنِ﴾ [يس: ١-٢]، و﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، وأدغم ورش النون في الواو بغنة من ﴿يَسَّ ۝ وَالْقُرْآنِ﴾ [يس: ١-٢]، وله في نون<sup>(٤)</sup> ﴿تَ﴾ [القلم: ١] وجهان كما في التيسير<sup>(٥)</sup> في سورة ﴿يَسَّ﴾

(١) في (ف): «مفاعيلن».

(٢) في (ح): «التالي».

(٣) في (ف): «حاء» ساقطة.

(٤) في (ح): «نون» ساقطة.

(٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٧٦).

## شرح المعبري ٧٦٢

[يس: ١] الإظهار وهو الأشهر، وعليه حدّاق أصحابه كابن هلال<sup>(١)</sup> وابن سيف الإدغام، وبه أخذ أبو الحسن بن غلبون، وإليه أشار بتقدّم الخلاف. الباقون ابن عامر والكسائي وشعبة بإدغام النون في الموضعين. ذيل: نقل الصقلي<sup>(٢)</sup> إدغام ﴿يس﴾ [يس: ١] لقالون وإظهار ﴿ت﴾ [القلم: ١] لابن ذكوان، وإدغامهما للبيزي.

### [التوجيه]

وجه الإظهار: أنه الأصل وحق حرف التهجّي أن يوقف عليه لعدم التركيب، [١٠٠/ب] فإن وصل فبنية الوقف.

ووجه الإدغام: ما نذكر في نظيره نحو: ﴿مِنْ وَآلٍ﴾ [الرعد: ١١]، ومن أدغم ﴿يس﴾ [يس: ١]، وأظهر ﴿ت﴾ [القلم: ١] راعى الأصل وكثرة الحروف. واختياري: إظهارهما لتأكد الأصل بنية الوقف.

وَجِرْمِي نَضْرٍ صَادَ مَرِيْمَ مَنْ يُرْدُ

ثَوَابَ لَيْثَتِ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَلَا

### [اللغة والإعراب]

(وَجِرْمِي نَضْرٍ صَادَ مَرِيْمَ) معمولاً فعل مقدّر؛ أي: أظهر؛ و(صَادَ) كنون، و(مَرِيْمَ) جُرْ بالإضافة لا ينصرف للعلمية والتأنيث أو العجمة، (مَنْ يُرْدُ)؛ أي: دال من يرد (ثَوَابَ) نصب عطف على (صَادَ) بحذف العاطف، وكذا (لَيْثَتِ)؛ أي: ثاء

(١) أحمد بن عبد الله بن محمد ابن هلال أبو جعفر الأزدي المصري أحد الأئمة القراء بمصر قرأ على أبيه وعلى إسماعيل بن عبد الله النحاس. توفي في ذي القعدة سنة (٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٣٠)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٢).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١١٦-١١٧).

## شرح الجعبري

(لَبِثَ)، و(الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ) صفته؛ أي: المتصل بضمير الواحد، (وَالْجَمْعَ)، و(وَصَلَّ) مستأنف وفاعله ضمير (حِزْمِي نَصْرٍ) باعتبار اللفظ؛ أي: ألحق، ويجوز نصب الثلاثة بـ: (وَصَلَّ) منوي التقديم؛ أي: نقل، وقد يروى رفع (الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ) بتقدير ابتداء (لَبِثَ) وخبره (وَصَلَّ) مُسَلَّطٌ عَلَى هَاءِ مَقْدَرَةٍ وَيُضَعَّفُ لِلتَّقْدِيرِ وَالتَّغَايِرِ.

### [الشرح]

أي: أظهر ذو (حِزْمِي) ونون (نَصْرٍ) الحِزْمِيَّانِ وعاصم الدال من (صاد) عند ذال ﴿ذِكْرُ﴾ [مريم: ٢] فاتحة مريم وهي في التيسير بسورتها، ومن ﴿وَمَنْ يُرِدْ﴾ [آل عمران: ١٤٥] عند ثاء ﴿ثَوَابَ﴾ [آل عمران: ١٤٥] موضعي آل عمران.

والثاء عند الثاء من (لَبِثَ) المتصل بضمير الواحد المتكلم والمخاطب وضمير جمع المخاطب حيث حل نحو: قال: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، وأدغم ذلك الباقون أبو عمرو وابن عامر وحمزة وعليّ. تنبيهات: خرج بقيد مريم وصاد والقرآن، ولَمَّا تقدم الرَّمزُ وضم إلى الأولى ثنتين خاف أن يتوهم ضمهما إلى اللاحقة قال: (وَصَلَّ)؛ أي: ألحق إظهار (يُرِدْ) و(لَبِثَ) بصاد فارتفع الاحتمال.

### [التوجيه]

وجه إظهار ص. ذكر: ما مرَّ في (يس)، وأولى للاتفاق على إدغام ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] دون ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وجه إظهار: (يُرِدْ) و(لَبِثَ) الأصل وعروض السكون وذهاب عين (يُرِدْ).

وجه إدغام صاد ذكر: ما مرَّ في (قد)<sup>(١)</sup>.

وجه إدغام ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ [آل عمران: ١٤٥]: الاشتراك في بعض المخرج،

(١) في (ح): «وأولى للاتفاق على إدغام من وال دون ولقد ذرأنا، ووجه إظهار يرد ولبت الأصل وعروض السكون وذهاب عين يرد، ووجه إدغام صاد ذكر ما مرَّ في (قد)» ساقط.

## شرح الجعبري ٧٦٤

والتجانس في الانفتاح والاستفال وكافاً نفسي الشاء ونفخها جهر الدال وشدتها.  
 ووجه إدغام (لَبِثْتَ) وبابه: الاشتراك في بعض المخرج، والتجانس في الانفتاح  
 والاستفال والهمس، وقاومت الشدة التنفي.

واختياري: إظهار (ص ذكر) للفصل والانفصال، وإليه أشار بإضافة (جزمي)  
 إلى ال (نصر)، ﴿وَمَنْ يُرِدْ تَوَابَ﴾ [آل عمران: ١٤٥] للانفصال وعروض السكون  
 وإدغام (لَبِثْتَ) للاتحاد والاتصال.

وَطَّاسِينَ عِنْدَ الْمِيمِ فَازَ اتَّخَذْتُمْ

أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَاشَرَ دَغْفَ لَآ

### [اللغة والإعراب]

[وَطَّاسِينَ] (١) أي: وإظهار نون (طَّاسِينَ) مُبتدأ، و(عِنْدَ الْمِيمِ) ظرفه، (فَازَ) خبره وفاعله ضمير (اتَّخَذْتُمْ)، و(أَخَذْتُمْ) مُبتدأ مقدرٌ معه المصدر، والظرف (عَاشَرَ) خبر المبتدأ وفاعله ضميره، ومفعوله (دَغْفَ لَآ) خصباً وسعة من عيشٍ دغفل: واسع، وعام دغفل: خصب، (وَفِي الْإِفْرَادِ) بكسر الهمزة مصدر اسمية؛ أي: كذلك.

### [الشرح]

أي: أظهر ذو فاء (فَازَ) حمزة نون (طس) عند (الميم) من فاتحتي الشعراء  
 والقصص، وأظهر ذو عين (عَاشَرَ) ودال (دَغْفَ لَآ) حفص وابن كثير الذال عند  
 التاء من أفعال الأخذ المجرد والمتشعب (٢) الماضي المتصل بتاء الفاعل  
 المتكلم والمخاطب وضمير المخاطبين نحو: ﴿ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ﴾ [الرعد: ٣٢]،  
 ﴿لَنُخَذَّتْ عَلَيْهِ﴾ [الكهف: ٧٧]، ﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]، ﴿فَأَخَذْتُمُوهُمْ سَخِرْتَا﴾

(١) ساقط من (ف).

(٢) في (ح): «والمتشعب».

## شرح الجعري

٧٦٥

[المؤمنون: ١١٠]، الباقون بإدغامهما.

تنبيهان: خرج بقيد الميم ﴿طَسَّ تَلَكَّ﴾ [النمل: ١] النمل فإنها مخفاة للكل كما يأتي، ولا يجوز فتح همزة الأفراد لفساد المعنى، وقيل: يحتمل أن يكون (أَتَّخَذْتُمْ) و(أَخَذْتُمْ) عطفٌ [١٠١/أ] على (طَاسِينَ)، ويبقى رمز (عَاشَرَ دَغْفَلًا) للأفراد.

قلت: احتمال عند من عرف قاعدته، وهي أن المسائل إذا تعددت بعد الرمز فلا تضم إلى السابقة إلا إذا لم يعقبها قارئاً، أو وقع قبل القراءة؛ وإلا فلا.

### [التوجيه]

وجه إظهار (طسم): ما ذكر في (يس)، وإدغامه ما يأتي في ﴿وَإِنْ مِّنْ﴾ [النساء: ١٥٩]، ووجه إظهار باب الأخذ وإدغامه ما تقرر في ﴿فَتَبَدَّتْهَا﴾ [طه: ٩٦].

واختياري: إظهار (طسم) للفصل وإدغام نحو: ﴿أَخَذْتُ﴾ [فاطر: ٢٦] للاتصال.

وَفِي اِرْكَبِ هُدًى بَرِّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ

كَمَا ضَاعَ جَائِلُهُ لَهْ دَارٍ جُهَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَفِي اِرْكَبِ) أي: في إظهار (ارْكَبِ) خبر (هُدًى) مُضَافٌ؛ أي: رجل، و(بَرِّ) صفة بار أو ذو (بَرِّ) صلاح، (قَرِيبٍ) متلطف أخرى، (بِخُلْفِهِمْ) صفة المرفوع والضمير للمتقدمين و(كَمَا) صفة مصدر، (ضَاعَ) انتشر (جَا) قصر للوزن نقل، و(يَلْهَتْ)؛ أي: وإظهار يلهت مبتدأ، (لَهُ) متعلق (دَارٍ) أمرٌ من داري، والهاء للإظهار، و(جُهَّلًا) مفعوله جمع جاهل والجملة خبر المبتدأ.

### [الشرح]

أي: أظهر ذو هاء (هُدًى) وباء (بَرِّ) وقاف (قَرِيبٍ) بخلاف عنهم، وذو كاف (كَمَا) وضاد (ضَاعَ) وجيم (جَا) البزي وقالون وخلاد في أحد وجهيهما وابن عامر

## شرح الجعبري ٧٦٦

وخلف وورش باتفاق - الباء عند الميم من ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢] يهود، وأدغمها فيها الباقون قبل وأبو عمرو وعاصم والكسائي باتفاق والبزي وقالون وخلاد في ثاني وجهيهم.

وأظهر ذو لام (لَهُ) ودال (دَارٍ) وجيم (جُهَلًا) هشام وابن كثير وورش الثاء عند الذال من ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦] بالأعراف، ولقالون وجهان المشار إليهما في التالي (وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ)، وفي التيسير واختلف عن قالون<sup>(١)</sup>، قال الداني رَحِمَهُ اللهُ فِي غيرهِ<sup>(٢)</sup>: «قرأت له بالإظهار على أبي الفتح، وبالإدغام على أبي الحسن»<sup>(٣)</sup>، وأدغمها عندها الباقون أبو عمرو وابن ذكوان والكوفيون.

تنبيه: ليس هذا جمعاً بين الرمز والصريح لفصل الواو بل ترجمة أخرى، ولذلك رفع، ولو عطف لنصب ذو هذا. نقل التيسير في المثليين، وقطع أبو العلاء لقالون بإدغام الحرفين والصقلي<sup>(٤)</sup> لخلاد بإظهار ﴿أَرْكَبَ﴾ [هود: ٤٢]، وبالوجهين للبزي وحفص في ﴿يَلْهَثُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وقطع ابن شريح بإظهار ﴿أَرْكَبَ﴾ [هود: ٤٢] لخلاد وإدغامها لقالون والبزي. وقال الأهوازي قرأت من طريق الصريفي عن ابن آدم عن يحيى بإخفاء ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢].

قيل: هلاً قيد ﴿يَلْهَثُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] بالثاني ليخرج عنه الأوّل<sup>(٥)</sup> كما قيد (صَادَ مَرِيْمَ)؟

قلت: لفهم المقصود وإذ بين الثاء والهمزة بُعد رفع وَهْم الإدغام بخلاف الدال والواو.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٥)، وقال الحافظ ابن الجزري قرأ: قرأ الداني بالإدغام على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وبالإظهار على أبي الفتح. ينظر: تحبير التيسير (ص ٦٥).

(٢) أي: جامع البيان.

(٣) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١/٤١٧).

(٤) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٠٨).

(٥) أي: قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحَمَّلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

## [التوجيه]

وجه إظهار الحرفين: الأصل والانفصال وعروض السكون.

ووجه إدغامهما: اتحاد مخرجيهما<sup>(١)</sup> وتجانسهما في الانفتاح والاستفال، والباء والميم في الجهر، وكافآت الغنة الشدة، وكافأ تفشي الثاء جهر الذال.

وأشار إلى حسن إظهار ﴿أَرْكَبَ﴾ [هود: ٤٢] بقوله: (هُدَى بَرًّا)؛ أي: في الإظهار رشد عالم صالح متلطف، وجاء اشتهاار قوته مجيئًا مشبه انتشار روايته، وأشار إلى ﴿يَلْهَثُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] بقوله: (دَارٍ)؛ أي: احتمال جهال النقل، وقل هذه رواية الناظم عن شيخه، فلا يرد عليه غيرها، أو دار جهال تعليل الإظهار حيث ألزموا إدغامها لاشارك المخرج، ويبن لهم فرق اللزوم والعروض والاتصال والانفصال. واختياري: إظهارهما<sup>(٢)</sup> للعروض والانفصال.

ثم تَمَّ فقال: [١٠١/ب]

وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقَرَةِ فَقُلْ

يُعَذِّبُ ذُنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُؤَيَّلًا

## [اللفظة والإعراب]

(وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ) اسمية، (وَفِي الْبَقَرَةِ) ظرف مصدر مقدر، وسكن الهاء حملاً

على الوقف كقول الآخر:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعْوَةَ وَلَا شَيْعَ مَالٍ إِلَىٰ أَرْطَاةٍ حِقْفٍ<sup>(٣)</sup> فَاضْطَجَعَ<sup>(٤)</sup>

(١) في (ج): «مخرجهما».

(٢) في (ج): «إظهارها».

(٣) في (ج): «حقيق».

(٤) لم أقف على قائل البيت. ينظر: إصلاح المنطق (١/ ٩٥)، الجمل لابن عصفور الإشبيلي (٣/ ٢١٣).

## شرح المعبري ٧٦٨

ولو كان ضرورة لما زاد على إسكان التاء<sup>(١)</sup> (يُعَدَّب)؛ أي: إظهار باء (يُعَدَّب) مُبتدأ خبره (دَنَا) قُرْب، والجملة محكيّة القول منوي التقديم، (بِالْخُلْفِ) حال فاعله؛ أي: قُرْب إظهار (يُعَدَّب) ملتبسًا (بِالْخُلْفِ)، والجود: المطر الغزير، والموبل: اسم فاعل من أُوْبِلَ كقوله: (دَرَّ وَأُوْبِلًا)<sup>(٢)</sup>، وأصله وبِل القطر: كِبُر<sup>(٣)</sup>، فالهمزة للصيرورة نحو: أَجْرَبَ البصير، وهما حالا فاعل (دَنَا)، أو فاعل حاله. أي: مشبهاً أو ذا جودٍ، أو جاء يداً<sup>(٤)</sup> (وَمُوبِلًا).

### [الشرح]

(قَالُونَ ذُو خُلْفٍ) تمام مسألة ﴿يَلْهَثُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وأظهر من المسكّنين ذو جيم (جَوْذَا) ودال (دَنَا) بخلفه وورش وابن كثير في أحد وجهيه الباء عند الميم من ﴿وَيُعَدَّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] آخر البقرة. الباقون من المسكّنين قالون وأبو عمرو وحزمة والكسائي بالإدغام هذا نقل التيسير، وقال: «اختلف عن قبل وعن البزي أيضاً»<sup>(٥)</sup> لينص على إطلاق الخلاف. وخلاف ابن كثير عند أبي العلاء مرتب الإظهار للبزي والإدغام لقبيل، وقطع الصقلي<sup>(٦)</sup> وابن شريح لابن كثير بالإدغام. ومعنى الرّمز: قُرْب الخلف من روايتنا خلافاً للقاطع، وكثر علمها بالإطلاق خلافاً للمرتب.

(١) في (ح): «التاء».

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ٥٢)، رقم البيت: ٦٥٨.

(٣) في (ح): «كثر».

(٤) في (ح)، و(س): «يرى».

(٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٦)، والمقروء به من طريق التيسير هو الإظهار لابن كثير من الروايتين. ينظر: تحبير التيسير (ص ٦٦).

(٦) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحاح الصقلي (ص ١٠٢).



## شرح المعبري

تنبيهان: الكلام مرتب على قراءة من جزم الجِرمِيَّان وأبو عمرو وللميَّلان<sup>(١)</sup> علم من تقرير الباب للسواكن، فأما ابن عامر وعاصم وإن قرأ بالإظهار فلا مدخل لهما هنا؛ لأنهما يرفعان ﴿وَيَعْدَبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و﴿فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] عند أبي عمرو من الصغير.

### [التوجيه]

وجه الإظهار والإدغام والاختيار: ما قرَّرناه في ﴿أَزْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢].  
 فروق: أدغم نافع وابن ذكوان وشعبة الذال في التاء من باب الأخذ، وأظهروا نحو: ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٢٤] للانفصال، و﴿عَدَّتْ﴾ [غافر: ٢٧] بحذف عينه، و﴿فَبَدَّتْهَا﴾ [طه: ٩٦] مناسبة لمعطوفه، وأدغم ابن ذكوان باب ﴿لَيْتَتْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وأظهر ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] مناسبة لأصل الإظهار بأصل الصلة.  
 وأدغم ابن كثير وقالون وحفص ﴿طَسَّرَ﴾ [الشعراء: ١]، وأظهروا ﴿يَسَّ﴾ [يس: ١] و﴿تَ﴾ [القلم: ١] لتراخي الواو عن مناسبة الميم صفة، ومنع شعبة (صاد ذِكْرُ) حملاً على ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].  
 وأدغم ورش ﴿طَسَّرَ﴾ [الشعراء: ١] و﴿يَسَّ﴾ [يس: ١] وأظهر (صاد ذِكْرُ)، وخير في ﴿تَ﴾ [القلم: ١] طرداً لأصله في ﴿وَأِنْ مِّنْ﴾ [النساء: ١٥٩]، و﴿مِنَ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، و﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وجمع بين طرد الأصل والتنبيه على المخالفة في ﴿تَ﴾ [القلم: ١]، وهي أخف من ﴿يَسَّ﴾ [يس: ١].  
 وأدغم أبو عمرو (صاد ذِكْرُ)، و﴿طَسَّرَ﴾ [الشعراء: ١] وأظهر ﴿يَسَّ﴾ [يس: ١] و﴿تَ﴾ [القلم: ١] معاً له بين طرد الأصل والتنبيه على المخالفة.  
 وأدغم أبو بكر ﴿طَسَّرَ﴾ [الشعراء: ١] و﴿يَسَّ﴾ [يس: ١] و﴿تَ﴾ [القلم: ١]، وأظهر (صاد) حملاً على النظائر<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ح): «الميَّلان»، وهما حمزة والكسائي.

(٢) في (ح): «الأصل».

## شرح الجعبري ٢٧٠

وأظهر حمزة ﴿طَسَرَ﴾ [الشعراء: ١] و﴿يَسَ﴾ [يس: ١] و﴿ت﴾ [القلم: ١] لنية الوقف، وأدغم (صاد ذَكْرُ) تنبيهاً على جواز الحمل.

وأدغم قالون وخلف وخلاد ﴿وَيَعْدَبُ مَنْ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وأظهر خلف ﴿أَرْكَب﴾ [هود: ٤٢] وهما في أحد الوجهين مناسبة ﴿وَيَعْدَبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالظرفين وتوفيراً للحروف الأمر في ﴿أَرْكَب﴾ [هود: ٤٢].

وأدغم قبل ﴿أَرْكَب﴾ [هود: ٤٢] وأظهر ﴿وَيَعْدَبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]؛ لثلاثي التوالى المشدّات.

واتفقوا على (الم) لتأكيد إدغام المثلين، وأخفوا النون من (عين صاد)<sup>(١)</sup>، (سين تلك)<sup>(٢)</sup>، (سين قاف)<sup>(٣)</sup> طرداً لأصلهم في ﴿وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [البقرة: ١٣٧]، أو ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥].

ومن قال: عارض اقتضاء اتصال [١٠٢/أ] الاسم نية الوقف. ليس بشيء؛ لأن حكم المعارضة التساقط فيرجع إلى الأصل، وهو الإظهار، وهذا كله جهات فروق تابع للرواية والاعتماد عليها.

تذييل: الميم الساكنة قبل الباء، والواو والفاء، لا يجوز إدغامها محافظة على كمال غنتها وفيها كلام، والذي استقرّ عليه رأي المحققين كابن مجاهد إظهارها عند الفاء والواو، والتخيير بين إظهارها وإخفائها عند الباء مراعاةً للاتصال<sup>(٤)</sup> والاختصاص، وهذا معنى قولنا في (النزهة):

وَلَا تُخْفِ مِمَّا قَبْلَ وَاوٍ وَفَاءٍ بِهَا وَالْأَكْثَرُ عِنْدَ الْبَاءِ وَآخِذُ تَغْيِيرًا

وقد أخفها ابن شريح عن الكسائي عند الفاء، واللؤلؤي عن أبي عمرو عند

(١) أي قوله تعالى: ﴿كَهَيْعَةٍ﴾ [مريم: ١].

(٢) أي قوله تعالى: ﴿طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ١].

(٣) أي قوله تعالى: ﴿عَسَى﴾ [الشورى: ٢].

(٤) في (ح): «للانطباق».

## شرح المعبري ٢٧١

الواو، وقطع أبو محمّد البغدادي بعدم إخفائها عند الباء في قوله:

وَلَا تُخْفِينَ الْمِيمَ عِنْدَ سُكُونِهَا إِذَا لَقِيتَ بَاءً فَذَلِكَ مُعْطَلٌ  
وَأَصْلُ ظُهُورِ الْمِيمِ لِلغُنَّةِ الَّتِي تَحُلُّ بِهَا وَالْقَوْلُ فِيهَا يُفْصَلُ

وهذا هو المفهوم من إطلاق الناظم رَحِمَهُ اللهُ وقول الخاقاني:

وَلَا تُدْعَمَنَّ الْمِيمَ إِنْ جِئْتَ بَعْدَهَا بِحَرْفٍ سِوَاهَا وَأَقْبَلَ الْعِلْمَ بِالشُّكْرِ<sup>(١)</sup>

لا يفهم منه اختيارٌ والإخفاء وهو رأي البصريين والرازيين وعن الكسائي الإدغام وهو رأي الكوفيين ولتتحفظ<sup>(٢)</sup> في الإظهار من تحريك أو سكت، وأدغم الأصمعي عن أبي عمرو ﴿أَوْعَظْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦] مع إبقاء الصوت، وأبو ذهل<sup>(٣)</sup>-<sup>(٤)</sup> عن الكسائي بلا صوت، وأدغم ابن عون عن الحلواني عن يزيدي ﴿لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، واليشكري<sup>(٥)</sup> عن أبي عمرو ﴿وَأَسْمَعْ غَيْرَ﴾ [النساء: ٤٦].

التفريع: قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤] إلى ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، أصولها: مد ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ونقل ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وضم الميم من ﴿أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و﴿يُحَاسِبِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وإظهار ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] للمسكين وإدغامهما، والسكت على لام التعريف وميم الجمع، و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ووجوه ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: القصيدة الخاقانية (ص ٣).

(٢) أي: نحترز.

(٣) في (س): «ذهيل».

(٤) أحمد بن أبي ذهل أبو ذهل الكوفي، روى القراءة عن الكسائي قال الداني وهو أحد المكثرين عنه في النقل، روى عنه محمد بن الجهم وأحمد بن زكريا السوسي (ت؟؟؟هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢٢/١)، الفهرست (٣٢/١).

(٥) خالد بن جبلة أبو الوليد اليشكري المدني، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، روى القراءة عنه حماد بن شعيب البزاز (ت؟؟؟هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١١٨/١).

(٦) ما بين معكوفتين ساقط من (ف).

## شرح المعبري ٧٧٢

قالون: بإدغام ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقصر ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بمدّيه مع ترك الصلتين، وبهما مع صلة الميم أربعة.

ورش: بمدّ ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] أو مع صلته وجزم ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وإظهارهما، وتوسط ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ومدّه وجهان.

ابن كثير: بقصره وصلته وجزمهما وإظهارهما وجه، وإدغامه مندرج في قالون. والدُّوري: بالجزم وإدغام ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و﴿فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بمدّيه وجهان، ووجهًا إظهاره يندرجان في قالون.

والنسوسي: يندرج في قصر الدُّوري، وابن عامر بمدّه ورفعهما وجه. وعاصم: أطول مدًا منه وجه.

خلف: بمدّه وجزمهما وإدغام ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وحذف غنة ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، والسكت على ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وبعده على ﴿أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وجهان.

خلاد: مثله إلا أنه أثبت الغنة وله السكت وتركه وجهان.

الكسائي: بمدّه والجزم وإدغام ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وجه.

المجموع سبعة عشر اضرب سبعة ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] في عشرة سبعون، وسبعة في سبعة: تسعة وأربعون، فمجموعها: مائة وتسعة عشر من طرق القصيد.

ورش: بالقصرين والإظهارين وجه، ويخالف ابن كثير في إسكان الميم الثانية، هشام بالقصر وجه.

ابن ذكوان: بالسكت وكمد حمزة وجه.

الأعشى: دوين مدّ حمزة وسكته وجه.

حفص: بمدّه والسكت وجه.

حمزة: بالسكت على المدّ مع الثلاثة ثلاثة.

## شرح المعبري

قتيبة: بالسكت على ﴿شَوْءٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وأنفس مدًا.

العمرى: بتخفيف و(إن) و﴿أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وصلته والقصر والرفع وجهٌ.

الحلواني: بالتحقيق والصلتين والقصر والرفع وجهٌ.

سبعة في عشرة: سبعون، واحد في سبعة: سبعة، فالحاصلان مائة وستة وتسعون وجهًا.



## باب أحكام النون الساكنة والتنوين

قيد النون بالسكون لتخرج المتحركة، وأطلق التنوين؛ لأن وضعه الإسكان، ونصّ عليه وإن كان نوناً لمخالفته وفقاً وكتابة.

وتعريفه: نون ساكنة تلحق آخر الاسم<sup>(١)</sup> لأمكنيته، ويكون عوضاً ومقابلة وتكثيراً وترتّباً وإخلاً وغالياً وتناسباً وضرورة<sup>(٢)</sup>.

ويريد أحكام الوصل باعتبار كمال اللفظ [١٠٢/ب] ونقصه فخرج بالوصل أحكام الوقف، وباعتبار الكمال نحو الحركة للساكنين، وأكثرهم قسمها أربعة، والتحقيق ثلاثة:

١- إظهار.

٢- وإدغام محض وغيره.

(١) قول بعضهم: «إن التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم لفظاً وتفارقه خطأ»، فصاحب هذا التعريف قصر إلحاق التنوين على الاسم فقط بحسب ما هو مشهور؛ ولكن في لغة القرآن جاء إلحاق التنوين ببعض الأفعال مثل: ﴿لَتَنْفَعَنَّ﴾ [العلق: ١٥]، والأوّل أن تبدل كلمة (تلحق الاسم) بكلمة (تلحق الآخر) كما نصّ عليه الشيخ زكريا الأنصاري، فكلمة (الآخر) يندرج تحتها كل من الفعل والاسم، ونص الإمام الأشموني على تعريف جامع شامل للتنوين، فقال: «التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ» ينظر: حاشية الصبّان على الأشموني (١/٦٢). أما قول بعض المعاصرين عن إلحاق التنوين بالأفعال بأنه: «نون ليس تنويناً لاتصالها بالفعل، وإن كانت غير ثابتة خطأ ووقفاً كالتنوين فهي إذاً نون ساكنة شبيهة بالتنوين» فقولته: (شبيهة بالتنوين) فيه نظر، لأن العرب القدامى صوروا التنوين في آخر الفعل بفتحتين متراكبتين، ولم يرد القول عن اللغويين أو من سطرّوا الهجاء عن شيء اسمه شبيه بالتنوين. ينظر كتابنا: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط، شرح ابن غازي على المقدمة الجزرية (ص ١٦٦).

(٢) هذه الأنواع العديدة للتنوين لا علاقة لها بأبحاث القراءة؛ بل تصلح عند دراسة علم النحو والصرف والعروض، وهذه المسمّيات هي: تنوين التمكين، وتنوين العوض وتنوين المقابلة، وتنوين التكثير، وتنوين التناسب، وتنوين الصرف، وتنوين الترّم، وتنوين الاضطرار، وتنوين الغالي.

٣- وإخفاء مع قلب ودونه.

وأكثر مسائل هذا الباب إجماعية من قبيل التجويد؛ لكن أطبق المصنفون على ذكرها في الخلافات لكثرة دورها والاختلاف في بعضها.

وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينِ وَالنُّونِ أَدْعَمُوا

بِالْغَنَّةِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ يَجْمَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَكُلُّهُمْ) أدغموا اسمية، والضميران للقراء، (وَالنُّونَ) و(التَّنْوِينِ) مفعولاه (بِالْغَنَّةِ) نعت مصدر؛ أي: إدغامًا خاليًا من الغنة، و(فِي اللَّامِ) ظرف (أَدْعَمُوا)، (وَالرَّاءِ) جر عطف قصر للوزن، و(يَجْمَلًا) منصوب بإضمار أن بعد لام كي، والألف ضمير النون والتنوين، أو اللام والراء.

### [الشرح]

أي: أدغم السبعة النون الساكنة المتطرقة والتنوين في اللام والراء وصلًا وحذفًا الغنة نحو: ﴿مِن رَّبِّ﴾ [الأعراف: ٦١]، ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا﴾ [سبا: ١٤]، ﴿أَنْدَادًا لِيُضَلُّوا﴾ [إبراهيم: ٣٠]، ﴿بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣].

تنبيهات: ليس لهذا المنطوق مفهوم للاستيعاب، والتنوين لا يقع إلا طرفًا<sup>(١)</sup> ولم تقع النون قبلهما إلا كذلك، ولو بُنيت مثل: (فنعلم) (من علم) وشرح لقلت: (علم) و(شرح) بالإظهار.

ذيل: أثبت الغنة مع الإدغام فيهما الحلواني عن يزيد، وأظهر النون والتنوين عندهما أبو عون عن قالون، وأبو حاتم عن يعقوب.

(١) في (ج): «ظرفًا».

## [التوجيه]

وجه الإدغام: تلاصق المخرج أو اتحاده.

ووجه الوجوب: كثرة دورهما عندهما.

ووجه حذف الغنة: مبالغة في التخفيف واتباع الصفة الموصوف، أو لتزلهما بشدة المناسبة منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر، وإليه أشار بقول: (لِيَجْمَلَا)؛ أي: ليحسن<sup>(١)</sup> النون والتنوين بمبالغة التخفيف، أو للام والراء باتحاد اللفظ، وعلى هذا أجلاء الأدباء وأهل الأداء.

فإن قلت: فالأفصح بقاء صوت المدغم، فكيف أجمع على خلافه؟

قلت: مخالفة الغنة نحو الإطباق بمغايرة المخرج المؤذنة بالاستقلال.

ثم تم فقال:

وَكُلُّ بَيْنُمُو أَدْعَمُو أَمَعَ غَنَّةٍ

وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا دُونَهَا خَلْفٌ تَلَا

## [اللغة والإعراب]

(وَكُلُّ) مُبتدأ والتنوين عوض عن المضاف، (أَدْعَمُوا) خبره، والضميران للقراء، (بَيْنُمُو)<sup>(٢)</sup> في حروف (ينمو)<sup>(٣)</sup> ظرفه، (مَعَ غَنَّةٍ) صفة مصدر مقدر؛ أي: إدغامًا متصفاً بغنة، و(خَلْفٌ تَلَا) اسمية، (وَفِي الْوَاوِ) ظرفه، (وَالْيَا) جر عطف قصر للوزن، (دُونَهَا) صفة مصدر؛ أي: تلاوة خالية من الغنة.

(١) في (ح): «لتحسن».

(٢) في (ف)، و(ح): «ينمو».

(٣) في (ف)، و(ح): «ينمو».



## [الشرح]

أي: وأدغم السبعة النون الساكنة المتطرّفة والتنوين في حروف (ينمو)<sup>(١)</sup>، والنون المتوسطة في مثلها، واتفقوا على إثبات الغنة مع النون والميم<sup>(٢)</sup>، واختلفوا فيها مع الواو والياء، فحذفها معهما خلف وأثبتها الباقون نحو: ﴿إِنْ نَحْنُ﴾ [إبراهيم: ١١]، ﴿مَنْ﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿مَلِكًا نُقْتَلِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿سُبُلُهُ مِائَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿مَنْ وَالِ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَإِنْ يَرَوْا﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿إِيْمَنَّا وَعَلَى﴾ [الأنفال: ٢]، ﴿فَنَتَّيَّصِرُونَهُ﴾ [الكهف: ٤٣]، و﴿جَنَّتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

أبحاث: علمنا [على]<sup>(٤)</sup> أنهم اتفقوا على إدغام النون والتنوين في حروف (يرملون) مع إثبات الغنة مع النون والميم، وحذفها مع الراء واللام، واختلفوا في الواو والياء، قيل: هو فيهما إخفاء لا إدغام لبقاء الصوت<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ف)، و(ح): «ينموا».

(٢) قال تلميذ الشاطبي: الغنة: صوت من الخياشم، وهي فرع عن النون، ولا عمل للسان فيها وله عمل في النون، ودليله أن صوتها يمتنع عند الإمساك على الأنف، وهي تصحب الميم والنون. ففي الميم الأغرّ صوتان: أحدهما من الشفة، والآخر من الخيشوم، وللنون مخرجان: أحدهما من طرف اللسان، والآخر من الخيشوم؛ فإذا أدغمت في الياء والواو بغنة، أذبت ما يخرج من الفم، وأبقيت ما يخرج من الخيشوم، وإن أدغمت في الراء واللام أذهبتهما جميعاً. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٢٧٤-٢٧٥).

(٣) تنبيه: إذا نطقت بالإدغام في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ﴾ [النساء: ١٢٣]، فانتبه لنقطة دقيقة وهي؛ أن بعض القراء يستمرّ بالغنة حتى ينطق الياء بكما لها؛ بل ربما انسحبت الغنة إلى العين، وهذا العمل فيه قصور في الأداء غير مقبول؛ وقلّما تجد من يجتنبه أو يتنبه إليه، والصواب أنه لا بدّ من الغنة مع الإدغام ولكن عندما تنتقل من الغنة إلى فتحة الياء فلا بدّ من تخليصها من شائبة الغنة. ينظر كتابنا: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط. هامش التحديد في صنعة الإتقان والتجويد للداني (ص ٢١١)، من تحقيقي.

(٤) زيادة من: (ح).

(٥) الغنة: صوتٌ أغرّ مجهور رخو، يخرج من التجويف الأنفي، لا عمل للسان معها، ومراتبها المعتمد عند المجوّدين القدامى أمثال الإمام الداني (ت ٤٤٤هـ)، وابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) وتلميذه الإمام المزني (ت ٩٠٦هـ)، وشيخ شيوخنا زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، أربعة مراتب لا خامس لها، وهي:

## شرح الجعبري

قلت: هو إدغام لوجود حقيقة الإدغام بالقلب، والقائل به يعترف بوجود التشديد [١٠٣/أ] فيه، فمذهبه خلو المخفى منه، ويرد عليه مذهب ابن كيسان، والتحقيق أن الإدغام مع عدم الغنة ومعها، وهي للمدغم فيه محض كامل التشديد، ومعها مدغم غير محض ناقص التشديد.

واتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه، واختلفوا مع الميم، فذهب ابن كيسان إلى أنها غنة النون تغليبا للأصالة، وذهب الباقر إلى أنها غنة الميم كالنون، وهذا معنى قولنا في (العقود):

وَيَغَيِّرُ غَنَيْنَ فَغَنَّةً أَوَّلٍ وَكَذَلِكَ مِيمٌ عَنِ قَتَى كَيْسَانَ<sup>(١)</sup>

## [التوجيه]

وجه إدغامهما في النون: التماثل في الميم، والتجانس في الغنة والجهر والانفتاح

(كاملة وأكمل، وناقصة وأنقص) وتفصيل ذلك على النحو التالي:

١- أكمل الغنات: يأتي في المشدّد والمدغم، ولا فرق بين المشدّد المتصل أو المنفصل نحو: ﴿إِنَّ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿إِنْ نَحْنُ﴾ [إبراهيم: ١١]، و﴿ثُمَّ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿وَإِنْ مِنْ قَرْنٍ﴾ [الإسراء: ٥٨].

٢- كاملة: وتأتي في المخفى سواء كان حقيقياً أم شفويًا نحو: ﴿وَمَنْ يَتَّخِمْ بِاللَّهِ فَقَدِ هُدًى﴾ [آل عمران: ١٠١]، و﴿إِلَّا نَسْنُ﴾ [النساء: ٢٨].

٣- ناقصة: وتأتي في المظهر، سواء كان الإظهار شفويًا أم حلقياً نحو: ﴿أَمْسَتْ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

٤- أنقص: وتأتي في المتحرك نحو: ﴿وَمَنْ﴾ [البقرة: ٨].

وقد شملت الآية الكريمة جميع الحالات: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]؛ فهي في المشدّد المدغم أكمل من الناحية الصوتية من المخفى، وفي المخفى أكمل وأطول من الساكن المظهر، وفي الساكن المظهر ناقصة، وفي المتحرك أنقص. وزمن الغنة في المرتبة الكاملة والأكمل واحد، وقول بعض العلماء: (أكمل) لا يعني أطول زمناً، والقاعدة تقول: «واللفظ في نظيره كمثلته» فالغنة في المرتبة الكاملة والأكمل واحدة، وقد يزيد وينقص بحسب سرعات القراءة الثلاث: التحقيق والحدرد وبينهما التدوير.

(١) ينظر: عقود الجمان في تجويد القرآن للجعبري (ص ٥٨).

## شرح الجعبري

والاستفال وبعض الشدة.

وفي الياء والواو: التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر، ومضاهاة<sup>(١)</sup> الغنة،  
وَمِنْ ثَمَّ أُعْرِبَ بِهَا.

ووجه الوجوب: المثلية وكثرة الدور.

ووجه إثبات الغنة مع النون والميم: لأنها للمدغم فيه وهو مظهر.

ووجه إثباتها مع الواو والياء: أن الأفتح بقاء الصوت وخالفت اللام والراء<sup>(٢)</sup>  
بالبعد.

ووجه حذفها معها: اتباعاً للأصل وتقارب غيرها باختلاف المخرج.  
ثم خصَّ العموم بقوله:

وَعِنْدَهُمَا لِلْكَوْنِ أَظْهَرُ بِكَلِمَةٍ

مَخَافَةٍ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَتَقَلُّ

### [اللغة والإعراب]

وَعِنْدَهُمَا؛ أي: عند الواو والياء ظرف (أظهر)، و(للكوْنِ) يتعلق به، و(بكَلِمَةٍ)  
حال ضمير (عِنْدَهُمَا)، و(مَخَافَةٍ) مفعول له، و(إِشْبَاهِ) مصدر مضاف إلى مفعوله،  
و(أَتَقَلُّ) حال المفعول تقديره: خوف أن يشبه المدغم (المُضَاعَفِ) حاله ثَقَلُ.

### [الشرح]

أي: وأظهر السبعة في الحالين النون الساكنة عند الواو والياء الحاصلين بعدهما  
في كلمتهما<sup>(٣)</sup> وهو ﴿قَتَوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و﴿صِتْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٦]،

(١) أي: مشابهة.

(٢) في (ح): «الراء واللام».

(٣) في (ح): «كلمتها».

## شرح البعبري ٧٨٠

و﴿بَيِّنٌ﴾ [الصف: ٤]؛ لثلاثا يلتبس لو أدغم بالمضاعف، وهو ما تكرر أحد أصوله نحو: (صَوَّانٌ، وَدَيَّانٌ).

تنبيهات: لو وقعت النون قبل الميم من كلمة وخيف اللبس أظهرت ك: (شَاةٌ زَنْمَاءٌ)<sup>(١)</sup> بخلاف (انْمَحَى) لعدم أفعل، ولم يتعرَّض للميم لعدم وقوعها في القرآن، واللبس إنما يحصل بحذف الغنة إما عند إثباتها فهي فارقة؛ لكن لما خفي الفرق لم يُعتبر. ثم تمم الكلام في الإظهار فقال:

وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرًا

أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غُمَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ) ظرف (أَظْهَرًا)، والألف ضمير النون والتنوين، و(لِلْكَلِّ) يتعلق به، و(أَلَا) حرف افتتاح، و(هَاجَ) حرك، و(حُكْمٌ) فاعله، و(عَمَّ) شمل، و(خَالِيَهُ) ماضيه فاعله، و(غُمَّلًا) جمع غافل مفعوله (هَاجَ)، أو (عَمَّ)، والجملة صفة (حُكْمٌ)، والموضع جَرُّ بدل من حروف؛ أي: همزة (أَلَا)، أو وهي أَوَّل (أَلَا)، وما بعده.

### [الشرح]

أي: وأظهر السبعة النون الساكنة المتوسطة في الحالين، والمتطرِّفة والتنوين في الوصل عند حروف الحلق الستة، وهي: (الهمزة والهاء، ثم العين والحاء، ثم الغين والحاء) المذكورة أوائل: (أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غُمَّلًا)، وهو قريب من قوله:

بَا غُمَّلَةٌ شَامِلَةٌ لِلْقَوْمِ كَأَنَّمَا يَرَوْنَهَا فِي .....<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٥٥)، شرح شافية ابن الحاجب للإسراباذي (٣/٢٦٩)، جمهرة اللغة (١/٤٥٩)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي (ص٤٢٧)، بتحقيقي.

(٢) لم أقف على قائل البيت. ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٢٨٣).

## شرح الجعبري

ومعناه: حرّك حكم القدر الشامل في الأزل لكل إنسان إلى ما قيص له، أو نبّه حكم الموت أو البعث أفئدة الغافلين، كما روي: «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا»<sup>(١)</sup>، أو أيقظ تعريف حكم النونين<sup>(٢)</sup> المذكور في الكتب المتقدّمة ذهن الغافل عنه ففهمه [١٠٣/ب] نحو: ﴿وَيَتَوَكَّرُ﴾ [الأنعام: ٢٦] فقط، ولا يجتمعان لورش إلا فيها: ﴿إِن أَنَا﴾ [الشعراء: ١١٥]، ﴿عَادِ إِذْ﴾ [الأحقاف: ٢١]، ﴿عَنَّهُمْ﴾ [البقرة: ٨٦]، ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿إِن أَمْرًا هَلَاكٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿أَنَمَّتْ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء: ١٥٧]، ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿وَأَنحَرَّ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿مَنْ حَادَّ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿نَارًا حَامِيَةً﴾ [القارعة: ١١]، ﴿فَسَيَنْفِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [الحجر: ٤٧]، ﴿مَلَأَ عَيْرٍ﴾ [محمد: ١٥]، ﴿وَالْمُنْخَفِقَةَ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿فَإِن خِفْتُمْ﴾ [النساء: ٣]، ﴿يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

ذيل: أخفى أبو جعفر النون والتنوين عند الغين والخاء، واختلف راوياه في ﴿وَالْمُنْخَفِقَةَ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿فَسَيَنْفِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، و﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥].

### [التوجيه]

وجه وجوب الإظهار: غاية بُعد المخرج مع تنوعها<sup>(٣)</sup>.  
ثم تمم فقال:

(١) حديث: «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا»، هو من قول علي بن أبي طالب في حديث: «نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام»، أخرجه الطبراني عن عائشة به مرفوعاً. ينظر: المقاصد الحسنة (١/ ٢٣٠)، كشف الخفاء (٢/ ٣١٢)، ح ٢٧٩٥.

(٢) مقصوده بالنونين؛ أي: النون الساكنة والتنوين.

(٣) نلاحظ. أن الجعبري لم يذكر أي شيء عن مراتب الإظهار الحلقي المنتشرة بين الكتب المعاصرة؛ لعدم الجدوى من ذكرها، وتأتي مراتب الإظهار الحلقي عند المعاصرين على النحو التالي: أعلاها عند الهمزة والهاء، وأدناها عند الغين والخاء، وعند العين والحاء وسط. والجهل بهذا التقسيم لا يضر، ولا فائدة منه في درج القراءة، ولا يوقع القارئ في اللحن الجلي أو الخفي، ولا يترتب عليه أي تغاير صوتي بين مراتبه الثلاث، ولم يرد التصريح بهذا التقسيم في جميع المصنفات القديمة؛ بل هو من استحسانات بعض المعاصرين.

وَقَلْبُهُمَا مِمْمَا لَدَىٰ الْبَاءِ وَأَخْفِيًّا

عَلَىٰ غُنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكْمُلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَقَلْبُهُمَا)<sup>(١)</sup> مُبتدأ مصدر مضاف إلى أحد مفعوليه، وهو ضمير النون والتنوين، و(مِمْمَا) مفعوله الثاني، و(لَدَىٰ الْبَاءِ) خبره قصر للوزن، وللكل المقدر يتعلق به، و(وَأَخْفِيًّا) عطف على المعنى، والألف ضمير النون والتنوين، و(عَلَىٰ غُنَّةٍ) حال فاعل (أَخْفِيًّا)، أو نعت مصدر مقدر، و(عِنْدَ) الحروف (الْبَوَاقِي) ظرف (أَخْفِيًّا)، و(لِيَكْمُلًا) منصوب بأن مقدر: بعد لام كي أو العاقبة.

### [الشرح]

أي: وقلب السبعة النون الساكنة المتوسطة أو المتطرّفة والتنوين ميمًا قبل الباء؛ وأخفوهما عندها نحو: ﴿أَتَيْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿أَنْ بَوْرِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿عَلِيٍّ بِذَاتِي﴾ [آل عمران: ١١٩].

وأخفى السبعة أيضًا النون الساكنة المتوسطة والمتطرّفة والتنوين عند بقية الحروف وأثبتوا الغنة، وهي ما عدا ستة (يرملون). والسته الحلقية، والباء والألف،

(١) تسميته بـ «القلب» أفصح من تسميته «إقلابًا»، لأنه مصدرٌ من الفعل الثلاثي «قلب»، قال الإمام ابن مالك النحوي:

فَقُلَّ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمَعْدِيِّ مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَـ «رَدَّرَدًا»  
وعلى ما ذكرته جري تسمية المتقدمين... ينظر: هداية القراء لوجوب إطباق الشفتين عند القلب والإخفاء (ص ٧)، وجاء في هامش كتاب أحكام التلاوة للشيخ محمود خليل الحصري عن الإقلاب: «وهو تعبير خطأ، ففي (القصد النافع) (ص ٢٣٠): ولا يقال: إقلاب، كما يقوله بعض عوام الطلبة؛ لأن (إفعال) لا يأتي إلا من: أفعال، مثل: أظهر وأخفى. ولا يقال: أقلب، فلا يقال: إقلاب. انتهى. ينظر: هامش أحكام التلاوة للحصري (ص ١٧٩).

## شرح الجعبري

٧٨٢

(١) يبقى خمسة عشر حرفاً.

تنبيهات: أطلق أكثر المصنفين كالأصلين<sup>(٢)</sup> القلب، ولا بدَّ من قيدٍ قلبهما وإخفائهما بغنة قال أبو علي: لا خلاف بين القراء والنحاة في وجوب قلبهما وإخفائهما عنده قلباً يصير لفظ ﴿أَنْ بُرِكَ﴾ [النمل: ٨] كلفظ ﴿أَمْ بِهِ﴾ [سبأ: ٨] في الإخفاء، والغنة معلومة من ميم و(عَلَى غُنَّةٍ) من الزيادات، وقول الأصل: «حال بين الحالين وعارٍ»<sup>(٣)</sup> يكاد يتناقض، وعبارة الناظم محتملة، وهذا معنى قولي في (التزهة):

وَمِمَّا مَعَ الْبَا وَخَفِ الْبَاقِ وَأَعْمَرَ .....

ونقل الداني في جامع البيان جواز إظهارها كالأصلية<sup>(٤)</sup>، ومعنى (لِيَكْمُلَ): ليحسن لفظ النونين بالتجافي عن الطرفين، أو ليؤول الإخفاء إلى تمام أحكامهما، وليست للام رمز التقدير الكل الراجع بقريته أكثر مسائل الباب.

تنبيه<sup>(٥)</sup>: والمراد هنا إخفاء الحرف لا الحركة، وقد تقدّم الكلام في تشديده، وكلما قوئ التناسب بالمخرج أو الصفة قُرب إلى الإدغام، وكلما قُلَّ قُرب إلى الإظهار<sup>(٦)</sup> ظهر فائدته في تفاوت التشديد والغنة.

وهذه أمثلة المخفى بقلب وبدونه على ترتيب المخارج:

﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٢٧]، ﴿عَلِمَ بِذَاتِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

١ - ﴿نَقَلَبَ﴾ [الملك: ٤]، ﴿وَأَنْ قِيلَ﴾ [النور: ٢٨]، ﴿سَبَّحَ قَبْلَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥].

٢ - ﴿أَنْ كَالَا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿مَنْ كَانَتْ﴾ [البقرة: ٩٧]، ﴿زُرْعَا﴾ [٣٣] ﴿كُنَّا﴾ [الكهف: ٣٢-٣٣].

(١) في (ح): «بقي».

(٢) أي: التيسير ومتن الشاطبية.

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٦).

(٤) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١/ ٤٣٥).

(٥) في (ح): «تنبيه» ساقط.

(٦) في هذا الموضوع وقع اضطراب في نسخة (ح) بين التقديم والتأخير، وقدّمت ما في نسخة (ف).

## شرح الجعبري

٧٨٤

- ٣- ﴿يُنَجِّحِكُمْ﴾، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا﴾ [الأنفال: ٦١]، ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا﴾ [النساء: ٣٣].
- ٤- ﴿وَيُنشِئُ﴾ [الرعد: ١٢]، ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٣٣].
- ٥- ﴿مَنْضُودٍ﴾ [هود: ٨٢]، ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿عَدَابًا ضِعْفًا﴾ [ص: ٦١].
- ٦- ﴿وَمَا يَنْطِقُ﴾ [النجم: ٣]، ﴿فَإِنْ طَبَّنَ﴾ [النساء: ٤]، ﴿صَعِيدًا طَبْيًا﴾ [النساء: ٤٣]<sup>(١)</sup>.
- ٧- ﴿عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿عَمَلًا دُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٢].
- ٨- ﴿كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿جَنَّتْ تَجْرِي﴾ [البقرة: ٢٥].
- ٩- ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾ [الشورى: ٤٣]، ﴿عَمَلًا صَالِحًا﴾ [التوبة: ١٠٢].
- ١٠- ﴿مَا نَسَخَ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿أَنْ سَيَكُونَ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمر: ٢٩].
- ١١- ﴿يَنْزِلُ﴾ [سبا: ٢]، ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤].
- ١٢- ﴿أَنْظُرَ﴾ [النساء: ٥٠]، ﴿إِنْ ظَلْنَا أَنْ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧].
- ١٣- ﴿يُنذِرَ﴾ [الكهف: ٢]، و﴿مَنْ ذَا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ظَلِي ذِي﴾ [المرسلات: ٣٠].
- ١٤- ﴿الْعَيْثُ﴾ [الواقعة: ٤٦]، ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧].
- ١٥- ﴿يَنْفِقُ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿فَإِنْ قَاءُوا﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ﴿سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]<sup>(٢)</sup>.

(١) جاء في بعض المصنفات الحديثة التي غلب عليها الرأي أكثر من الاتباع، القول بأن الغنة المغخمة المخففة لها مراتب التفضيم الخمسة، وهذا الكلام فيه نظر من وجهين، أولاً: لم يرد التصريح به في مصنفات التجويد والقراءات الأولى هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكي تُجرى مراتب التفضيم على الغنة لا بد من عمل أقصى مؤخرة اللسان لتحقيق درجات التفضيم، وهذا العمل للمؤخرة يتعارض مع قاعدة مشهورة عند علماء التجويد القدامى إذ قالوا: لا عمل للسان مع صوت الغنة، ولكن الصواب أن الغنة تفخم على درجة واحدة.

(٢) لم يقسم الجعبري الإخفاء كما هو على الطريقة الحديثة المتداولة في كتب التجويد، وهي أن أعلاها عند الطاء والذال والطاء، وأدناها عند الكاف والقاف، وعند الباقي وسط. وهذا التقسيم اجتهادي محض لا دليل عليه من كلام الأئمة القدامى، أمثال الحافظ الداني والشاطبي والسخاوي وابن الجزري، وفيه أمر الناس بكيفية تعبدية في تلاوة القرآن لا دليل عليها، ومعلوم أن باب الاجتهاد منقطع



## [التوجيه]

وجه القلب والإخفاء: عُسْر الإتيان بالغنة ثم إطباق الشفتين في الإظهار<sup>(١)</sup>، ولم

مع قراءة القرآن، ومن عنده غير ذلك فعليه بالدليل غير مأمور.

(١) قال ابن الناظم في الحواشي المفهمة عن توجيه القلب للنون الساكنة والتنوين: «وجه القلب عسر الإتيان بالغنة ثم إطباق الشفتين، ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب، فتعين الإخفاء وتوصل إليه بالقلب ميمًا ليشارك الباء مخرجًا والنون غنة.» ينظر: الحواشي المفهمة (ورقة ٢٤/أ). المدقق في عبارة ابن الناظم يجده صرح بإطباق الشفتين عند القلب، وهذا الأداء هو الذي عليه إجماع اللغويين والمجودين القدامى، وهو ما صحت به الرواية عن جميع المجودين، ولا يعرف عندهم في هذا العصر شيء اسمه (تقليل الاعتماد على الشفتين) كما جاء ذلك عن المرعشي، وتمسك به أهل عصرنا، وكأنه حديث مسند من يخالفه يأثم، ولا حجية كذلك فيمن قرأ وتلقى القراءة بالفرجة؛ لأن المشافهة تتغير بسبب طول الأمد بيننا وبين عصور الاحتجاج، والمعوّل عليه ما تواتر وصحة به الرواية عن النبي ﷺ، ويكفيها النص الذي ذكره الإمام المالقي من قوله: إن الفرجة من اللحن الخفي عند القلب، وهذا نصّ كلامه للتأكيد على هذه القضية التي عمّت بها البلوى، قال الإمام عبد الواحد محمد بن علي المالكي الشهير بالمالقي (ت ٧٠٥هـ)، اسم كتاب الإمام المالقي (الدر الثمير والعذب النмир)، وهو عبارة عن شرح لكتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وهذا الكتاب تحقيق شيخ عموم المقارئ المصرية الدكتور: أحمد عيسى المعصراوي (حفظه الله) جاء في هذا الكتاب، أن ترك الفرجة عند الإقلاب من اللحن الخفي، وهذا نص كلام المالقي: «... (تَارِكُ بَعْضُ)، (وَصَاقِقُ بِهِ صَدْرُكَ)، (وَنَفْسًا بَعْزِيرُ)... لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها، وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلًا من النون الساكنة، وَيُحَفِّظُ من سريان التحريك السريع، ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الحَمْرُ والسَّمْسُ، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، ولا تفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل فيها قبل الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم، وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التَّحَرُّزُ منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم، ومعها تفتح الشفتان بالحركة، وَيُحَرِّزُ عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة.» ينظر: الدر الثمير والعذب النмир (ص ٤٤٨). تنبيه: مصطلح الانفراج بين الشفتين وارد عند علماء التجويد القدامى في شيئين لا ثالث لهما، الأول: عند تحديد مخرج الواو يقولون: الواو تخرج من بين الشفتين، مع انفراج بينهما، والثاني عند حديثهم عن الإشمام يقولون: إن الإشمام يكون في المرفوع والمضموم، وعمله يكون من الشفتين مع انفراج بين الشفتين من غير صوت إشارة إلى الضمّ. فالمدقق في هذه العبارات يعلم يقينًا أن لو كان التلقي في هذه القرون بالفرجة بين الشفتين في القلب

## شرح الجعبري ٧٨٦

يدغم لاختلاف نون المخرج وقلة التناسب، فيتعيّن الإخفاء ثم روعي متبوعه، وتوصّل إليه بالقلب ميمًا ليشارك الباء مخرجًا، والنون غنةً، ومن ثمّ تعيّن الإخفاء بخلاف ﴿أَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وجري في المتصل لعدم اللبس.

ووجه الإخفاء: تراخي الباقي عن مناسبة (يرملون)، ومباينة الحلقيّة فأخفيت؛ لأن الإخفاء بين الأمرين<sup>(١)</sup>، وإن أردت ضبط أمثلة الأنواع فعليك بقولنا في (العقود):

والإخفاء الشفوي لنصّوا على ذلك، بل الأمر جاء بالعكس نصّوا على إطباق الشفتين، ولم يرد في ثنايا كلامهم أيّ شيء عن انفراج الشفتين عند القلب والإخفاء الشفوي، هداانا الله تعالى لأتباع نهج سبيل السلف الصّالح، وسلمنا من قراءة القرآن بالهوى أو بالرأي أو بالقياس.

(١) قول العلماء - جزاهم الله عنا خيرًا - : إن الإخفاء يكون «بصفة بين الإظهار والإدغام» معناه: أن الإخفاء يُشبهُ الإظهار ويخالفه، ويُشبهُ الإدغام ويخالفه، فما وجه الشبه والمخالفة، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

يُشبهُ الإخفاء الإظهار في كون أن الإظهار عند الحرف، وكذلك الإخفاء عند الحرف، فهذا وجه لاتفاق بين الإظهار والإخفاء.

ويختلف الإخفاء عن الإظهار في كون أن الإظهار لا غنة كاملة فيه، والإخفاء فيه غنة كاملة ممطوطة، وهذا وجه الاختلاف بين الإخفاء والإظهار.

ويُشبهُ الإخفاء الإدغام في كون أن الإدغام فيه غنة طويلة، وكذلك الإخفاء فيه غنة طويلة، فهذا وجه لاتفاق بين الإخفاء والإدغام.

ويختلف الإخفاء عن الإدغام في كون أن الإدغام يكون (في) الحرف الذي يليه مع التشديد، والإخفاء يكون (عند) الحرف الذي يليه مع عدم التشديد، وهذا وجه الاختلاف بين الإدغام والإخفاء.

ونستخلص مما سبق من شرح التعريف أن الإخفاء يشبه الإظهار ويخالفه، ويشبه الإدغام ويخالفه، فمن عرف وجه الشبه والمخالفة؛ نطق به نطقًا فصيحًا. ينظر كتابنا: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط. قال تلميذ الشاطبي: «الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام... والفرق بين الإخفاء والإظهار من وجهين:

أحدهما: أن الإخفاء لا تشديد معه إلا ما سبق بخلاف الإدغام.

والثاني: أن إخفاء الحرف في نفسه لا في غيره وإدغامه في غيره لا في نفسه، تقول: أخفيت عند السين، ولا تقول: أخفيت فيه، وأدغمت النون في الياء ولا تقول: أدغمت عنده». ينظر: فتح الوصيد للسخاوي

(١/٢٧٥).

يَنَـأُونَ إِنْ هُمْ تَنَجَّوْا عَلِيمٍ عَلَيَّ  
 مِمَّنْ غَلَبَتْ غَمَامَةٌ فَظَهَرَ تَنَـانٍ  
 مِّنْ قَبْلِ [١٠٤ / أ] أَنْكَالًا وَإِنْ جَنَحُوا فَأَمِّنْ  
 شَاءَ أَتَى لُ مَنُضُّو دٍ فَمُخْفِيَانِ  
 وَإِنْ طِبْنَ عِنْدَكَ وَكُنْتَ وَأَنْصَرَفُوا وَنُتِ  
 سِيخٌ مُنْزِلِينَ قُلْ أَنْظِرُوا وَعَنْ أَنْ  
 وَالْحِنْسِ ظِلٌّ ذِي وَيُنْفِقُ كَمَا لَت  
 بَيْسٍ بِمَا الْأَنْبَاءِ مُنْقَلَبَانِ<sup>(١)</sup>

وهذه أحكام الوصل، وستأتي أحكام الوقف في الوقف.

خاتمة: كلما ذكر من أول باب الإدغام إلى هنا؛ إن كان المدغم والمدغم فيه من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف، وإن كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل، واعتمد الناظم في الإطلاق على قرينة الإمكان<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: عقود الجمان في تجويد القرآن (ص ١١٥).

(٢) ما هو مقدار زمن الغنة؟ وللجواب عن ذلك نقول: لم يترك علماء التجويد القدامى الأمر غامضاً في تقدير زمن الغنة؛ ولم يأت عن أحدهم ما نسمعه من بعض الشيوخ في عصرنا من القول بتقدير زمن الغنة بحركتين من حركات قبض الإصبع أو بسطه؛ فإن هذا التقدير حادث ودخيل على كتب التجويد، وقبل الخوض في ذكر نصوص الأئمة القدامى في تحديد زمن الغنة؛ لا بد من معرفة الأساس الذي بنى عليه علماء التجويد المعاصرين تقدير زمن الغنة بمقدار حركتين. فمن هو أول من قال بذلك؟ ومن نقل عنه العبارة من اللاحقين بعد؟ وبالبحث والاستقراء بحسب ما بين يدي من مصادر، وجدت المرعشي ساجقلي زادة (ت ١١٤٥ هـ) هو أول من قام بتقدير أزمن الغنات عامة، وفصل القول في غنة الإخفاء الحقيقي خاصة، ثم بعد ذلك يعترف المرعشي بأنه لم ير في مؤلف سبقه تقدير

امتداد الغنة. ينظر: جهد المقل (ورقة ٣١س) ولكنه بعد ذلك قال: «لكن لا يصل امتدادها إلى قدر ألف أو أزيد»، والمدقق في كلام المرعشي السابق يلحظ أنه قدّر زمن امتداد الغنة بمقدار ألف، ومشهور بين المصنفات أن الألف يقدر بمقدار حركتين من حركات الإعراب، فمن هنا نشأ القول بتقدير زمن الغنة بحركتين، ثم جاء بعد المرعشي الدركزلي (ت ١٣٢٧هـ) وجنح ناحية رأي المرعشي، وقال في كتابه المخطوط (خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة): «وأما زمنها فهو أطول من زمن الحرف، وأقصر من زمن الحرفين، فيكون قريباً من زمن المد الطبيعي» ينظر: (ورقة ٥٠ س)، ثم جاء الشيخ محمد مكي نصر الجريسي في كتابه (نهاية القول المفيد) وفسر كلام المرعشي والدركزلي بقوله: «والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في فن التجويد المتقين أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمُد الطبيعي». وسار على منوال الشيخ محمد مكي نصر كثير من الذين أتوا بعده من المعاصرين، وهذا التقدير لزمن الغنة فيه نظر، ولا دليل عليه من المصنفات القديمة، ولم أر في كتب القدامى التصريح بأنها بمقدار حركتين.

تقول الشيخة كوثر الخولي (حفظها الله) في كتابها الرائع (سراج الباحثين عن منتهى الإتقان في تجويد القرآن): «... إن تقدير زمن الغنة بالجملة بزمن حركتين غير صحيح؛ لأن أحكام النون والميم الساكتين من (إظهار أو إدغام أو إخفاء) تؤثر على الجزأين معاً اللساني والشفوي من ناحية، وعلى الجزء الخيشومي من ناحية أخرى، وهذا بالإضافة إلى أن النون لا علاقة لها بمخرج الجوف الذي تقدّر حروفه بالحركات، والغنة ليست بحرف حتى يقاس زمنها بالحركات. ينظر: سراج الباحثين (١/٦٦). وقد أجريت عدّة دراسات حديثة على بعض المصاحف المرتلة، وأثبتت الدراسات أن زمن الغنة في المصحف المرتل للشيخ محمود خليل الحصري أطول بكثير من حركتين، وزمن الغنة في المصحف المرتل للشيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد أطول بكثير من زمن الغنة في مصحف الحصري، ونوقشت هذه الرسائل بعضها في جامعة المنيا وبعضها في جامعة الألسن بالقاهرة، ولديّ نسخاً من هذه الرسائل.

والسؤال الآن ما هو مقدار زمن الغنة عند علماء التجويد القدامى؟ وللجواب عن ذلك نقول وبالله التوفيق والسداد. يتفاوت الحرف المشدد في مقدار التلبّث في نطقه تبعاً لطبيعة الحرف المشدد، ولا شك في أن الحرف المشدد حين يشدد يكون أسرع في نطقه من الحرف الرخو إذا شُدد، وهما أسرع في النطق من الحرف المشدد الآخر، وبين أيدينا محاولتان لعلماء التجويد القدامى في تحديد زمن امتداد الغنة. المحاولة الأولى: كانت على يد عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ) قال: «وينبغي أن يكون التشديد ولا غنة فيه بزنة حرفين» ثم قال عن النون والميم: «وينبغي أن يكون تشديد هذا الباب أعني: الميمين أخذاً حالاً متوسطة من غير إشباع ولا ترفيه؛ لما يحافظ عليه من إبقاء زمن الغنة... وكذلك حال النون». فمقدار زمن الغنة ومتوسط لا بالطويل ولا بالقصير عند القرطبي.

## باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

ذَكَرَ الإمالة<sup>(١)</sup> بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها في ﴿أَبْصُرْهُمْ﴾ [البقرة: ٧].  
والإمالة لغة: الإحناء<sup>(٢)</sup>-<sup>(٣)</sup>.

والمحاولة الثانية: كانت على يد شيخ المحققين الحافظ ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في تمهيد حيث قال: ذكر صاحب التجريد، فيما حكاه عن أبي إسحاق إبراهيم بن وثيق (ت ٦٥٤هـ)، أن المشدّدات على ثلاث مراتب: الأولى: ما يشدد بخطفة، وهو ما لا غنة فيه. الثانية: ما يشدد بتراخ، قال: وهو ما يشدد فيه غنة مع الإدغام، وهو إدغام الحرف الأوّل بكمالهن وذلك لأجل النسة.

الثالثة: ما يشدد بترaxي التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، انتهى. قلت: وهذا قول حسن... ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص ٧٦)، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ص ٤٥١). وخلاصة منهج القدامى في ذلك أنها تلتقي بالمشافهة وزمنها يختلف بحسب سرعات القراءة الثلاث: (الحدرد والتحقيق وبينهما التدوير). ومقدار زمن الغنة بحركتين فيه نظر من عدّة وجوه:

- القول به من عمل المتأخرين.
- تقدير الزمن بحركتين لا يستقيم مع سرعات القراءة الثلاث.
- تقدر الحركتين بقبض الإصبع أو بسطه فيه قصور؛ لأنه يتفاوت ويختلف بحسب أعمار وحالات الناس (طفل - شاب - رجل - كهل).
- لم يرد القول بذلك عن عالم قديم معتبر. والله من وراء القصد.

(١) معنى الإمالة في لغة العرب: التعويج، من أملت الرمح ونحوه، إذا عوجته، أو الإحناء من أمال ظهره أحن: أحناء. وتقول العرب: أملت الرمح إذا أزلتة عن استقامته، فلما أشبهت الألف الرمح في استقامته واعوجت عن استقامتها في النطق سمي ذلك إمالة. ينظر: لسان العرب (١١/٦٣٥)، مادّة: (ميل). وعن ذلك قال السخاوي (ت ٦٤٣هـ) في جمال القراءة: «والإمالة والتفخيم: لغتان، وبجميع ذلك نزل القرآن، وليس بعض القراءة بذلك أولى من بعض، ولم يزل نقل ذلك متواتراً من زمان رسول الله ﷺ، حتى وصل إلينا». ينظر: جمال القراءة وكمال الإقراء (٢/٤٩٨).

(٢) في (ح): «الإحناء».

(٣) ينظر: لسان العرب (١١/٦٣٥)، مادّة: (ميل).

## شرح الجعبري

٧٩٠

وصناعة: جعل الألف كالياء، والفتحة كالكسرة شرطاً<sup>(١)</sup>، وهو معنى قول مكّي: «لا يمكن الآية»<sup>(٢)</sup>، وجعل سابقتها كذلك اتباعاً، وهو معنى قوله: «وربما قُرِبَ فتحان»<sup>(٣)</sup>.

والأصل الفتح<sup>(٤)</sup> لعدم توقّفه على أمر زائد، وهو لغة الحجازيين، والإمالة فرعه

(١) قال الداني في كتابه الموضح في الفتح والإمالة: «والفتح على ضربين: فتح شديد. فتح متوسط. فالفتح الشديد: هو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي تأتي بعده ألف؛ ويسمى أيضاً التفتيح. والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ خراسان ومن قرب منهم؛ لأن طباعهم في العجمة جرت عليه فاستعملوه كذلك في اللغة العربية، وهو في القراءة مكروهٌ معيبٌ. والفتح المتوسط: هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء كابن كثير وعاصم وغيرهما». ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ١٠-١٢)، جمال القراء وكمال الإقراء (٢/ ٥٠٠)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٨)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (١/ ١٤٤).

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكّي (١/ ١٦٦).

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٦٠).

(٤) أيهما الأصل الفتح أم الإمالة؟ قلت: يري صناع القرار في التجويد والقراءات أمثال الداني (ت ٤٤٤هـ)، مكّي (ت ٤٣٧هـ)، السخاوي (ت ٦٤٣هـ) وغيرهم، أن الأصل الفتح، والإمالة فرعٌ، ويرهن السخاوي على ذلك فقال: «حدثنا أبو القاسم ابن فيره الشاطبي شيخنا رحمه الله ثنا أبو الحسن بن هزيل، ثنا أبو داود، عن أبي عمرو الداني قال: الفتح والإمالة فيما اختلفت فيه القراء فيه لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على السنة القراء الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم. قال: والفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس. قال: والفتح عند علمائنا الأصل، والإمالة فرع داخل عليه».

ثم دلل على ذلك بقوله: ودليل ذلك خمسة أوجه:

أحدهما: أن كل حرف يمال فجاز أن يفتح ابتداءً، ولا يجوز أن يمال إلا عند وجود سبب يدعو إلى إمالته، كالياء والكسرة ونحوهما.

والثاني: أن الإمالة تجعل الحرف بين حرفين، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين، وإنما الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه خالصاً غير مختلط بغيره.

والثالث: إطلاق النحويين القول بجواز رسم ما كان من ذوات الياء، بالألف التي الفتح منها، وإن لم يقع فيه إشكال.

## شرح الجعبري

وهي لغة تميم وأسد وقيس، ومن ثم وافقوا الحجازيين على بناء نحو: (حَصَارٍ)<sup>(١)</sup> محافظة على الكسرة الموصلة إليها، قال شاعرهم:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْتَهَمِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ<sup>(٢)</sup>

قال الأعمش عن إبراهيم: «قال كانوا يرون أن الألف والياء في القراءة سواء»<sup>(٣)</sup>؛ أي: الفتح والإمالة<sup>(٤)</sup>، وهي في الفعل أقوى منها في الاسم لتمكُّنه في التصرف، وفي

والرابع: أن الكاتب إذا أشكل عليه الحرف فلم يدر أم من ذوات الياء هو، أم من ذوات الواو، رسمه بالألف لا غير.

والخامس: أن الصحابة - رضوان الله عليهم - رسموا في المصاحف كلها ﴿الْبَقْرَةَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿الْحَبْرَةَ﴾ [البقرة: ٢١٢]، و﴿التَّجْوَةَ﴾ [غافر: ٤١]، و﴿كَيْشَكْرَةَ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿وَمَنْزَةَ الثَّالِثَةَ﴾ [النجم: ٢٠] بالواو، وقال النحاة: رسموها كذلك على لغة أهل الحجاز؛ لشدة تفخيمهم، فتوهموا لشدة الفخامة أنها واو فرسموها على ذلك. ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (٢/٤٤٩)، تجويد الحركات الثلاث الفتح والكسرة والضمة (ص ٢٢١).

(١) حَصَارٍ: مبنية مؤنثة مجرورة أبداً اسم كوكب. ينظر: لسان العرب (٤/١٩٦)، مادة: (حضر).  
(٢) قاتل البيت: سُمَاعَةُ بن أسول النعماني. ينظر: المقتضب في اللغة للمبرِّد (١/١٤٢)، كتاب سيبويه (٣/١٥٩).

(٣) ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ٢٥)، بتحقيقي.

(٤) المراد بالفتح: عبارة عن فتح القارئ فاه بلفظ الحرف أي الألف، إذ لا تقبل الحركة. وقال بعضهم: هو عبارة عن نطق الألف مركبة على فتحة غير ممالاة وهو تعبير لا بأس به. ينظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص ٢٥). والإمالة في اصطلاح القراء: اعلم أن أصل الكلام كله الفتح، والإمالة تدخل في بعض اللغات لعلة، وقد صرح بذلك علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) حين قدّم تعريفاً واضحاً للفتح والإمالة، فقال في (فتح الوصيد): «الإمالة انحراف النطق بالحرف الممال عن مخرجه... وهي تنقسم إلى كبرى وصغرى. فالكبرى: نهاية انحراف الفم عن الاستقامة إلى الاعوجاج بالحرف الممال، وهي لتيميم. والصغرى: متوسطة بين الاستقامة والانحراف وتسمي بين وبين اللفظين. والفتح استقامة النطق بالحرف المفتوح، وإخراجه من مخرجه، وينقسم أيضاً إلى أكبر وأصغر. فالأكبر: استيفاء فتح الضم بالحرف الذي تعقبه الألف، وليس بأصل في لغة العرب، وإنما هو لغة قوم منهم جاووروا الأعاجم، كأهل خراسان.

والأصغر: توسط فتح الفم بذلك الحرف، حتى يكون بين ذلك الفتح الأكبر وبين الإمالة الصغرى،

اللامات أكثر، وكذا الزوائد، وهي دخيلة في الحرف لجموده<sup>(١)</sup>.

أسباب الإمالة: كسرة بعدها، ولو مقدرة ممكنة ومتعدرة، أو قبلها مباشرة أو مفصولة، أو ياء قبلها كذلك، أو مجاورة إمالة أو مقابلتها، أو دلالة على أصل أو حركة، أو على ما كانت عليه أو تؤول إليه، وسنوجّه ما يزيد على ذلك.

وموانعها: المستعلة قبلها بحرف وبحرفين للأكثر، والراء غير المكسورة قبل وبعد، وتغلبها المكسورة، والتحقيق أن لا يمنع إلا المجانسة.

والألف تنقسم إلى:

• لفظ مستقيم وهو الفتح، وهو مرقق على كل حال، وتفخيمه لحن تعدّي من لغة الأعاجم.

• وإلى معوج ويسمى إمالة وإضجاعًا وليًا وبطحًا<sup>(٢)</sup> وهو قسمان:

وهو لغة أهل الحجاز، وعليه القراءة، والفتح هو الأصل». ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد (٢٧٦/١).

(١) قال السخاوي في جمال القراءة: «وقد روي في الإمالة آثارًا أنا ذكرها: من ذلك ما روى صفوان بن عسال أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ ﴿نَبِيْحِي﴾ [مريم: ١٢]، فقيل له: يا رسول الله، تميل وليس هي لغة قريش؟ فقال: هي لغة الأخوال بني سعد... وقال أبو عبد الرحمن السلمي: أقرني علي بن أبي طالب: ﴿رَهْ أَوْكِبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، بالإمالة». ينظر: جمال القراءة وكمال الإقراء (٤٩٨/٢).

(٢) أسماء الإمالة عديدة: وقد تنوعت عبارات المصنفين حول مسمّى الحرف الممال، وفرّقوا في ذلك بين الإمالة الجزئية، والإمالة الكلية، وجاءت تقسيماتهم إلى إمالة كبرى، وأخرى صغرى. ومن الأسماء التي أطلقوها على الإمالة الكبرى: البطح، والإضجاع، والكسر، والإمالة المحضة، والإمالة الشديدة، والاجناح، وهي تسمية سيويه. ومن الأسماء التي أطلقوها على الإمالة الصغرى: التقليل أو المقللة، وإمالة بين بين، وبين اللفظين، والتلطيف، والإمالة المتوسطة. وورد في عبارات بعضهم عن الفتح أنه يسمّى: (بالفغر أو التفخيم أو التغليظ)... ويحدّثنا الحافظ ابن الجزري عن أسماء الإمالة بقوله: «والإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيرًا)، وهو المحض. ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح، وربما قيل له: الكسر أيضًا (وقليلاً) وهو بين اللفظين، ويقال له أيضًا: التقليل، والتلطيف، وبين بين؛ فهي هذا الاعتبار تنقسم أيضًا إلى قسمين: إمالة شديدة،



## شرح الجعبري

١- ما ينحى به إلى حدّ لو زاد صار ياء، ويسمّى إمالة محضة وكبرى، وهي المفهومة عند الإطلاق.

٢- وإلى ما ينحى به إلى لفظ الفتح المحقق والمحضة ويسمّى صغرى بالنسبة إلى الكبرى، وبين بين وبين اللفظين؛ أي: بين الفتح والمحضة.

وزاد أبو العلاء قسمين:

١- ما هو أقرب إلى الفتح.

٢- وإلى الكبرى.

والتحقيق ما عليه الجمهور، ولعدم تحقيق هذين القسمين.

وقول الناظم: (باب الفتح)؛ أي: فتح الصوت لا الحرف، وبدأ به لأصالته، والإمالة إلى الكبرى ليصحّ العطف، وبين اللفظين؛ أي: لفظ الفتح والإمالة الكبرى وهي الصغرى، والرواية نصب (بين) على الطرف؛ أي: الواقع بينهما، وجوّز جره عطف على الفتح.

ولما تنوّعت الإمالة لزم طرفها مطلق الكبرى مقيد الصغرى ليتعيّن الفتح بخلاف العكس.

والقراء أقسام: منهم من لم يمل شيئاً وهو ابن كثير، ومنهم من أمال وهم قسمان: مقلّ وهم قالون وابن عامر وعاصم، ومكثّر وهم أبو عمرو وحمزة والكسائي وورش، وأصل حمزة والكسائي الكبرى وورش الصغرى، وأبو عمرو متردّد بين الأصليين، فبدأ بالمكثرين مصرّحاً وفاءً بشرطه فقال: [١٠٤/ب]

وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جار في لغة العرب. والإمالة الشديدة: يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه. والإمالة المتوسطة: بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة. ينظر: النشر في القراءات العشر (٨٩/٢)، التمهيد في علم التجويد (ص ٨٢)، تجويد الحركات الثلاث المفتحة والكسرة والضمة (ص ٢٢٦-٢٢٧).

شرح المعبري ٧٩٤

وَحَمْزَةٌ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ

أَمْالًا ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَحَمْزَةٌ) مبتدأ، و(مِنْهُمْ) تبيينٌ، والضمير للمُميلين مُطلقًا أو للسبعة، (وَالْكَسَائِيُّ) عطف، و(بَعْدَهُ) كذلك، والهاء لحمزة، (أَمْالًا) خبره، والألف ضميرهما، و(ذَوَاتِ) مفعوله؛ أي: الألفات (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، و(حَيْثُ) ظرف (أَمْالًا)، و(تَأَصَّلًا)<sup>(١)</sup> ماضٍ صار أصلًا جر بإضافة الظرف، وفاعله ضمير (الْيَاءِ)؛ لما كانت إمالتهما كثيرة الشعب ضبط جزئياتها بكلياتٍ أربعة:

١- المنقلبة عن ياء.

٢- وألف التانيث الموجودة في (فُعَلَى) الثلاثي و(فعال) كليهما.

٣- والمرسوم بالياء.

٤- وما جاوز الثلاثة.

ولولا غرضه في التنبيه على الأنواع لقال: (مثل أمالا الذي بالياء تلبس مُسجلا).

### [الشرح]

أي: أمال حمزة وعليّ إمالة كبرى حالي الوصل والوقف، كل ألف منقلبة عن ياء تحقيقًا، ولو بوسط هي لام في كل اسم متمكن نكرة أو معرفة، أو فعل ماضٍ أو مضارع، وإن اتصلت بالضمائر ثلاثية كانت أو زائدة، ما لم تُخص وفتحة ما قبلها.

فقولنا: (منقلبة) قيدٌ خرج به الزائدة نحو: ﴿فَأَيُّكُمْ﴾ [آل عمران: ٣٩].

(١) قال تلميذ الشاطبي: ومعنى (حيث تأصلا)؛ أي: حيث كان الياء أصلًا؛ وهو أحد الأسباب المذكورة، وإنما أميل؛ ليدل على الأصل، وهو أكثر أنواع الإمالة استعمالًا. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢٧٧/١).

## شرح الجعبري

٧٩٥

وقولنا: (عن ياء) خرج به نحو: ﴿وَعَصَى﴾ [طه: ١٢١]، و﴿دَعَا﴾ [آل عمران: ٣٨] <sup>(١)</sup>.  
 وقولنا: (تحقيقاً) خرج به نحو: ﴿الْحَيَوَةَ﴾ [البقرة: ٨٦]، و﴿وَمِنْوَةَ﴾ [النجم: ٢٠]  
 للاختلاف في أصلهما، علم هذا من الإطلاق.

وقولنا: (ولو بوسط) دخل به نحو: ﴿تَرَضَى﴾ [طه: ١٣٠].

وقولنا: (لام) خرج به نحو: ﴿وَسَارَ﴾ [القصص: ٢٩]، وقد استدركه بالأمثلة.

وقولنا: (في كل اسم) إلى زائدة تنوع.

وقولنا: (ما لم تخصص) احتراز مما يأتي.

والأسماء الثلاثية ثلاثة أبنية (فعل) المفتوح العين على اختلاف حركة فائه،  
 والمزيدة أربعة: (أفعل، ومفعل، ومفعل، ومفتعل)، وأما (مفعل) ففي الوقف.

والأفعال الثلاثية (فعل) مفتوح الفاء والعين، والمزيد خمسة عشر بناء، سبعة  
 ماضية: (أفعل، وفعل، وفاعل، وافتعل، واستفعل، وتفعّل، وتفاعّل)، وثمانية  
 مضارعة أربعة مفتوحة الأول: (يفعل، وأفعل، ويتفعل، ويتفاعّل)، وأربعة مضمومة  
 (يفعل، وتُفعل، وتُفعل).

وحيث تشعبت جزئياتها تبهنا عليها بتنوع أمثلتها نحو: ﴿النَّهْيُ﴾ [طه: ٥٤]، بـ:  
 ﴿هُدَيْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿تَقَنَّنَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، و﴿الْعَمَى﴾ [فصلت: ١٧]، ﴿وَهَدَيْتُهُ﴾  
 [النحل: ١٢١]، ﴿أَذْنَبْتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، و﴿الزِّيْبَةَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ﴿إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]،  
 و﴿أَهْدَى﴾ [النساء: ٥١]، و﴿مَا آغَى﴾ [الأعراف: ٤٨]، و﴿الْمَوْلَى﴾ [الأنفال: ٤٠]،  
 و﴿وَمَا أَوْلَيْتُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥١]، و﴿مُرْسَبَهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، و﴿مُرْجَلَتِهِ﴾ [يوسف: ٨٨]،  
 و﴿الْمُنْهَى﴾ [النجم: ١٤]، ﴿ثُمَّ قَضَى﴾ [الأنعام: ٢]، و﴿أَبَى﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿قَلَى﴾ [الضحى: ٣]،  
 و﴿أَوْحَى﴾ [الإسراء: ٣٩]، ﴿ءَاتَتْهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿وَصَلَّيْتُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٤]،  
 ﴿وَلَمْ تَهْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿نَادَى﴾ [مريم: ٣]، ﴿سَاوَى﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿أَصْطَفَيْتُهُ﴾  
 [البقرة: ٢٤٧]، و﴿اسْتَسْقَى﴾ [الأعراف: ١٦٠]، و﴿اسْتَعْنَى﴾ [عبس: ٥]، ﴿فَنَلَقَى﴾ [البقرة: ٣٧]،

(١) في (ح): «قَائِمٌ». وقولنا: (عن ياء) خرج به نحو: (وَعَصَى)، و(دَعَا) ساقط.

## شرح المعبري ٧٩٦

﴿تَرَمَّآ﴾ [الشعراء: ٦١]، و﴿بَنَى﴾ [العلق: ٩]، و﴿ءَاسَى﴾ [الأعراف: ٩٣]، و﴿يَتَوَلَّى﴾ [آل عمران: ٢٣]، و﴿نَتَجَافَى﴾ [السجدة: ١٦]، و﴿بُوحَى﴾ [الأنعام: ٥٠]، و﴿فَتَكْوَى﴾ [التوبة: ٣٥]، و﴿تَمَلَّى﴾ [الفرقان: ٥]، و﴿تَوَفَّى﴾ [البقرة: ٢٨١]، و﴿مَنْ يُؤَفَّى﴾ [الحج: ٥].

إشارات: أشار بقوله: (مِنْهُمْ) إلى تعدد الممبئين، وقوله: (ذَوَاتِ الْيَاءِ) له ثلاثة محامل أظهرها أنه يريد الألفات المنقلبات عن الياء؛ لثلا يلزم والتكرار، وهو المصطلح عليه في التصريف، أو ما يردُّ إلى الياء في نحو التثنية والجمع، ولحوق الضمير، وهذا أعمُّ وهو مطابق للتيسير<sup>(١)</sup>؛ لأنه مثل ب: موسى وعيسى<sup>(٢)</sup>، أو ما رسم بالياء وهو أعمُّ ويرد عليه ﴿طَغَى﴾ [طه: ٢٤]، و﴿الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وعلى الأخيرين ما بعد تأكيد تنويع.

وقوله: (حَيْثُ تَأَصَّلًا) خرج مخرج التفسير أو التعليل إذ هذا على جعل الضمير للياء، والألف للإطلاق، ويحتمل أن تكون الألف ضمير حمزة وعليّ، ومعناه: حيث كانا أصلًا في الإمالة عما الياء، أو حيث جعلنا الياء ضابطًا [١٠٥/أ] لإمالتهما ويريد الثلاثي فما فوقه؛ ولهذا مثل ب: ﴿أَشْتَرَى﴾ [التوبة: ١١١]، ودلُّ أيضًا على أنه يريد الألف المجرد عن الراء ومصاحبتهما، وأخرنا أمثلتها إلى وفاق أبي عمرو. وأمالا أيضًا من الأسماء الثلاثية الواوية ما انضمَّ أوله أو انكسر كما سيأتي في القيود المذكورة لإمالتهما، وما خرج قد لا يمال وقد يمال لأحدهما.

### [التوجيه]

وجه الفتح: أنه الأصل وكذا ما يأتي، ولم يتعرض إلا لأمر زائد عليه.

وجه الإمالة: الدلالة على أصلها بتقريبها منه.

وجه التمحض: مبالغة في الدلالة.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٧).

(٢) قال الداني عن الأسماء الممالة: «فالأسماء: نحو قوله ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿عِيسَى﴾ [آل

عمران: ٥٢]، و﴿يَحْيَى﴾ [مريم: ٧]. ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٧).

وجه تخصيص اللام: أن الأطراف أنسب بالتغيير<sup>(١)</sup>.  
ولما توقفت الإمالة على معرفة أصل الألف ذكر له ضابطاً فقال:

وَتَنْبِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا فَهِيَ وَإِنْ

رَدَدَتْ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفَتْ مَنَهَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَتَنْبِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا) كبرى، والهاء ل: (ذَوَاتِ الْيَاءِ) أو الألف وباقية شرطية، و(رَدَدَتْ) أسندت، و(إِلَيْكَ) يتعلق به، و(الْفِعْلَ) مفعوله، و(صَادَفَتْ) وجدت، و(مَنَهَلًا) مفعوله؛ أي: المطلوب من منهل الماء موضع الشرب الأول، تشبيهاً للطالب بالظمان<sup>(٢)</sup>.

### [الشرح]

أي: تشبية الاسم تُبَيِّنُ أصل الألف الحاصلة في الأسماء الموحَّدة، وإسناد الفعل إلى المتكلم أو المخاطب يبيِّنُ أصلها في الأفعال العارية منهما؛ لأن كلاً منهما يمتنع معه القلب لسكون التالي تقول: فَتَى وَفُتَيَان، وَهُدَى وَهُدَيَان، وَعَمَى وَعَمِيَان، ثُمَّ أَبُّ وَأَبْوَان، وَأَخُّ وَأَخْوَان، وَصَفَا وَصَفْوَان، وَشَفَا وَشَفْوَان، وَسَنَا وَسَنْوَان، وَعَصَا

(١) قال صاحب النشر عن فوائد الإمالة: «وأما فوائد الإمالة فهي: سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع؛ فلهذا أمال من أمال أما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل، والله أعلم». ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/٩٥). وينظر ابن مريم الشيرازي (ت ٥٦٥هـ) لفوائد الإمالة بمنظور آخر، قال: «ثم اعلم أن الإمالة وإن ذكرنا أنها قُصِدَ بها تناسُبُ الحركات والحروف فليست بواجبة؛ لأن الأصل هو ترك الإمالة؛ فإن الألف لا يلزم أن تمال نحو الياء؛ لأن الإمالة في الألف عدولٌ بها عن أصلها وتصييرها إلى جهة حرف آخر، فإذاً هي غير واجبة ولكنها جائزة». ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها (١/٢١٠).

(٢) في (ح): «بالظمان».

وعصوان، وأمال الشيزري<sup>(١)</sup> عن الكسائي ﴿بِعَصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ثم رمى ورمى ورميت، وسعى وسعيت، وسقى وسقيت، ثم دعا ودعوت، وقلل عبّاس ﴿فَدَعَارِيَهُ﴾ [الدخان: ٢٢]، وعفا وعفوت، ونجا ونجوت.

وتعرف أيضًا بضمير الاثني نحو: فتيا<sup>(٢)</sup> وأيتا، وبالضارع نحو: أوى ويأوى، وغوى يغوى، ثم زكا يزكو، أو بالمصدر نحو: رمى رمية، وغزى وغزوة، ودعا دعوة، وأمال الكاهلي<sup>(٣)</sup> عن حمزة ﴿فَدَعَارِيَهُ﴾ [القمر: ١٠].

تنبيهات: هذا الضابط يُعَرَّفُ أصلَ الثلاثيات؛ لأن ما فوقها يُرَدُّ إلى الياء يائياً كان أو واوياً أو زائداً، وهو تعريفٌ دَوْرِيٌّ؛ لأن معرفة أصلها تتوقف على تشيتها، وتشيتها تتوقف على معرفة أصلها وتوجيهه أنك تعرف أصلها في ما سمعت تشية، وتعلم تشيتها في ما علمت أصله بالإمالة أو غيرها، والتعريف العام هو التركيب.  
ثم مثل فقال:

هَدَىٰ وَاشْتَرَاهُ وَالْهَىٰ وَهُدَاهُمْ

وَفِي أَلْفِ التَّائِيَةِ فِي الْكُلِّ مَيْلًا

### [اللغة والإعراب]

(هَدَى) خبر مُبتدأ؛ أي: الممأل (هَدَى)، وما بعده عطف عليه، (وَفِي أَلْفِ

(١) عيسى بن سليمان أبو موسى الحجازي المعروف بالشيزري الحنفي مقرئ عالم نحوي معروف، قال سبط الخياط: كان حجازياً، ثم انتقل إلى شيزر، وأقام بها إلى أن مات، فنسب إليها. أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وله عنه انفرادات. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٧٠)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٩/ ٣١٢).

(٢) في (ح): «وقيا».

(٣) خلاد بن يزيد أبو الهيثم الباهلي البصري وقال الأهوازي فيه الكاهلي وليس كذلك بل الكاهلي خالد بن يزيد كما تقدم، عرض على حمزة وروى عن الثوري وغيره، روى القراءة عنه عرضاً محمد بن عيسى الاصبهاني والسري بن يحيى وروى عنه الفلاس وغيره، وهو المعروف بالأرقط. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٢١)، تقريب التهذيب (١/ ٢٧٦).

## شرح الجعبري

التأنيث) متعلق (مَيْلًا)، والألف ضمير المميلين وعدّاه بـ: (في)؛ بمعنى: أوقعا،  
و(في الكُلِّ) تأكيد.

### [الشرح]

أي: مثال الممال لحمزة وعلي ﴿هُدَى﴾ [الكهف: ١٣] فعل ثلاثي يائي،  
و﴿أَشْرَبُهُ﴾ [البقرة: ١٠٢] فعل متشعب الثلاثي اليائي متصل الضمير، و﴿أَهْوَى﴾  
[النساء: ١٣٥] اسم ثلاثي يائي محلّي باللام، و﴿هُدَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٧] أيضًا مضاف إلى  
المضمر.

ثم انتقل إلى الأصل الثاني فقال: وأمال حمزة وعلي أيضًا ألف التأنيث كلها،  
وهي كل ألف زائدة رابعة فصاعدًا دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي في الواحد  
والجمع المكسر، اسمًا كان أو صفة، وهو معنى قول التيسير: «مما ألفه للتأنيث»<sup>(١)</sup>.

ثم أوضح أمرها لمن لا يعرف التصريف بذكر محالها فقال:

وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى فَيَهَا وَجُودَهَا

وَإِنْ ضُمَّمَ أَوْ يُفْتَحَ فَعَالَى فَحَصَّالًا

### [اللفة والإعراب]

[١٠٥/ب] [فَيَهَا وَجُودَهَا] اسمية مقدّمة الخبر، والهاء الأولى لـ: (فَعَلَى)،  
والثانية لألف التأنيث، (وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى) في موضع حال (فَعَلَى)، والتقدير: ألف  
التأنيث في فعلى حال اختلافها مفتوحة الفاء، أو مضمومتها أو مكسورتها، (وَإِنْ ضُمَّمَ  
أَوْ يُفْتَحَ فَعَالَى) لك أن ترفع (فَعَالَى) بأحد الفعلين، وتضمّره في الآخر، وتقدم مغنٍ  
عن جواب الشرط؛ أي: ففيها ألف التأنيث، (فَحَصَّالًا) مُستأنف أو جوابه؛ أي:  
فحصّل ألف التأنيث منه، وألفه بدل من نون التأكيد الخفيفة.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٧).

## [الشرح]

أي: الألف المؤنثة تقع في هذه الأوزان الخمسة، وهي: (فَعْلَى، فَعْلَى، فَعْلَى) الساكنة العين كما لفظ بها على تعاقب الحركات الثلاث في فائها المنبّه عليه بـ: (كَيْفَ جَرَتْ)، و(فُعَالَى وَفَعَالَى) بفتح العين الذي لا يمكن غيره قبل الألف مع ضمّ الفاء وفتحها<sup>(١)</sup>، وبعضها يخص الواحد<sup>(٢)</sup>، وبعضها للجمع نحو: ﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٦]، ﴿أُولَئِهِمْ﴾ [الأعراف: ٣٩]، ﴿ضِرْيَى﴾ [النجم: ٢٢]، ﴿وَالسَّلْوَى﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿دَعَوْتَهُمْ﴾ [الأعراف: ٥]، ﴿صَرَغَى﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿سِيمَاهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿إِحْدَى﴾ [التوبة: ٥٢]، و﴿كَسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢]، و﴿الْأَيْنَى﴾ [النور: ٣٢]، و﴿تَسَمَى﴾ [النساء: ١٢٧].

أبحاث: [قوة] وجود ألف التانيث في (فعلَى) كيف تحرّكت فاؤها ليس على عمومه؛ بل الواقع في القرآن على قراءتهما فلا ترد<sup>(٣)</sup> (أزطَى)<sup>(٤)</sup>. وإن كانت ألفه للإلحاق؛ لأنه في غير القرآن، ولا ﴿تَتْرَأُ﴾ [المؤمنون: ٤٤] للمنون؛ لأنه في قراءة غيرهما، ولولا غرضه في تعريف محالّ المؤنثة لعادت هاء (وُجُودُهَا) إلى الإمالة؛ أي: فيها الإمالة؛ وإن اختلفت العلة جرى كلامه على عمومه.

و﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿عِيسَى﴾ [آل عمران: ٥٢]، و﴿يَحْيَى﴾ [مريم: ٧] الأعلام لا تندرج في هذا الأصل؛ إذ لا يوزن إلا العربي و﴿مُوسَى﴾ (مُوسَا) معرب (مُوسَا) ماء وشجر بالقبطي<sup>(٥)</sup>؛ لأن التابوت وُجد عندهما. و﴿عِيسَى﴾ يعرب أَيُشوع

(١) في (ح): «وكسره».

(٢) في (ح): «وبعضها يخص الواحد» ساقط.

(٣) في (ح): «يرد».

(٤) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب (١/٨٧)، الشافية في علم الصرف لابن الحاجب (١/٥٣).

(٥) قَالَ اللَّيْثُ: وَإِسْتِقَاقُ اسْمِهِ مِنَ الْمَاءِ وَالشَّجَرِ، وَنَصُّ اللَّيْثِ: وَالسَّاجُ بَدَلُ الشَّجَرِ وَهُوَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مُوسَا فَمَوْ: هُوَ الْمَاءُ وَهُوَ بِالْفَارِسِيَّةِ أَيْضًا هَكَذَا فَكَأَنَّهُ مِنْ تَوَافُقِ اللَّغَاتِ، وَسَا هَكَذَا فِي سَائِرِ النُّسخِ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوَالِقِيِّ: هُوَ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ: هُوَ الشَّجَرُ سُمِّيَ بِهِ لِحَالِ التَّابُوتِ وَالْمَاءِ، وَنَصُّ اللَّيْثِ: فِي الْمَاءِ؛ أَي: لِأَنَّ التَّابُوتَ الَّذِي كَانَ فِيهِ وَجَدَ فِي الْمَاءِ وَالشَّجَرِ. وَقِيلَ: مَعْنَى مُوسَى: الْجَذْبُ لِأَنَّهُ جُذِبَ مِنْ



## شرح الجعبري

سُرْيَانِي<sup>(١)</sup>. و(يَحْيَى) سُمِّيَ به قبل مولده وهو أعجمي، وقيل: عربي لأن الله تعالى أحياه بالعلم وأحيا به عقر أمه، ومن ثمَّ قال الخليل: وزنه يفعل إذ لم تأت الياء فاء ولا مَ إلا في يَدٍ واحترزنا بالأعلام عن (موسى الحديد)<sup>(٢)</sup> عند سيبويه (مَفْعَلٌ) من أَوْسَى: حلق، أو آسَى: حزن، وأَسَوْتُ الْجُرْحَ (مَفْعَلٌ) من أَوْسَى فعلى<sup>(٣)</sup> من مَأَسَ تحرك.

وعن بنائك من (عَسَى) كدرهم<sup>(٤)</sup>، [أو من العيس: بياض الإبل<sup>(٥)</sup>، أو العوس: السيئات فهو فعلى، وألفه للإلحاق عند سيبويه، وللتأنيث عند الكوفيين وقال الشذائي: فعلل ويردُّه أن الياء والواو لا يكونان أصلاً في بنات الأربعة، وعن نحو: ﴿وَلَا يَحْيَى﴾ [طه: ٧٤]، فإنه يفعل، ولا إشكال فيها على قراءتهما؛ لأنها مندرجة في أصل قوله: (وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ)]<sup>(٦)</sup>؛ وإنما الإشكال في تقليلها لأبي عمرو.

وقد ادَّعى بعض الشراح أن مذهب الكوفيين والقراء أنها (فَعْلَى، وفِعْلَى،

الماء أو هو في التَّوْرَةِ: مَشْتَبَهُو بفتح الميم وكسر الشين المُعْجَمَةِ وسكون الياء التَّحْتِيَّةِ وكسر التاء الفوقية وسكون تَحْتِيَّةِ أُخْرَى ثم هاء مضمومة وواو ساكنة؛ أي: وُجِدَ في المَاءِ. ينظر: تاج العروس للزبيدي (٤١٤٦/١).

(١) وعيسى بالكسر: اسم المسيح صَلَوَاتُ اللهُ عَلَى نَبِيِّنا وعليه وسلّم. قال الجوهري: عبراني أو سُرْيَانِيٌّ وقال الليث: وهو معدلٌ عن أَيُسُوغ كذا يقول أهل السُرْيَانِيَّةِ. وقال سيبويه: عيسى فعلى وليست ألفه للتأنيث؛ إنما هو أعجمي ولو كانت للتأنيث لم ينصرف في النكرة وهو ينصرف فيها. ينظر: تاج العروس للزبيدي (٤٠٣٩/١).

(٢) ينظر: تاج العروس للزبيدي (٤١٤٦/١).

(٣) في (ح): «الجرح أو فعلى».

(٤) أسوتُ الجرح أسوه أسوا؛ أي: داوته فهو مأسُوٌ وأسيٌّ أيضاً على فعيل، ويقال: هذا الأمر لا يؤسى كَلْمُهُ، وأهل البادية يسمون: الخاتنة أسيّة كناية. ينظر: لسان العرب (٣٤/١٤)، مادة: (أسا).

(٥) العيس: هي الإبل البيض مع سُقْرَة يسيرة واحدها أعيس وعيساء. ينظر: لسان العرب (١٥٢/٦)، مادة: (عيس).

(٦) ما بين معكوفتين ساقط من (ف).

## شرح المعبري ٨٠٢

وَفُعَلَى)، وهذا لا<sup>(١)</sup> مستند له؛ لأنهم إن عنوا المصطلح التصريفي فقد بينا منعه، وإن عنوا اللفظي اندرج فيه نحو: ﴿مَوْلَى﴾ [الدخان: ٤١] و﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١] وليس منه، وقد أشار أبو العلاء إلى قوله: أمالا ما لا يوزن في غالب الأمر إلى أنها قد توزن فنقول: وجه وزنها أنها قرّبت من العربية بالتعريب<sup>(٢)</sup>، فجرئ عليها شيء من أحكامها، ولو كانت هذه الأسماء عربية غير منقولة لتعيّن أن تكون (فُعَلَى، وَفُعَلَى، وَفُعَلَى) لغلبة زيادة الألف آخرًا على زيادة الميم والياء أوّلاً، والواو والياء ثانيًا، فبهذا الاعتبار يندرج<sup>(٣)</sup> في إمالة أبي عمرو، وأولى لك عند الخليل (فُعَلَى) من آل: قارب الهلاك.

وقيل: أفعال، فقال ابن كيسان: من الويل أصلها أويل، فقلبت؛ أي: ويل له وغيره، وليه المكروه: لزمه.

وأمالا ﴿الْحَوَايَا﴾ [الأنعام: ١٤٦] فتمال لحمزة وعليّ لاندراجها في اليائيات، وبين المَبَاعِرِ<sup>(٤)</sup>.

أبو زيد: بنات اللبّن جمع حاوية أو حاويات أو حاوية وزنها على الأولين: (فواعل)، وعلى الأخير: (فعاثل) وأصلها: حواو، علم يائيتها من تقدّم الواو لا من حاوية كغازية.

وليست فاء [١٠٦/أ] (فَحَصَلًا) رمزًا؛ لأنها من الترجمة؛ أي: فخذ ألف التانيث منهما؛ ولهذا قال: بعد أمالا بناء على اطراد أصلهما بلا تخلل شيء، ولو شيء ولو كان لصريح به.

(١) في (ح): «لا» ساقطة.

(٢) في (ح): «بالتقريب».

(٣) في (ح): «تندرج».

(٤) الْحَوِيَّةُ وَالْحَاوِيَّةُ وَالْحَاوِيَاءُ: مَا تَحَوَّى مِنَ الْأَمْعَاءِ، وَهِيَ بِنَاتُ اللَّبْنِ، وَقِيلَ: هِيَ الدُّوَارَةُ مِنْهَا وَالْجَمْعُ حَوَايَا تَكُونُ فَعَاثِلٌ إِنْ كَانَتْ جَمْعَ حَوِيَّةٍ، وَفَوَاعِلٌ إِنْ كَانَتْ جَمْعَ حَاوِيَّةٍ، أَوْ حَاوِيَاءً قَالَ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]؛ هِيَ: الْمَبَاعِرُ وَبِنَاتُ اللَّبْنِ. يَنْظُرُ: لِسَانَ الْعَرَبِ (١٤/٢٠٦)، مَادَّةُ: (حوا)

## [التوجيه]

وجه إمالة ألف التأنيث: الدلالة على أنها تؤول إلى الياء في الثنية والجمع السالم نحو: سعديان وجبليان، وقلتُ: لتسلم من الحذف؛ لأنها أخف وأنسب محركة للساكنين مفتوحة للألف والفرق.

وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنِّي وَفِي مَتَى

مَعًا وَعَسَى أَيْضًا أَمَالًا وَقُلْ بَلَى

## [اللفة والإعراب]

(وفي اسم) متعلق مقدر؛ أي: أوقعا الإمالة (في اسم)، و(في الاستفهام) صفة؛ أي: كائن، (أني) بدل بعض، (وفي متى) عطف بإعادة الجار على المبدل أو البدل، و(معًا) حال المميلين أو الممالين، و(وعسى) مفعول (أمالا)، والضمير لحمزة وعلي، و(أيضًا) مصدر موضع حالهما، وليس رمزًا لمصاحبه ما في معنى الصريح، و(بلى) معمول مقدر محكي القول؛ أي: (وقل) (أمالا) (بلى).

## [الشرح]

أي: أمال حمزة وعلي (أني) الاستفهامية وهي بمعنى: كيف، ومتى، ومن أين نحو: ﴿أَنِّي سَتَمْتُ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، ﴿أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿أَنِّي لَكُ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وتكون شرطية ولم تقع في القرآن إلا استفهامية؛ لكن احترز بالقيد عن (أنا) الحرفية المركبة من (أن) واسمها نحو: أنا تأتي، وتلبس على كثير من الطلبة، وقد سمعته من غير واحد، فلا معنى لاستبعاد بعضهم، ونص عليها لأنها لم تدرج في (فعلي)؛ لأنها لا توزن، وما حكى عن ابن مجاهد من اختيار جعلها (فعلي) فباعبار اللفظ [قيل: حقيقة].

وأمالا (متى) وهو ظرف زمان؛ بمعنى: أي حين نحو: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾

[يونس: ٤٨]، ونصَّ عليها لعدم التمكن.

وأمالا (عَسَى) حيث وقع نحو: ﴿عَسَى رَبُّهُ﴾ [التحریم: ٥]، ونصَّ عليه لشبهة جموده، وقول ابن السراج<sup>(١)</sup> بحرفيته<sup>(٢)</sup>.

وأمالا (بَلَى) أين جاء نحو: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ﴾ [البقرة: ٨١]، وهو حرف إيجاب بعد النفي، وقيل: أصلها (بل) زيدت عليها ألف التأنيث لفظاً بدليل وجوب ما بعدها، ولشعبة في (بَلَى) وجهان: أمالها أبو حمدون عن يحيى عنه كما نصَّ الصقلي<sup>(٣)</sup>، وعليه جُلُّ المشاركة، وفتحها بكار<sup>(٤)</sup> في آخرين عنه فعنه، وبه قطع الناظم تبعاً للتيسير، وعليه أكثر المغاربة<sup>(٥)</sup>.

وفي تركيب البيت عُسْرٌ، وأجمع منه:

وَأَسَىٰ فِي الْإِسْتِفْهَامِ ثُمَّ عَسَىٰ مَتَىٰ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ثُمَّ يَحْيَىٰ اضْجَعَا بَلَىٰ

### [التوجيه]

وجه إمالة (أَتَى، وَمَتَى، وَبَلَى): الدلالة على ما تؤول إليه الألف من انقلابها ياء في

(١) ابن السراج: محمد بن السري بن سهل، أبو بكر: أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً. ويقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شاباً سنة (٣١٦هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٦/١٣٦)، معجم المؤلفين لرضا كحالة (١٠/١٩).

(٢) نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه وخلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعليته. ولا بن السراج وتعلب في إطلاق القول بحرفيته. فالحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقاً حرف مطلقاً التفصيل إن عمل عمل لعل فحرف وإلا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة. أما عسى المتصرفه فإنها فعل باتفاق ومعناها اشتد. ينظر: حاشية الصبان (٢/٢٤).

(٣) ينظر: التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٣٠-١٣١).

(٤) بكار بن أحمد بن بكار بن بنان بن بكار بن زياد بن درستويه أبو عيسى البغدادي يعرف ببيكاره مقري ثقة مشهور، قرأ على الحسن بن الحسين الصواف صاحب أبي حمدون. توفي سنة (٥٣هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٧٧)، تاريخ الإسلام للذهبي (٦/١٥٦).

(٥) قال الحافظ ابن الجزري: «فأما (بَلَى) فأماله معهم حيث وقع أبو حمدون من جميع طرقه عن يحيى بن آدم عن أبي بكر. وخالفه شعيب والعلمي ففتح عنه». ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/١٠٣).

## شرح الجعبري

التثنية مُسَمِّي بها، ولمشابهة ألف (أَنِّي) ألف التانيث في كونها رابعة زائدة، و(بَلَى) وإن كانت حرفاً، وهو بعيد من التصريف؛ لكن الاقتصار عليها مكان الجملة أجرى عليها حكم مفردتها؛ ولأن فيها معنى الفعل.

ووجه (عَسَى): الدلالة على أصله؛ لأنه يائي لعسيتم ونص على ما في هذا البيت تبعاً للتيسير، ولَمَّا فَصَّلْنَاهُ؛ وإلا فَعَسَى مندرج في قوله: (أَمَلًا ذَوَاتِ الْيَاءِ)، و(أَنِّي وَمَتَّى) مندرجة في قوله:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَيَّ وَمَا

زَكَاةً وَإِلَىٰ مِنَ بَعْدُ حَتَّىٰ وَقُلْ عَلَيَّ

### [الفة والإعراب]

(وَمَا رَسَمُوا) صلة وموصولٌ نصب بأمالا، والواو لكتاب الرسم، والعائد محذوف؛ أي: رسموه، و(بِالْيَاءِ) حاله، و(غَيْرَ) نصب على الاستثناء من المفعول، و(لَدَيَّ) وتابعه جر بالإضافة، و(بَعْدُ) بالضم الرواية الفاشية؛ أي: كائناً من بعد السابقين، و(حَتَّىٰ) معطوف بمقدّر، ويروى بالجر؛ أي: وإلى كائناً من بعد حتى [ب/١٠٦] في الذكر، و(عَلَيَّ) مبتدأ محذوف الخبر محكي القول؛ أي: على ممال لهما، وهذا الأصل الثالث، وهو قليل الجدوى لاندراج أكثره في غيره.

### [الشرح]

أي: وأمال حمزة وعليّ كل ألف متطرّفة كتبت في المصحف العثماني ياءً في الأسماء والأفعال، مما ليس أصله الياء بأن تكون زائدة، أو عن واوٍ في الثلاثي إلا ما يخص نحو: ﴿يَتَوَلَّوْا﴾ [المائدة: ٣١]، ﴿يَتَأَسَفْنَ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿بِحَسْرَتَيْنِ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿صُحِّي﴾ [طه: ٥٩]، ﴿وَلَا تَصْحَىٰ﴾ [طه: ١١٩].

ثم استثنى خمس كلمات اسم ثم فعل<sup>(١)</sup> وثلاثة أحرف، وهو معنى قول التيسير:

(١) في (ح): «وفعل».

## شرح المعبري ٨٠٦

«مما هو مرسوم في المصاحف بالياء ما خلا خمس كلم وهي (حَتَّى، وَلَدَى، وَعَلَى، وَإِلَى، وَمَا زَكَّى)»<sup>(١)</sup>.

أمال الكاهلي عن حمزة ﴿أَزَكَّى﴾ [البقرة: ٢٣٢]، والعجلي (حَتَّى)، وتُصير بين بين<sup>(٢)</sup>.

### [التوجيه]

وجه إمالة ما رسم بالياء: تعلُّقه بالياء بوجه ما بدليل رسمها<sup>(٣)</sup> بها كالأجماع لا لرسمه بالياء؛ لثلا يلزم حمل الأصل على الفرع.

ووجه رسم ألف الندبة ياء: مُعاقبتُها ياء الإضافة لا انقلابها عنها كما تُوهم كحسرتاي و﴿ضَحَّى﴾ [طه: ٥٩] لعوده ياء في الثانية، ﴿وَلَا تَضَحَّى﴾ [طه: ١١٩] تبعاً للمصدر.

ورسم ﴿مَا زَكَّى﴾ [النور: ٢١] بالياء لمناسبة يزكى وفتحاه تنبيهاً على الأصل، وحتى لوقوعها رابعة وفتحها لجمود الحرف، وقد أمالها نصير عن الكسائي<sup>(٤)</sup>.

ورسم (لَدَى وَعَلَى وَإِلَى) بالياء لانقلاب ألفاتها ياء مع المضمرة وفتحها، أما (لَدَى) فلرسمها بالألف في يوسف<sup>(٥)</sup>، واختلف فيها في الطول<sup>(٦)</sup> فالتزم الأصل.

وأما (إِلَى وَعَلَى) فلبعد الحرف عن التصريف، وقال الأخفش: لو سُمِّيَ بـ: (لَدَى وَإِلَى) لقليل: لَدَوَانٍ وَإِلَوَانٍ، وقال المهدي: أشبهنَ (رَمَى) في الاقتضاء والانقلاب مع المضمرة فحملن عليه، ولم يَمَلَنَّ لثلا يُساوي<sup>(٧)</sup> الأصل.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٨).

(٢) وقع اضطراب في نسخة (ف)، قمت بضبطه بما يتوافق مع ما نسخة (ح)، و(س).

(٣) في (ح): «رسمه».

(٤) في (ح) و(س): «وقد أمالها نصير عن الكسائي» ساقط.

(٥) أي قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيْمَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥].

(٦) أي قوله تعالى: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْأَرْفَقَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمِينَ﴾ [غافر: ١٨].

(٧) في (ح): «تساوي».

ثم انتقل فقال:

وَكُلُّ ثُلَاثِيٍّ يَزِيدُ فَإِنَّهُ

مُمَالٌ كَزَّكَاهَا وَأَنْجَى مَعَ ابْتَلَى

### [اللغة والإعراب]

(وَكُلُّ ثُلَاثِيٍّ) مُبتدأ مضاف؛ أي: كل لفظٍ ثلاثي، و(يَزِيدُ) صفة (فَإِنَّهُ مُمَالٌ) اسمية مؤكدة بأن خبره، والفاء للسببية والهاء للثلاثي، (كَزَّكَاهَا) خبر مقدر؛ أي: وذلك (كَزَّكَاهَا)، (وَأَنْجَى) معطوفه، و(مَعَ ابْتَلَى) حالهما أو حال أحدهما، وعاملها معنى التشبية أو الإشارة هذا الكلي الرابع، وهو<sup>(١)</sup> قليل النفع لاندراجه في ما رسم بالياء.

### [الشرح]

أي: وأمال حمزة وعلي كل ألف هي لامٌ عن واوٍ في الفعل والاسم الزائدين على ثلاثة أحرف، بحرف فأكثر إلا ما يخص، وهو معنى قول التيسير: «أو تلحقه زيادة»<sup>(٢)</sup>.

تنبيهات: نَبَّه بالأمثلة على إرادة اللام الواوية وبها خرج نحو: ﴿فَأَتَّبَعَهُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٥]، واقتصر على الماضي دون المضارع بيان أن المراد من الزيادة ما يستجد زنةً دون حروف المضارعة وأداة التعريف، ولحوق الضمائر نحو: ﴿زَكَ﴾ [النور: ٢١] انتقل (فَعَلَ) إلى (فَعَّلَ)، وانجى نقل (فعل) إلى (أفعل) و﴿ابْتَلَى﴾ [البقرة: ١٢٤] نقل (فَعَلَ) إلى (افتعل)، وقد مثل في التيسير له ب: ﴿يُدْعَى﴾ [الصف: ٧]، و﴿يُتَلَى﴾ [النساء: ١٢٧] وليس منه؛ لأنه عن ياء دُعِيَ وتُلِي، وكذا ﴿تَرْضَى﴾ [طه: ١٣٠] عن رَضِيَ، ولم يمثل للأسماء والحكم عام، ولو قال ممثل:

(١) في (ج): «ومع».

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٨).

## ٨٠٨ شرح الجعبري

وَإِنْ زَادَ وَاَوِيُّ الثَّلَاثِيَّ اضْجَعًا كَمَا ذُنِي مَعَ اسْتَعْلَى وَأَزْبَى مَعَ اغْتَلَى  
 لعم؛ فمثال الاسم ﴿أَذَقَ﴾ [المائدة: ١٠٨]، و﴿الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، و﴿مَرَسَهَا﴾  
 [الأعراف: ١٨٧]، والفعل ﴿تَجَلَّى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿أَصْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿تَعَلَّى﴾  
 [النحل: ٣].

### [التوجيه]

وجه أصالة المزيد: الدلالة على رجوع ألفه إلى الياء عند تثنية الاسم واتصال  
 الفعل بالضمير نحو: الأعليان [١٠٧/أ] واصطفتيك؛ وإنما عدل بها عن أصلها إلى  
 أختها طلباً لخفة الثقل الحاصل بالزيادة.  
 ثم استدرك فقال:

وَلَكِنْ أَحْيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَاوِهِ

وَفِيْمَا سِوَاهُ لِلْكَسَائِيِّ مُبَيَّلًا

### [اللفظة والإعراب]

(لَكِنَّ) حرف استدراك، و(أَحْيَا)؛ أي: إمالة (أَحْيَا) اسمها، و(عَنْهُمَا) خبره،  
 والضمير لحمزة والكسائي، و(بَعْدَ وَاوِهِ) ظرف الكون، والهاء لأحيا، و(مَا) صلة  
 أو موصولة تحذف جزء صلتها؛ أي: في الذي هو غير مصاحب الواو، وفي لام  
 (لِلْكَسَائِيِّ) يتعلقان بـ: (مُبَيَّل) هذا تخصيص من المزيد اليائي، وقال الفراء بوسط  
 الواو.

### [الشرح]

أي: أمال حمزة وعليّ (أَحْيَا) المعدّي والمضارع المنسوقين بالواو كيف وقعا،  
 نحو: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤]، و﴿نَمُوْتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧]، و﴿وَيَحْيِي مَنْ﴾ [الأنفال: ٤٢]،



## شرح المعبري ٨٠٩

وتقدّم لهما إمالة ﴿يَحْيَى﴾ [مریم: ٧] العَلَم، وسيأتي لهما إمالته في الفاصلة، نحو: ﴿وَلَا يَحْيَى﴾ [طه: ٧٤].

وانفرد<sup>(١)</sup> الكسائي بإمالة غير الثلاثة بأن يكون فعلاً في غير الفاصلة منسوقاً بغير الواو وغير منسوق نحو: ﴿أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢].

تنبيه: ذكر ممالهما توطئة لما انفرد به عليّ.

ثم ضمّ إليه بقية مفرداته باتفاق راوييه المذكورة في التيسير في فصل فقال:

وَرُءَيْبَايَ وَالرُّءَيْبَا وَمَرَضَاتٍ كَيْفَمَا

أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَرُءَيْبَايَ) وما بعده رفع عطف على الضمير في مُثْلٍ، ولم يؤكد على المذهب الكوفي، و(كَيْفَمَا) ظرفُ (أَتَى)، و(مَا) صلة، والجملة حال (مَرَضَاتٍ)، وفتحت حكاية للأخفش؛ أي: متنوعاً<sup>(٢)</sup>، (وَخَطَايَا) إمالة خطايا (مِثْلٍ): (مَرَضَاتٍ) في التنويع اسمية، ودُكِّر باعتبار اللفظ، و(مُتَقَبَّلًا) حال الهاء وعاملها التشبيه، أو حال (خَطَايَا)، أو (مَرَضَاتٍ)، أو تمييز؛ أي: من قبول.

### [الشرح]

أي: وانفرد الكسائي أيضاً بإمالة (رُؤْيَايَ) المضاف إلى ياء المتكلم، وهي: ﴿فِي رُءَيْبَى﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿رُءَيْبَى مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] بيوسف، والمحلى باللام وهو ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿الرُّءْيَا أَلْتَجَّ﴾ [الإسراء: ٦٠]، و﴿صَدَقْتَ الرُّؤْيَا﴾

(١) في (ج): «فانفرد».

(٢) في (ج): «منوعاً».

## شرح الجعبري ٨١٠

[الصافات: ١٠٥]، و﴿الرَّءْيَا بِالْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٧]، وخرج عنهما المضاف إلى الكاف، وهذا تخصيص من (فعلِي).

وبإمالة (مَرْضَاتٍ) منصوبة كانت أو مجرورة، مضافة إلى الظاهر أو المضمرة، وهي: ﴿نَفْسُهُ أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ﴿أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤]، ﴿وَأَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ [المتحنة: ١]، ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَرْوَجِكَ﴾ [التحريم: ١] هي (مفعلة) من الرضوان مخصصة من مزيد الواوي.

وبإمالة (خطايا) جمع التكسير كيف اتصل به الضمير، نحو: ﴿نَفَرْنَا لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿أَنْ يَفِرَّ لَأَرْبَابًا خَطِيئَاتًا﴾ [الشعراء: ٥١]، ﴿مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ١٢].

تنبيه: مراده الألف الثانية لقرينة اللام وما في محلها، وهي مخصصة من ذوات الياء وزنها (فعائل) جمع خطيئة المهموزة فأصلها في أحد قولي سيبويه (خطائي) همزت الياء على حدِّ (صحائف) فاجتمع همزتان فقلبت الثانية ياءً لانكسار ما قبلها، ثم فتحت الكسرة تخفيفاً، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها، فانفتح ما قبلها، ثم قلبت الهمزة ياءً مراجعةً لتوهّم الأمثال<sup>(١)</sup>، وثاني قولي سيبويه وفاقاً للخليل أنه قدّم الهمزة، وأخر الياء ثم أُعِلَّ فوزنها (فعالي).

وقال الفراء: جمع (خطيئة) المبدلة كهديّة وهدايا، وقال الكوفيون: (فعالي) فهي مخصصة من ألف التأنيث.

ثم عطف فقال: [١٠٧/ب]

وَمَحْيَاهُمْ أَيْضًا وَحَقُّ ثَقَاتِهِ

وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٤/٣٧٧).

## [اللغة والإعراب]

(وَمَحْيَاهُمْ) رفع؛ أي: وميّل له (مَحْيَاهُمْ)، و(أَيْضًا) مصدر موضع حال الممیل، (وَحَقَّ تَقَاتِيهِ) عطف آخر، (وَفِي قَدْ هَدَانِ) متعلق محذوف؛ أي: انفراد (فِي قَدْ هَدَانِ)، وليقرأ بغير ياء على القبض، و(لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا) ليس واسمها وخبرها.

## [الشرح]

أي: انفراد الكسائي أيضًا بإمالة ﴿سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١]، وخرج عن اللفظ (محيي) وهو نوع أحياء.

وإمالة ﴿حَقَّ تَقَاتِيهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وخرج بقيد (حَقَّ) والهاء ﴿مِنْهُمْ تَقْنَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، وهو مخصص من ذوات الياء لُوْقِيَتْ.

وإمالة ﴿وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ﴾ [الأنعام: ٨٠]، وخرج بقيد (قَدْ) وحذف الياء ﴿إِنِّي هَدَانِي﴾ [الأنعام: ١٦١]، و﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [الزمر: ٥٧]، و﴿اجْتَبَنَّهُ وَهَدَانَهُ﴾ [النحل: ١٢١]، وهو مخصص من ذوات الياء.

ومعنى: (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا)؛ أي حال هذه المواضع سهل واضح، فما قيّدناه فاقصر فيه على المقيد، وما أطلقناه اتبع فيه الإطلاق، أو قد ظهر لك قصدي في تعداد مفردات الكسائي فلا يشكل عليك ميم (مُتَقَبَّلًا)، و(مُشْكِلًا)، ولام (لَيْسَ)، وهمزة (أَمْرُكَ) بالرمز، وكذا (بِمَرِّمٍ يُجْتَلَى) <sup>(١)</sup>، و(الَّذِي أَدْعَتْ بِهِ) <sup>(٢)</sup> إلى آخره، (قَدْ انْجَلَى) <sup>(٣)</sup> كما قرّرنا، ولذلك عاد أمالاه إلى حمزة وعليّ حيث لم يتخلل قارئ غيرهما.

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٥)، رقم البيت: ٣٠١.

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٥)، رقم البيت: ٣٠٢.

(٣) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٥)، رقم البيت: ٣٠٥.

ثم نسق فقال:

وَفِي الْكَهْفِ أَنسَانِي وَمَنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ

عَصَانِي وَأَوْصَانِي بِمَزِيمٍ يُجْتَلَى

### [اللفظة والإعراب]

(وَفِي الْكَهْفِ أَنسَانِيه)؛ أي: إمالة (أَنسَانِيه) اسمية مقدّمة الخبر، (وَمَنْ قَبْلُ) (أَنسَانِيه) ظرف جاء إضجاع، ومن (عَصَانِي) فاعله، (وَأَوْصَانِي بِمَزِيمٍ يُجْتَلَى) يكشف اسمية؛ أي: إمالة أوصاني.

### [الشرح]

أي: وانفرد الكسائي أيضًا بإمالة ﴿وَمَا أَنسَانِيُهُ﴾ [الكهف: ٦٣] المتصل بالياء قبل الهاء، وخرج عنه ﴿فَأَنسَاهُ﴾ [يوسف: ٤٢]، وأكّده بالكهف لثلاثي تَوْهَمَ العموم، وهو مخصص من ذوات الياء لينسى.

وبإمالة ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦] في المتصل بالياء، وخرج عنه ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ﴾ [طه: ١٢١]، وهو قبل ﴿أَنسَانِيُهُ﴾ [الكهف: ٦٣]؛ لأنه بإبراهيم، وهو مخصص من ذوات الياء لعصيت.

وبإمالة ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ﴾ [مريم: ٣١] المعدّي بالهمزة المتصل بالياء، وخرج عنه ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا﴾ [البقرة: ١٣٢]، وأكّده بمريم، وهو مخصص من ذوات الياء المزيدة لوصاية.

ثم اتبع فقال:

وَفِيهَا وَفِي طَسَّ أَنَانِي الَّذِي

أَدْعَتْ بِهِ حَتَّىٰ تَضُوعَ مَنْدَلًا

## [اللغة والإعراب]

(وَفِيهَا وَفِي طَسَ آتَانِي)؛ أي: إمالة (آتَانِي) اسمية قُدِّم خبرها، والهاء لمريم، و(طَسَ) هي النمل، و(الَّذِي أَدْعَتْ بِهِ) صلة وموصول، و(عَدَّتْ) (أَدْعَتْ) بالباء بمعنى صرَّحت، و(حَتَّى) متعلقه بمعنى: إلى أن، و(تَضَوَّعَ) فاح ماضٍ أو مضارع محذوف التاء، و(حَتَّى) بمعنى: كي، و(مَنْدَلًا) حال أو تمييز؛ أي: طيبًا أو مشبهًا (مَنْدَلًا)<sup>(١)</sup>، وهو العود الرطب، ونوع من الطيب، وموضع بالهند ينسب إليه العطر، والصلة والموصول نصب بفعل مقدر؛ أي: خُذ المذكور.

## [الشرح]

أي: وانفرد الكسائي أيضًا بإمالة ﴿ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠] بمريم، ﴿فَمَاءَاتِنِي﴾ [النمل: ٣٦] بالنمل، وهو مخصص من مزيد اليائي.

تنبية: علم أن المراد الألف الثانية من قرينة اللام. ولما تم انفراده من نوع الياءات والجارية مجراه قال مشيرًا إليه: خذ هذا المذكور الذي صرَّحت به مضبوطًا إلى أن انتشر سهلاً يشبه الطيب في سهولة تناوله، أو في حُسن الثناء عليه، أو خذه كي تعقب به وتنشر عَرَفَ علمك. فالكسائي في الإمالة على أصله المقرَّر.

## [التوجيه]

وجه فتح ﴿أَخِيَا﴾ [المائدة: ٣٢]، و﴿ءَاتَنِي﴾ [مريم: ٣٠]: [أ/١٠٨] التنبية على شبهة الواو، و﴿رُءَيْنِي﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿مَرَضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿خَطَايَا﴾، و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١]، و﴿نَقَائِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، و﴿عَصَابِي﴾ [إبراهيم: ٣٦]، و﴿وَأَوْصِنِي﴾ [مريم: ٣١]: التنبية على رسم الألف، وانضم إلى ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١]، و﴿مَرَضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] شبهة الواو، وإلى ﴿خَطَايَا﴾ شبهة الهمزة، و﴿هَدَنِي﴾

(١) قال المبرد: المَنْدَلُ العود الرُّطْبُ وهو المَنْدَلِيُّ. قال الأزهري: هو عندي رباعي لأن الميم أصلية، قال: لا أدري أعربي هو أو معرب. ينظر: لسان العرب (١١/٦٣٣)، مادة: (مندل).

## شرح الجعبري ٨١٤

[الأنعام: ١٦١] و(أنساني) الجمع، ونبه بالتفصيل على عدم الوجوب.

ثم ذكر النوع الآخر فقال:

وَحَرَفُ تَلَاهَا مَعُ طَحَاهَا وَفِي سَجَى

وَحَرَفُ دَحَاهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى

### [اللغة والإعراب]

(وَحَرَفٌ) مرفوع مقدر، و(تَلَاهَا) جر بالإضافة، و(مَعُ طَحَاهَا) حال؛ أي: وأميل له حرف (تَلَاهَا) كائناً مع ألف (طَحَاهَا)، (وَفِي سَجَى) متعلق به؛ أي: وأميل الألف (فِي سَجَى)، (وَحَرَفُ دَحَاهَا) عطف على الأول، (وَهِيَ تُبْتَلَى) اسمية؛ أي: هذه الألفات تختبر، و(بِالْوَاوِ) ومتعلقه هذا مخصص من قوله: (وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ)<sup>(١)</sup>، أو من (وَمِمَّا أَمَالَه)<sup>(٢)</sup>.

### [الشرح]

أي: وانفرد الكسائي أيضاً بإمالة ﴿إِذَا نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]، ﴿وَمَا طَحَّهَا﴾ [الشمس: ٦]، و﴿إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢] و﴿بَعْدَ ذَلِكَ دَحَّهَا﴾ [النازعات: ٣٠]، وعليّ في ذلك مستمرّ على أصله في إمالة المرسوم بالياء، ومشكلة الفواصل.

### [التوجيه]

ووجه فتح حمزة: التنبيه على الواو المشار إليها بقوله: (وَهِيَ) عند الاختبار بالضابط السابق تظهر بالواو، ولم يجد من عكس، ثم ضمّ ذكر بقية الواوَيَاتِ الثلاثية وإن لم تكن من الانفرد مجانسة فقال:

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٤)، رقم البيت: ٢٩٦.

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٥)، رقم البيت: ٣٠٦.

وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحَىٰ وَالرَّبَّامَعَ الْـ  
قُوَىٰ فَأَمَّا لَاهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَىٰ

### [اللغة والإعراب]

تقدّم بحث (أَمَّا)، و(ضُحَاهَا) مُبتدأ، و(الطُّحَىٰ وَالرَّبَّامَعَ) معطوفان، و(مَعَ الْقُوَىٰ) حال (فَأَمَّا لَاهَا) خبر المبتدأ، والفاء جواب الشرط، والألف فاعل ضمير حمزة وعلّيّ، والهاء مفعول ضمير الكلمات، (وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَىٰ) الكلمات تجتنى من خلوت<sup>(١)</sup> الحشيش فعليّة.

### [الشرح]

أي: وأمال حمزة وعلّيّ ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، ﴿وَالْأَيْلِ﴾، و﴿شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، و(الرَّبَّامَعَ) حيث حل نحو: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و﴿مِن رَّبِّي﴾ [الروم: ٣٩].

تنبيهات: هذه مندرجة في الفواصل إلا (الرَّبَّامَعَ)؛ وإنما نصّ عليها كالتيسير<sup>(٢)</sup>، وزاد القويّ لينبّه على أصلها المشار إليه بقوله: (بِالْوَاوِ) تحصيل عند اعتبارها بالضابط، أو لأنها لم تمل للتناسب بل لعود ما انضمّ أوله كالأوليين، أو انكسر كالثالث من الواو إلى الياء في التثنية عند أصحابهما الكوفيّين فيقولون: (ضُحَيَّانَ وَرِيَّانَ).

وأما (القويّ) فجمع قوّة، ومنه قوّة الحبل أحد خيوطه، فعلى الأول ولم يذكر (العلّيّ) معها، وهي منها لظهورها الياء في العليا، وكان يمكنه جعلها مكان (مَعَ)،

(١) في (ح): «جنوت».

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٠).

## شرح الجعري ٨١٦

واتفق على فتح الواوي الثلاثي في غير المذكور، نحو: ﴿فَدَعَارِيَهُ﴾ [الدخان: ٢٢]،  
 و﴿عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصاص: ٤]، و﴿عَفَا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، و﴿خَلَا بَعْضُهُمْ﴾  
 [البقرة: ٧٦]، و﴿إِنَّ الصَّفَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿شَفَا حُفْرُو﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿سَنَا بَرْقِيهِ﴾  
 [النور: ٤٣]، و﴿أَبَا أَحْمَرَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ثم رجع إلى إتمام الإفراد فقال:

وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحْفِصِهِمْ

وَمَخْيَايَ مِشْكَاتٍ هُدَايَ قَدْ أَنْجَلِي

### [اللغة والإعراب]

(وَرُؤْيَاكَ) رفع بمقدّر؛ أي: وأمل (رُؤْيَاكَ)، و(مَعَ مَثْوَايَ) حاله، و(عَنْهُ) و(لِحْفِصِهِمْ) يتعلقان بالرافع، والهاء الأولى للكسائي، والثانية للقراء، و(وَمَخْيَايَ مِشْكَاتٍ) عطف على (رُؤْيَاكَ)، و(قَدْ أَنْجَلِي) فعلية مستأنفة.

### [الشرح]

أي: وانفرد حفص الدوري عن الكسائي بإمالة ﴿لَا نَقْضُ رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] المضاف إلى الكاف، وبه خرج ذو اللام والياء المتفق، وألحقه مكّي به<sup>(١)</sup>.

وإمالة ﴿أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] المضاف إلى الياء، وخرج عنه ﴿أَكْرَمِي مَثْوَيْهِ﴾ [يوسف: ٢١]، [١٠٨/ب] ﴿وَمَثْوَيْكَ﴾ [محمد: ١٩]، وهو مخصص من ذوات الياء.

وإمالة ﴿وَمَخْيَايَ وَمَخَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] المضاف إلى الياء، وخرج عنه ﴿مَخْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١].

وإمالة ﴿مَثَلُ نُورٍ كَمِشْكَوْفٍ﴾ [النور: ٣٥]، وهي الكوة غير النافذة، وهي مخصصة

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٦٤).



## شرح الجعبري

٨١٧

من مزيد الواوي لشكوت.

وبإمالة ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨]، و﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣] المضاف إلى الياء، وخرج عنه ﴿هُدَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ﴿فِيهِ هُدَاهُمْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقد اتضح المذكور بالقيود.

تنبيهات: وحفص هنا هو الدُّوري لا الغاضري؛ ولهذا قيده بالكسائي، وكذا لو قال (دُورِي عَلَيْهِم)، ويأتي تمام انفراده؛ وإنما ذكر منه هنا ما انفرد به من الأصول المتقدمة صح ذلك، فالدوري في الإمالة على أصل إمامه.

### [التوجيه]

وجه فتح حمزة والليث: التنبيه على رسمها ألفاً وواوًا في ﴿كَمَشْكُورٍ﴾ [النور: ٣٥] للأصل، وقيل: مجهولة، وقيل: أميلت الكسرة كشمال<sup>(١)</sup>.

وَمَمَّا أَمَّالَاهُ أَوْآخِرُ آيٍ مَّا

بِطَّهَ وَآيِ النَّجْمِ كَمِّي تَتَعَدَّلَا

### [اللغة والإعراب]

(من) للتبويض، و(مَا أَمَّالَاهُ) صلة وموصول، والألف لحمزة وعليّ، والهاء عائد ما ذكر على لفظها، وهو خبر (أَوْآخِرُ) جمع آخر مضاف إلى (آي) جنس آية أصلها العلامة، ووزنها عند سيبويه (فعلة)، وعند الكسائي (فاعلة)، وعند الفراء (أفعلة) مضاف إلى (مَا) صلة وموصول، والتقدير: ومن الألفات الممالة لحمزة وعليّ ألفات أوآخر فواصل آي القرآن المذكور (بِطَّهَ وَآيِ النَّجْمِ) جر بالعطف؛ أي: وأواخر آي النجم، و(تَتَعَدَّلَا) تتساوى الفواصل منصوب بـ: (كَمِّي) المعلقة.

(١) وقع تقديم وتأخير في نسخة (ح) في هذا الموضع؛ ولكن دون إسقاط أي كلمة عن نسخة (ف).

ثم عطف فقال:

وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَىٰ وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَىٰ

وَفِي أَقْرَأُ وَفِي وَالنَّازِعَاتِ تَمِيْلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَفِي الشَّمْسِ) ظرف (تَمِيْلًا)؛ أي: حصل إضجاعها فيها لهما، وما بعدها نسق عليهما، أعيد الجارُّ مع بعضها، وأما واو (وَالنَّازِعَاتِ) فمن التلاوة.

ثم تَمَّ فقال:

وَمِنْ تَحْتِهَا تَمَّ الْقِيَامَةِ تَمَّ فِي الْ

مَعَارِجِ يَأْمَنُهَا أَلْأَلْحَتْ مُنْهَلًا

### [اللغة والإعراب]

(مِنْ) للبيان متعلق محذوف، وضمير (تَحْتِهَا) للنازعات؛ أي: وأما لا عبس التي هي بعد النازعات بتقدير: أوقعا الإمالة في عبس، و(الْقِيَامَةِ) جر بالعطف بتقدير: في كما أظهرها (فِي الْمَعَارِجِ)، و(تَمَّ) هنا كالواو على أحد تأويلي: ترى سكرات الموت ثم تزورها<sup>(١)</sup>، و(يَأْمَنُهَا)<sup>(٢)</sup> منادى بني على الضم لتعريفه بالقصد؛ أي: يا معطي العلم؛ لأن المنهال كثير العطاء، من أنهل الإبل: أوردتها الماء، و(أَلْأَلْحَتْ) فزت، و(مُنْهَلًا) معطي حال التاء.

(١) في (ح): «يزورها».

(٢) قال تلميذ الشاطبي: والمنهال: الكثير الإنهال، والإنهال: إيرادك المنهل. ومنهال؛ أي: موردًا مُعْطِيًا، إذ يقال أيضًا: أنهلت الرجل إذا أعطيته. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٢٨٧).

## [الشرح]

أي: وأمال حمزة والكسائي إمالة كبرى ألفات فواصل الآي المتطرّفة تحقيقاً أو تقديرًا؛ سواء كانت يائية أو واوية أو أصلية أو زائدة، في الأسماء والأفعال الثلاثية وغيرها؛ إلا ما تقدّم تخصيصه للسكائي؛ وإلا المبدلة من التنوين مُطلقًا، وذلك في إحدى عشرة بسورة: (طه، والنجم، وسأل، والقيامة، والنازعات، وعبس، وسبح، والشمس، والليل، والضحى، والعلق).

فَعَلِمَ من قولنا: (الألفات) أن ما لا ألف فيها لا إمالة فيها لهما؛ بل إن كانت هاء تأنيث فعلية نحو: ﴿نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، و﴿فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥].

وخرج بقولنا: (الفواصل) وهي كلمات أواخر الآي بمنزلة قوافي الشعر ما تراخى عن الفاصلة، فإنهما لا يميلانه باعتبارها بل بأخر نحو: ﴿هُوَئِلْهُ فَتَرَدَّى﴾ [طه: ١٦]، و﴿أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [النجم: ٤٨].

وقولنا: (المتطرّفة) ما تراخى عن الطرف، وإن كان في الفاصلة نحو: ﴿اتَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥].

وقولنا: (تحقيقًا [١٠٩/أ] أو تقديرًا)؛ أي: المقابلة للروى خرج عنه ألف نحو: ﴿مُنْهَنَهَا﴾ [النازعات: ٤٤] الأخير، ودخل الأول.

وقولنا: (سواء كانت) ... إلى (الأفعال) تنويع.

وقولنا: (إلا المخصص) خرج عنه نحو: ﴿نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢] وما ذكر معه فإنه لعلّي.

وقولنا: (إلا المبدلة من التنوين) خرج عنه نحو: ﴿نَسَفَا﴾ [طه: ٩٧]، و﴿عَلَمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، و﴿ذَكَرًا﴾ [المرسلات: ٥]، والمميل نحو: ﴿ضَحَى﴾ [طه: ٥٩] غير المبدل.

إشارات: لا يكاد يظهر لهذا الأصل فائدة على مذهب حمزة وعلّي لاندراجها في أصولهم المقدّرة لهم، ولم ينص عليها في بعض الكتب كالتجريد، وأشار إليها في التيسير في سورة أواخر آيها على ياء، ونصّ عليها الناظم وفاقًا لأبي العلاء تبيينها على

## شرح المعبري ٨٢٠

تنوع محلها وتعدد سببها، ويظهر جل فائدتها على مذهب أبي عمرو وورش حيث يميلان فيها ما لا يميلانه في غيرها.

ويعلم من حصره هذه السور أنهما لا يميلان غيرهما إلا باعتبار غيرها نحو: ﴿وَمَثُوكُمْ﴾ [محمد: ١٩]، وهذه السور منها ثلاث عمّت الإمالة فواصلها، وهي (سَبَّحَ، والشمس) خلافاً للمدني في ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ [الشمس: ١٤]، والليل لا النجم كما قيل: لخروج ﴿تَعَجُّبُونَ﴾ [النجم: ٥٩] وما بعدها، وبأقيها خصت القابل.

فالممال في (طه) من أولها إلى ﴿طَغَى﴾ [طه: ٢٤]؛ إلا ﴿لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]، ثم من ﴿يُنْمُوْنَ﴾ [طه: ١١] إلى ﴿تَرْضَى﴾ [طه: ١٣٠] إلا ﴿عَيْتِي﴾ [طه: ٣٩]، و﴿ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]، و﴿مَا عَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ثم ﴿إِنَّا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]، ثم من ﴿أَبَى﴾ [طه: ١١٦] إلى آخرها؛ إلا ﴿بَصِيرًا﴾ [طه: ١٢٥].

وفي (النجم) من أولها إلى ﴿الْتَذِرِ الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٦] إلا ﴿مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨].

وفي (سأل) من ﴿لَطَى﴾ [المعارج: ١٥] إلى ﴿فَأَوْعَى﴾ [المعارج: ١٨].

وفي (القيامة) من ﴿وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] إلى آخرها.

وفي (النازعات) من ﴿حَدِيثُ مُوسَى﴾ [النازعات: ١٥] إلى آخرها؛ إلا ﴿وَلَا تَنْفِكُ﴾ [النازعات: ٣٣].

وفي (عبس) من أولها إلى ﴿لَلَّغَى﴾ [عبس: ١٠].

وفي (الضحى) من أولها إلى ﴿فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨].

وفي (العلق) من ﴿لِيَطْفَى﴾ [العلق: ٦] إلى ﴿رَبِّي﴾ [العلق: ١٤].

ولحقت هاء التأنيث النازعات من ﴿بَنَّتْهَا﴾ [النازعات: ٢٧] إلى ﴿أَرْسَنَهَا﴾ [النازعات:

٣٢]، ومن ﴿مُرْسَنَهَا﴾ [النازعات: ٤٢] إلى آخرها. وعمت الشمس.

ثم كل من الممليين إنما يعتد بعدد بلد فحزمة وعليّ يعتبران الكوفي، وأبو عمرو

## شرح الجعبري ٨٢١

يعتبر المدني الأوّل لعرضه على أبي جعفر نصّ عيه الداني<sup>(١)</sup>، وورش أيضًا لأنه عن إمامه، وقد اشتدّت حاجتك هنا إلى علم العدد فلنذكر منه ما يحتاج إليه:

﴿طه﴾ [طه:١] كوفي، ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾ [طه:٧٧] شامي، ﴿مَنِّي هُدَىٰ﴾ [طه:١٢٣]، ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه:١٣١] مدني بصري<sup>(٢)</sup>.

س<sup>(٣)</sup>: ﴿طه﴾ [طه:١] ليست فاصلة عند المدني والبصري، ويميلها أبو عمرو وورش، و﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه:١٣١]، و﴿مَنِّي هُدَىٰ﴾ [طه:١٢٣] ليستا فاصلتين عند الكوفي ويميلها حمزة وعليّ؟

ج<sup>(٤)</sup>: أمال أبو عمرو وورش هاء ﴿طه﴾ [طه:١] باعتبار كونها حرف هجاء كهاء مريم؛ ولهذا محضها لا باعتبار الفاصلة، وأمّال حمزة وعليّ ﴿مَنِّي هُدَىٰ﴾ [طه:١٢٣]، و﴿الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه:١٣١] باعتبار الياء (فعلية)، وأمّالوا ﴿إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾ [طه:٧٧] باعتبار رسم الياء، فالحمل على (فعلية)، فقس عليه النجم ﴿عَنْ مَن تَوَلَّىٰ﴾ [النجم:٢٩] شامي<sup>(٥)</sup>، فيمحضها حمزة وعليّ ويقللها ورش في أحد وجهيه، ويفتحها أبو عمرو.

والنازعات: ﴿مَنْ طَفَنِي﴾ [النازعات:٣٧] عراقي<sup>(٦)</sup>، فيمحضها حمزة وعليّ، ويفتحها أبو عمرو، ولورش الوجهان.

عبس: ﴿اسْتَفْنَىٰ﴾ [عبس:٥]، و﴿يَسْتَعْنَىٰ﴾ [عبس:٨] كل. فاصلة ﴿الْأَعْلَىٰ﴾ [الأعلى:١]، ﴿الْأَشْقَىٰ﴾ [الأعلى:١١] فاصلة.

(١) ينظر: البيان في عدّ آي القرآن للداني (ص ١٣٠)، بتحقيقي.

(٢) ينظر: البيان في عدّ آي القرآن للداني (ص ١٤١).

(٣) في (ح): «فإن قلت».

(٤) في (ح): «قلت».

(٥) قال الداني: ﴿عَنْ مَن تَوَلَّىٰ﴾ [النجم:٢٩] عدها الشامي، ولم يعدها الباقون. ينظر: البيان في عدّ آي القرآن للداني (ص ٣٣٥).

(٦) ينظر: البيان في عدّ آي القرآن للداني (ص ٣٦٧).

## شرح الجعبري

الليل: ليس ﴿مَنْ أَعْطَى﴾ [الليل: ٥] فاصلة؛ بل ﴿وَأَنْفَى﴾ [الليل: ٥]، ﴿وَأَسْتَفَى﴾ [الليل: ٨]، و﴿الْأَشْقَى﴾ [الليل: ١٥]، و﴿الْأَنْفَى﴾ [الليل: ١٧]، و﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ [الليل: ٢٠]، وَوَهُمْ مَنْ أَسْقَطَهَا وَجَعَلَ السُّورَةَ عَشْرِينَ، وَهِيَ إِحْدَى وَعِشْرُونَ آيَةً كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي (حديقة الزهر) بقولنا:

..... وَاللَّيْلُ كَالِيهِ أَكْبَدُ<sup>(١)</sup> .....

والضحى فاصلة اقرأ، و﴿الَّذِي يَنْفَى﴾ [العلق: ٩] تركها شامي<sup>(٢)</sup>، فيتمحض حمزة وعلي، ويقلل [١٠٩/ب] ورش وأبو عمرو.

## [التوجيه]

وجه إمالة الفواصل المندرجة في الضوابط المتقدمة: ما تقدم، وغير المندرجة: التناسب لتجري الفواصل كلها على سنن واحد، والتناسب مقصود في كلام العرب كالغدايا والعشايا، وعليه نحو: ﴿سَلَسِيلاً وَأَعْلَلًا﴾ [الإنسان: ٤]، ويسمى في اصطلاح القراء إمالة لإمالة.

فإن قلت: فما بال الألف المبدلة من التنوين لم يجر هذا المجرى، وقد أمالوها في نحو: رأيت عماداً؟

قلت: وهي بعيدة عن الإمالة لعروضها في عارض مع عدم رجوعها إلى الياء في حالة ما، وأجراها مجرى المجهولة من قال: عماداً، أو هذا لتناسب المجاورة، وهو أقوى من تناسب المقابلة لعدم الفصل.

(١) تمام البيت هو:

وَعَاثِيَةً (ب) حَجَّةً (ك) عَظِيمًا وَشَمْسُهَا (ي) زَيْ (هـ) ذَيْبُهَا وَاللَّيْلُ (ك) كَالِيهِ أَكْبَدُ

ينظر: حديقة الزهر في عد أي السور (ص ٦٢).

(٢) قال الداني: ﴿أَوَّيَّتْ أَلَّذِي يَنْفَى﴾ [العلق: ٩] لم يعدها الشامي، وعدّها الباقون. ينظر: البيان في عد أي

القرآن للداني (ص ٣٨١).

## شرح المعبري

ثم شرع يذكر الموافق فقال:

رَمَى صُحْبَةً أَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيًا

سَوِيًّا وَسُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسْبَلًا

### [اللغة والإعراب]

(رَمَى صُحْبَةً) معمولاً مقدرًا؛ أي: أمال (صُحْبَةً) ألف (رَمَى)، و(أَعْمَى) عطف على المفعول بحذف العاطف، و(في الإسراء) ظرف الفعل أو متعلق، و(ثانيًا) حال؛ أي: متأخرًا، و(سَوِيًّا وَسُدَى) مُبتدأ ومعطوف بتقدير: وإمالة (سَوِيًّا)، و(في الوقف) ظرفه، و(عَنْهُمْ) متعلق به والضمير ل: (صُحْبَةً)، و(تَسْبَلًا)<sup>(١)</sup> جاز أو انحبس ومن ثم لم تعلق عنهم به خبر المبتدأ، وفاعله ضمير الإضجاع المرادف للإمالة.

### [الشرح]

لما انقضت أصل الأصلين في اللام شرع يذكر الموافق فيها.

أي: أمال (صُحْبَةً) حمزة وعليّ على أصولهما وشعبة موافقًا لهما ﴿وَلَكِنْ﴾  
 اللَّهُ رَمَى ﴿[الأنفال: ١٧]﴾ بالأنفال، ﴿فَهُوَ فِي الْأَخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢] ثاني سبحان، وفي الوقف ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾ [طه: ٥٨] بطه، و﴿أَنْ يُتْرَكَ سُدَى﴾ [القيامة: ٣٦] في القيامة، في وجه هذا نقل التيسير وفاقًا لمكي، وأشار إلى ثبوته عنده بقوله: تسهل<sup>(٢)</sup>.

وأكثر النقلة كأبي العلاء قطع لأبي بكر بفتحهما، وإليه أشرنا في (النزهة) بقولنا:  
 (سَوِيًّا وَسُدَى مَيْلٌ وَخَلْفُكَ نَادِرٌ). ونقل الأهوازي الوجهين الإمالة لخلف عن يحيى عنه، والفتح لغيره عنه فعنه.

(١) قال تلميذ الشاطبي: وقوله: (تَسْبَلًا)؛ أي: تحبس، يشير إلى ثبوته. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢٨٧/١).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٥١).

## شرح الجعبري ٨٢٤

تنبيهات: ﴿سُوِيَّ﴾ [طه: ٥٨]، و﴿سُنِّيَّ﴾ [القيامة: ٣٦] من مسائل الوقف، وأوردها هنا لاتفاق (صُحْبَةً)؛ ولذا فصل موضعي الإسرائاء، وللناظم في ذكر الموافق طريقان: أحدهما: أن يذكر الأصل معه، وهو أوضح لعدم توهم التخصيص معه كهذا. والثاني: أن يقتصر على ذكر الموافق اعتماداً على أن التخصيص إنما يكون بأحد الأصلين نحو: (وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ) (١)، وأحسنه ما صرح فيه بالجهة نحو: (وَحَفْصُهُمْ يُوَالِي بِمَجْرَاهَا) (٢).

### [التوجيه]

وجه الموافقة: الجمع، و﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] يأتي لظهورها في ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، وأعمى في ﴿وَمَنْ عَمِيَ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، و﴿سُوِيَّ﴾ [طه: ٥٨] للواو، و﴿سُنِّيَّ﴾ [القيامة: ٣٦] لسُديان لا لأسديت أهملت، وقيل: واوي فللفاصلة.

وَرَاءُ تَرَاءَى فَاَزَفِي شُعْرَائِهِ

وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ حُكْمٌ صُحْبِيَةٌ أَوْلَا

### [اللفظة والإعراب]

(وَرَاءُ)؛ أي: وإضجاع راء (تَرَاءَى) مُبتدأ مضاف خبره (فَاَزَ) ظرف، و(فِي شُعْرَائِهِ) متعلق المصدر، والهاء ل: (تَرَاءَى) لحصوله فيها، (وَأَعْمَى)؛ أي: وإضجاع أعمى مُبتدأ، و(فِي الْإِسْرَاءِ) متعلقه، و(أَوْلَا) حال (أَعْمَى) بتقدير متقدم، و(حُكْمٌ صُحْبِيَةٌ) خبره، والرواية صرف (صُحْبِيَةٌ) لمحا للأصل فلا يتزن البيت إلا بنقل (أَوْلَا).

### [الشرح]

أي: وأمال ذو فاء (فَاَزَ) حمزة حالي وصله ووقفه الألف الأولى من ﴿تَرَاءَى﴾

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٦)، رقم البيت: ٣١٩.

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٥)، رقم البيت: ٣٣١.



## شرح المعبري

٨٢٥

[الشعراء: ٦١] المعبر عنه بالراء بتقدير فتحه راء، كما صرح به في التيسير موضعه<sup>(١)</sup>، ويلزم من إمالة الفتحة إمالة الألف وبالعكس، وهو الأصل.

وأمال ذو حاء (حُكْمٌ صُحْبِيَّةٌ) [١١٠/أ] أبو عمرو وحمزة وعلي وشعبة في هذه ﴿أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢] أول موضعي سبحان كبرى.

تنبيهات: ألف ﴿تَرَاءَ﴾ [الشعراء: ٦١] الأولى ممال لحمزة في الحالين، واللام في الوقف كعلي، وقد استقصيته<sup>(٢)</sup> في وقفه<sup>(٣)</sup>.

وقيد الشعراء أخرج ﴿تَرَاءَتِ الْفِتَّانِ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وأمالها ابن شريح عن الكسائي، و﴿أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢] ثاني سبحان، وطه ﴿حَشْرَتِي أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٥] مفتوحتان لأبي عمرو، وأمال اللؤلؤي عنه حيث جاء، وأولهما ﴿يَوْمَ الْقَيْمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤] ممالان له كبرى بالإسراء، وصغرى بطه، وليست همزة (أولا) رمزاً؛ لأنها قيد القراءة، وقد تخلل الرمز الترجمة.

## [التوجيه]

وجه إمالة ألف تفاعل: أنه أمال الألف الأخيرة في الوقف لانقلابها عن الياء، واستلزمت إمالة فتحة الهمزة، ثم أمال الألف التي قبلها مناسبة للثانية فتبعها فتحة الراء، وهي مناسبة مجاورة لا مقابلة، وتسمى في الاصطلاح إمالة لإمالة، ثم حذف الألف الثانية في الوصل لالتقاء الساكنين، وفتح الهمزة لعدم المتبوع، وأبقى إمالة الألف الأولى وإن زال الأصل استصحاباً لحكم الوقف كفعله في ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، ولم يستصحبها في الهمزة تنبيهاً على أن إمالتها لا يمكن<sup>(٤)</sup> بغير الألف.

ووجه صحبة في ﴿أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]: ما تقدم.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٦٢).

(٢) في (ح): «استقصيناه».

(٣) أي: عند شرحه لباب وقف حمزة وهشام.

(٤) في (ح): «يمكن».

## شرح المعبري ٨٢٦

وجه أبي عمرو في إمالة الأول: ما لهم وفتح الثاني فرقاً بين الصفة وأفعال التفضيل عنده، وقيل: لتراخيه بالافتقار أو بالتنونين.

فإن قلت: كيف بني من العيوب؟

قلت: لأنه من الباطنة.

ثم انتقل إلى الموافقة في كلي فقال:

وَمَا بَعْدَ رَأْيِ شَاعٍ حُكْمًا وَحَفْصُ هُمْ

يُوَالِي بِمَجْرَاهَا وَفِي هُوْدٍ أَنْزِلَا

### [اللفة والإعراب]

(مَا) موصولة مضاف إليها مبتدأ؛ أي: وإضجاع الألف التي (بَعْدَ رَأْيِ شَاعٍ) خبره، و(حُكْمًا) تمييز الفاعل، (وَحَفْصُهُمْ يُوَالِي) يوافق اسميةً، والضمير لمدلول (شَاعٍ حُكْمًا)، والأصل وحفص يواليهم فنقل مجازاً، و(بِمَجْرَاهَا) متعلق الخبر، والباء ظرفية، (وَفِي هُوْدٍ أَنْزِل) فعلية مقدّمة المتعلق، والفاعل ضمير (مَجْرَاهَا)، و(هُودٌ) هنا متحتم المنع لانضمام العجمة إلى العلمية والتأنيث منصرف في نحو: قوم هود.

### [الشرح]

أي: أمال ذو شين (شَاعٍ) وحاء (حُكْمًا) حمزة والكسائي على أصلهما وأبو عمرو موافقاً لهما وحفص في ﴿سَمِ اللَّهُ بِمَجْرَاهَا﴾ [هود: ٤١] فقط، كل ألف يائية أو مؤنثة أو للإلحاق متطرّفة لفظاً أو تقديرًا، قبلها راء مباشرة لفظاً، عيناً كانت أو فاء، فالمنقلبة في الأفعال في موزون (أَفْعَلٌ، وَافْتَعَلَ، وَأَفْعَلٌ، وَتَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلَ، وَيَفْعَلُ، وَيَتَفَاعَلُ، وَيُتَفَاعَلُ)، والأسماء في موزون (فَعَلٌ، وَفُعِلَ، وَفُوعِلَ، وَفُوعِلَ، وَفُوعِلَ)، والمؤنثة فيها في موزون (فَعَلِيٌّ) الثلاث، (وفعالِيٌّ) كلاهما.

## شرح الجعبري

نحو: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، و﴿مَا آتَيْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، و﴿أَفْتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]، و﴿أَشْرَبْتُهُ﴾ [يوسف: ٢١]، و﴿أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، و﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿وَتَرَبُّهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨]، و﴿وَرَبِّكَ حِينٌ﴾ [الشعراء: ٢١٨]، و﴿نَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]، و﴿يَنْوَرِي﴾ [الحل: ٥٩]، و﴿يُفْتَرِي﴾ [يونس: ٣٧].

ثم ﴿الَّذِي﴾ [طه: ٦]، و﴿الْقُرَىٰ﴾ [الشورى: ٧]، و﴿التَّوْرَةَ﴾ [آل عمران: ٣]، و﴿بَجَرِبْنَهَا﴾ [هود: ٤١]، و﴿مُفْتَرِي﴾ [الفصص: ٣٦] وقفًا، ثم ﴿أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]، و﴿أَخْرَبْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، و﴿الْكُبْرَىٰ﴾ [طه: ٢٣]، و﴿ذَكَرْنَاهُمْ﴾ [محمد: ١٨]، و﴿الشَّعْرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩]، و﴿النَّصْرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿سُكْرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

ذيل: فتح أبو زيد من طريق القطعي عن أبي عمرو جميع ذلك.

إشارات: في ﴿التَّوْرَةَ﴾ [آل عمران: ٣] تفصيل، وفي ﴿وَنَبِّئُنَا﴾ [يوسف: ١٩] خلاف، وفي ﴿تَرَىٰ﴾ [المؤمنون: ٤٤] بحث يأتي كل موضعه.

فرع: ﴿بَجَرِبْنَهَا﴾ [هود: ٤١]، و﴿مُرْسِنَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] حمزة وعلي: بفتح ميم الأول وبمخضتين.

حذف: بفتح الميم وإمالة الأولى وتفخيم الثانية.

أبو عمرو: بضم [ب/١١٠] الميمين وإمالة الأولى كبرى، وفتح الثانية ورش بالضمين وتقليل الأولى وفي الثانية وجهان.

الباقون بالضمين والتفخيمين إلا جبلة<sup>(١)</sup> عن المفضل عن عاصم فإنه فتح الميم الأولى.

### [التوجيه]

وجه موافقة أبي عمرو: ما حكاه الفراء عن الكسائي قال: للعرب في كسر الراء

(١) جبلة بن مالك بن جبلة بن عبد الرحمن الكوفي قرأ على المفضل بن محمد الضبي، وسمع منه الحروف أيضًا وهو مشهور عنه، روى القراءة عنه أبو زيد عمر بن شبة النميري. ينظر: غاية النهاية في طبقات الفراء (١/٨٢).

## شرح الجعبري

رأي ليس لها في غيره، وإليه أشار بـ: (شاع)؛ أي: انتشر الإضجاع مع الراء بين القراء ولغات العرب.

قلت: تشوقاً إلى ترقيقها وذلك أن الألف الممالة تستلزم إمالة الفتحة التي قبلها؛ فتصير كالكسرة، فتعطى حكم الكسرة في سبب الترقيق.

ووجه موافقة حفص: أنه لما خالف بين حركتي الميم اتبعها مخالفة الألفين وجمعها.

ثم التفت فقال:

نَأَى شَرْعٌ يُمْنٍ بِإِخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٌ

فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالنُّونُ ضَوْءٌ سَنَاءٌ تَلَا

## [اللغة والإعراب]

أي: إضجاع (نَأَى شَرْعٌ يُمْنٍ) مبارك اسمية أو فعلية؛ أي: أمال، و(بِإِخْتِلَافٍ) متعلق بالمقدّر، و(شُعْبَةٌ) فاعل محذوف؛ أي: وأمال شعبة، و(وَهُمْ) ضمير (شَرْعٌ يُمْنٍ) عطف عليه، و(فِي الْإِسْرَاءِ) يتعلق بالرافع والمفعول محذوف (نَأَى)، و(وَالنُّونُ)؛ أي: وإضجاع النون مبتدأ و(ضَوْءٌ سَنَاءٌ) ذا ضوء سنا، والسنا المقصور: الضوء والإضافة لاختلاف اللفظين كقوله:

..... كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عِلٍّ<sup>(١)</sup>

و(تَلَا) تبع صفة (ضَوْءٌ)، أو مستأنف أو خبر آخر، ولو انفرد بالخبرية لنصب (ضَوْءٌ) هذا من الموافق الخالي من الراء، ومن الإمالة للإمالة، فالأولى تقديمه على السابق.

(١) قائل البيت: امرئ القيس يصف جواده. ينظر: الأغاني (٢/ ٤٧٠)، شرح ديوان الحماسة (١/ ١٦٦).

## [الشرح]

أي: أمال ذو شين (شَرُعُ) وياء (يُمن) حمزة وعليّ على أصلهما ألف ﴿وَنَّا بِحَاجَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٣] بسبحان وفصلت<sup>(١)</sup>، ووافق شعبة في إمالة الإسراء ولراء (يُمن) السوسي فيهما وجهان، أشار إليهما في التيسير<sup>(٢)</sup> إمالة الألف وفاقاً في الموضعين وبه قطع الأهوازي في فتحها فيهما وبه قطع الأكثر كالصقلي<sup>(٣)</sup> وأبي العلاء، وأمّال فتحة نونيهما ذو ضاد (ضَوْءٌ) وسين (سَنًا) وتاء (تَلًا) خلف والكسائي فصارا بإمالتهم فيهما.

تنبيهات: قوله: (وَهُمْ)؛ أي: حمزة وعليّ باتفاق والسوسي باختلاف كما تقدّم، ولم يصرح الداني بالخلاف بل قال في التيسير وغيره<sup>(٤)</sup>: «وقد روى عن أبي شعيب مثل ذلك»<sup>(٥)</sup>؛ أي: بفتح النون وإمالة الألف.

ولو قال: (وَقَدْ يُرَوَّى) لأجد، وأشار إلى القريب بما للبعيد، والفتح عنه هو المنصوص الذي لا يكاد يوجد غيره.

## [التوجيه]

وجه إمالة (نَأَى) لحمزة وعليّ<sup>(٦)</sup>: كونه يائياً لنأيت، وللسوسي وشعبة الجمع، وإلى حُسن الموافقة أشار بقوله: (شَرُعُ)؛ أي: طريق بركة.

ووجه إمالة فتحة النون: اتباعاً لفتحة الهمزة، وإلى مدحه أشار بقوله: (ضَوْءٌ)؛ أي: الإمالة للإمالة. وجه مضيء تبع مثله.

(١) أي قوله تعالى: ﴿وَنَّا بِحَاجَتِهِ﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴿[فصلت: ٥١].

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٤٢).

(٣) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحّام الصقلي (ص ١٢٤).

(٤) أي: في جامع البيان. ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١/ ٢٧٧).

(٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٤٢).

(٦) في (ح): «عليّ وحمزة».

إِنَاهُ لَهْ شَافٍ وَقُلْ أَوْ كِلَاهُمَا

شَافًا وَلِكَسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمِيلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

أي: إضجاع (إِنَاهُ) مُبتدأ، و(لَهْ شَافٍ) اسمية خبره، والهاء (لَهْ)، وإضجاع (أَوْ كِلَاهُمَا شَافًا) أخرى، وفاعله العائد، (وَلِكَسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ) يتعلقان بـ: (تَمِيلٍ).

### [الشَّرْحُ]

أي: أمال ذو لام (لَهْ) وشين (شَافٍ) هشام وحمزة وعليّ وفاقًا وأصالة ﴿نَظِيرِينَ إِنَّهُ﴾ [الاحزاب: ٥٣]، وأمال ذو شين (شَافًا) حمزة وعليّ ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] بالإسراء.

تنبيه: (كِلَيَّي) لا تخصيص فيها ولا موافقة؛ وإنما ذكرها لعدم اندراجها في الضوابط عند قوم، ولم يتعرّض لها في التيسير لاندرجاها فيها عند آخرين، و(كلا) من (كِلَيَّي وكِلَتَي) اسم مفرد اللَّفْظِ مثنى المعنى عند البصريين كَمَعًا وعليّ اللفظ جاء الخبر في قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَانِ ءَأَنْتَ﴾ [الكهف: ٣٣] وقول الشاعر:

كِلَا يَوْمِي أَمَامَةٌ يَوْمٌ صَدُّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامًا<sup>(١)</sup>

واختلف في ألفها، فقليل: عن واو [١١١/أ] لإبدال التاء منها في (كِلَتَي) كنجاه؛ فلذا رسمت ألفًا، فعلى هذا هي خارجة عن الضوابط المتقدّمة، فاحتاج إلى ذكرها، وعلّلها بكسرة الكاف.

والواوية ممالاة لكسرة أصلها قليلًا ولكسرة تليها كثيرًا نحو: ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، و﴿الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢]، وهو أولى من شمالال، وإن نزعها وفتح نحو: (دار)

(١) قائل البيت: جرير. ينظر: مختار الصحاح (١/٢٧٤)، لسان العرب (١٥/٢٢٧)، مادة: (كلا).

## شرح الجعبري

عن زوال الكسرة لا يدل على أصل، وقيل: عن ياء لقول سيبويه: لو سُميت بها لقلبت ألفها في التثنية ياء، فالإمالة للدلالة عليها؛ وبهذا الاعتبار هي مندرجة.

وإلى قوّته أشار بالرّمز؛ أي: دليل الإمالة (شفاً) لوضوحه. وأما (كلتى) فوزنها (فعلى) وألفها للتأنيث عند البصريين، والتثنية عند الكوفيين، والتاء للتأنيث وهي في قوله تعالى: ﴿كَلَّمْنَا الْجِنِّينَ﴾ [الكهف: ٣٣] فتجري عليها مذاهب الممليين في الوقف.

فالداني في (كتاب الإمالة)<sup>(١)</sup> تجوز إمالتها مشبعة وغير مشبعة لمن تقدّم، ثم قال: «وعامة القراء وأهل الأداء على الأوّل»<sup>(٢)</sup>؛ أي: الفتح.

وقال أبو الطيب ابن غلبون وابن شريح: «فتحها إجماع»؛ أي: في روايتها، وقطع بالإمالة أبو العلاء، وأجاز مكي الوجهين على المذهبين<sup>(٣)</sup>.

### [التوجيه]

وجه إمالة ﴿إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]: انقلابه عن الياء، والموافقة للجمع يقال: أتى الطعام يائي في إناء وأن يئين: بلغ وقت نضجه<sup>(٤)</sup>، قيل: الأوّل مقلوب من الثاني،

(١) اسمه: (الموضح في الفتح والإمالة).

(٢) قال الداني: «(باب القسم العاشر): وهو قوله في سبحان (أَوْ كِلَاهُمَا) قرأ حمزة والكسائي بالإمالة، جاء ذلك عنهما نصّاً وأداءً، ورُسِمَ في بعض المصاحف بألف وفي بعضها بغير ألف ولم ترسم في شيء منها بالياء، وقرأه الباقون بالفتح. فعلة من أمال أن الكاف؛ لما وقعت مكسورة قبل اللام أمال فتحها من أجلها، فمالت الألف بعدها لإمالتها، ولم يخفل بكونها للتثنية لوقوع ما يجلب الإمالة فيها قبلها. ومن أخلص الفتح فعلة أن هذه الألف لما كانت لا تتغير ولا تنقلب في اللفظ، مع ما يتصل بها عامل النصب والخفض؛ بل هي على حال واحد فيقال: رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، كما يقال: جاءني كلا الرجلين، وهذا مذهب الخليل وسيبويه لم يكن إلى إمالتها سبيل؛ إذ ليست بمنقلبة من ياء، وكذا إن جُعِلت للتثنية على لغة من يقول: رأيت كليهما، ومررت بكليهما؛ فإمالتها أيضاً ممتعة؛ لأنها مجهولة لا أصل لها في ياء ولا في واو، فلذلك أخلص فتحها، وبالله التوفيق». ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ٩٩/١٠٠).

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/١٢٤).

(٤) أتى الشيء يأتي إنى، وقد آن أوئك وأينك وإينك، ويقال: من الأين أن يئين أئناً، والإناء ممدود واحد

## شرح الجعبري ٨٢٢

والعكس اقتبس للمصدر، وقد جمعها الشاعر في قوله:

أَلْمَايْنُنُ لِي أَنْ تَقْضِيَ عَمَّائِي وَأَعْرِضْ عَنِّي لَيْلِي بَلَى قَدْ أَنَى لِيَا<sup>(١)</sup>  
وَدُو الرِّاءِ وَرَشٌ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا

كُهُمَّ وَدَوَاتِ الْيَالَةِ الْخُلْفُ جُمَّلًا

### [اللغة والإعراب]

أي: والألف<sup>(٢)</sup> (دُو الرِّاءِ) مُبتدأ، و(وَرَشٌ) فاعل الخبر؛ أي: أماله، و(بَيْنَ بَيْنَ) صفة مصدر؛ أي: إمالة كائنة بين الحرفين، و(الْخُلْفُ جُمَّلًا) جمع اسمية والضمير للخلف، ويحتمل التثنية على المعنى، (وَفِي أَرَاكُهُمْ) وفي (دَوَاتِ الْيَا) و(لَهُ) متعلقات الخبر.

### [الشرح]

لما تمَّ الكلام في الإمالة الكبرى في الألف المتطرِّفة أصلاً ووفقاً، انتقل إلى الكلام في الإمالة الصغرى فيها.

أي: أمال ورش إمالة صغرى كل ألف متطرِّفة ولو تقديراً لا مآ، وزائدة بعد راء مباشرة؛ إلا ﴿وَلَوْ أَرَادَكُهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] فله فيه وجهان نصَّ عليهما ابن شريح ورجح التقليل وبه قطع في التيسير وأبو الحسن ابن غلبون<sup>(٣)</sup>، والفتح وعليه أمثال المصريين فهو زائد، وله أيضاً في الألفات المتعلقة بالياء وجهان، ويحتملها التيسير بترجيح

الآنية معروف، مثل: رداء وأردية، وجمعه آنية، وجمع الآنية: الأواني على فواعل جمع فاعلة. ينظر: لسان العرب (٤٨/١٤)، مادة: (أنى).

(١) لم أقف على قائله. ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (٣٠٨/١).

(٢) في (ح): «وَأَلْف».

(٣) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١٩٩/١).



## شرح الجعبري

الإمالة، وعليها أكابر المصريين، وبالفتح أخذ أبو الحسن وابن شريح.  
 أمحاث: يحمل قوله: (ذو الرءاء) على الألف المتطرّفة؛ لأن الكلام المتقدم فيها  
 ليخرج الألف التي بعد راء ﴿تَرَبَّأَ﴾ [الشعراء: ٦١] فإنه لا يميله، وأمثلتها في وفاق أبي  
 عمرو و﴿أَرْسَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] مخصص، وذوات الياء مستقل، وليس مراده المنقلب  
 عن الياء فقط، وإن كان ظاهر كلامه كما تقدّم؛ بل الأعم هو كل ألف انقلبت عن الياء  
 أو رُدَّت إليها، أو رسمت بها مما أماله حمزة وعليّ، أو انفرد علي من الروايتين أو  
 أحديهما، نص على ذلك الداني في كتاب الإمالة<sup>(١)</sup> سوى ﴿تَبَنَّى مَرَضَاتٍ﴾ [التحريم: ١]،  
 و﴿كَمِشْكُورٍ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وفي الطرفين (الرّبا) احتمال من  
 التيسير لقوله بعد ذكرها: «وقد تقدّم مذهب ورش في ذوات الياء»<sup>(٢)</sup>؛ أي: فاعمل هنا  
 كذاك أو أفرق بينهما.

ثم ذكر انفراد دوري عليّ ثم قال: وفتح الباقون ذلك كله، واستثنى لورش إمالة  
 ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]، فعلم [١١١/ب] منه أنه لا يميل ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨]،  
 و﴿مُتَوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وقد ذكر إمالتها في كتاب الإمالة<sup>(٣)</sup>.  
 ثم تمّ مذهبه فقال:

وَلَكِنْ رُءُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحَهَا

لَهُ غَيْرَ مَا (هَا) فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(لكن) حرف استدراك عاطف؛ إلا أن يتقدّمه إيجاب أو واو كهذا، (رُءُوسُ  
 الْآيِ) فواصلها مُبتدأ، و(قَلَّ فَتَحَهَا)<sup>(٤)</sup> فعلية خبره، والهاء ل: (رُءُوسُ)، و(قَلَّ) هنا

(١) ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ١٥٨).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٠).

(٣) ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ١١٢).

(٤) قال تلميذ الشاطبي: معنى قوله: (قَلَّ فَتَحَهَا)؛ أي: فتحتها فتحًا قليلًا، يعبر بذلك عن الإمالة اليسيرة،

## شرح الجعبري ٨٢٤

لازم؛ إذ ليس محذوف قلل؛ أي: أمالها بَيِّنَةٌ، و(لَهْ) يتعلق بـ: (قَلَّ)، والهاء لورش، و(عَيَّرَ) نصب على الاستثناء من الخبر، و(مَا هَا) فِيهِ صلة وموصول؛ أي: غير الفاصلة التي فيها لفظة (هَآ)، وهذا أولى من تقدير هاء سلامته من قصر الممدود والابتداء بالنكرة ودخول نحو: ﴿تَقَوُّهُمْ﴾ [محمد: ١٧] فيه، وليس منه، و(مُكَمَّلًا) حال فاعل (اخْضُرَ)، أو نعت مصدر مقدر؛ أي: حضورًا (مُكَمَّلًا)، أو مفعولًا به؛ أي: ضابطًا (مُكَمَّلًا)، أو معلَّمًا (مُكَمَّلًا).

### [ الشَّرْح ]

أي: قلل ورش باتفاق ألفات فواصل السور الأحد عشر المتقدمة على تنوعها، ثم استثنى ما اتصل به هاء مؤنث فليعط حكم غيرها فيمال له، بلا خلاف ذو الراء وهو ﴿ذَكَرْنَهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ويفتح له ذو الواو وهو ﴿دَحَنَهَا﴾ [النازعات: ٣٠]، و﴿صَحَنَهَا﴾ [النازعات: ٢٩]، و﴿نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]، و﴿طَمَّهَا﴾ [الشمس: ٦]، وتجري<sup>(١)</sup> وجهاء في ذوات الياء نحو: ﴿بَنَنَهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، و﴿سَوَّيْنَهَا﴾ [الشمس: ٧] كما تقدّم هذا مقتضى كلامه وهو رأي الشارح الأوّل<sup>(٢)</sup>.

وقيل: له الوجهان في الجميع؛ لأنه خص الفواصل من المختلف، ثم خصّ ذوات الهاء، فتدرج في المختلف وأيد بقول الداني في كتاب الإمالة: «اختلف الرواة وأهل الأداء عن ورش في الفواصل كُنَّ على كناية مؤنث، فقرأت على أبي الفتح، وأبي القاسم بالتقليل، وهي رواية أبي الأزهر والأزرق، وعلى أبي الحسن بالفتح، وهي رواية أحمد بن صالح»<sup>(٣)</sup>.

وعنى رءوس الآي في السور السابق ذكرها». ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٢٩٢).

(١) في (ح): «ويجري».

(٢) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٢٩٢).

(٣) لفظ الداني هو: «وقد اختلف الرواة وأهل الأداء عن ورش في الفواصل إذا كُنَّ عن كناية مؤنث نحو آي والشمس، وبعض آي والنازعات، فأقراني ذلك أبو الحسن عن قرأته بإخلاص الفتح، وكذلك رواه

## شرح الجعبري ٨٢٥

قلتُ: لا يحتمل كلام الناظم ذلك؛ لأن ذوات الهاء إذا خرجت عن حكم الفاصلة ألحقت بنظائرها في غيرها، ولم يعم غيرها الخلاف فلا يعمها، ولا دليل في قول الداني؛ لأنه يدل على إلحاقها بالفواصل العارية منها في تحتم الإمالة؛ لثلا يتداخل الطرف.

وقال في التيسير بعد أصول حمزة وعلي: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللَّفَّظَيْن؛ إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها ألف»<sup>(١)</sup>؛ أي: لا هاء ميم، فإنه أخلص الفتح فيه على خلاف بين أهل الأداء في ذلك، هذا ما لم يكن في ذلك راء فيحتمل قوله: «على خلاف» أن يتعلق بقوله: «أخلص الفتح لقربه»<sup>(٢)</sup>، فيكون قاطعاً بإمالة متعلقات الياء في غير الفاصلة، ويكون وجه الفتح من زيادات القصيد، وحيث ينزل خلاف الفاصلة على المحملين<sup>(٣)</sup>، ويحتمل أن يتعلق بقوله: «وقرأ ورش» لقرينة البعد فيجري الوجهين في غير الفاصلة من اليائيات العارية من الراء، ويكون ساكتاً عن تفصيل الفاصلة اعتماداً على السابق، وهذا مطابق لما في القصيد.

وقال ابن شريح: «قلَّ الفاصلة ذات الياء؛ إلا ما اتصل بضمير مؤنثة فإنه فتحه»؛ ولهذا الإشكال أمرك بالحضور مفكراً في حل هذه العبارة، وتنزيلها على هذا التفصيل، أو بملازمة هذا الضابط الحاضر، أو من فهمه، وقد نظمت مذهبه في بيت وهو:

وَقَلَّلَ وَرَشٌ لَا يَرَّهَا الرَّاءُ كَغَيْرِهَا بِخُلْفِ أَرَكَهُمُ وَهَا الْيَاءُ وَأَسْجِلًا

نصاً عن ورش أحمد بن صالح، وأقرانيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قرأتها بإمالة بين بين، وذلك قياس رواية أبي الأزهر وأبي يعقوب وداود عن ورش. فعلة ما رواه لي أبو الحسن أن كناية المؤنث لما وقعت بعد الألف الممالة وصارت خاتمة للفاصلة، لم تقع تلك الألف طرفاً وهو علة تغييرها بالإمالة اليسيرة؛ بل وقعت حشواً، وهو الموضع الذي يخلص فتحها فيه على ما رواه لي عن قرأته من الفرق بين الفاصلة والحشو كما قدمناه. ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ٢١٤).

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٩).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٩).

(٣) في (ح): «المحملين».

## شرح الجعبري

أي: أمال ورش بين بين ألف الفواصل يائية وواوية وذات راء، والمتصلة بها مع راء، ومصاحبتهما في غير [١١٢/أ] الفاصلة، وله وجهان في ﴿أَرْزَكْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وفي المتعلقة بالياء من الفاصلة المؤنثة وغير الفاصلة.

تبيينها: عبّر عن الصغرى بـ: (قَلَّ فَتَحُّهَا)؛ لأنه مزج بكسر مذهب قسط، واستعمله معدّي في (وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ) <sup>(١)</sup>، (وَالْتَقَلِيلُ جَادَلٌ) <sup>(٢)</sup>، وقيل: قَلَّ وجهُ الفتح، فيفهم منه كثرة وجه التقليل، ويجري فيها خلاف غيرها، وهذا الاحتمال صحيح من جهة النقل كما بيّنت احتمال التيسير، وقطع مكّي وابن شريح والحصري بالإمالة، والصقلي <sup>(٣)</sup> بالفتح، وفائدة فصل الفاصل عن المختلف على الاختلاف، ترجيح الإمالة، وقول المالكي: (وذو الراء مع أواخر الآي) قطع بالإمالة؛ لأن التجريد لم يذكر له فيها إمالة؛ لكن بمنعه فصل الناظم إياها من المختلف <sup>(٤)</sup>، وقد تقدّم أن ورشاً يراعي في الفواصل عدّ المدني الأوّل بتفريعه.

ذيل: فتح أبو بكر الأصبهاني عن ورش المتفق والمختلف.

## [التوجيه]

وجه التقليل: حصول الغرض بمطلق الإمالة، ومراعاة الأصل قال خلف: سمعت الفراء يقول: أفرط عاصمٌ في الفتح، وحمزة في الكسر؛ - أي الإمالة الكبرى - وأحبُّ إليّ أن تكون القراءة بين ذلك. وهذا يدل على سماعها من العرب.

ووجه تحتم ذي الراء: ما تقدّم من استحسانها معها.

ووجه ﴿أَرْزَكْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]: بُعدُه عن الظرف بالضميرين بخلاف ﴿أَرْزَكْتُمْ﴾

[آل عمران: ١٥٢].

ووجه خلاف اليائيات: عدم المرجح والجمع.

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤٤)، رقم البيت: ٥٤٦.

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٧)، رقم البيت: ٣٢٦.

(٣) ينظر: التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٢٣-١٢٤).

(٤) في (ح): «لأن التجريد لم يذكر له فيها إمالة؛ لكن بمنعه فصل الناظم إياها من المختلف» ساقط.

ووجه تحتم الفواصل والتعميم: التناسب.

ووجه إخراج المؤنثة: تراخيها عن الطرف.

ولما تمّ مذهب ورش في الصغرى انتقل إلى أبي عمرو فيها فقال:

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعَلَىٰ وَأَخْرُ أَيَّ مَا

تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِي سَوَىٰ رَاهُمَا اغْتَلَىٰ

### [ اللُّفَّةُ وَالْإِعْرَابُ ]

(فَعَلَىٰ) مرفوع مقدّر متعلق (لِلْبَصْرِي)؛ أي: يمال بين بين فعلَى (لِلْبَصْرِي)، (وَكَيْفَ جَرَتْ) <sup>(١)</sup> حالها وضميرها فاعل (جَرَتْ) <sup>(٢)</sup>، (وَأَخْرُ أَيَّ) معطوف مضاف إلى (مَا تَقَدَّمَ) وصلة وموصول، و(سَوَىٰ رَاهُمَا) مستثنى من (فَعَلَىٰ)، والفواصل عطف (فَعَلَىٰ)، وقصر راء للوزن وهما لهما، و(اغْتَلَىٰ) علا مستأنف، وفاعله ضمير الراء أو الإضجاع.

### [ الشَّرْحُ ]

أي: أمال أبو عمرو إمالة صغرى ألف (فعلَى وفعلَى) المعبر عنه بـ: (وَكَيْفَ جَرَتْ) <sup>(٣)</sup> الساكنة العين كاللفظ.

وقلّل أيضًا ألفات فواصل السور الإحدى عشرة المذكورة في إمالة حمزة وعليّ، اتصل بها هاء مؤنّث أو لم يتصل؛ إلا أن يتقدّم ألف مطلق (فعلَى) والفواصل راء مباشرة، فإنه يميلها إمالة كبرى على مذهبه في غيرها، وهو معنى قوله: (اغْتَلَى)؛ أي: غلب الإضجاع المحض فيهما البيني، أو علت الراء في الإمالة هذا نقل التيسير.

(١) في (ف)، و(ح): «وكيف أتت»، وفي (س): «كيف جرت».

(٢) في (ح): «أنت».

(٣) في (ح): «كيف أتت».

## شرح المعبري ٨٢٨

ذيل: زاد في الكافي إمالة (مَتَى وِبَلَى)، وقطع أبو العز في إرشاده وكفايته<sup>(١)</sup> بفتح الفواصل، (وفعلَى) الثلاث من طريقه لأبي عمرو، وبه قرأت من طريق (در الأفكار) وهو وجهٌ في التجريد.

وأمال ابن اليزيدي الجميع إمالة كبرى، وفيه وجه للوسوسي زاد ابن اليزيدي إمالة الألف الثانية من ﴿مُنْهَبَهَا﴾ [النازعات: ٤٤] للأول<sup>(٢)</sup>، وقد تقدّم أن أبا عمرو يراعي عدد المدني الأول بتفريعه.

### [التوجيه]

ووجه دخول (مُوسَى)، و(عِيسَى)، و(يَحْيَى) في (فعلَى) بالأمثلة عند قوله: (وَمِمَّا أَمَالَه)<sup>(٣)</sup>، وأمثلة الراء في وفاقه، وقال مكي: «مذهب أبي الطيب إمالة ﴿يَحْيَى﴾ [مریم: ٧] وغيره بفتحها»<sup>(٤)</sup>.

وجه إمالة (فعلَى) الثلاث: التنبيه على ما يستحقه المؤنث من الكسر والياء نحو: أنتِ قمتِ وقولي، واكتفى بالأصل دون (فعلَى).

ووجه الفواصل: أن منها (فعلَى) فاتبعها سورتها، وما ليست فيه بما هي فيه لتجري فواصله على سنن واحد.

ووجه تقليده بين الصغرى والكبرى وخصها بالراء: لما تقدّم.  
ثم ذكر مختلفه فقال:

وَيَا وَيَلَّتْ لِي أَنِّي وَيَا حَسْرَتِي طَوَوَا

وَعَنْ غَيْرِهِ قَسَمَهَا وَيَا أَسْفَى الْعُلَا

(١) في (ح): «كفايته وإرشاده».

(٢) في (ح): «للأولى».

(٣) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٥)، رقم البيت: ٣٠٦.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/١٥٩).

## [اللغة والإعراب]

[١١٢/ب] تقديره: تقليل (وَيَا وَيَلْتَي)، ومعطوفيه مفعول<sup>(١)</sup> (طَوَّوًا): حفظ النقلة أو ستروه، أو الجملة اسمية بتقدير: طووه، وهاء (قِسْهَا) للكلمات الثلاث، (وَعَنْ غَيْرِهِ) متعلق ناصبها، وهاؤه لمدلول واو (طَوَّوًا)، (وَيَا أَسْفَى) اسمية؛ أي: وألف (يَا أَسْفَى) مقللة أيضًا له، و(الْعُلَا) صفة (يَا أَسْفَى)؛ أي: ذات العلى.

## [الشرح]

أي: وأمال إمالة صغرى ذو طاء (طَوَّوًا) دوري أبي عمرو ألف النُدبة من ﴿يَتَوَلَّىٰٓ أَعْرَجْتُ﴾ [المائدة: ٣١]، ﴿يَتَوَلَّىٰٓ أَلْدُ﴾ [هود: ٧٢]، ﴿يَتَوَلَّىٰٓ لَيْتَىٰ﴾ [الفرقان: ٢٨]، ﴿يَتَأَسْفَىٰ عَلَىٰ يُونُسَ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، وألف ﴿أَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٣] الاستفهامية حيث كانت، وأمالها حمزة وعليّ كبرى، وورش بين بين في وجه، وفتحها الباقون.

إشارات: عنى في التيسير<sup>(٢)</sup> بطريق أهل العراق: الدُّوري، وبطريق أهل الرقة: السوسي، ولم يذكر فيه ﴿يَتَأَسْفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، ونَبه الناظم عليه بتأخيرها، وذكرها ابن شريح ومكي<sup>(٣)</sup> لغير أبي الطيب وابن شريح، وزاد وجه إمالة السوسي الثلاثة، وأمال ابن اليزيدي الأربعة إمالة كبرى، وعنه بين بين، وقطع أكثر النقلة كأبي العلاء بالفتح لأبي عمرو.

ومعنى قوله: (قِسْهَا)؛ أي: أجز فيها مذاهب القراء في نظيرها، فافتحها لابن كثير وقالون والسوسي وابن عامر وعاصم، وأملها كبرى لحمزة وعليّ، وأجز فيها وجهي التقليل والفتح لورش، ونصّ عليه حيث كانت عبارة التيسير تقتضي تحتم فتحها

(١) في (ح): «مقول».

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٥٩).

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٦٣).

## شرح الجعبري ٨٤٠

لورش، ووصف ﴿يَتَأَسَفْنَ﴾ [يوسف: ٨٤] بالارتفاع لتقدمها في التلاوة.  
وليست الهمزة رمزاً؛ لأنها من تنمّة القراءة، ولو قال: (علي) لنصّ على عدم  
رمزيته، ولا يوهمان إمالتهما لاندرج العلى في الفاصلة والنص منع عليّ.

### [التوجيه]

وجه إمالة ألف الثدبة به: كونها خلفاً عن ياء المتكلم.  
ووجه تقليل الثوري: التنبيه على أن مثل هذا الخلف يسوّغ الإمالة، وهو أصل  
أبي عمرو في غير الراء.

ووجه (أئي): القول باندرجها في (فعلى).

ووجه فتح السوسي: خروجها عن مذاهب أبي عمرو.

ولما تمّ الكلام في اللام وما بعدها باعتبار الإماليتين؛ انتقل إلى العين عاكس  
الترتيب الطبيعي لتمكن الظرف من التغيير دون غيره فقال:

وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي

أَمَلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتُجْمِلًا

### [اللغة والإعراب]

(الثلاثي) ما أصوله ثلاثة، وهنا ما هو على ثلاثة أحرف صفة فاعل مقدر؛ أي:  
كيف جاء الفعل الثلاثي من اتصال ضمير، أو تاء تأنيث موضع حال، و(غَيْرَ زَاغَتْ)  
نصب على الاستثناء (بِمَاضِي) ظرف جاء، وجر المنقوص لفظياً مراجعةً للأصل  
للوّزن كقول جرير:

فَيَوْمًا يُؤَافِنِي الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا يُرَى مِنْهُنَّ غَوْلٌ تُغْوَلُ<sup>(١)</sup>

(١) قائل البيت: جرير. ينظر: خزنة الأدب (٣/٢١٦)، المقتضب في اللغة للمبرد (١/٣١).



## شرح الجعبري

(خَابَ) ومعطوفاته تقديرًا منصوبات (أَمِلَ)، وفاء (فَتُجْمَل) جواب الأمر: فتحسن، والمضارع بعدها بأن والتقدير: أمل من الثلاثية المجردة كيف وقعت (خَابَ) وما بعده. ثم تم فقال:

وَحَاقَ وَرَأَغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُرُ

وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ فِي شَاءَ مَيْلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَحَاقَ) إلى (زَادَ) نصبٌ بالعطف، و(فُرُ): أظفر مستأنف، (وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ) اسمية؛ أي: وألف (جَاءَ) ممال ابن ذكوان، أو فعلية للتناسب؛ أي: أمال وصرف للوزن، (وَفِي شَاءَ مَيْلًا) فعلية مقدّمة المتعلق، وضمير (مَيْلًا) لابن ذكوان، ويحتمل أنه يكون له ولحمزة من حيث المعنى لا اللفظ.

ثم كمل فقال: [أ/١١٣]

فَزَادَهُمُ الْأَوْلَىٰ وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ

وَقُلْ صُحْبَةٌ بَلْ رَانَ وَأَضْحَبٌ مُعَدَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(فَزَادَهُمُ) معمول مائل بمقدّر، أو مُبتدأ محذوف الخبر، و(الأولى) صفتها، (وَفِي الْغَيْرِ) (الأولى) (خُلْفُ) ابن ذكوان، (وَقُلْ صُحْبَةٌ)؛ أي: أمال (صُحْبَةٌ بَلْ رَانَ) فعلية محكيّة، قل (وَأَضْحَبٌ) عطف عليه، و(مُعَدَّلًا) ظاهر العدالة مفعوله، (وَأَضْحَبٌ) مع (صُحْبَةٌ) تجنيس.

### [الشرح]

الكلام الآن في الألف المنقلبة عن العين، وهذه الأفعال تسمّى الجوف جمع

## شرح الجعبري

٨٤٢

أجوف ما عينه حرف علة، وعينات العشرة المذكورة ياءات مفتوحة إلا ﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] فيائه مكسورة؛ وإلا ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢] فعينه واو مكسورة أُعِلت بالقلب لتحركها وانفتاح ما قبلها مع تحقق الشروط، وهي في التيسير فصل ترجمة بإفراد حمزة وفاقاً لبعضهم، ويرد عليهم الموافقة؛ ولهذا عبرنا عنه في (النزهة) (بأصل حمزة)، ولما أراد الكبرى صرّح بقوله: (أَمِلْ)؛ لأنها المفهومة من الإطلاق.

أي: أمال ذو فاء (فَتَجُمَلًا) و(فُرْ) حمزة إمالة كبرى هذه الأفعال العشرة بشرط أن تكون ماضية ثلاثية مجردة عن الزيادة، وإن اتصلت بضمير أو تاء تأنيث؛ إلا ﴿زَاعَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠].

فخرج بقولنا: (الأفعال) نحو: ﴿وَصَاقَتْ﴾ [هود: ١٢]، و﴿خَافِيًا﴾ [القصص: ١٨].  
وبقولنا: (ماضية) نحو: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: ٥٠]، و﴿وَخَافُونَ إِيَّاهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

وقولنا: (ثلاثية) بيان للمختلف فيه؛ لكن لما لم تقع إلا ثلاثية جعل الثلاثي عبارة عمّا هو على ثلاثة أحرف.

وقولنا: (مجردة عن الزيادة المعلومة من التصريف) أخرج نحو: ﴿فَاجَأَهَا الْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]، ﴿أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وأماله القاضي عنه.

وقولنا: (وإن اتصلت بضمير أو تاء تأنيث) نصّ على نحو: ﴿خَافُوا﴾ [النساء: ٩]، و﴿وَصَاقَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]، ونبّه بهما الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ على أن مراده من تنوع الحال لخوف الضمائر وعلامة التأنيث لا لحوق الزوائد.

وقولنا: (إلا) ﴿زَاعَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠] مخرج لزاع المتصل بالتاء، وهو ﴿وَلَاذَ زَاعَتِ الْأَبْصُرُ﴾ [الأحزاب: ١٠] بالأحزاب، و﴿أَمْ زَاعَتِ عَنْهُمْ الْأَبْصُرُ﴾ [ص: ٦٣] بص هذا نقل التيسير ومكي<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٢)، التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٦١).

## شرح الجعبري

ولم يستثن الداني في كتاب الإمامة سوى ص<sup>(١)</sup>، ولم يستثنهما الصقلي<sup>(٢)</sup>، وهي نص رواية العبيسي<sup>(٣)</sup> وابن حفص عنه، واستثنى ابن شريح كل ما اتصل بتاء تأنيث من الانفصال ك: ﴿وَصَاقَتْ﴾ [التوبة: ١١٨].

(فخاب) أربعة مواضع:

- ١- ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ﴾ [إبراهيم: ١٥].
- ٢- ﴿وَقَدْ خَابَ مِنْ أَفْتَرَى﴾ [طه: ٦١].
- ٣- ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١].
- ٤- ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ [الشمس: ١٠].

(وخاف) ثمانية:

- ١- ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ﴾ [البقرة: ١٨٢].
  - ٢- ﴿ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩].
  - ٣- ﴿خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨].
  - ٤- ﴿لَمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾ [هود: ١٠٣].
  - ٥- ﴿لَمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾ [إبراهيم: ١٤].
  - ٦- ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤].
  - ٧- ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦].
  - ٨- ﴿مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ﴾ [النازعات: ٤٠].
- و(طاب): ﴿فَأَنْكِحُوا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] فقط.

(١) قال الداني: «وأما قوله في ص: ﴿أَمْ رَأَيْتَ عِنْدَهُمُ الْأَبْصَارَ﴾ [ص: ٦٣]، وفي قوله في الصف: ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] فلا خلاف في فتحهما». ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ١٦٩).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٢٨-١٢٩).

(٣) عبيد الله بن موسى بن بإدام أبو محمد بن أبي المختار العبيسي مولا هم الكوفي حافظ ثقة إلا أنه شيعي، مات سنة (٢١٣هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٢٠)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٨٠).

(وضاق): خمسة:

١- ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥].

٢- ﴿حَتَّىٰ إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ﴾ [التوبة: ١١٨].

٣- ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٨].

٤- ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ﴾ [مود: ٧٧].

٥- ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [العنكبوت: ٣٣].

و(حاق) عشرة<sup>(١)</sup>: ﴿فَحاَقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠] بالأنعام، والأنبياء ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحاَقَ بِهِمْ﴾ [مود: ٨]، ﴿وَحاَقَ﴾ [النحل: ٣٤] بالنحل والزُّمِر<sup>(٢)</sup> والجاثية<sup>(٣)</sup> والأحقاف<sup>(٤)</sup> والمؤمن<sup>(٥)</sup>، وفيها ﴿وَحاَقَ بِتَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٤٥].

(وزاغ): موضعان:

١- ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ﴾ [نجم: ١٧].

٢- ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾ [الصف: ٥].

و(جاء): مائتان واثنان وعشرون نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولَ رَبِّنَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وَإِذَا جَاءَكَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَابِينَا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

و(شاء) مائة وستة كل نصف في نصف نحو: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿لَوْ شَاءَ رَبِّنَا لَأَنزَلَ﴾ [فصلت: ١٤]، ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾ [الفرقان: ٥٧].

(١) في (ح): «تسعة».

(٢) أي قوله تعالى: ﴿وَيَذَاكُم مِّن سَخَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [الزمر: ٤٨].

(٣) أي قوله تعالى: ﴿وَيَذَاكُم مِّن سَخَاتٍ مَا عَمِلْتُمْ﴾ [الجاثية: ٣٣].

(٤) أي قوله تعالى: ﴿إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحاَقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

(٥) أي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحاَقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [غافر: ٨٣].

و(زاد): خمسة عشر:

- ١ - ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].
- ٢ - ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧].
- ٣ - ﴿فَزَادَهُمُ إِيْمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣].
- ٤ - ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]. [١١٣/ب]
- ٥ - ﴿ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ [الأنفال: ٢].
- ٦ - ﴿مَا زَادَكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧].
- ٧ - ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ﴾ [التوبة: ١٢٤].
- ٨ - ﴿فَزَادَهُمُ إِيْمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣].
- ٩ - ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥].
- ١٠ - ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيرٍ﴾ [هود: ١٠١].
- ١١ - ﴿وَزَادَهُمُ نُفُورًا﴾ [الفرقان: ٦٠].
- ١٢ - ﴿وَمَا زَادَهُمُ إِلَّا إِيْمَانًا وَسَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢].
- ١٣ - ﴿مَا زَادَهُمُ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٣﴾ أَسْتَكْبَارًا﴾ [فاطر: ٤٢-٤٣].
- ١٤ - ﴿وَالَّذِينَ آهَدُوا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧].
- ١٥ - ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

وافقه ابن ذكوان على إمالة ﴿جَاءَ﴾ [الأنعام: ٦١]، و﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] حيث حلاً، وعلي ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٠] أوّل البقرة، وهو أوّل الواقع منه، وهو معنى قوله: (الأولى) فخرج غيرها مخالفاً وموافقاً، وله في بقية (زاد) وجهان كما في التيسير<sup>(١)</sup> والغاية الإمالة طريق النقاش، وهبة عن الأعمش، وعليه الأكثر كأبي العز وأبي

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٢).

## شرح الجعبري ٨٤٦

الكرم، والفتح طريق محمد بن النضر بن الأخرم<sup>(١)</sup> عنه فعنه، وبه قطع مكّي<sup>(٢)</sup>، ووافقه الكسائي وشعبة على إمالة ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَيَّ﴾ [المطففين: ١٤].

ولما تم الأصل محرراً نبّهك عليه بقوله: (واضح) لنقلك أو دينك شيخاً ثقة ظاهر العدالة.

تنبيهات: فاء (فَجُمِلَا) و(فُرِّ) رمزٌ، ويحتمل أن تكون الأولى فقط لا الثانية؛ وإنما إعادة حمزة في موافقة عليّ وشعبة دون ابن ذكوان؛ لأن ما وافق فيه ابن ذكوان تقدّم ذكره لحمزة بخلاف ما وافق عليه.

ذيل: وافق الداجوني عن هشام على إمالة الثلاثة، وقرأ العمري عن أبي جعفر العشرة بين بين.

### [التوجيه]

وجه إمالة العشرة: الدلالة على أصل اليائيات وحركة الواوي، ولما يؤول إليه عند البناء للمفعول، وإشعاراً بكسر الفاء مع الضمير؛ فلذلك لم يمل نحو: ﴿سَاءَ﴾ [المائدة: ٦٦]، و﴿وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: ٩١]، و﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿أَزَاجٌ﴾ [الصف: ٥]، و﴿يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٩٠].

ووجه استثناء ﴿زَاغَتْ﴾ [الأحزاب: ١٠]: معادلة أصل بفرع، ولم يتعدّ إلى نحو: ﴿وَسَارَ﴾ [القصص: ٢٩] تبعاً للنقل.

ووجه موافقة ابن ذكوان في (جَاءَ، وِشَاءَ، وَرَادَ): خلوها من شبهة المانع والجمع؛ إذ الباقية فيها صورة المانع متقدّم في ﴿خَابَ﴾ [طه: ٦١]، و﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، و﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]، و﴿رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] متأخراً في (حَاقَ)، و﴿زَاغَ﴾

(١) محمد بن النضر بن مر بن الحر الربيعي الإمام أبو الحسن ابن الأخرم الدمشقي صاحب هارون بن موسى بن شريك. توفي سنة (٣٤١هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/١٤١)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٩٥).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٦١).

[النجم: ١٧] مكتنف في ﴿وَضَاقَ﴾ [هود: ٧٧].

فإن قلت: فمال حال الموانع هنا؟

قلت: معطلة الأثر لتمكّن الأفعال من الإعلال قال سيبويه<sup>(١)</sup>: بلغنا عن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة<sup>(٢)</sup> يميل صار مع اكتناف المانعين أقوال كأنها تمنع إمالة التناسب للتنافر لا الدلالة لأنه لم يقصد .

ووجه فتح الكسائي: بعدها عن محلّ التغيير.

ووجه موافقة ﴿بَلَّ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]: التشوق إلى ترقيق الرءاء.

ثم انتقل إلى مصاحبة الرءاء فقال:

وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ

بِكَسْرِ أَمْلٍ تُدْعَى حَمِيدًا وَتُقْبَلًا

### [اللفة والإعراب]

(وَفِي أَلْفَاتٍ) متعلق (أَمْلٍ)؛ أي: أوقع الإمالة في ألفات، و(قَبْلَ رَا) صفتها وقصر للوزن، و(طَرَفٍ) صفة رءاء، (بِكَسْرِ) يتعلق بـ: (أَتَتْ) أخرى؛ أي: مكسورة، و(تُدْعَى) تسمى جزم جواب الأمر وأثبت ياءه على ما قرّرنا في (تَنْقِضِي) والمستكن نائب الفاعل، و(حَمِيدًا) محمود مفعوله الثاني، و(تُقْبَلًا) جزم بالعطف، وقيل: نصب بأن مقدّرة بعد واو جواب الأمر.

قلت: اتباع الملفوظ أولى من المقدّر، وليس مثل: زرني وأكرمك، هذا الأصل

(١) قال سيبويه: «ولا يملون ما كانت الواو فيه عينًا إلا ما كان منكسر الأول، وذلك ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، و﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]، و﴿هَابَ﴾. وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا وكذا». ينظر: الكتاب (١/ ٣٦٢)، الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ١٧٩).

(٢) كثير عزة: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر: شاعر، متيم مشهور. توفي سنة (١٠٥هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٥/ ٢١٩)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢/ ٣٣٧).

## شرح الجعبري

يخالف جميع المتقدم بالمناسبة وما قبله بالعموم.

## [الشرح]

أي: أمال إمالة كبرى ذو تاء (تُدْعَى) وحاء (حَمِيدًا) دوري الكسائي وأبو عمرو في الحاليين كل ألف عين أو زائدة بين العين واللام أو الفاء، متلوّة براء مكسورة ولو كسرة مقدّرة مباشرة [١١٤/أ] ولو لفظًا، متطرّفة تحقيرًا أو تقديرًا غير مسبوقه بأخرى في الأسماء المعروفة والتكرة والتوحيد والإفراد، ومقابلهما إلا ما يخص.

فقولنا: (متلوّة براء) خرج نحو: ﴿مِنْ قِيَامٍ﴾ [الذاريات: ٤٥].

وقولنا: (مكسورة) أخرج نحو: ﴿وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ﴾ [الحديد: ٦]، ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾

[البقرة: ٢٥].

وقولنا: (ولو كسرة مقدّرة) أدخل نحو: ﴿وَالنَّهَارِ لَا يَلِيَتْ﴾ [آل عمران: ١٩٠] إدغامًا ووقفًا وهو معنى قول مكّي: «في اللفظ والمعنى»<sup>(١)</sup>، وقال عن أبي طاهر: «إذا وقف بالروم كانت الإمالة صغرى لضعف السبب والنقل ياباه وبقاءه التريق»، وقال أبو العلاء: «وقف السوسي على الجميع بالتفخيم»؛ أي: إذا أسكن، وتقدّم فتح ابن جرير في الإمالة، وإطلاق الناظم رَحْمَتَهُ والداني رَحْمَتَهُ ظاهر في العموم، وقد نص عليه مكّي رَحْمَتَهُ.

وقولنا: (مباشرة) أخرج نحو: ﴿وَلَا ظَلَمَ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقولنا: (ولو لفظًا) ليندرج ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

وقولنا: (متطرّفة) أخرج نحو: ﴿وَمَارِقُ﴾ [الغاشية: ١٥]، و﴿بِضَارَيْنِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، واندرجا فيمن قيدها باللام كالتيشير والكافي.

وقولنا: (تحقيرًا) أخرج نحو: ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿الْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وأمّال ابن جبير عن الكسائي، وسلام<sup>(٢)</sup> عن أبي عمرو ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢].

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكّي (٤٢٦/١).

(٢) سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزني مولاهم البصري ثم الكوفي ثقة جليل ومقرئ كبير، أخذ القراءة عرضا عن عاصم بن أبي النجود وأبي عمرو بن العلاء. مات سنة (١٧١هـ). ينظر: غاية النهاية



## شرح الجعبري ٨٤٩

وقولنا: (أو تقديرًا) ليشمل نحو: ﴿وَعَلَىٰ أُنُوسِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

وقولنا: (غير مسبوقه بأخرى) أخرج نحو: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] أصل آخر بدليل أمثله وفيه احتمال.

وقولنا: (في الأسماء) بيان اختصاصها بها؛ لأنها المجرورة وما بعده تنوع، ﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]، و﴿أَنْصَارِيٍّ﴾ [آل عمران: ٥٢] يخرج بالتخصيص؛ ولولا تنبيه الناظم على السبب بالكسر لقال: (أَتَتْ بِحَرِّ).

ومعنى الرمز: الإشارة إلى حُسن الإمامة؛ أي: إذا أملت ذا الرءاء مدحت وقلبت روايتك.

ثم مثل فقال:

كَأَبْصَارِهِمْ وَالذَّارِ ثُمَّ الْجَمَّارِ مَعِ

جَمَّارِكَ وَالْكَفَّارِ وَأَقْتَسِ لَتَنْضُلَا

### [اللغة والإعراب]

(كَأَبْصَارِهِمْ) خبر مُبتدأ؛ أي: الألف الممالة قبل الرءاء (كَأَبْصَارِهِمْ) ومعطوفيه، (مَعِ جَمَّارِكَ) حال؛ أي: كائنات (مَعِ جَمَّارِكَ وَالْكَفَّارِ) يحتمل العطفين، (وَأَقْتَسِ) قس أمرية، و(لَتَنْضُلَا) لتغلب من فاضلة فضلة في الرمي منصوبٌ بأن بعد لام كي.

### [الشرح]

نوع الأمثلة تنبيهًا على محال الإمامة فذ: ﴿أُنُوسِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] مثال لألف التكسير المضاف إلى ضمير المذكورين.

و﴿عُقَىٰ الذَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢] للعين المنقلبة عن واو موحد محلّي باللام.

في طبقات القراءة (١/١٣٦)، معرفة القراءة الكبار للذهبي (١/٥٩).

## شرح المعبري ٨٥٠

و﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة:٥] للزائدة في مفرد ذي لام و﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة:٢٥٩] لها في موحد مضاف إلى المخاطب.

و﴿الْكَفَّارِ﴾ [التوبة:١٢٣] لها في مكسر مفرد معرّف بالأداة فاجر حكم المذكور في غير المذكور الجامع الشرائط، فإن النقل اطرده فيه وجاء هذا الأصل في أحد عشر بناء، فالعين في موزون (فعل) والزائدة في موزون (فَاعِلٌ، وَفَعَالٌ، وَفُعَّالٌ، وَفَعَّالٌ، وَفِعَّالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَأَفْعَالٌ، وَأَفْعَالٌ) كذ: ﴿الذَّارِ﴾ [الأنعام:١٣٥]، و﴿التَّارِ﴾ [البقرة:٣٩] حيث حلاً، ولا ثاني له، وسيخص و﴿الْفَارِ﴾ [التوبة:٤٠]، ثم ﴿هَارِ﴾ [التوبة:١٠٩]، و﴿يَقْتَارِ﴾ [آل عمران:٧٥]، و﴿خِلَلِ الدِّيَارِ﴾ [الإسراء:٥]، و﴿كَتَبَ الْفَجَّارِ﴾ [المطففين:٧]، و﴿أَوْجِدَ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم:٤٨]، و﴿بَدِيئَارِ﴾ [آل عمران:٧٥] تأصله ضار فأبدل كقيراط و﴿يَقْتَارِ﴾ [آل عمران:٧٥] ونونه أصل؛ لأنها ثانية في ما له نظير، و﴿يَمْقَدَارِ﴾ [الرعد:٨] ولا نظير لواحد من الثلاثة، ونحو: ﴿وَأَلْأَنْصَارِ﴾ [التوبة:١١٧]، و﴿وَالْإِنْكَارِ﴾ [آل عمران:٤١] فقط.

ذيل: أمال الدُّوري عن حمزة طريق ابن فرح الجميع إلا ﴿الْفَارِ﴾ [التوبة:٤٠].

### [التوجيه]

وجه الإمالة: مناسبة الكسرة، واعتبرت الكسرة على الراء دون غيرها لمناسبة الإمالة التريق لا كما توهم المعلنون قوتها بالتكرير لعدمه، واشترط تطرف الراء لتقرب الألف منه ولتأيدها بها<sup>(١)</sup> أشار إلى ذلك بالرّمز، ولما زادت المناسبة في نحو: دار دون سلام لم يعبا بالمانع في غار بخلاف صادق.

ثم تمّ فقال:

وَمَعْ كَفَّارِينَ الْكَافِرِينَ بَيِّنَاتِهِ

وَهَارِ رَوَى مُرَوِّبُخْلَفِ صَدِّحَ حَلَا

(١) في (ح): «به».

## [اللغة والإعراب]

(الْكَافِرِينَ) منصوب مقدر، (وَمَعَ كَافِرِينَ) حاله (وَبَيَّانِهِ) حاله أيضًا، والهاء له لفظًا، ولهما معنى؛ أي: وأمالا لفظ (الْكَافِرِينَ) كائنا، (وَمَعَ كَافِرِينَ) كائنين بالياء، (وَهَارٍ) مفعول (رَوَى مُرَوٍ) فاعله من أروى: سقى [١١٤/ب] كثيرًا أو مُبتدأ، وخبر (وَبِخُلْفٍ) حال المفعول، و(صَدِيدٍ): عطشان صفة الفاعل لا مفعول (رَوَى) خروجًا من الضرورة؛ أي: وإمالة (هَارٍ) رواها (مُرَوٍ صَدِيدٍ) متلبسًا بالخلف، أو روى إمالة (هَارٍ) (مُرَوٍ)، و(حَلَا) مستأنف.

## [الشرح]

أي: وأمال أيضًا أبو عمرو والدوري الألف الزائدة في (الكافرين) الجمع المصحح المحلّي باللام، والعامري عنها المعرب بالياء جرًا ونصبًا حيث حلاً نحو: ﴿مُحِطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣].

فقولنا: (في الكافر) أخرج نحو: ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، و﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وقولنا: (الجمع) أخرج الواحد، نحو: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]، وقد أماله الوراق عن الكسائي.

وقولنا: (المصحح) أخرج المكسر المذكر نحو: ﴿إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠]؛ لثلاثا يتكرر، والمؤنث نحو: ﴿بِعِصْمِ الْكُوفَرِ﴾ [المتحنة: ١٠]، وأماله ابن زياد عنه.

وقولنا: (المحلّي والعامري)؛ ليعمّ المعرف والمنكر.

وقولنا: (بالياء) أخرج نحو: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وأماله ابن زياد عن قتيبة.

وقولنا: (جرًا ونصبًا) نصًا على النوعين، وأمالي أبو حمدون عن الكسائي المجرور فقط.

## شرح الجعبري ٨٥٢

وأمال ألف (فاعل) من ﴿جُرْفِي هَكَرٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] ذو راء (رَوَى) وميم (مُرُو) وبخلافه، وصاد (صَدِّ) وحاء (حَلَا) وباء (بَدَارِ) الآتي الكسائي وشعبة وأبو عمرو وقالون، ولابن ذكوان وجهان نقلهما أبو العز وأبو العلاء هبة عن الأخفش عنه بالإمالة. والنقاش عنه فعنه بالفتح كما في التيسير بالتوبة، وبالأوّل قطع مكّي، وبالثاني أبو الكرم.

ومعنى الرّمز: نقل إمالة ﴿هَكَرٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] عالم<sup>(١)</sup> رِيَان من العلم عطشان إلى الزيادة كقوله ﷺ: «مَنْهُومَانِ<sup>(٢)</sup> لَا يَشْبَعَانِ طَالِيَهُمَا: طَالِبُ عِلْمٍ، وَطَالِبُ الدُّنْيَا»<sup>(٣)</sup>. أو عالم<sup>(٤)</sup> ريان عطشان، وحسنت هذه الإمالة فسارع إليها.

إشاراتٌ: لفظتا (الْكَافِرِينَ) من تمام أصلهما، وإن اختلف محل العلة، ثم خص منه ﴿هَكَرٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] بزيادة وما بعده بنقصان، ويحتمل أن يضم (كَافِرِينَ) إلى ﴿هَكَرٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] لصلاحيته واو (وَمَعٌ) للفصل، وواو (وَهَارٍ) للعطف مع تغيير السبب، ولا يمنع هذا الاحتمال إلا التقدير المذكور، ولو قال مثل:

ومع كافرين الكافرين بيانهما أو اضجعا .....

لنصّ على ذلك.

وقوله: (يُخْلَفُ) لواحد متقدّم كما تقدّم.

### [التوجيه]

وجه إمالة (الْكَافِرِينَ): التناسب وتنبهًا على أن الكسرة تؤثر على غير الراء مع مجاورة أخرى، ولزومهما وكثرة الدور والكسرات، ومن ثمّ لم يطرد في ﴿الْكَافِرُونَ﴾

(١) في (ف)، (ح): «علم».

(٢) النّهمة: بلوغ الهمة في الشيء، والشّرة والرغبة الشديدة. ينظر: لسان العرب (١٢/٥٩٣)، مادة: (نهم).

(٣) أخرجه الدارمي في باب (فضل العلم)، من رواية الحسن. ينظر: سنن الدارمي (١/٣٧٣)، ح ٣٤٠،

المستدرک على الصحيحين للحاكم (١/٣٠٢)، ح ٢٨٦.

(٤) في (ف)، (ح): «علم».

## شرح الجعبري

[النساء: ١٥١]، و﴿كَافِرٍ﴾ [البقرة: ٤١]، و﴿وَالذَّكِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، و﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] أصله: هائر، أو وهاور من هار: انهدم<sup>(١)</sup>، ثم أُعل بالقلب التحويلي ثم كقاضٍ أو هورٌ فأبدل (فعلنى) هذا واضح، وعلى الأول عند من أجرى الإعراب على الراء، ومن جعله كالمنقوص فللمح الأصل.

فوجه المميلين: قياس أصلهما.

ووجه الموافقين: التأنس بالتغيير والتنبيه على الأصل.

ثم تم فقال:

بَدَارٍ وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمُّوا

وَوَزُّشٌ جَمِيعَ الْبَابِ كَأَنَّ مُقَلَّلًا

### [اللفظة والإعراب]

(بَدَارٍ) اسم بادر: أسرع قياس من الثلاثي عند سيويه بُني باعتبار مسماه أصلاً لوقوعه موقع الجملة، أو لشبه الحرف من حيث إنه يعمل في غيره ولا يعمل غيره فيه منفرداً، وهذا مبني على مذهب الأخفش، (وَجَبَّارِينَ)؛ أي: وإمالة (جَبَّارِينَ)، (وَالْجَارِ) مُبتدأ ومعطوف، و(تَمَّمُوا) خبره، والضمير للنقلة، والعاثد منصوب محذوف أو الكلمات، (وَوَزُّشٌ) مُبتدأ خبره (كَأَنَّ) واسمها ضميره، و(مُقَلَّلًا) الإمالة خبرها، و(جَمِيعَ) باب الإمالة للكسرة التالية مفعوله. (بَدَارٍ) تمام مسألة ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

### [الشرح]

ثم ذكر بقية حكم الراء المكسورة فقال: وأمال ذو تاء (تَمَّمُوا) دوري الكسائي ﴿قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، و﴿بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، و﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦].

(١) ينظر: لسان العرب (٥/٢٦٧)، مادة: (هور)، ومادة: (هير).

## شرح المعبري ٨٥٤

وأمال ورش بين بين في الحاليين [١١٥/أ] كل ألفٍ بعدهاء راء مجرورة  
و﴿الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿كَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠] على ما نوعناه.

تنبيهات: يريد بـ: (جَمِيعَ الْبَابِ) أصل الإمالة لكسرة الراء ومجاورتها وهو من  
قوله: (وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ)<sup>(١)</sup> إلى هنا لا من أول باب الإمالة؛ لما يلزم من  
التكرار ودخول ما ليس منه فيه، فلو قال: (جميع الأصل) لكان أوضح. وتقليل  
الإمالة الكبرى تُصيرها صغرى.

ومعنى الرَّمز: تَمَمَ الرُّوَاةُ بالكلمات الثلاث، أو كملت هي الأصل الجاري فيه  
الكبرى أو الصغرى بلا تكرير.

### [التوجيه]

وجه إمالة (الجار): أنه قياس أصله، و(الجبارين): التنبيه على أن الحكم غير  
مختص بالراء المجرورة.

ووجه فتح أبي عمرو (الجار): التنبيه على أن كسرة الراء وإن رجحت لا تحتم،  
و﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] لخروجها عن ضابطه.

ووجه تقليل ورش: الاستمرار على أصله في مراعاة السبب والأصل.  
ثم تم فقال:

وَهَذَانِ عَنَّهُ بِاخْتِلَافٍ وَمَعْنُهُ فِي الْـ

بَوَارٍ وَفِي الْقَهَّارِ حَمَزَةٌ قَلْبًا

### [اللغة والإعراب]

أي: وتقليل (هَذَانِ عَنَّهُ) اسمية، والإشارة إلى لفظ (جَبَّارِينَ وَالْجَارِ)، وهاء (عَنَّهُ)

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٤)، رقم البيت:

## شرح المعبري

لورش، (بِاخْتِلَافٍ) حال فاعل الخبر، و(حَمَزَةٌ قَلَّلَ) اسميَّةٌ ومفعوله محذوف؛ أي: الإمالة، و(فِي الْبَوَارِ الْقَهَّارِ) متعلقه معاد المقدَّر، (وَمَعَهُ) حال فاعل الخبر، والهاء لورش.

### [الشرح]

أي: لورش في تقليل ﴿جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠] معاً، ﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] كليهما وجهان: التقليل وبه قطع في التيسير، والفتح زائد عليه نقله ابن غلبون<sup>(١)</sup>. وافقه حمزة على تقليل ﴿دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]، و﴿الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] حيث حل نحو: ﴿أَلْوَجِدُ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] هذا نقل التيسير وأكثر النقلة قطع بالفتح له<sup>(٢)</sup>. وأمال ابن فرح عن الدُّوري عن سليم جميع ذلك كبرى، وقلل ابن يحيى عن سليم الجميع إلا ﴿مِن دِينِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿عَلَىٰ آثَرِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٦]، و﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥].

### [التوجيه]

وجه خلاف ورش: طرد أصله وما لأبي عمرو.

ووجه حمزة: الجمع.

ثم انتقل إلى نوع آخر فقال:

وَإِضْجَاعُ ذِي رَاءَيْنِ حَجَّ رُوَاتُهُ

كَالْأَبْرَارِ وَالْتَقْلِيلُ جَادَلٌ فَيَضُّ لَ

### [اللغة والإعراب]

(وَإِضْجَاعُ) مُبْتَدَأٌ مضاف؛ أي: وإضجاع ألف، و(ذِي رَاءَيْنِ) صفته، و(حَجَّ)

(١) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/٢١٤).

(٢) في (ح): «له بالفتح».

غلب، و(رُوَاتُهُ) فاعله والهاء للإضجاع، والجملة خبره، و(كَالْأَبْرَارِ)؛ أي: هو (كَالْأَبْرَارِ) اسمية، و(وَالْتَقْلِيلُ جَادَلٌ)؛ أي: حَاجٌّ أُخْرَى، و(فَيَصَلَا) حال الفاعل ضمير التقليل: قاطع، وعدل عن فاعل لثلا يساند، صرَّح بالترجمة لتعين الكبرى، ويحتمل التخصيص والاستقلال.

## [الشرح]

أي: أمال إمالة محضة ذو حاء (حَجَّ) وراء (رُوَاتُهُ) أبو عمرو وعليّ ألف التفسير المكتتفة براء مفتوحة فمجرورة في ثلاثة أسماء: ﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٨]، و﴿كُتِبَ الْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨].

و﴿مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، و﴿دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]. و﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢].

وأمالها ذو جيم (جَادَلٌ) وفاء (فَيَصَلَا) ورش وحمزة بين اللَّفْظَيْنِ. وقيدُ المجرورة أخرج نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾ [الإنسان: ٥]، و﴿وَيُنسِكُ الْقَرَارُ﴾ [إبراهيم: ٢٩] هذا نقل التيسير<sup>(١)</sup> وفاقاً للأهوازي في وجيزه؛ لكنه قلل ﴿اللَّطِيفُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والمشهور عن حمزة في هذا الكبرى كما في التجريد والغاية.

فائدة: ما ذكر من تقليل ورش وفتح قالون عكسه الأهوازي في وجيزه.

ومعنى الرَّمز: غلب نقلة الإضجاع معارضتهم بالاستدلال، وحاجَّ رِوَاة التقليل مجادلهم داحضين<sup>(٢)</sup> شبهتهم إشارة إلى ما تكلم فيها؛ إذ قال مكِّي: «غير أن انفتاح الرء قبله يضعف الإمالة»<sup>(٣)</sup> غرضه تمشيطه لا تقويته.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٣٧).

(٢) في (ح): «دافعين».

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكِّي (١/ ١٢٤).



## [التوجيه]

وجه إمالة الأصل<sup>(١)</sup>: ما مرَّ من التناسب، والموافق<sup>(٢)</sup>: [١١٥/ب] التنبيه على أن السبب غلب المانع؛ لأن المكسورة إذا غلبت المستعلي في نحو: ﴿أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠] فلان تغلب المفتوحة أولى.

ووجه تقليل الأصل<sup>(٣)</sup>: ما تقدّم، والموافق<sup>(٤)</sup>: مراعاة السبب وصورة المانع. ثم رجع إلى الكبرى فقال:

وَإِضْجَاعٌ أَنْصَارِي تَمِيمٌ وَسَارِعُوا

نَسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارِئُكُمْ تَلَا

## [اللغة والإعراب]

(تَمِيمٌ) على حذف مضاف؛ أي: (إِضْجَاعٌ أَنْصَارِي) لغة (تَمِيمٌ) اسمية، (وَسَارِعُوا) مُبتدأ، وما بعده عطف، و(تَلَا) تبع خبره، والضمير فيه ل: (سَارِعُوا)، و(تَلَا) قرأ ل: (تَمِيمٌ)، وجاز إيقاعه عليها وعطفها على (تَمِيمٌ)، فـ: (تَلَا) مُستأنف هذا من انفراد دوري الكسائي، وفصله عن الأوّل لاختلاف السبب، وعن الكلمتين بين<sup>(٥)</sup> بين، و(أَنْصَارِي) تخصيص عند من ضبط بالمكسورة ظرفاً لا بالمجرورة، والباقي تعريف حكمه.

## [اللغة والإعراب]

أي: أمال كبرى ذو تاء (تَمِيمٌ) الدوري عن عليّ ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]

(١) أي: ورش.

(٢) أي: حمزة.

(٣) أي: ورش.

(٤) أي: حمزة.

(٥) في (ف): «بين».

## شرح المعبري ٨٥٨

بالصف وآل عمران، ﴿وَسَارِعُوا﴾ [آل عمران: ١٣٣] بها وبالحديد، و﴿سَارِعُكُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، و﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]، ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

ثم تَمَّ فقال:

وَأَذَانِهِمْ طَغِيَتْ أَرْعُو

نَ أَذَانِنَا عَنَّا الْجَوَارِ تَمَثَّلًا

### [اللغة والإعراب]

أي: وإضجاع (أَذَانِهِمْ) مُبتدأ، والثلاثة عطف عليه، و(عَنَّا) عن تميم خبره، و(الْجَوَارِ تَمَثَّلًا) أخرى؛ أي: حضر له بالإمالة، أو (عَنَّا) متعلق (تَمَثَّلًا)، وما قبله عطف على ما قبله.

### [الشرح]

أي: وانفرد أيضًا دوري عليّ بإمالة (أَذَانِهِمْ) المجرورة، وهو سبعة مواضع: بالبقرة<sup>(١)</sup>، والأنعام<sup>(٢)</sup>، وسبحان<sup>(٣)</sup>، وموضعي الكهف<sup>(٤)</sup>، وبفصلت<sup>(٥)</sup>، ونوح<sup>(٦)</sup>.

(١) أي قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي مَآذِنِهِمْ مِنَ الْقَرْيَاتِ﴾ [البقرة: ١٩].

(٢) أي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي مَآذِنِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥].

(٣) أي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي مَآذِنِهِمْ وَقْرًا﴾ [الإسراء: ٤٦].

(٤) الأوّل قوله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰ مَآذِنِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١]، والثاني قوله تعالى:

﴿وَأَنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي مَآذِنِهِمْ وَقْرًا﴾ [الكهف: ٥٧].

(٥) أي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي مَآذِنِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤].

(٦) أي قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي كَلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْنَعَهُمْ فِي مَآذِنِهِمْ﴾ [نوح: ٧].

## شرح المعبري

﴿طَفَيْنَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وهو في خمسة مواضع: في البقرة<sup>(٢)</sup>، والأنعام<sup>(٣)</sup>، والأعراف<sup>(٤)</sup>، ويونس<sup>(٥)</sup>، والمؤمنين<sup>(٦)</sup>.

﴿يُسْرِعُونَ﴾ سبعة: موضعان بآل عمران<sup>(٧)</sup>، وثلاثة في المائدة<sup>(٨)</sup>، والأنبياء<sup>(٩)</sup>، والمؤمنون<sup>(١٠)</sup>.

﴿وَفِي آذَانِنَا﴾ [فصلت: ٥] بفصلت.

و(الْجَوَارِ) ثلاثة: بعسق<sup>(١١)</sup>، والرحمن<sup>(١٢)</sup>، وكوَّرت<sup>(١٣)</sup>.

تنبيهات: الممال في (آذَان) الألف الثاني؛ لأنه مباشر السبب، وتاء (تَلَا) و(تَمَثَّل) من قبيل المكرر، وفيهما احتمال، ورواية (الْجَوَارِ) بلا ياء على القبض وفاقاً لقراءة الممیل في (حم)، وللباقين في الأخيرين.

(١) في (ح): ﴿و﴿طَفَيْنَهُمْ﴾ وهو في خمسة مواضع: في البقرة، والأنعام، والأعراف، ويونس، والمؤمنين“ ساقط.

(٢) أي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُفَيْنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

(٣) أي قوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُفَيْنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠].

(٤) أي قوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُفَيْنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

(٥) أي قوله تعالى: ﴿فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُفَيْنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [يونس: ١١].

(٦) أي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُوا فِي طُفَيْنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٥].

(٧) أي قوله تعالى: ﴿وَرَسَّوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، والثاني قوله تعالى:

﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٧٦].

(٨) الأوَّل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١]، والثاني قوله

تعالى: ﴿قَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ٥٢] والثالث قوله تعالى: ﴿وَوَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ

يُسْرِعُونَ فِي الْإِنْتِهَاءِ وَالْعُدُودِ وَأَكْبَهُمْ الشَّحْتِ﴾ [المائدة: ٦٢].

(٩) أي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَتَعَمَّوْنَكَ رِعَابًا وَرَهْبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠].

(١٠) أي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَاقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١].

(١١) أي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى: ٣٢].

(١٢) أي قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْتَكَتِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

(١٣) أي قوله تعالى: ﴿الْجَوَارِ الْكَثِيرِ﴾ [التكوير: ١٦].

## [التوجيه]

وجه الإمالة: مناسبة الكسرة التالية، فما كسرتة على الراء على أصله، وقاوم لزوم كسر المتوسطة تطرف المكسورة، وما كان على غيرها فللتبني على عدم انحصار الكسرة في الراء، ويقوى (طُعْيَانِهِمْ) بسبق الياء.

ووجه فتح أبي عمرو: خروجها عن ضابطه إلا ﴿أَنْصَارِي﴾ [آل عمران: ٥٢] على تقدير، وفتحها لضعف السبب بالعروض.

ثم ذكر مختلفه فقال:

يُـوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ

ضِعَافًا وَحَرْفًا النَّمْلِ آتِيكَ قَوْلًا

## [اللغة والإعراب]

(يُوَارِي) ومعطوفه مفعول أضعج مقدرًا، و(بِخُلْفِهِ) حال فاعله وهو والهاء تميم، و(ضِعَافًا) و(حَرْفًا النَّمْلِ) مُبتدأ، ومعطوف (آتِيكَ) بدل كله من (حَرْفًا النَّمْلِ) أو عطف بيان، وحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه، و(قَوْلًا) خبره؛ أي: قيل: (ضِعَافًا) و(آتِيكَ) بالإمالة.

## [الشرح]

أي: للدوري في ﴿يُورِي سَوَاءَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١]، ﴿فَأُورِي سَوَاءَ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١] المائدة العبر عنها ب: (العُقُودِ) وجهان:

١- الفتح: وهو طريق التيسير أحد طريقي جعفر بن محمد عن الدوري وهو الأشهر، وبه قرأت.

٢- والإمالة: وهي الطريق الثاني عنه فعنه، وهو من الزيادات وبه قطع أبو العلاء.

فإن قلت: فالإمالة المذكورة في التيسير.

قلت: هي حكاية مذهب الغير؛ إذ طريق أبي عثمان الضرير ليست طريقه، قال: [١١٦/أ] الداني: «وقياسه ﴿يُورَى سَوَاءَ تَكُم﴾ [الأعراف: ٢٦] بالأعراف»<sup>(١)</sup>، وعنهما احترز بالعقود.

قلت: وقد نصَّ على إمالته لأبي عثمان صاحب المصباح، وهو المفهوم من إطلاق أبي العلاء في باب الإمالة.

### [التوجيه]

وجه الإمالة: كسرة الراء.

ووجه الفتح: الفرار من نحو: (فُعِل).

### [الشرح]

ولما تم انفراد الكسائي انتقل إلى إتمام انفراد حمزة فقال: وأمال ذو قاف (قَوْلًا) خلاد عن حمزة ﴿دُرِيَّةٌ ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩] بالنساء<sup>(٢)</sup>، و﴿أَنَا أَيْنِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ﴾ [النمل: ٣٩]، و﴿أَنَا أَيْنِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَرْتَدَّ﴾ [النمل: ٤٠] بالنمل بخلاف نصِّ عليه بقوله:

بِخُلْفٍ ضَمَمْتَاهُ مَشَارِبُ لَامِعٌ

وَأَيَّةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ لِأَعْدَلَا

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦١).

(٢) قال تلميذ الشاطبي: وأما ﴿ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩]، فإن الكسرة فيه موجودة، وهي قبل الحرف الممال، وقويت الإمالة بكون المكسور حرف استعلاء؛ إذ في التصعدِّ بعد كسرة كَلْفَةٌ على اللسان، فأتبع التصويت بالكسر الذي هو حركة التصويت بالإمالة، فكان ذلك أخفَّ من جَرِي اللسان على طريقتين مختلفتين. فإن قيل: فهلاً منع الإمالة حرف الاستعلاء؟ قلت: هو قبل الحرف الممال، والتسفل بالإمالة بعد الاستعلاء حسن؛ ولو كان بعده لانعكس ذلك؛ لأن التصعد بعد التسفل ثقيل. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٣٠٣-٣٠٤).

## [اللفة والإعراب]

(ضَمَمْنَاهُ) جمعناه، والمرفوع للناظم ولمن تابعه على جميع المسألتين كالتيسير، والهاء للفظ آتيك (مَشَارِبُ)؛ أي: وإضجاع (مَشَارِبُ لَامِعٌ) ظاهر اسمية كالتالية؛ أي: وإمالة (وَأَيَّةٌ) لعالم زائد العدالة والظرفي يتعلق بالمبتدأ.

## [الشرح]

أي: أمال الكلمات الثلاث ذو ضاد (ضَمَمْنَاهُ) خلف عن حمزة ولخلاد وجهان، وهو معنى قول التيسير، ولخلاد في هذه المواضع الثلاث خلاف الفتح وعليه أكثر النقلة كالصقلي<sup>(١)</sup> وأبي العلاء وإليه أشار في التيسير «وبالفتح آخذ له والإمالة»<sup>(٢)</sup>، وخصَّ ابن شريح خلافه بـ: ﴿مَائِكَ﴾ [النمل: ٣٩]، وقطع له الأهوازي بفتح ﴿ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩]؛ إلا الحبيشي عن خلاد، وإمالة ﴿مَائِكَ﴾ [النمل: ٤٠].

تنبيهات: الخلاف هنا متفرع وهو أن يُجري الخلاف أحد الراويين، ويقطع الآخر بأحد الطرفين والخلاف للمتقدم كما تقدم.

ومعنى الرَّمز: أنه بالغ في قول تمشية لغرابته وضم الكلمتين وإن اختلف سببهما لاتفاقهما في الخلاف المفرع.

## [التوجيه]

وجه إمالة ﴿ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩]: مجانسة كسرة الضاد؛ إذ الكسرة تؤثر لاحقة مباشرة وسابقة مفصولة بحرف لتعدد المباشر، ولم يمنع المستعلي لتقدمه وانكساره، والعدول من الصعود إلى النزول أسهل من العكس.

ووجه الفتح: مراعاة حروف الحلق.

(١) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٢٩).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٤).

## شرح الجعبري

ووجه إمالة ﴿ءَانِيكَ﴾ [النمل: ٣٩]: الكسرة التالية لا الياء، وانقلابها عن همزة لا يمنع إمالتها لوجود البدل ك: ﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]، و﴿سَعَى﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ووقوعها ردفاً ناسخ للأصل، وهو اسم فاعل.

ووجه الفتح: توهم الأصل بحمله على أخواته كأعد.

### [الشرح]

ثم انتقل إلى غير المكثّر فقال وأمال ذو لام (لامِعٌ) و(لِأَعْدَلَا) هشام كبرى ﴿وَمَسَارِبٌ﴾ [يس: ٧٣]، ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسْ﴾ [الرعد: ٣١]، و﴿مِنْ عَيْنِ ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥] بالغاشية، واحترز ب: (هل أتاك) عن (هل أتى)؛ إذ ﴿بِأَنِيَةٍ مِّنْ فَضْرَةٍ﴾ [الإنسان: ١٥] فيها لا يمال.

### [انتوجيه]

وجه الإمالة فيهما: الكسرة اللاحقة، ﴿وَمَسَارِبٌ﴾ [يس: ٧٣] أقوى للراء، وإليه أشار ب: (لامِعٌ)، وخصَّ ﴿ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥] (هل أتاك) دون (هل أتى)؛ لأن تيك (فاعلة) وهذه (أفعلة) فنبّه بالمخالفة على المخالفة، الواحد أنسب بالغير للتعدد في الجمع، لا لانقلابها عن همزة كما توهم ل: ﴿ءَانِيكَ﴾ [النمل: ٣٩]، وإلى حسن الفرق أشار بالأعدل.

ثم عطف عليه فقال:

وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدُونَ

وُخْلِفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصَّلاً

### [اللغة والإعراب]

أي: وإمالة (عَابِدُونَ وَعَابِدُونَ) مُبتدأ خبره له مقدر، (وَفِي) سورة (الْكَافِرُونَ) محكي بخلاف التيسير متعلق المصدر، (وُخْلِفُهُمْ) (حُصَّلاً) اسمية، والضمير المجرور

للنقلة، والمستكن للخلف، و(في النَّاسِ) يتعلق به، و(في الجَرِّ) حال (النَّاسِ).

### [الشرح]

أي: وأمال هشام أيضًا ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ﴾ [الكافرون: ٣] كليهما، ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٤] في سورة الكافرون.

تنبيهات: وهذا القيد أخرج نحو: ﴿لَنَا عَابِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧] بالفلاح، وتقدّم له وفاق في ﴿إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وهذا نقل التيسير، ولم يذكر له أبو العلاء ﴿ءَأَيْنِئُوا﴾ [الغاشية: ٥]، وأطلقها صاحب الهداية، ولا الصقلي<sup>(١)</sup> ﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٤]، و﴿عَابِدُونَ﴾ [الكافرون: ٣]، وأشار إلى خلاف في ﴿وَمَشَارِبٌ﴾ [يس: ٧٣]، وضم الأهوازي [١١٦/ب] دوري الكسائي إليه فيها.

وللزيدي عن أبي عمرو في ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] المجرور حيث وقع وجهتان:

١- الإمالة المحضة.

٢- والفتح.

ك: ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿بِالنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، فخرج بقولنا: الناس ﴿كُلُّ أَنَاسٍ﴾ [البقرة: ٦٠]، وبالمجرور نحو: ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وللنقلة فيهما ثلاثة مذاهب:

١- القطع بالإمالة: وبه قال الحلواني والداني في كتاب الإمالة<sup>(٢)</sup> وحمل الفتح على غير المجرور، أو على رواية غير الدوري والسوسي.

٢- والقطع بالفتح: وبه قال الأهوازي وجُلّ العراقيين، وبه قرأ مكّي وبه قرأت من طريق دُرّ الأفكار.

٣- وإجراء الوجهين: وفيه مذهبان الإطلاق؛ أي: لكلّ من الرّاويين وجهان وهو

(١) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحّام الصقلي (ص ١٣٠).

(٢) ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ٩٤).



نقل القصيد والتيسير والترتيب؛ أي: الإمامة للدوري<sup>(١)</sup>، والفتح للسوسي وهو نقل السخاوي عن الناظم لا على وجه تقييد إطلاق القصيد بل على قصد تعريف اختيار آخر؛ وإلا لقيّد كما تقدّم.

وما ذكر في التيسير من أن الفتح رواية ابن جبير وابن مجاهد، والإمالة رواية أبي عبد الرحمن وأبي حمدون وابن سعد عن اليزيدي في بيان موافقة لانفراد<sup>(٢)</sup>، وزاد الجرمي إمالة المنصوب، وقد وافقه على المجرور الأعشى عن أبي بكر وقتيبة عن الكسائي، واختلف عنه في المرفوع والمنصوب<sup>(٣)</sup>.

تنبيهات: لا يحتمل هنا فصل و(في) وعطف (وخلّفهم) لمناسبة السابق، ولم يمل أبو عمرو كبرى مع غير الراء إلا ﴿النّاس﴾ [البقرة: ٨] المجرور، ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْيُنِي﴾ [الإسراء: ٧٢]، والياء والهاء من فاتحتي مريم وطه، ولم يمل صغرى مع الراء إلا ﴿وَبَشِّرِ﴾ [يوسف: ١٩] في وجهه، وآخر هذه المسألة عن إمالات أبي عمرو تنبيهاً على أنها غير أصوله.

### [التوجيه]

وجه الإمالة في الثلاثة: الكسرة ويقوّي الأوّلين لزوم الكسرة، والناس قرب

(١) قال تلميذ الشاطبي عن إمالة ألف ﴿النّاس﴾ [الناس: ٨] في جميع التنزيل: «وكان شيخنا - أي الشاطبي - يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسي، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك». ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٣٠٦). قال صاحب إتحاف البرية:

وَفِي النَّاسِ عَن دُورٍ فَأَضْحَجَ وَصَالِحٍ لَهُ أَفْتَحَ وَدَغَ بِأَصَاحِبِي خُلْفَ حَصَلًا  
أشار بكتّاه في البيت إلى أن الخلاف الذي ذكره الإمام الشاطبي في إمالة الناس المجرور لأبي عمرو حيث قال: (وخلّفهم في الناس في الجر حصلا) مرّتب لا مرفوع فوجه الإمالة من رواية الدوري، ووجه الفتح من رواية السوسي لأن هذا هو الذي كان الشاطبي يقرأ به كما نقله عنه السخاوي، واقتصر عليه المحقق في كتبه. ينظر: مختصر بلوغ الأمانة (ص ٦٩)، شرح الشاطبية للضباع (ص ١٣٤).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٤).

(٣) في (ح): «في المنصوب والمرفوع».

الطرف، والألف زائدة عند سيويه، وأصله أناس<sup>(١)</sup>، والإثبات مع عدم اللام، والحذف معها أكثر، وجاء على التقليل على الأناس الذاهبين، وهي أقوى من نويس<sup>(٢)</sup>، قال أبو عمرو: الإمالة في الناس أعجز؛ أي: أفصح وهي لغة الحجازيين.

قلت: استحسنت لكثرة دوره؛ ومن ثم لم يمل ﴿أناس﴾ [البقرة: ٦٠]، ونحو: ﴿الوسواس﴾ [الناس: ٤]، وإمالة العرب مع غير الكسرة استصحابها.

ثم التفت فقال:

حَمَارِكُ وَالْمِخْرَابِ إِكْرَاهِيَنَّ وَالْ

حِمَارِ وَفِي الْإِكْرَامِ عَمْرَانٌ مُثَلًّا

### [اللغة والإعراب]

أي: إضجاع (حِمَارِكُ) مُبتدأ، والثلاثة بعده عطف، و(مُثَلًّا) شخص خبره، (وَفِي الْإِكْرَامِ) و(عَمْرَانٌ) كذلك اسمية، وليست ميم (مُثَلًّا) رمزاً للتصريح بقوله:

وَكُلٌّ بِخُلْفٍ لِابْنِ دَكْوَانَ عَيْرَمًا

يُجَرُّ مِنَ الْمِخْرَابِ فَاغْلَمَ لِتَعْمَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَكُلٌّ) مُبتدأ والتونين عوض؛ أي: كل من الكلمات الست المتقدمة، و(بِخُلْفٍ) أي: ممال بخلف خبره، و(لِابْنِ دَكْوَانَ) صفته، و(عَيْرَمًا) نصب على

(١) ينظر: الكتاب (٢٨٢/١)، و(١٣٢/١)، الخصائص لابن جني (٢٨٠/١)، الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ٩٧).

(٢) قال سيويه: «وينبغي له أن يقول في ناس: أنيس، لأنهم إنما حذفوا ألف أناس. (وليس من العرب أحد إلا يقول: نويس)». ينظر: الكتاب (٢٨٢/١).

الاستثناء من الخلف، و(مَا يُجْرُ) صلة وموصول، و(مِنَ الْمِحْرَابِ) حال فاعل (يُجْرُ)؛ أي: غير اللفظ الذي يجر كائناً (مِنَ الْمِحْرَابِ)، و(فَاعْلَمْ) فافهم مستأنف، (لِتَعْمَلَ) لتؤدي منصوب بتقدير: أن.

### [الشرح]

أي: أمال كبرئ ابن ذكوان (الْمِحْرَابِ) المجرور، ﴿وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] بآل عمران، و﴿عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ [مريم: ١١] بمريم باتفاق، وله في منصوب (الْمِحْرَابِ) حيث حل نحو: ﴿زَكْرِيَّا الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ولا مرفوع له. وفي (عمران) أين كان نحو: ﴿وَأَلَّ عِمْرَانُ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وفي ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] بالبقرة، و﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] بالجمعة، و﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهٍ﴾ [النور: ٣٣] بالنور.

و﴿ذُو الْجَلَدِ وَالْإِكْرَاهِ﴾ [الرحمن: ٢٧] موضعي الرحمن وجهان:

الإمالة: من طريق هبة عن الأخفش وهو معنى قول التيسير: «أقراني أبو الفتح يامالة هذه الكلمات من طريق الأخفش وهي منصوصه في كتابه، وبه قطع الأهوازي إلا منصوب ﴿الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٧]»<sup>(١)</sup>.

والفتح: من طريق ابن النضر [١١٧/أ] وهو معنى قوله: «وأقراني أبو الحسن طريق ابن الأخرم عنه يامالة (الْمِحْرَابِ) المجرور فقط»<sup>(٢)</sup>؛ أي: وفتح البواقي، وبه قطع مكي<sup>(٣)</sup>، وأبو<sup>(٤)</sup> العز وزاد فتح مجرور (الْمِحْرَابِ)، وطريق النقاش عنه إمالة (الْمِحْرَابِ) مطلقاً فقط، وفتح الباقي<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٤).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٤).

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٦٨).

(٤) في (ح): «وأبي».

(٥) ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ١٠١).

فمجروره مندرج في الطريقتين، ومنصوصه مندرج في الطريق الأول، وفتح الباقي مندرج في الطريق الثاني، وإلى هذا التفصيل أشار بقوله: (فَاعْلَمْ)، اختلاف الطرق لتلفظ بكل طريق غير مُتداخِل.

تنبيهاتٌ: لم يعد ذكر الموافق في (جِمَارِك) و(الْحِمَارِ) ك: (رَمَى صُحْبَةً)<sup>(١)</sup> لانتقاء الوهم بنصه عليهما دون (رَمَى)، وذكرهما بنفي احتمال ضم البواقي إلى السابقة، وقد تقدّم الفرق بين التقليل والترقيق، وليس الفاء واللام رمزاً للصريح.

### [التوجيه]

وجه الإمالة: الكسرة السابقة واللاحقة والحاجز غير حصين، ولم<sup>(٢)</sup> يمنع الراء نقضاً على المستعلي. قال سيبويه: حكوا أنهم أمالوا عمران و فراشا وجواباً<sup>(٣)</sup>.

ووجه الفتح: مراعاة صورة الحاجز والمانع وعدم قصد المناسبة.  
ثم تعرّض الدفع شبهة فقال:

وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا

إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ) فعلية منفية، و(عَارِضًا) حال الفاعل، و(فِي الْوَقْفِ) يتعلق بها لا به لقلة فائدته وإمالة مفعول (يَمْنَعُ)، وما (مُيَل) صلة وموصول جر بالإضافة، و(فِي الْوَصْلِ) ظرف (مُيَل)، وللوقف تعليله والتقدير: لا يمنع الإسكان العارض في الوقف إمالة الألف الممالة في الوصل للكسرة.

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٥)، رقم البيت: ٣٠٩.

(٢) في (ح): «ولا».

(٣) ينظر: كتاب سيبويه (٤/١٤٢).

[الشرح]

هذا تنمّة قوله: (وفي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ عَارِضًا إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمِلٍ) علق الحكم بالكسرة اللفظية؛ لأنها الظاهرة في الإطلاق، وقد يوجد<sup>(١)</sup> وتعدم فقال: إذا أذهب الوقف كل الكسرة التي أميلت الألف السابقة في الوصل لها وحدها، فالإمالة باقية في الوقف كبرى كانت أو صغرى على ما سبق، كما نصّ عليه في التيسير، وهو المشهور عند أئمة الأداء وعبارته: «تمال الألف لكسرة لفظية أو مقدرة».

قال الحافظ أبو العلاء: «أمال السوسي جميع الباب في الوصل، ووقف عليه بالتفخيم»، وإطلاقه يقتضي الفتح مع الروم، والتحقيق قول ابن شريح رَحِمَهُ اللهُ: «اختلف عن أبي عمرو في هذا الفصل، فالبغداديون يرومون الحركة ويميلون إمالة دون الوصل، والبصريون يسكنون ويفتحون».

وقال الأهوازي القاعدة<sup>(٢)</sup> عن الدوري يقف بالفتح والإسكان، وعبارته «تمال الألف لكسرة لفظية فقط، وذلك نحو: ﴿الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، و﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨].»

فقولنا: (أذهبها الوقف) خرج عنه ما لا يؤثر الوقف فيه كـ: ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، أو يذهبها غير الوقف كإدغام ﴿الْأَبْرَارِ﴾ ﴿رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤] وقد تقدّم. وقولنا: (كل الكسرة) قيد أخرج ما يذهب بعضها وهو الروم؛ إذ هو متفق الإمالة كالوصل، ولم يتحقق إذهاب قسط.

وقولنا: (للكسرة التالية وحدها) احتراز عما أميل لها مع غيرها أو لغيرها نحو: ﴿خِلَلِ الدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥] فإنه ينقدح لمن وقف بالفتح أن يميل هذا للكسرة السابقة أو الباء.

(١) في (ج): «توجد».

(٢) في (ج): «الكاعد».

## [التوجيه]

وجه الإمالة: استصحاب حال الوصل والغاء العارض المشار إليه في النظم.  
 ووجه الفتح: اعتبار اللفظ<sup>(١)</sup> وهو مرجوح هنا لمعارضة الأصالة.  
 ثم انتقل إلى الأخص فقال:

وَقَبْلَ سُكُونِ قِفٍ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ  
 وَذُو الرِّاءِ فِيهِ الخُلْفُ فِي الوَصلِ يُجْتَلَى

## [اللغة والإعراب]

[١١٧/ب] (وَقَبْلَ سُكُونِ) ظرف، (قِفٍ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ) صلة وموصول حال فاعل، والأصول: هي المذكورة في تفاصيل الباب، والضمير للسبعة، (وَذُو الرِّاءِ) مُبتدأ، و(فِيهِ الخُلْفُ) اسمية خبره والهاء للمبتدأ، و(فِي الوَصلِ) ظرف الخلف، و(يُجْتَلَى) مُستأنف.  
 ثم بين فقال:

كَمُوسَى الهُدَى عَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ والقُرَى الـ  
 لَتِي مَعَ ذِكْرَى الدَّارِ فَاْفَهُمَ مُحَصِّلاً

## [اللغة والإعراب]

(كَمُوسَى) خبر مُبتدأ؛ أي: المذكور لـ: (مُوسَى الهُدَى)، وما بعده عطف، و(مَعَ ذِكْرَى) حال المتقدم، و(مُحَصِّلاً) حال فاعل (فافهم).

(١) في (ج): «اللفظ».

## [الشرح]

انقضى الكلام في إمالة الألف حالي الوصل والوقف، والكلام الآن في الإمالة المختصة بالوقف، وقاص هذا ذلك بمسألة كان قد اختزلها منه، وهذا الفصل على قسمين ما ساكنه منفصل ومتصل، فبدأ بالأول لأنه أقرب إلى الأول؛ أي: إذا لقيت الألف المتطرقة ساكنًا منفصلًا في الوصل حذف، واتفق المفخمون والمميلون على تمحيض الفتحة قبلها؛ إلا إذا ياء (يُجْتَلَى) للسوسي فله في الفتحة السابقة للألف المباشرة الراء وجهان ذكرهما الداني في كتاب الإمالة<sup>(١)</sup>:


الإمالة: عن أبي الفتح وبه قطع في التيسير<sup>(٢)</sup>.

والفتح: عن غيره وهو من زيادات القصيد وبه قطع ابن شريح.

وأوله أبو الفتح باختيار ابن جرير، وإلى هذا أشار بالرمز؛ أي: يكشف من كتب

النقل ليعلم أنه رواه عنه، لا عن غيره.

فإذا وقف على الكلمة الأولى عادت الألف، واستمر كل من القراء على أصله فيهما من إمالة كبرى وصغرى، وفتح جائز وواجب، فإذا وصل نحو: ﴿وَقَالَتِ الْتَصْرَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبًا﴾ [النمل: ٨٨]، و﴿الْقَرْىَ الَّتِي بَرَكْنَا﴾ [سبا: ١٨]، و﴿بِحَالِصَةِ ذِكْرِ الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦] أميلت الفتحة للسوسي في وجه، وفتحت له في آخر كالباقين.

وإذا وقف عليها أمال حمزة وعلي كبرى، وأبو عمرو كبرى، وورش صغرى<sup>(٣)</sup> وعلي نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى﴾ [غافر: ٥٣]، ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧]، ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾  ﴿الَّذِينَ﴾ [النجم: ٣١-٣٢]، ﴿وَالسَّمَوَاتِ﴾

(١) ينظر: الموضح في الفتح والإمالة للداني (ص ٢٧٦).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٥).

(٣) في (ح): «ورش بين بين».

أَلْعَى ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [طه: ٤-٥] أمال حمزة وعليّ كبرى، وأبو عمرو صغرى، وورش في الأخيرين، وفي أحد الوجهين في الأولين، وفتح الباقون.

وعلى نحو الراء: ﴿الَّتِي أَرَيْتَكَ﴾ [الإسراء: ٦٠] أمال عليّ كبرى، وأبو عمرو صغرى، وورش في وجه، وفتح الباقون.

وعلى نحو: ﴿هُدَى اللَّهِ هُوَ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿مَنْ أَقْصَا الْمَدِينَةَ﴾ [القصص: ٢٠] أمال حمزة وعليّ كبرى، وورش بين بين في أحد الوجهين، وفتح الباقون.

وعلى نحو: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، و﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿وَالِلَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨] فتح الكل.

وقال مكّي: يجب أن يقف لأبي عمرو وعليّ ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣] بإمالة صغرى؛ لأنها عند البصريين (فعلى) الألف للتأنيث بل التاء والصيغة للثنائية لكن أراد الاعتذار عن توسط المؤنثة، وليس ذلك واجبا، والصواب أن لا يقف عليها عادم الرواية، وإن ثبتت فلكونها رابعة لا للكسرة لبعد ويقف الفاصل ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]<sup>(١)</sup>.

إشارات: قوله: ﴿قَبْلَ سُكُونٍ﴾؛ أي: منفصل تحريرا لهذا القسم (وَدُو الرّاءِ)؛ أي: الألف المباشر للراء؛ لأن المفصول يأتي في نحو: ﴿رَاءَ الشَّمْسِ﴾ [الأنعام: ٧٨]، وليس ﴿أَوْلَمَ يَرِ الَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿أَوْلَمَ يَرِ الْإِنْسَانَ﴾ [يس: ٧٧] منه فالفتح لا غير واحد في إمالة الفتحة من إخلاص الكسرة.

وللسوسي إذا أمال ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] في لام اسم الله تعالى وجهان، قال الصقلي: «عبد الباقي يرققها وأبو العباس يغلظها»<sup>(٢)</sup>، وعبارة الناظم تحتل الأمرين؛ لأن قوله: ﴿وَكُلُّ لَدَيْ اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ يَرْقُقُهَا﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿كَمَا

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧٣)، الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/١٤٨).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحاح الصقلي (ص ١٢٢).

(٣) ينظر: متن الشاطبية (ص ٣٠)، رقم البيت: ٣٦٣.



فَحَمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَصَمَّةٍ<sup>(١)</sup> يؤذن بتفخيمها لأنها بعد مطلق فتحة، وليست بعد كسرة، ويعينه ما حكى عن الناظم من ترجيحه وتعيينه في التيسير.

وقوله: (وَلَكِنَّهَا فِي وَفْقِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا \* تُرْقُّ بَعْدَ الْكُسْرِ أَوْ مَا تَمِيلًا) ينقدح منه تريقها لأن الإمالة والترقيق يشتركان في السبب، [١١٨/أ] وقد قامت الألف الممالة مقام الياء الساكنة في السببية، فكذا الفتحة الممالة تقوم مقام الكسرة فيها بدليل تريق ﴿رَاءَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وحكي عن ابن الحاجب ترجيحه استصحاباً للأصل عند عدم تحقق الفتح، ولو قال الناظم: (طغى الماء مع عيسى بن مريم) لنوع المثالين، ونص على الإمالة كمكي لينفي شبهة الخلاف في ألفها.

### [التوجيه]

وجه إمالة السوسي: الدلالة على مذهبه في الألف المحذوفة.  
 ووجه الفتح: أن الفتحة إنما أميلت تبعاً للألف، وقد انتفى المتبوع فينتفي التابع.  
 ووجه حذف الألف: أنه حرف مد متطرف في مركب لا يقبل الحركة لقي ساكناً مظهرًا، فحذف كما تقرّر في التصريف.  
 ووجه ثبوتها وقفاً: عدم سبب الحذف.  
 ووجه استمرارهم على أصولهم: ما تقدّم في أثناء الباب.  
 ثم انتقل فقال:

وَقَدْ فَحَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفَّاءَ وَرَقَّوْا  
 وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَقَدْ فَحَّمُوا) الواو للمميلين، و(التَّنْوِينَ)؛ أي: ذا التنوين بتقدير الألف المنون

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٣٠)، رقم البيت: ٣٦٤.

أو الاسم المنون لا ألف التنوين للإيهام مفعوله (وَقَفًّا) مصدر موضع حال الواو؛ أي: واقفين وَقَفًّا<sup>(١)</sup>، (وَرَقَّقُوا) عطف على الأولى بقيدها، (وَتَفَخَّيْمُهُمْ) مبتدأ، والضمير للمميلين، و(في النَّصْبِ) ظرفه، و(أَجْمَعُ) خبره أفعال التفضيل، و(أَشْمَلًا) تمييز جمع شمل وصل، ومن مقدرة؛ أي: من غيره، وفي الكلام حذف معطوف؛ أي: وترقيقهم في الرفع والجر.

ثم مثل فقال:

مُسَمِّيٌّ وَمَوْلَى رَفَعُهُ مَمْعُ جَرِّهِ

وَمَنْصُوبُهُ غُزَيٌّ وَتَتَرَاتُبُ زَيْلًا

### [اللفة والإعراب]

(مُسَمِّيٌّ وَمَوْلَى) مبتدأ ومعطوفه؛ أي: ورفع؛ أي: مثال، و(رَفَعُهُ) خبره، و(مَمْعُ) كائن مع (جَرِّهِ) صفة، (وَمَنْصُوبُهُ)؛ أي مثال منصوبه (غُزَيٌّ وَتَتَرَاتُبُ) اسمية، والهاءات للمنون، و(تَزَيْلًا) تمييز مُسْتَأْنَف.

### [الشرح]

أي: تبين أنواع المقصور لا المنصوب من غيره فقط، الكلام الآن في الساكنين المتصل، وهو التنوين وهذا قسم الأول.

أي: إذا وصل المقصور المنون حذفت ألفه للتنوين، وأجمع السبعة هنا على تمحيض الفتحة، فإذا وقفوا أثبتوا ألفاً، واستمرّ المفخمون على فتحها، والمميلون في مفقود السبب، ولمن وجد له فيها ضابط إمالة ثلاثة أوجه:

الأول: الإمالة في الرفع والنصب والجرّ المفهوم من إطلاق قوله: (وَرَقَّقُوا).

الثاني: الفتح في الأحوال الثلاث المفهوم من إطلاق قوله: (وَقَدَّ فَخَّمُوا).

(١) في (ح): «وقفا» ساقطة.

الثالث: فتح المنصوب وإمالة المرفوع والمجرور المفهوم من قوله: **﴿وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ﴾** ومعطوفه المقدر.

وبالإمالة قطع في التيسير لأنه ساقه مع قسم المنفصل وفاقاً للأهوزاي وأبي العز، ولقول أبي العلاء: فأما في الوقف فيعود كل واحد منهم إلى أصله في الإمالة والتفخيم وهو الأشهر وبه قرأت.

قال السخاوي: «وقد فتح قوم ذلك كله»<sup>(١)</sup>، وذكر مكّي وجه الإمالة والوجه الفارق ورجح الإمالة، وبه قرأ عليّ أبي الطيب ابن غلبون، ونص عليّ **﴿مُصَلَّى﴾** [البقرة: ١٢٥]، و**﴿عُزَّى﴾** [آل عمران: ١٥٦]، ورجح ابن شريح فتح النصب لأبي عمرو وورش، ورجح الناظم الفارق ولم يقترح الناظم بترجيح شيء منها.

وخرج بقولنا: (المقصور) نحو: **﴿أَمْتًا﴾** [طه: ١٠٧]، و**﴿هَمْسًا﴾** [طه: ١٠٨]، و**﴿ذِكْرًا﴾** [البقرة: ٢٠٠]، و**﴿عُدْرًا﴾** [الكهف: ٧٦] لا غير، و(بالمنون) نحو: **﴿الدُّنْيَا﴾** [البقرة: ٨٦]، و**﴿الذِّكْرَى﴾** [الأنعام: ٦٨] فالإمالة فقط.

المرفوع نحو: **﴿لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى﴾** [البقرة: ٢]، و**﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾** [الأنعام: ٢]، و**﴿يَوْمَ لَا يَغْنَى مَوْلَى﴾** [الدخان: ٤١].

والمجرور نحو: [ب/١١٨] **﴿مِن رَّبِّيَا﴾** [الروم: ٣٩]، و**﴿إِلَّحْ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾** [البقرة: ٢٨٢]، و**﴿عَنْ مَوْلَى﴾** [الدخان: ٤١]، و**﴿مِن عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾** [محمد: ١٥]، و**﴿فِي قُرَى مُّحَصَّنَةٍ﴾** [الحشر: ١٤].

والمنصوب نحو: **﴿مِن مَّقَامٍ إِبْرَهِيمَ مُصَلًّى﴾** [البقرة: ١٢٥]، و**﴿أَوْ كَانُوا عُزَّى﴾** [آل عمران: ١٥٦] فعل جمع غاز أصله: غازو، و**﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾** [طه: ٥٩]، و**﴿سَمِعْنَا**

(١) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٣٠٨). قال الحافظ ابن الجزري عن ذلك الوجه: «ولم أعلم أحدًا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءة؛ وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية». ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/١٣٩).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٦٩).

﴿فَقَى﴾ [الأنبياء: ٦٠]، و﴿رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] في قراءة أبي عمرو فعلى الإمالة يمال الكل كبرى لحمزة وعليّ، ولورش بين اللفظين في أحد الوجهين، وحتماً في ﴿صُحَى﴾ [طه: ٥٩]، ويمال هذا لأبي عمرو صغرى، وفي ﴿قَرَى﴾ [سبا: ١٨] كبرى و﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] إن قيل: هو كأرطى؛ وإلا فيفتح كالبواقي مع الباقيين.

فإن قلت: هلاً جرى هذا الخلاف في الساكن المنفصل، ولا جرى نحو: ﴿قَرَى﴾ [سبا: ١٨]، (مجرى) ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]؟

قلت: عدم المزاحم للأصليّة والاتصال المبعد لتقدير الوجود.

إشارات: تجوّز بالتفخيم عن الفتح لما قرّرنا فاتحة الباب، وبالترقيق عن الإمالة لاشتراكهما في ذهاب شيء من الحرف لا أن حقيقتهما واحدة كما توهم، وليس الفعل واقعاً على التنوين؛ بل على متعلقه، ولا يوصف التنوين بإمالة ولا فتح نعم هو مرقق حقيقة، ولو قدم (رَقَّقُوا) لدفع التوهم ترجيح الفتح بالتصوير وعرضه بأجمع بيان تعدد القائل به، لا ترجيحه في الأداء، وليس القصد من ذكر هذه تعمد الوقف عليه بل تعريف الواقف كيف يقف إلا أن يقصد التعليم.

قلت: ولهذا يقل أداءً فاستحب التوقيف للتعريف.

### [التوجيه]

وتوجيه الأوجه: مرتّب على اختلاف النحاة، فمذهب المبرّد وأكثر الكوفيّين الأصليّة في الأحوال الثلاث عادت لزوال التنوين، ولم يبدل لعدم الفرق وبه قال السيرافي<sup>(١)</sup> وعليه بني المميل المطلق، ومذهب المازني أنها المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث لحصول الألف في المقصور مطلقاً للفتحة بخلاف الصحيح؛ لما يؤدي فيه إلى الثقيلين وعليه بني الفاتح المطلق، ومذهب سيبويه أنها الأصليّة في

(١) السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد: نحوي، عالم بالأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس) فقهه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها سنة (٣٦٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢/ ١٩٥-١٩٦)، معجم المؤلفين لرضا كحّالة (٣/ ٢٤٢).

الرفع والجرّ وبدل التنوين في النصب كالصحيح، وبني المهدي مذهب أبي عمرو وورش على مذهب البصريين، ومذهب حمزة وعلي على مذهب الكوفيين، فصار فتح المنصوب على مذهب سيبويه والمازني وإمالة على المذهب الكوفي، وإمالة المرفوع والمجرور على مذهب سيبويه والكوفيين، وفتح على مذهب المازني، وجاز إمالة المنصوب لسيبويه إن حذف المبدلة للساكين، وإليه لا إشارة بـ: (أَجْمَعُ)؛ أي: أجمع أقوى التعليل، أو جامع شمل اثنين بخلاف الأخوين.

واختياري: من جميع الباب إمالة الألف المصاحبة للراء السابقة أو اللاحقة جمعًا وتبعًا لما استحلته العرب معها إمالة صغرى في الحالين لحصول الغرض بها، وقلة التغيير، وكذا إمالة مفارق نوعي الساكن<sup>(١)</sup> في الوقف تبعًا لشهرة الرواية وصريح الاسم.

خاتمة: كل ألفٍ ممالاة فالفتحة قبلها ممالاة أيضًا.

بقي من مسائل الإمالة مواضع بعضها لم يذكرها هنا، وبعضها ذكر أصلها دون موافقة، وبعضها ذكر أصلها دون تفريعها أو دون مَنْ تفرّعت عليه، وبعضها دون خلافها سنذكرها مواضعها، أو مع أول أفرادها آخرها تبعًا للتيسير، وتنبهًا على الاصطلاح الأول:

فالأول: نحو فواتح السور المختلف فيها و﴿مَجَسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦].

والثاني: ﴿التَّوْرِيَةَ﴾ [آل عمران: ٣] و﴿أَذْرَى﴾.

والثالث: ﴿رَاءًا﴾ [الأنعام: ٧٦].

والرابع: ﴿فَنَادَتْهُ﴾ [آل عمران: ٣٩]، و﴿تَوَفَّاتُهُ﴾ [الأنعام: ٦١]، و﴿أَسْتَهْوَتْهُ﴾ [الأنعام: ٧١].

والخامس: ﴿يَكْبُشْرَى﴾ [يوسف: ١٩].

ومن لم يحكم قوانين التصريف ولم يستأنس بمسائل الرسم لا يأمن الخطأ في

(١) في (ج): «مفارق الساكن نوعي».

[١١٩/ب] في شعب هذا الباب، فعليك بهما لِيُعِينَاكَ عَلَىٰ حِفْظِكَ، فتوَحَّيْ (١) الصواب في نقلك.

التفريع: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] إلى ﴿فِي الْأُمْتِنِ سَكِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥].

أصولها: ضَمُّ مِيمٍ ﴿وَمِنْهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿وَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ونقل ﴿مَنْ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿الْأُمْتِنِ﴾ [آل عمران: ٧٥] والسكت عليهما وعلى ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وتخفيف ﴿تَأْمَنَهُ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] وإسكان هائها، وإمالة ﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ومراتب ﴿قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] ومقابلاتها، وسبعة ﴿سَكِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥].

قالون: بكسر الهاء وضم الميمين وإسكانها بمدّه وجهان.

ورش: بالنقلين وقلب الحرفين وتقليل ﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وصله ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] بمدّ وجه.

ابن كثير: بصله الميمين والهاء بمدّ وجه.

الدوري: بالإمالة وإسكان ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] بمدّ وجه.

السوسي: مثله إلا أنه أبدل ﴿تَأْمَنَهُ﴾ [آل عمران: ٧٥] وجه.

هشام: بكسر هاء ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] بمدّ وجه.

ابن ذكوان: بالصلة بمدّ وجه.

شعبة: بإسكان الهاء بمدّ وجه.

حفص: بصلتها بمدّ وجه.

خلف: بالسكتات والأخيرة فقط بالسكتين، وإسكان الهاء بمدّ وجهان.

خلاد: بتركهما وبالسكت الأخير وجهان.

(١) الرَّحِي: الطريقُ الْمُعْتَمَد. ينظر: لسان العرب (٣٨٢/١٥)، مادة: (وخي).

الكسائي: بالإمالة والصلة ومدّ وجه.

أضرب عشرة في سبعة<sup>(١)</sup>، وخمسة في سبعة: خمسة وثلاثون فمجموعها مائة وخمسة، هذه طرق القصيد.

الجلواني: بصلة الميمين والهاء وإبدال الهمزتين ومد قصير وجه.

العمري: بإبدال الهمزتين وتسهيل ﴿يَأْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] والنقلين والتقليل وكسر الهاء بمدّ قصير وجه.

وورش: بمدّ وجه.

ابن ذكوان: بالسكت ومدّ أطول وجه.

شعبة: بالسكت ومدّ أطول وجه.

قتيبة: بالسكت ومدّ أطول وجه.

سته في سبعة: اثنان وأربعون بضمّها إلى المتقدّم يحصل مائة وسبعة وأربعون

وجهاً. [والله أعلم<sup>(٢)</sup>].



(١) في (ح): «سبعة سبعون».

(٢) زيادة من (ح).

## باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التانيث في الوقف

ذكر هاء التانيث بعد الإمالة لأنه منه وفصله عنه؛ لأن الإمالة تَمَّ في ألفٍ وفتحة، وهنا في فتحة فقط، وقال هاء التانيث لا تاؤه؛ لأنه المصطلح في الاسم، ومن ثمَّ زاد بعضهم المنقلبة في الوقف هاء، والكسائي يقف على جميعها بالهاء في محل الوفاق والخلاف كما يأتي، وسنذكر هل التاء هي الأصل أم الهاء في الوقف على الرسم؟ ولزم فتح ما قبلها كالمركب، ولزمت السكون لأنه أصل محلها، ولا يثبت موضع حركة ليدل عليها، ولا يبدل من منصوبها ألف لذلك.

وهذه الإمالة لغة شائعة لبعض العرب حكاها الأخفش، وقال الكسائي هي طباع؛ أي: أهل الكوفة لأنهم بقية أبناء العرب.

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا

مُمَالِ الْكِسَائِيِّ غَيْرَ عَشْرٍ لِيَعْدِلَا

### [اللفظة والإعراب]

الجار يتعلق بمحذوف؛ أي: قف، وفي بمعنى: على، وأضاف الهاء إلى التانيث مضافاً إلى (الْوُقُوفِ) للعموم، وهو على حدِّ: ماء وردي، (وَقَبْلَهَا) وقبل (هَاءِ تَأْنِيثِ مُمَالِ) ممال (للكسائي) اسمية مقدّمة الخبر حال فاعل قف؛ أي: مميلاً، (وغير عشر) نصب على الاستثناء من ما قبلها، وحذف الهاء من (عشر) لأن المعدود فتحه أو حركة، و(ليعدلا) نصب بلام كي، ولفاعل ضمير (الكسائي).

ثم بين المستثنى فقال:

وَيَجْمَعُهَا حَاقٌ ضِغَاطٌ عَصِي خَطَا

وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْبَاءِ يَسْكُنُ مُبَيَّلَا



## [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَيَجْمَعُ) العشر فعل ومفعول، وفاعله مقدَّر؛ أي: كلمات (حَقُّ) وما بعده جر به، و(ضِغَاطُ) مُبتدأ مضاف جمع ضغطة: عَصْرَةٌ، و(عَصِي) صفة من عصي، و(حَظًّا) سَمِينٌ صفةٌ أُخرى، و(حَقُّ) ثابت خبره قَدَمُ [ب/١١٩] جوازًا، و(وَأَكْهَرُ): الشديد العبوس منع للوزن والصفة مُبتدأ خبره (مَيْلًا)، و(بَعْدَ الْبِأَى) ظرفه، و(يَسْكُنُ) حال (الْبِأَى).

ثم عطف فقال:

أَوْ الْكَسْرِ وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ

وَيَضُمُّ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَزْجُلًا

## [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(أَوْ الْكَسْرِ) جر عطف على الباء، و(الْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ) بمانع كبرى، واسم (لَيْسَ) ضمير (الْإِسْكَانُ)، و(يَضَعُفُ)؛ أي: إضجاع حروف (وَأَكْهَرُ)، و(بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ) ظرفه، و(أَزْجُلًا) جمع رجلٍ تمييز جمع للوزن والأنواع.

ثم مثل فقال:

لَعِبْرَةٌ مَائَةٌ وَجَهَةٌ وَلَيْكَةٌ وَبَعْضُهُمْ

سَوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَيْلًا

## [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(لَعِبْرَةٌ) ومعطوفاته المقدَّرة خبر؛ أي: مثال الممال (لَعِبْرَةٌ)، و(بَعْضُهُمْ) مَيْلٌ اسميةٌ، والضمير لأئمة الأداء، و(سَوَى) ألف مستثنى من المفعول؛ أي: مَيْلٌ الحروف سواها، و(عِنْدَ) متعلق مَيْلٌ؛ أي: عند الأداء للكسائي.

## [الشرح]

نقل للكسائي مذهبين: وانقسم الأوّل أربعة أقسام: ممال مفتوح، ممال بشرط، ممال بخلاف.

أي: وقف الكسائي بإمالة فتحة ما قبل هاء التانيث المنقلبة في الوقف هاء رسمت هاء أو تاء بقيت على وضعها، وتجرد بها للتأكيد أو الفرق أو المبالغة إذا كانت على حرف من خمسة عشر حرفاً وهي: (الجيم، والشين، والياء، واللام، والنون، والذال، والتاء، والذال، والثاء، والسين، والزاي، والفاء، والباء، والميم، والواو) يجمعها: ﴿فَجَثَّتْ زَيْنَبُ لِدَوْدِ شَمْسٍ﴾<sup>(١)</sup>، فهم هذا من عموم قوله: ﴿وَقَبَلَهَا مَمَالٌ﴾.

فخرج بقولنا: (هاء التانيث) تاء التانيث نحو: ﴿أُنْبِتَتْ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وهاء غير التانيث من أصلية نحو: ﴿نَفَقَهُ﴾ [هود: ٩١]، وزائدة نحو: ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، و﴿مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨].

وبقولنا: (المنقلبة في الوقف) نحو هذه.

وقولنا: (وإن رسمت تاء) ليدخل نحو: ﴿يَقِيئُ اللَّهُ﴾ [هود: ٨٦].

وقولنا: (أو كانت للتأكيد والفرق والمبالغة) ليندرج نحو: ﴿نَجْمَةٌ﴾ [ص: ٢٣]، و﴿سَفِينَةٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، و﴿هُمَزَةٌ﴾ [الهمزة: ١]، وهو معنى قول التيسير: «وما ضاهاها في اللفظ»<sup>(٢)</sup>.

ولم يملها إذا كانت على حرف من عشرة (الحاء، والعين، والغين، والخاء، والقاف، والضاد، والطاء، والنطاء، والصاد، والألف) جمعها في قوله: ﴿حَقُّ ضِعَاظُ عَصِي حَظًا﴾ فهم هذا من الاستثناء، وضم قوم الكاف إلى القاف.

(١) جمع السخاوي الخمسة عشر حرفاً في قولك: (دَوْدُ بَرُّلُ يَفْنُ شَمْسُ جَثَّتْ). ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (٣١٥/١).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٦).

وخرج بقولنا: (إذا كانت على واحد من العشرة) ما إذا كانت على تاليه نحو: ﴿رَقَبَةً﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿مَسْفِيَةً﴾ [البلد: ١٤]، و﴿مِجْلَةً﴾ [النساء: ٤] فإنه لا يمنع.

وأما إذا كانت على حرف من أربعة (الهمزة، والهاء، والكاف، والراء) جمعها في (أَكْهَرُ) إن تقدّم الفتحة ياء ساكنة أو كسرة مباشرة أو مفصولة بساكن ضعيف، واكتفى أبو الطيب بمطلق سكون ما قبل الراء إلا براءة، وخرج بقيد سكون الياء والفاصل نحو: ﴿لَهُمُ الْغَيْرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، فإن انفتح أو انضم ما قبل فتحة أحد حروف (أكهر) مباشرة فوجهان أحدهما الفتح المفهوم من قوله: (وَيَضَعُفُ)، وهو نص المذهب الأوّل والثاني الإمالة وهو ضعيف؛ لأنه مفهوم من (وَيَضَعُفُ)، وهذا نقل غريب على المذهب، ولا يفهم من التيسير إلا من المذهب الثاني.

فإن فصل ساكن غير الألف فوجهان الإلغاء فالوجهان<sup>(١)</sup> والاعتداد فالفتح كالألف، وهذا الظاهر من عبارة الناظم. وقال الداني: «هو القياس»<sup>(٢)</sup>.

أمثلة القسم الأوّل: ﴿دَرَجَةً﴾ [التوبة: ٢٠]، ﴿عَيْشَةً﴾ [الحاقة: ٢١]، ﴿عَالِيَةً﴾ [الحاقة: ٢٢]، ﴿نَافِلَةً﴾ [الإسراء: ٧٩]، ﴿جَنَّتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ﴿هَامِدَةً﴾ [الحج: ٥]، ﴿بَقْتَةً﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿لَذَّةٍ﴾ [الصافات: ٤٦]، ﴿ثَلَاثَةً﴾ [آل عمران: ٤١]، ﴿وَالْخَمِيسَةَ﴾ [النور: ٧]، ﴿بَارِزَةً﴾ [الكهف: ٤٧]، ﴿حَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿نِعْمَةً﴾ [البقرة: ٢١١]، ﴿فَوْوَةً﴾ [الأنفال: ٦٠].

والثاني: ﴿صَيْحَةً﴾ [يس: ٢٩]، ﴿الْقَارِعَةَ﴾ [القارعة: ٢]، ﴿الصَّاعَةَ﴾ [عيس: ٣٣]، ﴿الْبِلْعَةَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ﴿مَا الْخَافَةَ﴾ [الحاقة: ٣]<sup>(٣)</sup>، ﴿قَبْضَةً﴾ [طه: ٩٦]، ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿مَوْعِظَةً﴾ [يونس: ٥٧]، ﴿حَصَاصَةً﴾ [الحشر: ٩]، ﴿الصَّلَوَةَ﴾ [البقرة: ٣].

والثالث: ﴿خَطِيئَةً﴾ [النساء: ١١٢]، ﴿نَاشِئَةً﴾ [المزمل: ٦]، ﴿الْهَهُهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]،

(١) في (ح): «فوجهان».

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٧).

(٣) في (ح): «وَالْخَامِيسَةَ» (بَارِزَةً)، (مَوْعِظَةً)، (حَبَّةٍ)، (نِعْمَةً)، (فَوْوَةً) [الأنفال: ٦٠]. والثاني: (صيحة)،

(القارعة)، (الصاخة)، (البالغة)، (ما الحاقة) «ساقط».

﴿وَجْهَهُ﴾ [البقرة: ١١٢]، ﴿الْأَيْنَكَةَ﴾ [الحجر: ٧٨]، و﴿الْمَلَكَةَ﴾ [البقرة: ٣١]، [١٢٠/أ]،  
﴿بَصِيرَةً﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿نَاطِرَةً﴾ [القيامة: ٢٣]، ﴿لَمْبَرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

الرابع والخامس: ﴿أَمْرَاءُ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿سَوَاءَةً﴾ [المائدة: ٣١]، ﴿مُبْرَكَةً﴾ [النور: ٣٥]، ﴿النَّهْكَةَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿الشَّوْكَةَ﴾ [الأفقال: ٧]، ﴿ثَمْرَةً﴾ [البقرة: ٢٥]،  
﴿فِرَّةَ﴾ [الفرقان: ٧٤]، ﴿نَضْرَةً﴾ [الإنسان: ١١]، ﴿عَشْرَةً﴾ [المائدة: ٨٩].

ولما تم المذهب الأوّل بتفاصيله ذكر المذهب الثاني فقال: (وَبَعْضُهُمْ)؛ أي (١):  
بعض أئمة الأداء أمال للكسائي جميع الحروف قبلها إلا الألف، وقد نقل الأهوازي  
المذهبين.

وقال الداني: «والنص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم ويطلق القياس في  
ذلك قرأت على أبي الفتح وبالإستثناء قرأت على أبي الحسن ابن غلبون» (٢).  
وبالأوّل قطع ابن مجاهد وابن أبي هاشم في آخرين، وبالثاني قطع ابن الأنباري  
والخاقاني.

وقال في التيسير: «والأول أختار (٣)» (٤)؛ أي: التقييد لأنه بدأ به، وقوله: «إلا ما  
كان قبل الهاء ألف»، يدل على أنه اختار الإطلاق وهو الثاني، وهذا فهم المالكي منه  
فقال:

وَبَعْضٌ يَقُولُ سِوَى أَلْفٍ أَمْلٌ وَمَنْ صَنَّفَ التَّيْسِيرَ ذَا الْوَجْهِ أَيْدًا

قلت: والتخصيص أشهر وبه قرأت، والتعميم أثبت لقول خلف لم يستثن  
الكسائي شيئاً.

ذيل: وافق أبو سليمان عن قالون والأعشى عن شعبة على إمالة (فجثت زينب

(١) في (ح): «وبعضهم أي» ساقط.

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٧).

(٣) في (ح): «اختيار».

(٤) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٧).

لدود شمس) وأبو الأزهر عن ورش والسراج عن شعبة الكل بين بين، وأمال ابن زياد عنه ألف ﴿الصَّلَاةُ﴾ [النساء: ١٠١] <sup>(١)</sup>، و﴿الزَّكَاةُ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، و﴿الْحَيَاةُ﴾ [البقرة: ٢٠٤] المجرورات، وقطع أبو مزاحم الخاقاني بالإمالة.

ونقل أبو العلاء في إمالة فتحة الياء التي قبل هاء السكت للكسائي وجهين، وقد أنكرها ابن مجاهد.

إشاراتٌ: فتحة ما قبل هاء التأنيث ممالاة باتفاق، واختلف في الهاء فقيل: هي ممالاة أيضًا، وهو المفهوم من عبارة التيسير، وقيل: غير ممالاة وهو الصحيح لما نبين، نصّ عليه الأهوازي وأبو العلاء، فترجم الناظم الباب على المذهب الأوّل مُتَجَوِّزًا وفاقًا للأصل، وعلى الثاني قال في النظم: (وَقَبْلَهَا مُمَالٌ)، ولهذا قدرنا قف لا إمالة، وهو معنى قولنا في (عقود الجمان):

وَبِوَقْفِ هَا التَّأْنِيثِ فَتْحَةٌ سَابِقٌ حَمَلًا أَمِلَ لَا الْهَاءِ لِلْأَعْيَانِ <sup>(٢)</sup>

ونصّ على إمالة ما قبلها ولم ينص على إمالة ما قبل الألف الممال، وهو ممال لأن إمالة الفتحة هنا هي المقصودة، وما قبل الألف تابع مستلزم، فلم ينص عليه لا كما قيل <sup>(٣)</sup>: نصّ على هذا للاستثناء منه، وما قبل الألف لم يستثن منه شيئًا؛ لأن كل ألف استثنى فتحها استثنى فتح ما قبلها.

وقوله: (لِيَعْدِلَا) يحتمل تعليل الإمالة وفتح المستثنى؛ أي: ليعدل في تعدية

(١) قال تلميذ الشاطبي: «قال أبو عمرو: فأما ما كان قبل الهاء فيه ألف، فلا يجوز الإمالة فيه» يريد إمالة الهاء. فأما الألف التي قبلها، فتقسم إلى المنقلبة عن الياء، ولا تجوز إمالة الألف المنقلبة عن الواو نحو: ﴿الْمَنَازِلُ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿الزَّكَاةُ﴾ [البقرة: ٤٣]. فأما الألف المنقلبة عن الياء وشبهها ك: ﴿التَّوْبَةِ﴾ [آل عمران: ٣]، و﴿ثِقَّةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، و﴿مُرْجَحًا﴾ [يوسف: ٨٨]، و﴿كَيْشَكُوفًا﴾ [النور: ٣٥]، و﴿مَرَضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧] ونحو ذلك فإن الألف هي الممالاة في ذلك وما قبلها إلا الهاء، وإمالتها لذلك غير مختصة بالوقف. ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٣١٤).

(٢) ينظر: عقود الجمان في تجويد القرآن (ص ٦٣).

(٣) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٣٣٧).

حكم الشبه، أو ليعدل في تعدية حكم المانع.

ومعنى الكلمات: أقامت هذه عند بلعها الكثير الخير، وعصرُ القبر العاصي السمين من كثرة الذنوب، أو اللحم من أكل الحرام حق وهو مكروهٌ من الحلال لقوله عليه [الصلاة و] السلام: «المؤمن يأكل في معاء واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء»<sup>(١)</sup>، وحكاية أن الله يكره الحبر السمين؛ إذ لو اعتبر عقبات الآخرة لذاب جسمه.

والأكهر: المتمرد في كفره يمال به إلى النار بعد قوله: ﴿يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْلًا﴾ [الفرقان: ٢٧] إلى ﴿خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٨] وبعد كسره الأخذ بالنواصي والأقدام، وإسكان أعضائه ذلاً لا يمنعه من العذاب، وبعد فتح أوصاله ثم ضمها إلى أليم العذاب تضعف قوى رجله بعد جريها فيما عليه.

ويندرج في عموم قوله: (وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ) ﴿فَطَرَتَ اللَّهُ﴾ [الروم: ٣٠] وفيها وجهان:

الإمالة: وهو المفهوم من عبارته ومن التيسير؛ لأنه استثنى المفتوح والمضموم قبل الراء، بقي غيره على الإمالة، وقال الداني: «بالإمالة قرأت وبه أخذ».

والفتح<sup>(٢)</sup>: وبه قطع أبو العلاء والصقلي<sup>(٣)</sup> وهو الأشهر وبه قرأت، وإليه أشار في الهداية بقوله: (وفطرت إذ إطباقها ساكن فلا).

وقوله: (سوى ألف) ليس على إطلاقه؛ بل سوى ألف لم ينص على إمالتها في الباب الأول، وهي ﴿تَقْنَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، و﴿مُرْجَحَةً﴾ [يوسف: ٨٨]، و﴿كَشْكُورَةً﴾ [النور: ٣٥]، و﴿مَرْضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧].

(١) أخرجه البخاري في باب (المؤمن يأكل في معى واحد)، من رواية نافع. ينظر: صحيح البخاري (١٨/١٢٩)، ح ٥٣٩٣، صحيح مسلم (١٣/٤٨٢)، ح ٥٤٩٣.

(٢) في (ح): «وأبو الفتح».

(٣) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٣٣).

بقي المستثنى عشرة: ﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿الزَّكَاةُ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿الْحَيَاةُ﴾ [البقرة: ٨٦]، و﴿النَّجْوَةُ﴾ [غافر: ٤١]، و﴿مَمْنُونَةٌ﴾ [النجم: ٢٠]، وهي رسمت بالواو [١٢٠/ب] والهاء بخلافها في ﴿مَمْنُونَةٌ﴾ [النجم: ٢٠] وقال مكّي: «أمالها قوم عنه في الوقف لتأنيثها من منى في نص الخليل»<sup>(١)</sup>، ولو صح لعمّ كالنظائر، و﴿هَيْبَاتٌ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿ذَاتٌ﴾ [الأنفال: ١]، و﴿وَلَاتٌ﴾ [ص: ٣]، و﴿أَلَلَّتْ﴾ [النجم: ١٩]، وقد رسمت بالألف والتاء.

### [التوجيه]

وجه الإمالة: أنها أشبهت ألف التأنيث في لزوم السكون وفتح ما قبلها محضة لفظاً أو تقديراً كأول المركب، وأفادت التأنيث والخفاء والزيادة والبدل واتساع الصوت؛ إذ لا اختصاص ولا مدّ<sup>(٢)</sup>، فأعطيت من أحكامها الإمالة قضاء لحق الشبه، فكان القياس إمالة الهاء والفتحة؛ لكن تعدّر في الهاء لعدم صحة جعلها كالياء، وصح في الفتحة فأمليت، وهذا حلّ شبهة القائل بإمالتها، وأمّلت المنقولة استصحاباً للأصل، وأمّلت في الخمسة عشر لخلوها من المانع، ولم تمل مع العشرة لأن السبعة المستعلية مانعة في الأصل، فالفرع أولى وحملت العين والحاء المهملتان على المعجمتين لضعف الفرع، واعتبرت مقارنة للتضاد، وأما الألف فلازلة بعض الشبه. ووجه إمالة أكهر بعد أحد الشرطين: انضمام سبب الأصل إلى الشبه، وألغى الفاصل لضعفه بالسكون.

ووجه التردّد في الإطباق: لتقابل القوّة وضعف السكون.

ووجه الفتح مع عدمهما: حمل الحلقي منها على الحلقي المانع، واللّهوي على اللّهوي وشبهه منع الراء.

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧٣).

(٢) في (ح): «واتساع الصوت؛ إذ لا اختصاص ولا مدّ» ساقط.

ووجه الإمالة: ضعف الحمل بالبعد.

ووجه التردد في الفاصل: حمله على فاصل المسوِّغ تارة فلا يمنع، وعلى الاعتداد به أخرى، فمنع لضعف المقتضي، ولهذا قال الداني: والقياس الفتح لا للحمل على الألف لاختلاف المحل.

ووجه التعميم: مساواة المحمول بالمحمول عليه، ولا يمنع الأصل إذا تقدّمت واستثنت الألف التي لا سبب لها باعتبار الهاء لبعد الشبه بالسكون اللفظي، ولم يجز فيها خلاف نحو: ﴿مَحْشُورَةٌ﴾ [ص: ١٩] لثلا يوهم الأصالة.

ووجه إلحاق هاء السكت بها: الاشتراك في المحل ولزوم السكون والاختصاص بالياء للتأنس<sup>(١)</sup> بسببها<sup>(٢)</sup>.

ووجه المنع: مراعاة قصد عين الحركة.

واختياري: الفتح لقلّة تعدية حكم الشبه إلا مع أحد شرطي (أكهر)، فالإمالة لتحقق السبب.

خاتمة: ليس الغرض بتعمد الوقف؛ بل تعريف الواقف إلا أن يقصد غير الوقف، وأحبّ توقيف الطالب ليصير الخبر عياناً، ومن ثمّ قلّ الأداء فيه.



(١) في (ح): «بالتأنس».

(٢) في (ح): «السببها».



## باب مذاهبهم في الرءاءات

أي: باب حكم الرءاءات في الترقيق والتفخيم، وذكر هذا الباب بعد الإمالة لاشتراكهما في السبب والمانع، لا لأنه يرادف الصغرى خلافاً لمكي وتابعيه لاختلاف حقيقتهما؛ لأن الإمالة: جعل الألف كالياء، والفتحة كالكسرة.

والترقيق: إنحاف الحرف عن صوته، ولو اتحدا لما افتراقا، ويمكن أن يلفظ بالراء مرققة غير ممالئة، ومفخمة ممالئة. ولا دليل لمن تمسك بعبارات المصنفين لثبوت التجوز فيهما.

وقول الداني: «كان يميل أو يرقق فتحة الراء»<sup>(١)</sup>، يفهم منه أن لا يمكن ترقيق المضمومة والمكسورة والساكنة.

والحروف بالنسبة إلى الترقيق والتفخيم أربعة أقسام:

١- مفخم: وهو حروف الإطباق الضاد، والطاء، والظاء، والصاد.

٢- ومرقق: وهو بقيّة الحروف إلا حرفين.

٣- وما أصله التفخيم: وقد رقق باتفاق واختلاف وهو الراء.

٤- وما أصله الترقيق: وقد فخم كذلك وهو اللام.

وهو معنى قولنا في تحقيق التعليم:

وَإِطْبَاقٌ فَخْمٌ بِاتِّفَاقٍ وَغَيْرِهَا قَرَّقُوا وَذَا أَضِلُّ<sup>(٢)</sup> اللَّامُ بَلْ ذَاكَ أَضِلُّ رَا<sup>(٣)</sup>

(١) لفظ التيسير هو: «اعلم أن ورثاً كان يميل فتحة الراء قليلاً بين اللفظين؛ إذا وليها من قبلها كسرة لازمة، أو ساكن قبله كسرة، أو ياء ساكنة، وسواء لحق الراء تنوين أو لم يلحقها». ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٧).

(٢) [١٢١/أ].

(٣) كذا البيت في (ف)، و(س)، و(ع) أما في منظومة تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم للجعبري البيت

فَعَقَدَ بَابَيْنِ لِمَا خَرَجَ مِنْهُمَا عَنْ أَصْلِهِ مَطْلَقًا، وَبَدَأَ بِالرَّاءِ لِكَثْرَةِ شَعْبِهَا، فَقَدَّمَ مَحَلَّ الْخِلَافِ عَلَى الْوِفَاقِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فَقَالَ:

وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلُّ رَاءٍ وَقَبْلَهُ

مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلُّ رَاءٍ) فعل وفاعل ومفعول، (وَقَبْلَهَا) (يَاءً) فِعْلِيَّةٌ، والهاء للراء، (مُسَكَّنَةً) حال الياء، وجب تقديمهما للتذكير، والجملة صفة الراء أو حالها، (أَوْ الْكَسْرُ) رفع عطف على الياء، و(مُوصَّلاً) متصل حال الياء أيضًا تأخر للقافية لا حال الكسر كما توهم؛ لثلاث يسقط قيد، ويتكرر آخر.

### [الشرح]

صَرَّحَ بِالْقَارِي صَدَرَ الْبَابِ وَفَاءً بِشَرْطِهِ، وَالرَّاءُ تَكُونُ سَاكِنَةً وَمَفْتُوحَةً وَمُضْمُومَةً وَمَكْسُورَةً، فَالسَّاكِنَةُ مَتَوَسِّطَةٌ وَمَتَطَرِّفَةٌ، وَكُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ مُبْتَدَأٌ وَمَتَوَسِّطٌ وَمَتَطَرِّفٌ، مُوَصَّلٌ أَوْ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ، خَرَجَتْ ثَلَاثَةُ الْمُبْتَدَأِ لِعَدَمِ تَحْقِيقِ السَّبَبِ فِي الْمُضْمُومَةِ وَالْمَفْتُوحَةِ، وَالْمَمَالُ مِنْهَا مَنْدَرَجٌ فِي الْإِمَالَةِ؛ وَلِيَخْصُصَ الْمَكْسُورَةَ، وَخَصَّ اثْنَيْنِ مِنَ الْمَتَوَسِّطَةِ، وَاثْنَيْنِ مِنَ الْمَتَطَرِّفَةِ الْمَوْصُولَةِ، وَأَرْبَعَةَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا، فَتَوَجَّهَ كَلَامُهُ هُنَا إِلَى الْمَفْتُوحَةِ تَحْقِيقًا، وَالْمُضْمُومَةِ الْمَتَوَسِّطَةِ وَالْمَتَطَرِّفَةِ الْمَوْصُولَةِ.

أي: ورقق ورش باتفاق وحده كل راء مفتوحة أو مضمومة متوسطة وصلًا ووقفًا أو متطرفة وصلًا، إذا كان قبلها ياء ساكنة متصلة مدية أو لينية ليست في فعلا ن فعلية، ولو مبدلة وزائدة وعارضة السكون، أو كسرة لازمة متصلة مباشرة، ولو على

مستعل أو مفصولة بساكن مستفل أو خاء، ولو مظهراً إن لم يعادله التنوين أو كانت ممالاة أو في ﴿بشكر﴾ [المرسلات: ٣٢] إن لم يتلها حرف استعلاء متصل مباشر أو مفصول بالفاء، أو أخرى غير مكسورة في كل فعل أو اسم عربي محقق.

نحو: ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿مِيراثُ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، و﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾ [العاديات: ٣]، و﴿الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿قَوَارِيرَ﴾ [النمل: ٤٤]، و﴿الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، و﴿نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، و﴿حَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿فِرْسًا﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿قِرْدَةً﴾ [البقرة: ٦٥]، و﴿قَطْرَانِ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، و﴿مُبَشِّرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥]، و﴿ذُرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿لَسَحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، و﴿نَاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، و﴿فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥]، و﴿أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤]، و﴿وَأَزْدُجَرَ﴾ [القمر: ٩]، و﴿تَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، و﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ٢١]، و﴿مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]، و﴿جَايِرٌ﴾ [النحل: ٩]، و﴿وَرَاءِى﴾ [مريم: ٥]، و﴿أَشْرَبْنَاهُ﴾ [يوسف: ٢١]، و﴿أَسْتَرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿وَبَشِّرِى﴾ [يوسف: ١٩]، و﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] وراء الفواتح.

فقولنا: (ياء ساكنة) قيدٌ أخرج نحو: ﴿الْخَيْرَةَ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقولنا: (متصلة) أخرج نحو: ﴿فِي رَبِّ﴾ [البقرة: ٢٣]، و﴿مُنْعِي رُؤُسِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، وهو وارد على من جعل (موصلاً) حال (الكسرة)، وقد أغفله الأكثر، وهو محتمل من التيسير بعطفه على اللزوم.

وقولنا: (مديةً ولينيةً) تنويع.

وقولنا: (ولو مبدلة) ليندرج نحو: ﴿مِيراثُ﴾ [آل عمران: ١٨٠]؛ لأنها عن واو.

وقولنا: (وزائدة) ليندرج نحو: ﴿الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦].

وقولنا: (وعارضة السكون) ليندرج نحو: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾ [العاديات: ٣]؛ لأنها منقولة الحركة.

وقولنا: (ولو كسرة لازمة) أخرج نحو: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١].

وقولنا: (متصلة) أخرج نحو: ﴿أَبُوكِ أَمْرًا سَوًّا﴾ [مريم: ٢٨].

وقولنا: (مباشرة) احتراز عن المفصولة إذ فيها تفصيل.

وقولنا: (ولو على مستعل) أدخل نحو: ﴿نَاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢].

وقولنا: (أو كانت مماله) ليندرج نحو: ﴿الْقَرْئِيُّ﴾ [الأنعام: ٩٢] نصَّ عليه الداني في (مفردات الرءاءات)، ولم يتعرَّض لها الناظم كالتيسير لاعتقادهما ترادف الإماله والترقيق، ويأتي شرح بقيَّة القيود، وفخَّم الباقر ذلك.

### [التوجيه]

وجه التفخيم: الأصل.

ووجه الترقيق: التناسب، وسمعت من العرب مفخمة ومرفقة ورسمهما واحد؛ وربما جعل شكل المفتوحة والمضمومة كذا، تبييناً على الترقيق، واعتبر الترقيق<sup>(١)</sup> لزوم الكسر والياء تقوية لهما وسكونها؛ [١٢١/ب] ليتمكن من مجانسة الكسرة. واختياري: التفخيم عملاً بالأصل المؤيد لمناسبة المقارنة ومعادلة الكسرة<sup>(٢)</sup>. ثم نوع فقال:

وَلَمْ يَرَفْضًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ

سَوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَا سَوَى الْخَافِ كَمَّلاً

### [اللفة والإعراب]

(وَلَمْ يَرَفْ) جازم ومجزوم، (وَلَمْ) لنفي المضارع، وقلب معناه إلى المضي، وهو من روية القلب، و(سَاكِنًا)؛ أي: حرفاً ساكناً مفعول الأوَّل، و(فَضْلاً) مصدر موضع فاصلاً مفعوله الثاني، و(بَعْدَ كَسْرَةٍ) ظرف الأوَّل، والنكرة في سياق النفي تعمُّ فلذا استثنى منه قوله: (سَوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَا)، ووضع الحرف موضع الحروفِ على إرادة

(١) في (ح): «الترقيق» ساقطة.

(٢) في (ح): «المقارنة ومعادلته».

الجنس؛ فلذا استثنى منه قوله: (سَوَى الْخَا)، وقصرهما للوزن وفاعل (فَكَمَّل) و(يَر) ضمير ورش، وهو عطف على معناه، ومفعوله محذوف؛ أي: أصله، والاستثناء من النفي خلافاً لأبي حنيفة رحمته الله (١) في كونه مسكوتاً عنه، ومن الإيجاب نفي باتفاق.

### [الشرح]

أي: إذا حال بين الكسرة المؤثرة والراء المفتوحة أو المضمومة حرف ساكن مستفل مدغم أو مظهر، استمرَّ ورش على ترقيقه، ولم يعدّه مانعاً.

فإن كان الساكن حرف استعلاء صيِّت فخم مانعاً به، فإن كان المستعلي مهموساً غير مجهور - وهو الخاء - رقق، وإلى هذا أشرنا بمستفلٍ أو خاءٍ.

تنبيهات: معنى (وَلَمْ يَرْ فَضْلاً)؛ أي: مانعاً؛ وإلا ففصله محسوس، ولم يقع في الكتاب العزيز من المستعلية إلا (الصاد، والطاء، والقاف)، فلو قال مثل: (وَفَضْلٌ سُكُونٍ غَيْرٍ مَا طَصِقَ اغْتَفَرَ) لكان أبين؛ لكنه اعتمد على الواقع وثبَّه على العموم.

ومعنى: (كَمَّل)؛ أي: ضمَّها إلى المرقَّقات. مثال المرقق: ﴿الْمَحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، و﴿ذِكْرِكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠]، و﴿سِدْرَةَ﴾ [النجم: ١٤]، و﴿الشَّعْرَ﴾ [يس: ٦٩]، و﴿ذِكْرٌ﴾ [المائدة: ٩١]، و﴿سِرِّكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، و﴿مِرْقَ﴾ [النجم: ٦]، و﴿الْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧]، و﴿إِخْرَاجِ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

مثال المفخم: ﴿مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿فَطَرَتْ﴾ [الروم: ٣٠]، و﴿قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿وَقَرًا﴾ [الذاريات: ٢].

تفصيل: قيل إن كانت الكسرة على حلقي والحائل أدخل من الراء، لا يمنع للقرب ك: ﴿إِكْرَاهِيَّ﴾ و﴿إِجْرَاهِيَّ﴾ وإن كانت أخرج للبعد ك: ﴿حِذْرَكُمَّ﴾ و﴿لِئْبَرَةً﴾ وإليه أشار الصقلي بقوله: «إلا أن يكون مطبقاً، أو من حروف (زد)»

(١) في (ح): «كَمَّلَهُ».

(٢) في (ف): «لزذه»، وفي (س): «رد».

سوف تذب ثم»<sup>(١)</sup>، وبه قال الحصري.

### [التوجيه]

وجه إلقاء الفاصل: ضعفه بالسكون ومن ثمّ اتبع متن.

ووجه منع الاستعلاء: قوّته وتخلفت الخاء عنه لضعفها بالهمس، وفارقتها الصاد وإن شاركتها فيه لتحصنها بالإطباق والصفير.  
ثم تمم فقال:

وَفَحَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرْمٍ

وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً

### [اللفظة والإعراب]

(وَفَحَّمَهَا) فعليّة، والمرفوع لورش، والمنصوب للفظ كل راء، و(فِي الْأَعْجَمِيِّ)؛ أي: الاسم الأعجمي متعلق الفعل، وهو ما نقلته العرب إلى لغتها من غيرها، فإن غيّرته فهو المعرّب، والرواية تحقيق الهمزة على التمام، و(فِي إِرْمٍ) عطف عليه بإعادة العامل، وصح العطف للخلاف، و(وَتَكَرَّرَهَا) جر عطف على المجرور؛ أي: في الكلمة المكرّرة فيها (حَتَّى) حكى ناصب (يُرَى)، ونائب فاعله اللفظ، و(مُتَعَدِّلاً) ثاني مفعولي (يُرَى) أو حاله، وتجوّز به عن يُسمع هذا تخصيص لعموم قوله كل راء.

### [الشّرح]

أي: وفحّم ورش الراء الحاصلة في الاسم الأعجمي وإن وجد فيها سبب

(١) قال الصقلي: «ويكون في الساكن أحد عشر حرفاً جمعت على (زد سوف تذب ثم) وتكون المكسورة قبل الحرف الساكن من حروف الحلق أو ما قرب منها». ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع (ص ١٣٧).

الترقيق، وهي ثلاثة متفقة ﴿إِزْهَمَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿إِسْرَيْلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣] حيث حلت.

وفخمها أيضًا في ﴿إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧] مع السبب، وأفرده بالذكر للاختلاف فيه، ولم يتعرّض له في التيسير لاندراجة في الأعجمي، وهو مجرور [١٢٢/أ] بدل من عاد.

واتفق على منعه الصرف فقيل: عربي اسم عاد الأولى، أو قبيلته أو بلدته فالمنع للتأنيث والعلمية، وقيل: أعجمي، وهو اسم سام بن نوح، واختيار ابن مجاهد فالمنع للعلمية والعجمة المؤثرة لأنه محرّك الوسط، وقطع بتفخيمه تبعًا للتيسير<sup>(١)</sup> والحصري<sup>(٢)</sup>، وعليه أجلاء أصحاب ورش.

ورققه أبو الحسن ابن غلبون<sup>(٣)</sup>، وحضّر الداني الأعجمية في ثلاثة غيره، ونصّ الناظم عليه يُعَيِّنُ ترقيق (عُزَيْرًا) أخذًا بظهور عربيته لظهور الاشتقاق، وأجاز أبو حاتم عجميته فيتجه فيه خلاف، وفخم ورش أيضًا الراء المشفّعة بأخرى مفتوحة أو مضمومة، واعتمد على الواقع وإن وُجد المسموع نحو: ﴿صِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿مَدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦]، و﴿الْفَرَارُ﴾ [الأحزاب: ١٦]، وعن العجمي احتزنا بعربي، وعن ﴿إِرْمَ﴾ [الفجر: ٧] بمحقّق، وعن المكررة بأو وأخرى.

تنبيه: قيل خالف ورش أصله في هذا المفخّم.

قلت: بل جرى على أصله؛ لأن هذه عنده موانع.

### [التوجيه]

ووجه تفخيم الأعجمي: المحافظة على الصيغة المنقولة حيث لم يعرّبه، وإشعارًا بنقله، وهو فاش في الأعجمية ولذلك لم تطرد في ﴿وَجِرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٩).

(٢) ينظر: القصيدة الحصرية (ص ١٢٧).

(٣) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/ ٢٢٤).

ووجه تفخيم المكثرة: أن مناسبة الراء بأختها أحسن من مناسبتها بغيرها، وإليه أشار بـ: (حَتَّى يُرَى) لساوي اللفظ باتحاد صوت الراءين، ويحتمل أن يتعطف على الجملة؛ أي: ليتوفر على اللفظ أصل وضعه.

ثم ذكر المختلف فقال:

وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ

لَدَيْ جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَتَفْخِيمُهُ) مصدر مضاف إلى الفاعل ضمير ورش مُبتدأ، و(ذِكْرًا) مفعوله، (وَسِتْرًا وَبَابَهُ) نصب بالعطف، (لَدَيْ جِلَّةِ الْأَصْحَابِ) ظرف مضاف للمصدر جمع جليل: عظيم على فعلة، و(أَعْمَرُ) خبر المبتدأ أفعل التفضيل من عمّر المكان، و(أَرْحُلًا)<sup>(١)</sup> جمع رَحْل<sup>(٢)</sup>: منزل تمييز؛ أي: أعمر منزلاً من غيره.

### [الشرح]

أي: إذا أحال بين الراء المفتوحة والمضمومة المنونتين، وبين الكسرة المؤثرة ساكن غير ياء مظهر مستفل [مغتفر]<sup>(٣)</sup> فلورش فيهما وجهان: التفخيم: وبه قطع في التيسير والتجريد، وهو معنى قوله: «وتفخيم ورش باب ﴿ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥] عند عظماء أصحابه كالأزرق، وعبد الصمد أرجح<sup>(٤)</sup>، عبّر عنه بـ: (أَعْمَرُ) منزلاً لكثرة نازليه، فهم أن عند غير الإجماع ضد التفخيم وهو التريق، أو فهم من (أَعْمَرُ) آخر

(١) في (ح): «أرجلا».

(٢) في (ح): «رجل».

(٣) زيادة من: (ح).

(٤) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٩).



عامر ليس بـ: (أَعْمَرُ)، قال الداني: «أقرأني أبو الحسن بالترقيق في الحالين إلا ﴿مِضْرًا﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿أَصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، وقياسه ﴿وَقْرًا﴾ [الذاريات: ٢]»<sup>(١)</sup>.

قلت: إن اعتُبر الاستعلاء يعمُّ أو الإطباق والتفخيم فلا. قال: «وأقرأني فارس بن أحمد وغيره بالتفخيم، وعليه مشيخة المصريين»<sup>(٢)</sup>، واستثنى بعضهم ﴿وَصِيْهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] للخفاء.

فقولنا: (المفتوحة والمضمومة) تعميمٌ لعموم الحكم وخصه الشارح<sup>(٣)</sup> الأوَّل بالمفتوحة، ومثالا الناظم دلاً على العموم، فذكر مبارك مثال المضمومة، ونصبها لإيقاع المصدر عليها، ولو حكاها لأجاد، و﴿مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠]، و﴿أَصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿وَزْرًا﴾ [طه: ١٠٠]، و﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢] للمفتوحة.

وقولنا: (المنونة) أخرج الوقف؛ لأنه ألف خلافاً للصقلي فيه.

وقولنا: (إذا حائل) أخرج نحو: ﴿شَاكِرًا﴾ [النحل: ١٢١].

وقولنا: (ساكن غيرها) أخرج نحو: ﴿نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وقولنا: (مظهر) أخرج المدغم نحو: ﴿سِرًّا﴾ و﴿أَقْرِمُ سَتَقِرُّ﴾<sup>(٤)</sup> فهو متفق التريق لذهاب الفاصل لفظاً.

وقولنا: (مستعمل مغتفر) أخرج المستعلي فهو متفق التفخيم فجامع هذه الشروط هو باب (ذِكْرًا).

فإن قلت: فهلاً حملت قوله: (وَيَابَهُ) على المنونة بعد مطلق السبب نحو: (فَيَكُونُ طَائِرًا)، ﴿وَجَدْتَهُ صَائِرًا﴾ [ص: ٤٤]، [١٢٢/ب] و﴿قَادِرًا﴾ [الأنعام: ٣٧]، و﴿حَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥]، و﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]؛ إذ هو من المختلف فيه؟

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٦٩).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٤٠).

(٣) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/ ٣٢٠).

قلت: يمنع منه قوله: (لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ) فرجح تفخيمه، وهذا بعكسه فيؤدي إلى خلط الراجح بالمرجوح، قال الداني في (كتاب الرءاءات): «اختلف أهل الأداء في نحو: ﴿نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، و﴿شَاكِرًا﴾ [النحل: ١٢١]، فقطع ابن أبي هاشم وعبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون<sup>(١)</sup> بالتفخيم في الوصل، وأجاز غيرهم الترقيق وهو الصحيح وبه قرأت، وفي التجريد «قال عبد الباقي قرأت بالوجهين على والدي من طريق أصحاب ابن هلال، والذي أعول عليه الترقيق»، وبه قطع الناظم تبعًا للتيسير.

قلت: وقياس ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] تساوي الطرفين، فترقيقه أولى من ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وتفخيمه أولى من ﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩] فقول الداني: «لا أعلم خلافًا في ترقيقه»؛ أي: نصًا على عينه؛ وإلا فهو في اللفظ ك: ﴿شَاكِرًا﴾ [النحل: ١٢١]، وفي التقدير ك: ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ولو قال مثل:

كذكَرًا رقيقًا للأقل وشَاكِرًا خبيرًا لأعيان وسرًّا تعدلًا  
لنصَّ على الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/ ٢٢٠).

(٢) قال الحافظ ابن الجزري معقبًا على كلام الجعبري: «تنبية: قول أبي شامة: «ولا يظهر لي فرق بين كون الرءاء في ذلك مفتوحة أو مضمومة بل المضمومة أولى بالتفخيم؛ لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم قال وذلك كقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾ [الأنبياء: ٢٤]» انتهى. قلت: وقد أخذ الجعبري هذا منه مسلمًا فغلط الشاطبي في قوله: وتفخيمه (ذكَرًا وسرًّا) وبابه - حتى غير هذا البيت فقال: ولو قال مثل:

كذكَرًا رقيقًا للأقل وشَاكِرًا خبيرًا لأعيان وسرًّا تعدلًا

لنصَّ على الثلاثة فسوى بين ذكر المنصوب وذكر المرفوع وتمحل لإخراج ذلك من كلام الشاطبي فقال: ومثالا الناظم دلًا على العموم فذكر (مبارك) مثال للمضموم ونصبها لإيقاع المصدر عليها ولو حكاها لأجاد» انتهى. وهذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الرءاءات، وتخصيصهم الرءاء المفتوحة بالترقيق دون المضمومة، وأن من مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين ﴿ذِكْرٌ﴾ [الأعراف: ٦٣]، و﴿يَكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، و﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿قَادِرٌ﴾ [الأنعام: ٣٧]، و﴿مُسْتَسِيمٌ﴾ [القمر: ٢]، و﴿يَقْدِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، و﴿يَقْدِرُ﴾ [النحل: ٧٥] كما سيأتي بيانه، والله أعلم. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٦٢-١٦٣).

## [التوجيه]

وجه ترقيق الكل: وجود السبب وارتفاع المانع، ومن ثمَّ قال الداني: «أقيس».  
 ووجه التفخيم: الحمل على نحو: ﴿قَرَى﴾ [سبأ: ١٨]، والفرق أن التنوين في نحو:  
 ﴿قَرَى﴾ [سبأ: ١٨] لم يمنع لذاته؛ بل لما لزم عنه من الحذف ولا حذف هنا.  
 ووجه الفرق بين ﴿ذَكَرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وبين ﴿شَاكِرًا﴾ [النحل: ١٢١]،  
 و﴿حَيْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]: قوَّة الحمل لضعف السبب بالفصل في الأوَّل، وضعفه لقوَّة  
 السبب بالمباشرة في الثاني، ولا أثر لاكتناف الساكنين.

وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلَّهُمْ

وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقَبُّلًا

## [اللغة والإعراب]

(وَفِي شَرَرٍ) عن ورش مطلقاً (يُرَقِّقُ)، و(كُلَّهُمْ) تأكيد أصحابه المقدر، والضمير  
 لهم، والمفعول محذوف؛ أي: الرءاء المفتوحة، (وَحَيْرَانَ) مُبتدأ، و(بِالتَّفْخِيمِ) صفتها،  
 و(بَعْضُ) مُبتدأ التقدير: بعض النقلة، (تَقَبَّلَ) خبره، والجملة خبر الأوَّل، أو (حَيْرَانَ)  
 مفعول (تَقَبَّلَ)، و(بِالتَّفْخِيمِ) حاله فيه مسألتان:

الأولى: لم يتقدَّم لها أصل.

والثانية: مخصصة من أصل الباء.

## [الشرح]

أي: اتفق أصحاب ورش عنه من الطريق المذكور على ترقيق الرءاء المفتوحة من  
 ﴿بِشَكْرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢] كالتقصير بالمرسلات وصلًا ووقفًا، قال الداني: «وقياسه  
 ﴿أُولَى الصَّرِّ﴾ [النساء: ٩٥]»<sup>(١)</sup>، وحكى سيبويه فيه الترقيق، ومن ادَّعى منع الاستعلاء

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٠).

رَدَّ ﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥].

قلتُ: وكذا ﴿عَلَى سُرُرٍ﴾ [الحجر: ٤٧]، والجواب عن الضرر بأن ما ثبت على خلاف الدليل لا يقاس عليه، وبانفتاح حرف الاستعلاء كما في التيسير مع ضعف السبب فيه وتمكنه في ﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وعن ﴿عَلَى سُرُرٍ﴾ [الحجر: ٤٧] الأوَّل، وبأن المفتوحة أنسب بالمكسورة من المضمومة.

بمَحْتٍ: نصَّ الداني ومكي على ترقيق مفتوحة ﴿بِشَكْرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢] في الوقف، وهو المفهوم من إطلاق الناظم، وسيأتي أنه إذا وقف على المكسورة بالرَّوم استمرَّ على التريق لا إشكال، وإذا وقف بالسكون فخمها؛ إلا أن ينكسر ما قبلها أو يمال، أو يكون ياء ساكنة، وهو معنى قول الناظم: (بِرَقُّ بَعْدَ الْكُسْرِ أَوْ مَا تَمِيلًا أَوْ الْيَاءُ تَأْتِي بِالسُّكُونِ)<sup>(١)</sup>، فهذه بعد ممالٍ في اصطلاحه فترقق مقتضًى من أختها ما كانت اقتضته منها، وأوضح منه قول التيسير؛ «إلا أن يكون قبلها كسرة أو ياء أو فتحة مماله نحو: ﴿بِشَكْرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢] على قراءة ورش»<sup>(٢)</sup>، فإنك ترققها في الحالين، فحصل له ترقيق الرايين في الحالين، وقد نصَّ مكي على تفخيم الثانية إذا وقف عليها بالسكون بعد تعليله ترقيق الأولى بالثانية<sup>(٣)</sup>.

ولورش في ﴿حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ﴾ [الأنعام: ٧١] بالأنعام، وجهان:

١- التريق: وبه قطع في التيسير.

٢- والتفخيم: من الزيادات وبه قطع الحصري.

فهم هذا من قوله: (بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ) والآخر من الباين قال الداني: «زادني ابن خاقان في مستثنيات ورش إخلاص الفتح [١٢٣/أ] في ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ونص بعض أصحاب ابن هلال وقرأته على غيره بالتريق، وهو القياس»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٩)، رقم البيت: ٣٥٦-٣٥٧.

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧١).

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧٥).

(٤) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١٢/٢).

وذكرهما أيضاً مكّي<sup>(١)</sup>.

### [التوجيه]

وجه ترفيق ﴿بشكر﴾ [المرسلات: ٣٢]: تناسب المجاورة فهو ترفيق لترقيق كالإمالة للإمالة، وليست للكسرة السابقة للعروض وفصل المتحرك.

ووجه الترفيق في الوقف: التنبيه على مذهب الاتباع، ورقق الثانية لمجاورة الأولى بعكس الوصل.

ووجه ترفيق ﴿حيران﴾ [الأنعام: ٧١]: وجود السبب.

ووجه تفخيمه: أن ألفها قابلت ألف التأنيث، ثم منع من تعدية حكم الإمالة تراخيها عن الطرف، ولو أميلت الراء لرققت الراء ففخمت الراء لثلا يوهم ترفيقها آثار الحمل على الأعجمي بجامع منع الصرف.

ثم تبعه على تمام مذهب ورش فقال:

وَفِي الرَّاءِ عَن وَرْشٍ سَوَى مَا ذَكَرْتَهُ

مَذَاهِبُ شَدَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاً

### [اللغة والإعراب]

(عَنْ وَرْشٍ) متعلق (فِي الرَّاءِ) خبر، (مَذَاهِبُ) جمع مذهب أصله موضع الذهاب، ثم غلب على المعتقدات، و(سَوَى مَا ذَكَرْتَهُ) صلة وموصول مستثنى من (مَذَاهِبُ)، و(شَدَّتْ) صفة، و(فِي الْأَدَاءِ) في النقل متعلقه، و(تَوَقُّلاً) مصدر توقل في الجبل وغيره: صعّد موضع الحال، أو تمييز؛ أي: شذت متوغلة فيه.

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧٥).

## [الشرح]

أي: ما قدّمت لك من أصول ورش هو الذي عليه المحققون، ولأهل القيروان وغيرهم في تفخيم الرءيين وترقيقها اختيارات عن ورش غير الجملة التي ذكرتها، أمسكت عنها لخروجها عن القياس، أو لضعف روايتها، أو لمخالفة روايتها، فليعلم الواقف عليها في كتب المصنفين أن ذلك سبب الإعراض عنها مما نقل ترفيقه ونقل غيره تفخيمه، هو أن أبا الحسن ابن غلبون<sup>(١)</sup> فخم ﴿وَزَرَكَ﴾ [الشرح: ٢]، و﴿ذَكَرَكَ﴾ [الشرح: ٤] بالشرح لتناسب الآي، فأورد عليه الداني ﴿كُورَتْ﴾ [التكوير: ١]، و﴿سُيرَتْ﴾ [التكوير: ٣]، و﴿فُجِرَتْ﴾ [الانفطار: ٣]، و﴿بُعِثَتْ﴾ [الانفطار: ٤]، ففرقت بسبق المرقق في ﴿كُورَتْ﴾ [التكوير: ١] فلا يُتبع، وألحقه الباقي، وبالازدواج في ﴿انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، وهو معنى قولي في (تحقيق التعليم):

وفي كُورَتْ سَبَقُ المَرَقِّقِ فَارِقٌ وفي انْفَطَرَتْ جَاءَ اَزْدَوَاجٌ تَعَطَّرًا<sup>(٢)</sup>

وفخم الرء المتلوّة بألف التثنية فعلاً<sup>(٣)</sup> كان أو اسمًا، أو بألف بعده همزة، أو عين نحو: ﴿لَسَّحَرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، ﴿فَلَا تَنْصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٥]، و﴿أَنْ طَهَّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿مَرَأً﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿أَقْرَأَةً﴾ [الأنعام: ١٣٨]، أو ﴿ذَرَاغِيهِ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿سِرَاءًا﴾ [المعارج: ٤٣] لجهالة الألف وحرف الحلق، ولا أثر لذلك إلا في إمالة الألف والمقاربة.

وفخم أبو الفتح ﴿وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] حيث وقع لصوت الزاي، ويرد عليه ﴿وَزَرَكَ﴾ [الشرح: ٢].

وفخم الصقلي<sup>(٤)</sup> ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] لصوت الشين، ونحو: ﴿كِبْرٌ﴾

(١) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/ ٢٢٥).

(٢) ينظر: تحقيق التعليم في التريق والتفخيم (ص ٥٣).

(٣) في (ح): «حرفًا».

(٤) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٣٥).

[غافر: ٥٦] لانطباق الشفتين كالوقف ويضعف لقصوره عن المستعلي وعدم القطع. ونقل مكي فيهما وجهين، وفخم مكي ﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥] <sup>(١)</sup> لِيُعد حرف الكسرة ولا أثر لذلك إلا في الإدغام، ﴿وَعَشِيرَتُهُ﴾ [التوبة: ٢٤] بالتوبة مناسبة للشين وينتقض بالمجادلة.

وعمم قومٌ تفخيم الراء للكسرة المفصولة نحو: ﴿جِدْرَكُمُ﴾ [النساء: ٧١]، ويضعف للقصور، وحكى الداني تفخيم ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] <sup>(٢)</sup>؛ أي: في الوصل كما بين الصقلي <sup>(٣)</sup> ومكي للصاد المضمومة، وليس بشيء للحاجز وانفصالها عنها وتقاوم الشدة الهمس، وترقق في الوقف، والقائل يرى ترقيق ﴿الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥].

ومن ما نقل تفخيمه ونقل غيره ترقيقه الأسماء الأعجمية رققها قوم كالمتفق، ويأتي الفرق ويتوهم من كلام الحصري ترقيقها وليس كذلك لاندراجها في ضابط التفخيم.

ولما تم أصل ورش إلا ما أخر من الشرط والمانع اختصاراً؛ شرع في أصل الجماعة فقال: [١٢٣/ب]

وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ

إِذَا سَكَنْتَ يَأْصَاحِ لِلسَّبْعَةِ الْمَلَا

### [اللغة والإعراب]

(وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا) لا ومبنيها واسمها، ولا يستعمل (بُدَّ) إلا في النفي، ومعناه: الإلزام، والهاء للراء، و(بَعْدَ كَسْرَةٍ) و(لِلسَّبْعَةِ) متعلقا المصدر، و(إِذَا سَكَنْتَ)؛ أي:

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧٥).

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (٨/٢).

(٣) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحاح الصقلي (ص ١٣٩).

الراء شرطية مقدّم مُغنٍ عن الجواب، و(يَا صَاح) ترخيم صاحب على الشذوذ لكثرة استعماله في نظمهم ونثرهم؛ إذ ليس علماً بخلاف يا مالٍ، و(المَلَا) مهموز الأشراف غير القافية وصفة السبعة.

## [ الشَّرْح ]

الكلام الآن في المتفق، وبدأ بالساكنة لأنه الأصل، وقد فصلها في التيسير.  
 أي: رقق القراء السبعة باتفاق كل راء ساكنة لغير الوقف سكوتاً لازماً أو عارضاً، متوسطة ومتطرفة وصلّاً ووقفاً، إن كان قبلها كسرة متصلة لازمة وليس بعدها حرف استعلاء متصل مباشر، أو مفصول بألف في الفعل والاسم العربي والأعجمي نحو: ﴿شِرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨]، و﴿مَرِيئَةً﴾ [هود: ١٧]، و﴿لِشْرُومَةٍ﴾ [الشعراء: ٥٤]، ﴿الْأُرْيَةِ﴾ [النور: ٣١]، و﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ﴾ [التوبة: ٨٠]، ﴿فَأَنْصِرْ﴾ [القمر: ١٠]، ﴿وَأَصْبِرْ﴾ [الطور: ٤٨].

تنبية: معنى قوله: (وَلَا بُدَّ) تحريض على التريق لما أنس من إهماله.

## [ التَّوْجِيه ]

وجه التريق: مجانسة الكسرة السابقة كالإمالة وأولى لا لتقدير الكسرة عليها كما توهم؛ لأنه غير شديد لما بيناه عند الأولى.

ووجه الاتفاق: ضعف الراء بالسكون فقوي السبب، ومن ثم رقق الأعجمي. ثم تعرّض للمانع فقال:

وَمَا حَرَفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فَرَأَوْهُ

لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهِ تَأْتِي دَلَالًا

## [ اللُّغَةُ وَالْإِعْرَاب ]

(وَمَا حَرَفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدُ) صلة وموصول محذوف العائد؛ أي: واللفظ الذي



(حَرْفُ الإِسْتِعْلَاءِ) وبعد رائه مُبتدأ، (فَرَاؤُهُ) آخِرُ، والفاء للعموم، والهاء لهما، و(التَّفْخِيمُ) ثالث، و(تَدَلُّلاً) خبره، و(لِكُلِّهِمْ) و(فِيهَا) متعلقاه، والضمير الأوَّل للسبعة، والثاني للراء، والجملة خبر الثاني، والجمع خبر الأوَّل، ولا يجوز أن يجعل ما عبارة عن الراء لما يلزم في (فَرَاؤُهُ) من إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يجوز إعادة هاء (فَرَاؤُهُ) إلى حرف الاستعلاء؛ لثلاث تخلو الجملة الخبرية من العائد.

ثم جمع حروف الاستعلاء فقال:

وَيَجْمَعُهَا قِظْ خُصَّ ضَ غَطِّ وَخُلْفُهُمْ

بِفِرْقِ جَرِي بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا

### [الُّفَّةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَيَجْمَعُ) حروف الاستعلاء فعل ومفعول، و(قِظْ) جُرْ بالإضافة إلى الفاعل؛ أي: حروف (قِظْ) وهو أمرٌ من القِظِ أَشَدُّ الحَرِّ، و(خُصَّ) بيت قصب ونحوه نصب بالفعل بعد إسقاط الخافض نحو: كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ، و(ضَغَطِ) ضَيْتِ جَرِ بالإضافة، وخلف السبعة مُبتدأ، (بِفِرْقِ) متعلق به، و(جَرِي) خبره، و(بَيْنَ الْمَشَايخِ) ظرف مضاف، و(سَلْسَلًا) حال فاعل الخبر؛ أي: طويلاً مشبهاً سلسلاً أو سهلاً.

### [الشرح]

هذه الحروف مُعادةٌ في المخارج، وهي أولى بها؛ فلهذا أُخِرنا تفسيرها، وذكرها هنا لضرورة ضبط الأصل، وهو المانع ينعطف على أصل ورش، وأصل الجماعة. أي: كل راء مفتوحة أو مضمومة في أصل ورش، أو ساكنة في أصل السبعة تقدّمها سبب الترقيق، وأتى بعدها أحد حروف الاستعلاء السبعة (الخاء، والغين، والقاف، والضاد، والطاء، والظاء، والصاد) متصل مباشر، أو مفصول بألف فخمها الكل في محلّ الخلاف والوفاق؛ إلا مع القاف المباشر المكسور ففيها وجهان. إشارات: الواقع من المستعلية في القرآن في أصل ورش ثلاثة (القاف، والضاد،

والطاء) [١٢٤/أ] مفصولات نحو: ﴿هَذَا فِرَاقٌ﴾ [الكهف: ٧٨]، و﴿أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨]، و﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، و﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨]، و﴿عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥]، و﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿هَذَا صِرَاطٌ﴾ [آل عمران: ٥١]، و﴿إِلَى صِرَاطٍ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وفي أصل السبعة ثلاثة (القاف، والطاء، والضاد) مباشرات نحو: ﴿مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢]، و﴿فِي قِرطَابِسٍ﴾ [الأنعام: ٧]، و﴿لِيَا لِمِرْصَادٍ﴾ [الفجر: ١٤]، و﴿وَارِصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، وأشار في الكافي إلى خلاف فيه لورش.

وقولنا: (متصل) احتراز عن المنفصل في كلمة أخرى نحو: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ [القصص: ٤٦]، و﴿عَنْكُمْ أَلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥]، و﴿أَلْمَدَنِيُّ﴾ [المدثر: ١]، ثم في أصل ورش (وَلَا تُصَاعِرْ خَدَّكَ)، و﴿أَنْ أُنذِرَ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]، و﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا﴾ [المعارج: ٥] في أصل الجماعة.

وإطلاق الناظم يدل على أنه كالم متصل في الوصل؛ لكن قرينة اعتبار لزوم السبب عيّنت إرادة المتصل فقط؛ لأن أقل مراتب المانع أن يُساوي المسوغ في القوة ليحصل التساقط، وقد شرط اتصال المجوز، فيلزم منه اشتراط اتصال المانع فترقق هذه المواضع في الحالين على هذا، وهو الظاهر من عبارة التيسير، ويحتمل أن يفخم في الوصل للاتصال اللفظي، ويوقف على الرواية ويفرق بين المانع والمسوغ، أن المانع مقرر للأصل، فيكفي لفظه، والمسوغ مخرج عن الأصل فاحتيج إلى تقويته، ويلزم مفخم ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] تفخيم هذا وأولى ولا يقول به.

وقولنا: (إلا القاف المكسور المباشر) أخرج ﴿كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ﴾ [الشعراء: ٦٣] إذ فيه وجهان قال الداني: جيدان الترفيق: وبه قطع مكّي والصقلي<sup>(١)</sup> وابن شريح وأدعوا فيه الإجماع، والتفخيم: وبه قطع في التيسير فذاك زائد<sup>(٢)</sup>، وإلى هذا الاختلاف أشار

(١) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحاح الصقلي (ص ١٤٠).

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١٨/٢)، الكشف عن وجوه القراءات لمكّي (١٥٥/١).

بقوله: (جَرَى)؛ أي: حصل فيه بين شيوخ الأداء شعب طويلة أو سهلة.

واحترز بالمكسور عن ﴿فَرَقَ﴾ [التوبة: ١٢٢] فإنه مفخم، وبالمباشر عن ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، وفخم لبُعد الكسرتين، ورققه أبو الحسن ابن غلبون للكسرة<sup>(١)</sup>، فعارضه الداني بـ: ﴿إِلَى صِرَاطٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] وأولى فالتزمها، وقال عنه: «أحسبه قاسه دون روايته؛ إذ لا أعلم له مرققاً».

قلتُ: والفرق إكتناف راء ﴿صِرَاطٍ﴾ [الفاتحة: ٧] بمفخمين، وهذا معنى قولي:  
 كَفَرِقِ لَدَى الْإِشْرَاقِ لِلْكَسْرِ رَقَقَ ابْنُ غَلْبُونِ بَلْ صِرَاطٌ ذَا الْقَوْلِ كَدْرًا  
 أُجِيبَ بِصَادٍ أَكْثَرَتْ قِيلَ كَسْرُهَا يُرَدُّ وَمَنْعَ الْعُلُوِّ إِنْ قُدِّمَ أَهْدِرًا  
 أَقُولُ اِكْتِنَافَ الرَّابْحَرَيْنِ فَخَمًا يُمَيِّزُ وَبِالْفَضْلَيْنِ مَا قَاسَهُ أَكْثَرًا<sup>(٢)</sup>  
 وهذا من علم النظم.

### [التوجيه]

وجه منع المستعلي: صعوبة الصعود من التسفل كالإمالة وإليه أشار بـ: (تَدَلَّلًا)؛  
 أي: سهل اللفظ لجريه في سنن واحد.

ووجه اعتبار اتصاله: تحقق التعسف.

ووجه خُلف ﴿فَرِقِ﴾ [الشعراء: ٦٣]: تقابل المانع وضعف الكسر.

ثم انتقل إلى الشرط فقال:

وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ

فَفَخَّخُمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلًا

(١) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/ ٢٢٢).

(٢) ينظر: تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم (ص ٥٢).

## [ اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ ]

(وَمَا بَعْدَ كَسْرٍ) صلة وموصول مُبتدأ، و(عَارِضٍ) صفة (كَسْرٍ)، و(أَوْ) للتفصيل، (أَوْ مُفَصَّلٍ) عطف على محذوف؛ أي: كسر متصل عارض أو مفصل مطلقاً، (فَقَحْمٌ) موضع الخبر، والفاء للعموم، (فَهَذَا حُكْمُهُ) اسمية، والهاء للسبب أو الترفيق، (مُتَبَدِّلاً) اسم فاعل تبَدَّل مطاوع بذلته: أعطيته حال المفعول المعنوي، وعاملها معنى الإشارة هذا بيان الشرط سبب الأصلين.

## [ الشَّرْحُ ]

أي: والراء المفتوحة أو المضمومة في أصل ورش، والساكنة في أصل الجماعة الواقعة بعد كسرة متصلة عارضة أو منفصلة بكلمة أخرى عارضة، أو لازمة مفخمة [١٢٤/ب] للكل.

إشارات: انقسمت الكسرة أربعة أقسام:

١- متصلة.

٢- لازمة.

٣- وعارضة.

٤- ومنفصلة.

كذلك ذكر التفعيم بعد ثلاثة ففهم منه أن شرط المؤثرة أن تكون كسرة متصلة لازمة كما مثلنا في الأصلين، فالمتصل اللازم ما كان على حرفٍ أصليٍّ، أو تنزل منزلة الأصلي كـ: ﴿الْمِحْرَابِ﴾ [مریم: ١١]، و﴿مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]؛ لأنه من جملة مفعال ومفعول.

وقال ابن شريح: «وكثيرٌ من القراء يفخم الساكنة بعد الميم الزائدة نحو: ﴿مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]، وكذا همزة ﴿إِخْرَاجِ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، فحذفه يُخل بمعنى الكلمة كالأصليّ».

والمتصل العارض ما دخل على كلمة الراء، ولم يتنزل منزلة الجزء منها، وهو الذي لا يُخل إسقاطه بها، وهو في باء الجرّ ولامه وهمزة الوصل في أصل ورش نحو: ﴿رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١]، ﴿بِرَّشَيْدٍ﴾ [هود: ٩٧]، ﴿بِرُّءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿وَلِرَسُولِهِ﴾ [المنافقون: ٨]، و﴿لِرُفَيْكَ﴾ [الإسراء: ٩٣]، و﴿أَمْرًا﴾ [مريم: ٢٨]، و﴿أَمْرًا﴾ [النساء: ١٧٦] ابتداء في أصل الجماعة نحو: ﴿أَرْكَبُوا﴾ [هود: ٤١]، ﴿أَرْجِعُوا﴾ [يوسف: ٨١]، ﴿أَرْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠] في الابتداء.

فإن قلت: فهلاً جرت همزة الوصل مجرى همزة القطع في التنزل؟

قلت: ليست مقصودة لنفسها.

والمنفصلة العارضة ما كانت في كلمة مستقلة إعراباً وللساكين فلورش نحو: ﴿وَيَاذِينَ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ١]، ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ﴾ [آل عمران: ٣٥]، و﴿إِنِ امْرَأًا﴾ [النساء: ١٧٦] وصلاً، وللجماعة للساكين والبناء والاتباع نحو: ﴿إِنِ امْرَأَتٌ﴾ [الطلاق: ٤]، و﴿يَبْقَى﴾ [هود: ٤٢]، و﴿رَبِّ امْرَجُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وصلاً.

والمنفصلة اللازمة ما كانت في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسرة نحو: ﴿مَا

كَانَ أَبُوكَ امْرَأًا﴾ [مريم: ٢٨] لورش حسب.

فإن قلت: فهلاً اعتبرت هذه اللازمة؟

قلت: الغرض لزوم المجاورة لا المقارنة.

### [التوجيه]

وجه اشتراط الاتصال واللزوم: تقوية السبب ليتمكن من إخراجها عن أصلها.

ولما كمل الكلام في السبب والشرط والمانع، نبّه عليه بقوله: هذا المذكور حكم

الراء في الترقيق والتفخيم بذلته لك فانقاد سهلاً.

ثم أشار إلى مختلف فقال:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ يَاءٌ فَهَمْ

بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثَبْتُ قِيَمَةً ثَلَاثًا

## [اللغة والإعراب]

(وَمَا) موصولة مُبتدأ، و(بَعْدَهُ كَسْرٌ) اسميةٌ أو فعليَّة، والهاء لهما، (أَوِ الْيَاءِ) رفع بالعطف قصر للوزن، (فَمَا) نافية، والفاء للعموم، (لَهُمْ بِتَرْقِيهِ نَصٌّ) نقل اسمية، وضمير (لَهُمْ) للقراء، والهاء لهما، والجملة خبرها، (وَوَيْقٌ) قوي صفة (نَصٌّ)، (فَيَمَثَلًا) فيذكر منصوب بأن بعد فاء جواب النفي.

## [الشرح]

أي: والراء المذكورة لورش والجماعة الواقع بعدها لا قبلها كسرة أو ياء ساكنة، أو محركة مفخمة للكل، وما وقع في بعضه من الترقيق ليس لأشياخي فيه نقل معتبر، فيذكر في النظم رواية؛ ومن ثمَّ لم يُعيَّنه وعَرَضُه رفع توهم الإخلال به.

أبحاث: قيد نفي النص بالوثيق لينبه على ترقيق ضعيف، أما أصل ورش فلم يختلف فيه نحو: ﴿رَجِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿رُزُقُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿الْبَشْرَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٤٧]، و﴿الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠].

وأما الساكنة فقد اختلف في بعضها، قال الداني: «كان محمَّد بن علي الأذفوي وزكريا بن يحيى، ومحمَّد بن خيرون وغيرهم من المصرِّين يرقِّقون الساكنة إذا كان بعدها همزة في ﴿الْمَرْءِ وَرَزْقِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وبالتفخيم قرأت وبه أخذ»<sup>(١)</sup>.

وقال: «كان قوم من المغاربة يرون ترقيق الراء الساكنة إذا كان بعدها ياء مفتوحة للكل، وبعضهم عن ورش نحو: ﴿يَنْعَمِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿عَلَى الْقَرْيَةِ﴾ [الفرقان: ٤٠]، ﴿مِنْ قَرْيَتِكَ﴾ [محمد: ١٣]» وهو خطأ، وإليه الإشارة بعدم الوثاقة.

وقال المهدوي: [١٢٥/أ] «بالترقيق مع الياء للسبعة» ومكي ومع الياء للكل، ومع كسر الهمزة بالوجهين لورش، وبالترقيق معهما قطع الحصري في قوله:

(١) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني (١٨/٢).

وَإِنْ سَكَنْتَ وَالْيَاءُ بَعْدُ كَمَزِيمٍ فَرَقَّقْ وَغَلِّطْ مَنْ يُفْحَمُ عَنْ قَهْرٍ  
وَلَا تَقْرَأَنَّ رَاءَ الْمَرْءِ إِلَّا رَقِيقَةً لَدَى قِصَّةِ الْأَنْفَالِ<sup>(١)</sup> أَوْ قِصَّةِ السُّحْرِ<sup>(٢)</sup>

### [التوجيه]

وجه التفخيم: عدم السبب المتقدم.

وجه الترقيق للكسرة: اعتبارها متأخرة كالإمالة.

وجه التخصيص بالهمزة: قوتها عليها مع توهم كسرها بالنقل ك: ﴿وَأِذْ زَيْنٌ﴾  
[الأنفال: ٤٨] فلا يرد نحو: ﴿كُرْسِيَّتُهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿عَرَبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥] للقصور.

وجه الترقيق مع الياء: حملها على المتقدمة، وقد آثرت المتحركة في سيال  
وأورد عليه ﴿بِشْرَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٤٧]، و﴿فَاعْرَبْنَا﴾ [المائدة: ١٤]، و﴿بَرْتَعٍ﴾ [يوسف: ١٢]،  
و﴿تَرْمِيمِهِمْ﴾ [الفيل: ٤]، وأجيب بعروض أصل الأوّل وقلب الثاني، وتعاقب الأقران  
والثالث كيعدلا الزيادة للجزئية، ويتغاير الرابع نعم يضعف لكون الياء في الإمالة لم  
تؤثر مؤخره، وهي أفضى منه.

ثم ذيل فقال:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ

فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَمَا لِقِيَاسٍ) دخول اسمية منفية، و(فِي الْقِرَاءَةِ)؛ أي: القراء متعلق (فَدُونَكَ)  
إغراء؛ أي: إلزم، والفاء للتعقيب، (مَا فِيهِ الرِّضَا) صلة وموصول مفعول به، (مُتَكَفَّلًا)

(١) المقصود بقصة الأنفال قوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤].

(٢) ينظر: الفصيحة الحصرية (ص ١٣١-١٣٢).

متجملًا حال فاعل (دُونَكَ)، أو مفعول هذا اعتذار عن ترقيقه ﴿الْمَرَّةُ﴾ [الأنفال: ٢٤]، و﴿مَرَمِيمَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وعن اقتصار المرقق عليه لا الرد عليه كما توهم.

### [الشرح]

أي: لم يتصل لنا بالترقيق رواية عن أشياخنا، ولا يجوز لنا أن نقيس الترقيق على الإمامة ولا الكسرة والياء المتأخرين على المتقدمين دون رواية، ولا يجوز للمرقق أن يطرد الأصليين كذلك؛ إذ وجوه القراءات منقولة نقلًا متواترًا لا يدخلها الرأي، وجاز في الأحكام للإقراء عليه، ثم خص على اتباع الأثر فقال: إلزم النقل المتواتر ضامنًا لتقديره والذب عنه، أو النقل المتكفل بالرضى لشهرته، وفيه بلوغ بالاقتصار على اختياره.

تنبية: بينا عند قوله: (وَاقْتَسَ لِتَنْضُلًا)<sup>(١)</sup> الجمع بين الأمر بالقياس والنهي عنه، وقول الداني في آخر (كتاب الرءاءات): «النص في ذلك معدوم؛ وإنما بيناه على الأصول المتقدمة»، وقول مكي: «أكثر هذا الباب قياس، وبعضه أخذ سماعًا من قبيل المأمور به لا المنهي عنه»<sup>(٢)</sup>، ومعناه: عدم النص على عينه، فحمل على نظيره الممثل به بعد ثبوت الرواية في اطراد الأصل، لا أنهما عملا بمجرد القياس وفتح باب الرأي للناس.

ولقد كانا على غاية من الدين والتمسك بالأثر، وحقق ذلك ما قاله الداني في أرجوزته: فإياك أن تحمل كلامهما على هذا فتتظم في واو ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

ولما تم الكلام في الرءاء الساكنة بتفاريعه انتقل إلى المكسورة فقال:

وَتَرَقِيقُهُ مَكْسُورَةٌ عِنْدَ وَضَلِهِمْ

وَتَفْخِيمُهُ فِي الْوَقْفِ أَجْمَعِ أَشْمَلًا

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٦)، رقم البيت: ٣٢٢.

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧٦).



## [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَتَرْتِيقُهَا) مُبتدأ مصدر مضاف إلى مفعوله ضمير الراء، و(مَكْسُورَةٌ) حاله (عِنْدَ وَضَلِهِمْ) خبره، والضمير للأئمة، و(وَتَفْخِيمُهَا) كترقيقها، و(فِي الْوَقْفِ) ظرفه، (أَجْمَعُ أَشْمُلًا) خبره، وحده وتقدم في الإمالة آخر الراء [١٢٥/ب] المكسورة عن الشرط والمانع تنبيهاً على قصورهما عنه.

## [الشرح]

أي: رَفَّقَ السبعة أو من تفرَّعت على قراءته الراء المكسورة كسرة لازمة أو عارضة تامّة أو مبعّضة، والممالة أوّلاً ووسطاً وطرفاً، وصلاً منوّنة وغير منوّنة سكن ما قبلها أو تحرك بأيّ حركة كان، وقع بعدها حرف مستفل أو مستعل في الاسم والفعل نحو: ﴿رَزَقًا قَالُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿رِجَالٌ يَلْحُوتُ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرَمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، ﴿وَلِيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢]، ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ﴾ [المزمل: ٨]، ﴿وَأَنْحَرِ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿الكوثر: ٢-٣﴾، و﴿رَهًا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿الذِّكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٨].

تنبيهات: لم يتعرض للإمالة<sup>(١)</sup> لفهما من قوله: (أَوْ مَا تَمِيلًا)؛ لأن الإمالة إذا أثرت متقدمة فتأثيرها مقارنة أولى، وهذا تمام الكلام في الساكنة والمتحركة في الوصل وصرح به في المكسورة ليبنى عليه قوله: (وَتَفْخِيمُهَا).

فإن قلت: لِمَ لَمْ يَقُلْ (وتفخيمها مع غيرها) كما قال بعد: (فِي وَفْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا) إذ الحكم عام؟

قلت: المفتوحة والمضمومة بعد الأمور الثلاثة مفخمتان على أصلهما، ولم يعرض لهما شبهة فلم يتعرض لهما<sup>(٢)</sup>، وهما ثمّ خارجتان عن أصلهما، والمكسورة

(١) في (ح): «اللمالة».

(٢) في (ح): وقع تقديم وتأخير بين الجمل أيضاً.

هنا عرضت لها شبهة التقدير فلذلك ذكرت، ويفهمان منهما أيضًا؛ أي: وفخم السبعة الرء المكسورة المتطرقة الموقوف عليها بالإسكان إن انفتح ما قبلها أو انضم أو سكن، ولم يكن ياء ولا ممالًا ولا مسبقًا بكسرة مؤثرة نحو: ﴿وَنَهْرٍ﴾ [القمر: ٥٤]، ﴿وَدُسْرٍ﴾ [القمر: ١٣]، و﴿الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

فقول المالكي:

وَلَا تُفَخِّمُ مَكْسُورًا إِذَا كَسَّرَهُ بَدَا .....

أي: ظهر في الوصل ووقف الروم ثم فصل حكم ما لم تظهر فقال:

وللتال ياء ساكنًا أو ممالًا إن تسكن ما لنحورا اصبر معودا

ففاته الكسر وتعميم الآخرين على تقدير.

تخريج: قوله: (أَجْمَعُ أَشْمَلًا)؛ بمعنى: جامع الشمل لاتفاق الكل عليه، وهو قول الأكثر، ويحتمل أن يكون للتفضيل؛ أي: التفخيم أكثر جمعًا من الترقيق تنبيهاً على وجه نقله مكى قال: «المختار أن تجري وقف ورش في ذلك مجرى الساكنة، وقد روى عنه بعض أصحابه أنه يقف عليه بالترقيق حملاً على الوصل».

قلت: وإليه أشار الحصري بقوله:

وَمَا أَنْتَ بِالتَّرْقِيقِ وَاصِلُهُ فِقِفْ عَلَيْهِ بِهِ إِذْ لَسْتَ فِيهِ بِمُضْطَرٍّ<sup>(١)</sup>

فهاء (عليه) للموصول و(به) للترقيق، ومعنى (لست فيه بمضطرب)؛ أي: ليس الوقف لازماً لتسنى الكسرة فيذهب أثرها؛ بل هو عارض فاستصحب حكم الوصل.

وقال ابن شريح: «وقف له قومٌ بالترقيق إلا ﴿فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿وَأَحْرَ﴾

[الكوثر: ٢]».

### [التوجيه]

وجه ترقيق المكسورة في الوصل: الكسرة والمقارنة أولى من المجاورة لتحقق

(١) ينظر: القصيدة الحصرية (ص ١٣٢).

المنافرة؛ ومن ثمَّ اعتبرت العارضة واغتفر ذلك في المستعلي ضرورة.

ووجه تفخيما في سكون الوقف بعد الأمور الثلاثة: عدم السبب السابق والمقارنة لفظاً، قال مكّي: «لو قال قائل أني أقف في الجميع كما أصل؛ سواء أسكنت أو رُمت لكان قوله وجهاً؛ لأن الوقف عارض، فالكسرة مرادة فلتؤثر كالإمالة»<sup>(١)</sup>.

قلت: إنما تكون وجهاً من وجوه القراءات إذا ساعدته الرواية، والأصل في المعدوم أن لا يؤثر، فهذا على الأصل، والفرق بين الترقيق والإمالة أنها أفسى لغة منه وأوسع مجالاً؛ إذ تمال لغير الكسرة والياء، وللكسرة الموهومة فبقي أثر المقدرة فيها لذلك، بخلاف الترقيق، وجرى على القياس المرقق بالجامع المتقدم، فسلم من الاعتراض (شرد)، وبقي على من فخم وهو أنه اعتبر أثر المقدرة في المجاورة دون المقارن وأجيب بأنه [١٢٦/أ] قصد النص على الترقيق للترقيق مع مقابلتها الألف الممالة.

ثم استدرك فقال:

وَلَكِنَّهَا فِي وَفِّهِمْ مَعْ غَيْرِهَا

تُرْقُقُ بَعْدَ الْكُسْرِ أَوْ مَا تَمَّيلاً

### [اللغة والإعراب]

(وَلَكِنَّهَا) لكن ومنصوبها، و(تُرْقُقُ) خبرها والمنصوب والمرفوع<sup>(٢)</sup> للراء المكسورة المتطرّفة، و(مَعْ غَيْرِهَا)؛ أي: من المحركات المتطرّفات حال المرفوع، والهاء لها (في وَفِّ) السبعة، و(بَعْدَ الْكُسْرِ) متعلقا (تُرْقُقُ)، وما نكرة موصوفة جر بالعطف والتقدير: لكن المكسورة ترقق كائنة مع الآخرين في الوقف الأصلي بعد كسر أو حرف ممال.

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧٦).

(٢) في (ح): «والمرفوع والمنصوب».

ثم عطف فقال:

أَوِ الْيَاءِ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمُهُمْ

كَمَا وَضَلِهِمْ فَأَبْلُ الذِّكَاءِ مُصَقَّلًا

### [اللفة والإعراب]

(أَوِ الْيَاءِ) جر بالعطف، و(تَأْتِي) حالها، و(بِالسُّكُونِ) حال فاعله (وَرَوْمُهُمْ كَمَا وَضَلِهِمْ) اسميّة، وما زائدة، والضميران للقراء (فَأَبْلُ) اختبر (الذِّكَاءِ) سرعة الفهم مفعوله، و(مُصَقَّلًا) مصقول حال المفعول، أو نعت مصدره؛ أي: بلاءً صقيلاً؛ ولكنها تخصيص لقوله: (وَتَفْخِيمُهَا).

### [الشرح]

أي: ورقق السبعة أو من وُجد شرطه الراء المكسورة المنطرفة والمفتوحة، والمضمومة كذلك في وقف الإسكان العاري من الإشمام، والمصاحب له إن كان قبلها كسرة مؤثرة، أو حرف ممال صغرى أو كبرى، أو مرقق أو ياء ساكنة نحو: ﴿وَأَصْبِرْ﴾ [الطارق: ١٠]، ﴿قَدْ قُدِّرَ﴾ [القمر: ١٢]، ﴿الْأَثِيرُ﴾ [القمر: ٢٦]، ﴿أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣]، و﴿السَّعَرُ﴾ [يس: ٦٩]، و﴿بِهِ السَّحَرُ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، ﴿مَعَ الْأَبْتَرِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، ﴿مَنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، و﴿سُنَى قَدِيرٍ﴾ [البقرة: ٢٠].

ثم خصَّ عموم قوله في الوقف بقوله: (وَرَوْمُهُمْ)؛ أي: فإذا وقفوا بالروم على المكسورة كسرة لازمة، وعلى المضمومة جعلوا حكمها حكم الوصل فنحو: ﴿بِمَاءٍ مَنِيْمٍ﴾ [القمر: ١١]، و﴿بِقَدْرِ﴾ [الحجر: ٢١]، و﴿سَقَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ﴾ [القمر: ٥٣]، و﴿بِالشَّهْرِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، و﴿بِالْأَبْصِرِ﴾ [النور: ٤٣] مرقق للكُلِّ<sup>(١)</sup>، ونحو:

(١) أي: وصلاً.

﴿النُّذُرُ﴾ [الأحاف: ٢١]، و﴿الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، و﴿الْفَقُورُ﴾ [يونس: ١٠٧] مفخّم للكل، ونحو: ﴿جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]، و﴿نُكْرٌ﴾ [القمر: ٦]، و﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤] مرقق لورش<sup>(١)</sup> مفخّم للباقيين.

ولما اشتملت عبارته على هذه التفاصيل نبّه على غموضها فقال: فاختر ذهنك بفكر صحيح، أو ذهن غيرك في استنباط أحكام الوصل والوقف اتفاقاً واختلافاً لتوخي الصواب.

إشارات: أعاد ذكر المفتوحة والمضمومة المتطرفتين باعتبار الوقف؛ إذ الكلام المتقدم فيهما في الوصل، وليست الساكنة مرادة هنا لعدم اختلاف حكم حاليتها. وقوله: (أَوْ مَا تَمَيَّلًا) أعمُّ من قول التيسير: «فتحة مماله» لخروج نحو: ﴿الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] عنه فوجه ترفيقه زائد.

### [التوجيه]

وجه ترفيقها: حملاً للإسكان العارض على اللازم بجامع اللفظ. ووجه إجراء الروم مجرى الوصل: أنه قائم مقام الحركة في الوزن كما بيّنا في همزة بين وبين وهو كالمختلصة. ثم نبّه على الكمال فقال:

وَفَيْمًا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ

عَلَى الْأَضَلِّ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلًا

### [اللغة والإعراب]

(مَا) موصولة ب: (عَدَا) جاورَ جر، و(هَذَا) إشارة إلى الجملة المذكورة في الباب

(١) في (ف): «للورش».

منصوب (عَدَا)، و(الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ) صلة وموصول صفة (هَذَا)، (وَفِي) ظرف، معنى (كُنْ مُتَعَمِّلًا) وذا خبر (كُنْ) من تعمَّل عمل [١٢٦/ب] عملاً متراخياً كتخرج وتعلم، و(بِالتَّفْخِيمِ) متعلق به بمعنى اللام لقول الجوهري: تعمَّل فلان لكذا، و(عَلَى الْأَصْلِ) حال فاعله، والتقدير: اللفظ بالتفخيم دائماً في الرءاءات التي باينت المذكورة متلبساً بالأصل.

### [الشرح]

أي: وفخم الذي ذكرت ترقيقه لورش للباقيين<sup>(١)</sup> وفخم للسبعة غير الرءاءات التي ذكرت ترقيقها لهم، وذلك أقسام ما فقد سبب الترقيق أو وُجد وتخلف شرطه، أو وُجد أو قارنهما المانع عملاً بالأصل السالم عن المعارض نحو: ﴿رَبَّنَا﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿رُحَمَاءُ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿بِرْجَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨]، ﴿أَرْضَيْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿يُرَدُّوْنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿حَدَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿يُؤْتُونَ﴾ [المدثر: ٢٤].

فإن قلت: التفخيم ضد الترقيق فهلاً استغنيت عنه؟

قلت: بين مع الإيضاح حيث لم يصرح به في القواعد أن الرءاء أصلها التفخيم. خاتمة: أكثر كتب أصحابنا العراقيين خالية من باب الرءاءات واللامات؛ إلا القليل، قال أبو علي الأهوازي: «وإن كانت الرءاء مكسورة فلا خلاف في ترقيقها»، وقال الحسن بن شاکر البصري عن أحمد بن نصر قال ابن مجاهد: الساكنة مرققة بالشرطين للكل وذكر العلاء في أفراد ورش ترقيق الرءاءات وهؤلاء أجلاء العراقيين، ولم يأخذوا علينا فيهما بشيء عند التلاوة عليهم طرقهم وسألت شيخي الحسين هل لفظ المكسورة كالمفتوحة؟ فقال: لا وسبيلهم في ذلك سبيل من لم يمل شيئاً، فلا دخل عليهم في ذلك مع ثبوت روايتهم، وخُلفُ الفرقين اختلاف وجهين، ويحتمل اختلاف ورش أن يكون خلف الطريقتين؛ لأن طريق ورش الأصفهاني لا الأزرق غالباً

(١) في (ح): «الباقيين».

والراءات بالنسبة إليهما أربعة أقسام:

- ١- مرققات.
  - ٢- مفخمتان.
  - ٣- مرققة فمفخمة.
  - ٤- مفخمة فمرققة.
- نحو: ﴿بَشْكِرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]، ﴿فِيهَا سُرُورٌ﴾ [الغاشية: ١٣]، ﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧]، ﴿أُولَى الْأَصْرَارِ﴾ [النساء: ٩٥] فنصّ الأوّل عن التفخيم، والثاني عن الترقيق، وتأهب للثالث والرابع؛ لثلا يجري الصوت في سنن فيمترجان.
- التفريع: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣].
- قالون: بمدّيه وصلّة الميم وإسكانها أربعة أوجه.

ورش: بنقل ﴿لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿أَنْ آمِنُوا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وتقليلها مع ثلاثة مدود ﴿لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] وإخوته ثلاثة.

ابن كثير: مندرج في قصر قالون.

أبو عمرو: بالإمالة ومدّيه وإدغام ﴿فَاغْفِرْ لَنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣] وإظهاره أربعة.

ابن عامر: بمدّه وجه.

وعاصم: بمدّه وجه.

حمزة: بتقليل ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وخلف: بحذف غنة ﴿مُنَادِيًا يُنَادِي﴾ [آل عمران: ١٩٣]، والسكت على ﴿لِلْإِيمَانِ﴾

[آل عمران: ١٩٣]، و﴿أَنْ آمِنُوا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] وجه،

وبالأولين ونقل الأخير وجه، وبالطرفين وجه، وبالأوّل ونقل الأخير وجه.

خلاد: بإثبات الغنة وبالسكت على الطرفين وجه، وعلى الأوّل ونقل الأخير

وجه، وبتركهما وجه.

الكسائي: بمدّه والإمالة وجه.

وفخم كلهم راء: ﴿رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿بَرِّيَكُم﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وورققوا ﴿فَاعْفِر﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿وَكَفِّر﴾ [آل عمران: ١٩٣] وورقق ورش وأبو عمرو وحمزة والكسائي رائي ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] مطلقاً، وفخم الباقون أولهما والثانية إن لم يروموها، وكل من الاثنين والعشرين يتفرّع على أربعة الوقف، فاضرب الاثنين في أربعة: ثمانية لكل واحد عشرة ثمانون، واضرب اثنين في أربعة فمجموعها: ثمانية وثمانون من طرق القصيد.

ورش: بالقصر والنقل وجه.

السوسي: بإدغام ﴿فَاعْفِر﴾ [آل عمران: ١٩٣] والفتح وجه.

ابن ذكوان: بالسكت وجهٌ وبالإمالة آخر وجهان.

عاصم: بالسكت وجه وبالإمالة آخر وجهان.

حمزة: بالسكت على المدّ المنفصل مع ستة، وبالإمالة الكبرى مع الثمانية أربعة عشر.

قتيبة: بالسكت وجه.

العُمري: بتخفيف الهمزات والتقليل وجه، اثنان وعشرون إفعال بها [١٢٧/أ] كالأول تماثلها، فحاصلهما مائة وستة وسبعون وجهًا.





## باب الالامات

أي: باب حكم الالامات في التفخيم والترقيق، وذكره بعد الرءاءات لاشتراكهما  
مخرجاً وتغييراً.

وأصل اللام الترقيق عكس الرءاء، وإذا كان الترقيق عبارة عن إنحاف الحرف كما  
تقدّم، والتفخيم ضده كان عبارة عن تسمين الحرف نفسه لا حركته، صرّح به الداني،  
ويرادفه التغليظ، وغلب ذا هنا وذلك ثمّ.

وكما أن الترقيق انحطاط، فالتفخيم ارتفاع حيزٌ لنموّ الجسم؛ ومن ثمّ صار  
المانع ثمّ سبباً هنا، قيل لم يذكره أكثر المصنفين، وهو لغة ضعيفة للعدول من  
التخفيف إلى الثقل، ومخالف لقاعدة ورش من الترقيق والتخفيف، وقال مكّي: «قد  
اضطرب النقل فيه»<sup>(١)</sup>.

قلت: كل من نقل لورش طريق الأزرق ذكره، ومن لا فلا، وليس لغةً ضعيفةً  
للإجماع عليها للمعنى، فللفظ أولى، والعدول إلى التخفيف إنما هو عند قصد  
التخفيف وإلا فلا، ومن ثمّ أبدل (سَاءً)، والغرض هنا التناسب، وهذا غير أصل  
ورش، والمتحقق منقول، والمضطرب متروك، وقد انقسم إلى متفق ومختلف، فبدأ  
به لأنه المقصود فقال:

وَعَلَّظَ وَرَشٌ فَفَتْحَ لَامٍ لِصَادِهَا

أَوْ الطَّاءِ أَوَّلِ اللَّظِّ أَيْ قَبْلُ تَنْزُلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَعَلَّظَ وَرَشٌ) فِعْلِيَّةٌ، وَ(فَتْحَ لَامٍ) مَفْعُولُهُ مَقْلُوبٌ؛ أَي: لَامٍ فَتَحَ، (لِصَادِهَا)

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٧٧).

متعلق (غَلَّظَ)؛ أي: لأجل صادها، والهاء للام، وأضافها إليها للاتصال والتأثير، (أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ) جر عطف، وأظهر مع الثاني للوزن، و(أَوْ) للتفصيل، و(قَبْلُ) بُني لقطعه عن الإضافة، (تَنْزِلًا) مصدر تنزل عامله متعلق الظرف؛ أي: النازلات تنزل قبل اللام.

ثم قيد فقال:

إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ

وَمَطَّلَعِ أَيْضًا نَمَّ ظَلَّ وَيُوصَلُ

### [اللفظة والإعراب]

(إِذَا فُتِحَتْ) شرط تقدّم مغني عن جوابه، وعامل إذا غَلَّظَ، وفاعل (فُتِحَتْ) ضمير الحروف، وكذا (أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ) موضع رفع خبر المغلّظ، (وَمَطَّلَعِ) وتاليه جر عطف، و(أَيْضًا) مصدر موضع الحال أو الغرض الجمع.

ثم بين فقال:

وَفِي طَالٍ خُلْفٌ مَعَ فَصَالًا وَعِنْدَمَا

يُسَكَّنُ وَوَقْفًا وَالْمُفَخِّمُ فَضُّلًا

### [اللفظة والإعراب]

(وَفِي طَالٍ خُلْفٌ) اسمية مقدّمة الخبر، و(مَعَ فَصَالًا) موضع الحال الضمير، (وَعِنْدَمَا يُسَكَّنُ) صلة وموصول خبر أخرى؛ أي: خلف، وفاعل (يُسَكَّنُ) ضمير ما، ولذا ذكر (وَقْفًا) مصدر موضع حال فاعل (يُسَكَّنُ)، ودكّر باعتبار ما، أو الحرف، (وَالْمُفَخِّمُ فَضُّلًا) كبرى.

ثم تمّ فقال:

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ

وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اِعْتَلَى

## [اللغة والإعراب]

(وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ)؛ أي: المتعلقات بالياء من اللامات تبيين (كهذه) إشارة إلى الصورة المختلف فيها اسمية، وترقيق اللام (اعتلى) كبرى، (وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ) مضافات ظرف الخبر.

## [الشرح]

أي: فخم ورش باتفاق كل لام مفتوحة مخففة أو مشددة متوسطة أو متطرّفة موصولة غير متلوّة بممالٍ جائز أو واجب، إن تقدّما صاد مهملة أو طاء أو ظاء، وكل ساكن أو مفتوح مخفف أو مشدّد لازم أو مباشر نحو: ﴿عَلَى صَلَاتِهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٢]، و﴿تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ [البقرة: ١٦٠]، و﴿أَوْ يُصَلُّوا﴾ [المائدة: ٣٣]، ﴿آيَاتٍ مَّفَصَّلَاتٍ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، و﴿لَهُ طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤١]، و﴿مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، و﴿وَيَبْرُ مَعْطَلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، ﴿وَإِنْ طَلَّقْتَنَ﴾ [التحريم: ٥]، و﴿إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، [١٢٧/ب] ﴿فَيُظَلَّنَ﴾ [الشورى: ٣٣]، و﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾ [النحل: ٥٨].

فقولنا: (المفتوحة) قيدٌ أخرج المضمومة والمكسورة نحو: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤]، و«الساكنة نحو: ﴿مِنْ صَلَّيْلِ﴾ [الحجر: ٢٦]»<sup>(١)</sup>.

وقولنا: (مخففة إلى متطرّفة) تنوع، وفي (المشدّد) رفع شبهة.

وقولنا: (صاد أو طاء أو ظاء) أخرج التي بعدها نحو: ﴿كَسَلَتْهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، و﴿لَظَنَى﴾ [المعارج: ١٥]، وبقية المستعلية.

(١) في (ح): «نحو من صلصال» ساقط.

وقولنا: (ساكن أو مفتوح) أخرج نحو: ﴿الظَّلَّةُ﴾ [الشعراء: ١٨٩]، و﴿فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١].

وقولنا: (لازمة) أخرج نحو: ﴿عَنِ الصِّرَاطِ لَنُنَكِّبُوكَ﴾ [المؤمنون: ٧٤].

وقولنا: (مباشر) أخرج المفصولة، فإن كان الفاصل مغاير غير ألف منع، أو ألف فوجهان، وهو معنى قوله: ﴿وَفِي طَالٍ خُلْفٌ﴾ نقلهما الداني<sup>(١)</sup>، والصقلي<sup>(٢)</sup>، وقطع التيسير بالترقيق لقوله: «وليها من قبلها»<sup>(٣)</sup>، فوجه نحو: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ١٦]، ﴿أَفَطَالَ عَلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٦]، ﴿أَنْ يَصَّالِحَا﴾، و﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقولنا: (مغايرًا) احتراز من المشددة فإن فاصلها مثل مدغم فلا أثر له.

وقولنا: (الموصولة) أخرج المتطرّفة الموقوف عليها، وفيها وجهان، وهو معنى قوله: ﴿وَعِنْدَمَا يُسَكِّنُ وَقَفًا﴾ خلف نقلهما في التيسير<sup>(٤)</sup>، واللامات وفاقًا لمكي، وقطع الصقلي<sup>(٥)</sup> والحصري بالترقيق نحو: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧]، ﴿وَبَطَلٌ﴾ [الأعراف: ١١٨]، و﴿ظَلٌّ﴾ [النحل: ٥٨]، و﴿طَالٌ﴾ [الأنبياء: ٤٤].

وقولنا: (غير متلوّة بممالٍ جائز) أخرج اللام التي بعدها ألف لورش في إمالتها وجهان، وهي متعلقة الباء في غير الفاصلة، وليس إلا ﴿يَصَلِّهَا مَدْمُومًا﴾ [الإسراء: ١٨]، ﴿وَيَصَلِّي سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٢]، و﴿تَصَلَّى نَارًا﴾ [الغاشية: ٤]، ﴿لَا يَصَلِّهَا إِلَّا﴾ [الليل: ١٥]، ﴿سَيَصَلِّي نَارًا﴾ [المسد: ٣]، أو في (فاصلة غير متكرّرة) وهي ﴿مِنْ مَقَامٍ إِنْزَهَمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] وقفًا، وفي اللام وجهان فهما من تشبيههما بالمختلف.

وقولنا: (أو بممالٍ واجب) أخرج المجاورة لألف الفاصلة المتكرّرة، وفيها وجهان، وهو معنى قوله: ﴿وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلَى﴾؛ أي: على التفخيم

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧١).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٤٣).

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧١).

(٤) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧١).

(٥) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٤٣).

نحو: ﴿وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، و﴿رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥]، و﴿إِذَا صَلَّى﴾ [العلق: ١٠]، وهذا تفصيل الداني في اللامات، ولم يتعرض في التيسير لغير الفاصلة فمفهومه القطع بتفخيم غيرها، فالترقيق من الزيادات.

إشارات: عبّر عن الفرع بالتغليظ أوّل الباب تبعاً للتيسير، وبالتفخيم في آخره تبعاً لكُتّاب اللامات، وتنبهها على الترادف، وقوله: (فَتَحَّ لَام) يوهّم أن التفخيم في الحركة وليس كذلك كما بيّنا، وكأنه مقلوب (لام فتح)، أو أصله (لاما ذات فتح)، فحذف الموصوف ثم المضاف فعرض لبسٌ فبيّن، وتمثيله بـ: ﴿ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨] رفع لشبهة منع المدغم.

وقوله: (وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعَ فَصَالًا) يوهّم حصر المختلف فيهما، وهو عام لكن الكاف منوية؛ أي: وفي كطال خلف، ثم حذف اعتماداً على السابقة، ولو قال مثل: (وأن فصل الهاوي فخلف) لنص وتمثيله بصلاتهم عين لصادها للإهمال، ووجها ذوات الياء مرتبان التغليظ مع الفتح، والترقيق مع الإمالة، ووجها الفاصلة مفرّعان على الإمالة، ومن قال: «عبّر بترقيقها عن إمالتها» يلزم منه وجه فتح غير منقول، ووجها وقف ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] مفرعان على وجه الفاء الفاصل، والقطع بالترقيق على اعتبار أننا لا نتظر في الشرط إلا بعد تحقيق السبب، ولا يجوز تفرّيعه على اعتباره كذلك<sup>(١)</sup> ترتبه لعدم اللازمة، وهذا معنى قولنا في (تحقيق التعليم):

وَإِنْ جُمِعَا كَانَ الْخِلَافُ مُفْرَعًا عَلَى اللَّغْوِ وَاحْتِزُّرُ أَنْ تَرْتَبَ مُنْكَرًا<sup>(٢)</sup>

تذييل: رقق أبو الحسن ابن غلبون<sup>(٣)</sup> اللام بعد الطاء كـ: ﴿طَلَعَتْ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿الطَّلَقُ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿طَلَقْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١]. والصقلي<sup>(٤)</sup> بعد الطاء المفتوحة.

(١) في (ح): «لذلك».

(٢) ينظر: تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم (ص ٥٤).

(٣) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن غلبون (١/٢٤٦).

(٤) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحّام الصقلي (ص ١٤٣).

وقال الداني: «بعض أهل الأداء يعتبر فصل المدغم»، وهو معنى قول مكّي: «وبه قرأت لورش بالترقيق بعد الطاء المشددة»<sup>(١)</sup>، ووافق على تخصيص المفتوحة، وخالف في حصر السبب في الصاد المهملة والطاء المعجمة وفصل المهملة، وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوي لا يفخهما إلا مع الصاد المهملة، قال: «وقرأت رواية يونس وداود وأحمد بن صالح والأصفهاني بترقيق اللامات كلها»، وفخم المهدي مع الصاد المعجمة نحو: ﴿أَمْ ذَا ضَلَلْنَا﴾ [السجدة: ١٠]، [١٢٨/أ] و﴿فَضَلَّا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧]، ﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٤]، و﴿فَضَلَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٠]، والصقلي<sup>(٢)</sup> اللام المضمومة بعد مطبق ساكن نحو: ﴿تَطَّلِعُ عَلَى﴾ [الكهف: ٩٠]، ﴿وَمَنْ قُبِلَ مَطْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٣]، و﴿لَقَوْلِ فَضْلٍ﴾ [الطارق: ١٣].

وقال الداني: «غَلَّظَ بعض أهل الأداء اللام المفتوحة إذا اكتنفها مستعليان، واغتر فضل التاء»<sup>(٣)</sup> نحو: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٦]، و﴿مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلِصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، و﴿خَاطَبُوا عَمَلًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿مِنْ الْخَاطِئَةِ﴾ [ص: ٢٤]، و﴿أَوْ مَا أَخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، ﴿فَأَسْتَعْلَظَ فَأَسْتَوَى﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [الجاثية: ٢٢]، و﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابُ﴾ [يوسف: ٢٣].

وزاد الصقلي<sup>(٤)</sup> المضمومة نحو: ﴿وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، وبين تاء وطاء نحو: ﴿وَلِيَسْتَطْفَ﴾ [الكهف: ١٩]، وبين ثاءين في ثلاثة نحو: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، إلا ﴿ثَلَاثَةَ ءَالِفٍ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿وَتَلَاثَ وَرَبْعَ﴾ [فاطر: ١]، و﴿ظَلُمْتَ ثَلَاثَ﴾ [الزمر: ٦]، و﴿ظَلِي ذِي ثَلَاثِ﴾ [المرسلات: ٣٠]، والساكنة بين صادين في ﴿صَلْصَالٍ﴾ [الحجر: ٢٦] بالحجر والرحمن<sup>(٥)</sup>،

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكّي (١/١٦٥).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ١٤٢).

(٣) كذا في جميع النسخ الخطية.

(٤) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع للصقلي (ص ١٤٢-١٤٣).

(٥) أي: قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤].

ولمكي فيها وجهان<sup>(١)</sup>، والمحققون على ما ذكره الناظم.

### [التوجيه]

وجه التفخيم: المجانسة ولم يعتبر الضم والكسر في اللام والإطباق للمنافاة، ولم يتعد الحكم إلى الغين والخاء والقاف لبُعد المخرج، ولا الضاد لامتدادها إليهن، وهي لغة فاشية في العرب.

ووجه وجهي المفصول: اعتبار الفاصل لكونه حرفاً والغاؤه لكونه هوائياً، وهذا أرجح حملاً عليه في فصل المانع، ومن ثمَّ قال الناظم: (وَالْمُفَخَّمُ فَضْلاً)، والداني: «أقيس»<sup>(٢)</sup>.

ووجه وجهي سكون الوقف: اعتبار العارض والغاؤه، وهذا أرجح حملاً على الأكثر؛ لأن الغاؤه أكثر من اعتباره.

فإن قلت: اعتبر العارض في سكون وقف الراء المكسورة قطعاً في الترقيق، فما الفرق؟

قلت: السبب هنا محقق والشرط مقدر<sup>(٣)</sup> ثمَّ مقدر، وقال الداني: «اعتبر الأصل تنبيهاً على مذهبه كالإمالة».

قلت: حمل الراء على الإمالة أنسب، ولم يحملها فلا يحمل غير الأنسب، وإليه أشرنا في (تحقيق التعليم) بقولنا:

وَقَاسَ عَلَى الْإِضْجَاعِ دَانَ وَمَا دَنَا فَنَحَوُ: دُسْرُ أَوْلَى وَلَكِنْ لَأَكْثَرًا<sup>(٤)</sup>

ووجه وجهي مجاور ممال غير الفاصلة: المحافظة على المناسبة عند الإمكان، ولهذا رتبناها، والتفخيم أرجح لسبقه ولهذا شبهها براجحة التفخيم، وقال الداني:

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧٧).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧١).

(٣) في (ف): «مقدر والسبب كسر الراء ثم مقدر».

(٤) ينظر: تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم (ص ٥٤).

«أقيس». قلت: وقوى الضعيف هنا لموافقة الأصل.

وجه وجهي مجاور ممال الفاصلة: الجري على الأصل والعدول عنه للمناسبة، وهذا أرجح كالواويات؛ ولهذا قال: (وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيهَا اَعْتَلَى)؛ أي: غلب التفخيم، وقال الداني: «أقيس».

ثم انتقل إلى المتفق فقال:

وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ

يُرْقِفُهَا حَتَّى يَبْرُوقَ مُرْتَلًا

### [اللغة والإعراب]

تنوين (كُلُّ) عوض؛ أي: كل السبعة مُبتدأ، (يُرْقِفُهَا) خبره، والهاء للام، و(لَدَى) ظرفه مضاف إلى مضاف إليه، و(مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ) حال الهاء؛ أي: يرقفها كائنة من بعد (حَتَّى) بمعنى: لي، و(يَبْرُوقَ) يعجب منصوب بأن مضمرة، وفاعله ضمير الاسم المعظم، و(مُرْتَلًا) حاله من ثغر رتل متسق.

ثم تمّ فقال:

كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمِّةٍ

فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَضَلَا وَفِيصَلَا

### [اللغة والإعراب]

الكاف اسمٌ صفة مصدر؛ أي: ترقيقها مثل تفخيم، أو حرف متعلق بصفته؛ أي: كائناً، وما مصدرية؛ [١٢٨/ب] أي: كتفخيمهوه، والواو بمعنى كل، والهاء للام، وحروف الهجاء تذكّر وتؤنث فاستعملهما، و(بَعْدَ فَتْحٍ) متعلق فخم، و(وَضَمِّةٍ) عطف الفاء جواب شرط مقدّر؛ أي: إن فعلت فقد (تَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ) فاعل مضاف؛ أي:



اجتماع شمل اللام أو الكسر، (وَصَلًّا وَفَيْضًا) مصدران موضع حال أحدهما.

### [الشرح]

أي: رقق السبعة باتفاق اللام من اسم (الله)، وإن زيد عليه الميم إذا تقدّمها كسرة مباشرة محضة متصلة ومنفصلة، عارضة ولازمة، وفخموها بعد فتحة محقّقة أو ضمة كذلك نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَأَسْمُوا بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿أَفِي اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ونحو: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ٦٤]، ﴿سَيُؤْتِينَا اللَّهُ﴾ [التوبة: ٥٩]، ﴿كَلِمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢].

تنبهات: معنى التشبيه أنهم اتفقوا على التريق كما اتفقوا على التفخيم، أو رققوا مع مطلق الكسر كتفخيمهم مع مطلق الفتح والضم، فلهذا قال: (فتم)؛ أي: حصل في هذا الاسم المكرّم الجمع والتفريق، أو وصل الساكنين وقطع الناكبين؛ أي: اجتمع التريق والتفخيم في هذا الاسم إفرادًا وجمعًا، أو اجتمع متفرق الحركات اللوازم والعوارض مع هذه اللام، إشارة إلى أن الحركات هنا ليست أسبابًا ليعتبر لزومها، ومن ثمّ خالفت ما تقدّم في الراء.

وهذه اللام إذا وقعت بعد تريق خالٍ من الكسر، فهي على تفخيمها نحو: ﴿بِئْسَ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، أو بعد إمالة ك: ﴿زَىُّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٥٥] فوجهان تقدّما في الإمالة، وعنه احترزنا بالمحضة والمحقّقة.

### [التوجيه]

وجه التريق مع الكسرة: استصحاب الأصل مع الملائم، ثم أشار به: (يروق)؛ أي: حتى يحسن اللفظ بالتناسب المتسق فيسهل على الالفاظ، ويعجب السامع، والكسر هنا مانع التفخيم.

فإن قلت: فليعتبر لزومها.

قلت: حاجة كل شيء إلى هذا الاسم المحبوب اقتضى تحسينه مطلقاً، وأيضاً المانع في الراء لا ينفك عن المنافرة.

ووجه التفخيم: تعظيم هذا الاسم الشريف الدال على الذات، وبه خرج ﴿السَّلَامُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وإيداناً باختصاصه بالمعبود الحق، وفرقاً بينه وبين ﴿اللَّاتِ﴾ [النجم: ١٩] في وقف الهاء مع عدم المنافرة.

هداية: هذا هو الاسم الأعظم عند المعظم، وقيل: المذكور مع الاستغراق في معرفة الحق بمحض الإخلاص، وقال الشيخ: «هو في آيتين: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿الْمَلِكُ﴾ [آل عمران: ١-٢]»<sup>(١)</sup>.

وقياس قوله: في الراء وفي الراء عن ورش، وفيما عدا هذا أن يقول مثل: (وفيما خلا المذكور شذت مذاهب، بلامات ورش لم تنص فتقلا)، كما ذكرنا في التذييل ثم.

(وكن في سؤي هذا المؤصل قائلاً، على الأصل بالترقيق كي تتأصلاً) كالتيسير نحو: ﴿أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿فَسْتَأْذِنُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، ﴿وَكَلَّا وَعَدَدٌ﴾ [النساء: ٩٥]، ﴿يَلْوَنَ أَلْسِنَتَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وكأنه النفي بالتصريح بالضدية والتنبيه ثم عن هذا.

خاتمة: للامين أربعة أقسام:

١- مرققتان.

٢- مفخمتان.

٣- مرققة مفخمة.

(١) أخرجه الطبراني بلفظ: «عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِلَهًا وَحَدًّا﴾ [البقرة: ١٦٣] و﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّمُ﴾ [آل عمران: ١٢]». ينظر: المعجم الكبير للطبراني (١٧/٤١٧)، ح ١٩٩١٤.

٤- مفخمة فمرققة.

نحو: ﴿عَلَى الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٥٩]، ﴿أَضَلَّ اللَّهُ﴾ [النساء: ٨٨]، و﴿أَحَلَّ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٧]، ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧] فأعطى كلاً حقّه خصوصاً المختلفتين خوف السراية، وإياك وتفخيم الألف المصاحبة اللام ك: ﴿الْمَلَوَّةُ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿الطَّلَقُ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] فإنه لحن<sup>(١)</sup>.

التفريع: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: ٢٠] إلى ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

قالون: بمدّيه مع إسكان الميم وصلتها أربعة أوجه.

ورش: بالمدّ والتغليظ وتقليل و﴿أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وصلته [أ/١٢٩] مع مدّ ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] وتوسيطه وجهان.

ابن كثير: مندرج في قصر قالون وصلته.

الدوري: بإمالة و﴿أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠] بمدّيه وجهان.

السوسي: بالقصر وإدغام ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] وإمالة وجه.

ابن عامر: بمدّه وأمال ابن ذكوان ﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] وفتح هشام وجهان.

عاصم: بمدّه وجه.

خلف: بالمدّ وإمالة ﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] والسكت على ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] وبه

وعدمه على ﴿وَأَبْصَرَهُمْ إِنَّ﴾ [البقرة: ٢٠] وجهان.

وخلاد: بترك الأوّل وخلف الثاني وجه مجموعها ثلاثة.

دوري الكسائي: بالمدّ وإمالة ﴿وَأَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠] وجه، وفتح الليث

كابن عامر.

سبعة في عشرة: سبعون، وسبعة في سبعة: تسعة وأربعون مجموعها مائة وتسعة

عشر وجهاً هذه من طريق القصيد.

(١) الأمر ليس كما زعم.

ورش: بالقصر وجه.

الدوري: بالمد والإدغام وجه.

ابن عامر: بالسكت وجه.

عاصم: بالسكت وجه.

حمزة: بالسكت على المد وجه.

الكسائي: بالسكت وجه.

العمرى: بالقصر وتخفيف الهمزات وتقليل ﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] وجه.

سبعة في سبعة: تسعة وأربعون، فالحاصل منهما مائة وثمانية وستون وجهًا.

ورش: بتغليظ لام ﴿أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠]، ولا في اسم الله تعالى، وترقيق لام

﴿عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَلَوْ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿لَذَهَبَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿عَلَى﴾ [البقرة: ٢٠]،

و﴿كُلِّ﴾ [البقرة: ٢٠]، والباقون بتفخيم لامي اسم الله تعالى، وترقيق البواقي، أو الكل

بتفخيم اسمي الله تعالى، وترقيق البواقي إلا ورشًا في ﴿أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠].



## باب الوقف على أواخر الكلم

حقُّ هذا الباب أن يذكر آخر الأبواب؛ لخصوصيته وفرعيته؛ لكنه تبع التيسير، والتقدير: حكم الوقف على أواخر الكلم المختلف فيها؛ لأنه موضوع الكتاب فقوله: (أواخر الكلم) بيان محل الوقف.

وقوله: (المختلف فيها) أخرج المتفق كما نذكر، وبهذا التقدير اندفع قول من قال: الترجمة أعمُّ من المذكور، والاصطلاح أن يقال: باب الروم والإشمام، أو باب الإشارة.

وحدُّ<sup>(١)</sup> الوقف: قطع الصوت آخر الكلمة الوضعيةً زماناً.

فقولنا: (قطع الصوت) جنسٌ.

وقولنا: (آخر الكلمة) فصل أخرج قطعه على بعضها، فهو لغوي لا صناعي.

وقولنا: (الوضعية) ليندرج فيه نحو: ﴿كَلِمًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] الموصولة فإن آخرها

وضعا اللام.

وقولنا: (زماناً) وهو ما يزيد على الآن آخر، خرج به السكت كما تقدّم، وهذا

أجود من قولهم: (قطع الكلمة عما بعدها)، (أو قطع الحرف<sup>(٢)</sup> عن الحركة)

لعمومه، وينحصر تغييره في البدل والنقل والزيادة والحذف، وأنواعه سبعة بدأ منها

بالأصل فقال:

وَالْإِشْكَانُ أَضْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ

مِنَ الْوَقْفِ عَنِ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلَا

(١) في (ف): «وحده».

(٢) في (ح): «الحركة».

## [اللغة والإعراب]

(وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ) اسميَّة، (وَهُوَ اسْتِثْقَاةٌ) أخرى، والهاء ان للوقف (وَمِنْ الْوَقْفِ) متعلق بـ: (اسْتِثْقَاةٌ)، و(عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ) جار ومضاف متعلق بالوقف، و(تَعَزُّلاً) انعزل تجرَّد عن الحركة صفة حرف، والأعزل: الذي لا سلاح معه أو صفة تحريك؛ أي: انعزل عن محله.

## [الشرح]

أي: إسكان الحرف الموقوف عليه هو الأصل، فغيره فرعٌ عليه وقوله: (اسْتِثْقَاةٌ مِنْ الْوَقْفِ) مجاز لعدم التغيير اللفظي والتقديري، وهو من الأسماء المنقولة.

وقوله: (عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ) مجاز آخر عن الترك؛ لأن الوقف لغة: الكفُّ عن الفعل والقول<sup>(١)</sup>، فنقل [ب/١٢٩] إلى ترك الوصل؛ أي: والوقف الصناعي منقول من الوقف اللغوي بجامع الترك، فهو حقيقة اصطلاحية كالصلاة هي لغة: الدعاء، ثم نقله الشارع إلى الأفعال والأقوال المخصوصة لاشتمالها عليه، فصار حقيقةً شرعيةً.

قيل: حاصل الوقف مشتق من الوقف، ولا يشتق الشيء من نفسه.

قلت: هو مجاز عن النقل كما تقدّم، ولا يلزم؛ أي: الوقف الصناعي منقول من اللغوي قصرًا للشيء على بعض محاصله، وصرف هو إلى الشأن لا يفيد الأخرى، وهذه زيادة حسنة على التيسير، أشار إليها مكِّي بقوله: «الأصل فيه السكوت، ثم يجوز غير ذلك من الإشارة»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «الرواية فيه معدومة عن أكثرهم»<sup>(٣)</sup>؛ أي: بيان أعيان الحروف؛ لأن الوصل أكثر منه لا أصلها.

(١) ينظر: لسان العرب (٤٥٩/٩)، مادّة: (وقف).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٤٧).

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٤٧).

## [التوجيه]

وجه أصالة الإسكان في الوقف: أن الواقف غالبًا طالب الاستراحة، فأعين بالأخف وتوفيرًا لأصله ومعادلة للمقابل بالمقابل، وإن اختلفت الجهة، وإلى المجموع أشرنا في (النزهة) بقولنا:

ووقفك قطع الصوت آخر كلمة زمانًا ولأن السكت من وقف أي اهدرا  
وفيه وجوه في المحل وحسنه والإسكان أصل فيه إذ كان أيسرا  
ثم شرع في الأحكام فقال:

وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيهِمْ بِهِ

مِنَ الرَّؤْمِ وَالْإِشْمَامِ سَمْتٌ تَجَمَّلاً

## [اللفظة والإعراب]

(سَمْتٌ) هيئة أو طريقة أو قصدٌ مُبتدأ، و(تَجَمَّلاً) تحسّن صفته وخبره، (وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو) ومع معطوفه (وبه) في الوقف متعلق بالخبر، و(مِنَ الرَّؤْمِ وَالْإِشْمَامِ) حال فاعله ضمير السمت، والواو بمعنى: أو.

## [الشرح]

أي: مذهب حسنٌ في وقف أبي عمرو وعاصم وحمزة وعليٍّ من الروم والإشمام، وهو معنى قول التيسير: «وردت الرواية عن المذكورين بالإشارة»<sup>(١)</sup>.  
تنبهات: ضم عاصمًا إليهم تبعًا للتيسير، وأكثر النقلة كالصقلي<sup>(٢)</sup> وأبي العلاء جعله من غير المروي عنه، ونقله الأهوازي لحفص، وهذه العبارة ليست نصًا في

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٢).

(٢) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لابن الفحام الصقلي (ص ٩٠).

تعيينهما لهم دون الإسكان، ولا في جوازه معهما؛ بل الإسكان لهم مفهوم من قوله:

وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا

لِسَائِرِهِمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مَطْوَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا) يختارهما اسمية، والأعلام جمع علم: الجبل والعلامة بالطريق استعارة لشيوخ الأدياء للاهتداء بهم، وأضافهم إلى (الْقُرْآنِ) لأنهم أصله أو القراءة؛ لأنها صناعتهم، ولا يتزن البيت إلا بنقل (الْقُرْآنِ)، ووحد ضمير يري حملاً على لفظ أكثر، والمنصوب ضمير الروم والإشمام مفعول أول، و(لِسَائِرِهِمْ) يتعلق بيروي، والضمير للسبعة، قال الجوهري: سائر الناس جميعهم، ويكون بمعنى: باقيهم، و(أَوْلَى) أحق مفعول ثان مضاف إلى (الْعَلَائِقِ) جمع علاقة: ما يتعلق به من البضائع والهوى، ومن قوله:

يَقُولُونَ لِي لَا تَرْكَبَنَّ عَلِيْقَةً وَمَنْ لَذَّةُ الدُّنْيَا رُكُوبُ الْعَلَائِقِ (١)

ومنه:

عَلَاقَةٌ بِفَوَادِي أَوْرَثَتْ سُقْمًا ..... (٢)

أو جمع علاقة ما يتعلق به، والمطول: الحبل مجاز عن السبب، قال عنتره (٣):

(١) قائل البيت الجوهري كما نص الشارح. ينظر: تاج العروس للزبيدي (١/٦٤٩٩)، الصحاح في اللغة (١/٤٩١).

(٢) لم أقف على قائل البيت بهذا اللفظ، ووجدت في معجم الأدياء بيتاً قريباً من لفظه وهو:

علاقة بفوادي أعقبت كمداً لنظرة بمنى أرسلتها عرضاً  
ينظر: معجم الأدياء (٢/٣٣٠).

(٣) عنتره العبسي: عنتره بن شداد بن عمرو بن معاوية ابن قراد العبسي: أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى توفي نحو (٢٢ ق هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٥/٩١)، معجم المؤلفين



وَصَلَتْ جِبَالِي بِالَّذِي أَنَا أَهْلُهُ مِنْ وُدِّهَا وَأَنَارَ خِي الْمَطْوُولَا<sup>(١)</sup>

نصب على التمييز، أو مفعول ثانٍ فأولى حاله.

### [الشرح]

أي: أكثر مشاهير النقلة يأخذون بالروم والإشمام للسبعة رواية واختيارًا، ولنافع وابن كثير وابن عامر اختيارًا دون رواية، وهذا معنى قول التيسير: «والباقون [١٣٠/أ] لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل الأداء أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة»<sup>(٢)</sup>، وقال الحافظ أبو العلاء: «كان ابن مجاهد يختار الإشارة لجميع القراء»، وقال صاحب المصباح: «هو اصطلاح أهل هذه الصناعة؛ ليعرفوا ما عند القارئ من معرفة الإعراب؛ إلا إذا كان على ثقة منه».

تنبيهات: وفُهم من الأكثر أن الأقل يقصرهما على من روي عنه، وإن حمل، قوله: (سَائِرِهِمْ) على باقيهم كان معنى (أَوْلَى الْعَلَائِقِ)؛ أي: هما حق لا النقل توصلاً إلى الدلالة، وعلى هذا لهم مذهبان:

١- السكون: المروي عن الأقل.

٢- الإشارة: المختارة للأكثر فلا تفضيل.

وللمتقدمين الإشارة فقط، ويكون قول التيسير: «وردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو»<sup>(٣)</sup>، تخصيص محض وبهذا قرأت، وإن حمل (سَائِرِهِمْ) على كلهم كان معنى (أَوْلَى) هما أحق من الإسكان لكل توصلاً إلى الدلالة، فيفهم منه لكل وجه آخر حق وليس بأحق وهو الإسكان، ويكون قول التيسير: «من عادة القراء أن يقفوا

لرضا كحالة (٨/١٤).

(١) ينظر: ديوان عنتر بن شداد (ص ٣١).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٢).

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٢).

بالسكون»<sup>(١)</sup>، عبارة عن هذا، وقوله: «وردت الرواية لبيان وجه الإشارة»<sup>(٢)</sup>، ويؤيد ذلك فتح السوسي نحو: ﴿الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢] وقفًا، فصرح<sup>(٣)</sup> مكي بقوله: «وقد ذكر غير أبي طاهر أن من وقف لأبي عمرو بالإسكان فتحه»<sup>(٤)</sup>، ولا يلزم من هذا ترجيح المختار على المنقول؛ لأن المنقول المحقق إنما هو الوصل والوقف طارئ عليه، وكل موقوف عليه غير محقق أوقف عليه صاحب هذه القراءة أم لا، فكلما دلَّ على المحقق كان أرجح، ولا يفهم الإسكان لهم من قوله: (وَإِلْسَاكًا أَصْلُ الْوَقْفِ) لما يلزم منه من أن كل من قرأ بفتح يكون له وجه آخر على الأصل.

### [التوجيه]

وجه الإشارة: الدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه.  
 ووجه الروم: أنه أدل على الأصل؛ لأنه بعضه، ولأنه أعم.  
 ووجه الإشمام: الاكتفاء بالإيماء مع محافظة الأصل، وإليهما الإشارة بالسَّمْتِ الجميل، وهو معنى قول التيسير: «لما في ذلك من البيان»<sup>(٥)</sup>.  
 ثم انتقل من حكمهما فقال:

وَرَوُومُكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرِّكِ وَاقْفَا  
 بِصَوْتِ خَفِيٍّ كُنَّ لَدَانٍ تَنَوَّلَا

### [اللغة والإعراب]

(وَرَوُومُكَ) مصدر مُبتدأ مضاف إلى الفاعل محذوف المفعول؛ أي: الحركة،

- (١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٢).
- (٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٢).
- (٣) في (ح): «صرح».
- (٤) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٧١).
- (٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٢).

و(إِسْمَاعُ) الحرف (المُحَرِّك) مصدر مضاف إلى أحد مفعوليه خبره، وفاعله محذوف، (وَاقِفًا) حال فاعل (رَوُومِكَ)، و(كُلُّ دَانَ) قريب ثاني مفعولي (إِسْمَاعُ)، (بِصَوْتٍ) متعلقه، و(خَفِيٌّ) ضعيف جر صفته، و(تَتَوَلَّى) مطاوع نولته: أعطيته نوالاً؛ أي: سمعه صفة دان هذا بيان حقيقة الروم.

### [الشرح]

أي: الروم هو الإتيان ببعض الحركة في الوقف؛ فلهذا ضعف صوتها لقصر زمانها، وسمعتها القريب المصغى؛ لأنه صوت دون البعيد؛ لأنها غير تامة.

فقوله: (إِسْمَاعُكَ): قيد خرج به الإشمام والإسكان.

وقوله: (الحرف المحرك) بيان أنه يختص بالمتحرّكات.

وقوله: (وَاقِفًا) أخرج الاختلاس؛ لأنه كذلك في الوصل.

وقوله: (بِصَوْتٍ) قصيرٍ جهراً كان أو سراً أخرج الحركة التامة.

وقوله: (يناله القريب) بيان لا قيد.

وهو معنى قول التيسير: «هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها، فيسمع لها صوتاً خفياً»<sup>(١)</sup>.

وأخصر منه: (الإتيان بأقل الحركة وقفًا)، وهذا معنى قولي في (النزهة):

واشتم أي أسكن ثم ضم الشفاه أو فرم بعض التحريك وأرمن أكثرا

والإختلاس والروم يشتركان في التبعض، ويفترقان في أن الإختلاس مختص بالوصل، والثالث من الحركة أكثر من المحذوف، وقال أبو علي الأهوازي: «تأتي ثلثي الحركة كأن الذي تحذفه أقل مما تأتي به، ولا يضبطه إلا المشافهة».

وأن الروم مختص بالوقف، والثابت أقل من المحذوف كما نص الأصل<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٢).

(٢) أي: التيسير.

بمعظمهما. قال الجوهري: الروم الذي ذكره سيبويه، وهو حركة مختلصة مخفاة بضرب من [١٣٠/ب] التخفيف، وهي أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع، وهي بزنة المتحرك.

ثم انتقل إلى الآخر فقال:

وَالِإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشُّفَاهِ بُعَيْدَ مَا

يُسْكَنُ لِأَصْوَتِ هُنَاكَ فَيُضَحَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَالِإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشُّفَاهِ) اسمية، والوزن على النقل، والإطباق: مصدر أطبق شفثيه ضمهما، وجمع باعتبار التعدد، أو على حدّ: عريض الحواجب، و(بُعَيْدَ) ظرف (إِطْبَاقُ)، وتصغيره لتقليل المسافة، و(مَا) مصدرية، وفاعل (يُسْكَنُ) ضمير المتحرك؛ أي: بعد تسكينه (لأَصْوَتِ) ليس صوت حركة اسمها، و(هُنَاكَ) خبرها إشارة إلى الوقف، (فَيُضَحَّلًا) فتسمع ضعفه من صحل صوته: إذا كان به بحة، منصوب بأن بعد فاء جواب النفي.

### [الشرح]

هذا بيان حقيقة إشمام الوقف، وهو أحد معانيه الأربعة.

أي: هذا الإشمام حذف كل حركة المتحرك، فضم الشفتين في الوقف فلا صوت حركة فيسمع.

فقوله: (يُسْكَنُ) لا سكن بيان اختصاصه بالمتحركات، وخرج به الروم.

وقوله: (إِطْبَاقُ الشُّفَاهِ) أخرج الإسكان المجرد.

وقوله: (بُعَيْدَ) بالتصغير ليفيد اتصال ضم الشفتين بالإسكان، فلو تراخى فإسكان مجرد لعدم التبعية.

وقوله: (لا صَوْتُ) إشارة إلى فرق؛ أي: الروم معه صوت ضعيف يشبه البُحَّة، وهذا عارٍ منها، وهذا معنى قول التيسير: «ضم شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً»؛ لكن لا يفهم منها التعقيب والاختصاص بالمتحرِّك.

قال الجوهري: «إشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة، وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع»<sup>(١)</sup>، ولا يدل هذا على جواز إشمام الكسرة؛ لأنه بين حقيقة الإشمام على تقدير عمومه لا موضع استعماله.

وقول المالكي:

إشارة الإشمام للشكل سكننا ورمك إخفاء التحرُّك في الأداء

حسن حيث قسم الإشارة إليهما؛ لكن تفسيره الإشمام بالإسكان ناقص، ثم ضم الشفتين.

فوائد: جعل سيبويه علامة الروم خطأً أمام الحرف، وعلامة الإشمام نقطة أمامه، والذي ذكر الناظم هو مذهب القراء والبصريين؛ إلا ابن كيسان، ومذهب الكوفيين معه أن المسموع هو الإشمام، وغير المسموع هو الروم، وعلى هذا يخرج ما نقل عن الكسائي من إشمام الكسرة؛ لأنه الروم عندهما، ولا مشاحنة في الاصطلاح، واللغة تساعد الفريقين.

تقول: رمتُ أفعال وما فعلت، وكذا رمتُ إتمام الحركة ولم أتمها، رمتُ الحركة ولم أَلْفِظْ بها<sup>(٢)</sup>، وتقول أشممتُ الفضة ذهباً أنلتها شيئاً منه، وكذا أشممت الحرف أنلته شيئاً من علاج الحركة، أو شبتته بشيء منها<sup>(٣)</sup>.

قلتُ: ومذهب الكوفيين أقوى مأخذ الظهور الحقيقة فيه، والإشارة تصدق على المسموع والمرئي؛ لأنها إيحاء إلى الحركة بجزئها أو حيزها، والأعمى يحيز الروم

(١) ينظر: الصحاح في اللغة (١/٣٦٩).

(٢) ينظر: لسان العرب (١٢/٢٥٨)، مادّة: (روم).

(٣) ينظر: لسان العرب (١٢/٣٢٥)، مادّة: (شم).

لسماعه لا الإشمام لعدم المشاهدة؛ إلا بمباشرة أو بيّنة ويجازهما كالاسم؛ وربما سمع الإشمام في الوصل ك: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، وقيل: ويكونان أوّلاً ووسطاً وآخرًا خلافاً لمكي، وتخصيصها به ولا يخيرهما<sup>(١)</sup>.

ثم بين فقال:

وَفَعَلُهُمْ أَفِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ

وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَّلاً

### [اللغة والإعراب]

(وَفَعُلٌ) الروم والإشمام (وَارِدٌ) جاء اسميةً، و(فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ) متعلق أحد الجزئين، والثاني كالأول هذا بيان محلها.

### [الشرح]

أي: محل روم المذكورين، وإشمامهم الضمة اللفظية، ومحل رومهم فقط الكسرة اللفظية، أو محل الإشمام الضمة، ومحل الروم الضمة والكسرة، وكل يكون آخرًا ووسطاً، وأوّلًا باعتبار اللفظيّتان على الحرف الموقوف عليه بناءً وإعراباً [١٣١/أ] منوّناً أو غير منوّن، محرّك ما قبلهما أو سكن، صحّ أو اعتل في الاسم والفعل إن لم يتمحض عروضهما، ولم يكن ميم جمع، ولا هاء تأنيث، أو إضمار مسبوقة بمجانس.

فقولنا: (اللفظية) قيدٌ أخرج المقدّرة نحو: ﴿تَكَرَى﴾ [المائدة: ٨٠].

وقولنا: (الحرف الموقوف عليه) بيان لمحل الحركة، وإلى (الفعل) تنوع نحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ثُمَّ ﴿صِرُّ﴾ [آل عمران: ١١٧]، و﴿قَرَّتْ﴾ [القصص: ٩]، و﴿لَأَنْهَرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿نَسَعِيْتُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿لَسْنَوُا﴾ [القصص: ٧٦]،

(١) في (خ) و(س): «ولا يخيرهما» ساقط.

﴿وَيَذَرُهُنَّ﴾ [الرعد: ٢٢]، ﴿وَأَتْلُ﴾ [المائدة: ٢٧].

ونحو: ﴿يَأْتَمِسُ﴾ [يونس: ٢٤]، و﴿هَوَّلَاءَ﴾ [البقرة: ٣١]، ثم ﴿مِنْ مَّاءٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿كُلِّ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿الَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٣].

تنبهات: مذهبه أن الحركات وما ينوبها نفس الإعراب لا دوال عليه كابن الحاجب، ويريد الإعراب بالحركات؛ لأنها الأصل فيصرف المطلق إليها لا الحروف لثلا يرد نحو: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا﴾ [العنكبوت: ٣١]، و﴿رَادَى﴾ [النحل: ٧١]، ويريد الجر وما حمل عليه ليندرج نحو: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّتٍ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، ومعنى قوله: (وَارِدٌ) أن كلاً من الروم والإشمام ممكن في الحركات الثلاث؛ لكن اقتصر على المذكور لورود الرواية فيه فقط.

### [التوجيه]

وجه امتناع إشمام الكسرة: أن أشمامها يكون بحطّ الشفة السفلى ولا يتأتى غالباً إلا برفع العليا، فيوهم الفتح، وبعين هذا امتنع إشمام الفتح لا لأنه ضمّ الشفتين فيختص بالضمّة؛ لأن ذلك إشمام الضمة، وأما غيرها فبعضوه، ولا لأنه يشوه الحلقة لأنه اختياري، والمشوه القسري لخلوه عن مقصوده؛ ولأنه لازم في الضمّ. ثم بالغ في تعيّن المذكور فقال:

وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِيٌّ

وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا

### [اللفة والإعراب]

(يَرَهُ) حذف ألفه للجزم، والهاء للزوم لأنه أقرب المذكورين مفعول يرى؛ بمعنى: لم يجزه، و(قَارِيٌّ) فاعله (في الفتح) ومعطوفه متعلقه، و(عِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ)

(وفي الكلّ) متعلقا (أعملا)؛ أي: جعل فيه ومرفوعه ضمير الروم؛ أي: أدخله الروم والألف لمجرّد الإطلاق. هذا زيادة بيان.

### [الشرح]

أي: ولم يُجزَ أحدٌ من محققي القراء وفاقا للقراء روم الفتحة البنائية، ولا الإعرابية نحو: ﴿كَيْفَ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿إِنَّ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿أَصْرَطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وهو معنى قول التيسير: «ولا يستعملونه في النصب والفتح»<sup>(١)</sup>، قال صاحب المصباح: «إلا على شذوذ»، وقال مكي: «اختلف لفظ أبي الطيب فيه، فمرة أجازته، ومرة منع، وتركه أحبُّ إليَّ»<sup>(٢)</sup>.

قال الأهوازي: «قال أبو بكر الشذائي: إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن، فلا بدّ من الإشارة، وإن كان منصوبا نحو: ﴿الْعَجَلُ﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿بَعْدَ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿عِنْدَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ثم أورد عليه منعه روم نحو: ﴿الْخَبَاءُ﴾ [النمل: ٢٥] لحمزة يفرق بالساكنين وإسكانه وغير الموصول إن صح.

وبالإسكان قرأت أنا في المنصوب لجميع القراء، وأجاز قدوة النحاة سيبويه وأتباعه روم الفتحتين قال في كتابه: «أما ما في موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة، فأما الإشمام فليس إليه سبيل»<sup>(٣)</sup>، وهذا زائد على التيسير.

إشارات: يريد (النَّصْب) وما حمل عليه ليندرج نحو: ﴿لِإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٢٦]، و﴿يَأْسَحَقُ﴾ [هود: ٧١]، والإشمام أيضا غير جائر في الفتح بالإجماع؛ وإنما نص على الروم لشبهة الخلاف فيه، وردعا لطائفة ابتدعوا في التجويد فوقفوا على المفتوح المشدّد بالفتح نحو: ﴿صَوَافٍ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿مَنْ صَدَّ﴾ [النساء: ٥٥]، و﴿وَكَانَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وعللوا بالساكنين، واستدلوا بوقف يعقوب (عليهّنه) وهو خطأ محضّ لأنه

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٢).

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/١٦١).

(٣) ينظر: كتاب سيبويه (٤/١٧١).



مجرّد رأي، وتعلييلهم بالساكين فاسد؛ لأن التقاء الساكنين مغتفر في الوقف مطلقاً، ولم يفعلوه في المحقق نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فالمقدر أولى، ولا يصح استدلالهم بقراءة يعقوب؛ لأنها عندهم شاذة ومثل هذه عنده شاذة، ولو صح لما دلّ لأنه إنما زادها هاء السكت محافظة على حركة البناء لا للساكنين، بدليل [١٣١/ب] (هُوَّ، وَهِيَّ) وعيّن أفراد الضمير (أُعْمِلًا) ردّاً إلى الروم، وتجريد الألف للإطلاق دون جعله للزوم والإشمام كونه أثبت للنحاة عين ما نفاه للقراء، والمنفي عنهم إنما هو الروم.

### [التوجيه]

وجه منع القراء روم الفتحة: الإيجاز لأن الحركات ثلاث، دلّ على ثنتين منها، فدلّ على عدم الدلالة على الثالث كالحرف مع قسميه، وعينه للخلو خوف كمالها لخفتها، ومشقة التحفظ على المجهود، أو حيث استوعبها منونة جزمها لا لتباسه به لبعد برتبتين، ولا لامتناع تبغيضه لثبوته في نحو: ﴿يَهْدِي﴾ [البقرة: ١٤٢]، و﴿يَخْضَمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، وأولى.

وجه جوازه عند النحاة: النص على الدلالة عند الإمكان، وتقدّم توجيه عدم إشمامه.

ثم قدّر سؤالاً فأجابه بقوله:

وَمَا نَوْعَ التَّخْرِيكِ إِلَّا لِإِلْلاَزِمِ

بِنَاءٍ وَإِعْرَابٍ عَادِمَتًا نَقْلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَمَا نَوْعَ التَّخْرِيكِ) مبني للمفعول، ومرفوعه والإثبات والنفي لحصر التعدّد في القسمين، و(اللازم) يتعلق بالفعل، و(بناء) تميز، والأصل لبناء لازم فحذف

الموصوف فعرض ليس فأزاله، (وَإِعْرَاب) جر عطف على لازم بواسطة التقدير، (غَدَا) حصل، و(مُتَنَقِّلًا) متحوِّلاً حال فاعله صفة، أي: وإعراب متنقل لما سدّس بين جهة التعدُّد، كما اعتذر سيبويه أوّل كتابه عن تعدُّد الأسماء وتوحد المسمّى.

### [الشرح]

أي: إنما قال ضم ورفع وإن كان ضمًّا، وكسرٌ وجرٌّ، وإن كان كسرًا وفتح ونصب، وإن كان فتحًا لينص على ألقاب البناء، وهي الضم والكسر والفتح، وألقاب الإعراب وهي الرفع والجرُّ والنصب كما مثلنا؛ إذ لو اقتصر على أحدهما كالتجريد لتوهم الخصوص والحكم عامًّا.

تنبيهات: يؤيد مطلق البناء ليندرج الصناعي، وهو المقابل للإعراب واللغوي ليندرج نحو: ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، و﴿ضِعْفَتَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

وإطلاق ألقاب البناء على الإعراب حقيقة لغوية مجاز اصطلاحي، وإطلاق ألقاب الإعراب على البناء مجاز اصطلاحي، وهو كثير في كتب قدماء النحاة لاسيما الكوفيون، وفائدة حصره رفع توهم المجاز على هذا الاصطلاح، فيتحد المعنى ويختل، ولم يلحظ التيسير هذا الحصر.

### [التوجيه]

وجه عموم الحكم: عموم الداعي.

ووجه لزوم البناء: لزوم مقتضاه ما دام.

ووجه تنقل الإعراب: تعاقب عوامله لتجدد المعاني.

ثم استدرك فقال:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ

وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا يَدْخُلَا

## [اللغة والإعراب]

(يَكُونَا) حذف نونه للجزم بلم، والألف اسمها، ضمير الروم والإشمام كالمتطرفة، و(لِيَدْخُلَا) حذف نونه للنصب بأن مقدّرة بعد لام الجحود، وهي مؤكدة نفي كان موضع خبرها، (وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ) جار ومضاف، (وَمِيمِ الْجَمِيعِ) بالإشباع، (وَعَارِضِ شَكْلِ) حركة معطوفاه متعلقات معنى لم يكونا، قيل: التقدير: ولفظ عارض شكل؛ لثلا يضاف الصفة إلى الموصوف، نحو: مررت بحسن وجه؛ أي: بشخص حسن وجه.

قلت: هو على حدّ جرد قطيفة، والجمله محكيّة القول، التقدير: لم يقعا المذكورات، [١٣٢/أ] هذا مذكور في التيسير في فصل، فالأول تخصيص لعموم قوله: (وَفَعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ) إلى آخره، والآخر ابتداء حكم، والوسط متردّد بينهما.

## [الشرح]

أي: منع السبعة الروم والإشمام في الضمة والكسرة اللتين على هاء التانيث المحضة الموقوف عليها بالهاء وإن نُقلت، وفي ضمة ميم الجمع الموصولة لمن وصلها، وفي كلمة ضمة وكسرة متمحضتي العروض، وعن هذا احترزنا بالقيود المتقدّمة، فهاء التانيث نحو: ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ﴾ [المائدة:٣]، ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾ [الشعراء:٢٢]، و﴿الشُّوكَّةُ﴾ [الأنفال:٧]، و﴿مُعْطَلَةٌ﴾ [الحج:٤٥]، و﴿هُمَزَةٌ لُزْمَةٌ﴾ [الهمزة:١].

فقولنا: (هاء التانيث) قيدٌ أخرج غير المؤنثة نحو: ﴿نَفَقَةٌ﴾ [هود:٩١].

وقولنا: (المحضّة) أخرج ﴿هَذِهِ﴾ [البقرة:٣٥]؛ لأن مجموع الصيغة للتانيث لا مجرد الهاء لعدم فتح ما قبلها، وثبوتها في الوصل وصلتها.

وقولنا: (الموقوف عليها بالهاء) أخرج ما يوقف عليه بالتاء نحو: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ﴾ [هود:٨٦]، و﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٠٧]، ولم يخرج هذا من قوله: (هاء تانيث) كما

توهم؛ لأن الموقوف عليها بالتاء يقال لها أيضًا: هاء التأنيث، ولا يقال: تاء التأنيث إلا للفعليّة، وتلك لم تدخل ليخرج.

وقولنا: (وإن نقلت) ليندرج المشخصة والمبالغ بها ك: ﴿نَفَخَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، و﴿هُمَزَةٌ﴾ [الهمزة: ١]، و﴿أَمْرَةٌ﴾ [الهمزة: ١]، كآخر الضمة والكسرة، وميم الجمع نحو: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرٌ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿وَأَنْتُمْ تَتَلَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٤]، و﴿خَلَقْتُمْ أَوَّلَ﴾ [الأنعام: ٩٤].

وقولنا: (الموصولة) أخرج الساكنة؛ إذ هي بمعزل، والمحركة نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]؛ لأنها من الآخر.

وقولنا: (للواصل) بيان أن التفریع عليه، وقد تقدّم أنه إذا وقف يحذف الصلة، ثم كيف يقف؟ فمذهب الداني أنه لا يجوز رومها ولا إشمائها، قال: «لأنها عارضة لأجل الصلة، فإذا ذهبت عادت إلى أصلها من السكون»<sup>(١)</sup>، وأدعى فيه الإجماع، وعليه عوّل الناظم، ومذهب مكّي جوازهما له قال: «أغفل القراء أمرها، وقياسها جواز الروم والإشمام لاندراجها في الضابط؛ إذ حركتها بناء ولم تظفر بمخصص»<sup>(٢)</sup>.

وقد نصوا على جوازهما في هاء الكناية نحو: ﴿خَلَقْتُمْ﴾ [آل عمران: ٥٩]، و﴿وَرَزَقْتُمْ﴾ [الطلاق: ٣] وهو ﴿مِنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ لأنه مضمّر بمدّ، ولم يعرض لها ما عرض في الهاء كما يأتي فيقف مثل: ﴿يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢١٢]، و﴿يَحْكُمُ﴾ [البقرة: ١١٣]، وهذا يرد من علل المنع بالمخرج، فإن وليها ساكنٌ، فحركتها عارضة فالوقف بالسكون لا غير.

قلت: وهذا عند المسكن، أما من وصل احتمال أنه وافق المسكن عند الساكن، ويحتمل أنه جرى على أصله، ثم حذف للساكنين، فيجوز له الروم والإشمام، قال أبو العلاء: «أهل الصلة يحذفونها في التقدير»، وفرق الداني بين الميم والهاء فقال: «الميم حركتها عارضة للصلة، بدليل إسكان من لم يصل، وليست الهاء كذلك بدليل حركتها بعد حذف الصلة»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٣).

(٢) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكّي (ص ٥٠).

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٣).

قلت: قد تنازع الشيخان<sup>(١)</sup> في هذه المسألة، ولا رواية مع أحدهما، ويرد على مكي أن الواو ليست صلة للميم؛ بل من جملة المضمرة ك: ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ففارقت الهاء، نعم تكون ضممتها ضمة بناء لغوي على حدِّ يا مال، ويحصل الغرض. ويرد على الداني لأنه ليس على عارض ممتنع؛ وإنما يكون ممتنعاً أن لو لم يكن مقصود الدلالة، وهذا قد دلَّ على لغة القارئ.

والحق أن يقف عادم الرواية بالإسكان؛ لأنه جائز على التقديرين بخلافهما. وأما الحركة العارضة فقسمان للساكنين وللنقل والأول قسمان:

ما علّة تحريكه باقية في الوقف، وهو [١٣٢/ب] ما حُرِّك لساكن قبله نحو: ﴿حَيْثُ﴾ [البقرة: ٣٥]، و(أمس)، فهذا يتنزل منزلة اللازم في جواز الروم والإشمام.

والثاني: ما علّة تحريكه معدومة في الوقف، وهو ما حُرِّك لساكن بعده متصل أو منفصل نحو: ﴿تَوْمِيذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، لا ك: ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، فلا يجوز في هذا روم ولا إشمام. وعنه احترزنا، ثم بالعارض المحض، وعليه يحمل إطلاق الناظم واليسير، وحركة النقل أيضاً قسمان:

ما همزته متصلة نحو: ﴿مِثْلُ الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿الْمَرْءُ﴾ [النبا: ٤٠]، و﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، و﴿السَّوَاءُ﴾ [الفتح: ١٢]، وهذا يتنزل منزلة اللام في جواز الروم والإشمام.

والثاني: ما همزته منفصلة نحو: ﴿أَوْحَى﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿وَأَنْحَرِ﴾ [٢]، [الكوثر: ٢-٣]، فلا يجوز فيه روم ولا إشمام وعليه ينزل إطلاقهما.

فإن قلت: الأصل عدم التقييد فيجري على إطلاقه.

قلت: إلا إذا عارضه أصل ودل عليه دليل، وغير المحض أشبه اللازم، فالأصل

أن يعطى حكمه كما مضى، وتمثيل السخاوي (بالمحض)<sup>(١)</sup> دل على قولنا، ونص مكي على ذلك يدل على قولنا، فلو قال: مثل: (وعارض تحريك تمحض عطلا) لنص على مراده.

تنبيهات: يعني باللازم الحركة المستحقة باعتبار ما هي فيه، وقد تقدّم الكلام على الشكل عند قوله: (بِشَكْلِ الْهَمْزِ)<sup>(٢)</sup>.

### [التوجيه]

وجه جوازها فيما لم يتمحض: أن وجود المقتضى لتحريكها أكد أمرها، فدل عليها.

ووجه منعها في العارضة المحضة: أن عدم مقتضى حركتها ألحقها بالسواكن، ولا مدخل فيها.

ثم تم فقال:

وَفِي الْهَاءِ لِلِإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبُوهُمَا

وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا

### [اللغة والإعراب]

(قَوْمٌ) مُبتدأ بتقدير: قوم من القراء، و(أَبُوهُمَا) خبره منعوا الروم والإشمام، وجمع المرفوع باعتبار معنى: قوم، (وَفِي الْهَاءِ) متعلق أبواً، و(لِلِإِضْمَارِ) حال الهاء، (وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ) اسمية كذلك، والهاء للهاء، وقبلها أوضح، (أَوْ الْكَسْرُ) عطف، و(مَثَلٌ) شخص صفة الضم، وفاعله ضمير الضم، والألف للإطلاق، أو ضمير الضم والكسر على حدّ قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]؛ لأن الغرض الإخبار

(١) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٣٣٩).

(٢) ينظر: متن الشاطبية (ص ١٩)، رقم البيت: ٢٢٦.

عنهما، (أَوْ) أفادت نفي الاجتماع، بخلاف زيد أو عمرو قائم.

ثم عطف فقال:

أَوْ أُمَّهُمَ وَأَوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ

يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا

### [اللغة والإعراب]

(أَوْ أُمَّهُمَا) بالنقل عطف على ضم؛ أي: وقبلهما (أُمَّهُمَا) وهو مثنى حذفته نونه للإضافة إلى ضمير الضمة والكسرة، (وَأَوْ وَيَاءٌ) رفع بدلان من الأُمَيْنِ والأَوَّلِ للأوَّلِ، (وَبَعْضُهُمْ) مُبتدأ وخبره الضمير للنقلة، (يُرَى) مبني للمفعول قام مفعوله الأوَّلِ مقام الفاعل فاستتر، وهو ضمير البعض، (مُحَلَّلًا) اسم فاعل من حلل ضد حرم؛ أي: مجوز مفعوله الثاني متعلق الجارِّين، وضمير (لَهُمَا) للروم والإشمام، (وَفِي كُلِّ حَالٍ)؛ أي: الهاء هذا تخصيص لعموم الهاء عند البعض زائد على التيسير.

### [الشرح]

أي: بعض القراء كمكي وابن شريح منع الروم والإشمام، وعيَّن الإسكان في حركتي هاء ضمير المفرد المذكر المتصل، إذا كان قبلها واو مدّية أو لينية أو بتتها الضمة، أو ياء كذلك أو بتتها الكسرة، وهذا معنى قول الحصري:

وَأَسْمِمُ وَرُمَ مَا لَمْ تَقِفْ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَلَا كَسْرَةٍ أَوْ بَعْدَ أَيُّهُمَا فَادِرٌ

نحو: ﴿عَقْلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿وَشَرَّوَهُ﴾ [يوسف: ٢٠]، و﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿إِلَيْهِ﴾

[البقرة: ٢٨]، و﴿مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، وفهم من القيد أن المفتوح ما قبلها، والساكن

[١٣٣/أ] غير الواو والياء جارٍ على عمومته في الرواية والاختيار لكل نحو:

﴿خَلَقَهُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، و﴿عَنهُ﴾ [النساء: ٣١]، و﴿أَجْتَبَنَهُ﴾ [النحل: ١٢١]، وعبارة أبي

العلاء تؤذن بتعيين الروم والإشمام فيهما، والبعض الآخر كالداني يخيرانهما في

حركتها، سكن ما قبلها صحيحًا أو عليلاً، أو تحرك بأي حركة كان، فهذا معنى قوله: (في كُلِّ حَالٍ) من أحوال الهاء لا كما توهم بعضهم في كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه.

ومنها النصب فإنه صرف للكلام إلى غير ما فرض وغلط في النقل، ويحتمل أن يكون وجه التخصيص رواية، فيقدّر قومٌ من شيوخنا، وأن يكون حكاية، فيقدّر من غير شيوخنا، وهذا أظهر وفاقًا للتيسير.

فإن قلت: ما فائدة قوله: (وَبَعْضُهُمْ يُرَى) إلى الآخر، وهذا معلوم من قوله: (وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ)؟

قلت: ليقابله بقوم فينتفي احتمال رمزته.

مسألة: اختلف أهل العربية في حروف المدّ والحركات الثلاث، فالأكثر أن كل حرف منها أصل للحركة التي تجانسه، وعليه جرى الناظم في قوله: (أَوْ أَمَاهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ)، وقيل: كل حركة أصل للحرف الذي يجانسها<sup>(١)</sup>.

والحق أنه ليس أحدهما أصلًا للآخر، لما يلزم من اجتماع الضدين في الأولين؛ ولأن الذات لا يتركب من الأعراض، ولا يكون العرض جزء ذات، وهذا معنى قولي في العقود:

وَتَلَاكُهَا أَضَلُّ لِأَخْرَفِ مَدَّهَا وَاعْكِسْ وَلَا عَدَلٌ فِيهِمَا أَضْلَانِ<sup>(٢)</sup>

تذييل: من أحكام الوقف المتفق عليه في القرآن، إبدال التنوين بعد فتح غير هاء التانيث ألفًا، وحذفه بعد ضمّ وكسرٍ خلافًا للأزد في إيداله مدًا كالسابق في الأحوال الثلاث، ولربيعة في حذفه مطلقًا.

ومنه إبدال نون التأكيد الخفيفة بعد فتح وهي ﴿لِيَكُونَا﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿لَتَشْفَأَا﴾ [العلق: ١٥]، ونون ﴿إِذَا﴾ [البقرة: ١٤٥] ألفًا.

(١) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي (ص ٢٠٦)، بتحقيقي.

(٢) ينظر: عقود الجمان في تجويد القرآن (ص ٤٨).



ومنه زيادة الألف في (أنا) خلافاً لمزيد الهاء.

ومن المختلف فيه إبدال تاء التأنيث هاء في الاسم الواحد خلافاً لطية.

ومنه زيادة هاء السكت.

ومنه في غير القرآن تضعيف الحرف الموقوف عليه بعد حركة؛ إن لم يكن همزة

ولا عليلاً، وعليها قراءة عصمة<sup>(١)</sup> عن عاصم ﴿مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٣].

ومنها نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، إن سكن صحيحاً إلا فتحة

غير الهمزة خلافاً للكوفيين؛ وإلا أعاد النظير في غير الهمزة على تفصيل لتمييم.

ومنه إبدال الألف ياءً أو واوًا أو المؤنثة همزة.

ومنه إبدال ألف الروي نوناً لترنمهم.

### [التوجيه]

وجه منع الروم والإشمام في حركتي الهاء: بُعد أحد المذكورات استقبال

الخروج من ثقل إلى مثله، أو الإشارة إليه موضع الاستراحة، وقال مكّي: «استغناء

بدلالة السابق».

قلت: حكينا نظيره في الإدغام الكبير، وتظهر فائدة التعليلين في نحو: ﴿أَهْلِهِ

أَمْكُثُوا﴾ [طه: ١٠] لحمزة، و﴿أَسْنِيَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [الفتح: ١٠] لحفص

فيمتنعان على الأول دون الثاني.

ووجه الجواز: إجراؤه على القاعدة نص عليه النحاس.

واختياري: جواز إشمام الضمة؛ لأنه يدل مع حفظ الأصل، وروم الكسرة

(١) عصمة بن عروة أبو نجیح القيمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم بن أبي

النجد، وروى أيضاً حروفاً عن أبي بكر بن عياش والأعمش ومسروق بن موسى، روى عنه الحروف

يعقوب بن إسحاق الحضرمي، والعباس بن الفضل، ومحمد بن يحيى القطعي، وإسماعيل بن عمارة،

وهو المنفرد عن أبي بكر برواية مستطر بتشديد الراء لم يروه غيره سئل عنه أبو حاتم فقال مجهول.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٢٨)، لسان الميزان (٢/١٧٦).

لتعيّنه لها، وأخف وإسكان ميم الجمع؛ لأنه المحقق، وعموم هاء الإضمار لعدم تحقق النقل.

خاتمة: وقف جماعة من جهّال القراء على الحرف المشدّد المفتوح بالروم نحو: ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ﴾ [المتحنة: ١٢]، ﴿وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [المتحنة: ١٢]، وعلله بالخروج من التقاء الساكنين، وعضده بزيادة يعقوب على هاء السكت فيها فيه نحو: (عليهِنَّ) وهذا خطأ في النقل والتعليل والاستشهاد:

أما الأوّل<sup>(١)</sup>: فلم نره في كتب أحد من أئمّة الأمصار؛ بل نصوا على منعه كما تقدّم.

وأما الثاني: فالتقاء الساكنين مغتفر في الوقف في الاجتماع المحقق نحو: ﴿مَضْرُوفًا﴾ [هود: ٨] لمقدّر أولى؛ إذ ليس في اللفظ الأحرف مشدّدة؛ لكنه مقدّر بحرفين، وعلى هذا إجماع أئمّة العربيّة.

وأما الثالث: فيعقوب زاد الهاء لبيان الحركة في نحو: (هُوَه، وَهِيَه) لضعفه بالعلّة والإضمار والخفاء، ولا ساكنان هنا، ثم أجرى ذلك مجراهما بجامع الإضمار في بعض وجهه، وهذا معنى قولي:

جُدَّ فِي رُومٍ إِنْ وَلَكِنَّ وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ يُشَدَّدُ  
قَارِيٌّ جَانِبَ الصَّوَابِ وَأَضْحَى مِنْ جَمْعِ الْقُرَاءِ وَهُوَ مُعْتَدُّ  
لَيْسَ فِيهِ رِوَايَةٌ عَنْ إِمَامٍ بَلْ<sup>(٢)</sup> وَوَجْهُ الْعَلِيلِ فِي ذَلِكَ أَسْوَدُ  
فَنُصُوصُ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَالْمَغْرِبِ مَعَ مِضْرَلِي بِذَلِكَ تَشْهَدُ  
إِنْ تَقُلْ لِلسَّائِكِينَ فَمَنْعٌ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ غَيْرَ حَرْفٍ مُشَدَّدُ  
أَوْ تَقُلْ فِي التَّقْدِيرِ جَمْعٌ فَأَوْلَى حَيْثُ تَحْقِيقُهُ عَلَيْهِ تَمَهَّدُ

(١) أي: النقل.

(٢) في (ع): «بل» ساقطة.

عَفَرُوهُ لِعَارِضِ الْوَقْفِ فَاقْرَأْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَهِيَ بِالصُّدُقِ تَشْهَدُ  
 قَالَ هَذَا الْخَلِيلُ مَعَ سَيَّوِيهِ وَكَذَا ابْنُ الْعَلَاءِ وَالْمُبَرِّدُ  
 هَاءٌ يَعْقُوبَ لَيْسَ لِلْفَضْلِ لَكِنْ لِيَبَانَ التَّخْرِيكَ كَيْ يَتَأَيَّدُ  
 كَهَوَّةٍ مَعَ هَيْةٍ وَلَا جَمْعَ يَخْشَى ثُمَّ عَمَّهُ لِحَذْفِ هَاوٍ تَنْدُدُ  
 عُدَّ إِلَى الْحَقِّ قَدْ تَبَيَّنَ صُبْحًا لَا تُتَابِعَ هَوَاكَ فَالْعَوْدُ أَحْمَدُ  
 وهذا الغزُّ من مسائل الباب:

يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ حَيِّئْتُمْ مِنْ رَبِّكُمْ بِالْعَفْوِ وَالْمَغْفِرَةِ [١٣٣/ب]  
 إِنَّا رَأَيْنَا الرُّومَ فِي جَرِّهِمْ مُمْتِنِعٌ فِي كُلِّ مَا تَذَكَّرَةٌ  
 وَقَدْ أُجِزَ الرُّومُ فِي نَضْبِهِمْ مِنْ غَيْرِ مَا خُلْفٍ وَلَا مَغْدِرَةٌ  
 وَالرُّومُ وَالْإِشْمَامُ فِي رَفْعِهِمْ يَمْنَعُهُ الْكُلُّ فَفَكَزَّرَةٌ  
 جواب له:

يَا أَيُّهَا الْمُنْفِرُ فِي نَظْمِهِ خُذْ عِشْتَ مِمَّا قُلْتَهُ مُظْهِرَهُ  
 فَرُومٌ مَجْرُورٌ بِفَتْحٍ ائْتَعَا كَالْفَتْحِ فِي مَنْشُوعٍ صَرَفِ فَرِهِ  
 وَلَا تُشِزْ تَقْدِيرًا أَوْ مُغْرَبًا بِالْحَرْفِ كَالْإِسْكَانِ لَكِنْ تُنْكَرُهُ  
 وَرُومٌ مَنْضُوبٌ بِكَسْرِ أَجْزُ كَالْكَسْرِ فِي سَالِمٍ جَمْعِ الْمَرَّةِ

تفريع: ﴿مَصْرَعٌ﴾ [يوسف: ٢١]: الإسكان فقط

﴿مِنَ الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٢٨]: الإسكان والروم.

﴿مَبْدُ﴾ [الفاتحة: ٥]: الإسكان والروم والإشمام.

﴿التَّسْلِيَتِ﴾ [الفاتحة: ٢]: الإسكان مع القصر والتوسط والمد.

﴿بِكَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]: الإسكان مع الثلاثة، والروم مع القصر.

﴿نَسْتَعِثُ﴾ [الفاتحة:٥]: الثلاثة مع الإسكان، ومثلها مع الإشمام، والقصر مع الروم سبعة، وهذه هي السبعة المذكورة في التفاريع<sup>(١)</sup>.

﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٠]: ثمانية يزيد الروم ترفيق ورش.

﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ [البقرة:٢٧٣] ستة، ﴿وَيَنْتَوُونَ﴾ [الأنعام:٢٦] ثلاثة وستة على رأي.

﴿إِذِ الْأَعْلَى﴾ [غافر:٧١] سبعة مع النقل، وسبعة مع السكت، وسبعة مع تركهما أحد وعشرون.

﴿خَيْرٌ لِلَّاتِرَارِ﴾ [آل عمران:١٩٨] أربعة معها، والنقل وأربعة، كذا مع ترفيق ﴿خَيْرٌ﴾

[آل عمران:١٩٨] أربعة وعشرون، وأربعة مع الفتح والنقل، وأربعة مع السكت والفتح، وأربعة مع الكبرى والسكت، وأربعة مع الكبرى، والنقل ستة خارجة صاراً أربعين وجهاً.



(١) في (ح): «التفريع».

## باب الوقف على مرسوم الخط

أي: الكتابة، ذكر هذا بعد الوقف لتعلقه به، والفرق بينهما أن المتقدم في بيان كيفية الوقف، وهذا في بيان ما الحرف الموقوف عليه؛ ولولا خصوصه لكان تقديمه أولى، وقد جعلناهما في (النزهة) في باب واحد بفصلين.

والمرسوم بمعنى: الرسم وأصله: الأثر؛ أي: أثر الكتابة في اللفظ، والخط يرادفها، وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، ومن ثم رسمت همزة الوصل دون التنوين، ثم إن طابق الخط اللفظ: فقياسي، أو خالفه: فاصطلاحي يبدل أو زيادة أو حذف، وهو أنواع خط الكتاب، وهو المبوب في النحو، وخط العرويين، وهذا المذكور في التقطيع.

وخط المصحف الكريم، وهو المجمع عليه زمن عثمان رضي الله عنه أربعة متفقة، وثلاثة مختلفة، وللقراء فيها تصنيف (كاللطائف) لأبي العلاء، و(المقنع) للداني، و(عقيلة) الناظم، ونظمتنا فيه (روضة الظرائف).

ثم الوقف إن قصد لنفسه فاختياري، وكلمته إن تجردت مما بعدها عن التعلق الأعم فهو ك: ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، وسماه ابن الأنباري والأكثر: التام، والسجستاني: كافيًا.

أو تعلقت بعد انعقاد الجملة فالتام، وسماها الحسن، كتعلق العامل بالمعمول، والتابع بالمتبوع، والمؤكد بالمؤكد، والمقيّد بالمقيّد، والمفسّر بالمفسّر.

وإن لم تنعقد فالناقص، وسماه الأوّل غير تامّ، والثاني غير كافٍ، وغيرهما القبيح، وهذان بمعزل عن الباب، وله كتبٌ مستقلة، وإن لم يقصد لذاته، فإن كان لأمر داخل فاضطراري، أو لخارج فاختياري، أو لما تركب منهما فتعريفني، فالأوّل لا حنجر فيه، فلم يتعرض له، والثالث معلوم من الثاني، وهو المقصود بقوله:

وَكُوفِيهِمْ وَالْمَازِنِي وَنَافِعٌ

عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَاءِ

### [ اللُّفَّةُ وَالْإِعْرَابُ ]

[١٣٤/أ] (وَكُوفِيهِمْ) مُبْتَدَأٌ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ خَبْرُهُ، (عُنُوا) أَصْلُهُ عَنِوْا نَقَلْتُ ضَمَّةَ الْيَاءِ إِلَى النُّونِ وَحَذَفْتُ لِلْسَّاكِنِينَ وَضَمْتُ الْعَيْنَ اتِّبَاعًا بِمَعْنَى: اعْتَنُوا الزُّمُوعَ، (بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ) مُتَعَلِّقَةٌ، وَ(فِي وَقْفِ) ظَرْفُهُ مِضَافٌ إِلَى (الْإِبْتِلَاءِ) قَصْرٌ لِلزُّنِّ الْاِخْتِبَارِ، وَغَلَبَ اسْتِمَالُهُ فِي الْمَكْرُوهِ.

ثم عطف عطف الجمل فقال:

وَلِإِبْنِ كَثِيرٍ يُرْتَضَى وَإِبْنِ عَامِرٍ

وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا

### [ اللُّفَّةُ وَالْإِعْرَابُ ]

(وَلِإِبْنِ كَثِيرٍ) (وَإِبْنِ عَامِرٍ) مُتَعَلِّقَا (يُرْتَضَى) يَخْتَارُ الْاِتِّبَاعَ فِعْلِيَّةً، (وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ) صَلَةٌ وَمَوْصُولٌ مُبْتَدَأٌ، وَالْوَاوُ لِلسَّبْعَةِ، وَالْهَاءُ لِمَا، وَ(حَرٌّ) مَنْقُوصٌ وَمَقْصُورٌ كَحَرِيٍّ حَقِيقٌ، وَالرَّوَايَةُ الْأَوَّلُ، وَلَا يَثْنَى سِوَاهُ، وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ، وَ(أَنْ يُفَصَّلَا) يَذَكُرُ مَفْصَلًا فَاعِلُهُ؛ أَي: تَفْصِيلُهُ، فَلَا ضَمِيرَ فِيهِ، أَوْ ذَا مُبْتَدَأٍ خَبْرُهُ (حَرٌّ) فِيهِ ضَمِيرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْأَوَّلِ.

### [ الشَّرْحُ ]

أي: روي عن نافع وأبي عمرو وعاصم وحزمة وعلي الاعتناء بمتابعة صورة خط المصحف في الوقوف الناقصة لعارض، وفعل ذلك شيوخ الأداء لابن كثير

ولابن عامر اختياراً دون رواية هذا نص التيسير<sup>(١)</sup>.

إشارات: ليس هذا الكلام على عمومه؛ بل مختص بالحرف الأخير باعتبار بدله للوقف، لا لكونه همزه وحذفه وإثباته وفصله ووصله.

فخرج بقولنا: (الآخر) نحو: ﴿السَّلَوَةَ﴾ [البقرة: ٣]، فلا يوقف بالواو ونحو: ﴿الرَّحْمَنَ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فلا بدّ من الألف، علم هذا من قرينة الوقف.

ودخل بقولنا: (بدله للوقف) هاء التأنيث وخرج نحو: ﴿سَكَنَى﴾ [البقرة: ٢٥٥].

بقولنا: (لا لكونه همزه) نحو: ﴿مَآشَتَوْا﴾ [مود: ٨٧]، ﴿وَأَيَّتَايَ ذِي﴾ [النحل: ٩٠].

وقولنا: (وحذفه إلى فصله) حصر للتغيير ليخرج زيادة نحو: ﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ١١]، فلا يوقف بالألف، وخص الاتباع بوقف الاختبار، وهو عام؛ لأن الاختياري وافق فيه الأصل الخط غالباً فتلازما، والاختباري المتوافق كذلك، وإذا اختلفا فيهما غلب القراء الرسم على الأصل وفاءً بالشرط، ولم يجد للثنين نصاً في اتباع الرسم ولا الأصل؛ لأن غالبه في الوقوف الناقصة، وهي قليلة الوقوع، فأخذ لهما بتغليب الرسم توفيراً للشرط، ونص الأهوازي على ابن عامر أيضاً من اتباع الخط.

وقول الخاقاني:

وَقِفْ عِنْدَ اِتِّمَامِ الْكَلَامِ مُوَافَقًا لِمُضْحَفِنَا الْمَثَلُوِّ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ<sup>(٢)</sup>

نصّ للسبعة على اتباع الخط.

قلت: والأحوط أن لا يوقف على شيء من ذلك، والأحسن إذا وقف على ما يحسن الابتداء بتاليه ابتداء بما يحسن نحو: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَقَالَتِ النَّصْرَى﴾ [البقرة: ١١٣]، و﴿مَنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُنَّ﴾ [الصفات: ١٥١]، وغلا أبو الفرج بن شاذان بقوله: «يضرب بالفعل حتى يرجع، وليس في القرآن وقف محرّم ولا واجب؛

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٣).

(٢) ينظر: القصيدة الخاقانية (ص ٣).

لأن الوصل والوقف لا يدلان على معنى فيختل بذهابهما؛ وإنما ذلك وظيفة الإعراب ومتعلقه، والصيغ واللغة خلافاً لمن ادّعى ذلك في المتقدم، وهذا في نحو: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿سَبَّحْتَہُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وليجنب الوقف على نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهِ﴾ [آل عمران: ٦٢]، و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ولا محذور في ذلك إلا الإيهام؛ إذ لا يعتقد ذلك مسلم، ولذلك قال ابن الأنباري: «لا يَأْتُم»، والأصل الذي قرره اطرذ في مواضع فاضرب عنها، وموضعها كتب الرسم، وقد اشتدت حاجة الناقل هنا إلى [١٣٤/ب] معرفة الرسم لضبط روايته، واختلف في مواضع، فحق عليه ذكرها كما أشار في قوله: (حَرِّ أَنْ يُفَصَّلَا)؛ لأن النظم موضوع له.

وهذه نبذة من المتفق يستعان بها، فمن ذلك الياء حذفت في الكتابة في كل موضع اتصلت بمنادي، وبالمتصل به نحو: ﴿رَبِّ أَعْفَرَ﴾ [الأعراف: ١٥١]، و﴿يَقْوِمِ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿يَعْبَادِ﴾ [الزمر: ١٠]؛ إلا ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المنكوت: ٥٦]، و﴿أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، وفي ﴿يَعْبَادِ لَا﴾ [الزخرف: ٦٨] بخلف، وكذا ﴿يَبْتِئُمُّ﴾ [طه: ٩٤]، وحذفت أيضاً لغير الجزم في غير ما ذكر الناظم في الزوائد من قوله تعالى:

بالبقرة: ﴿فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١] كالنحل<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢].

وآل عمران: ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [آل عمران: ٥٠].

والأعراف<sup>(٢)</sup> ويونس<sup>(٣)</sup> وهود: ﴿لَا تُنظِرُونَ﴾ [هود: ٥٥].

والرعد: ﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٠]، ﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٢٩]، ﴿عِقَابٍ﴾ [الرعد: ٣٢].

والحجر: ﴿فَلَا تَفْضَحُونَ﴾ [الحجر: ٦٨]، ﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [الحجر: ٦٩].

(١) أي: قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [النحل: ٢].

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿فَلَا تُنظِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنظِرُونَ﴾ [يونس: ٧١].



والأنبياء: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] معاً<sup>(١)</sup> كالعنكبوت<sup>(٢)</sup> ﴿فَلَا تَسْتَعِجِلُونِ﴾

[الأنبياء: ٣٧].

والمؤمنون: ﴿بِهَا تَكَذَّبُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٥] معاً، ﴿فَأَنْقُوتِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، ﴿أَنْ يَحْضُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٨]، و﴿أَرْجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

والشعراء: ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ [الشعراء: ١٢]، و﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ [الشعراء: ١٤]، و﴿يَهْدِينَ﴾ [الشعراء: ٧٨]، و﴿يَسْقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩]، و﴿يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، و﴿يُحْيِينَ﴾ [الشعراء: ٨١]، و﴿كَذَّبُونَ﴾ [الشعراء: ١١٧]، وثمانية ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٨]، وموضع نوح<sup>(٣)</sup>.

والنمل: ﴿تَشْهَدُونَ﴾ [النمل: ٣٢].

والقصص: ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ [القصص: ٣٣].

ودس: ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [يس: ٢٥].

والصافات: ﴿سَيِّدِينَ﴾ [الصافات: ٩٩].

وص: ﴿عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، وكغافر<sup>(٤)</sup> ﴿عِقَابِ﴾ [ص: ١٤].

والزخرف: ﴿سَيِّدِينَ﴾ [الزخرف: ٢٧]، و﴿أَطِيعُونَ﴾ [الزخرف: ٦٣].

والذاريات: ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، و﴿أَنْ يُطِيعُونَ﴾ [الذاريات: ٥٧]، ﴿فَلَا

يَسْتَعِجِلُونَ﴾ [الذاريات: ٥٩].

والمرسلات: ﴿فِكِيدُونَ﴾ [المرسلات: ٣٩].

وبقل: ﴿وَلِي دِينَ﴾ [الكافرون: ٦].

وكذا: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦]، و﴿وَآخِرُونَ الْيَوْمِ﴾ [المائدة: ٣]،

(١) أي: قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [نوح: ٣].

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿عِقَابِ﴾ [غافر: ٥].

و(يقض الحق)، و﴿نُجِحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣] بيونس، ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢] معاً<sup>(١)</sup>.

﴿لِهَادِ الَّذِينَ﴾ [الحج: ٥٤]، ﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾ [النمل: ١٨]، ﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠]،  
﴿يَهْدِي الْعَمَى﴾ [الروم: ٥٣] بالروم، ﴿يُرِدِّي الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٢٣]، ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣]،  
﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفُوًا﴾ [الزمر: ١٠]، ﴿فَمَا تُقِنِ الذُّرَّةَ﴾ [القمر: ٥]، ﴿الْجَوَارِ  
الْمُنْتَنَاتِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦].

وكل منون نحو: ﴿عَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، و﴿نَاجٍ﴾ [يوسف: ٤٢]، و﴿دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤].

وأما ﴿ذَا الْأَيْدِي﴾ [ص: ١٧] فصحيح، فليقرأ ذلك للكل بحذف الحالين إلا ما خصَّ لابن كثير في الرعد، و﴿تَادِ الْمَنَادِ﴾ [ق: ٤١]، وقال مكي: «لا يوقف على نحو: (يقض الحق)؛ لأنه بين مخالفة أصلٍ أو رسمٍ»<sup>(٢)</sup>.

قلت: مخالفة الأصل مغتفرة للدلالة عليها ك: ﴿يَنْزِيهِ﴾ [الفرقان: ٣٠]، ويأتي تعليل الحذف في الزوائد.

وقد أثبت يعقوب ملاقي المتحرك في الحالين، والساكن المنفصل في الوقف، وثبت الياء في الخط في ما سوى ذلك نحو: ﴿وَأَخْشَوْنِي وَلَا تُكْفِرُوا بِيَ﴾ [البقرة: ١٥٠]، و﴿يَأْتِي بِالسَّمْسِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، و﴿لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، و﴿يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، و﴿الْمُهْتَدِي﴾ [الأعراف: ١٧٨]، و﴿تَرْبِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿أَسْتَضَعِفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: ١٥٠] بالأعراف.

﴿وَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ [هود: ٥٥] هود، و﴿مَا بَنَيْ﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] بيوسف، ﴿فَمَنْ يَتَّبِعُنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: ٣٦]، و﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ﴾

(١) أي: قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٦].

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/٣٦٧).

[النحل: ١١١]، و﴿فَإِنْ أَتَبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ [الكهف: ٧٠]، ﴿فَأَنْبِئُونِي﴾ [طه: ٩٠]، ﴿وَأَطِيعُوا﴾ [الشعراء: ١٠٨]، و﴿أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ [القصص: ٢٢] بالقصص.

﴿أُولَى الْأَيْدِي﴾ [ص: ٤٥]، ﴿أَقَمَنْ يَنْقِي﴾ [الزمر: ٢٤]، ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [الزمر: ٥٧]، و﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

وكذا نحو: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، و﴿أَوْفَى الْكَيْلِ﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿نَأْتِي الْأَرْضَ﴾ [الرعد: ٤١]، و﴿ءَاتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، و﴿بِهَدْيِ الْعَمِيِّ﴾ [النمل: ٨١] بالنمل، و﴿أُولَى الْأَيْدِي﴾ [ص: ٤٥].

ونحو: ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، و﴿أَدْخَلِي الصَّحْرَ﴾ [النمل: ٤٤]، و﴿مُهْلِكِي الْقُرَىٰ﴾ [القصص: ٥٩]، فيثبت ذلك للكل في الحالين؛ إلا ملاقي الساكن ففي الوقف.

وكل واو في الواحد والجمع ثابتة في الخط نحو: ﴿وَبَرِّحُوا رَحْمَةً﴾ [الزمر: ٩]، ﴿وَيَعْقُوا عَنْ﴾ [المائدة: ١٥]، و﴿أَفِيضُوا مِنْ﴾ [البقرة: ١٩٩]، و﴿بَنُوا إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، و﴿يَمَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٣٩]، و﴿قَالُوا أَفَلَنْ﴾ [البقرة: ٧١]، [١٣٥/ب] و﴿أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤]، ﴿فَأَسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، و﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، و﴿جَابُوا الصَّخْرَ﴾ [الفجر: ٩]، و﴿مُلْتَقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿أُولُوا الْفَضْلِ﴾ [النور: ٢٢]، و﴿صَالُوا النَّارِ﴾ [ص: ٥٩]، و﴿لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٦]، و﴿مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾ [القمر: ٢٧]، فيثبت للكل في الحالين ومع الساكن في الوقف، وهذا على الأصل.

وقد حذف واو الواحد في أربعة أفعال من رسمنا:

١ - ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١].

٢ - ﴿وَيَمَسُّ اللَّهَ الْأَبْطَلُ﴾ [الشورى: ٢٤].

٣ - ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦].

٤ - ﴿سَدْعُ الزَّيَانَةِ﴾ [العلق: ١٨].

واختلف في واو الجمع<sup>(١)</sup>، قال الفراء: ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾ [التوبة: ٦٧] الواو ساقطة من المصحف، فحمله بعض أصحابه على الحذف، وقال ابن الأنباري: الذي وجدته في مصاحفنا ﴿نَسُوا﴾ [التوبة: ٦٧] بالواو، وكلام الفراء لا يدل على حذف الواو؛ كأنه حمله على المحو؛ ولهذا قال الناظم وَهُمْ: (نسوا الله)، فالوقف على الأربعة بلا واو، وعلى الخامس لمن ثبت عنده الحذف.

### [التوجيه]

وجه الحذف: التخفيف والاكفاء بالضمّة، حكى الكسائي عن العرب: أقبل يضربُه لا يأل؛ أي: لا يألوا، وأشد الفراء:

إِذَاهُ سِيمِ الْخَسْفِ أَلَى يَقْسَمُ بِاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا اخْتَكَمَ<sup>(٢)</sup>

ومن قال جزم ﴿وَيَمْنَعُ﴾ [الشورى: ٢٤] بالعطف على ﴿يَمْتَنِعُ﴾ [الشورى: ٢٤] رده قوله تعالى: ﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨].

### [الشرح]

وأما ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] فمفردة، ولما سلم الألف من الثقلين سلم من حذف التخفيف، واغفرت زيادته كما يأتي، ويقف بالألف على قوله تعالى: ﴿دَعُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿وَقَالَ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥].

ونحو: ﴿وَيَأْبُ اللَّهُ إِلَّا﴾ [التوبة: ٣٢]، و﴿الْأَقْصَا الَّذِي﴾ [الإسراء: ١]، ﴿بِالْحَسَنِ﴾ [النجم: ٣١-٣٢] لأنها ثابتة في الرسم.

ومن حذف من الثلاثة للجزم، فاللفظ تابعه نحو: ﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ﴾ [القصاص: ٧٧]، ﴿وَلَا يَأْبُ الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ﴾ [البقرة: ٢٦٩]،

(١) في (ح): «جمع».

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٢/٢٠٧).

﴿فَأَوْفِ لَنَا﴾ [يوسف: ٨٨]، ﴿وَلَسْتَ بِأَلَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿وَمَنْ يَعِشْ﴾ [الزخرف: ٣٦]، ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وإذا تأخر الفعل عن الاسم يحتمل الضمير، وإذا تقدّم خلا منه في اللغة الفصحى، ومن ثمّ جاء ﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و﴿الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]؛ لأنّ التقدير: التي ظلم أهلها.

وأما الموصول ففرع المفصول، ومعنى الانفصال: أن يكتب طرفاهما الملاقيات على هيئة الاستقلال، والاتصال: أن يُرْسَمَا على وضع الانضمام، فإن حصل إدغام حذف المدغم، فيتصل سابقة تحقيقاً أو تقديرًا.

(إما) موصول نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافُ﴾ [الأنفال: ٥٨]؛ إلا ﴿وَإِنْ مَا نُزِيتَكَ﴾ [الرعد: ٤٠] بالرعد.

(أما) موصول نحو: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْكَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

(ألا) موصول نحو: ﴿أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [مرد: ٢] يهود، و﴿أَلَا تَعْلَمُوا عَلَىٰ﴾ [النمل: ٣١]؛ إلا عشرة باتفاق:

١- وهي بالأعراف: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

٢- وبعده: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٦٩].

٣- وبالتوبة: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨].

٤- ويهود: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [مرد: ١٤].

٥- و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ [مرد: ٢٦] بنوحها.

٦- وبالْحِج: ﴿أَنْ لَا تُشْرَفَ فِي شَيْئًا﴾ [الحج: ٢٦].

٧- وببئس: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [بئس: ٦٠].

٨- وبالِدُخَان: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلَمُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٩].

٩- والامْتِحَان: ﴿عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ﴾ [المنحة: ١٢].

١٠- وبنون: ﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا أَلِيمٌ﴾ [القلم: ٢٤].

وبالأنبياء: ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] في بعضها مفصول وفي بعضها موصول.  
و(ألن) موصول بالكهف ﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمُ﴾ [الكهف: ٤٨]، وبالقيامة ﴿أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُمْ﴾ [القيامة: ٣]، وما عداهما مفصول نحو: ﴿فَطَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿أَنْ لَنْ يَجُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤].

و(إلا) موصول نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأفقال: ٧٣].

و(ليكلا) موصول بالحج ﴿لِيَكَيْلًا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ﴾ [الحج: ٥]، وبالأحزاب ﴿لِيَكَيْلًا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرْجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، والحديد ﴿لِيَكَيْلًا تَأْسُؤًا﴾ [الحديد: ٢٣]، والأكثر بآل عمران ﴿عَمَّا يَغْمُرُ لِيَكَيْلًا تَحْزَنُوا﴾ [آل عمران: ١٥٣]، وما سواها مفصول نحو: ﴿لِيَكُنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿كُنَّ لَا يَكُونُ﴾ [الحشر: ٧].

و﴿لَيْتَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠] موصول، و﴿لَيْنَ لَمْ﴾ [الأنعام: ٧٧] مفصول، [١٣٥/ب] و﴿فَلْيَأْتِ بِسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [معد: ١٤] موصول يهود، ذلك بالقصص<sup>(١)</sup> مختلف فيه في غيرهما، نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

و(أن لم) مفصول نحو: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ﴾ [الأنعام: ١٣١]، ﴿أَنْ لَمْ يَرَوْهُ﴾ [البلد: ٧].  
و(أم من) مفصول في أربعة:

١- ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٠٩] بالنساء.

٢- ﴿أَمْ مَنْ أَسَسَ﴾ [التوبة: ١٠٩] بالتوبة.

٣- ﴿أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾ [الصافات: ١١] بالصافات.

٤- ﴿أَمْ مَنْ يَأْتِي﴾ [فصلت: ٤٠] بفصلت.

وما سواها موصول نحو: ﴿أَمْنَ خَلَقَ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَمْنَ يُجِيبُ﴾ [النمل: ٦٢] بالنمل.

(١) أي: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ﴾ [القصص: ٥٠].

﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنِ يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٣] بالنور، و﴿عَنْ مَنِ تَوَلَّى﴾ [النجم: ٢٩] بالنجم مفصول، وليس غيرهما.

و﴿عَنْ مَا تُهْوَأَعْتُهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦] مفصول بالأعراف موصول بغيرها نحو: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨].

و﴿فِي مَا هُنَّآ﴾ [الشعراء: ١٤٦] بالشعراء مفصول.

و﴿فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] بالبقرة.

و﴿لَتَسْلُوكُنَّ فِي مَاءٍ آتِنَكُمُ﴾ [المائدة: ٤٨] بالمائدة والأنعام.

﴿فِي مَا أَوْحَىٰ إِلَيَّ مَحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] بها.

و﴿فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٢] بالأنبياء.

و﴿فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤] بالنور.

و﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] بالروم.

و﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣].

و﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا﴾ [الزمر: ٤٦] بالزمر.

و﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦١] بالواقعة.

الأكثر فصلها، وما عداها موصول نحو: ﴿فِيمَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾

[البقرة: ٢٣٤]، ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]؛ أي: في الذي.

﴿فَيْنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٥] بالنساء والروم<sup>(١)</sup> مفصول، واختلف في

﴿مِنْ مَارَزَقْنَاكُمْ﴾ [المنافقون: ١٠] بالمنافقين، وما عداها موصول نحو: ﴿بِمَا أَسْكَنَّا عَلَيْكُمْ﴾

[المائدة: ٤].

وكذا نحو: ﴿رُبِمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: ٢]، ونحو: ﴿بِمَنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿وَمَنْ

يَعَكَ﴾ [ص: ٨٥]. و﴿إِنَّ مَا تَوْعَدُونَ لَأْتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] بالأنعام مفصول، والأقل

(١) أي: قوله تعالى: ﴿مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾ [الروم: ٢٨].

في ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [النحل: ٩٥] بالنحل، وما سواها موصول.  
 ﴿أَنَّمَا نُعَلِّيْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَأَنْتَ مَا  
 يَكْذُوبُونَ﴾ [الحج: ٦٢] بالحج ولقمان مفصول.

والأكثر على وصل ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١] بالأنفال، وغيرها موصول  
 نحو: ﴿إِلَّا أَنَّمَا أَنَا﴾ [ص: ٧٠]، وكذا ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦] ونحوه.

و(أينما) موصول بالبقرة ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَتَمَّ﴾ [البقرة: ١١٥]، والنحل ﴿أَيْنَمَا  
 يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]، واختلف في ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢] بالشعراء،  
 ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَقِفُوا﴾ [الأحزاب: ٦١] بالأحزاب، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾  
 [النساء: ٧٨]، وما عداها مفصول نحو: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف: ٣٧]، ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ  
 تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣].

﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا﴾ [البقرة: ١٤٤] مفصول، و(كل ما) مفصول ﴿مِنْ كُلِّ مَا  
 سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] بإبراهيم.

واختلف في ﴿كُلُّ مَا رَدُّوْا﴾ [النساء: ٩١] بالنساء، و﴿كُلَّمَا دَخَلْتَ﴾ [الأعراف: ٣٨]  
 بالأعراف، و﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤] بالفلاح، و﴿كُلَّمَا أَلْقَى﴾ [الملك: ٨] بتبارك،  
 وما عداها موصول نحو: ﴿كُلَّمَا حَبَتِ زِدْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧].

و(بئسما) موصول بالبقرة ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا﴾ [البقرة: ٩٠]، والأعراف ﴿بِئْسَمَا  
 خَلَقْتُوهُنَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، واختلف في ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرْكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٩٣]، ومفصول في  
 خمسة بالمائدة<sup>(١)</sup> ﴿وَأَكَلِهِمُ السُّحْتُ لَيْسَ مَا﴾ [المائدة: ٦٢] معاً، ﴿عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ  
 لَيْسَ مَا﴾ [المائدة: ٧٩]، ﴿يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيْسَ مَا﴾ [المائدة: ٨٠].

و﴿فَيَمَّا﴾ [النساء: ٥٨] مختلف، وكذا ﴿مَثَلًا مَا﴾ [البقرة: ٢٦]، وكذا ﴿مَادًّا﴾، و﴿يَوْمَ  
 هُمْ﴾ مفصول ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٦] بالطول، و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [الذاريات: ١٣]  
 بالذاريات، وغيرهما موصول نحو: ﴿مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٦٠].

(١) في (ح): «ومفصول في خمسة بالمائدة» ساقط.



﴿وَتَوْمِيذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿جِنْدِيذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤] موصولان، ونحو: ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿أَنْزَلِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨] كذلك، و﴿أَنْ يُجِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] مفصول.

﴿كَأَلُوهُمْ أَوْ وَزَّوَّهُمْ﴾ [المطففين: ٣] إن كان المضمَر رفعاً فمفصل، أو نصباً فمتصل، وهو الأكثر لعدم الألف.

وكل كلمة على حرف واحد متصلة نحو: ﴿بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿لِرَسُولِهِ﴾ [المنافقون: ١]، و﴿كَلِمَةً رَبِّكَ﴾ [هود: ١١٩]؛ إلا ما خصص، ففي المنفصلين وقفان آخر كل منهما، وفي المتصلين وقف آخر [١٣٦/أ] الثانية.

فإن قلت: فـ: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿يَبْنَؤُمْ﴾ [طه: ٩٤] متصل، وإجراء المدِّ المنفصل فيها يجيز الوقف على الأولى.

قلت: لم يقصد اتصالهما؛ بل عرض لهما ذلك بواسطة حذف الألف تخفيفاً، فلذلك جرى فيها حكم الانفصال؛ وإنما يقصد الاتصال لتقويتها بنبابة الفعل.

فإن قلت: فقد اتصل الفعل نفسه فنائبه أولى.

قلت: لم ينضم الفعل؛ بل ضم إليه وهنا بالعكس.

### [التوجيه]

وجه الوقف على كل من المنفصل: أصالة الاستقلال.

ووجه منع الوقف على المتصل آخرها: التنبية على وضع الخط.

واختياري: استفسار المسئول السائل عن غرضه، فإن كان بيان الرسم وقف كما تقدم، أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلين والمتصلين ليطابق، ولا يلزم منه مخالفة الرسم في المتصلين؛ وإلا لخالف واصل المنفصلين، واللازم متف<sup>(١)</sup>.

(١) قال الحافظ ابن الجزري: «وقد روى الأعمش عن أبي بكر عن عاصم ﴿كَأَلُوهُمْ أَوْ وَزَّوَّهُمْ﴾ [المطففين: ٣] حرفً واحدً، وروى سورة عن الكسائي حرف مثل قولك: ضربوهم، قال الداني في

وإنما بسطنا في هذا لخلو أكثر كتب الخلاف منه، وليس في المرسوم هذا الحصر، وضرورة الناقل إليه.

ثم شرع في ذكر الحريِّ بالتفصيل فقال:

إِذَا كُتِبَتْ بِالْتَّاءِ هَاءٌ مُؤَنَّنَةٌ

فِبِالْهَاءِ قِفٌ حَقٌّ أَرْضِيٌّ وَمُعَوَّلٌ

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(إِذَا) شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَابُهُ قِفٌ، وَ(بِالْهَاءِ) مُتَعَلِّقَةٌ بِأَيِّ: مَكَانِهَا، وَ(حَقًّا) وَتَالِيهَا أَحْوَالُ فَاعِلٍ (قِفٌ)؛ أَيِّ: ذَا الْحَقِّ، وَ(أَرْضِيٌّ) وَتَعْوِيلٌ أَوْ مَفْعُولَاتٌ مُطْلَقَةٌ؛ أَيِّ: أَحَقُّ حَقًّا وَرَضِيٌّ (رَضِيٌّ)، وَعَوَّلٌ عَلَيْهِ تَعْوِيلًا.

### [الشَّرْحُ]

من هنا إلى آخر الباب يجري مجرى التخصيص.

أَيِّ: وَقِفٌ ذُو (حَقِّ) وَذُو رَاءِ (رَضِيٌّ) ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ عَلَى هَاءِ

جامعه: وذلك قياس قول نافع ومن وافقه على اتباع المرسوم، ثم روى عن حمزة بجعلهما حرفين، ثم قال الداني: ولا أعلم أحدًا روى ذلك عن حمزة إلا عبد الله بن صالح العجلي، قال: وأهل الأداء على خلافه. قلت: وهذا من الداني حكاية اتفاق من أهل الأداء على ما ذكرنا، وقد نصّ في غير موضع من كتبه وصرّح به في غير مكان، وكذلك من بعده من الأئمة وهلمّ جرًا، ولا نعلم له مخالفًا في ذلك، وهذا معنى قول الجعبري رحمته الله: في المنفصلين وقف على آخر كل منهما، وفي المتصلين وقف آخر الثانية، ثم قال: وجه لوقف على كل من المنفصل أصالة الاستقلال، ووجه منع الوقف على المتصل آخر التنبيه على وضع الخط. قال: واختياري استفسار المستول السائل عن غرضه، فإن كان بيان الرسم وقف كما تقدّم، أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلين والمتصلين ليطابق. قال: ولا يلزم منه مخالفة الرسم في المتصلين وإلا لخالف، وأصل المنفصلتين واللازم متنفذ انتهى. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٣٠).

التأنيث المرسومة تاء بالهاء مخالفة لأصولهم، ووقف الباقون نافع وابن عامر وعاصم وحمزة عليها بالتاء موافقة لأصولهم.

تنبيهات: فائدة قوله: (إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَنَّثٌ) تقييد لمحل الخلاف، وإشارة إلى أن الأمر دائر بين التاء والهاء؛ لتؤخذ للمسكوت عنه التاء، وفهم من تقييد محل الخلاف بالوقف أن الوصل بالتاء على الرسم، ومن قوله: المكتوبة بالتاء أن المرسومة بالهاء لا خلاف فيها؛ بل هي تاء في الوصل هاء في الوقف.

وقد اختلف في الأصل ما هو؟ فقال سيبويه وابن كيسان: التاء هي الأصل لجريان الإعراب عليها، ولثبوتها في الوصل الذي هو الأصل؛ وإنما أبدلت هاء في الوقف فرقاً بينها وبين نحو: ﴿مَلَكُوتٌ﴾ [الأنعام: ٧٥]، و﴿عَفْرِيَّتٌ﴾ [النمل: ٣٩]؛ أي: الزائدة لغير التأنيث وهما مهموسان، ويجوز الوقف بالتاء مطلقاً في الكلام.

وقال ابن كيسان: فرقاً بين الاسمِيَّة والفِعْلِيَّة، وقيل: لثلاث تلتبس ﴿شَجَرَةٌ﴾ [الصفات: ١٤٦] المنصوبة بشجرتا، وقال ثعلب في آخرين الهاء هي الأصل لإضافتها إليها، ورسمها هاء غالباً، وفرقاً بين الاسمِيَّة والفِعْلِيَّة؛ لثلاث يلتبس نحو: ﴿شَجَرَتٌ﴾ [الدخان: ٤٣]، ب: ﴿شَجَرَةٌ﴾ [الصفات: ٦٤] وقفاً، وأبدلت تاء في الوصل؛ لأنها أحمل للحركات لشدتها ك: (ماء)، فالمواضع المرسومة بالهاء على الأوّل باعتبار الوقف، والمرسومة بالتاء على الأصل، وعلى الثاني المرسومة بالهاء على الأصل، وبالتاء باعتبار الوصل، ومن ثمّ فيه اتصال ما.

### [التوجيه]

وجه الوقف بالهاء في المرسومة بالتاء: جمع الأصلين، وهي لغة قريش، وإليه الإشارة بالحق الرضى المعولّ عليه؛ ولذا خالفاً صورة الرسم. ووجه الوقف بالتاء: اتباع صريح الرسم، وهي لغة طيء، أنشد أبو الخطاب:

اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفِّي مَسَلَمَت [ب/١٣٦] مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَت  
 صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتْ<sup>(١)</sup>  
 وقال بعضهم: «يا أهل سورة البقرة»، فأجيب: «ما منا من يحفظ منها آيت»<sup>(٢)</sup>.  
 ووجه اتفاقهم على الوقف بالهاء وفي المرسوم بهاء: موافقة الرسم والقرشية.  
 ووجه اتفاقهم على الوصل بالتاء في المرسومة بالتاء: مجموع الأمرين، وفي  
 المرسومة بالهاء أصالتها وللتحمل.  
 واختياري: الوقف بالهاء وفاقاً للفصحى والرسم، لم يحصر جهة اللفظ، ومن  
 ثمَّ اغتفرتاء الوصل في المرسوم بالهاء بالاتفاق.

### [الشرح]

ولما توقفت معرفة هذا الأصل على معرفة المرسوم بالهاء والتاء، تعيَّن علينا  
 بيانهما لمن لا يعرفهما، وحصرنا الأقل اختصاراً، ويفهم منه الآخر.  
 (رحمت) سبعة بالتاء:

- ١- بالبقرة: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨].
- ٢- والأعراف: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦].
- ٣- وهود: ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ﴾ [هود: ٧٣].
- ٤- ومريم: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٢].
- ٥- والروم: ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠].
- ٦- والزخرف: ﴿أَهْرَاقِسِمُونَ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].
- ٧- ﴿وَرَحْمَتِ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٣٢].

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/١٦٠)، الوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي (ص ٢٥٦)، بتحقيقي.

(٢) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/٣٢٧).

(ونعمت) بالتاء أحد عشر موضعاً:

- ١ - بالبقرة: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٢٣١].
  - ٢ - وآل عمران: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].
  - ٣ - والمائدة: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ﴾ [المائدة: ١١].
  - ٤ - وإبراهيم: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ كَفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨].
  - ٥ - ﴿وَإِنْ نَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٣٤].
  - ٦ - والنحل: ﴿وَيَنِعْمَتِ اللَّهُ هُمْ﴾ [النحل: ٧٢].
  - ٧ - ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٨٣].
  - ٨ - ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ﴾ [النحل: ١١٤].
  - ٩ - ولقمان: ﴿فِي الْبَحْرِ يَنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٣١].
  - ١٠ - وفاطر: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ﴾ [فاطر: ٣].
  - ١١ - والطور: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٢٩].
- وما سواها بالهاء نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦] بإبراهيم، و﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْتُرٍ﴾ [القلم: ٢].

(سُنَّت) خمسة:

- ١ - بالأنفال: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨].
  - ٢ - وفاطر: ﴿إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣].
  - ٣ - ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].
  - ٤ - ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].
  - ٥ - وآخر غافر: ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾ [غافر: ٨٥].
- وما سواها بالهاء نحو: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٨] بالأحزاب، و﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي﴾ [الفتح: ٢٣] بالفتح.

و(امرات) سبعة مع زوجها:

١- بآل عمران: ﴿أَمْرَأْتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥].

٢- ويوسف: ﴿أَمْرَأْتُ الْعَزِيزِ نَزْوِدُ﴾ [يوسف: ٣٠].

٣- ﴿أَمْرَأْتُ الْعَزِيزِ الْفَنَّ﴾ [يوسف: ٥١].

٤- والقصص: ﴿أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩].

٥- والتحريم: ﴿أَمْرَأْتُ نُوحٍ﴾ [التحريم: ١٠].

٦- ﴿وَأَمْرَأْتُ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠].

٧- و﴿أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ﴾ [التحريم: ١١].

وما سواها بالهاء نحو: ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، ﴿وَمَرْيَمُ ابْنَتْ عِمْرَانَ﴾ [التحريم: ١٢] بالهاء. و﴿يَقِيْتُ اللَّهَ خَيْرٌ﴾ [هود: ٨٦]، لا ﴿وَيَقِيَةٌ مِمَّا﴾ [البقرة: ٢٤٨]، و﴿فَرَّتْ عَيْنِي لِي﴾ [القصص: ٩]، لا نحو: ﴿فِرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤].

و﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الْأَتَى﴾ [الروم: ٣٠]، و﴿شَجَرَتِ الرَّقُومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، لا نحو: ﴿شَجَرَةٌ تَخْرُجُ﴾ [الصافات: ٦٤]، ﴿وَرِيحَانٌ وَحَنَّتْ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٩]، لا نحو: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا﴾ [آل عمران: ١٣٣].

و﴿فَتَجَعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، ﴿وَالْخَيْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٧] لا نحو: ﴿مُؤَدِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَيَلْتَجُونَ بِالْإِنْتِرِ وَالْعُدُونِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨]، ﴿فَلَا تَلْتَجُوا بِالْإِنْتِرِ وَالْعُدُونِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٩].

نوع منه في يوسف: ﴿وَالْقَوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ﴾ [يوسف: ١٠]، ﴿أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ﴾ [يوسف: ١٥] بالهاء، ﴿وَإِخْوَانِيهِ أَيْتٌ﴾ [يوسف: ٧].

وفي العنكبوت: ﴿لَوْلَا أَنْزَاكَ عَلَيْهِ أَيْتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠] لا نحو: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأنعام: ٤]، ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبا: ٣٧]، لا ﴿مَنْ اعْتَرَفَ عُرْفَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿فَهُمْ عَلَى يَنْتِ مِنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠]، و﴿كَأَنَّهُ جَمَلَتْ صُمْرًا﴾

[المرسلات: ٢٣]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾  
[الأعراف: ١٣٧]، ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [يونس: ٣٣]. [١٣٧/أ]

واختلف في ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦]،  
﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٦]، وما سواها بالهاء نحو: ﴿كَلِمَةً  
طَيِّبَةً﴾ [إبراهيم: ٢٤]، و﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وهذا نظمنا في (روضة الطرائف):

فِي الْفِعْلِ تَاءٌ وَفِي الْأَسْمَاءِ تَاءٌ صِلَ هَا

أَوْ تَا وَقَدْ رُسِمَتْ مَعَ مُضْمَرٍ حَصَلَا

وَتَا مُضْمَرَاتٍ مُظَهَّرٍ بِرِ بَرَحَمَتْ رُو

مِ نُومٍ مَزِيمٍ وَالْأَعْرَافِ هُوْدٌ وَلَا

كَالزُّخْرِفِ الْبَقْرَةَ نِعْمَتُهُهَا آخِرَ

لُقْمَانَ وَنَحْلٍ وَطُورٍ وَالْعُقُودُ تَلَا

ثَانَ كِلَا آخِرٍ إِبْرَاهِيمَ فَاطِرِ عَمَّ

رَانَ مَعَ امْرَأَتٍ فِيهَا يُوسُفُ بِكِلا

مَعَ قَصَصٍ وَتَجَلَّلَتْ وَسُنَّتْ فِي الْا

أَنْفَالِ مَعَ فَاطِرٍ وَغَابِرٍ نَزَلَا

شَجَرَتٍ بِدُخَانٍ وَابْنَتْ وَبَقِيَتْ

بَيْتٌ وَمَعْصِيَةٌ وَفَطْرَتْ وَجَلَا

فَرَّتْ عَيْنٌ وَجَنَّتْ بِوَأَقَعَةٍ  
لَعْنَتْ بَعْدَ فَتَجَعَلَ نُورَهَا اخْتِفَالًا  
لَاغْرَافُ كَلَمَتْ حُسْنَى لَاتَ حِينَ وَذَا  
تِ اللَّاتِ هَيْهَاتَ مَرْضَاتٍ كَمَا مَثَلًا  
وَيَا أَبَتِ وَيُوشُفَ غِيَابَاتِ آ  
يَتَّ مَعَ الْعُنْكَبُوتِ الْعُرْفَتِ انْتِفَالًا  
سَبَابًا وَيَبِيَّتْ بِفِطْرٍ ثَمَرَاتِ  
حَمَّ ثُمَّ جَمَالَتْ وَرَدَّ إِلَى  
كَلَمَتْ لِأَنْعَامٍ وَأَوْلَى يُوَسِّسِ وَيُحْلُ  
فِي غَافِرِ الثَّانِي شَامٍ وَالْمَلَنِي عَالًا  
وَالْهَاءِ عِرَاقٍ وَذَاكَ انْصُرْ وَأَهْمَلَهُ  
نُصِّيرُهُمْ وَأَبْنُ الْأَنْبَارِيِّ فَا مَثَلًا<sup>(١)</sup>  
ثم بين فقال:  
وَفِي اللَّاتِ مَعَ مَرْضَاتٍ مَعَ ذَاتَ بَهْجَةٍ  
وَلَاتٍ رِضَى هَيْهَاتَ هَادِيَهُ رُفْلًا

(١) ينظر: روضة الطرائف في رسم المصاحف للجعبري (ص ٣٧-٣٨).



## [اللغة والإعراب]

(وَفِي اللَّاتِ) متعلق بمقدّر؛ أي: قف بالهاء (فِي اللَّاتِ)، و(مَعَ مَرَضَاتٍ) حاله، و(مَعَ ذَاتَ بَهْجَةٍ) أخرى للآخر، (وَلَاتٍ) عطف على أحد الطرفين، و(رَضِيٌّ) خبر مُبتدأ؛ أي: ذلك ذو رضى أو مرضي، و(هَيْهَاتَ) كذلك اسميّة، و(هَادِيهِ) مُبتدأ اسم فاعل من هدي، والهاء لهيات باشره عند إسقاط إلى، والأوّل محذوف؛ أي: الطالب، و(رُفِّلَ) عظم خبره، والترفيل: زيادة سبب خفيف في قافية أوّل الضرب من مجزوء الكامل، وأصله الزيادة هذه، و(يَا أَبَتِ) مرسومة بالتاء مخصصة من عموم قوله: (فِيَأْنِهَاءِ قِفْ حَقًّا رَضِيٌّ).

## [الشرح]

أي: وقف ذو راء (رَضِيٌّ) و(رُفِّلًا) الكسائي بالهاء على ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ﴾ [النجم: ١٩]، و(مرضات) حيث حل نحو: ﴿مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ﴿مَرَضَاتِ أَرْوَجِكَ﴾ [التحریم: ١]، و﴿حَدَائِقَ ذَاتِ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣]، و﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وافقه ذو هاء (هَادِيهِ) البزي فيهما. ذيل: الحريشي<sup>(١)</sup> ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣] يصل التاء بحين.

وقال الداني: في مفرده: «وقفت للبزي على أبي الحسن في ثاني ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] بالهاء فقط»، وقال مكّي: «به قرأت»، فقال الأهوازي عن الدوري، وكسر يزيد تائهما، والأزرق عن أبي عمرو بإسكانها.

تنبيهات: ﴿بَهْجَةً﴾ [النمل: ٦٠] مرسومة بالهاء، وكذا الوقف عليها، وذكرها قيّدًا لذات ليخرج ﴿ذَاتَ الْيَمِينِ﴾ [الكهف: ١٧]، و﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] حيث اشتبهت في اللفظ، وقطرب وأبو حاتم يختاران الهاء في الكل.

(١) في (ف): «الحزيتي»، (ح): «الحرمي»، وفي (س): «الحرمني»، وفي (ع): «الحريشي».

## [التوجيه]

وجه هاء الكسائي: الاستمرار على أصله الثاني في هاء التأنيث، وإليه أشار بالرضى.  
 ووجه تاء الباقيين إلا ابن كثير وأبا عمرو: الجري على أصولهم في اتباع الرسم.  
 ووجه [١٣٧/ب] انتقال ابن كثير وأبي عمرو ومن الأصل الثاني إلى الأول: ما  
 نذكر، أما ﴿اللَّتْ﴾ [النجم: ١٩] فمؤنث لقوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِىَ إِلَّا إِنْتَا﴾  
 [النساء: ١١٧]، اسم صنم صخرة بالطائف، ووزنه لوهةً حذف لامه فتحركت عينه  
 للهاء، فانقلبت ألفاً، فوقف بالتاء؛ لثلاثا يلتبس الهاء باسم الله تعالى المرقق.

و﴿مَرَهَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧]؛ لثلاثا يشبه لفظ (مرضى) المضاف إلى الهاء.

و﴿ذَاتَ﴾ [الأنفال: ١] أصله ذَوِيَّة، فلم يؤنث على لفظ مذكوره، فأشبه بتا الجمع  
 على تائه لا ابنة فحمله عليه، وخصّ موضع النمل جمعاً، ولأنه سأل<sup>(١)</sup> أبا فقحس  
 الأسدي<sup>(٢)</sup> عنه فقال<sup>(٣)</sup>: (ذاة) و﴿فَنَادُوا وَاَلَاتَ﴾ [ص: ٣] لا النافية زيدت عليها التاء  
 لتأنيث اللفظ كربت وثمّت كقول ابن دريد: ثمّت طاف، وفي شرح سيبويه جواز  
 الأمرين، وقيل: كالاسميّة لتحركها، وقيل: الفعلية بجامع الفرع، وحركت في  
 ﴿وَاَلَاتَ﴾ [ص: ٣] للساكن، وفي الباقي فرقاً بينهما فغلبا هذا، ولظهور حملها على ليس  
 في العمل، ومن ثمّ قال الفراء: التاء أحبُّ إليّ.

وسأل الكسائي الأسدي فقال: بالتاء، وخالفه هنا، فاعلم أنه لم يعتمد إلا على  
 الرواية، وسؤاله لبيان وجهها، وهذا تفرّيع على التاء موصولة بلا مفصولة عن  
 ﴿حِينَ﴾ [ص: ٣]، وهو مذهب الخليل وسيبويه والكسائي، وبه قال أبو عبيدة وعليه  
 المصاحف السبعة<sup>(٤)</sup>.

(١) أي: الكسائي.

(٢) فقحس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة، من بني أسد بن خزيمه، من عدنان: جد جاهلي.  
 ينظر: الأعلام للزركلي (١٥٤/٥).

(٣) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (٣٧٩/١).

(٤) ينظر: جميلة أرباب المراصد للجعبري (ص ١٣٨)، الدرّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة لليبب

وقال أبو عبيد: الوقف عندي على (لا)، والابتداء (تحين) لأنني نظرتها في الإمام (تحين) التاء متصلة (بحين)؛ ولأن تفسير ابن عباس رضي الله عنه بدل على أنها أخت ليس، والمعروف (لا لا لات)، والعرب تلحق التاء بأسماء الزمان، منه قول السعدي<sup>(١)</sup>:  
 العاطِفُونَ تَحِينَنَّ مَا مِنْ عَاطِفٍ. وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ<sup>(٢)</sup>

ومنه قول ابن عمر حين سئل عن عثمان رضي الله عنه فقال شيئاً، ثم قال: اذهب بهذه تلان إلى أصحابك<sup>(٣)</sup>.

قلت: لم تقبل الجماعة هذا القول من أبي عبيد كما قال الناظم:

..... وَالْكُلُّ فِيهِ أَكْثَرُ<sup>(٤)</sup>

والحق أن تقول: إن كان أبو عبيد قال هذا رواية ووجهه بما ذكر، فحق علينا قبولها، إما لصحة نقلها من مثل هذا الإمام وموافقة بعض الرسوم، وظهور وجهها في العربية، وإن كان أثبتتها بمجرد الرسم واللغة توجه الإنكار عليه؛ إذ ليس هذا طريق إثبات وجوه القراءات، كما ذكره في مصنفاته، وأيضاً اتصالها في الرسم يحتمل أن حملة (لات) وصلت (بحين) تنبيهاً على افتقار العامل إلى المعمول، وأخت (ليس)

(ص ٦٥)، كلاهما بتحقيقي.

(١) أبو وجزة: يزيد بن عبيد السلمي السعدي، أبو وجزة: شاعر محدث مقرئ من التابعين. أصله من بني سليم. نشأ في بني سعد بن بكر بن هوازن فنسب إليهم. وسكن المدينة، فانقطع إلى آل الزبير، ومات بها سنة (١٣٠هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١٨٥/٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (٤٤٤/١).

(٢) ينظر: معجم العين للخليل (٣٦٩/٨)، الصحاح في اللغة (١٥٩/١)، الوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي (ص ٢٥٤)، بتحقيقي.

(٣) جاء في غريب الحديث والأثر عن لفظه (تلان): في حديث ابن عمر رضي الله عنه: «وسأله رجل عن عثمان وفزاره يوم أحد، وعيَّته يوم بدر، وبيعة الرضوان، فذكر عذره، ثم قال: اذهب بهذا تلاًن معك، يريد

الآن، وهي لغة معروفة؛ يزيدون التاء في الآن، ويحذفون الهمزة الأولى، وكذلك يزيدونها على حين فيقولون: تلاًن وتَحِينَنَّ. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢١٢/١).

(٤) ينظر: متن عقيلة أتراب القصائد في علوم الرسم (ص ١٧).

(لا)، (ولات)، وقوله: المعروف (لا لا لات) لا بل الأعراف لا والمعروف (لات) كما نقل سيبويه، واتصالها بالأزمة دليل جوازها لا منع (لات)، ومن ثمّ قلت في (الروضة):

وقد شذت فعلى بشبوت الرواية الشذوذ باصطلاح النحاة .....

وهو ما جاء على أقل اللغتين، وعلى عدمها باصطلاح القراء، وهو ما ليس فيه شروط السبعة.

﴿هَيَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] اسم بَعْدَ، ولذلك بني وفيه الحركات الثلاث والتنوين وعدمه، وهو رباعي، وأصله هيهية، بوزن فَعَلَلَة نظير زلزلة وشوشاة الناقة السريعة، غير مضاعف خلافاً للكوفيين، وظهور الفعلية فيه قوئى جهة التاء، وانقلاب يائه قوئى الهاء؛ ولهذا وافق البزي فيه، وإليه الإشارة بـ: (هَادِيهِ رُقْلًا) ووقفه بالهاء على الثانية فقط منبّه على أنهما جريا مجرى خمسة عشر، فتوسطت الأولى. [١٣٨/أ]

وقال الكسائي: من فتح وقف بالهاء ولا أمنع التاء، ومن كسر وقف كأنه يحمله على الجمع.

ثم تم فقال:

إِذَا وَقِفْ يَا أَبَةَ كُفْوَادَتَا وَكَأَيِّنْ أَلْ

وُوقُوفُ بِنُونٍ وَهَوَّ بِالْبَاءِ حُصَّالًا

### [اللغة والإعراب]

(وَقِفْ) أمرٌ محذوف المتعلق؛ أي: قف على يائه بالهاء، و(كُفْوَا) مصدر موضع حال فاعل قف؛ أي: كافيًا، و(دَنَا) صفته، و(وَكَايِّنْ) مُبتدأ، والوقف آخر، (بِنُونٍ) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد محذوف؛ أي: عليه، وهو ضمير (الْوُقُوفِ) مُبتدأ، و(بِالْبَاءِ) خبره، و(حُصَّالًا) حال فاعل الخبر بتقدير: قد، أو خبر متعلق بالياء.

## [الشرح]

أي: وقف ذو كاف (كُفُؤًا) ودال (دَنَا) ابن عامر وابن كثير بالهاء على (يَا أَبَهُ) حيث حل، وسيأتي له فتح التاء وصلًا، ووقف عليه الباقون بالتاء، وجملته ثمانية:

- ١ - ﴿يَتَأَبَّتْ إِيَّيَ رَأَيْتُ﴾ [يوسف: ٤].
- ٢ - ﴿يَتَأَبَّتْ هَذَا تَأْوِيلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] بيوسف.
- ٣ - ﴿يَتَأَبَّتْ لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم: ٤٢].
- ٤ - ﴿يَتَأَبَّتْ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ [مريم: ٤٤].
- ٥ - ﴿يَتَأَبَّتْ إِيَّيَ قَدْ﴾ [مريم: ٤٣].
- ٦ - ﴿يَتَأَبَّتْ إِيَّيَ أَخَافُ﴾ [مريم: ٤٥] بمريم.
- ٧ - ﴿يَتَأَبَّتْ أَسْتَجِرُّهُ﴾ [القصص: ٢٦] بالقصص.
- ٨ - ﴿يَتَأَبَّتْ أَفْعَلُ﴾ [الصفات: ١٠٢] بالصفات.

تنبيه: علمت الهاء للمرموز من عطفها على الهاء لأمن اللفظ كما توهم، لعدم كشفها، وهذه تاء التأنيث لحقت الأب المنادى عوضًا عن ياء الإضافة، ومن ثم لم تجامعها، وإن جامعت بدلها للمغايرة كقوله:

..... يَا أَبْتَاعَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(١)</sup>

ورسمت تاء، وسأل سيبويه الخليل عنها فقال: هي كعمة وخالة؛ يعني: أنها تاء التأنيث لا أن مدلولها مؤنث.

## [التوجيه]

فوجه هاء ابن كثير وتاء الباقيين إلا أبا عمرو والكسائي: الاستمرار على أصولهم.

(١) قيل قائل البيت: رؤبة بن العجاج، ويزعم قوم أنه لأبيه العجاج. ينظر: شرح الرضي على الكافية

ووجه مخالفة ابن عامر: أصله النص على أن الفتحة للتخفيف لا لتدل على الألف.  
ووجه مخالفة أبي عمرو والكسائي: أصلهما شبهة العوض، ومن ثم لم تجعل حرف إعراب، ومنع ابن الأنباري الهاء لمن كسر؛ لأنها بمنزلة يا عباد؛ أي: ليست مطرفة.

قلت: الفرق اتحاد ﴿وَتَأْتِي﴾ [يوسف: ٤]، وترتب ﴿يَعْبَادُ﴾ [الزمر: ١٠]، وإليه أشار بالرمز؛ أي: قف كافيًا المانع بالحجة قريبًا بعبارتك إلى فهمه، ثم الكلام في الهاء باعتبار البدل.

### [الشرح]

ثم انتقل إلى تمام تخصيص عموم قوله: (عُنُوا بِاتِّبَاعِ) الرسم، وبدأ بكأين توطئة للمفصول والموصول.

أي: وقف القراء على (كَأَيِّنُ) بالنون حيث حل؛ إلا من خصه، وهو ذو حاء (حُصِّلًا) فوقف على الياء، هذا نقل التيسير، ونقل أبو العلاء عن الكسائي وجهًا كأبي عمرو، وهو سبعة:

- ١- بآل عمران: ﴿وَكَايِّنَ مِن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦].
- ٢- ويوسف: ﴿وَكَايِّنَ مِن آيَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥].
- ٣- والحج: ﴿فَكَايِّنَ مِن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَهَا﴾ [الحج: ٤٥].
- ٤- ﴿وَكَايِّنَ مِن قَرِيْبَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا﴾ [الحج: ٤٨].
- ٥- والعنكبوت: ﴿وَكَايِّنَ مِن دَابَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠].
- ٦- والقتال: ﴿وَكَايِّنَ مِن قَرِيْبَةٍ هِيَ أَشَدُّ﴾ [محمد: ١٣].
- ٧- والطلاق: ﴿وَكَايِّنَ مِن قَرِيْبَةٍ عَنَّتْ﴾ [الطلاق: ٨].

تنبيهان: ذكر الوجهين؛ لأنه لو اقتصر على أحدهما كما لو قال: الوقوف بياء حل لفهم أن الباقيين بنون مكان الياء كما تقرّر، وقد تعيّن الأولى هنا، وهو الابتداء

بالسابق، وهي كاف التشبيه ركبت مع أيّ المنوثة، فلزم له فرسم، وحدث فيها بمعنى كم الخبرية.

### [التوجيه]

فوجه غير أبي عمرو: الجري على أصولهم في اتباع صورة الرسم.  
ووجه التنبيه على حال التنوين: قبل التركيب.

وَمَالٍ لَدَيْ الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنَّسَاءِ

وَسَأَلَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتْلًا

### [اللفة والإعراب]

[١٣٨/ب] (وَمَالٍ) مُبتدأ، والوقوف مُبتدأ مقدر على ما يتعلق به، (حَجَّ) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد محذوف؛ أي: فيه، و(لَدَيْ) حال فاعل الخبر، و(الْفُرْقَانِ) ومعطوفاته خبر بالإضافة، و(الْخُلْفُ رُتْلًا) اسمية؛ أي: نقل على تَأَنُّ أو حسن، هذه تنمة من وصل المفصول.

### [الشرح]

أي: وقف ذو حاء (حَجَّ) أبو عمرو على (ما) من قوله تعالى: ﴿فَالِهُنَّوَلَاءَ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿مَالٍ هَذَا أَلَكْتَبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿مَالٍ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]، ﴿فَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: ٣٦]، وللكسائي وجهان الوقف على (ما) وبه قطع أكثر النقلة، وبه قرأت، وعلى (اللام) كالباقين المفهوم من قوله: (وَمَالٍ).

إشارات: هذه اللام باعتبار أنها على حرف واحد أصلها أن تكتب موصولة بما دخلت عليه، وباعتبار أنها كلمة أصلها أن تكتب منفصلة رفض هذا الأصل لتوحدتها، وفصلت هذه المواضع تنبيها على الأصل المنسوخ، ولا يلزم من فصلها عن ما بعدها

أن تتصل بما قبلها كما توهم؛ لأنه يخل بمقصود فصلها، والمواضع التي وصلت (ما) فيها عكس هذه، فعلى هذا يجوز لكل من القراء الوقف على (ما).

وأفرد أبا عمرو بتقدير وقف على (ما) دون (اللام) فانفرد بجوازٍ ومنعٍ بخلاف الباقيين فإنهم أجازوا الأمرين، وتحريم العبارة: منع أبو عمرو الوقف على (اللام)، وأجازه الباقيون، فلهم ثلاثة، وله اثنان، وإذا ابتدئ (بما) بعد (اللام) أثبت همزة (الذين)، و(ما) في هذه المواضع استفهاميةٌ مُبتدأ ما بعدها خبرها.

### [التوجيه]

وجه منع أبي عمرو: الوقف على اللام أنها على حرف واحد، فلا يجوز فصلها عن مجرورها كالباء، ومن ثمَّ غلب في الحجة، وخالف أصله لمجيئه على الأصل المرفوض.

ووجه خُلف الكسائي: مراعاة الأمرين، ومن ثمَّ خسره أو قل فأبطأ.

وَيَا أَيُّهَا فَوَقَّ الدُّخَانَ وَأَيُّهَا

لَدَى النُّورِ وَالرَّحْمَنِ رَافِقْنَ حُمَّلًا

### [اللفة والإعراب]

(وَيَا أَيُّهَا) مُبتدأ، (أَيُّهَا) عطف عليه، وأعادته دون الثالث للمخالفة والموافقة، و(فَوَقَّ الدُّخَانَ) وكذا متعلقا (رَافِقْنَ) صحبين خبر المبتدأ، وجمع باعتبار التابع والمتبوع، و(حُمَّلًا) مفعوله جمع حامل ناقل.

ثم عطف الجمل فقال:

وَفِي الْهَاءِ عَلَى الْإِتْبَاعِ ضَمٌّ ابْنُ عَامِرٍ

لَدَى الْوَضَلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخْيَلًا



## [اللغة والإعراب]

(ضَمَّ ابْنُ عَامِرٍ) يروى بفتح الميم ورفع النون فعل وفاعل، (وَفِي الْهَاءِ) متعلقه بتقدير: أوقع، (عَلَى الْإِتْبَاعِ) صفة مصدر؛ أي: ضمًّا كائناً (عَلَى الْإِتْبَاعِ)، ويروى برفع الميم وجر النون مصدر مضاف إلى الفاعل، وما قبله خبره، و(لَدَيْهِ) ظرف أحدهما، (وَالْمَرْسُومُ) مُبتدأ مصدر بمعنى الرسم، وهو قليل كالمفتون والميسور، (أَخِيْلٌ) ماضٍ بَيْنَ مَنْ أَخِيْلَتِ السَّمَاءُ أَظْهَرَتِ الْمَطْرَ، قال الجوهري: خبره، وفاعله المرسوم، ومفعوله الضم المقدر. هذه من مسائل الحذف.

## [الشرح]

أي: وقف ذو راء (رَاقِقْنَ) وحاء (حُمَّلًا) الكسائي وأبو عمرو بإثبات الألف كلفظه في ﴿يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] بالزخرف التي قبل الدخان، و﴿آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] بالنور، و﴿آيَةُ الثَّقَلَيْنِ﴾ [الرحمن: ٣١] بالرحمن.

ووقف الباقون على الهاء فهم من قوله: (وَالْمَرْسُومُ فِيهِنَّ) واتفق الكل على حذف الألف في الوصل، وضم ابن عامر الهاء فيه، وفتحها الباقون؛ لأنه ضده، وقد علم فصار أبو عمرو والكسائي بإثبات الألف في الوقف، وحذفها وإبقاء الفتح في الوصل، وابن عامر بضم الهاء في الوصل [١٣٩/أ] وأسكنها، مع جواز الروم والإشمام في الوقف، والحزيميّان وعاصم وحمزة بفتح الهاء في الوصل وإسكانها فقط في الوقف.

واتفق السبعة فيما سوى هذه الثلاثة على فتح الهاء في الوصل، وإثبات الألف في الوقف نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧].

بحث: قال السخاوي: «(وَالْمَرْسُومُ) مُبتدأ، و(فِيهِنَّ) خبره، و(أَخِيْلًا) حال؛ أي: مشبهًا أخيل، وهو طائر متلون، والحبرة اليمانية»<sup>(١)</sup>، يشير إلى حسنه لما فيه من

(١) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي (١/٣٥٠).

الدلالة على لغة الضمِّ، وقد نوزع في تفسيره بالخبرة بعدم سماعه.

قلتُ: هو ثقةٌ وعدم سماعنا لا يدل على عدمه؛ لكن نقل عن إملاء الناظم:  
سحاب مخيل: حقيق بالمطر<sup>(١)</sup>.

فلهذا جعلنا (أخيل) فعلاً ماضياً، وليس المعنى مخلصاً؛ لأن رسمها بلا ألف لا يدل على لغة الضمِّ لجواز رسمها على الوصل، نعم ضمُّها يدل على رسمها، فلو نصب المرسوم لخلص هذا المعنى؛ أي: بين الضم أو الضامَّ الرسم.

ولما امتنعت مباشرة حرف النداء ذا اللام لما فيه من صورة تحصيل الحاصل، فصلوا بينهما بمبهم صادق على المنادى، وهو أي ولم يضاف إلى المنادى؛ لثلاثاً يخرج عن النداء عوضت عن مضافها المنبّه، فحق ألفها الإثبات، ورسمت في هذه المواضع الثلاثة بلا ألف على لفظ الوصل، أو تنبيهاً على لغة الضمِّ، واقتصر عليها فجمعها إثبات حرف النداء وحذفه، ونداء الواحد والمثنى والمجموع.

### [التوجيه]

فوجه حذف الألف: اتباع الرسم.

ووجه مخالفة أبي عمرو والكسائي أصلهما والرجوع إلى أصل الكلمة: النص على فصحي اللغتين، وإليه أشار بالرمز؛ أي: صحبن ناقلين متوفرين عليها.

ووجه ضم ابن عامر الهاء في الوصل: اتباع ضمة الياء، كما أشار إليه، أو لينص على الرسم، أو حملت على المفرد لتطرفها، وقال الفراء لغة أسديّة يقولون: أيُّه الرجلُ أقبل، شبهوها بهاء الضمير.

وَقِفْ وَيَكَاَتُهُ وَيَكَا أَن بَرَسْمِهِ

وَبِالْيَاءِ قِفْ رِقْقًا وَبِالْكَافِ حُلًّا

(١) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٣٨٤).

### [اللغة والإعراب]

(وَيْكَانَهُ)؛ أي: على أو قائلاً (وَيْكَانَهُ) و(وَيْكَانَنَّ) عطف متعلقا (قَفْ)، و(بِرِسْمِهِ) حال فاعله؛ أي: متلبسا، و(بِالْيَاءِ) حال أخرى، و(رِفْقًا) مصدر موضع أخرى، و(بِالْكَافِ) متعلق (حُلِّلَ) أبيض هذا من الفصل والوصل.

### [الشرح]

أي: وقف ذو راء (رِفْقًا) الكسائي على الياء من ﴿وَيْكَانَنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَيْكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] بالقصص، ووقف ذو حاء (حُلًّا) أبو عمرو على الكاف منهما، ووقف الباقون الجرميَّان وابن عامر وعاصم وحمزة على النون والهاء كما لفظ بهما.

تنبيهان: المراد من اللفظ بالهاء إثباتها فقط لا على وجه الإسكان بجواز الإشارة، ويجوز لأبي عمرو والكسائي الوقف كالباقين لأنه متفق، والخلاف في الوسط، أجاز أبو عمرو الوقف على الكاف، ومنعه الباقون، وأجاز الكسائي الوقف على الياء ومنعه الباقون، نصَّ على ذلك أبو العلاء، ووافقه ابن الزبيدي قال مكِّي: «والمشهور عنهما كالجماعة»<sup>(١)</sup>، (وي) صوت يقوله المتندّم والمتعجّب، قال الخليل: هذا قول قوم تنبّهوا أو نبهوا<sup>(٢)</sup>، قال الشاعر:

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِثَّمَانِي بِنُكْرٍ  
وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُخَدِّبُ بَبَّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ<sup>(٣)</sup>

والكاف جردت من التشبيه [١٣٩/ب] ودغمت بها أن، ومن ثمَّ فتحت كقوله

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ١٤٤).

(٢) ينظر: معجم العين للخليل (٨/٤٤٢).

(٣) القائل: زيد بن عمر بن نفيل. ينظر: سمط اللاكبي (١/٣١٩)، فرحة الأديب (١/٢٩).

الخطاب: «كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»<sup>(١)</sup>، وعليه وقول امرئ القيس:

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لِللَّيْثَةِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالٍ<sup>(٢)</sup>

أو (ويك) أصله ويك حذف لامة تخفيفاً لكثرة دوره، والكاف للخطاب كقول عنتر:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلَ الْفَوَارِسِ وَنِكَ عَنْتَرَ أَقْدِيمِ<sup>(٣)</sup>

وفتحت (أن) لإضمار العلم خلافاً للفراء، وقال قطرب: التقدير اللام، ونشأ من التركيب معنى ندما على تفرطنا وتعجبنا من حالنا، وتحققنا خلاف اعتقادنا، ورسمت متصلة تنبيهاً على التركيب.

### [التوجيه]

فوجه الجماعة إلا المذكورين: الرسم.

ووجه مخالفة الكسائي: التنبيه على حال الأفراد على المذهب الأوّل.

ومعنى الرّمز: قف رافقاً في تقدير هذا الوجه بما قدمنا غير عجل على منكره لأنك غالب.

ووجه أبي عمرو: التنبيه عليه كالأوّل بزيادة كاف الخطاب، أو على المذهب الثاني، والخطاب لبعضهم بعضاً.

ومعنى الرّمز: الإشارة إلى عدم تحتمه؛ أي: أجزى هذا رداً على من أنكره، أو ذلك؛ أي: هذا مع جواز غيره لغيره، أو أجزى مع جواز ما للجماعة وقراءة الجماعة على المعنيين.

(١) أخرجه الإمام أحمد في باب (كانك بالدنيا لم تكن) من رواية عبد الله بن المبارك. ينظر: الزهد لأحمد

بن حنبل (٤٢٤/٣)، ح ١٣٧٨، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (١/١٣٢)، ح ٢١٩.

(٢) ينظر: خزنة الأدب (١/١١٦)، نهاية الأرب في فنون الأدب (١/٤٢٣).

(٣) ينظر: ديوان عنتر بن شداد (ص ٤٣).

واختياري: الوقف على الآخر للعموم والرسم.

ثم اتبع فقال:

وَأَيُّهَا بَأَيُّ مَا شَفَا وَسِوَاهُمَا

بِمَا وَبِوَادِي النَّمْلِ بِأَيَّ سَنَا تَلَا

### [اللغة والإعراب]

أي: والوقف على لفظ (أَيًّا) في قوله تعالى: (أَيًّا مَا) (شَفَا) اسمية، (وَسِوَاهُمَا) (بِمَا) أخرى، والضمير لمدلول (شَفَا)، (وَبِوَادٍ)؛ أي: والوقف على (واد النمل) مُبتدأ متعلقه، و(بِأَيًّا مَا) (وَبِوَادٍ) على حدِّ قول طَرْفَةَ<sup>(١)</sup>:

وَقَفْتُ بِهَا أَبْيِي .....

وفسرها قول الآخر:

قَف عَلَى دَارِسَاتِ الدَّمَنِ .....

(بِأَيًّا) حال المتعلق و(سَنَا) خبره (تَلَا) صفة أي: آخر على حدِّ (ضَوْءُ سَنَا تَلَا)<sup>(٤)</sup>.

### [الشرح]

أي: وقف ذو شين (شَفَا) حمزة وعليّ على الألف المبدلة من تنوين ﴿أَيًّا﴾

(١) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، البكري الوائلي، أبو عمرو: شاعر، جاهلي، من الطبقة الأولى. ولد في بادية البحرين، وتنقل في بقاع نجد. توفي سنة (٦٠ ق هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/٢٢٥)، معجم المؤلفين لرضا كحّالة (٥/٤٠).

(٢) ينظر: ديوان الحماسة (١/٣٠٠)، شرح ديوان المتنبي (١/٢٣٢).

(٣) لم أقف على قائل البيت أو مصدره.

(٤) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٦)، رقم البيت: ٣٢١.

[الإسراء: ١١٠] بسبحان، ووقف الباقر غيرهما على (ما) من ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠] كما صرَّح به، ووقف ذو سين (سَنًا) وتاء (تَلَا) الليث والدوري عن عليّ على ياء ﴿وَادِ الْأَنْمَلِ﴾ [النمل: ١٨] بها، وحذفها الباقر.

تنبيهات: هذا نقل التيسير، ومسألة ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠] ساقطة في كثير من الكتب، وذكر الأهوازي على ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠] حمزة وحده، وفي المصباح أبو جعفر وحده، وظاهر حال المسقطين حملها على ﴿أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، وبه قرأت، وجاز حملها على الصورة، وعدل عن (بَالِيًا) و(تَلَا) إلى (سَنًا تَلَا) تنبيهًا على ظهور وجهه وهذا موضعها، وأخر نظائرها نحو: ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١]، و﴿يَهْدِي الْعُنْيِ﴾ [النمل: ٨١]، و﴿هَادِ﴾ [الرعد: ٧] تبعًا للتيسير، وقول المالكي:

وأيابا ماشفا وسواهما بما بواد النمل بالياء رُشدا

ليس على موارد على حدّ قوله:

وُفُوفا بها صخي المعلم به ولا تضميننا فهو مصادره<sup>(١)</sup>

و﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠] هنا شرطية منصوبة بمجزومها، وتنوينها عوض المضاف؛ أي: أي الأسماء، و(ما) مؤكدة على حدّ قوله تعالى: ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا﴾ [البقرة: ١١٥] ونحو:

إِمَاتَرِي رَأْسِي حَاكِي لُونُهُ .....<sup>(٢)</sup>

أو على حدّ: مهما كرر للتأكيد، ثم غير اللفظين، ومنه ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] بفتحتين، وقول الشاعر:

مِنَ النَّفْرِ اللَّائِ الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّثَامُ حَلَقَةَ الْبَابِ فَعَقَعُوا<sup>(٣)</sup>

(١) لم أقف على قائل البيت ومصدره.

(٢) القائل: ابن دريد الأزدي. ينظر: معجم الأدباء (١/ ٢٨٠)، أمالي المرزوقي (١/ ٥٥).

(٣) جاء هذا البيت لشاعرين: أحدهما: أبو الربيع الثعلبي، والثاني لم يذكر اسمه، وإنما روى الجاحظ في البيان والتبيين أن شاعرا قال أبياتا في سليم بن الأحنف الأسدي، ولم يسم هذا الشاعر. ينظر: شرح

وعطف في قوله:

حِيَّتَ مِنْ طَلَلٍ نَقَادِمَ عَهْدُهُ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْبِمِ<sup>(١)</sup>

أَلَا حَبَّذَا هِنْدُ وَأَرْضُ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ<sup>(٢)</sup>

ولا يمكن رسمه موصولاً بصورة لمكان الألف، فيحتمل أن يكون موصولاً على حد: ﴿أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، وأن يكون مفصلاً ك: (حيث ما)، وهو الظاهر [١٤٠/أ] للتونين.

### [التوجيه]

فوجه وقف ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠] على التكرار: واضح، وخالفت (مهما) بالاستقلال، وعلى الصلة أن التونين دلَّ على التمام، وبه خالفت ﴿أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، فهي على العكس، وهي صورة الرسم، وإلى هذا الإشارة ب: (شفاً).

ووجه ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠]: تغليب الصلة لكثرتها، وهو جائز على التقديرين.

واختياري: ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠] لظهور الفصل بالتونين، وليست هذه من صور التخصيص؛ بل من الاختلاف في كيفية الرسم، وكلُّ يدعي اتباعه، أنشدنا شيخنا منتخب الدين<sup>(٣)</sup> قال: أنشدنا شيخنا جمال الدين ابن الكدئ الواسطي<sup>(٤)</sup> فيها:

الرضي على الكافية (٣/٣٢)، البيان والتبيين (١/٢٠٦).

(١) القائل: عنتره العبسي. ينظر: الأغاني (٢/٣٨٠)، جمهرة أشعار العرب (١/٤٨).

(٢) القائل: الحطيئة. ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (١/٢٤٠)، مختارات شعراء العرب (١/٤٢).

(٣) المنتجب حسين بن حسن التكريتي صاحب ابن كدئ. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٨).

(٤) إسماعيل بن علي بن سعدان الشيخ جمال الدين أبو الفضل بن الكدئ الواسطي صاحب تلك المنظومة التي سماها (در الأفكار) في قراءة العشرة أئمة الأمصار قصيدة لامية كالشاطبية اختصرها من الإرشاد، وذكر فيها عن كل إمام راوياً، وهي نظم جيد إمام عارف، قرأ على خاله أبي جعفر المبارك بن الفضل، قرأ عليه أحمد بن غزال شيخ ابن مومن والمنتجب حسين التكريتي شيخ الجعبري، أظن أنه توفي في حدود سنة (٦٩٠هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٧٢).

لقد جاءني مستخبر<sup>(١)</sup> ذو براعة يُسائل أيّما يجوز بها الوقفُ  
 وهَلْ ذَكَرَ الْقُرَاءُ فَرَقًا مَبِينًا وَهَلْ هُمُوفِيمًا رَوَوْهُ لَنَا خَلْفُ  
 فقلت له<sup>(٢)</sup>:

سَمِعْنَا أَخِيَّ فَاإِنِّي سَأَذُكُرُ قَوْلًا فِيهِ مِنْ حُسْنِهِ لُطْفُ  
 رَوَانَا ابْنُ سَعْدَانَ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ رَوَى حَمْرَةَ الزِّيَاتِ وَقَالَ هُ كَثُفُ  
 وَجَاءَ عَلِيٌّ تَابِعًا لِمَقَالِهِ رَأَى الْوَقْفَ أَيًّا لَا يَزَالُ وَلَا يَهْفُ  
 وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ هَذَا دَلِيلُهُ قَوِيٌّ مَتِينٌ لَيْسَ فِي أَضْلِهِ ضَعْفُ  
 لَقَدْ جَعَلَا مَا مِثْلَ أَيِّ وَأَكْثَدَا بِهَا فَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُحْذَفَ الْحَرْفُ  
 وَلَمْ يَخْتَرْ الْبَاقُونَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا رَوَوْا فِيهِ أَيَّامًا وَعَنْ غَيْرِهِ كَفُ

وفلما ﴿أَتَوْا عَلِيَّ وَادَّالْتَمَلُوا﴾ [النمل: ١٨] حذفت في الوصل للساكن ولم ترسم على  
 لفظ الوصل.

فوجه الحذف: اتباع الرسم.

ووجه مخالفة الكسائي: النص على أنها حذفت للساكن لا للكسرة ك: ﴿ءَأَنِي  
 الرَّحْمَنِ﴾ [مریم: ٩٣]، وخالفت ﴿الصَّخْرُ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]؛ لأنها غير فاصلة، واكتفى بها  
 منبهة على نحو: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]؛ ولهذا قال نورًا اتبع ضياء.

واختياري: الإثبات لذهاب علّة الحذف.

وَفِيمَا وَمَمَّه قِفْ وَعَمَّه لِمَه بِمَه

بِخُلْفٍ عَنِ الْبَزِيِّ وَادْفَعْ مُجَهَّلاً

(١) في (ح): «مستخبر».

(٢) في (ح): «لهم».



## [اللغة والإعراب]

أي: قف على لفظ (فيممة) ومعطوفاته فعليّة، و(بخلف) حال فاعل (قف)، و(عن البري) متعلقها، و(ادفع) رد أخرى، و(مجهلاً) بالكسر مفعوله؛ أي: من جهل القارئ أو حال الفاعل، والمفعول محذوف (ادفع) الراد (مجهلاً) له. هذه من مسائل الزيادة، وهي في التيسير في فصل<sup>(١)</sup>.

## [الشرح]

أي: وقف البري في أحد وجهيه، بزيادة هاء السكت كلفظه على ما الاستفهامية المجرورة وإن عطفت وبحذفها، وإسكان الميم في الآخر كالباقين، وبالهاء قطع له في التيسير<sup>(٢)</sup>، والكافي، والتبصرة<sup>(٣)</sup>.

## [التوجيه]

وجه الحذف: من الزيادات وعليه أكثر النقلة كالأهوازي وأبي العلاء نحو:  
﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥]، ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾ [النبا: ١]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ  
الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، ﴿فَبِمَا تَبْسُتُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ﴾ [الصف: ٢]، ﴿فَلِمَ  
تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٩١].

وخرج بقولنا: (الاستفهامية) الخبرية نحو: ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣]،  
و﴿مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧]، و﴿عَمَّا كَانُوا﴾ [البقرة: ١٣٤]، و﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾  
[البقرة: ١١٠]، و(بالمجرور) نحو: ﴿مَالِي لَأَأْرَى﴾ [النمل: ٢٠].

فإن قلت: من أين يفهم للباقيين حذف الهاء مع احتمال مراده باللفظ وصل (ما)  
بما قبلها، و يرجع بالسابق؟

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٥).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٥).

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات السبع لمكي (ص ٥١)، الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/ ٩٤).

قلت: تعين إثباتاً لها لتخلف إرادة الوصل؛ لأن منها ما قبله حرف واحد وأصله الوصل.

ذيلٌ وتنبيةٌ: ألحقها يعقوب (هُوَه، هِيَه، وَعَمَّه) وشذَّ عنه نحو: (الْعَالَمِيَّة، وَعَلِيَّتَه)، وابن جبير عن اليزيدي ألف النُدْبَة (يا ويلتاه)، و(يا أسفاه)، و(يا حسرتاه)، وهذا [١٤٠/ب] موضع بقيَّة هاء السكت؛ لكن ذكرها مواضعها تبعاً للتيسير.

وقرَّر النحاة أن (ما) الاستفهامية إذا دخلت عليها الجار حذفت ألفها فرقاً بينها وبين الخبرية، وكانت أولى لتحقق تطرفها، وقال التصريفيون: هاء السكت ساكنة تلحق حركة البناء المحضه، وألف غير المتمكن حفظاً للحركة، وجبراً لذهاب المكانة، فوضعها أن تكون في الوقف وثبوتها في الوصل بالحمل عليه، ويلزم الباقي على حرف واحد نحو: (رَه، وَقَه) إن لم يتصل كمسألتنا؛ وإلا فيجوز.

فوجه إثبات الهاء: المحافظة على حركة الميم الدالة على الألف المحذوف؛ ولثلا يجحف بالكلمة لبقائها على حرف واحد ساكن؛ ولثلا يوالي بين إعلايين في الثاني، وعلى هذه اللُّغة قال الشاعر:

صَاحَ الْفُرَابُ بِمَهْ بِالْبَيْنِ مِنْ سَلِيمَةٍ<sup>(١)</sup>

ولم ترسم هنا على الوصل، ورسمت في نحو: ﴿يَتَسَنَّه﴾ [البقرة: ٢٥٩] على الوقف، فكما لا يقدح حذف ﴿هَلِدُو﴾ [البقرة: ٣٥] لا يقدح إثبات تلك، وإلى هذه الدلالة أشار بأن يدفع مجهل المثبت؛ لأنه صائل على المحق، ويجهل لعدم علمه بهذا التوجيه، وقال مكِّي: يلزمه ياء الإضافة المفتوحة نحو: ﴿لِحَ أَنْ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ لأنها اسم على حرف واحد أذهب الوقف حركته.

قلت: الفرق أن إسكان الياء لا يخل بدلالة، ولا يؤدي إلى الإيهان لجبر المدِّ وهو أحد أصليها.

(١) لم أقف على قائل البيت. ينظر: مفردات القراء السبعة للداني (ص ١١٧)، فتح الوصيد للسخاوي

(٣٥٢/١)، إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٣٨٨).

وجه تركها: عروض السكون والاستغناء باتصال السابق.

واختياري: عدمها لذينك؛ ولأنها ليست مواضع وقف ومراعاة لصورة الرسم،  
ودليل الإثبات دلٌّ على الجواز لا الرجحان.

خاتمة: قال الأهوازي: روى قنبل عن ابن كثير الوقف في ثلاثة مواضع:

١- ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

٢- ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

٣- ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بِسَرِّ﴾ [النحل: ١٠٣].

يعني: كان ابن كثير يقصد الوقف عليها، فالأوّل تامٌّ عند من يقول: الراسخون في العلم، لا يعلمون تأويل المتشابه، وهو قول ابن عباس وابن عمر وعائشة رضي الله عنهن، وهو قول الكسائي والأخفش، وعليه العلماء، والنبي صلى الله عليه وسلم يندرج في العلماء عرفاً لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وحسنٌ عند من يقول: يعلمونه، وهو قول الربيع بن أنس<sup>(١)</sup>، ومجاهد.

قلت: إن أريد بالمتشابه آيات الصفات فالأوّل، أو آيات الأحكام فالثاني، والثاني تامٌّ عند من كسر (إن) وهو منهم، أو فتحها وضمنها معنى: لعل وإلا فحسنٌ والثالث تامٌّ وقصد التنبيه على عدم بدل لسان<sup>(٢)</sup>، وقال الوقف عند نافع وابن كثير وابن عامر حيث يتم، وعند أبي عمرو وعاصم حيث يحسن، وعند حمزة والكسائي حيث يقف.

التفريع: قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ﴾ [القصص: ٨٢] إلى

﴿وَيَكَانَهُ﴾ [القصص: ٨٢].

(١) الربيع بن أنس البكري ويقال الحنفي البصري ثم الخراساني. روى عن أنس بن مالك وأبي العالية والحسن البصري وصفوان بن محرز وجديه زيد وزباد وأرسل عن أم سلمة. ينظر: تهذيب التهذيب (٢٠٧/٣)، تهذيب الكمال للمزي (٦٠/٩).

(٢) في (ح): «وهو منهم، أو فتحها وضمنها معنى لعل وإلا فحسنٌ والثالث تامٌّ وقصد التنبيه على عدم بدل لسان» ساقط.

قالون: بمدّيه وجهان.

وورش: بنقل ﴿بِالْأَمْسِ﴾ [القصص: ٨٢]، وترقق ﴿وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٨٢] ومدّه وجه.

وابن كثير: كقصر قالون.

وابن عامر: بمدّ وجه.

عاصم: بمدّ وينفرد حفص بفتح ﴿لَخَسَفَ﴾ [القصص: ٨٢] فوجهان.

خلف: بالسكت على ﴿بِالْأَمْسِ﴾ [القصص: ٨٢] وحذف عُنَّة ﴿لَمَنْ يَشَاءُ﴾

[القصص: ٨٢] وجه.

خلاد: بإثبات العُنَّة والسكت وتركه وخففا همزة ﴿وَيَكَانَهُ﴾ [القصص: ٨٢] وجهان.

ووقف كلهم على الهاء بالإسكان والروم والإشمام، ثلاثة في تسعة: سبعة

وعشرون.

السوسي: بإدغام ﴿وَيَقْدِرُ لَوْلَا﴾ [القصص: ٨٢] بالإشارة، وقصر وجه.

الدوري: بالإظهار ومدّيه وجهان ووقفا على الكاف.

الكسائي: بمدّه ووقف [١٤١/أ] على الياء وجه، ولهما كالجماعة فيندرج

وجهها الدوري في قالون يبقى السوسي بثلاثة، والكسائي مثله، فهي مع الأربعة عشرة

مع المتقدّمة سبعة وثلاثون من طرق القصيد.

وورش: بالقصر وجه.

ابن عامر: بالسكت وجه.

وكذا عاصم وجهان.

حمزة: بتحقيق ﴿وَيَكَانَهُ﴾ [القصص: ٨٢] ثلاثة.

الكسائي: بالسكت وجه.

السوسي: بالإدغام وترك الإشارة وجه.

الدوري: بالإدغام والإشارة وتركها والمدّ وجهان، فثلاثة في السبعة الأوّل أحد

وعشرون، والأربعة الأخر في أربعة: ستة عشر مع السابقة سبعة وثلاثون ضمَّها إلى أمثلها أربعة وسبعون.

والفصل الذي بعد هذا في التيسير أدرجه الناظم في باب نقل الحركة، فلذا قال

بعده:



## باب مذاهبهم في ياءات الإضافة

باب الزوائد هو تتمّة الباب السابق، وقدّم ياء الإضافة عليها لقوّتها بالثبوت، وفي بعض النسخ (ياءات الإضافة) كالتيسير، وفي بعضها (ياء الإضافة) على إرادة الجنس، والتقدير: باب بيان مذاهبهم.

وهي: ياء تدل على المتكلم المضمّر المتصل المنصوب أو المجرور.

وخرج بهذه القيود ما يأتي شرحه، وتتصل بالفعل والاسم والحرف، وغلبت تسميتها ياء الإضافة، وهو حقيقة في الوسط مجاز في الطرفين، وهي ثابتة في الرسم ومحدوفة، فلذا جعلها في بايين، وخلاف الأوّل<sup>(١)</sup> دائر بين الفتح والإسكان، والثاني<sup>(٢)</sup> بين الحذف والإثبات.

والإسكان: أصلٌ أوّل؛ لأنه مبنيّ، وهو رأي الكوفيّين، وتستثقل حركة حرف العلة، وإن خفّت بدليل (معدي كرب)، والمدّ جائز، واغتر في المنقوص للإعراب.

والفتح: أصل ثانٍ؛ لأنه اسمٌ على حرف واحد غير مرفوع؛ ليخرج ياء نحو: ﴿وَأَرْكَبِي﴾ [آل عمران: ٤٣]، ﴿وَأَسْجُدِي﴾ [آل عمران: ٤٣] فقوي بالحركة، وكانت فتحة تخفيفاً، والمكسور ما قبلها لا تحرك بغيره في الاختبار، وقيل: على إرادة هاء السكت، ولو كان لثبتت وقفاً؛ لكن حافظت عليها بهاء، وقد جرت كاف الخطاب وهاء الغائب على الثاني لعدم العلة.

وإذا سكن ما قبلها تعيّن الفتح للساكنين؛ وربما سكنت لفصل المدّ، ثم إن كان ياءاً أدغم أو واواً قلب ثم أدغم، أو ألفاً صح خلافاً لهذيل في قلب غير الإعرابية وأنشدوا:

(١) أي: ياءات الإضافة.

(٢) أي: ياءات الزوائد.

سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا إِلَهَ هَوَاهُمْ ..... (١)

والفتح والإسكان: لغتان فاشيتان في القرآن وكلام العرب، [قال] امرئ القيس:

فَقَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنْ سَبَابَةِ عَلَى النَّخْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مِحْمَلِي (٢)

والإسكان: أكثر؛ لأن أكثر المتفق عليه ساكن، وجاءت في الكتاب العزيز باعتبار

الأصلين على ثلاثة أقسام:

١- متفق الإسكان.

٢- ومتفق الفتح.

٣- ومختلف بينهما.

وهو المقصود، ولما توقفت معرفتها على معرفة العربيّة، ذكر لها ضابطاً يهدي

إليه فقال:

وَلَيْسَتْ بِبِلَامِ الْفِعْلِ يَاءٌ إِضَافَةٌ

وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ فَتُشْكَلًا

### [اللغة والإعراب]

(يَاءٌ إِضَافَةٌ) اسم ليس، (بِلَامِ الْفِعْلِ)؛ أي: موزون الفعل خبرها، والباء زائدة

للتوكيد، واطردت في الخبر المنفي إلى أن عطفت على موضعها كقوله (٣):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَىٰ وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا [ب/١٤١] كَانَ جَائِيًا

(وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ) اسمية منفية عطف، والضمير للياء، والأصل من

(١) القائل: أبو ذؤيب الهذلي. ينظر: جمهرة أشعار العرب (١/٦٧)، المفضليات (١/٧٨).

(٢) ينظر: جمهرة أشعار العرب (١/٢٩)، العملة في محاسن الشعر وآدابه (١/١٣٨).

(٣) القائل: زهير. ينظر: خزنة الأدب (٣/٢٧٢)، مختارات شعراء العرب (١/١٩).

الأصول نفسها فغير كقولهم: عين الشيء، (فَتَشْكِلَا) تصعب منصوب بأن مضمرة بعد فاء جواب النفي، والفاعل ضمير الياء.

ثم استدرك فقال:

وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا

تَلِيهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلًا

### [اللغة والإعراب]

(وَلَكِنَّهَا) لكنَّ واسمها ضمير الهاء، و(كَالْهَاءِ) خبرها، و(وَالْكَافِ) عطف، واللام فيهما خلفُ الإضافة، و(كُلُّ مَا) رفع مُبتدأ، و(يُرَى) بالفتح على البناء لإضافته إلى غير متمكنٍ على حدٍّ: مثل ما، مضاف إلى صلة وموصول، أو صفة وموصوف، وهاء (تَلِيهِ) لَمَّا، وفاعله ضمير الياء، و(يُرَى) خبره مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير كل المفعول الأوَّل، و(مَدْخَلًا) موضع الدخول الثاني، اصطلاح التصريفِيُون على وضع حروف الفعل لوزن الأسماء المتمكِّنة والأفعال تعريفاً للزائد والأصلي، فيقابل أوَّل الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، وتكرَّر للرابع والخامس، ويقابل الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بهاء؛ وإلا المكرَّر للإلحاق وغيره فإنه بسابقه، ولو من الزوائد؛ إلا أن يثبت عدم قصده<sup>(١)</sup>، والساكن على تفصيل بالساكن<sup>(٢)</sup> والمتحرِّك بالمتحرِّك باعتبار الأصل، ويُراعَى نوع الحركة خلافاً للعروضيين وفيما حذف أو قلب الأمران، فزيدُ (فَعْلٌ)، وشرفُ (فَعْلٌ)، ثم تجوزوا فسمَّوا كل أصل بما يقابله، فمن ثَمَّ سُمِّي آخر الأصول لَمَّا، ونص على اللام لأنها لا تلبس إلا بها لاتصالها بها.

والحرف الأصلي هو الذي يثبت مع تصاريف الكلمة، فلا يحذف إلا إعلالاً

(١) في (ح): «إلا أن يثبت عدم قصده» ساقط.

(٢) في (ح): «والساكن بالساكن» ساقط.



مرادًا، والزائد ما حذف في بعض تصاريفها، فحروف (علم) دارت مع (بعلم، وعالم، ومعلوم)، وباء (يعلم) حذفت في (علم)، وميم (معلوم) حذفت مع (عالم).

### [الشرح]

أي: ياء الإضافة إن كانت فيما يوزن فعلايتها أن لا تقابل باللام؛ بل بلفظها، وإن كانت فيما لا يوزن فعلايتها أنها تحذف في بعض تصاريفها؛ لأنها ليست من أصول الكلمة.

فإن قلت: كيف عرّف بالسلب؟

قلت: بما فهم منه؛ لأن حاصله ياء الإضافة ياء زائدة آخرًا.

فإن قلت: تعريف دوري لأننا لا نعلم أنها غير لام حتى نعرف أنها زائدة، ولا

ندري أنها زائدة حتى ندرك أنها غير لام وكذا الكلام في وما هي أصل.

قلت: هي طريق سماعي أي ما سمعته يوزن بغير اللام وهو آخر، ولما اندرج

فيه ما ليس منه ضم آخر، فقال: وكل كلمة يدخل<sup>(١)</sup> عليها ياء المتكلم صحّ أن يكون

مكانها هاء الغائب، وكاف المخاطب، أو أحدهما، فالواو كأو الإباحية، ولو قصر

الممدود تأتت، وهذا تعريف بالعوارض وصار حاصله أن ياء الإضافة ياء زائدة آخر

الكلمة، تعاقبها هاء الغائب وكاف الخطاب أو أحدهما، فاندرج نحو: ﴿بَيْتِي﴾

[البقرة: ١٢٥] فوزنها (فعلي) وتقول: بيت، فتسقط، وتقول: ﴿صَيْفِي﴾ [هود: ٧٨]،

و﴿يَلِيلَوِي﴾ [النمل: ٤٠]، و﴿إِنِّي﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿ضَيْفِكَ، وَيَلُوكِ، وَإِنَّكَ، وَضَيْفِهِ﴾،

و﴿يَلِيلُوهُ، وَإِنَّهُ﴾، و﴿فَأَذْكُرُونِي﴾ [البقرة: ١٥٢]، و﴿اذكروه﴾.

وخرج نحو: ﴿الدَّاعِي﴾ [طه: ١٠٨]، ﴿إِنِّي﴾ [آل عمران: ٥٥]، و﴿أَنْهَدِي أَمْرًا﴾

[النمل: ٤١]، ﴿إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ﴾ [الجن: ٢٥]، و﴿أَلْقَى إِلَهَ﴾ [النمل: ٢٩]، و﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ﴾

[الجن: ١].

ونحو: ﴿الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿الَّذِي أَحَلَّنَا﴾ [فاطر: ٣٥]، وحذف [١٤٢/أ] يائه شاذُّ (كيد)، ونحو: ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَقَوْلِي إِنِّي نَذَرْتُ﴾ [مريم: ٢٦] فَبَانَ أَمْرُهَا واتضح، وذكرها آخر السور أغناه عن هذا كله؛ وإنما ذكره باعتبار قطع النظر عنه.

ثم شرع في المقصود فقال:

وَفِي مِائَتِي يَاءٍ وَعَشْرٍ مُنِيفَةٍ  
وَتِسْتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(خُلْفُ الْقَوْمِ) القراء مُبتدأ، (وَفِي مِائَتِي يَاءٍ) خبره، (وَعَشْرٍ) على (مِائَتِي يَاءٍ)، و(مُنِيفَةٍ) صفة (عَشْرٍ) من معدئ نافع: زاد وطال؛ أي: عليها، و(أَحْكِيهِ) أذكره فعليَّة مستأنفة، والهاء للخلف، و(مُجْمَلًا) بفتح الميم حال المفعول، أو نعت مصدر مقدر ملاقٍ في المعنى، ويروى بكسرها حال الفاعل من أجملت العدد إذا لم تُفصِّله، ولا يجوز أن يكون (أَحْكِيهِ) خبر (خُلْفُ) لعدم حصر الخلف.

### [الشرح]

أي: جملة ياءات الإضافة التي اختلف الأئمة المذكورون في هذا النظم من الرواة المعينة مائتان واثنا عشر ياء، ذكرها بضابطٍ حصر أحكامها باعتبار اجتماع القراء في المخصص أيضًا، فاستغنى عن التنصيص عليها؛ لكن لما كانت تلتبس على المبتدئين باللام، عدَّ آخر كل سورة ما فيها منها مجردةً عن الأحكام، وأعادها في التيسير بأحكامها ليفيد الاجتماع، وعُلم منه حصَّة كل سورة..

ولما لم تنحصر المحذوفات بضابط نص عليها باعتبار اجتماع القراء، فاستغنى عن إعادتها، وأعاد في التيسير بأحكامها لذلك، وذكرها في التيسير مائتين وأربعة عشر

ياء<sup>(١)</sup>، زاد ﴿فَمَاءَاتِنِۚۤ اللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧-١٨]، باعتبار الفتح؛ لكن ذكر ﴿ءَاتِنِۚۤ﴾ [النمل: ٣٦] في سورتها مع الزوائد<sup>(٢)</sup>، ومن ثمَّ كانت الأصل مع اللام ست عشرة، وللناظم أربع عشرة، وذكرها الناظم في الزوائد لأنهما محذوفتان في الرسم.

وأما ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٍ﴾ [الزخرف: ٦٨] فاختلف في رسمها، فذكرها الناظم هنا باعتبار إثباتها وعدّها في التيسير في ياءات الإضافة<sup>(٣)</sup>، وذكر حكمها في الزوائد، فمن ثمَّ كانت الزوائد عند الناظم اثنين وستين ياء بالمنقولتين إليه، وفي التيسير إحدى وستون للمنقولتين عنه، والمكررة فيهما.

وقال أبو العلاء: «المختلف فيه مائتان وعشرون، من أصل ثمانمائة واثنين وثمانين، أو تسعمائة واثنان، وهي باعتبار طرفيها أربعة أقسام:

- ١- بين ساكنين.
  - ٢- وبين متحرّكين.
  - ٣- وبين ساكن فمتحرّك.
  - ٤- وبين متحرّك فساكن.
- نحو: ﴿إِلَىٰ الْمَصِيرِ﴾ [لقمان: ١٤]، ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

وقسمها الناظم ستة أقسام باعتبار ما بعدها لأنه إما همزة أو غيرها وهذا قسم، والهمزة إما قطع فثلاثة باعتبار الحركات الثلاث، أو وصل مصاحبة للام، أو مجردة عنه فاثنتان، بدأ بالأكثر فقال:

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٦).  
 (٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١٦٦).  
 (٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٨٤).

فَتِسْعُونَ مَعْ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعُوهَا

سَمَا فَتَحُهَا إِلا مَوَاضِعَ هُمَّلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(فَتِسْعُونَ) مُبْتَدَأٌ، والمميز مقدر لتقدمه؛ أي: ياء، و(مَعْ هَمْزٍ) صفة، و(بِفَتْحٍ) صفة (هَمْزٍ)، و(تَسْعُوهَا) عطف على المبتدأ، والهاء للياء، و(سَمَا فَتَحُهَا) فِعْلِيَّةٌ خَبْرَةٌ، والهاء للجملة، و(إِلا مَوَاضِعَ) نصبٌ على الاستثناء من الجملة لا ينصرف، وإن كان (ذَرُونِي) تفصيل المواضع، فالاستثناء متصل أو (فَأَزِينِي) فمقطع، و(هُمَّلًا) صفتها جمع هامل: متروك من يغير هامل متروك بلا راع. هذا أوّل الأنواع الستة.

### [الشَّرْحُ]

أي: فتح (سَمَا) نافع وابن كثير وأبو عمرو تسعة وتسعين ياء من ياءات الإضافة مع همزة [١٤٢/ب] القطع المفتوحة في الوصل؛ إلا مواضع خرجت عن هذا الأصل بنقص منهم أو بزيادة عليهم، الباقون الكوفيون وابن عامر إلا من خُصَّ بإسكانها، وعنده مائة لزيادة ﴿أَخِي﴾ ﴿أَشَدُّ﴾ [طه: ٣٠-٣١]، وعقيب هذا تعرف<sup>(١)</sup> مأخذ الإسكان، فلا تبيد إلى الأضداد، ولو قال: (سما حركوا)، أو (فتحريكها سما) لكان أوضح.

وهي بالبقرة: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبٍ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

وآل عمران: ﴿أَجْعَلِ لِي آيَةً﴾ [آل عمران: ٤١]، ﴿إِنِّي أَخْلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٩].

والمائدة: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ﴾ [المائدة: ٢٨]، ﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾ [المائدة: ١١٦].

والأنعام: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿إِنِّي أَرْتِكَ﴾ [الأنعام: ٧٤].

(١) في (ح): «يعرف».

والأعراف: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

والأنفال: ﴿إِنِّي أَرَى مَا﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

والتوبة: ﴿مَعِيَ عِدْوًا﴾ [التوبة: ٨٣].

ويونس: ﴿يَكُونُ لِي أَنْ أَسْأَلَهُ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ﴾ [يونس: ١٥].

وهود: ﴿فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٣]، ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٢٦]، ﴿وَلَكِنِّي

أَرْسَلْتُكُمْ﴾ [هود: ٢٩]، ﴿إِنِّي أَعْطَاكَ﴾ [هود: ٤٦]، ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾ [هود: ٤٧]، ﴿فَطَرْتَنِي أَفَلَا﴾

[هود: ٥١]، ﴿ضَيَّفْتَنِي أَلَيْسَ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿إِنِّي أَرْسَلْتُكُمْ بِخَيْرٍ﴾ [هود: ٨٤]، ﴿وَإِنِّي أَخَافُ

عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٨٤]، ﴿شِقَاتِي أَنْ﴾ [هود: ٨٩]، ﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ﴾ [هود: ٩٢].

ويوسف: ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ﴾ [يوسف: ١٣]، ﴿رَبِّي أَحْسَنَ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿إِنِّي أَرْنِي

أَعْصِرُ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿إِنِّي أَرْنِي أَحْمِلُ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ﴾ [يوسف: ٤٣]،

﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾ [يوسف: ٤٦]، ﴿إِنِّي أَنَا أَحْوَكُ﴾ [يوسف: ٦٩]، ﴿لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠]، و﴿إِنِّي

أَعْلَمُ﴾ [يوسف: ٩٦]، ﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨].

وإبراهيم: ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

والحجر: ﴿عِبَادِي أَبِي أَنَا أَلْفُورُ﴾ [الحجر: ٤٩]، ﴿أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ﴾ [الحجر: ٨٩].

والكهف: ﴿رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿رَبِّي أَحَدًا﴾ ﴿٢٨﴾ ﴿وَلَوْلَا﴾ [الكهف: ٣٨-

﴿٣٩]، ﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ﴾ [الكهف: ٤٠]، ﴿رَبِّي أَحَدًا﴾ ﴿٤٢﴾ ﴿وَلَمْ﴾ [الكهف: ٤٢-٤٣]، ﴿مِنْ دُونِي

أَوْلِيَاءَ﴾ [الكهف: ١٠٢].

ومريم: ﴿أَجْعَل لِي آيَةً﴾ [مريم: ١٠]، ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ﴾ [مريم: ١٨]، ﴿إِنِّي أَخَافُ

أَنْ يَمَسَّكَ﴾ [مريم: ٤٥].

وطه: ﴿وَإِنِّي مَأْنَسْتُ﴾ [طه: ١٠]، ﴿لَعَلِّي مَأْنِسُكُمْ﴾ [طه: ١٠]، ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢]،

﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤]، ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٦]، ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٥].

وقد أفلح: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

والشعراء: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ﴾ [الشعراء: ١٢]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الشعراء: ١٣٥]، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ

بِمَا﴾ [الشعراء: ١٨٨].

والنمل: ﴿إِنِّي مَأْمُوتٌ﴾ [النمل: ٧]، ﴿أَوْزَعِيَّ أَنْ﴾ [النمل: ١٩]، ﴿يَلْبُوتِي مَأْشُكْرُ﴾ [النمل: ٤٠].

والقصص: ﴿عَسَى رَفِيَتْ أَنْ﴾ [القصص: ٢٢]، ﴿إِنِّي مَأْمُوتٌ﴾ [القصص: ٢٩]، ﴿لَعَلِّي مَأْيُكُمُ﴾ [القصص: ٢٩]، ﴿وَإِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ يَمَن﴾ [القصص: ٣٧]، ﴿لَعَلِّي أَطْلُعُ﴾ [القصص: ٣٨]، ﴿عِنْدِي أَوْلَمُ﴾ [القصص: ٧٨]، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ﴾ [القصص: ٨٥].

ودس: ﴿إِنِّي مَأْمُوتٌ﴾ [يس: ٢٥].

والصافات: ﴿إِنِّي أَرَى فِي﴾ [الصافات: ١٠٢]، ﴿إِنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢].

وص: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ [ص: ٣٢].

والزمر: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ﴾ [الزمر: ١٣]، ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤].

وغافر: ﴿ذُرُوبِي أَقْتُلُ﴾ [غافر: ٢٦]، ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَبْدَلَ﴾ [غافر: ٢٦]، ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلُ﴾ [غافر: ٣٠]، ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ﴾ [غافر: ٣٢]، ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ﴾ [غافر: ٣٦]، ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: ٤١]، ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ﴾ [غافر: ٦٠].

والزخرف: ﴿مِنْ تَحْتِي أَفَلَا﴾ [الزخرف: ٥١].

والدخان: ﴿إِنِّي مَأْيُكُمْ بِسُلْطَنِ﴾ [الدخان: ١٩].

والاحقاف: ﴿أَوْزَعِيَّ أَنْ﴾ [الاحقاف: ١٥]، ﴿أَتَعِدَانِي أَنْ﴾ [الاحقاف: ١٧]، ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [الاحقاف: ٢١]، ﴿وَلَكِنِّي أَرِيدُكُمْ﴾ [الاحقاف: ٢٣].

والحشر: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ [الحشر: ١٦].

والملك: ﴿مَعِيَ أَوْرَحْمَنَا﴾ [الملك: ٢٨].

ونوح: ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾ [نوح: ٩].

والجن: ﴿رَبِّي أَمْدًا﴾ [الجن: ٢٥].

والفجر: ﴿رَبِّي أَكْرَمِينَ﴾ [الفجر: ١٥]، ﴿رَبِّي أَهْنَنِينَ﴾ [الفجر: ١٦].

منها سبعة عشر اتصلت بالأفعال، والبواقي بالأسماء والحروف.

## [التوجيه]

وجه الفتح مع الهمز: أنه أحد الأصلين مع قصد تقوية الخفي عند القوي؛  
وليمكن من كمال لفظ الهمز.

وجه الإسكان معه: أنه أحدهما وزيادة المدِّ يحصِّلهما، وزعم الكسائي أن  
العرب نسخت نصب الياء مع كل ألف مهموزة سوى الألف واللام؛ أي: بعض  
العرب ترك فتح الياء مع همزة القطع لاجتماع الثقلين، وقال الفراء: لم أر ذلك عند  
العرب، رأيتهم يرسلون عندي أبوك، ويحولون الفتحة إلى الياء ولا يهمزون.

قلت: هذه لغة أخرى مفرّعة على الإسكان لم يقرأ بها؛ لكن لا يعارض نقل  
الكسائي؛ لأنه أثبت وأعرف، والجمع ممكن. [١٤٣/أ]

فَأَزْنِي وَتَفْتِنِّي أَتَبِعْنِي سُكُونُهَا

لِكُلِّ وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلَا

## [اللغة والإعراب]

(فَأَزْنِي) مُبتدأ، ولا يتزن البيت إلا بإسكان الراء، و(وَتَفْتِنِّي أَتَبِعْنِي) معطوفاه لفظاً  
وتقديرًا (سُكُونُهَا) الياء (لِكُلِّ) القراء اسمية خبره، (وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ) إن نويت تقديمه  
فعطف مفرد؛ وإلا فأخرى بتقدير: كذلك، (وَلَقَدْ جَلَا) فعلية مستأنفة، وفيها ضمير  
المذكور، أو الناظم.

## [الشرح]

ليست هذه الأربع من المستثنيات؛ لأنها خارجة عن العدة؛ إذ بها تصير مائة  
وثلاثة، وفائدة ذكرها تمييز المتفق من المختلف، ويعني عنه حصرها في السور  
كالتيسير، وبيان المقابل للفتح هنا هو الإسكان.

أي: أسكن هؤلاء السبعة من هذه الرواة ياء ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظِرْ لِيَلَيْكَ﴾

[الأعراف: ١٤٣]، ﴿وَلَا تَقْفِي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ﴾ [مؤد: ٤٧]، ﴿وَلَا تَقْفِي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ﴾ [التوبة: ٤٩]، و﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ [مريم: ٤٣]، وقد عيّن هذا المذكور التسعة والتسعين لأنها ما عداها.

ذيل: فتح ابن فليح عن ابن كثير ﴿أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، والعمري عن أبي جعفر ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ [مريم: ٤٣].

### [التوجيه]

وجه إسكان المسكن: الجري على أصله.

ووجه إسكان الفتح: الجمع وتنبهها على عدم وجوب الفتح عندهم مع الهمزة، ومناسبة (أرني بتراني)، (وتفتني بلي) وموضع وقف، و(ترحمني بلي)، (واتبعني بجاءني).

وكان حق هذا البيت أن يُقدّم على السابق؛ ليعلم أنه من غير الجملة، وليتصل قوله: (إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَلًا) بقوله:

ذَرُونِي وَأَدْعُونِي أَذْكُرُونِي فَتَحُّهَا

دَوَاءٌ وَأَوْزِغْنِي مَعَا جَادَ هُطَلًا

### [اللغة والإعراب]

ياء (ذَرُونِي) مُبتدأ ومعطوفاه، ولا يتزن إلا بفتح الأولى والثالثة وحذف الثانية وإسكان الأخيرة وفتح الثالثة، (دَوَاءٌ) اسمية خبره، واختار نصب الكل بدل مواضع؛ لأنه أدل، (وَأَوْزِغْنِي) فتح يائي مُبتدأ، و(مَعَا) صفة؛ أي: مصطحبين، و(جَادَ) خبره، والعائد ضمير الفتح من (جَادَ) المطر: غزر، أو من الجودة أو الجود، و(هُطَلًا) جمع هاطل: قطر متتابع، حال الفاعل؛ أي: ذا سحاب هطل.



## [الشرح]

هذا أول التخصيص بالإخراج من مدلول (سمًا).

أي: فتح ذو دال (دَوَاءٌ) ابن كثير ياء ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكَرْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى﴾ [غافر: ٢٦]، ﴿أَذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وأسكنها الباقون.

وفتح ذو جيم (جَادَ) وهاء (هُطَّلَا) ورش والبيزي ياء ﴿رَبِّ أَوْزَعِيَّ أَنْ أَشْكُرَ﴾ [النمل: ١٩] بالنمل والأحقاف<sup>(١)</sup>، وهو معنى (مَعًا)، وأسكنها الباقون قالون وقنبل وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون، فالمستمر على أصله من فتح أو إسكان تقدّم توجيهه، ومن ثمّ جعله دواء وكثير الجودة، فلنوجّه مخالفه منهما.

## [التوجيه]

وجه إسكان نافع وأبي عمرو: كثرة الحروف والجمع ومناسبة لياء (لي)،  
(و) (عبادتي).

وإسكان أبي عمرو وقالون وقنبل في الأخيرين: الكثرة ومناسبة لياء (التي) والتاليات، قال ابن مجاهد: «فأما قولهم لي ألقاً<sup>(٢)</sup> ولي أخوأي كفيلان فإنهم ينصبون في هذين لقلتتهما»؛ أي: يفتحون لقلّة حروف ما اتصلت به، فدلّ هذا القول على أن الفتح يحسّن قلّة الحروف، والإسكان مع كثرتها.

ثم عطف فقال:

لِيَبْلُغُونِي مَعْنَهُ سَبِيلِي لِذَا نَافِعٍ

وَعَنْهُ وَلِلْبُضْرِ ثَمَّ إِنْ تُنْخَلَا

(١) أي قول تعالى: ﴿وَبَلِّغْ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزَعِيَّ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [الأحقاف: ١٥].

(٢) في (ح): «الفنان».

## [اللغة والإعراب]

تقديره: وفتح ياء (لَيْلُونِي) مُبتدأ، و(مَعَهُ سَيْلِي) اسمية حال الياء، والهاء لها، (لِنَافِعِ) خبره، (ثَمَانٍ)؛ أي: [١٤٣/ب] وفتح ثمان ياءات مُبتدأ، وكسر النون على إرادة الياء، وقد ألغاهَا من قال:

لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعُ حَسَانٌ وَأَرْبَعُ فَكَلَهُ ثَمَانٍ<sup>(١)</sup>

و(تُتَخَّل) اختيار صفة الفتح، ونائب الفاعل ضميره، ولو سمي الفاعل لكان الألف ضمير الاثنين، (وَعَنَهُ) خبره، والهاء لنافع (وَلِلْبَصْرِي) عطف بإعادة الجار على البصري، ونائب اللام عن الوزن. ثم بين مواضع الثمان فقال:

يَبُوسُفَ إِنِّي الْأَوْلَانِ وَلِي بِهَا

وَضَيْفِي وَيَسَّرَ لِي وَدُونِي تَمَثَّلًا

## [اللغة والإعراب]

أي: منوي التكرير؛ أي: منها ياء (إِنِّي) اسمية، و(الْأَوْلَانِ) صفتها أو خبرها، (يَبُوسُفَ) متعلق الخبر، ومنها ياء (لِي) بيوسف، ومنها ياء (ضَيْفِي)، ومنها ياء (وَيَسَّرَ لِي)، ومنها ياء (دُونِي) اسميات، و(تَمَثَّلَ) حضر مستأنف.

## [الشرح]

أي: وفتح نافع ياء ﴿قُلْ هَذِهِ سَيِّلِي أَدْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨]، و﴿لَيْلُونِي أَشْكُرَامَ﴾ [النمل: ٤٠]، وفتح نافع وأبو عمرو ثمانياً:

١ - ﴿إِنِّي﴾ [يوسف: ٣٦] قبل ﴿أَرِنِي أَعْصِرُ﴾ [يوسف: ٣٦].

(١) حكى البيت ثعلب. ينظر: خزانة الأدب (٣/٥٠)، المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي (١/١٠٢).

- ٢- و ﴿إِنِّي﴾ [يوسف: ٣٦] قبل ﴿أَرْنِي أَحْمِلُ﴾ [يوسف: ٣٦].
- ٣- و ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠].
- ٤- و ﴿ضَيَّفَنِي اللَّيْسَ مِنْكُمْ﴾ [هود: ٧٨].
- ٥- ﴿أَنْ يَنْخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِ أَوْلِيَآءَ﴾ [الكهف: ١٠٢].
- ٦- ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٦].
- ٧- و ﴿رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ [آل عمران: ٤١] بآل عمران.
- ٨- ومريم في التالي<sup>(١)</sup>.
- وخرج بقيد (الأولان) ما بعدهما، وهي: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿إِنِّي أَنَا أَخْوَكُ﴾ [يوسف: ٦٩]، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٩٦].

### [التوجيه]

وجه إسكان ابن كثير وأبي عمرو: الجمع ومناسبة (سييلي باتعني)، و(يبلوني بربي) وإسكان ابن كثير الجمع في حرفٍ وخص السابق، و(لي) مناسبة (بلي)؛ ولثلاثا يتوالى ست حركات، و(ضيفي بيناتي)، وموضع وقفٍ و(يسر لي) بالمكتنفات، و(اجعل لي) لفرض هذا الدعاء.

ثم تمم فقال:

وَيَاءٌ أَنْ فِي اجْعَلْ لِي وَأَرْبَعٌ أَذْ حَمَتْ

هُدَاهَا وَلَكِنِّي بِهَا أَثْنَانٍ وَكُلًّا

### [اللغة والإعراب]

ومنها (وَيَاءٌ أَنْ فِي اجْعَلْ لِي) اسمية، (وَأَرْبَعٌ) مرفوع مقدر؛ أي: وفتحت أربع

(١) أي قول تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ﴾ [مريم: ١٠].

ياءات عامل (إِذْ) مضافة إلى (حَمَتْ) حفظت هي، و(هُدَاهَا) مفعوله؛ أي: المهتدين إلى فتحها، (وَلَكِنِّي)؛ أي: ومنها ياء (وَلَكِنِّي) اسمية بلفظ (لَكِنِّي)، (أثنان) أخرى، (وَكُلًّا) يئنا صفة (أثنان)، (وَيَاءَانِ فِي أَجْعَلُ لِي) تمام الثمانية المتقدمة.

### [ الشَّرْح ]

أي: وفتح ذو همزة (إِذْ) وحاء (حَمَتْ) وهاء (هُدَاهَا) نافع وأبو عمرو والبيزي أربعاً وهي: ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا﴾ [هود: ٢٩] يهود والأحقاف<sup>(١)</sup>، وفيها ﴿إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ﴾ [هود: ٨٤]، ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِ أَفْلا﴾ [الزخرف: ٥١] في التالي، وأسكنها الباقون قبل و ابن عامر والكوفيون.

تنبيهات: واو (وَلَكِنِّي) من التلاوة ولم يتقدم الرمز المفرد على القراءة وإن أوهمه؛ لأن القراءة أربع ياءات وقد تقدمت، وما بعد بيان لها فلا يضر. ومعنى الرمز: أن الفتح حفظ قراءة من السؤال لمجيئه على الأصل.

### [ التَّوْجِيه ]

وجه إسكان قبل: كثرة حروف (وَلَكِنِّي)، والجمع في (إِنِّي) المعطوف عليه (وَتَحْتِي) لمناسبة تجري. ثم كمل فقال:

وَتَحْتِي وَقُلْ فِي هُوْدِ إِنِّي أَرَاكُمْ  
وَقُلْ فَطَرَنَ فِي هُوْدِ هَادِيهِ أَوْصَلَا

### [ اللُّغَةُ وَالْإِعْرَاب ]

ومنها ياء (تَحْتِي) اسمية، ومنها (فِي هُوْدِ إِنِّي أَرَاكُمْ) أخرى، وهي على قراءة

(١) أي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٣].

قبل، وهما محكيًا (قُلْ)، (وَقُلْ) منها بهود ياء (فَطَرَنِي)، وحذف الياء، وسكن النون لعدم (فَعَلْتُنْ) في الطويل مثله<sup>(١)</sup>، ولم يقل فيها على حد:

لا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ .....

(هَادِيهِ) أوصله أخرى، والهاء ان للفتح، والمرفوع للمبتدأ، (وَتَحْتِي) [١٤٤/أ] (إِنِّي أَرَاكُمْ) تمام الأربع الأول.

### [الشرح]

أي: وفتح ذو هاء (هَادِيهِ) وهمزة (أَوْصَل) نافع والبري ياء ﴿عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي﴾ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿[مرد: ٥١]، وأسكنها الباقون قبل وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون. تنبيه: فائدة قوله: (أَزِيغُ) لينضم المذكورتان هنا نصًا، ونبّه عليه بإظهار الضمير. ومعنى الرّمز: ناقل الفتح أوصل حجته إلينا ظاهرة للأصالة.

### [التوجيه]

وجه إسكان أبي عمرو وقبل: كثرة الحروف؛ ولثلاثا يتوالى ثمان حركات. ثم اتبع فقال:

وَيَحْرُنِّي ي حِرْمِيهِمْ تَعْدَانِي

حَشْرَتِي اَعْمَى نَأْمُرُونِي وَصَلَا

### [اللغة والإعراب]

وفتح ياء (وَيَحْرُنِّي) مُبتدأ، و(حِرْمِي) القراء، (وَصَلَا) اسمية، والمرفوع واحد

(١) في (ح): «مسألة».

(٢) القائل: عدي بن زيد. ينظر: شرح ديوان الحماسة (١/٣٣)، نهاية الأرب في فنون الأدب (٢/٢٩١).

مستكن للفظ (حِزْمِيٌّ)، والألف ضميرها للمعنى، والجملة خبر الأوّل، والعاثد محذوف؛ أي: وصلها، ويجوز أن يؤخر (حِزْمِيٌّ) إلى وصل، و(تَعِدَانِي) وما بعده معطوفات عطف المفرد، فالجملة واحدة، ويجوز أن يقدّم وصل إلى (حِزْمِيٌّ)، ويقدر مع كلّ من البواقي فيتعدّد، و(حَشْرَتِيَّيْ اَعْمَى) على نقل الحركة.

### [الشرح]

أي: وفتح (حِزْمِيٌّ) نافع وابن كثير ياء ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، ﴿لَمْ حَشْرَتِيَّيْ اَعْمَى﴾ [طه: ١٢٥]، ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الاحقاف: ١٧]، وبارك في الفتح للأصالة.

### [التوجيه]

وجه إسكان أبي عمرو: كثرة الحروف ومناسبة (يحزني ياني)، هذا آخر الإخراج من مدلول (سَمَاً)، وهو أربعة وعشرون ياء، والنقص من الفتح زيادة في الإسكان وبالعكس.

ثم انتقل فقال:

أَرْهَطِي سَمَامَوْلِيَّ وَمَالِي سَمَالِوِيَّ  
لَعَلِّي سَمَا كُفْوَامِعِي نَقَرُ الْعُلَا

### [اللغة والإعراب]

فيه أربع اسميات يقدر مع كل فتح ياء، و(مَوْلِيَّ)، و(لِوِيَّ)، و(كُفْوَا) أحوال الفاعل، أو تمييز النسبة؛ أي: علا الفتح حال سيادته وانتشاره وكفاءته، أو سمت سيادته وانتشاره وكفاءته، أو سمت سيادته وانتشاره وكفاءته، وقصر (لِوِيَّ) وهو العلم، و(الْعُلَا) للوزن، وهو مضاف إليه (نَقَرُ الْعُلَا) مُبتدأ خبره.

عِمَادٌ وَتَخَتَ النَّمْلُ عِنْدِي حُسْنُهُ  
إِلَى ذُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَافَقَ مُوَهَلًا

### [اللغة والإعراب]

أي: (عِمَادٌ) والجملة خبر أو هم (عِمَادٌ) اسمية، فالضمير لنفر، (وَتَخَتَ النَّمْلُ)؛ أي: في القصص فتح ياء (عِنْدِي) اسمية، و(حُسْنُهُ) مُبتدأ، والهاء للفتح وخبره مضموم المقدر، و(إِلَى ذُرِّهِ) متعلقه، والهاء للفتح، و(بِالْخُلْفِ) حال فاعل الخبر، وكذا وافق بتقدير: قد، أو خبر، والمضمومة صفة، (مُوَهَلًا) مجعولاً أهلاً حال، أو مفعول به انتقل إلى الزيادة.

### [الشرح]

أي: فتح مدلول (سَمَا) الجِرْمِيَّانَ وأبو عمرو إلى معي على أصلهم، وافقهم ذو ميم (مَوْلَى) ابن ذكوان في ياء ﴿يَنْقَوِرُ أَرْهَطِيْ - أَعَزُّ عَلَيْكُمْ﴾ [مود: ٩٢]، وذو لام (لَوَى) هشام في ﴿مَا لِيْ أَدْعُوْكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ﴾ [غافر: ٤١]، وذو كاف (كُفُوًا) ابن عامر في (لعلي) وهي ست:

١ - ﴿لَعَلِّيْ أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾ [يوسف: ٤٦].

٢ - ﴿لَعَلِّيْ أَيْبِكُمْ مِنْهَا يَفْقِسُ﴾ [طه: ١٠].

٣ - ﴿لَعَلِّيْ أَعْمَلُ صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

٤ - ﴿لَعَلِّيْ أَيْبِكُمْ مِنْهَا يَخْبِرُ﴾ [القصص: ٢٩].

٥ - ﴿لَعَلِّيْ أَطْلُعُ إِلَيْهِ﴾ [القصص: ٣٨].

٦ - ﴿لَعَلِّيْ أَتْلُعُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦].

والمندرج في (نَفَرٌ) وذو عين (عِمَادٌ) ابن عامر وحفص في ﴿لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٣]، ﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْرَاحِنَا﴾ [الملك: ٢٨]، وأسكنها الباقون وهم الكوفيون في (لعلي)

ومع هشام في ﴿أَرْهَطِي﴾ [مورد: ٩٢]، ومع ابن ذكوان في (مالي)؛ وإلا حفصاً في ﴿مَعِيَ﴾ [التوبة: ٨٣].

وفتح ذو حاء (حُسْنُهُ) وهمزة (إِلَى) ودال (دُرُّهُ) بخلافه الحَرَمِيَّانَ وأبو عمرو وهو مجموع (سَمًا) ﴿عَلَىٰ عَلَيْهِ عِنْدِي أَوْلَمَ يَلْمَنَ﴾ [القصص: ٧٨]، وأسكنها الباقون [١٤٤/ب] ابن عامر والكوفيون وابن كثير في وجهه، فلم تذكر إلا باعتبار خُلف ابن كثير، واللائق ذكرها في الإخراج.

إشارة: عبارة الناظم تدل على أن خُلف ابن كثير مطلق؛ أي: لكل من البزي وقنبل وجهان، وقول الداني: «قرأت في رواية أبي ربيعة بالإسكان، وهذه رواية البزي، وقرأت في رواية ابن مجاهد بالفتح، وهذه رواية قنبل»<sup>(١)</sup>، تدل على أنه مرتَّبٌ وفاقاً لأبي العلاء.

وقوله في التيسير: «روى أبو ربيعة عن قنبل عن البزي الإسكان»<sup>(٢)</sup>، أي: وروى غيره عنهما الفتح كابن مجاهد عن قنبل، واللهبي<sup>(٣)</sup> عن البزي موافق الناظم في جعله مطلقاً، وفيه تداخل الطرق وتحريرها يرده إلى ما نقل في غير التيسير، ويلزم الناظم على نقل التيسير تداخل طرقة، أو خروج عن اصطلاحه، ولا يلزمه شيء على نقل الأهوازي لأنه قال: «اختلف عن ابن كثير فيها».

وعليه أشار بالرَّمز؛ أي: وافق خلف الفتح نقل مثل هذا الأمة، وحيثئذ يكون وجه فتح البزي وإسكان قنبل من الزيادات على الرواية، وقطع ابن شريح لابن كثير بالفتح.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٧).

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ٧٧).

(٣) عبد الله بن علي بن عبد الله بن حمزة بن إبراهيم ابن عتبة بن أبي خدّاش بن عتبة بن أبي لهب بن عبد المطلب أبو عبد الرحمن اللهبي المكي وهو مقرئ حاذق ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن البزي، وهو من جلة أصحابه، قال الحافظ أبو عبد الله أقرأ بيغداد في حدود (٣٠٠هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٩٤)، تاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ٣٦١).



ومعنى الرَّمز: أنه لما قوي الفتح باتفاق الأصلين فيه، وانضمام الموافقين إليه ارتفعت نصرته وشهرته، واجتمع فيه ذووا أدلة سنية معتمد عليها، وحيث عم الخلف وأشكل قال حسن الوقف وصفًا الإسكان، وإلى قارئًا أهلًا للنقل عنه عارفًا بشعب الخلاف.

### [التوجيه]

وجه الموافق المخالف: الجمع ومناسبة (أرھطي برھطك)، ومن ثمَّ اغتفر الكثرة، و(ما لي بما لي) لا معًا، و(معي) مع غير الهمز، و(عندي) باعتبار الإسكان كملت الناقص خمسة وعشرين، والزوائد عشرة، فالجملة: خمسة وثلاثون، ويبقى المندرج في العموم للحزْمِيَّين وأبي عمرو أربعة وستون ياء.

ولما تم الكلام مع الهمزة المفتوحة أصلًا وفرعًا، انتقل إلى غيره فقال:

وِثْنَانٍ مَعْ خَمْسِينَ مَعْ كَسْرٍ هَمْزَةً

بِفَتْحِ أُولِي حُكْمٍ سِوَى مَا تَعَزَّلَا

### [اللغة والإعراب]

(وِثْنَانٍ) مُبْتَدَأٌ، (مَعْ خَمْسِينَ) صِفْتُهُ، (مَعْ كَسْرٍ هَمْزَةً) صِفَةٌ، (خَمْسِينَ) خَبْرُهُ، (بِفَتْحِ أُولِي حُكْمٍ سِوَى) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَ(مَا تَعَزَّلَا) تَمْيِيزُ صِلَةٍ وَمَوْصُولٍ جَرَّ بِالِإِضَافَةِ.

### [الشرح]

هذا النوع الثاني، وهو ما بعد يائه همزة قطع مكسورة، وجملة المختلف فيه معها اثنان وخمسون ياء.

أي: فتح ذو همزة (أولي) وحاء (حُكْمٍ) نافع وأبو عمرو ياء الإضافة مع همزة القطع المكسورة في الوصل، وأسكنها الباقون الابنان والكوفيون، سوى مواضع

خرجت عن الأصل بنقص أو زيادة.

ومعنى الرَّمز: الفتح لأصحاب حكم على غيرهم لاستمرارهم على أصولهم، والتوجيه ما تقدم، وخالف ابن كثير هنا أصله في المفتوحة لثقل الكسرة، وجملة المختلف فيه اثنان وخمسون من أصل إحدى وستين ياء.

وهي بالبقرة: ﴿فَإِنَّهُ مَوَىٰٓ إِلَّا مَنۢ أَعْرَفَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وآل عمران: ﴿فَتَقَبَّلَ مَوَىٰٓ ۖ إِنَّكَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، ﴿مَنۢ أَنْصَارِيَّ إِلَىٰ ٱللَّهِ﴾ [آل

عمران: ٥٢].

والمائدة: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٢٨]، ﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦].

والأنعام: ﴿هَدَنِي رَبِّيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ﴾ [الأنعام: ١٦٦].

ويونس: ﴿مِنۢ مَّوَالِي نَفْسِي ۖ إِنۢ أَنِيعٌ ۖ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾

[يونس: ٥٣]، [١٤٥/أ] ﴿إِنۢ أَجْرِي إِلَّا عَلَىٰ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٧٢].

وهود: ﴿عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ﴾ [هود: ١٠]، ﴿إِنۢ أَجْرِي إِلَّا عَلَىٰ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٢٩]، ﴿وَرَبِّي إِذۡ أَلَمِنَ﴾

[هود: ٣١]، ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنۢ أَرَدْتُ﴾ [هود: ٣٤]، ﴿إِنۢ أَجْرِي إِلَّا عَلَىٰ ٱلَّذِي﴾ [هود: ٥١]،

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود: ٨٨].

ويوسف: ﴿عَلَّمَنِي رَبِّيٓ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ﴾ [يوسف: ٣٧]، ﴿مَا بَاءَ ٱبْنِ زُهَيْمَ﴾ [يوسف: ٣٨]،

﴿وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٥٣]، ﴿إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّيٓ ۖ إِنَّ﴾ [يوسف: ٥٣]، ﴿وَحُرَّتِي إِلَىٰ ٱللَّهِ﴾

[يوسف: ٨٦]، ﴿أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ إِنَّهُ﴾ [يوسف: ٩٨]، ﴿أَحْسَنَ بِي إِذۡ أَخْرَجَنِي﴾ [يوسف: ١٠٠]،

﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓ ۖ إِنَّ﴾ [يوسف: ١٠٠].

والحجر: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِيٓ إِن﴾ [الحجر: ٧١].

وسبحان: ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذۡ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

والكهف: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِنۢ شَاءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٦٩].

ومريم: ﴿رَبِّيٓ إِنَّهُ كَانَ بِي﴾ [مريم: ٤٧].

وطه: ﴿لِذِكْرِي ۖ﴾ [طه: ١٤-١٥]، ﴿عَلَىٰ عَيْنِي ۖ﴾ [طه: ٣٩].

[٤٠] ﴿وَلَا يَأْتِيَّ إِنِّي﴾ [طه: ٩٤].

والأنبياء: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

والشعراء: ﴿أَنْ أَسِرَّ بِعِبَادِي إِنَّكَ﴾ [الشعراء: ٥٢]، ﴿عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ﴾ [الشعراء: ٧٧]،

﴿وَأَغْفِرُ لَأَيِّئِنَّهُ﴾ [الشعراء: ٨٦]، ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى رَبِّ﴾ [الشعراء: ١٠٩] خمسة.

والقصص: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٢٧].

والعنكبوت: ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّهُ﴾ [سبا: ٥٠].

وسبا: ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ﴾ [سبا: ٤٧]، ﴿رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبا: ٥٠].

ودس: ﴿إِنِّي إِذَا لَفِي﴾ [يس: ٢٤].

والصافات: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الصافات: ١٠٢].

وص: ﴿لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ﴾ [ص: ٣٥]، ﴿لَعَنَتِي إِلَى يَوْمِ﴾ [ص: ٧٨].

وغافر: ﴿وَأَقْرَضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤].

وفصلت: ﴿إِلَى رَبِّي إِنْ لِي عِنْدَهُ﴾ [فصلت: ٥٠].

والمجادلة: ﴿أَنَا وَرُسُلِي إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة: ٢١].

والصف: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

ونوح: ﴿دُعَاؤِي إِلَّا فِرَارًا﴾ [نوح: ٦].

منها ثلاث تتصل بالفعل، والبواقي بالأسماء والحروف.

ثم شرع ينص على المتعزل فقال:

بَنَاتِي وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَعَتِي

وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ بِالْفَتْحِ أَهْمِلًا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(بَنَاتِي) مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ عَطْفٌ عَلَيْهِ، وَمَا بَعْدَهُ صِلَةٌ وَمَوْصُولٌ؛ بِمَعْنَى: سَتَجِدُنِي،

و(أُهْمِل) ترك خبره، (بِالْفَتْحِ) حال أو خبره، ف: (أُهْمِلًا) مستأنف، وجاز جر المذكورات بدل من المجرور بسوى.

### [الشرح]

هذا أول المخصص بنقص.

أي: فتح ذو همزة (أُهْمِل) نافع ياء ﴿بِنَائِقٍ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [الحجر: ٧١]، و﴿مَنْ أَنْصَارِيٍّ إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] معاً<sup>(١)</sup>، ﴿أَتَرِ بِعِبَادِي إِكْرَمٌ مُتَّبِعُونَ﴾ [الشعراء: ٥٢]، و﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩]، و﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [القصص: ٢٧]، و﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الصفات: ١٠٢]، وأسكنها الباقون الابناب والكوفيون على أصولهم وأبو عمرو وفاقاً لهم.

تنبيهان: حذف ياء بعبادي للوزن، وليس مع الهمزة المكسورة غيره، وعبر عن ستجدني بما بعده (إِنْ شَاءَ) لعدم توالي حركات في الشعر، وليس غيرها، ومعنى: (أُهْمِل) ترك بين الأصل المقرّر.

### [التوجيه]

وجه إسكان أبي عمرو: الجمع والتأنيث وكثرة الحروف والحركات.

ثم تم فقالت:

وَفِي إِخْوَتِي وَرَشٌّ يَدِي عَنِ أُولِي جِمِيٍّ

وَفِي رُسُلِي أَضَلُّ كَسَا وَفِي الْمُلَا

### [اللغة والإعراب]

أي: وفتح ورش في ياء (إِخْوَتِي) اسمية، وفتح ياء (يَدِي عَنِ أُولِي جِمِيٍّ) أخرى،

(١) أي قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِيٍّ إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

(وَفِي) فتح ياء (رُسُلِي) حصول (أَصْلٌ) مثلها، و(كَسَا) صفته، والـ: (وَأَفِي) السابغ، وهو حال فاعل (كَسَا)، و(المُلَا) جمع ملاءة: الملحفة البيضاء، والإضافة لفظية إضافة الصفة إلى فاعلها كقائم الأب.

### [الشرح]

أي: وفتح ورش ياء ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي<sup>٤</sup> إِنْ رَّبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠]، وأسكنها الباقون أصلاً إلا أبا عمرو وقالون.

وفتح ذو عين (عَنْ) وهمزة (أُولِي) وحاء (جِمِّي) أبو عمرو ونافع أصلاً، وحفص وفاقاً ياء ﴿وَبِيْدِي إِيَّاكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ [المائدة: ٢٨]، وأسكنها الباقون على أصولهم. [١٤٥/ب]

وفتح ذو همزة (أَصْلٌ) وكاف (كَسَا) نافع أصلاً وابن عامر وفاقاً ياء ﴿وَرُسُلِي﴾ إِيَّاكَ اللَّهُ قَوِيٌّ ﴿[المجادلة: ٢١]، وأسكنها الباقون الكوفيون والابنان أصلاً وأبو عمرو وفاقاً.

### [التوجيه]

وجه إسكان أبي عمرو وقالون: ثقل الجمع، وموضع وقف إلى (إِخْوَتِي) تمام الإخراج، وسيأتي لقالون إسكان في ﴿رَبِّي إِنْ﴾ [فصلت: ٥٠] بفصلت تمام التسعة.

وجه فتح حفص: الجمع وقلة الحروف ومناسبة (يدك وإليك)، ولزيادة الأصل جعله عن أصحاب قوّة.

ووجه مخالفة أبي عمرو: ثقل الجمع والضميتين؛ ولثلاث يتوالى سبع حركات.

ووجه موافقة ابن عامر: الجمع وهذه مساوية لعدّة الأصل، مخالفة بالبدل والمساواة قال: (أَصْلٌ) ستر قارنه بدلائل وافرة القوّة.

ثم تمم الوفاق فقال:

وَأُمِّي وَأَجْرِي سُكَّنَا دِينَ صُحْبِيَّةَ

دُعَائِي وَأَبَائِي لِكُوفٍ تَجَمَّلاً

### [اللِّفَّةُ وَالْإِعْرَابُ]

وياء (أَجْرِي) (وَأُمِّي) (سُكَّنَا) اسميَّة، والضمير لهما، و(دِينَ صُحْبِيَّةَ) مصدر مؤكَّد دان اعتاد<sup>(١)</sup>، أو صفته؛ أي: إسكاناً معتاداً، أو حال المفعول؛ أي: منقادين، وإسكان ياء (دُعَائِي وَأَبَائِي)، (تَجَمَّلاً) تحسَّن مثلها، و(لِكُوفٍ) متعلقه.

### [الشرح]

هذه من مسائل الموافقة في الفتح.

أي: سكن ذو دال (دِينَ) و(صُحْبِيَّةَ) ابن كثير وحمزة وعليّ وشعبة أصلاً ياء ﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿أَجْرِي﴾ [يونس: ٧٢] التسع، وأسكن الكوفيون ياء ﴿أَبَائِي إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨]، ﴿دُعَائِي إِلَىٰ إِفْرَارًا﴾ [نوح: ٦]، وفتحها الباقون.

تنبيهان: انتقل حفص والشامي في الأولى إلى الفتح، والابناني في الثانية، وانتقل الناظم إلى عبارة الإسكان إعلماً بالصدِّ وتوطئة للجمع عليه وجرياً على قاعدة الأقل في الثانية؛ لأن الأولى متساوية، ولا استمرار (صُحْبِيَّةَ) على أصلهم في الإسكان قال هو عادتهم؛ ولذا تحسَّن للكوفي.

### [التوجيه]

ووجه الانتقال: الجمع.

ثم عطف الجمل فقال:

(١) في (ج): «اعتاد دان».

وَحُزْنِي وَتَوَفِّي ظِلَالٌ وَكُلُّهُمْ  
يُصَدِّقِي أَنْظِرْنِي وَأَخَّرْتَنِي إِلَيَّ

### [اللغة والإعراب]

أي: وإسكان ياء (حُزْنِي وَتَوَفِّي) ذو (ظِلَالٌ) اسمية جمع ظلة، (وَكُلُّهُمْ) فاعل فعل مقدر؛ أي: أسكن كل السبعة، وياء (يُصَدِّقِي) ومعطوفه مفعوله.

### [الشرح]

أي: وأسكن ذو (ظِلَالٌ) الكوفيون وابن كثير أصلاً ياء ﴿بَنِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، وياء ﴿وَمَا تَوَفِّيَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود: ٨٨]، وفتحهما الباقون نافع وأبو عمرو على أصلهما، وابن عامر موافق، ولمجيء الإسكان على الأصل جعله ساتر الحجة، ومعنى المجموع: حزني على تفريطي وتوفيقني من الله، وقاني من عذابه.

### [التوجيه]

وجه الموافق: الجمع في موضع، فمجموع المخصص خمسة وعشرون إلى التاسع بنقص (أولي حُكْم)، وسيخص به إلى ﴿رَبِّيَ إِنَّ﴾ [فصلت: ٥٠]، والعاشر البدل، وخمسة عشر بزيادة عليهما، فالباقي بعد الستة والعشرين من الثنتين والخمسين مثلها على فتحها نافع وأبو عمرو، وعلى إسكان ابن عامر والكوفيون.

### [الشرح]

ثم ذكر المجمع على إسكانه مع المكسورة كالمفتوحة فقال: أسكن السبعة ياء ﴿رَدَّءًا يُصَدِّقِي﴾ [القصص: ٣٤] بالقصص، و﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ﴾ [الأعراف: ١٤] بالأعراف والحجر<sup>(١)</sup> وص<sup>(٢)</sup>، و﴿أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ﴾ [المنافقون: ١٠] بالمنافقين، وفي التالي

(١) أي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦].

(٢) أي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [ص: ٧٩].

﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُنْتُ﴾ [الأحقاف: ١٥] بالأحقاف، [١٤٦/أ] و﴿أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣] بيوسف، و﴿تَدْعُونِي إِلَى النَّارِ﴾ [غافر: ٤١]، و﴿لَا جِرْمَ أَنَّمَا تَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ [غافر: ٤٣] بغافر، المعبر عنهما بخطابه.

فهذه تسع ياءات في اسم، وثمانية أفعال في خمسة ألفاظ تكرر واحد مرّة، وآخر مرتين.

تنبيهان: الرواية في ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ [الفصص: ٣٤] إسكان القاف على قراءة الجزم، وفتح الياء لا على هذا النحو بل<sup>(١)</sup> على النقل نحو: ابتغى أمره<sup>(٢)</sup>، ولا يوهم الفتح للنص، وهذا وإن لم يقرأ به فهو جائز في الاختيار بخلاف ضم القاف، فإن وصل همزة القطع ضرورة، وعُلم أنه مراده بـ: ﴿أَخْرَجَنِي﴾ [المنافقون: ١٠] المنافقين<sup>(٣)</sup> من النص على التي في الإسراء بعد.

### [التوجيه]

وجه الإجماع: الجمع وثقل الفعلية والتشديد، ومناسبة (لي) ويجاب عن (ستجدي) بالحذف والزيادتين.

ثم تم وانتقل فقال:

وَذُرِّيَّتِي يَدْعُونِي وَخِطَابُهُ

وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا

### [اللغة والإعراب]

وياء (ذُرِّيَّتِي يَدْعُونِي) نصبٌ بالعطف، (وَخِطَابُهُ) رفع مبتدأ، والهاء لـ:

(١) في (س): «التحويل».

(٢) في (ح): «ابتغى مرة»، (س): «أنهى أمره».

(٣) في (ح): «المنافقون».



(يَدْعُونِي)، وخطاب (يَدْعُونِي) كغيبه، (وَعَشْرٌ) مُبتدأ، ولم يلحق الهاء باعتبار التانيث محذوف الخبر؛ أي: ومن المختلف عشر ياءات، و(يَلِيهَا) تبعها فعليّة صفة (عَشْرٌ)، والهاء لها، (مُشْكَلًا) محرّكًا حال الفاعل (بِالضَّمِّ) متعلقه.

ثم بيّن فقال:

فَعَنْ نَافِعٍ فَافْتَحَ وَأَسْكِنَ لِكُلِّهِمْ

بِعَهْدِي وَأَتُونِي لَتَفْتَحَ مُقْفَلًا

### [اللغة والإعراب]

فاء (فَافْتَحَ) للتعقيب، ومفعوله محذوف؛ أي: افتح ياء العشر، و(عَنْ نَافِعٍ) متعلقه، والفاء زائدة كالوسطى من قوله:

..... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْرِي<sup>(١)</sup>

و(لِكُلِّ) يتعلق بـ: (أَسْكِنَ)؛ أي: الباء، و(بِعَهْدِي وَأَتُونِي) ظرفه، و(لَتَفْتَحَ) منصوب بمعله الإسكان، و(مُقْفَلًا) مفعوله وهما و(افْتَحَ) و(أَسْكِنَ) طباق إلى، وخطابه تمام الكلام على المكسورة، وهذا النوع الثالث من الستة.

### [الشرح]

أي: اختلف في عشر ياءات مع همزة القطع المضمومة من أصل اثني عشر، وهي:

بآل عمران: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا﴾ [آل عمران: ٣٦].

والمائدة: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ﴾ [المائدة: ٢٩]، ﴿وَإِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥].

والأنعام: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ﴾ [الأنعام: ١٤].

(١) القائل: النمرين تولب. ينظر: الكامل في اللغة والأدب (١/٢٦٨)، خزانة الأدب (١/١١٠).

والأعراف: ﴿عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وهود: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا﴾ [هود: ٥٤].

ويوسف: ﴿الْأَتْرُونَ أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ﴾ [يوسف: ٥٩].

والنمل: ﴿إِنِّي أَلْقَىٰ إِلَىٰ كَيْبِ﴾ [النمل: ٢٩].

والقصص: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ﴾ [القصص: ٢٧].

والزمر: ﴿إِنِّي أَمَرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ﴾ [الزمر: ١١].

ففتح نافع العشر في وصله كلها، وأسكنها الباقون.

وأسكن السبعة ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوْفِي بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] بالبقرة، و﴿أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] بالكهف.

وليس (لَتَفْتَحَ مُقْفَلًا) رمزًا للصريح، ومعناه: أن إسكان الياءين لكل سهل أمرًا مشكلًا، حيث انحصر الخلاف فيما عداهما، وبدأ بالمفتوح لقوته، وبدأ بالمختلف مع الآخرين لأنه المقصود، ولم يذكر التيسير المتفق اكتفاءً بنصه في السور.

### [التوجيه]

وجه نافع: الاستمرار على أصله، وعادل زيادة الثقل بقلّة الحروف.

وجه الكوفيين وابن عامر: طرد أصولهم.

وجه موافقة ابن كثير: ثقل الضم وموافقة أبي عمرو زيادة الثقل.

وجه الاتفاق: الجمع والإضافة.

هذا تمام الكلام مع همزة القطع؛ ولذا انتقل فقال:

وَفِي السَّلَامِ لِلتَّعْرِيفِ أَزْبَعُ عَشْرَةَ

فَإِن سَكَتْنَا فَشِ وَعَهْدِي فِي عَلَا

### [اللغة والإعراب]

[١٤٦/ب] (أزْبِعْ عَشْرَةَ) مُبْتَدَأٌ، وَبُنْيَا لَتَنْزِلِ الْأَوَّلِ مَنْزِلَةَ الْجِزَاءِ، وَتَضْمَنُ الثَّانِي

حرف العطف، ونونه للوزن كقول الآخر:

فَجَاءَتْ يَقُولُ النَّاسُ فِي تِسْعِ عَشْرَةَ.....<sup>(١)</sup>

وجوز الفراء مع التنوين رفع الأول، وجر الثاني، وأنشد أبو ثروان<sup>(٢)</sup>:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ<sup>(٣)</sup>

وخبره (وفي اللام)، أو مع همزة الوصل المجاورة للام، أو الذي قبل اللام

فحذف الموصول ثم المضاف، و(للتعريف)؛ أي: التي للتعريف، أو حال،

(فإسكانها فاش): شائع اسمية، والهاء للياء المقدرة، وإسكان ياء (عهدي في علا)

أخرى.

ثم عطف فقال:

وَقُلْ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا وَفِي النَّدَا

جَمِيٌّ شَاعَ آيَاتِي كَمَا فَاحَ مَنْزِلَا

### [اللغة والإعراب]

وإسكان ياء (وقل لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا) اسمية، واسم كان ضمير الإسكان،

(١) القاتل: العرجي. ينظر: جمع الجواهر في الملح والنوادر (١/٢١)، إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي

(٤٠٤/١).

(٢) علي بن إبراهيم العكلي أبو ثروان العكلي: أحد بني عكل، وعكل اسم امرأة حضنت ولد عوف بن

وائل بن قيس بن عوف بن عبد مناة، وهي أمة لهم، وأمهم بنت ذي اللحية من حمير. ينظر: الوافي

بالوفيات للصفدي (٣/٤٨٩)، معجم الأدياء لياقوت الحموي (١/٣٠٠).

(٣) ينظر: خزانة الأدب (٢/٤٠٧)، تهذيب اللغة (٣/٢٤٣).

(شَرْعًا) خبرها، وإسكان الياء مُبتدأ، (وَفِي النَّدَا) متعلق به، و(جَمِيٌّ شَاعٌ) خبره، وإسكان ياء (آيَاتِي) مُبتدأ، و(كَمَا فَاحٌ) خبره؛ أي: ثابت ثبوتًا كَفَوْحِهِ، وما مصدرية، و(مَنْزِلًا) تمييزٌ.  
ثم عدّها فقال:

فَحَمْسَ عِبَادِي اغْدُذْ وَعَهْدِي أَرَادَنِي

وَرَبِّي الَّذِي آتَانِ آيَاتِي الْخُلَا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(فَحَمْسَ عِبَادِي اغْدُذْ) أمرية قَدَمٌ مفعولها، وما بعده عطف عليه حذف العاطف من بعضها، وكذا ياء (آتَانِي) للوزن، ولو نقل لجاز، و(الْخُلَا) جمع حُلِيَّةٍ؛ أي: الكلمات ذوات الحلي.  
ثم تممها فقال:

وَأَهْلَكَنِي مِنْهَا وَفِي صَادَ مَسَّنِي

مَعَ الْأَنْبِيَاءِ رَبِّي فِي الْأَعْرَافِ كَمَّلَا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

وباء (أَهْلَكَنِي مِنْهَا) الأربع عشرة اسمية، وباء (مَسَّنِي)، (وَفِي صَادَ) أخرى محذوفة الخبر، و(مَعَ الْأَنْبِيَاءِ) حال ضمير الخبر، وباء (رَبِّي) (كَمَّلَ) العدة أخرى، و(فِي الْأَعْرَافِ) حال الفاعل.

### [الشرح]

هذا النوع الرابع، وهو الياء مع همزة الوصل المصاحبة اللام، والواقع منها في

القرآن اثنان وثلاثون ياء اختلف في أربع عشرة ياء منها وهي المعدودة في الأخيرين بالإمكان، وترتيبها:

بالبقرة: ﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي﴾ [البقرة: ٢٥٨].  
والأعراف: ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، و﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

وإبراهيم: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ [إبراهيم: ٣١].  
ومريم: ﴿ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠].  
والأنبياء: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، و﴿يُرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

والعنكبوت: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العنكبوت: ٥٦].  
وسبأ: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ [سبأ: ١٣].  
وص: ﴿مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ﴾ [ص: ٤١].  
والزمر: ﴿إِن أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ [الزمر: ٣٨]، و﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣].  
والملك: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ أَهْلَكْنِي﴾ [الملك: ٢٨].

فأسكن ذو فاء (فأش) حمزة ياء الأربع عشرة، وحذفها في الوصل، وأثبتها مفتوحة من لم يوافقها، ثم أعاده مع الموافق تخصيصاً فقال: وأسكن ذو فاء (في) وعين (علا) حمزة وحفص ياء ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وفتحها الباقون الجِزْمِيَّانَ وأبو عمرو وابن عامر وعليُّ وشعبة، وذو كاف (كَانَ) وشين (شَرَعًا) ابن عامر وحمزة وعليُّ ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، وفتحها الباقون الجِزْمِيَّانَ وأبو عمرو وعاصم، وذو حاء (حِمَى) وشين (شَاعَ) أبو عمرو وحمزة وعليُّ يا ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٦] كليهما، وفتحها الباقون الجِزْمِيَّانَ وابن عامر وعاصم، وذو كاف (كَمَا) وفاء (فَاحٍ) حمزة وابن عامر ﴿عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، وفتحها الباقون الجِزْمِيَّانَ وأبو عمرو وعاصم وعليُّ.

فجملة الموافق فيها حمزة خمسة، وانفرد بتسعة.

تنبيهات: قيد اللام بالمعرفة لينبئ على همزة الوصل؛ ولهذا تجوز بها عن [١٤٧/أ] نحو: ﴿رَبِّيَ الَّذِي﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿أَرَادَنِي اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] باعتبار أصلها أو صورتها.

وقيد الهمزة باللام ليخرج الثاني، وحصر المختلف؛ لأنه الأقل، عكس التيسير، وهي ست عشرة للمنقولتين، يريد بالنداء الياء المتصلة بالمنادى، وهي التي في العنكبوت وآخر الزمر، فخرج بالنداء ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧-١٨]، لأنها عارية منه، وهي محذوفة، والتبس ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْقُوا﴾ [الزمر: ١٠] على من لا يعرف أنها محذوفة.

وأما من يعرف الرسم يعلم أنها خارجة؛ إذ الكلام هنا في الثابت، وحضره (عبادي) في خمس لا يخرجها للاحتمال، وقيد ياء (ربي) (بالذي) في الأعراف؛ ليخرج نحو: ﴿أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، ونبئ بالأول أيضًا على أن حمزة يحذفها أيضًا قيد ﴿مَسْفِي﴾ [الأنبياء: ٨٣] بالأنبياء وص؛ ليخرج ﴿وَمَا مَسْفِي السُّوءِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وميم (منزلاً) من المكرر معنى.

### [التوجيه]

وجه الفتح: صيانة الياء عن الحذف، وما حكي الكسائي عن العرب مع الألف واللام كما قدمناه.

ووجه إسكان حمزة: الاستمرار على أصله فيه.

ووجه حذفه: التقاء الساكنين، ولما كان ظاهر قول الكسائي العموم في العرب، أشار إلى نفيه بقوله: (فأش)؛ أي: منتشر غير متروك.

ووجه الموافقة: الجمع، ولتايدها بها قال: ارتفع أو حافظ عهد الله، ارتفع شأنه وثقل الجمع، وإليه الإشارة بـ: (كَانَ شَرْحًا)؛ أي: كان مذهب السلف إلى الخلف، أو أمر النبي ﷺ كان حقاً لقوله تعالى: ﴿بَلِّغْ﴾ [المائدة: ٦٧]، وإشعار النداء بالتغيير، ومن

ثم قال: (جَمِيٌّ)؛ أي: ذو قوَّة شائعة، وثقل الجمع والتأنيث؛ ولذا ثبت نقله كانتشار محل استعماله.

### [الشرح]

وحيث لزم من الإسكان الحذف استمرَّ حمزة على أصله في الأقل، ووافق الجماعة على الفتح في الأكثر، وهو ثمانية عشر:

بالبقرة: ﴿نَعْبِقِ أَلَيْحِ أَنْعَمْتُ﴾ [البقرة: ٤٠] ثلاثة مواضع، وقد أسكنها المفضل عن

عاصم.

وآل عمران: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وأسكنها الحلواني عن

الدوري.

والأنعام: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ﴾ [الأنعام: ٢٢].

والأعراف: ﴿فَلَا تَشْمِثُ بِأَعْدَاءِكَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾

[الأعراف: ١٨٨]، و﴿إِنِّ وَلِيُّ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٩٦] وتقدَّم.

والتوبة: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ حَسِبَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩].

والحجر: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَسْنَىٰ الْكِبَرُ﴾ [الحجر: ٥٤].

والنحل: ﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِي الَّذِينَ كُنْتُمْ﴾ [النحل: ٢٧].

والكهف: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ﴾ [الكهف: ٥٢].

والقصص: ﴿فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ﴾ [القصص: ٦٢] معاً.

وسبأ: ﴿أَرُونِي الَّذِينَ أَحَقَّتْ﴾ [سبأ: ٢٧].

والزمر: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ﴾ [الزمر: ٣٨].

وغافر: ﴿أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، و﴿لَمَّا جَاءَ فِي الْيَنَنْتِ﴾ [غافر: ٦٦]

والتحفة: ﴿بَنَاتِي الْعَلِيمُ﴾ [التحريم: ٣].

ثم انتقل فقال:

وَسَبَعٌ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتْحُهُمْ

أَخِي مَعَ إِنْني حَقُّهُ لِيْتَنِي حَلَا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

(وَسَبَعٌ) ياءات مُبتدأ، ومع (هَمْزِ الْوَصْلِ) صفتة وخبره منها مقدر، و(فَرْدًا) منفردًا عن اللام حال الهمز تقديره: وسبع ياءات كائنه مع همز الوصل حال انفراده عن اللام، و(وَفَتْحُهُمْ) مصدر مُبتدأ، (أَخِي) مفعوله، و(مَعَ إِنْني) حاله، و(حَقُّهُ) أشهر (حَقُّهُ) فعليَّة خبره، والهاء للفتح، وفتح ياء (لِيْتَنِي حَلَا) اسميَّة.

### [الشرح]

هذا النوع الخامس، والتحقيق أنه القسم الرابع، وهو ما تلا ياءه همزة وصل عارية من اللام، وهي سبع ياءات عند الجماعة؛ إلا ابن عامر، فإنها عنده ست لإخراجه ﴿أَخِي﴾ (٣٠) أَشَدُّ بِهِمْزِ أَزْرَى ﴿طه: ٣٠-٣١﴾، ولم يذكر أصيلاً فيها، وقد فتح أبو عمرو جميعها؛ لكن لما لم ينفرد إلا بواحدة ضعفت الأصالة، ولو قال مثل: [١٤٧/ب]

وَسَبَعٌ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتْحُهَا حَقِيقٌ وَإِنْني مَعَ أَخِي دَائِمًا حَلَا

لجري على قاعدته، وهي:

الأعراف: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤].

وطه: ﴿أَخِي﴾ (٣٠) أَشَدُّ بِهِمْزِ أَزْرَى ﴿طه: ٣٠-٣١﴾، ﴿وَأَصْطَفَيْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (٤١) أَذْهَبُ ﴿طه: ٤١-٤٢﴾، ﴿وَلَا نَبِيَّ فِي ذِكْرِي﴾ (٤٤) أَذْهَبًا ﴿طه: ٤٢-٤٣﴾.

والفرقان: ﴿يَنْبَأُنِي أَنَّمَا أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٢٧]، ﴿يَنْبَأُنِي أَن قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا﴾ [الفرقان: ٣٠].

والصف: ﴿يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أُمَّةٌ أَحَدٌ﴾ [الصف: ٦].

أي: فتح مدلول (حق) ابن كثير وأبو عمرو ياء ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]،



و﴿أَخِي﴾ ﴿٣٠﴾ أَشَدُّ ﴿طه: ٣٠-٣١﴾ في الوصل، وأسكنها الباقون نافع وابن عامر والكوفيون، وفتح أبو عمرو و﴿يَلَيْتَنِي﴾ ﴿الفرقان: ٢٧﴾، وأسكنها الباقون.

ثم تمم فقال:

وَنَفْسِي سَمًا ذِكْرِي سَمًا قَوْمِي الرُّضَا

حَمِيدٌ هُدَى بَعْدِي سَمًا صَفْوَةٌ وَلَا

### [اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ]

وفتح ياء (نَفْسِي سَمًا) اسمية، وفتح ياء (ذِكْرِي سَمًا) أخرى، وفتح ياء (قَوْمِي) ذو (الرُّضَا) ثالثة، و(حَمِيدٌ) محمود (هُدَى) خبر آخر أو أول وذو وصف أو خبر هو، وفتح ياء (بَعْدِي) مُبتدأ، و(سَمًا صَفْوَةٌ) فعلية خبره العائد الهاء، و(وَلَا) بالكسر والمدِّ تمييز؛ أي: سمت متابعه صفوه.

### [الشرح]

أي: وفتح (سَمًا) الحِزْمِيَّانَ وأبو عمرو ياء ﴿لِنَفْسِي﴾ ﴿١١﴾ أَذْهَبَ ﴿طه: ٤١-٤٢﴾، وفي ﴿ذِكْرِي﴾ ﴿١٢﴾ أَذْهَبًا ﴿طه: ٤٢-٤٣﴾. وأسكنهما الباقون ابن عامر والكوفيون.

وفتح ذو همزة (الرُّضَا) وحاء (حَمِيدٌ) وهاء (هُدَى) نافع وأبو عمرو والبزري ياءات ﴿إِنَّ قَوْمِي أَخَذُوا﴾ ﴿الفرقان: ٣٠﴾، وأسكنها الباقون قنبل وابن عامر والكوفيون.

وفتح (سَمًا) وذو صاد (صَفْوَةٌ) الحِزْمِيَّانَ وأبو عمرو وشعبة ﴿مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ﴾ ﴿الصف: ٦﴾، وأسكنها الباقون ابن عامر وحمزة وعليٌّ وحفص.

تنبيهات: كرر (سَمًا) كما تيسر، ولو قال مثل: (ونفسي مع ذكري سما) لخلص منه، وقرّنا الرّمز بهمزة الوصل، وإذا اعتبر رأيت مدلول (سَمًا) على أربع؛ لكن نقص منه قنبل في ﴿قَوْمِي﴾ ﴿الفرقان: ٣٠﴾، وفتحها الزينبي عنه، وزاد شعبة في ﴿بَعْدِي﴾ ﴿الصف: ٦﴾، وكل من أسكن حذف كما تقدّم؛ إلا ابن عامر في ﴿أَخِي﴾ ﴿طه: ٣٠﴾ لما يأتي.

### [التوجيه]

وجه الفتح: ما تقدّم من المحافظة على الياء، ومن ثمّ اثنى عليه، والحسن والرفعة والرضى، ومدح الدلالة، ولوافق شعبة علت متابعة صفائه.

ووجه الإسكان: ما حكى الكسائي أن العرب تركت الفتح؛ إلا مع الألف واللام، وهذه لا لام معها.

ووجه الانتقال: الجمع.

ووجه الفتح مع اللام والإسكان هنا: حكاية الكسائي.

ووجه الإسكان ثمّ والفتح هنا: التنبيه على أن الحكاية عن بعض. وما تم الكلام في الياء المتلوّة بمطلق الهمزة، انتقل إلى غيره فقال:

وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفُهُمْ

وَمَخْيَايَ جِيءَ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوْلًا

### [اللغة والإعراب]

خلف القراء مبتدأ خبره (مَعَ غَيْرِ هَمْزٍ)، و(فِي ثَلَاثِينَ) ياء متعلق بالخبر، وياء (مَخْيَايَ) مبتدأ، و(جِيءَ) أمرية، و(بِالْخُلْفِ) متعلقه، والجملة خبر الأوّل بتقدير فيها، و(وَالْفَتْحُ خُوْلًا) أعطي اسمية.

### [الشرح]

هذا النوع السادس.

أي: اختلف السبعة في ثلاثين ياء بعدها متحرّك غير الهمزة وهي:

- ﴿يٰٓرَبِّ لَعَلَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٦].
- ﴿بَيِّنَاتٍ لِّلطَّآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥] بالبقرة والحج.

- ﴿وَلَنْ نُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [نوح: ٢٨] بنوح.
- و﴿أَسَلْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٠] بآل عمران.
- و﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ [الأنعام: ٧٩].
- ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣].
- ﴿وَحَيَايَ وَمَمَافٍ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٦٢] بالأنعام.
- و﴿مَعِيَ﴾ (تسع، ﴿مَعِيَ بَقِيَ اسْتِرَاءَ بَلٍ﴾ [الأعراف: ١٠٥] بالأعراف.
- ﴿وَلَنْ نُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣] بالتوبة. [١٤٨/ أ]
- و﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧] ثلاثة بالكهف.
- و هذا ﴿ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤] في الأنبياء.
- و﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ [الشعراء: ٦٢].
- ﴿وَمَنْ مَّعِيَ﴾ [الشعراء: ١١٨] بالشعراء.
- و﴿رِذَاءٌ أَيْصَدْفِي﴾ [القصص: ٣٤] بالقصص.
- و﴿لي﴾ ثمان ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بإبراهيم.
- ﴿وَلِي فِيهَا﴾ [طه: ١٨] بطه.
- و﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْيَ﴾ [النمل: ٢٠] بالنمل.
- ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢] بيس.
- ﴿وَلِي نَجَّةٌ﴾ [ص: ٢٣].
- و﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ [ص: ٦٩] بص.
- ﴿وَلَنْ تَرَى نُومُوَالِي﴾ [الدخان: ٢١] بالدخان.
- ﴿وَلِي دِينٍ﴾ [الكافرون: ٦] بقل يا أيها الكافرون.
- و﴿مِنْ وَرَاءِي وَكَأَنَّ﴾ [مريم: ٥] بمريم.
- و﴿إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦] بالعنكبوت.

• و﴿أَيْنَ شُرَكَائِي قَالَ لَوْ﴾ [نصلت: ٤٧] بفصلت.

• و﴿يَنْعَبِدُونَ لِأَخْوَفٍ﴾ [الزخرف: ٦٨] بالزخرف.

ولم يطرد لأحد فيها أصل، فنصّ على أعيانها، وما قبلها متحرك؛ إلا ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] فساكن ك: ﴿بِمُصْرِحِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]؛ ولذا بدأ به.

أي: لذي جيم (جيماء) في ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وجهان:

١- الفتح.

٢- والإسكان.

وفتحها ذو خاء (خوولا) القراء إلا نافعًا، وأسكنها قالون لأنه المسكوت عنه، وقد تكلم في قراءة ورش، فلنحقق النقل، ثم نوجّهه نقل الناظم فيها، وجهين لورش، والإسكان لقالون، وفاقًا لقول التيسير آخر الأنعام: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] سكنها نافع بخلاف عن ورش<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا الخلاف مفرّعٌ متشعبٌ عن رجال الأزرق، الإسكان عن ابن هلال عن النحاس عن الأزرق، والفتح عن ابن عون عنه فعنه، كذا بيّنه عبد الباقي، وقال الأهوازي: «قرأت على ابن سيف<sup>(٢)</sup> عن الأزرق عن ورش بالوجهين سواء»، وبالإسكان قطع أبو العلاء.

وقول التيسير: «أبو الأزهر عن ورش ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] واقفة الياء»<sup>(٣)</sup>، وقال: وأمرني أن أنصبها مثل ﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] بنيان الموافقة لا تفسير الخلاف للاختلاف، وقوله: «والذي أقراني به ابن خاقان الإسكان وبه أخذ ترجيح للإسكان وفاقًا لإيجازه باعتبار الرواية»<sup>(٤)</sup>، ومن ثمّ عضدها بقول يونس عن ورش عن نافع ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] موقوفة الياء، ﴿وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] منصوبة الياء.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١١٧).

(٢) في (ح): «عن أبي يوسف».

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١١٧).

(٤) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١١٧).

وقوله: «يونس عنه أحب إليّ أن تنصب ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وتوقف ﴿وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]»<sup>(١)</sup>، إشارة إلى ترجيح رواية الفتح.

وقوله في الإيجاز: أوجه الروایتين وأولاهما بالصحة الإسكان والفتح من اختياره أهبهم على الناقل ليس كما قال لثبوت الوجهين عنه نصًا.

وبالإسكان قطع الأهوازي، وابن شريح، وأبو العلاء، وإلى هذا أشار به: (جيء بالخلف)؛ أي: ايت بهذه النقول الثابتة ردًا على منكرها.

وقال بعض الشراح<sup>(٢)</sup>: والفتح هو الرواية الصحيحة لأن ابن مجاهد نقل في كتاب الياءات عن أحمد بن صالح عن ورش عن نافع الياء في ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] مفتوحات، وفي رواية أخرى عن ورش، قال: «كان نافع يقرأ أولًا ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] ساكنة الياء، ثم رجع إلى تحريكها بالنصب، وهذه الرواية تقضي على جميع الروايات، فإنها أخبرت بالروايتين جميعًا ومعها زيادة علم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك، فلا يعارضها رواية الإسكان والفتح رواية إسماعيل، وهو أجل رواة نافع، والآية مشتملة على أربع ياءات متجاورات أسكن نافع منها ثنتين وفتح ثنتين، ولا ينبغي لذي لب سليم إذا نقل له عن إمام روايتان أحدهما أصوب من الأخرى وجهًا، يعتقد في ذلك الإمام؛ إلا أنه رجع عن الضعيف إلى القوي»<sup>(٣)</sup>.

قلت: قوله: (والفتح) هو الرواية الصحيحة على حد قولهم: زيد هو الشجاع؛ أي: لا غيره كما ذكر بعض علماء المعاني أن الفصل يفيد الحصر، وهذا غير صحيح لثبوت الإسكان بالنقول [ب/١٤٨] المتقدمة، ونقل ابن مجاهد الفتح لا دليل فيه على منع غيره، وأبو صالح خارج عن طرق القصيد، وهي موافقة لأحد الوجهين.

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص ١١٧).

(٢) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٤٠٨).

(٣) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي (١/٤٠٨).

وقوله: «في رواية أخرى عن ورش كان نافع يسكنها» فالصحيح إن كان تدل على الثبوت من غير انقطاع فيستمر<sup>(١)</sup>.

وقوله: «ثم رجع إلى تحريكها»، معناه: انتقل، وهذا يدل على الأمرين؛ لأن الانتقال لا يلزم منه إبطال المتقل عنه؛ إلا إذا امتنع، ولم يقل نافع رجعت ولم يقل أحد رجع عن إلى قوله: وهذه حاكمة على الإسكان فإنها أخبرت بالأمرين ومعها زيادة علم الرجوع لا يدل على الرجوع لعدم التعدية بعن، والتعارض وزيادة العلم إنما تعتبر في ما سبيله الشهادات لا الروايات، ورواية إسماعيل لأحد الوجهين، وهي خارجة عن روايات القصيد، ولم قلت بتقديم غير الأجل عليه.

وقوله: «أسكن ثنتين وفتح ثنتين»، هذه جهة معادلة لا يثبت بها قراءة.

وقوله: «أحديهما أصوب من الأخرى»، يفهم منه أن الأخرى صواب، فهذا مناقض لقوله غير صحيحة، وإن أراد أحديهما صواب والأخرى خطأ فخطأ، لما قدّمنا، وأخذ الأقوى من قولي الإمام؛ إنما هو في المجتهدات لا في المنصوصات؛ إذ اليقين لا ينقض باليقين.

وقوله: «الرجوع عن الضعيف إلى الأقوى»، متناقض من وجهين، ويلزم منه رفع كل وجهين متفاوتين بالتغيير قوة وضعفاً<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ح): «فتستمر».

(٢) ذكر الحافظ ابن الجزري في نشره رد الجعبري على أبي شامة حول هذه القضية عن نافع وقال: «وقد رد أبو إسحاق الجعبري عليه وأجاب بأن الصحيح إن كان يعني في قوله: كان نافع أولاً يكن ثم رجع إلى الفتح يدل على الثبوت من غير انقطاع فيستمر، قال: وقوله: ثم رجع إلى تحريكها، معناه: انتقل. وهذا يدل على الأمرين؛ لأن الانتقال لا يلزم منه إبطال المتقل عنه؛ إلا إذا امتنع، فلم يقل نافع رجعت، ولم يقل أحد رجع عن الإسكان إلى الفتح. قال: وقوله: هذه حاكمة على الإسكان، فإنها أخبرت بالأمرين ومعها زيادة علم بالرجوع لا يدل على الرجوع لعدم التعدية بعن والتعارض وزيادة العلم؛ إنما يعتبر فيما سبيله الشهادات لا في الروايات. قال وقوله: إحداهما أصوب من الأخرى يفهم منه أن الأخرى صواب، فهذا مناقض لقوله: غير صحيحة. وإن أراد إحداهما صواب والأخرى خطأ فخطأ لما قدّمنا، وأخذ الأقوى من قولي الإمام إنما هو في المجتهدات لا في المنصوصات؛ إذ اليقين =

## [التوجيه]

وجه الفتح: تأيد الأصل بالفرار من الساكنين، وهذا مقيس لا أقيس كما توهم،  
ومن ثمَّ قال: خوَل ملك؛ أي: قوي.

لا ينتقض باليقين، قال: وقوله: الرجوع عن الضعيف إلى الأقوى متناقض من وجهين، ويلزم منه رفع كل وجهين متفاوتين قوَّةً وضعيفًا. انتهى.

قلتُ: أما رواية أن نافعًا رجع إلى الفتح، فقد رده أعرف الناس به الحافظ الحجَّة أبو عمرو الداني فقال بعد أن أسنده وأسنده رواية الإسكان في جامع البيان: هو خبر باطل لا يثبت عن نافع، ولا يصح من جهتين: إحداهما أنه مع انفراده وشذوذه معارض للأخبار المتقدمة التي رواها من تقوم الحجة بنقله، ويجب المصير إلى قوله: والانفراد والشذوذ لا يعارضان التواتر ولا يردان قول الجمهور. قال: والجهة الثانية أن نافعًا لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح لعلم ذلك من بالحضرة من أصحابه الذين رَوَوْا اختياره ودَوَّنوا عنه حروفه كإسحاق بن محمَّد المسيبي، وإسماعيل بن جعفر الأنصاري، وسليمان بن جَمَّاز الزهري، وعيسى بن مينا وغيرهم ممن لم يزل ملازمًا له ومشاهدًا لمجلسه من لدن تصدره إلى حين وفاته، ولرَوَوْا ذلك عنه، أو رواه بعضهم إذا كان محالًا أن يغير شيئًا من اختياره ويزول عنه إلى غيره وهم بالحضرة معه وبين يديه ولا يعرفهم بذلك ولا يوقفهم عليه، ويقول لهم: كنت اخترت كذا ثم زلت الآن عنه إلى كذا فدَوَّنوا ذلك عني وغيروا ما قد زلت عنه من اختياري، فلم يكن ذلك، وأجمع كل أصحابه على رواية الإسكان عنه نصًّا وأداءً دون غيره، فثبت أن الذي رواه الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش باطل لا شكَّ في بطلانه، فوجب إطرأه، ولزم المصير إلى سواء بما يخالفه ويعارضه. قال الداني رَحِمَهُ اللهُ: والذي يقع في نفسي وهو الحق إن شاء الله تعالى أن أبا الأزهر حدَّث الحمراوي الخبر موقوعًا على ورش، كما رواه عنه من قَدَّمنا ذكره من جملة أصحابه وثقات رواته دون اتصاله بنافع وإسناد الزوال عن الإسكان إلى الفتح إليه بل لورش دون فني ذلك على طول الدهر من الأيام، فلما أن أحدث به أسند إلى نافع ووصله به وأضاف القصة إليه، فحمله الناس عنه كذلك، وقبله جماعة من العلماء وجعلوه حجة وقطعوا بدليته على صحة الفتح، ومثل ذلك قد يقع لكثير من نقل الأخبار ورواة السنن، فيسندون الأخبار الموقوفة والأحاديث المرسلة والمقطوعة لسيان يدخلهم أو لغفلة تلحقهم، فإذا رفع ذلك إلى أهل المعرفة مَيَّزوه ونَبَّهوا عليه، وعرفوا بعلمته وسبب الوهم فيه، وإذا كان الأمر كذلك فلا سبيل إلى التعليق في صحة الفتح بدليل هذا الخبر؛ إذ هو عن مذهب نافع واختيار بمعزل. ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٥٣-٢٥٥).

ووجه الإسكان: عدم الهمز، وهو أحد الأصلين، والخلاص من الساكن بزيادة المدِّ، وهو معنى قول الأهوازي: «ومن سكن الياء والألف قليلاً».

وقد خاض الجهال في هذه القراءة متمسكين بقول النحاة، وباء المتكلم مفتوحة مع المعتل، فتفتح مع الألف، ولا دليل فيه؛ لأن المحذور التقاء الساكنين وزيادة المدِّ فاصلة بينهما، فالمنع على تقدير عدم زيادة المدِّ، أو معناه إن القياس هذا لخفاء المدِّ، فما خالفه غير مقيس، ثم إن سمع ولم يكثر فجائر، أو اشتهر ففصيح ك: ﴿وَجَهَّهُ﴾ [البقرة: ١١٢]، و﴿أَسْتَوِدَّ﴾ [المجادلة: ١٩]؛ ولهذا قال أبو زكريا: «هو على حدِّه»، وقال الزمخشري: «ليست بالقويَّة»، يعني: في الاستعمال وهو قائل بالجواز، وقد أجازهُ أبو عمرو وشيخ الخليل في (اللآي)، وشنَّ بعضهم على إسكان ﴿وَحَيَّاي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وفتح ﴿وَمَمَائِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] لجهلة بالتنبيه على عدم الوجوب فيهما، واستدل الداني في الإيجاز بالتقت حلقتا البطان ثلثا المال<sup>(١)</sup>، فتوهم بعضهم إن قصد ترجيحه في الاستعمال قال: هذا شاذُّ لم يُقرأ بمثله.

قلت: ما غرضه ترجيحه؛ بل إثبات مثله في كلام العرب، وهو ثبوت الألف مع الساكن المنفصل المظهر في المركب، والشاذ عند النحاة ما خرج عن قياسه، وهو غير شاذِّنا، وكيف ينكر شيئاً يرويه، و(حلقتا البطان) جاء على الأصل، وليس هذا نظيراً بل ﴿هُدَاي﴾ [البقرة: ٣٨]، و﴿لَا تَخَفْ﴾ [هود: ٧٠].

ثم تمم فقال:

وَعَمَّ غُلَا وَجِهِي وَبَيْتِي بِنُوحِ عَن

لِسُوِيٍّ وَسِوَاهُ غُدَّ أَضَلَّ لِـيُخْفَلَا

(١) يقال في المثل: التقت حلقتا البطان، إذا تفاقم الشر، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير أو فرط شد البطان.

ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي (٢/٢٢٤-٢٢٥).



## [اللغة والإعراب]

أي: فتح ياء (وَجْهِي) (عَمَّ) اسمية قَدَمَ خبرها، وفاعل (عَمَّ) ضمير الفتح، و(عَلَا) تمييز، وفتح ياء (بَيْتِي) (عَنْ) ذي (لِوَيْ) أخرى، [١٤٩/أ] وقصره للوزن كقول الآخر:

لَوْ كُنْتَ مِنْ هَاشِمٍ، أَوْ مِنْ بَنِي أَسِيدٍ أَوْ عَبْدِ شَمْسٍ، أَوْ أَصْحَابِ اللِّوَا الصَّيْدِ<sup>(١)</sup>

أي: بني عبد الدارين قصي، وفي الحديث النبوي: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ»<sup>(٢)</sup>، و(بِنُوحٍ) عن متعلق المبتدأ، وحذف التنوين للوزن لا للمنع للكسر، وفتح (سِوَاةً) موضع نوح، (عُدَّ) كبرئ، و(عُدَّ) أمر محذوف المفعول؛ أي: عدَّه أو ماض مبني للمفعول، والنائب ضمير الفتح، و(أَصْلًا) الثاني، و(لِيُحْفَلَا) منصوب بأن بعد لام العاقبة ليهم به، أو يجتمع عليه، أو يحفظ من حفل صان.

## [الشرح]

أي: فتح ذو عين (عَلَا) ومدلول (عَمَّ) نافع وابن عامر وحفص ياء ﴿وَجْهِي لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، و﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩] كما أطلق، وأسكنها الباقون ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعلي وشعبة.

وفتح ياء ﴿بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ [نوح: ٢٨] ذو عين (عَنْ) ولام (لِوَيْ) حفص وهشام، وفتح ذو عين (عُدَّ) وهمزة (أَصْلًا) ولام (لِيُحْفَلَا) حفص ونافع وهشام (بَيْتِي) بغير نوح، وهو ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥] بالبقرة والحج، وأسكن الثلاثة الباقون ابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان وشعبة وحمزة وعلي ونافع في نوح، أو فتح هشام وحفص الثلاثة، وفتح نافع الأولين وأسكن الأخير، وأسكن الباقون الثلاثة.

(١) ينظر: ديوان حسان بن ثابت (ص ٦٢).

(٢) أخرجه البخاري في باب (إِثْمُ الْغَادِرِ لِلْبَيْتِ وَالْفَاجِرِ)، من رواية أنس بن مالك. ينظر: صحيح البخاري

(١١/٣٢٤)، ح ٣١٨٧، صحيح مسلم (١١/٤٥٥)، ح ٤٦٢٧.

ومعنى الرَّمز: عم علاه؛ أي: كثرته قوَّة الفتح مطلقاً على لغته؛ لثلا يتوهم ضعفه بعدم الهمزة، و(عَنْ لِيُوِي) عن قارئ مشهور؛ لثلا يوهمه مفارقة نافع و(عَدُّ أَصْلًا)؛ أي: جعلوه أصلًا ليلزموا نافعًا الاجتماع إليهم.  
ثم عطف فقال:

وَمَعْنُ شُرَكَائِي مِنْ وَرَائِي دُونُوا

وَلِي دِينَ عَنْ هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْخُلَا

### [اللغة والإعراب]

وفتح ياء (مِنْ وَرَائِي دُونُوا) أثبتته القراء اسميةً أو فعليةً، (وَمَعْنُ شُرَكَائِي) حال المفعول، وفتح ياء (لِي دِينَ عَنْ) قارئ، (هَادٍ) اسميةً، و(بِخُلْفٍ) حال العائد، و(لَهُ الْخُلَا) أخرى صفة بخلف، والهاء له أو للفتح فمستأنفة.

### [الشرح]

أي: فتح ذو دال (دُونُوا) ابن كثير ياء ﴿مِنْ وَرَائِي وَكَانَتْ﴾ [مریم: ٥٠]، و﴿أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا﴾ [فصلت: ٤٧]، وأسكنها الباقون.

وفتح ذو همزة (الْخُلَا) ولام (لَهُ) وعين (عَنْ) وذو هاء (هَادٍ) بخلاف نافع وهشام وحفص ﴿وَلِي دِينَ﴾ [الكافرون: ٦]، وللبزري وجهان وفي التيسير: «بخلاف عنه، والمشهور عنه الفتح وربّه أخذ».

تنبيهان: الخلاف عندهما متشعبٌ عن رجال أبي ربيعة وفاقًا للصقلي، وعند ابن شريح متشعبٌ عن رجال اللهبي، ورتبه أبو العلاء الفتح للهبي، والإسكان لأبي ربيعة، ولما تعدّد (لي)، واختلف حكمه عينه؛ إما بمجاوره ك: ﴿دِينَ﴾ [الكافرون: ٦]، و﴿نَجْمَةٌ﴾ [ص: ٢٣]، و﴿مَا كَانَ﴾ [مریم: ٢٨]، أو بسورته (كَالْقَمَلِ).

ومعنى الرَّمز: دُونُوا قرر القراء الفتح لثبوتة عن المكي، وإن كثر الحروف.

ولما قلت في (لي) قال: الفتح عن رجل ذاع إليه لحسنه، ومدح الخلف لانشعابه عن طريقه عند شيخه.

ثم عطف تقديرًا فقال:

مَمَاتِي أَتَى أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ

وَفِي النَّمْلِ مَالِي دُمٌ لِمَنْ رَاقٌ نَوْفَلًا

### [اللغة والإعراب]

فتح ياء (مَمَاتِي أَتَى) اسمية، وفتح (أَرْضِي صِرَاطِي) قراءة (ابْنُ عَامِرٍ) أخرى، أو (ابْنُ عَامِرٍ) فاعل فتح، ويقاوم قلة الحذف بالمناسبة، (وَفِي النَّمْلِ مَا لِي) اسمية، وفتح يائها مُبتدأ مقدر خبره (لِمَنْ رَاقٌ) صفا وأعجب صلة وموصول، أو فتح ﴿مَا لِي﴾ [النمل: ٢٠] بالنمل، (لِمَنْ رَاقٌ) جملة، وعلى التقديرين (دُمٌ) دع معترض؛ أي: عشت أو ثبت فتح ﴿مَا لِي﴾ [النمل: ٢٠] بالنمل، قدم: أمر، و(لِمَنْ) متعلقه، و(نَوْفَلًا) حال فاعل أحد الفعلين، أو تمييز، والنوفل: كثير العطاء، فوعل [١٤٩/ب] من النقل الزيادة، لو راعى الترتيب لاتبع مماتي محياي.

### [الشرح]

أي: فتح ذو همزة (أَتَى) نافع ياء ﴿وَمَمَاتٍ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وفتح ابن عامر ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، و﴿أَرْضِي وَسِعَةً﴾ [العنكبوت: ٥٦]، وأسكنها الباقون.

وفتح ذو دال (دُمٌ) ولام (لِمَنْ) وراء (رَاقٌ) ونون (نَوْفَلٌ) ابن كثير وهشام والكسائي وعاصم ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠]، وأسكنها الباقون نافع وأبو عمرو وابن كثير وحمزة.

والمعنى: (مَمَاتِي أَتَى)؛ أي: ثبت أو قرب الأجل فتأهب وأوصى وصراطِي؛ أي: قلب، وطريقي عامر لأنه يقال لملازم الشيء ابنه وأبوه، ودم بقاءك الله الفتح لقارئ صفا خيره، أو لازم من كثر علمه، أو دم على وُدٍّ من صفت سريرته وكثرت بركته.

ثم عَطَفَ عَطَفَ الجمل فقال:

وَلِي نَعْبَجَةٌ مَا كَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعَ مَعِي

ثَمَانٍ عُلَا وَالظَّلَّةُ الثَّانِي عَنِ جِلَا

### [اللفة والإعراب]

وفتح ياء (وَلِي نَعْبَجَةٌ) مُبتدأ، و(مَا كَانَ لِي) عطف، و(اثْنَيْنِ) حاله؛ أي: مكرراً، أو بالعَا (اثْنَيْنِ) (مَعَ مَعِي) حال كائنات (مَعَ مَعِي)، و(ثَمَانٍ) حاله على حده لعلي أرى باقي على الحدثان، وذو (عُلَا) خبره، وتذكير اثنين على اللفظ، وتأنيث (ثَمَانٍ) على الكلمة، و(الظَّلَّةُ عَنِ جِلَا) قصر للوزن أخرى، و(الثَّانِي) بدل بعض من (الظَّلَّةُ)، وحذف الياء للكسرة.

### [الشرح]

أي: فتح ذو عين (عُلَا) حفص ياء ﴿وَلِي نَعْبَجَةٌ﴾ [ص: ٢٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِاللَّيْلِ﴾ [ص: ٦٩]، و﴿مَعِي﴾ [الأعراف: ١٠٥] بالأعراف والتوبة، وثلاثة الكهف، وموضع الأنبياء وأولى الشعراء، وموضع القصص، وذو عين (عَنِ) وجيم (جِلَا) حفص وورش بياء ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٨] ثاني الشعراء، أو فتح ذو عين (عُلَا) وعن حفص الكل، وجيم (جِلَا) ثاني الشعراء، وأسكنها الباقون.

تنبيهات: (مَعِي) مع غير الهمز تسعة انفرد حفص بفتح ثمانية، ومع ورش ثمانية الشعراء، وهي التاسعة ثاني الظلة من الثمان<sup>(١)</sup>، وأعاد حفصاً مع ورش لخروجها، وعبر عن الشعراء (بالظَّلَّة)؛ لأن فيها ﴿عَذَابُ يَوْمِ الظَّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩]، وعلا الفتح لقلّة الحروف، وكان الثاني عن كشف لموافقة ورش.

(١) في (ح): «ثاني الظلة من الثمان» ساقط.

ثم عطف فقال:

وَمَعَ تُوْمِنُوآلِي يُؤْمِنُوآبِي جَاوِيَا

عِبَادِي صِفْ وَالْحَذْفُ عَنِ شَاكِرٍ دَلَا

### [اللغة والإعراب]

أي: فتح ياء (يؤمنوا بي جا) كبرى وقصر للوزن، (ومع تؤمنوا لي) حال الفاعل، (ويا عبادي صيف) اسمية محذوفة العائد؛ أي: صفة للتناسب، أو فعلية مقدّمة المفعول لعدم (الحذف)، وحذف الياء (عن) رجل (شاكِر) اسمية، و(دلا) أخرج دلوه ملأى وأدلى.

### [الشرح]

أي: فتح ذو جيم (جا) ورش ياء ﴿وَيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿وَأَنْ تَرْتُؤِنُوا لِي قَاعَزِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١]، وأسكنهما الباقون.

وفتح ذو صاد (صيف) شعبة ﴿يَعْبَادُ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] في الوصل، وأسكنها في الوقف.

وحذف ذو عين (عن) وشين (شاكِر) ودال (دلا) ابن كثير وحزمة وعليّ وحفص الياء في الحالين، وأثبتها ساكنة في الحالين الباقون نافع وأبو عمرو وابن عامر.

فإن قلت: قد تحاذب الياء بأن ﴿يَعْبَادُ لَا﴾ [الزخرف: ٦٨]، وقد تساوى قراؤها ورسمها؛ لأنها ثبتت في المدني والشامي، وحذفت في الكوفي والبصري واختلف في المكي. وقد ذكرها في التيسير في المحذوفات؛ لأن الفتح أفصح، ومن ثم لم ترسم إلا في ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العنكبوت: ٥٦]، و﴿آمَرُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، فبأي اعتبار ذكرها المصنف هنا؟!

قلت: لثلا يندرج في قاعدة باب المحذوفات، وهي أن ما أثبت منهما عليّ وحمزة غير ﴿أَتَمِدُونِ﴾ [النمل: ٣٦]؛ إنما هو في الوصل وتحذفانها في الوقف فكان يفهم من قوله: (وَالْحَذْفُ عَنْ شَاكِرٍ دَلَالًا) أنهما تحذفانها في الوقف فقط، [١٥٠/أ] وليس كذلك، وذكر الحذف هنا دخيل.

### [التوجيه]

وجه الفتح والإسكان: تقدّم، والإثبات والحذف: يأتي، ووصف والفتح لما فيه من التنبيه على اتصاله بتاليه، وجعل الحذف عن حامد ووجهه قوي؛ لأنه الفصحى، ونافع وابن عامر وحفص وحمزة وعليّ موافقون لمصاحفهم، وشعبة وابن كثير في رواية مخالفتان، وأبو عمرو ومخالف لمصحف بلده موافق لمصحف منشأه عليّ وجه الاتفاق، فقول الداني: ينبغي أن تكون محذوفة في المكي؛ لأنها قراءتهم ما ينبغي. ثم تمم فقال:

وَفَتْحٌ وَلِي فِيهِ الْوَرْشُ وَحَفْصُهُمْ

وَمَالِي فِي يَس سَكَّنَ فَتَكْمَلًا

### [اللغة والإعراب]

شطره الأوّل اسميّة، و(سَكَّنَ) أمريّة، وباء (مَالِي) مفعوله، و(في يس) ظرفه، و(فَتَكْمَلًا) منصوب بأن بعد جواب الأمر.

### [الشرح]

أي: فتح ورش وحفص ياء ﴿وَلِي فِيهَا مَنَارِبٌ أُخْرَى﴾ [طه: ١٨]، وأسكنها الباقون، ثم نوع العبارة؛ أي: وسكن ذو فاء (فَتَكْمَلًا) حمزة ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢]، وفتحها الباقون.

تنبيهات: عدل إلى عبارة الإسكان لما قرّرنا من النص على الضدّ، وعلى قاعدة الأقل، وأشار به: (فتكّمّل) إلى التمام؛ أي: تكمّل الباب، أو النوع الآخر، وليست فاء (فتكّمّلاً) على حدّ (سَوِيّ العَا فَكّمّلاً)<sup>(١)</sup>، ومعنى: (فتكّمّلاً) على حدّ (واضمم جيمه فتكّملاً).

ذيل: فتح العمري ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفتح ابن مجاهد عن شعبة وأبان بن تغلب، ﴿وَقُلْ لِمَبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣].

واعلم: أن ياء الإضافة المتفق على إسكانها مع غير الهمزة كثيرة، وأما المختلف فتوجيهه أن من مذهبه مع الهمز الفتح وفتح هذا وطرّدًا لمذهبه أو أسكن، فلعدم الهمز ومن مذهبه الإسكان وأسكن فلذلك<sup>(٢)</sup> أو فتح فتنيبها على جزاؤه مع غير الهمز، ومن فرق جمع، والفتح في القصيرة استخفافًا وأسكن الطويلة كذلك، والعكس التنبيه على الجواز والإفراد.

أسكن نافع باتفاق أربعًا وعشرين ياء:

ثلاث مع المفتوحة: ﴿فَأَذْكُرُونِي﴾ [البقرة: ١٥٢]، و﴿ذُرُونِي﴾ [غافر: ٢٦]، و﴿أَدْعُونِي﴾

[غافر: ٦٠].

وثلاث مع همزة الوصل: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، ﴿أَخِي﴾ [٣] ﴿أَشَدُّ﴾

[طه: ٣٠-٣١]، ﴿يَلِيَّتِي أَنُحَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧].

ومع غير الهمز ثمانية عشر: ﴿صِرَاطِي﴾ [الأنعام: ١٥٣]، و﴿مَعِيَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، إلا

ثانية الشعراء، ﴿وَمَا كَانَ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢] معًا، و﴿مَا لِي لَا أَرَى﴾ [النمل: ٢٠]، و﴿وَلِي نَجْعًا﴾

[ص: ٢٣]، و﴿وَمِنْ وَرَاءِي﴾ [مريم: ٥]، و﴿إِنَّ أَرْضِي﴾ [العنكبوت: ٥٦]، و﴿أَيْنَ

شُرَكَاءِي﴾ [النحل: ٢٧]، و﴿يَلْعَابِدِي﴾ [العنكبوت: ٥٦]، و﴿وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتِي﴾

[نوح: ٢٨].

(١) ينظر: متن الشاطبية (ص ٢٨)، رقم البيت: ٣٤٤.

(٢) في (ح): (فكذلك).

وأسكن قالون تسعاً مع الهمزة المفتحة ﴿أَوْزَعِي﴾ [النمل: ١٩] كلاهما، ومع المكسورة ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، و﴿إِلَى رَبِّتِ﴾ [سبأ: ٥٠] في وجه، ومع غير الهمز ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿وَحَيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿وَلِي فِيهَا﴾ [طه: ١٨]، و﴿وَمَنْ مَعِيَ﴾ [الشعراء: ١١٨]، و﴿وَلَنْ نُؤْمِنُوا لِي﴾ [الدخان: ٢١].

وأسكن ورش و﴿وَحَيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في وجه، فيصير المسكن لقالون ثلاثة وثلاثين، وعلى وجه اثنان وثلاثون، ولورش أربع وعشرون، وعلى وجه خمس، والمجموع أربع وثلاثون، وفتح نافع ما عدا ذلك من المختلف باتفاق، وهو مائة وثمانية وسبعون، أربع وتسعون مع المفتوحة، وتسع وأربعون مع المكسورة، وعشر المضمومة، والأربع عشرة التي مع اللام، وأربع مع المنفردة، وسبع مع غير الهمزة.

وأسكن ابن كثير باتفاق ستاً وتسعين عشر مع المفتوحة: ﴿أَجْعَل لِّي﴾ [آل عمران: ٤١] معاً، و﴿ضَيَّفِي﴾ [هود: ٧٨]، و﴿إِنِّي﴾ [يوسف: ٤] معاً أولى يوسف، و﴿يَأْذَن لِّي﴾ [يوسف: ٨٠]، [١٥٠/ب] و﴿سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، و﴿مِن دُونِي﴾ [الكهف: ١٠٢]، و﴿وَيَسِّر لِّي﴾ [طه: ٢٦]، و﴿لِيَسْلُبُونِي﴾ [النمل: ٤٠].

وخمسون مع المكسورة، وهي غير ﴿ءَأَبَاءِي﴾ [يوسف: ٣٨]، و﴿دُعَاءِي﴾ [نوح: ٦]، وعشر المضمومة، ومع المنفردة ﴿يَلْبِثُنِي﴾ [الفرقان: ٢٧]، وخمس وعشرون مع غير الهمز، وهي ما سوى ﴿وَحَيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿وَرَأَيْ﴾ [مريم: ٥]، و﴿مَا لِي﴾ [النمل: ٢٠] النمل ويس، و﴿شُرَكَاءِي﴾ [النحل: ٢٧] واختلف عنه في ﴿عِنْدِي﴾ [القصص: ٧٨].

وأسكن قبل تسعاً، سبع من المفتوحة ﴿وَلِكَيْفِي﴾ [هود: ٢٩] معاً، و﴿إِنِّي أُرْسِلُكُمْ﴾ [هود: ٨٤]، و﴿فَطَرْتَنِي﴾ [هود: ٥١]، و﴿أَوْزَعِي﴾ [النمل: ١٩] كلاهما، و﴿مِن تَحْتِي﴾ [الزخرف: ٥١]، ومع المنفردة ﴿قَوْمِي﴾ [الفرقان: ٣٠]، ومع غير الهمز ﴿وَلِي دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، وأسكنها البزي في وجه، فللبزي ست أو سبع أو ثمان وتسعون، ولقبيل مائة وخمس، أو ست، وفتح ابن كثير ما عدا ذلك باتفاق، وهو الشطر مائة وست، أحدٌ وثمانون مع المفتوحة، وثمانان مع المكسورة، والأربع عشرة التي مع اللام، وخمس مع المفرد، وأربع مع غير الهمز.



وأسكن أبو عمرو اثنين وستين باتفاق اثنا عشر مع المفتوحة ﴿فَأَذْكُرُونِي﴾ [البقرة: ١٥٢]، و﴿فَطَرَفِي﴾ [هود: ٥١]، و﴿لِيَحْزُنُنِي﴾ [يوسف: ١٣]، و﴿سَيَلِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، و﴿حَشْرَتِي﴾ [طه: ١٢٥]، و﴿أَوْزَعِي﴾ [النمل: ١٩] معاً، و﴿لَيْلُونِي﴾ [النمل: ٤٠]، و﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤]، و﴿ذُرُونِي﴾ [غافر: ٢٦]، و﴿أَدْعُونِي﴾ [غافر: ٦٠]، و﴿أَتُوعِدَانِي﴾ [الأحقاف: ١٧]، وعشر مع المكسورة ﴿أَنْفَكَرِي﴾ [آل عمران: ٥٢] معاً، و﴿بَنَاتِي﴾ [الحجر: ٧١]، و﴿بِعَادِي﴾ [الشعراء: ٥٢]، و﴿لَعْنَتِي﴾ [ص: ٧٨]، و﴿سَتَجِدُنِي﴾ [الكهف: ٦٩] الثلاث، و﴿إِخْوَتِي﴾ [يوسف: ١٠٠]، و﴿وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، وعشر المضمومة، ومع اللام ﴿بِعِبَادِي﴾ [العنكبوت: ٥٦] بالعنكبوت، وآخر الزمر، وثمان وعشرون مع غير الهمز، وهي غير ﴿وَحْيَاي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿وَمَا لِي﴾ [يس: ٢٢] يس.

وفتح مائة وخمسين سبعاً وثمانون مع المفتوحة، واثان وأربعون مع المكسورة، واثنا عشر مع اللام، وسبع المفردة، وثمان مع غير الهمز.

وفتح ابن عامر إحدى وأربعين باتفاق، ثمان مع المفتوحة ﴿مَعِي﴾ [التوبة: ٨٣] معاً، و﴿لَعَلِّي﴾ [يوسف: ٤٦] الست، وخمس عشرة مع المكسورة ﴿وَأْتِي﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿أَجْرِي﴾ [يونس: ٧٢] التسع، و﴿تَوْفِيْقِي﴾ [هود: ٨٨]، و﴿ءَابَائِي﴾ [يوسف: ٣٨]، و﴿وَحْزْنِي﴾ [يوسف: ٨٦]، و﴿وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، و﴿دُعَاؤِي﴾ [نوح: ٦]، ومع اللام اثنا عشر، وهي غير ﴿ءَايَتِي﴾ [الأعراف: ١٤٦]، و﴿لِعِبَادِي﴾ [إبراهيم: ٣١].

وست مع غير الهمز ﴿وَجْهِي﴾ [آل عمران: ٢٠] معاً، و﴿صِرْطِي﴾ [الأنعام: ١٥٣]، و﴿وَحْيَاي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿أَرْضِي﴾ [العنكبوت: ٥٦]، ﴿وَمَا لِي﴾ [يس: ٢٢] بيس، زاد هشام فتح ست ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: ٤١] مع المفتوحة، ومع غيره ﴿بَيْتِي﴾ [البقرة: ١٢٥] الثلاث، هو ﴿مَا لِي لَا أَرَى﴾ [النمل: ٢٠]، ﴿وَلِي دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، وابن ذكوان فتح ﴿أَرْهَطِي﴾ [هود: ٩٢]، فلهشام سبع وأربعون، ولابن ذكوان اثان، فالجملة ثمان وأربعون، وأسكن ما عداها باتفاق، وهو مائة وأربع وستون، وثمانون مع المفتوحة، وسبع وثلاثون مع المكسورة، وعشر المضمومة، وثمان مع اللام، وسبع المفردة، وتسع عشرة مع غير الهمز.

وفتح عاصم ستة عشر باتفاق ثلاثة عشر مع لام التعريف غير ﴿عَهْدِي﴾ [البقرة: ١٢٤]، ومع غيره ﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿مَا لِي﴾ [النمل: ٢٠٠] فيهما، وفتح شعبة ثلاثاً ﴿بَعْدَى أَسْمَاءَ﴾ [الصف: ٦]، و﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿يَعْبَادِ لَا﴾ [الزخرف: ٦٨]، وحذفها حفص، وفتح حفص اثنين وثلاثين، ثتان مع المفتوحة ﴿مَعِيَ﴾ [التوبة: ٨٣] معاً، ومع المكسورة إحدى عشرة ﴿يَدِي﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿أُمِّي﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿أَجْرِي﴾ [يونس: ٧٢] التسع، وتسع عشرة مع غيره ﴿بَيْتِي﴾ [البقرة: ١٢٥] الثلاث، و﴿وَجْهِي﴾ [آل عمران: ٢٠] كلاهما، و﴿مَعِيَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] التسع، و﴿مَا كَانَ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢] معاً، و﴿وَلِي فِيهَا﴾ [طه: ١٨]، و﴿وَلِي نَجَّةٌ﴾ [ص: ٢٣]، و﴿وَلِي دِينٍ﴾ [الكافرون: ٦].

فلشعبة تسع عشرة، ولحفص ثمان وأربعون، فالجملة أحد وخمسون، وأسكن عاصم بقية المختلف مائة وأحد وستون، سبع وتسعون مع المفتوحة، وأحد وأربعون مع المكسورة، وعشر المضمومة، وست مع المفردة، [١٥١/أ] وتسع مع غير همز. وفتح حمزة ﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وأسكن مائتين وأحد عشر.

وفتح الكسائي أربع عشرة أحد عشرة مع اللام غير ﴿لِعِبَادِي﴾ [إبراهيم: ٣١]، و﴿يَعْبَادِي﴾ [المنكوت: ٥٦] معاً، ثم ﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿مَا لِي﴾ [يس: ٢٢] معاً وأسكن مائة وثمانية وتسعين<sup>(١)</sup>.

خاتمة: خلاف هذا الباب مختص بالوصل؛ إلا ما ذكر فيه من الحذف فإنه عام، وإذا أسكنت الياء مع همزة الوصل حذفها في الوصل، وإن أسكتتها مع همزة القطع أجريت فيها حكم المد المنفصل لصاحبه، واحذر مع الفتح إشباع الكسرة قبل المفتوحة؛ لثلاث تحدث أخرى ساكنة، فهو من فظيع<sup>(٢)</sup> اللحن الخفي.

(١) في (ح): «وفتح الكسائي أربع عشرة أحد عشرة مع اللام غير ﴿لِعِبَادِي﴾ [إبراهيم: ٣١]، و﴿يَعْبَادِي﴾ [المنكوت: ٥٦] معاً، ثم ﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿مَا لِي﴾ [يس: ٢٢] معاً وأسكن مائة وثمانية وتسعين» ساقط.

(٢) في (ف): «فضيع».

التفريع: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾ [النمل: ١٩].

قالون: بإسكان ياء ﴿أَوْزِعْنِي﴾ [النمل: ١٩] ومدّيه فيها، وفي ﴿الَّتِي﴾ [النمل: ١٩] وجهان.

ورش: بفتح الياء، ونقل ﴿أَنْ أَشْكُرَ﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ﴾ [النمل: ١٩]، ومدّه في ﴿الَّتِي﴾ [النمل: ١٩]، وتقليل ﴿تَرْضَاهُ﴾ [النمل: ١٩] وتفخيمه وجهان.

البرزي: بالفتح وترك النقل، ومدّه في ﴿الَّتِي﴾ [النمل: ١٩] وجه.

قنبل: بإسكان الياء، ومدّه في ﴿أَوْزِعْنِي﴾ [النمل: ١٩]، و﴿الَّتِي﴾ [النمل: ١٩] وجه.

الدوري: كقالون في أحد وجهيه<sup>(١)</sup>.

السوسي: بإدغام ﴿وَقَالَ رَبِّ﴾ [النمل: ١٩]، والإسكان ومدّه وجه.

ابن عامر: بالإظهار والإسكان ومدّه وجه.

عاصم: مثله بمدّه وجه.

خلف: بالإسكان والسكت على ﴿أَنْ﴾ [النمل: ١٩] فيهما، وتركه ومدّه، وإمالة

﴿تَرْضَاهُ﴾ [النمل: ١٩] وجهان.

ووجه خلاد مندرج في الثاني مثله بلا سكت وجه<sup>(٢)</sup>.

الكسائي: كذا بمدّه وجه.

عشرة في سبعة، وقف ﴿تَرْضَاهُ﴾ [النمل: ١٩] سبعون، واثنان في سبعة: أربعة عشر

مجموعها أربعة وثمانون من طرق القصيد.

قالون: من طريق ابن صالح بفتح الياء وجه.

وورش: بإسكان الياء والقصر والتفخيم وجه.

(١) في (ح): «في أحد وجهيه» ساقط.

(٢) في (ح): «مثله بلا سكت وجه» ساقط.

الدوري: بإدغام ﴿وَقَالَ رَبِّ﴾ [النمل: ١٩]، وثلاثة مدود الإدغام بمدِّيه ستة يندرج  
مد الإدغام، وقصر المنفصل في السوسي يبقى خمسة.  
ابن ذكوان: بمدَّ أطول، والسكت وجه.  
حمزة: بالسكت على المدَّ وجهان.  
الكسائي: بمدَّ أطول والسكت وإمالة وجه.  
أبو جعفر: بتخفيف الهمزات، وإسكان الياء، وتقليل ﴿تَرَضُّنُهُ﴾ [النمل: ١٩] وجه.  
وهذه تساوي الأصل، فمجموعها مائة وثمانية وستون.



A decorative border with intricate floral and geometric patterns surrounds the central text. The border consists of repeating motifs of stylized flowers and leaves, creating a rich, textured frame.

مَجْتَمِعَاتُ الْكِتَابِ



## مَجْمُوعَاتُ الْكِتَابِ

- ٥٠٩ ..... باب: هاء الكناية
- ٥٢٩ ..... باب: المدّ والقصر
- ٥٧٣ ..... باب: الهمزتين من كلمة
- ٦٠٨ ..... باب: الهمزتين من كلمتين
- ٦٢٣ ..... باب: الهمز المفرد
- ٦٥٥ ..... باب: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
- ٦٧٧ ..... باب: وقف حمزة وهشام على الهمز
- ٧٢١ ..... باب: الإظهار والإدغام
- ٧٢٤ ..... ذكر ذال إذ
- ٧٢٩ ..... ذكر دال (قد)
- ٧٣٥ ..... ذكر تاء التأنيث
- ٧٤٠ ..... ذكر لام هل وبل
- ٧٤٨ ..... باب: اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل
- ٧٥٤ ..... باب: حروف قربت مخارجها
- ٧٧٤ ..... باب: أحكام النون الساكنة والتنوين
- ٧٨٩ ..... باب: الفتح والإمالة وبين اللَّفْظَيْنِ
- ٨٨٠ ..... باب: مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف

- ٨٨٩ ..... باب: مذاهبهم في الرءاءت -
- ٩٢١ ..... باب: اللاماء ..... -
- ٩٣٣ ..... باب: الوقف على أواخر الكلم ..... -
- ٩٥٧ ..... باب: الوقف على مرسوم الخط ..... -
- ٩٩٨ ..... باب: مذاهبهم في ياءاء الإضافة ..... -
- ١٠٥٣ ..... \* محتويات الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ